

الإسلام

مَرْفُوعٌ فِي مُسَلَّمَاتِ الْحَاجِجِ

تأليف

الإمام أبي زكريا محيي الدين بن محيي بن شرف النووي

٦٣٦ - ٦٧٦ هـ

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

تحقيق

ياسر حسن

رضوان مامو

الجزء السادس

مؤسسة الرسالة ناشرون



٣٠ - [كِتَابُ الْأَفْضِيَّةِ]

١ - [بَابُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ]

[٤٤٧٠] ١ - (١٧١١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَوْحٍ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ ، لَادَّعَى نَاسٌ مِثْلَ رِجَالِ وَأَمْوَالِهِمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» . [البخاري : ٤٥٥٢ مطبوعاً] [راجع : ٤٤٧١] .

[٤٤٧١] ٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ

كتاب الأفضية

باب اليمين على المدعى عليه

قال الأزهري^(١) : القضاء في الأصل إحكام الشيء والفراغ منه . ويكون القضاء إمضاء الحكم ، ومنه قوله تعالى : «وَقَضَيْنَا إِلَيْكُمْ بَيْنَ الْمُتَنَافِسِينَ» [الإسراء : ٢٤] . وسمي الحاكم قاضياً لأنه يُمضي الأحكام ويحكمها ، ويكون قضى بمعنى أوجب ، فيجوز أن يكون سمي قاضياً لإيجابه الحكم على من يجب عليه ، وسمي^(٢) حاكماً لمنعه الظالم من الظلم ، يقال : حكمت الرجل وأحكمته : إذا منعته ، وسميت حكمة الدابة لمنعها الدابة من ركوبها رأسها ، وسميت الحكمة حكمة لمنعها النفس من هواها .

قوله ﷺ : «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ ، لَادَّعَى نَاسٌ مِثْلَ رِجَالِ وَأَمْوَالِهِمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»

(١) في (ص) : (وهو) الزهري ، وهو خطأ .

(٢) في (خ) : يسمي . والنسب موافق لما في «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» ص ٢٧٦ .

عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

(أحمد: ٣٦٨٨) [الطبر: ٢٤٤٧٠].

وفي رواية: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ).

هكذا روى هذا الحديث البخاري ومسلم في «صحيحيهما» مرفوعاً من رواية ابن عباس عن النبي ﷺ، وهكذا ذكره أصحاب كتب «السنن» وغيرهم. قال القاضي عياض: قال الأصبلي: لا يصح مرفوعاً، إنما هو قول ابن عباس، كما رواه أيوب وناقع الجمحي^(١)، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس. قال القاضي: قد رواه البخاري ومسلم من رواية ابن جريج مرفوعاً، هذا كلام القاضي^(٢).

قلت: وقد رواه أبو داود والترمذي^(٣) بأسانيدهما عن نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ مرفوعاً. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وجاء في رواية البيهقي وغيره بإسناد حسن أو صحيح زيادة عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى قَوْمٌ دَمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^(٤).

وهذا الحديث قاعدة كبيرة من قواعد أحكام الشرع، ففيه أنه لا يقبل قول الإنسان فيما يدعيه بمجرد دعواه، بل يحتاج إلى بيّنة أو تصديق المدعي عليه، فإن طلب يمين المدعي عليه فله ذلك. وقد بين ﷺ الحكمة في كونه لا يُعطى بمجرد دعواه؛ لأنه لو أُعطي بمجرد دعواه، لادَّعى قوم دماء قوم وأموالهم واستبيح، ولا يمكن المدعي عليه أن يصفون ماله ودمه، وأما المدعي فيمكنه صيانتهما بالبيّنة.

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي والجمهور من سلف الأمة وخلفها أن اليمين تتوجه على كل من ادَّعى عليه حق، سواء كان بينه وبين المدعي اختلاف أم لا.

وقال مالك وجمهور أصحابه والفقهاء السبعة فقهاء المدينة: إن اليمين لا تتوجه إلا على من بينه وبينه خلطة، لئلا يبتذل السفهاء أهل الفضل بتحليفهم مراراً في اليوم الواحد، فاشترطت الخلطة دعماً لهذه المفصلة.

(١) في (ج): والجمحي، وهو خطأ.

(٢) في الإكمال للعالم: (٥/٥٥٥).

(٣) أبو داود: ٣٦١٩، والترمذي: ١٣٩١، ورواه أيضاً النسائي: ٥٤٢٥ من هذه الطريق مرفوعاً.

(٤) السنن الكبرى: (١٠/٢٥٢).

واختلفوا في تفسير الخلطة، فقيل: هي معرفته بمعاملته ومداينته، بشاهد أو شاهدين، وقيل: تكفي الشبهة، وقيل: هي أن تليق به الدعوى بمثلها على مثله، وقيل: أن يليق به أن يعامله بمثلها. ودليل الجمهور حديث الباب، ولا أصل لاشتراط الخلطة في كتاب ولا سنة ولا إجماع، والله أعلم.



٢ - [باب القضاء باليمين والشاهد]

[٤٤٧٢] ٣ - (١٧١٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ، قَالَا : حَدَّثَنَا زَيْدٌ - وَهُوَ ابْنُ حُبَابٍ - : حَدَّثَنِي سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ : أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بَيْنَيْنِ وَشَاهِدٍ، (أحمد: ٢٧٧٤).

باب وجوب الحكم بشاهد ويمين

قوله: (عن ابن عباس أن النبي ﷺ قضى بيمين وشاهد) فيه جواز القضاء بشاهد ويمين، واختلف العلماء في ذلك:

فقال أبو حنيفة والكويتيون والمثعبي والحنك والاوزاعي والليث والأندلسيون من أصحاب مالك: لا يُحكم بشاهد ويمين في شيء من الأحكام.

وقال جمهور علماء الإسلام من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار: يقضى بشاهد ويمين المدعي في الأموال وما يقصد به الأموال. وبه قال أبو بكر الصديق وعليّ وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي وأحمد وفقهاء المدينة وسائر علماء الحجاز ومعظم علماء الأمصار.

وحجتهم أنه جاءت أحاديث كثيرة في هذه المسألة، من رواية عليّ وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر وأبي هريرة وعُمارة بن حزم وسعيد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن العاصي والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم. قال الحقّاظ: أصبح أحاديث الباب حديث ابن عباس، قال ابن عبد البر: لا مطنع لأحد في إسناده، قال: ولا خلافت بين أهل المعرفة في صحته، قال: وحديث أبي هريرة وجابر وغيرهما حسن ^(١)، والله أعلم بالصواب.



٢ - [باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة]

[٤٤٧٣] ٤ - (١٧١٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَحْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

[المحدث: ٢٦٤٩١، والبخاري: ٦٩١٧].

[٤٤٧٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مُهْمِرٍ، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِثَلَاثَةِ. [المحدث: ٢٦٦١٨، والنظر: ٤٤٧٣].

[٤٤٧٥] ٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي خُرَّمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الرُّبَيْعِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَوَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ جَلْبَةَ حَضَمَ بِنَابَ حُجْرَتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِنِي الْخُصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ فَأَقْضِي لَهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذَرُهَا». [النظر: ٤٤٧٣].

باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن

قوله ﷺ: «إِنَّكُمْ تَحْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ، وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِنِي الْخُصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ فَأَقْضِي لَهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذَرُهَا».

أما «الحن» فهو بالحاء المهملة، ومعناه: أعلم، وأبلغ بالحجة، كما صرح به في الرواية الثالثة.

وقوله ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ» معناه التنبية على حالة البشرية، وأن البشر لا يعلمون من الغيب وبواطن الأمور شيئاً، إلا أن يُظهِرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ فِي أُمُورِ الْأَحْكَامِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ بِالظَّاهِرِ وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ، لِيَحْكُمَ بِالْبَيِّنَةِ وَالْبَيِّنِينَ وَلِحَقِّ ذَلِكَ مِنْ

[٤٤٧٦] ٦ - (١١٠) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، يَكْلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ يُونُسَ. [بخاري: ١٧١٨٠] [واتظرو: ٤٤٧٣].

قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله»^(١) وفي حديث المتلاعنين: «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن»^(٢).

ولو شاء الله تعالى لأطلعهم ﷺ على باطن أمر الخصمين؛ فحكم يبين نفسه من غير حاجة إلى شهادة أو يمين، ولكن لما أمر الله تعالى أمته ﷺ بالبيعة والاقتداء بأقواله وأفعاليه وأحكامه، أجرى له حكمهم في عدم الاطلاع على باطن الأمور؛ ليكون حكم الأمة في ذلك حكمه، فأجرى الله تعالى أحكامه على الظاهر الذي يستوي فيه هو وغيره، ليصحب الاقتداء به وتطبيب نفوس العباد للانقياد للأحكام الظاهرة من غير نظر إلى الباطن، والله أعلم.

فإن قيل: هذا الحديث ظاهره أنه قد يقع منه ﷺ حكم في الظاهر مخالف للباطن، وقد اتفق الأصوليون على أنه ﷺ لا يقر على خطأ في الأحكام.

فالجواب: أنه لا تعارض بين الحديث وقاعدة الأصوليين؛ لأن مراد الأصوليين فيما حكم فيه باجتهاده، فهل يجوز أن يقع فيه خطأ؟ فيه خلاف، الأكثرون على جوازه، ومنهم من منعه، فالذين جؤزوه قالوا: لا يقر على إضغافه، بل يعلمه الله تعالى به ويتداركه، وأما الذي في الحديث فمعناه: إذا حكم بغير الاجتهاد، كالبينة واليمين، فهذا إذا وقع منه ما يخالف ظاهره باطنه لا يسمى الحكم خطأ، بل الحكم صحيح بناء على ما استقر به التكليف، وهو وجوب العمل بشاهدين مثلاً، فإن كانا شاهدي زور أو نحو ذلك، فالتقصير منهما وممن ساعدهما، وأما الحاكم فلا حيلة له في ذلك، ولا عتب عليه بسببه، بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد؛ فإن هذا الذي حكم به ليس هو حكم الشرع، والله أعلم.

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وجماع علماء الإسلام وفقهاء الأمصار

(١) أخرجه البخاري: ١٣٩٩، ومسلم: ١٢٤ من حديث عمر ﷺ. وهو في مسند أحمد: ١١٧.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود: ٢٢٩٦، وأحمد: ٢١٣١ من حديث ابن عباس ﷺ. وهو في صحيح البخاري: ٤٧٤٧.

وَلَمْ يَحِدِّثْ مُعَمَّرٌ: قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ لَجَبَةً خَصِمَ بِيَّاسٍ أُمِّ سَلَمَةَ.

من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، أن حكم الحاكم لا يحيل الباطن ولا يُجِلُّ حراماً، فإذا شهد شاهداً رؤياً لإنسان هناك فحكم به الحاكم له، لم يُجَلِّ للمحكوم له ذلك المال، ولو شهدا عليه بقتل، لم يُجَلِّ للولِّي قتلُه مع علمه كذبهما، وإن شهدا بالزور أنه طلق امرأته، لم يُجَلِّ لمن علم كذبهما أن يتزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق.

وقال أبو حنيفة: يُجَلِّ حُكْمُ الحاكم الفُرُوجَ دون الأموال، فقال: يُجَلِّ نِكَاحُ المذكورة. وهذا مخالف لهذا الحديث الصحيح وإجماع من قبله، ومخالف لقاعدة وافق هو وغيره عليها، وهي أن الأَمْصَاعَ أَوْلَى بِالْأَحْتِيَاظِ مِنَ الْأَمْوَالِ، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَلَمَّا أَقْطَعَ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» معناه: إن قضيتُ له بظاهر يخالف الباطن، فهو حرامٌ يُؤَدُّ بِهِ إِلَى النَّارِ.

قوله ﷺ: «فَلْيُحْمَلْهَا أَوْ يَلْزَمْهَا» ليس معناه للتَّخْيِيرِ، بل هو للتَّهْدِيدِ والوعيد، كقوله تعالى: «وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ» [الكهف: 29] وقوله سبحانه: «وَأَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ» [فصلت: ٤٠].

قوله: (سَمِعَ لَجَبَةً خَصِمَ بِيَّاسٍ أُمِّ سَلَمَةَ) هي بفتح اللام والجيم وبالياء الموحدة. وفي الرواية التي قبل هذه: (جَلَبَةً خَصِمَ) بتقديم الجيم، وهما صحيحان.

والجَلَبَةُ (واللَجْبَةُ): اختلاط الأصوات. و(الخصم) هنا الجماعة، وهو من الألفاظ التي تقع على الواحد والجمع، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ هَذَا التَّقْيِيدُ بِالْمُسْلِمِ خَرَجَ عَلَى الْغَالِبِ، وَلَيْسَ الْمَرَأَةُ بِهِ الْأَحْتِرَازَ مِنَ الْكَافِرِ؛ فَإِنَّ مَالَ اللَّغْمِيِّ وَالْمُعَاهِدِ وَالْمُرْتَدِّ فِي هَذَا كَمَالِ الْمُسْلِمِ» والله أعلم.



٤ - [باب قضية هند]

[٤٤٧٧] ٧ - (١٧١٤) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السُّعْلِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ امْرَأَةَ أَبِي سَفْيَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ، لَا يُعْطِينِي مِنَ النِّقَلِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ». (المصنف: ٣٩١٩٧، والسنن: ٤٢٢٤١).

باب قضية هند^(١)

قولها: (يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، لا يعطيني من النقلة ما يكفيني ويكفي بنيي إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل علي في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: «خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك»).

في هذا الحديث فوائد:

ومنها: وجوب نفقة الزوجة. ومنها: وجوب نفقة الأولاد الفقراء الصغار.

ومنها: أن النفقة مقدرة بالكفاية لا بالأمداد. ومذهب أصحابنا أن نفقة الزوج مقدره بالكفاية كما هو ظاهر هذا الحديث، ونفقة الزوجة مقدرة بالأمداد؛ على المومنين كل يوم مدين، وعلى المعسر مدين، وعلى المتوسط مدين ونصف، وهذا الحديث يرد على أصحابنا.

ومنها: جواز سماع كلام الأجنبية عند الإفتاء والحكم، وكذا ما في معناه.

ومنها: جواز ذكر الإنسان بما يكرهه إذا كان للاستفتاء والشكوى ونحوهما.

ومنها: أن من له على غيره حق وهو عاجز عن استيفائه يجوز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذن. وهذا مذهبنا، ومنع ذلك أبو حنيفة ومالك.

ومنها: جواز إطلاق الفتوى، ويكون المراد تعليلها بثبوت ما يقوله المستفتي، ولا يحتاج المفتي أن

(١) في (ن) : باب جواز أخذ الإنسان حقه ممن ماله بغير إذنه.

[٤٤٧٨] (* * *) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَوَكَيْعٍ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الْقُضَاعِيُّ: يَعْنِي ابْنَ عُلْمَانَ - كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [احمد ٢٤٢٣١] لولسر ١٤٤٧٧.

[٤٤٧٩] ٨ - (* * *) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ لَرَّاقٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ

يقول: إن كنت كان الحكم كل وكذا، بن يجوز له لإطلاق، كما أطلق النبي ﷺ، فون قال ذلك فلا بأس. وسها: أن للمرأة تدخلا في كدالة أولادها والإنفاق عليهم من مال أيهم. قال أصحابي: إذا امتنع الأب من الإنفاق على الولد الصغير أو كان غائبا، أذن للقاضي لأخذ من مال الأب أو الامتقراض عليه والإنفاق على الصغير، بشرط أمليته.

وهن لها الاستقلال بالأخذ من ماله بغير طلب القاضي؟ فيه وجهان منبأن على وجهين لأصحابنا في أن ذن النبي ﷺ لهنة أمراؤ أبي سفيان كان إفتاء أم قضاء؟ ولاصيح أنه كان إفتاء، وأن هلقا يجري في كل أمراؤ أشبهتهم، فيجوز والثاني: كان قضاء، فلا يجوز لغيرها إلا بذن لقاضي، والله أعلم. ومنها: اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي.

ومنها: جواز خروج المروجة من بيتها بحاجتها، إذا أدن لها زوجها في ذلك أو عيبت رضاه به. وستدل به جمعة من أصحابنا وغيرهم على جواز قضاء على غائب. وفي المسألة خلاف لعبداء، قال أبو حنيفة وسائر الكوفيين: لا يقضى عليه بشيء، وقال الشافعي والجمهور: يقضى عليه في حقوقه لأدمين، ولا يقضى في حدود الله تعالى.

ولا يصح الاستقلال بهذا الحديث للمسألة؛ لأن هذه القضية كست بمكة وكان أبو سعيد حاضرا بها، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد، أو مستترا لا يقدر عليه، أو معتزلا^(١)، ولم يكن هذا اشروط في أبي سعيد موجودا، فلا يكون قضاء على غائب، بل هو إفتاء كص سبق، والله أعلم.

(١) هي لاص. متعلقا.

الرَّهْبَرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كَانَ عَنِّي ظَهْرُ الْأَرْضِ أَهْلُ خَبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُدْلَهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خَبَائِكَ، وَمَا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلُ خَبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُعِزَّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خَبَائِكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَيْضاً، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» ثُمَّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَبَا سَفِينٌ رَجُلٌ مُمِيسٌ، فَهَلْ عَلَى خُرُوجٍ أَنْ أَتَقَرَّ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا خَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تَتَقَرَّ عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ» . [أحمد: ٢٥٨٨٨] [واسط: ٤٤٨٠]

[٤٤٨٠] ٩ - (١٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الرَّهْبَرِيِّ، عَنْ عُمَةَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الرُّبَيْعِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ خَبَاءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُدْلُوا مِنْ أَهْلِ خَبَائِكَ، وَمَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ خَبَاءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُعِزُّوا مِنْ أَهْلِ خَبَائِكَ.

قوله: (جاءت هند إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، والله ما كان على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلي من أن يدلهم الله من أهل خبايك، وما على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلي من أن يعزهم الله من أهل خبايك فقال النبي ﷺ: «وأيضاً، والذي نفسي بيده»).

وفي الرواية الأخرى: (وما أصبح اليوم على ظهر الأرض خباء أحب إلي من أن يعزوا من أهل خبايك).

قال القاسمي: أرادت بقولها: (أهل خباء) نسبه ﷺ، فكثرت عنه بأهل الخباء إجلالاً له. قال: ويحتمل أن تريد بأهل لخباء أهل بيته، وسجاء يعبر به عن مسكن رجل وداره.

وأما قوله ﷺ: «وأيضاً، والذي نفسي بيده» فمعناه: وستزيد من ذلك، وبينكم الإيهام من قبحك، ويزيد حثك لله ولرسوله ﷺ، ويقوى رجوعك عن بغضه. وأصل هذه اللفظة: أهن يبيض أبيضاً، إذا رجع^(١).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَيْضاً، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ حَرْجٌ مِنْ أَنْ أَطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عِيَالُنَا؟ فَقَالَ لَهَا: «لَا، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ». [بخاري - ٦٦٤١] [واسع - ٤٤٧٩].

قولها في الرواية الأخيرة: (إن أبا سفيان رجل مسيك) أي: شحيح وبخيل واختطفوا في صبطه على وجهين حكاهما القاضي^(١)، أحدهما: (تسبيك) بفتح الميم وتخفيف السين. والثاني: بكسر الميم وتشديد السين، وهذا الثاني هو الأشهر في رويات المحققين، ولأنَّ أصحَّ عند أهل العربية، وهما جميعاً للمبدلة، والله أعلم.

فولها: (فهل عليَّ حرج من أن أطعم من الذي له عيالنا؟ فقال لها: «لا، إلا بالمعروف») هكث هو في جميع النسخ، وهو صحيح، ومعناه: لا حرج، ثم ابتدأ فقال: «إلا بالمعروف، أي: لا تُنفقي إلا بالمعروف»، أي لا حرج إلا لم تُنفقي إلا بالمعروف.



٥ - [باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة،
والنهي عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزمه،
أو طلب ما لا يستحقه]

[٤٤٨١] ٢٠ - (١٧١٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - حَلَفًا جَرِيرًا، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا، وَمَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ» (مسند ٤٨٣٤).

[٤٤٨٢] ١١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ - أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو، عَنْ سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا. وَلَمْ يَذْكُرْ: وَلَا تَفْرُقُوا. (مسند ٤٤٨١).

[٤٤٨٣] ١٢ - (٥٩٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ - أَخْبَرَنَا جَرِيرًا، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَادِ مَوْلَى الْمُعْبِرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُعْبِرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأَمْهَاتِ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتٍ. وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا. قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ» (مسند ١٣٣٨) [لعالي ٢٤١٨] (مطهر ٤٤٢٧).

**باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات،
وهو الامتناع من أداء حق لزمه، أو طلب ما لا يستحقه**

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ». وهي لرواية الأخرى: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأَمْهَاتِ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتٍ. وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا. قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ».

قال العلماء: لرضا وسخط والكره من الله تعالى لمجرد بها أمره ونهيه، أو ثوابه وعقابه، أو إرادته الثواب لبعض العباد والعقاب لبعضهم.

[٤٤٨٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ مَنصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَثْنًا، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ. [حمد. ١٨١٤٧، (م. طر. ١٤٤٧٥)]

ولحل يطلق على العهد، وعلى الأمان، وعلى الوصل، وعلى السبب، وأصله من استعمار لعرب الحبل في مثل هذه الأمور، لاستمساكهم بالحبال عند شدة أمورهم، ويصلون بها المتفرق، فاستعير اسم الحبل لهذه الأمور.

وأما قوله ﷺ: «ولا تفرقوا»، فهو أمر ب لزوم جماعة المسلمين وتألف بعضهم ببعض، وهذه إحدى قواعده الإسلامية.

وعلم أن الثلاث لموضوعية واحدة: أن يعيدوه، ثانية: ألا يشركوا به شيئاً، لثالثة: أن يحتضروا بحبل الله ولا يفرقوا.

وأما «قيل وقيل» فهو المخصوص في أخبار الناس وحكايات ما لا يعني من أحوالهم وتصرفاتهم، واختلفوا في حقيقة هذين التفظين على قولين:

أحدهما: أنهم «فعلان» (فأقيل) مبني لما لم يسم فاعله، (وقيل) فعل مضارع والثاني: أنهم «سمان» مجروران متوالتان؛ لأن الثقيلَ ونفوتَ والقالَ ولقاءَ كله بمعنى، ومنه قوله تعالى: «وَمَنْ آمَنَكَ مِنْ اللَّهِ بِقَالٍ» [النساء: ١٢٢] ومنه قولهم: كثُرَ ثَقِيلٌ ونقاليه.

وأما «كثرة السؤال» فقيل: المراد به التطلع في المسائل والإكثار من السؤال عما لم يقع ولا تدعو إليه حاجة، وقد تظاهرت لأحاديث نصيحة بالنهي عن ذلك، وكان السلف يكرهون ذلك ويرونه من التكلف المنهي عنه، وفي «الصحيح»: كره رسول الله ﷺ المسائل وعابها^(١).

وقيل: المراد به سؤال الناس أمورهم وما في أيديهم، وقد تظاهرت لأحاديث نصيحة بالنهي عن ذلك^(٢).

(١) البخاري، ٥٢٥٩، ومسلم، ٣٧٤٢ من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه وهو في إسناده أحمد، ٢٢٨٥١.

(٢) من ذلك قوله ﷺ: «من سأل الناس أمورهم كثراً فإلما يسأل جمر»، فيستعمل أو ليسكتوا أخرجه مسلم، ٢٣٩٩، وأحمد، ٧١٦٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[٤٤٨٥] ١٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْوَحَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي كَاتِبُ الْمُخْبِرَةِ بْنُ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُخْبِرَةِ: اكَتُبْ إِلَيَّ بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ».

[تجويد: ١٨١٧٩، وابيضاري: ١٤٧٧].

وقيل: يحتمل أن المراد كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الإيمان، وما لا يعني الإنسان. وهذا ضعيف؛ لأنه قد عُرف هذا من النهي عن قيل وقال.

وقيل: يحتمل أن المراد كثرة سؤال الإنسان عن حاله وتفاصيل أمره، فيدخل ذلك في سؤاله عما لا يعني، ويتضمن ذلك حصول لُحرج في حق المسؤول، فإنه قد لا يوزن إجابته بأحواله، فإن أخبره شيء علمه، وإن كُتِبَ في الأخبار أو تكتف لتعريض حقيقته المشقة، وإن أهمل جوابه وتكتب سوء الأدب. وأما «إضاعة المال» فهو صرفه في غير وجوهه الشرعية وتعريضه للتلف، وسبب النهي أنه الفساد، والله لا يحب الفساد، ولأنه إذ ضاع^(١) ماله تعرّص لما في أيدي الناس.

وأما «عقوق الأمهات» فحرم، وهو من الكبائر بإجماع العلماء، وقد تظاهرت الأحاديث لصحة على عبده من الكبائر، وكذلك عقوق آباء من الكبائر، وإنما اقتصر هذا على الأمهات لأن حرمتهن أكثر من حرمة الآباء ولهذا قال ﷺ حين قال له النساء: من أترقن؟ قال: «أمك» ثلاثاً، ثم قال في لربعة: «ثم أبائك»^(٢)، ولأن أكثر لعقوق يقع للأمهات وبطمع الأولاد فيهن. وقد سبق بيان حقيقة العقوق وما يتعلق به في كتاب الإيمان^(٣).

وأما «وأذ البذء» بالهمز، فهو دفنهن في حياتهن، فيستن تحت أثراب، وهو من الكبائر الموبقات؛ لأنه قتل نفس بغير حق، ويتضمن أيضاً قتلها قطعاً للرحم، وإنما اقتصر على البذء لأنه المعتاد الذي كانت الجاهلية تفعله.

وأما قوله: «ومنأ وهات» وفي الرواية الأخرى: «ولا وهات» فهو بكسر التاء من «هات».

(١) في (ص): أضاع.

(٢) أخرجه بحري (٥٩٧)، وبسم: ٦٥٠٠ من حديث أبي هريرة رضى الله عنه وهو في نسخة أحمد: ٩١٨١.

(٣) (٤٦٤/١).

[٤٤٨٦] ١٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقُرَظِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ لَتُفْقِي، عَنْ وَرَادٍ قَالَ: كَتَبَ الْمُغْبِرَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ: سَلَامٌ عَلَيْكَ، أَمَّا بَعْدُ، فإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ثَلَاثًا وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: حَرَّمَ عُقُوقَ الْوَالِدِ^(١)، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَلَا وَهَاتِ. وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ». [أحمد، ١٨١٩١] [روى عنه ٢٤٤٧٥].

ومعنى الحديث أنه نهى أن يمنع الرجل ما توجه عليه من الحقوق، أو يطلب ما لا يستحقه.

وفي قوله ﷺ: «حَرَّمَ ثَلَاثًا» و«كَثْرَةُ ثَلَاثٌ» دليل على أن الكراهة في هذه الثلاثة لأخيرة لمنهيه لا للتحريم، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ثَلَاثًا وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: حَرَّمَ عُقُوقَ الْوَالِدِ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَلَا وَهَاتِ. وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ».

هذا لحديث دليل لمن يقول: إن النهي لا يقتضي التحريم، والمشهور أنه يقتضي التحريم، وهو الأصح، ويجاب عن هذا بأنه خرج بمثل آخر.

وقوله في إسناد هذا الحديث: (عن خالد الحذاء، عن ابن أشوع، عن الشعبي، عن كاتب المغيرة بن شعبه، عن المغيرة) هذا الحديث فيه أربعة تابعين يروي بعضهم عن بعض، وهم: خالد، وسعيد بن عمرو بن أشوع، وهو تابعي، سمع يزيد بن سمدة الجعفي الصحابي، والشعبي الثالث لشعبي، والرابع: كاتب المغيرة وهو ورواد.

قوله: (كتب المغيرة إلى معاوية سلام عليك، أما بعد) فيه استحباب المكتوبة على هذا الوجه، فبدأ سلام عليك، كما كتب النبي ﷺ إلى هرقل: «السلام على من أتبع الهدى»^(٢).



(١) في نسخة: الوالدان. كلها في حاشية النسخة لسلطانية.

(٢) أخرجه البخاري: ٧، ومسلم: ٤٦٠٧ من حديث أبي سفيان رضي الله عنه، وهو في إسناده أحمد.

٦ - [باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد

فاصاب أو أخطأ]

[٤٤٨٧] ١٥ - (١٧١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّيْبِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَمَةَ بْنِ لَهْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ».

١ بعد ٢٤١٨٨ -

باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد

فاصاب أو أخطأ

قوله: (عن يزيّد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي، عن محمد بن إبراهيم، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص) هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون بعضهم عن بعض، وهم يزيّد بن عمار،

قوله ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ، فله أجر».

قال العبد: أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم، فإن أصاب فيه أجران، أجرٌ باجتهد، وأجرٌ بصدقه. وإن أخطأ فله أجرٌ باجتهد. وفي الحديث محلوف، تقديره: إذا أراد الحكم فاجتهد.

قالوا: فأما من ليس بأهل للحكم فلا يجلّ له الحكم، فإن حكم فلا أجر له، بل هو آثم، ولا ينفذ حكمه، سواء وافق الحق أم لا؛ لأن إصابته انعقبه بصدقة عن أصل شرعي، فهو عاصي في جميع أحكامه، سواء وافق المصوب أم لا، وهي مردودة كلها، ولا يُعذر في شيء من ذلك؛ وقد جاء

[٤٤٨٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَافِيلَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، بِهَذَا لِسَانِ مُثَلِّهِ. وَزَادَ فِي عَقِبِ الْحَدِيثِ: قَالَ يَزِيدُ: فَحَدَّثْتُ هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عُمَرَ وَبِ حَزْمٍ، فَقَالَ: هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. [حدود: ١٧٧٧٤ - وسخري: ٧٣٥١ - ٧٣٥٢] .

[٤٤٨٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّيرِيُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ النَّمَشَقِيُّ -: حَدَّثَكَ لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَمَةَ بْنِ الْهَدِيدِ اللَّيْثِيُّ، بِهَذَا الْحَدِيثِ بِمِثْلِ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، بِلِسَانِ مُثَلِّهِ جَمِيعاً، [نظر: ٢٤٤٨٨] .

فهو في الجنة، وقاض عرف الحق فقصي بخلافه فهو في النار، وقاض قصي على جهل فهو في النار^(١).

وقد اختلف لعلماء في أد كل مجتهد مصيب أم المصيب واحد - وهو من وافق الحكم الذي عند الله تعالى - والآخر محصو لا يتم عليه لعله؟ والأصح عند الشافعي وأصحابه أن المصيب واحد .

وقد حُتِجَت لِمَا قُتِبَ بِهِ هَذَا الْحَدِيثُ: فَأَمَّا الْأَوَّلُونَ الْقَائِمُونَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، فَقَالُوا: قَدْ جُعِلَ لِمُجْتَهِدٍ أَجْرٌ، فَلَوْلَا إِصَابَتُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ، وَأَمَّا الْآخِرُونَ فَقَالُوا: سَمَاءٌ مَخْطُوءَةٌ، وَلَوْ كَانَ مُصِيبٌ كَمِ يَسْمُهُ مَخْطُوءًا، وَأَمَّا لِأَجْرٍ، فَوَيْهِ حَصِيلٌ لَهُ عَلَى تَعْبِهِ فِي الْاجْتِهَادِ، قَالِ الْأَوَّلُونَ: إِنَّمَا سَمَاءٌ مَخْطُوءَةٌ لِأَنَّهُ مَحْذُورٌ عَلَى مَنْ أَخْصَأَ انْتَصَرَ أَوْ اجْتَهِدَ فِيمَا لَا يَسُوعُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ، كَالْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ وَغَيْرِهِ^(٢). وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ، بِمَا هُوَ فِي الْاجْتِهَادِ فِي الْقُرْعِ، فَأَمَّا أَصُولُ التَّوْحِيدِ، فَالْمُصِيبُ فِيهِ وَاحِدٌ يَرْجِعُ مِنْ تَعُدُّ بِهِ، وَنَمَّ يَخْتَلِفُ إِلَّا غَيْبٌ^(٣) اللَّهُ بْنُ الْحَسَنِ الْخَبِيرِيِّ وَدَاوُدُ الظَّهْرِيِّ، فَصَرَّحَ لِمُجْتَهِدِينَ فِي ذَلِكَ أَيْضًا: قَالِ الْعُلَمَاءُ: لِمُظَاهَرَةِ أَرْبَاعِ الْمُجْتَهِدِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ دُونَ كُفَّارٍ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ.



- (١) أبو داود: ٣٥٧٣، والبيهقي: (١٣٧١)، وابن ماجه: ٢٣١٥ من حديث يزيد بن عبد الله.
- (٢) ولكن بقدر حد. إن من اجتهد فما لا يسوع فيه لا يجود له أجر أصلاً، بل يكون له، كما ذكر المصنف قبل قليل، والله أعلم.
- (٣) في (نص) و(ها) ع. (لم تجرد في (ح) والمثبت عن المصنف، وسعت برجته (٥) / ٢٥١).

٧- [بَابُ كِرَاهَةِ قَضَاءِ الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ]

[٤٤٩٠] ١٦- (١٧١٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كَتَبَ أَبِي - وَكَتَبْتُ لَهُ - إِلَى عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ قَاضٍ بِسَجِسْتَانَ أَنْ: لَا نَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانٌ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ». (ع. ١١١٧).

[٤٤٩١] (١١١٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ (ح). وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شَقِيانَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، بِإِسْنَادٍ عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ. [الحدود ٢٠٣٧٩ و ٢٠٣٨٩ و ٢٠٣٩٢ و صحاح ٢٧١٥٨].

باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان

قوله ﷺ: «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان» فيه النهي عن القضاء في حال الغضب.

فإن العلماء^١ يستحق بالغضب كل حاي يخرج الحكم فيها عن سداد لظن واستقامة لحد، كالشع لمعط، والجرع المقلق، ولهم، والفرح السالح، ومدافعة الحدث، وتعلق لقب بأسر، ونحو ذلك. وكل هذه الأحوال يكره له القضاء فيها خوفاً من الغلط، فإن قضى فيها صحّ قضاؤه؛ لأن النبي ﷺ قصي في شراج السخرة في مثل هذا الحد^(١)، وقال في اللقطة: «ما لك ولها»^(٢) إلى آخره، وكان في حال الغضب^٣ والله أعلم.



(١) أخرجه بخاري ٢٣٥٩ و ٢٣٦٠، ومسلم ٦١١٢ من حديث عبد الله بن الزبير ر. وهو في مسند أحمد ١٦١١٦

(٢) سنن أبي داود ٤٤٩٨.

٨. [باب نقض الأحكام الباطلة]

ورد محدثات الأمور

[٤٤٩٢] ١٧ - (١٧١٨) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَزْزٍ الْهَلَالِيُّ، جَمِيعاً عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ -: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُرَى أَحَدٌ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». [أحمد ٣٦٠٢٣، وبيهقي ٣٦٩٧..]

[٤٤٩٣] ١٨ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُنَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَامِرٍ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو -: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَأَلْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ ثَلَاثَةُ مَسْكِنٍ، فَأَوْضَى بِثَلَاثِ كُلِّ مَسْكِنٍ مِنْهَا، قَالَ: يُجْمَعُ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي مَسْكِنٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ». [أحمد ٢٥٦٢٨، وبيهقي ٤٤٩٢..]

باب نقض الأحكام الباطلة

ورد محدثات الأمور

لَوْه ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» وفي الرواية الثانية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

قال أهلُ حَرْبِيَّةٍ: رَدٌّ هُنَا بِمَعْنَى الْمَرْدُودِ، وَمَعْنَاهُ: فَهُوَ بِاطِلٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ بِهِ.

وهذا الحديثُ قاعدةٌ عظيمةٌ من قواعدِ الإسلامِ، وهو من جَوْ مَحْ كَلِمَةِ ﷺ، فإنه صَرِيحٌ فِي رَدِّ كُلِّ بَدْعٍ وَ لِمُخْتَرَعَاتٍ. وفي الرواية الثانية زيادة، وهي أَنَّهُ قَدْ يَعْتَدُ بَعْضُ الْمَاعِلِينَ فِي بَدْعِهِ سَبْقَ لِبَيْهَاءٍ، بِإِذْ حَتَجَّ عَلَيْهِ بِالرُّوْيَةِ لِأَوَّلَى، يَقُولُ، أَنَا مَا أَحْدَثْتُ شَيْئاً، فَيَحْتَجُّ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ الَّتِي فِيهَا لَتَصْرِيحُ بِرَدِّ كُلِّ الْمُحْدَثَاتِ، سَوَاءٌ أَحْدَثَهَا لِقَاعِيٌّ أَوْ سَبْقَ بِمُحْدَثَاتِهَا.

وفي هذا الحديثِ دليلٌ لِمَنْ يَقُولُ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ: بِنِ انْتِهَى يَفْتَضِي الْقُسُودَ وَمَنْ قَالَ: لَا يَقْتَضِي الْقُسُودَ يَقُولُ: هَذَا خَسْرٌ وَاحِدٌ، فَلَا يَكْفِي فِي رِبَاتِ مَعْنَى الْقَاعِدَةِ الْمُهِمَّةِ، وَهَذَا جَوَابٌ فَاسِدٌ.

٩ - [بَابُ بَيَانِ خَيْرِ الشُّهُودِ]

[٤٤٩٤] ١٩ - (١٧١٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهُودِ ؟ » الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا . [اعمد . ١٧٠١٠] .

بَابُ بَيَانِ خَيْرِ الشُّهُودِ

قوله في إسناده حديث الباب ، (حدثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان ، عن ابن أبي عمرة الأنصاري ، عن زيد بن خالد الجهني) هذا الحديث فيه أربعة تابعين بعضهم عن بعض ، وهم عبد الله - وأبوه ، وعنه الله بن عمرو بن عثمان ، وابن أبي عمرة ، وحماد بن أبي عمرة عبد الرحمن بن عمرو بن يحيى الأنصاري . قوله ﷺ : « ألا أخبركم بخير الشهداء ؟ » الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها وفي المرد بهذا الحديث تأويلان .

أصحهما وأشهرهما تأويلُ مالك وأصحابه شافعي : أنه محمولٌ على من عنه شهادة الإنسان بحق ، ولا يعلم ذلك الإنسان أنه شاهد ، فسألي إليه فبخره بأنه شاهد له .

والثاني : أنه محمولٌ على شهادة نجسة ، وذلك في غير حقوق الأديمين لاختصاصهم بهم . فسألي^١ فيه شهادة نجسة : المطلق والعتق والوصية والحدود ونحو ذلك ، فمن عيّم شيئاً من هذه الأنواع وجب عليه رفعه إلى القاضي وعلامة به وشهادة ، قال الله تعالى : ﴿ وَكَلِمَاتُ الشُّهُودِ لِلَّهِ ﴾ [مائد : ١٠٦] وكذا في النوع الأول ينزّم من عنه شهادة للإنسان لا يعلمها أن يعينه بإها ؛ لأنها أمانة له عنده .

وحكي تأويل ثالث : أنه محمولٌ على مسجد وامبابة في أداء شهادة بعد طهيرة لا قيمة . كما يقال : الجوّاء يعطي قبل السؤال ، أي : يعطي سريعاً عقب السؤال من غير توقّف

(١) في (ع) . من لا تقبل . وفي (ص) : من تقبل .

قد لعبداء وليس في هذا حديث منقضة للحديث الآخر في أنه من يأتي بشهادة قبل أن
يُستشهد، في قول عليه السلام «يُشهدون ولا يُستشهدون»^(١) وقد تأول العلماء هذه تأويلات:

أصحها تأويل أصحابنا: أنه محمول على من معه شهادة لأدمي عالم بها، فيأتي فيشهد به قبل أن
تُطلب منه

و الثاني، أنه محمول على شاهد الزور، فيشهد بما لا أصل له ونم يُستشهد

و الثالث: أنه محمول على من يتصب شهاداً وليس هو من أهل الشهادة.

والرابع: أنه محمول على من يشهد لفرع بالجنة أو بالدر من غير توقيف، وهذا ضعيف، والله أعلم



(١) أخرجه بخاري، ٢٦٨١، ومسلم، ٦٤٧٥ من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه وهو في المسند أ - ١ - ١٥١٢٣

١٠ - (باب بيان اختلاف المجتهدين)

[٤٤٩٥] ٢٠ - (١٧٢٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي شَبَّانَةُ: حَدَّثَنِي وَزْقَاءُ، عَنْ أَبِي الرَّدَّادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا جَاءَ اللَّذْلُ فَلَذِبَ بِأَبْنٍ إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ هَلْ يَوْصِي بِهَا: إِنَّمَا دَهَبَ بِإِبْنِكَ أَنْتِ. وَقَالَتِ الْأُخْرَى: إِنَّمَا دَهَبَ بِإِبْنِكَ. فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ، فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى، فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ

باب اختلاف المجتهدين

فيه حديث أبي هريرة في قصة داود وسليمان صلى الله عليهما وسلم في أولئحين اللذين أحدا الدلت أحدهما فتدزعه أمهما، فقضى به داود للكبرى، فلما مرّتا بسليمان قال: أقطعه لصفين بينكما، فاعترفت به الصغرى للكبرى بعد أن قالت الكبرى: أقطعه. فاستدلى سليمان بشفقة الصغرى على أنها أمه، وأما الكبرى فبكرهت ذلك، بل أرادت تشاورهما صاحبتهما في المصيبة بهما ولهما.

قال العلماء: يحتمل أن داود ﷺ قضى به لكبرى لشبهه رأه فيهما^(١)، أو أنه كان في شريعته الترجيح بالكبرى^(٢)، أو بكونه كان في يده، وكان ذلك مرجحاً في شرعه.

وأما سليمان، فتوضّس بطريق من الحيثية والملاصقة إلى معرفة بعض القضية، فأومهم أنه يريد قطعه؛ ليعرف من شئ عدها، فتكون هي أمه، فلم تردت الكبرى قصده، عرف أنها ليست أمه، فبست قالت الصغرى ما قالت، عرف أنها أمه، ولم يكن مراده أنه يقطعه حقيقة، وإنما أراد الختباء شعقتهم لتمييزه الأم، فلما تميرت به ذكرت^(٣) عرفها، ولعله استقر الكسرى فأقرت بعد ذلك به للصغرى، فحكم للصغرى بالإقرار، لا بمجرد الشفقة المذكورة.

قال العلماء: ومثل هذا يعينه الحكم ليوضحوا به إلى حقيقة الصواب، بحيث إذا نفرد ذلك لم يتعلق به حكم.

(١) في (ص) (ع)؛ فيها.

(٢) في (ص)؛ بالكبرى.

(٣) في (ع)؛ ذكر.

دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : فَأَخْبَرْتَاهُ، فَقَالَ: التَّوْنِي بِالسُّكَيْنِ أَشَقُّهُ بَيْنَكُمَا، فَقَالَتِ الطُّغْرَيُّ: لَا، يَرْحِمُكَ اللَّهُ، هُوَ ابْنُهَا، فَقَضَى بِوِلَايَةِ الطُّغْرَيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُكَ بِالسُّكَيْنِ قَطُّ إِلَّا يَوْمِي، مَا كُنْتُ يَقُولُ إِلَّا الْمُدِيَّةَ. (أحمد: ٨٢٨٠) [ونظر: ٤٤٩٦].

[٤٤٩٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ يَحْيَى بْنُ مَيْسَرَةَ الْمُصَنِّعَانِي - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ وَرْقَاءَ. (أحمد: ٨٢٨٠، والبخاري: ١٣٤٢٧).

فمن قيل: كيف حكم سليمان بعد حكم داود في القضية الواحدة ونقض حكمه والمجتهد لا ينقض حكم مجتهده؟ فالجواب: من أوجه مذكورة:

أحدها: أنه داود لم يكن جرم بالحكم.

والثاني: أن يكون ذلك فتوى من داود لا حكماً.

والثالث: لعله كد في شرعهم فسُخِّحَ الحكم، إذا رفع الخصم إلى حاكم آخر يرى خلافه.

والرابع: أن سليمان فعل ذلك حيلةً إلى إظهار الحق وظهور الصدق، فلما أقرت به الكبرى، عيّن بإقرارها، وإن كان بعد الحكم، كما إذا اعترف المحكوم له بعد لحكم أن الحق عند الخصم، والله أعلم.

قوله: «فَقَالَتِ الطُّغْرَيُّ: لَا، يَرْحِمُكَ اللَّهُ، هُوَ ابْنُهَا» معناه: لا تشقه. وثم الكلام: ثم سألت فقالت: «يَرْحِمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا» قال العلماء: «وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَالَ فِي مِثْلِ هَذَا مَا بَوَّاهُ، فَيُقَالُ: لَا، وَيَرْحِمُكَ اللَّهُ».

قوله: «السُّكَيْنِ» (والمُدِيَّة) أما (المُدِيَّة) فبضم الميم وكسر الميم وفتحها، سميت به لأنها تقطع مدي حياة الحيوان. و(السُّكَيْنِ) يذكر ويؤنث، لعتان، ويقال أيضاً: سَكِينَةٌ؛ لأنها تسكن حركة الحيوان.



١١ - [باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين]

[٤٤٩٧] ٢١ - (١٧٢١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ ، عَنْ حَمَّامِ بْنِ مُتَبِّهِ قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ عَقَارًا لَهُ ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ حُرَّةً فِيهَا ذَهَبٌ ، فَقَالَ لَهُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ : خُذْ ذَهَبَكَ مِنِّي ، إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْأَرْضَ وَلَمْ أَبْتَغِ مِنْكَ الذَّهَبَ ، فَقَالَ الَّذِي شَرَى الْأَرْضَ : إِنَّمَا بَعْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا . قَالَ : فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ ، فَقَالَ الَّذِي تَحَاكَمَا إِلَيْهِ : أَلَكُمَا وَلَدٌ ؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا : لِي غُلَامٌ ، وَقَالَ الْآخَرُ : لِي جَارِيَةٌ ، قَالَ : أَنْكِحُوا الْغُلَامَ الْجَارِيَةَ ، وَأَنْفِقُوا عَلَى أَنْفُسِكُمَا مِنْهُ ، وَتَصَدَّقَا » . [تأليفه : ٨١٩١ - وإسناده : ٢٤٧٧] .

باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين

ذكر في الباب حديثه لرجل الذي باع عقاره فوجد المشتري فيه حرة ذهب، فتكره، فأصلح بينهما رجل على أن يزوجه أحدهما بمته من الآخر، ويثبنا ويثبنا الله.

فيه فصل الإصلاح بين المتنازعين، وأن القاضي يستحب به الإصلاح بين المتنازعين كما يستحب

بغيره

قوله ﷺ « اشترى رجل عقاراً » هو لأرض وما يتصل بها - وحقيقته العقار لأصل، سمي بذلك من العقر، بضم العين وفتحها، وهو الأصل، ومنه عقر نادر، بالضم والفتح

قوله ﷺ : « فقال الذي شري لأرض إما بعثت الأرض وما فيها » هكذا هو في أكثر النسخ « شري » بغير ألف، وفي بعضها « اشترى » بالألف قال العلماء : لأول أصح، وشري هو بمعنى باع، كما في قوله تعالى : « وَشَرَوْهُ بِحَبْنٍ بِحَبْنٍ » [يوسف ٢٠] ولهذا قال « فقال الذي شري لأرض » بضم بعثت « والله أعلم » .



٣١ . [كِتَابُ اللَّقْطَةِ]

[٤٤٩٨] ١ - (١٧٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى لَتَمِيمٍ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ ، فَقَالَ : «اعْرِفْ عِقَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا فَشَانِكَ بِهَا» قَالَ فَضَلُّهُ الْعَنَمُ ؟ قَالَ «لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِّ» قَالَ : فَضَلُّهُ الْإِبِيسُ ؟ قَالَ «مَا لَكَ وَلَهَا ! مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَجِذَاؤُهَا ، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» قَالَ يَحْيَى أَحْسِبُ قَرَأْتُ : عِفَاضَهَا ، [سعادتي ٢٣٧٢] (رواه ٤٤٠٠) .

[٤٤٩٩] ٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ ، قَالَ ابْنُ حُجْرٍ : أَخْبَرَنِي . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ ، فَقَالَ : «عَرِّفْهَا سَنَةً ، ثُمَّ اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاضَهَا ، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا ، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ» فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَضَلُّهُ لَعْنٌ ؟ قَالَ : «أَخْذُهَا ، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِّ» قَالَ :

كتاب اللقطة

هي بفتح لاف على لغة مشهورة لتي قالها لجمهوره ، والسنة الثانية . (لقطة) بوسكونها ، والثالثة : (لقطة) بضم لام ، والرابعة : (لقطة) بفتح اللام والثاقف

قوله : (جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن اللقطة ، فقال : «اعرف عفاصها ووكاءها ، ثم عرّفها سنة ، فإن جاء صاحبها ، وإلا فشأنك بها» قال : فضله العنم ؟ قال : «لك أو لأخيك أو للذئب» قال : فضله الإبيس ؟ قال : «ما لك ولها ! معها سقائها وجذاؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها») وفي رواية الثانية : «عرّفها سنة ، ثم اعرف وكاءها وعفاصها ، ثم استنفق بها ، فإن جاء ربها فأدّها إليه» .

قال الأزهري وغيره : لا يقع اسم الضأنة ، لا على الخيول ، يقال : ضأ الإنسان والبهي وغيرهم من الحيوان ، وهي من الضوال ، وأما الأمتعة وما سوى الحيوان ، فيقال له : لقط .

قال لأزهري وغيره: يقال للنضوال: الهوامي والهوامي، واحسانها: هامية وهامية، وعمت وعمت وعمت: إذا ذهبت على وجهها بلا راع^(١).

وقوله **ع**: «عرف عاصمها معناه: تعرف لتعلم صلق وصيها من قديمه، وكلا يختلط حاله ويشبهه».

وأما (لوعاصم) فبكسر العين وبالفاء والصاد المهملة، وهو لوعاء الذي^(٢) تكون فيه النقلة، جلدًا كان أو غيره. وتطلق العفاس أيضًا على الجلد الذي يكون على رأس البقرة؛ لأنه كالوعاء له، فأم الذي يدخل في فم البقرة، من خشب أو جلد أو جرقة مجموعة ولحم ذلك، فهو الضم، بكسر الصاد، يقال: عفت عفتًا: إذا شذت العفص عفيها، وأعفتها بضمها: إذا جعلت لها عفتًا.

وأما (الوكاء) فهو الحيض الذي يشد به الرعاء، يقال: أوكيته إكاء فهو مؤكى، بلا همز.

قوله **ع**: «فأشالك بها» هو يصيب الثوب.

وأما قوله **ع**: «معها ببقاؤها» فمعناه: أنها تقوى على ورود السيل وتشرب في اليوم الواحد وتملأ أكرشها^(٣) بحيث يكفيها الأيام. وأما «جلادها» فبضم الجاد، وهو أخفها: لأنها تقوى به على السير وقطع البقايا.

وفي هذا الحديث جواز قول: رب المال، ورب لمتخ، ورب لمشية، بمعنى: صاحبها الأدنى. وهذا هو الصحيح الذي عليه جماهير العلماء ومنهم من كره إضافته إلى ما له روح دون العاني ولد ولحمه، وهذا غلط لقوله **ع**: «فإن جاء ربها فادف إليه» و: «حتى يلقاها ربها» وفي حديث عمر **ع**: «وأدخل رب الثوريمة والغنمية»^(٤)، وتظن ذلك كثيرة، والله أعلم.

وأما قوله **ع**: «ثم عرفها سنة فمعناه: إذا أخذتها فعرفها سنة».

فأما الأحاد، فهل هو واجب أم مستحب؟ فيه مذاهب، ومختصر ما ذكره أصحابنا ثلاثة أقوال،

(١) لأزهري في غريب القاموس الشافعي ١٧٧

(٢) في (ص): التي

(٣) في (ص): وكوش.

(٤) أخرجه البخاري، ٣٠٥٩ والصحيحة. تصغير بضم، وهي بفتح من الإبل ومع. يريد: أدخل في بطنه وسعره.

صاحب الأثرين الغنية والغنى القنية

أصحبها عندهم، **يُسحب ولا يجب**، ولثاني: **يجب**، والثالث: إن كنت اللقطة في موضع يأمن عيبها إذا تركها، **السحب الأخذ، وإلا وجب**.

وأم التعريف ستة، فقد أجمع المسلمون على وجوبه إذا كانت اللقطة ليست تافهة ولا في معنى لكافة، ولم يرد جنسها على صاحبها، بل أراد تملكها، ولا بد من تعريفها سنة بالجماع.

فأما إذا لم يرد تملكها، بل أراد حفظها على صاحبها، فهل يلزمه التعريف؟ فيه وجهان لأصحابنا، أحدهما: لا يلزمه، بل جاء صاحبها وأثبت دفعها إليه؛ ولا دم جففتها والثاني، وهو الأصح: أنه يلزمه التعريف لثلاث تضيغ على صاحبها، فإنه لا يعلم أين هي حتى يطلبها، فوجب تعريفها.

وأم الشيء الحقير، فيجب تعريفه وما يطرأ أن دفعه لا يطلبه في عدة أكثر من ذلك الزمان.

قال أصحابنا: ولتعريف أن يشدها في الموضع الذي وجد فيه، وفي الأسواق، وأرواب المساجد، ومواضع اجتماع الناس، فيقول: من ضاع منه شيء؟ من ضاع منه حيوان؟ من ضاع منه درهم؟ ونحو ذلك، ويكرر ذلك بحسب لعدة. قال أصحابنا: فيعرفها أولاً في كل يوم، ثم في الأسبوع، ثم في أكثر منه، والله أعلم.

قوله **فإن جاء صاحبها، وإلا فمأنتك بها** مع: إن جاء صاحبها فادفعها إليه؛ وإلا فيجوز لك أن تملكها.

قال أصحابنا: إذا عرفها فجاء صاحبها في أثناء مدة التعريف، أو بعد نقصتها وقبل أن يتملكها الملتقط، فثبت أنه صاحبها، أخذها بزيادتها لمتصقة والمنفصلة، فالمتصقة كالسمن في الحيوان وتعلم^(١) صنعة ونحو ذلك، والمنفصلة كالولد واللبس والقطوع والأكساب^(٢) العبد ونحو ذلك، وأما إن جاء من يدعيها ولم يثبت ذلك، فإن لم يصدقه الملتقط، لم يجر له دفعها إليه، فإن صدقه جاز له الدفع إليه، ولا يلزمه حتى يقبم اليقينة.

هذا كله إذا جاء قبل أن يتملكها الملتقط، فأما إذا عرفها سنة ولم يجد صاحبها، فله أن يدينم حفظها لصاحبها، وله أن يملكها، سواء كان غنياً أو فقيراً.

(١) في (ص): تعيم

(٢) في (ص): اكتساب

فإن أراد تملكها، فمتى يملكها؟ فيه أرجح لأصحابنا.

أصحابنا لا يملكها حتى يتلفظ بالملك، بأن يقول: تملكها، أو اختبرت تملكها. وشأنه: لا يملكها، لا يتصرف فيها بالبيع وغيره. وثالث: تكفيه به التملك، ولا يحتاج إلى تلفظ. والرابع: يملك بمجرد مضي السنة.

فإذا تملكها ولم يظهر لها صاحب، فلا شيء عليه، بل هو كسائر أكرانه، لا مطالبة عليه به في الأخيرة. وإن جاء صاحبها بعد تملكها، أخذها بزيادتها المتصلة دون المنفصلة، فإن كانت قد تلفت بعد تملكك، سلم المتلفظ بيئها عندك وعند الجمهور، وقال داود: لا يترمه، والله أعلم بقوله: (قضية الغنم؟ قال: «كأنك أو لا تحب أو للذهب»).

معناه: إذا كان في أحدها، بخلاف الإبل، وفرق عليه السلام بينهما، وبين الفرق ما إذا كان مستغنياً عن حفظها؛ لاستقلالها بجزئتها، وببقائها، وورود الماء والشجر، وامتناعها من الغناب وغيره من صغار سباع، والغنم بخلاف ذلك، فلك أن تأخذها، لأنها معرضة للذئب، وضعيفة عن الاستقلال، فهي مترددة بين أن تأخذها أنت، أو صاحبها، أو أحوك لمسلم الذي يمر بها، أو الذئب؛ فهذا جاز أخذها دون الإبل.

ثم إذا أخذها وعرفها سنة وأكدها، ثم جاء صاحبها، لزمه غرامتها عندك وعند أبي حنيفة، وقال مالك: لا يترمه غرامتها؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر له غرامة. واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم في الرواية الأخرى: «إن جاء صاحبها فأعطها يده» وأجابوا عن دليل مالك بأنه لم يذكر في هذه الرواية الغرامة ولا نفاها، وقد عرفت وجوبها بدليل آخر.

قوله صلى الله عليه وسلم: «عرفها سنة، ثم اعرف وكده» وعقدتها، ثم استغنى عنها.

هذا ربما أوهى أن معرفة بكاءه ولحفص نتائج على تعريفها سنة. وبقي الروايات صريحة في تقديم المعرفة على التعريف، فيحب عن هذه الرواية أن هذه معرفة أخرى، ويكون مأموراً بمعرفة اثنين، فيعرف ^(١) أولهما بدقته، حتى يحتم صدقها وأصوبها، إذا وصفها، وثالثاً تحتفظ ونسبته، فإذا عرفها سنة

(١) في (ج) يعرفها.

يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَضَالَةٌ الْإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ - أَوْ: احْمَرَّ وَجْهَهُ - ثُمَّ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا! مَعَهَا حَدَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا حَتَّى يَلْفَاَهَا رِيثُهَا». [الباري (٢١٣٦)]
[والمطهر: (٤٥٠٠)].

[٤٥٠٠] ٣ - (٠٠٠) وحدثني أبو الطاهر: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرُهُمْ، أَنَّ زَيْدَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُمْ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنِ أَنَسٍ أَنَّهُ رَأَى: أَنَّهُ أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَدَّ مَعَهُ، فَسَأَلَهُ عَنِ النَّفَقَةِ قَالَهُ، وَقَالَ عُمَرُو فِي الْحَدِيثِ: «إِذَا لَمْ يَأْتِ لَهَا طَالِبٌ فَاسْتَنْفَقَهَا». [احمد: (١٧٠٦٠) وسبخاري: (٧٤٢٧)].

[٤٥٠١] ٤ - (٠٠٠) وحدثني أحمد بن عثمان بن حكيم لأودي: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ مَخْلَبٍ: حَدَّثَنِي سَلِيمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ زَيْدَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ حَالِدٍ الْجُهَنِيَّ يَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ

وَأَرَادَ تَمْلِكُهَا، فَاسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَعْرِفَهَا أَيْضًا مَرَّةً أُخْرَى تَعْرِفًا وَافِيًا مُحَقَّقًا، لِيَعْلَمَ قَدْرَهَا وَصِفَتَهَا فَبَرَدَهَا إِلَى صَاحِبِهَا إِذَا جَاءَ بَعْدَ تَمْلِكِهَا وَتَلْفِهَا.

ومعنى «يستأنف بها»: تملكها ثم أنفقها على نفسها.

قوله: (فغضب رسول الله ﷺ حتى احمرت وجنتاه - أَوْ: احمر وجهه - ثم قال: «ما لك ولها»)
(لوحنة) بفتح، لواء وصمته وكسرها، وفيها لغة رابعة: أجنة: بضم الهيمزة، وهي اللحم المرفوع من الخدين، ويقال: رجل موخن وأوجن^(١)، أي: عظيم الوجنة، وجمعها: وجنات، ويحيى: فيها اللغات المعروفة في جميع قصعة وحجرة وكسرة وديهن^(٢).

وفيه جوارز الفتوى والحكم في حال الغضب، وأنه لا فائدة، لكن يكره ذلك في حقك ولا يكره في حق النبي ﷺ؛ لأنه لا يخاف عليه في الغضب ما يخاف علينا، والله أعلم.

(١) في (عين) و(اهل) و(وليج)، وكتبت موافق لما في كتبه اللغة.

(٢) أوضحها المصنف رحمه الله تعالى في كتابه «تحرير ألفاظ متبوعة» ص ٣١٦، فقد جمع الوجنات، بفتح، ومن كسر، بمقدار: أسكن الهميم وفتحها وكسرها، ومن ضم ضم الهميم وفتحها وأسكنها.

إِسْمُهُ عَيْلٌ بِنُ جَعْفَرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَحْمَرُ وَجْهَهُ وَجَبِيئُهُ وَغَضِبَ. وَرَأَى بَعْدَ قَوْلِهِ: «ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً»: «فَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ». [البيهقي ٩١، (المعجم) ٤٥٠٠]

[٤٥٠٢] ٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ - يَعْنِي ابْنَ يَزِيدَ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الثُّنُبِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَبْعَةَ بِنَ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ، اسْتَقْبَلَ أَوْ لَوِزِي، فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَأَنَّهَا وَعِصَافُهَا، ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَذَاهَا إِلَيْهِ» وَمَأْلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا! دَعَهَا، فَإِنْ مَعَهَا جَذَاءُهَا وَسِقَاءُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا» وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ، فَقَالَ: «خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ». [المعجم ١٢٠٥١، (المعجم) ٢٢٢٨]

[٤٥٠٣] ٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةُ الرَّائِي بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الثُّنُبِيِّ، عَنْ رَبْعَةَ بِنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ. رَدَّ رَبِيعَةُ: فَقَضِبَ حَتَّى

قوله ﷺ: «ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً»، فإن لم يَجِئْ صاحبها كانت وديعة عندك» وفي الرواية الثانية: «ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَذَاهَا إِلَيْهِ»

معناه: تكون أمانة عندك بعد أنسة ما لم تملكها، فإن توفيت بغير تعريض فلا ضمان طبعاً وليس معناه من تملكها، بل له تملكها على ما ذكرناه؛ للأحاديث الباقية الصحيحة الصريحة، وهي قوله ﷺ: «ثُمَّ سَتَتَّقِ بِهَا» «فَدَسْتَنْفِقْهَا» وقد أشهد ﷺ في هذا في الرواية الثانية بقوله: «فإن لم تُعرف فاستنفقها»، ولتكن وديعة عندك أي: لا ينقص حق صاحبها، بل متى جاء فأذهب به إن كنت سافياً، وإلا فبئله، وهذا معنى قوله ﷺ: «فإن جاء طالس، يوماً من الدهر فأذهه إليه» والمراد أنه لا ينقطع حق صاحبها بأكليته، وقد نقل القاضي وغيره إجماع المسلمين على أنه إذا جاء صاحبها بعد لملك^(١)، ضيئته المملكت، لا دوداً فأسقط الضمان^(٢)، والله أعلم.

(١) في (ص): التملك. وهو خطأ.

(٢) في (ص): جمع (١٧/٦).

أَحْمَرْتُ وَجَنَّدَهُ. وَاتَّقَصَّ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا، فَأَعطَهَا إِيَّاهُ، وَإِلَّا فَبَيَّ لَكَ». [سجاري ٥٦٩٢] [وتعبر ٤٥٠٢].

[٤٥٠٤] ٧- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرِيحَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي الضُّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ يُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: سُمِّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّقْطَةِ، فَقَالَ: «عَرَفُهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْتَرَفْ، فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ كُلُّهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ». [تعبر ٤٥٠٠].

[٤٥٠٥] ٨- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «فَإِنْ اُعْتَرِفَتْ فَأَدِّهَا، وَإِلَّا فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وَعَدَدَهَا». [أحمد ١٧٠٤٧، وتعبر ٤٥٠٠].

[٤٥٠٦] ٩- (١٧٢٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ - وَلِلْفَقْطَةِ لَهُ -: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سُورِدَ بْنَ عَفْلَةَ قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ وَسَلْمَانُ بْنُ رَيْمَةَ غَدِيزِينَ، فَوَجَدْتُ سَوْطًا فَأَخَذْتُهُ، فَقَالَ لِي: دَعُهُ، فَقُلْتُ: لَا، وَلَكِنِّي أُعْرِفُهُ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ وَإِلَّا سَمِعْتُهُ بِهِ، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَدِيهِمَا، فَمَا رَحِمَهُ مِنْ عَوَائِنَا فُضِي لِي أَنِّي حَمِجْتُ، فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقِيْتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ، فَأَخْبَرْتُهُ بِشَأْنِ السَّوِطِ وَيَقُولُهُمَا. فَقَالَ: وَنِي وَجَدْتُ صُرَّةً فِيهَا مِثَّةٌ يَنَارٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ:

قوله ﷺ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا، فَأَعطَهَا إِيَّاهُ، وَإِلَّا فَبَيَّ لَكَ».

في هذا دلالة لمالك وغيره ممن يقولون: إذا جاء من وصف النقطة بصفاتها، وجب دفعها إليه بلا شبهة، وأصحابنا يقولون: لا يجب دفعها إليه إلا ببينة، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، ويتأوّنون هذا لحديث علي أن المراد أنه إذا صدق جرد الدفع إليه، ولا يجب، فالأمر بدفعها بمجرد تصديقه ليس للتوجوب، والله أعلم.

قوله ﷺ في روايات حديث زيد بن خالد: «عَرَفُهَا سَنَةً» وفي حديث أبي بن ك

«عَرَفْتُهَا حَوْلًا» قَالَ: فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا» فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَقَالَ: «إِحْفَظْ عَدَدَهَا وَوَعَائِدَهَا وَوِكَائِلَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَاسْتَمِيعْ بِهَا» فَاسْتَمِيعْتُ بِهَا. فَلَقِيتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَكَّةَ فَقَالَ: لَا أَتْرِكُ بِثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلٍ وَاحِدٍ. [احمد ٢١١٦٧، والمحاذي ٢٤٢٦ مختصراً].

[٤٥٠٧] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ - أَوْ: أَخْبَرَ الْقَوْمَ وَأَنْ فِيهِمْ - قَالَ: سَمِعْتُ سُؤَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ صُوحَانَ وَسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ، فَوَجَدْتُ سَوَاطِئَ. وَفُتِّصَ الْحَدِيثُ بِمُتَابِعِهِ إِلَى قَوْلِهِ: فَاسْتَمِيعْتُ بِهَا، قَالَ شُعْبَةُ: فَسَمِعْتُهُ بَعْدَ عَشْرِ سِنِينَ يَقُولُ: عَرَفْتُهَا عَدَمًا وَاحِدًا. [نظر ٤٥٠٦].

[٤٥٠٨] ١٠ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ سُمَيَّانَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ بِهَذَا، لِإِسْنَادِ نَحْوِ حَدِيثِ شُعْبَةَ. وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ. إِلَّا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ قَوْلٌ فِي حَدِيثِهِ: عَدَمِينَ أَوْ ثَلَاثَةَ. وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَزَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُ يُخْبِرُكَ بِعَدَدِهَا وَوَعَائِدِهَا وَوِكَائِلِهَا،

بِتَعْرِيفِهَا ثَلَاثَ سِنِينَ) وَفِي رَوَايَةٍ: (سَنَةً وَاحِدَةً) وَفِي رَوَايَةِ آدِ الرَّوِيِّ شَكٌّ، قَالَ: (لَا أَتْرِكُ حَوْلًا أَوْ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ) وَفِي رَوَايَةٍ: (عَامَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً).

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاشٌ: قِيلَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الرَوَايَاتِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُطْرَحَ الشُّكُّ وَلِزِيَادَةِ، وَيَكُونُ الْمَرَادُ سَنَةً فِي رَوَايَةِ لُشْتٍ، وَتُرَدُّ الرِّبَادَةُ لِمَخَالَفَتِهَا بِاقِي الْأَحَادِيثِ.

وَالثَّانِي: أَلَهُمَا قَضِيَّةٌ، فَرَوَايَةُ زَيْدٍ فِي التَّعْرِيفِ سَنَةً مَحْمُولَةٌ عَلَى أَقَلِّ مَا يَجْزِي، وَرَوَايَةُ أَبِي بَرٍّ كَعِبٍ فِي التَّعْرِيفِ ثَلَاثَ سِنِينَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْوَرَعِ وَزِيَادَةِ الْفَضِيلَةِ.

فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ» وَزَادَ سُفْيَانُ فِي رِوَايَةٍ وَكَيْفَ: «وَلَا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكٍ» وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ ثَمَرٍ:
«وَلَا فَاسْتَمْتَعَ بِهَا». [الحيد ٢١٦٦ و ٢١٦٨ و ٢١٦٧] [انظر ١٥٠٦].

قال: وقد أجمع العلماء على لاكتفاء بتعريف سنة، ولم يشترط أحدٌ تعريف ثلاثة أعوام، إلا ما
روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١). ولعله لم يثبت عنه.



(١) «كمال العميم»: (٩/ ١٠٠)، (١١).

١ - [باب في نقطة الحاج]

[٤٥٠٩] ١١ - (١٧٢٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَسَجِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ. (المعجم ١٧٢٤)

[٤٥١٠] ١٢ - (١٧٢٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَكْرِ بْنِ سَوْدَةَ، عَنْ أَبِي سَلِيم الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ، مَا لَمْ يَعْرِفْهَا». (المعجم ١٧٢٥)

قوله: (نهي عن لقطة الحاج) يعني عن التقاضا للملك، وأما التقاطها لمحمض فقط. فلا معناه، وقد أوضح هذا ﷺ في قوله ﷺ في الحديث. الآخر: «ولا تجعل لقطتها إلا لمتئيد» وقد سقت المسألة مبسوطة في آخر كتابه الصحيح^(١).

قوله ﷺ «من أوى ضالة فهو ضال» ما لم يعرفها هذا دليل للمذهب المختار أنه يترجمه تعريف، للقطة مطلقاً، سواء أراد تمسكها أو حفظها على صاحبها، وهذا هو الصحيح، وقد سبق بيان الخلاف فيه^(٢). ويجوز أن يكون المراد بالصلاة ههنا صالة، لا بئس ونحوه مع لا يجوز التقاضا بتملك، بل إنما^(٣) تلتقط لمحمض على صاحبها، فيكون معناه: من أوى صالة فهو ضال ما لم يعرفها أبداً ولا يملكها. والمراد بالصلاة ههنا العشرة للصواب.

وفي جميع أحاديث الباب دليل على أن لقاط اللقطة وتملكها لا يقتضي حكم حاكم، ولا إلى إذن السلطان، وهذا مجمع عليه.

وفيها أنه لا فرق بين الغني والفقير، وهذا مذهب ومذهب الجمهور، والله أعلم.

(١) والحدیث سیاقه عنده بوقوعه ٣٣٥، وانظر الرسالة رقم.

(٢) في أبواب الباب.

(٣) في (معجم) رقم.

٢ - [باب تحريم حلب الماشية

بغير إذن مالِكها]

[٤٥١١] ١٣ - (١٧٢٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى لُثُومِي قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَوْتِيَ مَشْرُبَتُهُ فَتُكْسَرَ خِرَازِنَتُهُ فَيُنْتَقَلَ طَعَامُهَا؟ إِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَتُهُمْ، فَلَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ». [مسند أبي داود: ٢٩٤٣٥] [والنظر: ٢٥٥١٢].

[٤٥١٢] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَمِجٍ، جَمِيعًا عَنْ الثَّيِّبِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (ح) - وَحَدَّثَنَا بْنُ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنِي

باب تحريم حلب الماشية

بغير إذن مالِكها

قوله ﷺ: «لَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَوْتِيَ مَشْرُبَتُهُ فَتُكْسَرَ خِرَازِنَتُهُ فَيُنْتَقَلَ طَعَامُهَا؟ فَإِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَتُهُمْ، فَلَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ» وفي روایات: «فَيُنْتَقَلَ» بِالضَّمِّ الْمَثَلَةُ فِي آخِرِهِ بِذَلِكَ الْفَقْدِ، وَمَعْنَى: «فَيُنْتَقَلَ» يَنْتَقِلُ كُلُّهُ وَيُرْمَى.

(المشربة) بفتح ليم، وفي لراء لغتان: الضم والفتح. وهي كالغرفة يُخْزَنُ فِيهَا لَطْعَامُ وَغَيْرُهُ وَمَعْنَى حَدِيثِ أَنَسٍ ﷺ شَبَّهَ لَبْسَ فِي خُضْرٍ بِالطَّعَامِ لِمُخْزَوْنٍ لِمَحْفُوظٍ فِي الْخِرَازِنَةِ فِي أَنَّهُ لَا يَحْلُبُ أَخْذُهُ بغير إِذْنِهِ

وفي الحديث فوائد:

منها: تحريم أخذ مالي لِمَنْ بغير إِذْنِهِ، ولا أَكْلَ مَتِّهِ وَالتَّصَرُّفَ فِيهِ؛ وَهُوَ لَا فَرْقَ بَيْنَ لَبْسٍ وَغَيْرِهِ، وَسَوَاءٌ لُمَحْتَجٌّ وَغَيْرُهُ، لَا لِمَقْطُوعٌ لِمَنْ لَا يَجِدُ مَتَّةً وَيَجِدُ طَعَاماً لغيره، فَيَأْكُلُ انْطِغَامَ لِلضَّرُورَةِ، وَيُطْرِمُهُ نَذْلَهُ لِمَالِكِهِ عِنْدَ وَعْدِ الْعَجْمُورِ، وَقَالَ بَعْضُ السُّلَفِ وَبَعْضُ الْمُحَثِّينَ: لَا يُلْزَمُهُ، وَهَذَا ضَعِيفٌ.

فإن وجد ميتة وطعاماً لغيره، ففيه خلاف مشهور للعلماء وفي مذهبه، فلا يصح

أبي، كَلَامُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ (ح).
وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَغْنِي ابْنُ عُثَيْبٍ - جَوْعِيًّا عَنْ أَبِي ثَوَابٍ (ح). وَحَدَّثَنَا
ابْنُ أَبِي حُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي ثَوَابٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ^(٥)، عَنْ مُوسَى، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ رَافِعٍ، عَنْ
ابْنِ هُمَيْرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ ذَلِكَ. عَنِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ جَمِيعِهِمْ: «فَيَسْتَلُّ» وَلَا
الَّتِي بَنَ شَعْرًا، فَإِنْ فِي حَدِيثِهِ: فَيَسْتَلُّ طَعَامَهُ، كَرَوَايَةِ مَا لَيْتَ. (المصدر: ٤٤٧١، ٤٥٠٥، ٤٥٠٦، ٤٥١١، ٤٥١٢).

أما غيرُ المضطَّرِّ إذا كان له إِدْلَالٌ على صاحب الدين أو غيره من الطعام، بحيث يعلم أو يظنُّ أنَّ نفسه
تطيب بأكله منه بعير إِيَّاهُ، فله لأكلُ بعير إِيَّاهُ، وقد قَبَّلْنَا بَيَانَ هَذَا مَرَّةً^(١)
وأما شُرْبُ الشَّيْءِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَهُمَا قَاصِدَانِ الْمَدِينَةِ فِي الْمَهْجَرَةِ مِنْ لَيْسَ غَنِمِ الرَّاصِي، فَقَدْ قَبَّلْنَا
بَيَانَ وَجْهِهِ^(٢). وَأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنَّهُمَا شَرِبَا إِدْلَالًا عَلَى صَاحِبِهِ، لِأَنَّهُمَا كُنَا يَعْرِفَانَهُ، أَوْ أَنَّهُ إِذْ كَانَ مُلَرِّعِي أَنْ
يَسْتَقِي مِنْهُ مِنْ تَرَبٍّ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ عَرَفَهُمْ بِإِسْحَاقِ ذَلِكَ، أَوْ أَنَّهُ مَالٌ حَرِيمٌ لَا أَمَانَ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا إِثْبَاتُ الْقَدَمِ وَالتَّمَثُّلِ فِي الْمَسَائِلِ
وَفِيهِ أَنَّ لِلرَّاسِ يَسْتَقِي طَعَامًا، فَيَحْتَسِبُ بِهِ مَنْ حَلَفَ لَا يَتَنَاوَلُ صَدَقَةً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ بَيْعٌ تُخْرَجُ لَيْسَ.
وَفِيهِ أَنَّ بَيْعَ لَمَنِ الشَّيْءُ بِشَاةٍ فِي صَرْعِهَا لَيْسَ بِحَلٍّ، وَبِهِ قَوْلُ شَاةٍ وَمَالِكٌ وَالْجَهْلُورُ، وَجَوْرُهُ
الْأَوَّلُ عَنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) هو معطوف على مصدريه فيخرج عبد الرزق في رموسى المذكور هو ابن عتبة.

(٢) انظر (٣٤١/١).

(٣) كذا قال رحمه الله تعالى في بيانها ص: ٥٣٥ من هذا الجزء.

٣ - [باب الضيافة ونحوها]

[٤٥١٣] ١٤ - (٤٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَذْنَى وَأَبْصَرَ عَيْنَيَّ حِينَ تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ» قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صِدْقَةٌ عَلَيْهِ» وَقَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيَقْبَلْ خَيْرًا أَوْ لِيَضْمَتْ». [مكرر: ١٧٦] [مكرر: ١٦٣٧٤] [راجعي: ١٦٠١٩].

[٤٥١٤] ١٥ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْغَلَاءِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخُرَاعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَجَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَلَا يَجِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْتِمَهُ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يُؤْتِمُهُ؟ قَالَ: «يُقِيمُ عِنْدَهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ يَقْرِيه بِهِ». [مسند: ١٦٣٧١] [واتفق: ٤٥١٣].

[٤٥١٥] ١٦ - (٥٠٠) وَحَدَّثَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ يَغْنِي الْحَنْبَلِيُّ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا شُرَيْحٍ الْخُرَاعِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَذْنَى وَابْصَرَ عَيْنَيَّ وَوَعَاهُ قَلْبِي حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ لَيْثٍ، وَذَكَرَ

باب (١) الضيافة ونحوها

قوله ﷺ: «(من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليكرم ضيفه جائزته» قالوا: وما جائزته يا رسول الله؟ قال: «يومه وليلته، والضيافة ثلاثة أيام، فما كان وراء ذلك فهو صدقة عليه» وقال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقبل خيراً أو ليضممت».

وفي رواية: «(الضيافة ثلاثة أيام، وجائزته يوم وليلة، ولا يجِلُّ لرجل مسلم أن يقيم عند أخيه حتى يؤتمه» قالوا: يا رسول الله، وكيف يؤتمه؟ قال: «يقيم عنده ولا شيء له يقريه به».

فيه: «وَلَا يَجِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُوَلِّمَهُ» بِمَنْزِلِ مَا فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ. [١٥١٣].
 [٤٥١٦] ١٧- (١٧٢٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ:
 أَخْبَرَنَا الثَّبُتِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْحَكِيمِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ قَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: قُلْنَا:
 يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تَبْعُنَا فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ فَلَا يَفْرُوتَنَا، فَمَا تَرَى؟ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ
 نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَأَقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا، فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ
 الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ». [أحمد: ١٧٣١٥، وصحاح: ٦١٣٧].

وهي رواية: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَأَقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا، فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ
 الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ».

هذه الأحاديث متظاهرة على الأمر بالضيفة والاهتمام بها وعظيم موقعها، وقد أجمع المسلمون
 على الضيفة، وأنها من متأكدات الإسلام، ثم قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة والجمهور: هي سنة
 ليست بواجبة، وقال الثبتي وأحمد: هي واجبة يوماً وبيلة. قال أحمد: هي واجبة يوماً وليلة على أهل
 البادية وأهل القرى دون أهل المدن.

وثأول الجمهور هذه الأحاديث وأشبهاها على الاستحباب ومكارم الأخلاق وتأكيدها حق الضيف،
 كحديث: «عُصِلَ الْجُمُعَةُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»^(١) أي: متأكد لاستحباب. وتأولها لخطابي^(٢)
 وغيره على المصطوره والله أعلم.

قوله ﷺ: «تَبْعُكُمْ صِيْفَةٌ جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ» والضيفة ثلاثة أيام؛ قال العلماء: معناه لاهتمام به في
 ليوم واللييلة وإتحافه بما يمكن من برٍّ وإصاف، وأمر في ليوم الثاني والثالث فيطعمه ما تيسر، ولا يزيد
 على ما قلناه، وأمر ما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعروف، إن شاء فعل وإن شاء ترك.

قالوا: وقوله ﷺ: «وَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهُ حَتَّى يُوَلِّمَهُ» معناه: لَا يَجِلُّ لِلضَّيْفِ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهُ بَعْدَ
 الثلاث حتى يوقعه في الإثم؛ لأنه قد يغتبه لصورته، أو يعرض له بما يؤذيه، أو يظن به ما لا
 يجوز، وقد قال الله تعالى: «لَا تَأْخُذُوا كَثِيرًا مِّنَ اللَّغْوِ يُكَتَبُ لَكُمْ بِغَضِّ أَلْسِنِكُمْ وَتَدْرِكُ» [المحرم: ١٧].

(١) أخرجه البخاري: ٨٥٨، ومسلم: ١٩٥٧ من حديث أبي سعيد، لغيره وهو في المسند - ١٢٧.

(٢) في «مخالف المتن»: (٢/٤٣٥).

وهذا كله محمول على ما إذا أقدم بعد الثلاث من غير استدعاء من المضيف، أما إذا استدعاه وطلب زيادة إقامته، أو عدم أو ظناً أنه لا يكره إقامته، فلا بأس بالزيادة؛ لأنّ النهي إنما كان لكونه يؤثمه. وقد رُل هذا المعنى والحالة هذه. فهو شك في حان المضيف، هل تكوّن الزيادة ويحقّق بها حرج أم لا يُعجل له لزيادة إلا بإذنه لظاهر الحديث؟ والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» فقد سبق شرحه مبسوطاً في كتاب الإيمان^(١).

وفيه التصريح بأنه ينبغي له الإمساك عن الكلام الذي ليس فيه خير ولا شر، لأنه ص لا يعبه؛ ومن أحسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، ولأنه قد يتجرّ الكلام العباح إلى حرام، وهذا موجود في العادة وكثير، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا نَكْمَ بِهِ يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ مَا فَسَوْا، فَإِنْ لَمْ يَقْعُوا، فَخَذُوا مِنْهُمْ حَقَّ لَضَيْفٍ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ» فقد حمّله الليث وأحمد على ظاهره، وثأّره الجمهور على أوجه.

أحدها: أنه محمول على المصطرين؛ فإن ضيافتهم واجبة، فإذا لم يُضيفوهم فلهم أن يأخذوا حاجتهم من مال المجتمعين.

والثاني: أن المراد، إن لكم أن تأخذوا من أعرصهم بالسنتكم، وتذكروا^(٢) للناس نوزهم ويخلهم ولا تعب عليهم وفهم.

والثالث: أن هذا كان في أول الإسلام، وكانت المواضع واجبة، فدمّ اتسع للإسلام تسخ ذلك. هذا حكاية القاضي^(٣)، وهو تأويل ضعيف أو باطل؛ لأن هذا الذي أدّعه قائله لا يعرف.

والرابع: أنه محمول على من مرّ بأهل الدّمة الذين شرّد عليهم ضيفاً من يمرّ بهم من المسافرين، وهذا أصبّ ضعيف، إنما صدر هذا في زمن عمر رضي الله عنه. والله أعلم.

(١) (١/٣٧١)

(٢) غي (هي): وتذكروا.

(٣) في «إكمال المعجم»: (٦/٢٣).

قوله: (عن أبي شريح العدوي) وفي الرواية الثانية: (عن أبي شريح الخزازي) هو واحد، يقال له: العدوي والخزازي والكمبي، وقد سبق بيانه^(١).

قوله ﷺ: «ولا شيء به يفرجه» هو بمعنى أوله، وكذا قوله في الرواية الأخرى: (فلا يفرجه) بفتح أوله، يقال: فرّجت الضيف أفرجه فرّى.



٤ - [باب استحباب المواساة بقضول المال]

[٤٥١٧] ١٨ - (١٧٢٨) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَتِهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يَصْرِفُ بَصْرَهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ» قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْصِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ حَتَّى رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ. [أحمد ١١٢٩٣].

باب استحباب المواساة^(١) بقضول المال

قوله: (بينما نحن مع رسول الله ﷺ في سفر، إذ جاء رجل على راحلة، فجعل يصرف بصره بيننا وبينهما)، فقال رسول الله ﷺ: «من كان معه فضلٌ ظهرٍ فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له» قال: فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأيت أنه لا حق لأحد منا في فضل).

أما قوله: (فجعل يصرف بصره) فهكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: (يصرف) فقط، بحذف (بصره) وفي بعضها: (يتصرف) بدل الضد لمعجمة ولباء، وهي رواية أبي داود وغيره. (يصرف وحدثه).

وفي هذا الحديث الحث على الصدقة ونحوها والمواساة والإحسان إلى الرفقة ولأصحاب، والاعتناء بمصالح الأصحاب، وأمر كبير القوم أصحابه بمواساة المحتج، وأنه يكتفى في حاجة المحتج بتعرضه للمعصاة، وتعريضه من غير سؤال، وهذا معنى قوله: (فجعل يصرف بصره) أي: «تعرضاً لشيء يطلع به حاجته».

وفيه مواساة بني السبيل والصدقة عليه، إذ كان محتاجاً وإن كان له راحة وعينه ثيب، أو كان موبراً في وطنه، ولهذا يُعطى من لُزكاة في هذه الحال، والله أعلم.

(١) في (خ): المداواة.

(٢) أبو داود ١٦٦٣، وأحمد ١١٢٩٣.

٥ - [باب استحباب خلط الأزواج

إذا قلت والمواساة فيها]

[٤٥١٨] ١٩ - (١٧٢٩) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَرْدِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الْيَمَامِي - : حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَمَارٍ - : حَدَّثَنَا إِبْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَأَصَابَنَا جَهْدٌ حَتَّى هَمَمْنَا أَنْ نَتَخَرَّ بِغَضِ ظَهْرِنَا، فَأَمَرَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَجَمَعْنَا مَزَادَنَا فَبَسَطْنَا لَهُ نِطْعًا، فَاجْتَمَعَ زَادُ الْقَوْمِ عَلَى النَّطْعِ، قَالَ: فَتَطَوَّلْتُ لِأَحْزَرَةٍ كَمْ هُوَ، فَحَزَرْتُهُ كَرَبِصَةِ الْعَنْزِ، وَنَحَرْتُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِثْقَةً، قَالَ: فَأَكَلْتُ حَتَّى شَبَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ حَشَوْنَا جُرْبَنَا، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلْ مِنْ وَضوء؟» قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ بِإِدَاوَةٍ لَهَا فِيهَا نُطْفَةٌ، فَأَفْرَغَهَا فِي نَدَحٍ، فَتَوَضَّأْنَا كُلُّنَا نُدْعِفُهُ دَعْفَةً، أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِثْقَةً. قَالَ: ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةٌ فَقَالُوا: هَلْ مِنْ طَهْوٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَرِغِ الْوَضوءَ».

باب استحباب خلط الأزواج

إذا قلت والمواساة فيها]

قوله: (خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة، فأصابنا جهد حتى هممنا أن نتخر بغير ظهري، فأمر نبي الله ﷺ، فجمعنا مزادنا فبسطنا له نطعاً، واجتمع زاد القوم على النطع، قال فتطاولت لأحزرة كم هو، فحزرت كربة من العنز، ونحرت أربع عشرة مثقلاً، قال، فأكلت حتى شبعنا جميعاً، ثم حشونا جربنا، فقال رسول الله ﷺ: «هل من وضوء؟» قال، فجاء رجل بإداوة فيها نطفة، فأفرغها في نَدَحٍ، فتوضأنا كلنا ندفعه دفعَةً، أربع عشرة مثقلاً. قال: ثم جاء بعد ذلك ثمانية فقالوا: هل من طهور؟ فقال رسول الله ﷺ: «فرغ الوضوء»).

أما قوله: (جهاد) ففتح الجيم، وهو ادمشقة.

وقوله: (مزود) هكذا هو في بعض النسخ أو أكثرها، وفي بعضها: (أزودنا) ولي يعضه:

(تزوادة) يفتح لتاء وكسرها. وفي (النطع) لغات سبقت، أفصحهن كسر النون والكاف والواو والهمزة.

وقوله: (كربضة العنز) أي: كميّزكها، أو كغذرها، وهي ربضة، قال القاضي. الروية فيه بفتح
لراء، وحكاها ابن خزيمة بكسر هاء^(١).

قوله: (حشوف جُرْمَن) هو بضم لراء وبسكانها، جمع جرب، بكسر الجيم على المشهور، ويقال
يفتحها.

قوله ﷺ: «هل من وضوء؟» أي: ما يُتَوَضَّأُ به، وهو يفتح الواو على المشهور، وحكي ضمها،
وسبق بيانه في كتابي لظهاره.

قوله: (فيها لطفة) بضم النون، أي: قليل من الماء. قوله: (لذغفقه ذغفقه) أي: نصه صه شديداً.
وفي هذا الحديث معجرتان صهرتان لرسول الله ﷺ، وهما: تكثير الطعام وتكثير الماء هذه الكثرة
لظاهرة. فإنا المدايري في تحقيق المعجزة في هذا: أنه كلما أكل منه جزء أو شرب جزء، خلق الله
تعالى جزءاً آخر يخبئه.

قال: ومعجرتان النبي ﷺ ضربان:

أحدهما: القرآن. وهو منقول تواتراً، والثاني: مثل تكثير الطعام والشراب وسحو ذلك. ولت فيه
طريقان:

أحدهما: أن تقول: تواترت على المعنى كثرة جود حاتم طيٍّ وجلبم الأحنف بن قيس، فإنه لا
يُنْقَضُ في ذلك قصّة بعينها متواترة، ولكن تكثرت أروافها لأحد حتى أفاد مجموعها لو تكرر لكم
والجلبم، وكذلك تواتر اسحق في العدة للنبي ﷺ بغير القرآن.

وسبيل الثاني: أن تقول: إذ روى الصحابيُّ مثل هذا الأمر العجيب وأحال على حضوره فيه مع
سائر الصحابة وهم يسمعون روايته ودعواه أو بلغهم^(٢) ذلك ولا يُنكرون عليه. كان ذلك تصديقاً له
يوجب العلم بتصديقه ما قال^(٣)، والله أعلم.

(١) إسناده الصحيح: (٢٥/٦).

(٢) في (بخ): وبلغهم.

(٣) في (بخ): (٢/٢١٣-٢١٤).

وفي هذا الحديث استصحاب الحق سبحانه في الزاد، وجميعه عند قبته، وجواز أكل بعضهم مع بعض في هذه الحالة، وليس هذا من الرب في شيء، وإنما هو من نحو الإباحة، فكأن واحد مباح لرفقته^(١) الأكل من طعامه، وسواء تحقق الإنسان أنه أكل أكثر من حصته أو دونها أو مثله، فلا بأس بهذا، لكن يستحب له الإتيار وتقليل، لا سيما إن كان في الطعام قبته، والله أعلم.



(١) في (ن)، لرفقته.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٢ - [كتاب الجهاد والشير]

١. [باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام
من غير تقدم الإعلام بالإغارة]

[٤٥١٩] ١ - (١٧٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْمَرَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى تَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنِ الدُّعَاءِ قَبْلَ الْقِتَالِ، قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيَّ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، قَدْ أَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ عَدُوٌّ وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ، فَقُتِلَ مَقَاتِلَتُهُمْ وَسَبَى سَبْيُهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمُئِذٍ - قَالَ يَحْيَى: أَحْسَبُهُ قَالَ: جَوِيرِيَّةٌ، أَوْ قَالَ: ابْنَةُ الْحَارِثِ، وَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ.

[المعجم، ٤٨٥٧، وسجدي ٢٥٤١]

كتاب الجهاد

باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام
من غير تقدم إعلام بالإغارة

قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى التميمي: حدثنا سليم بن أحمد، عن ابن عون: كتب إلي تافع أسأله عن الدعاء قبل القتال، قال: فكتب إلي: إنما كان في أول الإسلام، قد أغار رسول الله ﷺ على بني المصطلق وهم عارون وأنعامهم تسقى على الماء، فقتل مقاتلتهم وسبى سبيهم، وأصاب يومئذ - قال يحيى بن يحيى: أحسبه قال: جويرية، أو قال: ابنة الحارث، وحدثنني هذا الحديث عبد الله بن عمر، وكان في ذلك الجيش) قال: وهذا في الرواية الأخرى: (جويرية بنت الحارث، ولم يشك).

أم قوله: (أر: ابنة) فمعناه: أن يحيى بن يحيى قال: أصاب يومئذ بنت لعل الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام

[٤٥٢٠] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ وَثْقَةٍ . وَقَالَ جَوْزِيَّةُ بَنَتُ الْحَارِثِ ، وَلَمْ يَشْكُ ، (٤٥١٩)

سُلَيْمٌ بْنُ أَحْمَرَ مَسَّاهَا فِي رِوَايَةِ حُرَيْرَةَ ، أَوْ أَعْلَمُ^(١) ذَلِكَ وَأَحْرَمَ بِهِ وَأَقُولُهُ الْبُتَّةُ ، وَحَاصِدُهَا حُرَيْرَةُ فِيمَا أَحْفَظُهُ ، بِمَا ظَنَنْتُ ، وَإِنَّمَا عَمَاءُ ، وَفِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ قَالَ : هِيَ^(٢) جَوْزِيَّةُ بَنَتُ الْحَارِثِ ، بِمَا شَكَّ . وَقَوْلُهُ : (وَهُمْ غَارُونَ) هُوَ بِالْعَيْنِ الْمَعْجَمَةُ وَتَشْدِيدُ الراءِ ، أَيُ : غَافِلُونَ .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ الْإِعَارَةِ عَلَى الْكَفَّارِ الَّذِينَ يَدْعُوهُمْ الدَّعْوَةُ مِنْ غَيْرِ إِنْدَرٍ بِالْإِعَارَةِ ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةٌ مَذْهَبٌ ، حَكَاهَا الْمَازُونِيُّ وَالْقَاضِي^(٣) : أَحَدُهُمَا : يَجِبُ الْإِنْدَرُ حَقًّا ، قَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ . وَالثَّانِي : لَا يَجِبُ مَطْلَقًا ، وَهَذَا أَوْضَحُّ مِنْهُ ، أَوْ بَاطِلٌ .

وَالثَّلَاثُ : يَجِبُ إِنْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ الدَّعْوَةَ ، وَلَا يَجِبُ إِنْ بَلَّغْتَهُمْ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، وَبِهِ قَامَ نَافِعُ مَوْلَى ابْنِ عَمْرٍو وَلِحَسَنُ الْبَصْرِيِّ وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَثَرِيُّ وَشَاذُ عَمْرٍو وَأَبُو ثَوْرٍ وَبَنُو الْمُنْذَرِ وَبَنُو الْجَمْهُورِ : قَالَ بَنُو الْمُنْذَرِ : وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ تَصَامَرَتِ الْأَحَادِيثُ لِصَحِيحَةٍ عَلَى مَعْنَاهُ ، فَمِنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ ، وَحَدِيثُ قَتْلِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ^(٤) ، وَحَدِيثُ قَتْلِ أَبِي الْحَقِّيقِ^(٥) .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ اسْتَرْقَاقِ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّ بَنِي الْمِصْطَلِقِ عَرَبٌ مِنْ خُزَاعَةَ ، وَهَذَا قَوْلُ لُشَاعِيِّ فِي الْحَدِيثِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَهُوَ قَالَ مَالِكٌ وَجَمْهُورُ أَصْحَابِهِ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَدَاوُدُ عَمْرٍو وَجَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : لَا يُسْتَرْقَقُونَ ، وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ هِيَ الْقَدِيمُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) فِي (نَحْ) : عَلِمَ . وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) فِي (نَحْ) : قَرِيبَةٌ ، بِالْهَاءِ ، هِيَ

(٣) الْإِسْلَامِيُّ : (٣ / ٥) ، وَالْإِسْلَامِيُّ الْمَعْنَى : (٧٩ / ٦) ، وَالْكَلَامُ فِيمَا مَقْصُودُ .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ خَالٍ : ٤٩٠٣٧ ، وَمُسْلِمٌ : ٤٦٦٤ ، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ خَالٍ : ٤٠٣٨ ، مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَزَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٢ - إِبَابُ تَأْمِيرِ الْإِمَامِ الْأَمْرَاءَ عَلَى الْبُعُوثِ،

وَوَصِيَّتِهِ إِيَّاهُمْ بِأَدَابِ الْغَزْوِ وَغَيْرِهَا

[٤٥٢١] ٢ - (١٧٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ لَجْرَاحٍ، عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَمَلَاهُ عَلَيْهِ إِفْلَاحًا، الْحَدِيثُ ٢٦٧٨.

[٤٥٢٢] ٣ - (١٠٠٠) (ح). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ - وَالْبَلْفُظُّ لَهُ -: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا. ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمُتُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا».....

باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث،

ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها

قوله: (كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله تعالى ومن معه من المسلمين خيراً). ثم قال: «اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر به، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تموتوا، ولا تقتلوا وليداً».

أما (السرية) فهي قطعة من لجيش فخرج منه تغير وترجع إليه. قال إبراهيم الحارثي: هي لخيول تبلغ أربع مئة ونحوها. قالوا: سميت سرية لأنها تسري في الليل ويخفى زهدها، وهي قعينة بمعنى فاعلة، يقصد: سرى وأسرى، إذا ذهب ليلداً.

قوله ﷺ: «ولا تغدروا» بكسر الدال. (والوجه): الصبي.

وفي هذه الكلمات من الحديث فوائد مجميع عليها وهي: تحريم الغدر، وتحريم الغلواء، وتحريم

قتل الصبيان إذا لم يقاتلوا، وكرهه لئلا، واستحباب وصية الإمام أمره وجبوا، إكف الآداب التي يجب على الغزاة

وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَدْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ: جَلَالٍ - فَأَبِئْتَهُمْ مَا أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْعَزِيمَةِ وَالْفِيءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ،

والرَّقِي بِأَتْبَاعِهِمْ^(١)، وتعريفهم ما يحتاجون في غزوهم، وما يجب عليهم وما يحلُّ لهم وما يحرم عليهم وما يكره وما يُستحب.

قوله ﷺ: «وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَدْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ: جَلَالٍ - فَأَبِئْتَهُمْ مَا أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ»

قوله: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ» هكذا هو في جميع نُسَخِ «المصحيح مسند»^(٢)، «ثُمَّ ادْعُهُمْ» قد لقد ضيَّع عن: صواب الرواية: «ادْعُهُمْ» بسقاط «ثُمَّ» وقد جاء بسقاطها على الصواب في كتاب أبي خنيد وفي «سنن أبي داود» وغيرهما^(٣)؛ لأنه تفسير للخصل الثلاث وليست غيرها، وقال المازني: ليست (ثم) هنا زائدة، بل دخلت لاستفتاح الكلام ولأخذه^(٤).

قوله ﷺ: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْعَزِيمَةِ وَالْفِيءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ».

ومعنى هذا الحديث أنهم إذا أسلموا ستحبَّ أن يهاجروا إلى المدينة، فإن فعلوا ذلك كانوا

(١) في (خ): بآبائهم.

(٢) «الأم» ص ٣١، ٢٧١، و«سنن أبي داود» ٢٦١٢، و«ترمذي» ١٧١٩، و«ابن ماجه» ٢٨٥٨، و«مسند أحمد»

٢٢٩٧٨.

(٣) «المعجم» (٧/٣).

فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلِّهُمُ الْجَزِيَّةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَمِرْ بِاللهِ وَقَاتِلْهُمْ،

كالمهاجرين قبلهم في استحقاق الفداء والغنيمة وغير ذلك، ولا يهملهم أعراب كسائر أعراب المسلمين الكنعين في البداية من غير هجرة ولا غزو، فتجري عليهم أحكام الإسلام، ولا حق لهم في الغنيمة والفيء، وإنما يكون لهم نصيب من الزكاة إن كانوا بصحة استحقاقها.

فإن الشافعي: ابصداقت لعسكاري ونحوهم ممن لا حق لهم في الفداء والفيء للأجناد. قال ولا يُعطى أهل الفداء من الصقات، ولا أهل الصدقات من الفداء واحتج بهذا الحديث.

وقال مالك وأبو حنيفة: المدان سواء، ويجوز صرف كل واحد منهم إلى النوعين. وقال أبو عبيد: هذا الحديث منسوخ، وقال: وما كان هذا الحكم في أول الإسلام لمن لم يهاجر، ثم نسح ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ يَفْتَنُ اللَّهُ﴾ (١) (البقرة: ٢١٧) وهذا الذي ادّعى أبو عبيد لا يسلم به.

قوله ﷺ: «فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم».

هذا مما يستدل به مالك والأوزاعي وموافقهما في جواز أخذ الجزية من كل كفر، عرب كان أو عجمي، كتابيا أو مجوسيا أو غيرهما. وقال أبو حنيفة: لا أخذ الجزية من جميع الكفار، إلا مشركي العرب ومجوسهم. وقال الشافعي: لا تُفرض إلا من أهل الكتاب والمجوس، عربا كانوا أو عجميا ويحتج بمفهوم آية الجزية، وبحديث: «سُئِلُوا بِهَمِّ سُنَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ» (٢) ويتأول هذا الحديث على أن المراد بأهل الجزية أهل الكتاب، لأن اسم مشرك يُطلق على أهل الكتاب وغيرهم، وكان تخصيصهم معروفا عند الصحابة.

وختلفوا في قدر الجزية، فقال الشافعي: ألف دينار على الغني، ودينار على الفقير أيضا، في كل سنة، وأكثرها ما يقع به لشرضي. وقال مالك: هي أربعة دنانير على أهل الذنوب، وأربعون درهما على أهل النقص. وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين وأحمد: على الغني ثمانية وأربعون درهما، والمتوسعة أربعة وعشرون، والفقير اثنتان عشر.

(١) الآيات ٢١٧-٢١٨ من سورة البقرة.

(٢) أخرجه مالك: ٦٣٦، ومن طريقه بن أبي شيبة: ٢٣٣١٩، والبيهقي: (٩/١٨٩) من حديث عبد الرحمن بن عوف.

وفي نسخة: «وهو بمنزلة في الصحيح البخاري: ٣١٥٩-٣١٥٧».

وَإِذَا حَاصِرَتْ أَهْلَ جِصْنٍ فَأَرَادُوا أَنْ نَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ؛ فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخَوِّرُوا وَذِمَّتُكُمْ وَذِمَّةُ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخَوِّرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ. وَإِذَا حَاصِرَتْ أَهْلَ جِصْنٍ فَأَرَادُوا أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، فَلَا تُنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا؟ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ هَذَا أَوْ نَحْوَهُ. وَرَأَى إِسْحَاقُ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ قَالَ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ - قَالَ يَحْيَى: يَغْنِي أَنْ عُلِّقَتْهُ يَتَوَلَّاهُ لَابْنُ حَيَّانَ - فَقَالَ: حَدَّثَنِي مُسْلِمُ بْنُ هَيْصَمٍ، عَنْ الثَّعْمَانِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ لُثَيْبٍ رضي الله عنه،

نَحْوَهُ - [المعجم: ١٧٣٠٢١].

[٤٥٢٣] ٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنِي عُلْفَةَ بْنُ مُرَّةٍ، أَنَّ سَلِيمَانَ بْنَ بَرْزَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ

قوله رضي الله عنه. 'وَإِذَا حَاصِرَتْ أَهْلَ جِصْنٍ فَأَرَادُوا أَنْ نَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ؛ فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخَوِّرُوا وَذِمَّتُكُمْ وَذِمَّةُ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخَوِّرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ'.

قال العلماء: (الذِّمَّةُ) هنا العهد. و"تُخَوِّرُوا" يقال: أَحْقَرْتُ الرَّجُلَ، إِذَا نَقَضْتَ عَهْدَهُ، وَخَفَرْتَهُ: أَمْنَتَهُ وَحَمَيْتَهُ. قَالُوا: وَهَذَا لِهَيْ تَنْزِيهِهِ، أَيْ، لَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُضْهَا مِنْ لَا يَعْرِفُ حَقَّهَا، وَيَتَهَمَّتْ حُرْمَتَهَا، بَعْضُ الْأَعْرَابِ، وَسَوَادُ الْجَيْشِ.

قوله رضي الله عنه. 'وَإِذَا حَاصِرَتْ أَهْلَ جِصْنٍ فَأَرَادُوا أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، فَلَا تُنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا؟'.

هذا التَّوْبِيْ أَيْضاً عَلَى التَّنْزِيهِ وَالِاحْتِيَاظِ.

وفيه حجة لمن يقول: ليس كل مجتهد مصيباً، بل المصيب واحد، وهو موافق لحكم الله تعالى في نفس الأمر. وقد يجيب عنه القائلون بأنه كل مجتهد مصيب، بأن المراد: يك لا تأمن أن ينزل عليّ وحياً بخلاف ما حكمت. وهذا المعنى مستغنى بعد النبي ﷺ.

قوله: (حدثنا مسلم بن هيصم) بفتح الهاء والضم المهملة.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا أَوْ سَرِيَّةً دَعَاهُ فَأَوْصَاهُ. وَنَادَى الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَبِيبِ سَفِيَّانَ.
[نظر: ٤٥٢٩].

❦ [٤٥٢٤] ٥- (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَءِيُّ(*)، عَنْ
الْحُسَيْنِ بْنِ الزُّلَيْدِ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا. [نظر: ٤٥٢٩].



(٥) قال تقي الدين حيدر في الترغيم (٣٥/٦) ذكر مسلم في حديث: حدثنا محمد بن عبد الوهاب... ثم
قرا: ليت هذا مسلم لمعدي و بن سعدك وسقط بعيرهما. وقال محقق طبعها من الصحيح مسلم: هذا الحديث من
روايات أبي سعد بن هيب بن مغيان، ذكر في عن مسلم صحيحه، والقاتل، حدثنا بن هيب، هو الخلوذي ذكر في عنه،
مع أن صاحب مسلم ساوى مسلماً في رواية هذا الحديث عن أبي عن شعبة، فعلاً لم يجل فيه

٣ - [باب في الأمر بالتيسير وتزك الثنفر]

[٤٥٢٥] ٦١- (١٧٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بَرِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بَرْقَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ قَالَ : «بَشِّرُوا وَلَا تُنْقِرُوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعْسِرُوا».

أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنُ النَّبِيِّ ﷺ بَعَثَهُ وَمُعَدَّةً إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «يَسْرًا وَلَا تَعَسْرًا، وَيَسْرًا وَلَا تُنْفَرًا، وَتَطَوَّعًا وَلَا تَحُلُفًا». (مسند: ٧١٧، ٥٧١٤ [مجموع: ١٩٩٩، مرسلاً، راجحدي: ١٣، ٢٨].

[٤٥٢٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَسَدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو (ح)، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي حَتِّيبٍ. عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ عَبْدِ: أَخْبَرَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ لُثَيْمٍ رضي الله عنه، نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ: «وَلَطَّاطَوْهَا وَلَا تَحْتَلِفَا». [المطهر ٤٥٢٦].

[٥٢٨] ٨ - (١٧٣٤) حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَسُرُوا وَلَا تَعْمُرُوا، وَسَكُنُوا وَلَا تُقَرُّوا».

قوله ﷺ «بشّروا ولا تنفّروا، ويسّروا ولا تعسّروا» وفي الحديث الآخر أنه ﷺ قال لحماة أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنهما: «يسّروا ولا تعسّروا، وبشّروا ولا تنفّروا، وتطاولوا ولا تختلّفوا» وفي الحديث أُمّي: «يسّروا ولا تعسّروا، ومكّنوا ولا تقهّروا».

إِنَّمَا جُمِعَ لِي هَذِهِ لِأَتَقَاطِظَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَرُضْنِهِ لِأَنَّهُ قَدْ يَفْعَلُهُمَا فِي وَاقْتِنٍ، فَلَوْ قُتِبَ عَلَيَّ فِي هَذِهِ
مَصَاحِقُ ذَلِكَ عَلَى مِنْ يَسَّرَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، وَعَسَّرَ فِي مَعْظَمِ الْحَالَاتِ، فَإِنَّ قَوْلَ: الْكُتُبُ الْإِلَهِيَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْمُومَةِ
MAHIT KHASHAK & MAHARAK

لتعسير في جميع الأحوال من جميع وجوهه، وهذا هو المطلوب. (وكذا يقال في «تشر» ولا تنفر^(١))،
ولطوعاً ولا تختفاً لأنهما قد يتطوعان في وقت ويختلفان في وقت، وقد يتطوعان في شيء
ويختلفان في شيء.

وفي هذا الحديث لأمر بالتيسير بفضل الله وعظيم ثوابه وجزيل عطائه^(٢) وسنة رحمته، والنهي عن
التعسير بذكر التخويف وأبواب الوعيد محضة من غير ضمها إلى التيسير.

وفيه تأليف من قرب سلامته وترك التشديد عنده، وكذلك من قرب الهدى من الضياع، ومن بلغ
ومن تاب من المعاصي، كلهم يُطلق^(٣) بهم. ويُرجون في أنواع الصاعة قليلاً قليلاً، وقد كدنته أمور
الإسلام في استكليف صبي لتدريج، فمتى يسر على اسخل في المطعة أو لمريد لدخول فيها؛ منهلت
عليه، ركنت عاقبته غالباً التزايد معها، ومتى عسرت عليه؛ أوشك ألا يدخر فيها، وإن دخل أوشك
ألا يشوم؛ أو لا يستحليها.

وفيه أمر لولاية بالرفق. ونفاق المستدركين في ولاية وحواها، وهذا من التمهيدات؛ فإن غالب
المصالح لا تقم إلا بالانفاق، ومعنى خصص الاختلاف فقامت.

وفيه وصية الإمام الولاية وإن كانوا أهل نضج وصلاح، كمعدي وأبي موسى؛ فإن الأكرى تنضم
لأومسين، والله أعلم.

قوله: (حدثنا محمد بن عباد. حدثنا سفيان، عن عمرو، عن سعيد بن أبي بردة).

هذا مما استدركه الدارقطني وقال: لم يتابع بن عباد عن سفيان عن عمرو عن سعيد، وقد روي عن
سفيان، عن يونس، عن سعيد، ولا يثبت، ولم يخرج البخاري من طريق سفيان. هذا كلام
الدارقطني^(٤)، ولا إنكار على مسنده، لأن بن عباد ثقة وقد جزم بروايته عن سفيان عن عمرو عن
سعيد؛ ولو لم يثبت لم يضرب مسلماً؛ فإن المتن ثابت من نظررق.

(١) في (خ): بشرى ولا تنفر. وفي (هـ): يسروا ولا تنفر.

(٢) في (خ): إعطائه.

(٣) في (خ): يطلق.

(٤) في «الإبراهيم والنتيج» ص ١٦٤ - ١٦٥.

٤ - [باب تحريم الغدير]

[٤٥٢٩] ٩ - (١٧٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ وَابْنُ أَسَمَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَغَيْبَةُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ - يَعْنِي أَبُو قُدَّامَةَ السَّرْحَمِيُّ - قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - كُلُّهُمْ عَنْ عُمَيْرِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَالْقَطَّانُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرْفَعُ لِكُلِّ عَادٍ لَوَاءٌ، فَيُقِيلُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ»، [أحمد ٤٦٤٨ و٦٢٨١، ومجزي ٦١٧٧].

[٤٥٣٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا عَمَّانُ: حَدَّثَنَا صَحْرُ بْنُ جُوَيْرِةَ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. [أحمد ٥٠٨٨، وصحاح ٥٩١٥، ومجزي ٦٣١٨٨].

[٤٥٣١] ١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ مُجَرَّرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْغَادِرَ يَنْصِيبُ اللَّهُ لَهُ لَوَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقَالُ: أَلَا هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ». [أحمد ٥١٩٢، والبخاري ٦١٩٨].

[٤٥٣٢] ١١ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمْزَةَ وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لِكُلِّ عَادٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [مسند ٤٥٢٩].

[٤٥٣٣] ١٢ - (١٧٣٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ السُّنِّيِّ وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي يَسْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ عَادٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، يَقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ. [أحمد ٤٦٠١، ومجزي ٦٣١٩٦].

باب تحريم الغدير

[٤٥٣٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ: أَخْبَرَنَا لُثُفَرُ بْنُ شُمَيْلٍ (ح) - وَحَدَّثَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: يُقَالُ: هَلِوْ غَدْرُهُ فَلَانٌ. [بحر: ٢٥٣٣].

[٤٥٣٥] ١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ». يُقَالُ: هَلِوْ غَدْرُهُ فَلَانٌ. [بحر: ٤٥٣٣].

[٤٥٣٦] ١٤ - (١٧٣٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ». [احمد: ١٢٤٤٣، ربحري: ٣١٨٧].

[٤٥٣٧] ١٥ - (١٧٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَلِيدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ عِنْدَ اسْتِثْوَايَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [احمد: ١١٢٠٣].

[٤٥٣٨] ١٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَصَمِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا الْمُسْتَمِرُّ بْنُ الرِّثَّانِ: حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ، أَلَّا وَلَا غَادِرٌ أَكْثَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَةٍ». [احمد: ١١٢٤٧٧].

«لكل غادر لواء عند استِثْوَايَ يوم القيامة، وفي رواية: «لكل غادر لواء يوم القيامة يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ، أَلَّا وَلَا غَادِرٌ أَكْثَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَةٍ».

قال أهل اللغة: اللواء: لراية لعظيمة، لا يمسكها إلا صاحب جيش الحرب أو صاحب دعوة للجهش، ويكون الناس تبعاً له، فمعنى «لكل غادر لواء» أي: علامة يُشهر بها في الناس، لأن موضوع اللواء لشهرة مكان الرئيس علامة له، وكانت العرب تنصب الألوية في أسواق الحفلة لغدرة الغادر لتشهيره بذلك.

وأم (الغادر) فهو الذي يواعد على أمرٍ ولا يقي به، يقال: غَدَرَ بِغَيْرٍ، بكسر الدال في المضارع.

وهي هذه الأحاديث بيان غلظ تحريم الغدير، لا سيما من صاحب الولاية العظمى.

ضرره إلى خلق كثيرين، وقيل لأنه غير مضمّر إلى العُدوة لقدرته على الوفاء، كما جاء في الحديث الصحيح في تعظيم كذّيب المهدي^(١).

والمشهور أن هذا الحديث وارد في ذمّ لإمامٍ أعاد، وذكر القاضي عياض احتمالين: أحدهما هنا، وهو نهى الإمام أن يغلب في عهده برعيته ولسكفاره وغيرهم، أو غلبه بالأمانة التي قلدها لرعيته وانترم القيام بها والمحافظة عليها، ومتى خانهم أو ترك لشقة عليهم أو لرفق^(٢) بهم، فقد عسر بههده.

والاحتمال الثاني أن يكون المراد نهى الرعية عن العذر بالإمام، فلا يُشَقُّ عليه^(٣) العبد ولا يتعزّرا^(٤) لما يُخاف حصول فتنة بسببه^(٥). والصحيح لأول، والله أعلم.



(١) أخرجه مسلم: ٤٩٩ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اللائة لا يكلمهم الله يوم القيمة ولا يركبهم ولا ينقل إليهم ولهم عذاب أليم» شيخ زنا، ومثل كذاب، وعقل مستورة. وهو في مسند أحمد: ١٠٢٢٧.

(٢) في (ج): والرفق.

(٣) في (ج): عليهم.

(٤) في (ج): يتعزّض.

(٥) إجماع المصنف: (٦/ ٤١).

٥ - [باب جواز الخداع في الحرب]

[٤٥٣٩] ١٧ - (١٧٣٩) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَعَمَرُو النَّقِیُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَالْبُقَطُ لِعَلِيٍّ وَزُهَيْرٌ - قَالَ عَلِيُّ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْوَانُ: حَدَّثَنَا سَمِيعَانُ قَالَ: سَمِعَ عَمَرُو جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَرْبُ خَدْعَةٌ». [أحمد: ١٦٣٠٨، والبخاري: ٤٣٠٣٠،

[٤٥٤٠] ١٨ - (١٧٤٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مَثْبُوءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَرْبُ خَدْعَةٌ». [البخاري: ١٨١١٤، والبيهقي: ٤٣٠٢٩،

باب جواز الخداع في الحرب

نوه ﷺ: «الحرب خدعة» فيها ثلاث لغات مشهورات، تفقروا على أن أفصحهن: خدعة، بفتح الحاء وإسكان الدال؛ قال ثعلب وغيره. وهي لغة لنبي ﷺ وتسمية بضم ناء وإسكان الدال والثالثة بضم الخاء وفتح الدال.

ونفق العلماء على جواز خدع الكفار في الحرب كيف أمكن لخداع، ولا أن يكون فيه مقصود عيب أو أمان، فلا يحل. وقد صح في الحديث جواز الكذب في ثلاثة أشياء، أحدها في الحرب^(١) قال الطبري: وإنما يجوز من الكذب في الحرب، لمريض دون حقيقة الكذب، فإنه لا يحل. هذا كلامه^(٢)، والظاهر إباحة حقيقة نفس الكذب، لكن الاقتصاد على التعريض أفضل، والله أعلم.



(١) أخرجه الترمذي: ٢٠٥١، وأحمد: ٢٧٥٩٧ من حديث أسماء بنت يزيد ؓ قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل الكذب إلا في ثلاث: يحدث لرجل مرآة ليرضيه، والكذب في الحرب، والكذب ليصلح بين الناس» وأخرجه مسلم: ٦٦٣٤، وأبو داود: ٤٩٢١، وأحمد: ٢٧٢٧٧ من حديث أم كلثوم بنت عتبة ؓ. وأخرجه مسلم أيضاً: ٦٦٣٣ مرفوعاً من كلام الزهري.

(٢) في التهذيب: «لا يكره» مصنف علي: (١٤٨/٣).

٦ - [باب كراهة تمني لقاء العدو،

والأمر بالصبر عند اللقاء]

[٤٥٤١] ١٩ - (١٧٤١) حَدَّثَنَا لَحْشَنُ بْنُ عَبْدِ الْحُلَوَائِيِّ وَعَبْدُ بْنُ حُسَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَلِيُّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَرَامِيِّ - عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا».

[أحمد: ١٠٧٧٤، والبخاري تعليقاً بصيغة المجرم: ٣٠٢٦].

[٤٥٤٢] ٢٠ - (١٧٤٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا أَبُو جَرِيرٍ. أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ كَثَّابٍ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ مِنْ أَصْحَابِ لِسِيِّ ﷺ، يَقُولُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حِينَ سَارَ إِلَى الْخُرُوبَةِ بِخَبْرِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَفِيَ فِيهَا الْعَدُوُّ يَنْتَظِرُ، حَتَّى إِذَا مَلَأَ الشَّمْسُ قَامَ بِهِمْ قَصَبٌ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»

باب كراهة تمني لقاء العدو،

والأمر بالصبر عند اللقاء

قوله ﷺ: «لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا» وفي لرواية لأخرى «لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ».

[هذا يعني عن تمني لقاء العدو، لأن فيه من صورة الإعجاب والاشكال على النفس والوقوف بالقوة، وهو نوع بغى، وقد ضمن الله تعالى لمن بغى عليه لينصرته^(١)، ولأنه ينصّب فيه الاهتمام بالعدو واحتقاره، وهذا يخالف الاحتياط والحزم،

وتأوله بعضهم على النبي عن التمني في صورة خاصة، وهي إذا شئت في لمصنعة فيه وحصول

(١) يشير إلى قوله تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ فَلْيَنْصُرُوا اللَّهَ الَّذِي كَفَرَ بِهِمْ» [البقرة: ٢١٢].

ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ مَنِّزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجَرِّي السَّحَابِ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ، أَهْزِمْهُمْ وَانصُرْنَا عَلَيْهِمْ» (١). (المعجم: ٦٩١١؛ وسنن: ٢٩٦٥ و ٢٩٦٦).

ضرر، وإلا فاقتل كلَّ فضيلة ودعة والصحيح لأول، ولهذا تَمَّمَهُ ﷺ بقوله: «وَمَالُوا اللَّهَ لِعَاقِبَةِ». وقد كثرت الأحاديث في الأمر بمؤل اعاقبة، وهي من الألفاظ العامة لاعتدول بدفع جميع لمكروهات في البدن والدين، في دين ولدين والآخرة. منهم إني أسألك لعاقبة العامة لي ولأحبابي ولجميع المسلمين (١).

وأما قوله ﷺ: «قَدْ نَقِيتُمُوهُمْ وَصَبَرُوا» فهذه حث على الصبر في القتال، وهو أكد أركانه، وقد جمع الله سبحانه آداب القتال في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاغْلِبُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٢) وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا فِئَةً مَسَلَتْهُ إِلَّا تَحِيُّبًا وَمَنْ يَتَحَيَّبْ يَكُنْ مِنَ الْكَافِرِينَ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِيقَةً وَهُمْ لَا شَيْءَ يَسِيرُونَ ﴿٤٥-٤٧﴾

وأما قوله ﷺ: «وَأَعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلِّانِ الْمَيْمِثِ» فمعناه: ثواب الله والسبب الموصول إلى الجنة عند ضرب بالسيف ومشى المجاهدين في سبيل الله، فحضرو فيه بصديق واثنوا.

قوله في هذه الحديث: (أَنْ النَّبِيَّ ﷺ انْطَرَحَ حَتَّى مَالَتْ الشَّمْسُ، قَامَ فِيهِمْ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ...) إلى آخره. وقد جاء في غير هذا الحديث أنه ﷺ كان إذا لم يقتل أول من ينظر حتى تزول الشمس (٣).

قال العلماء: سببه أنه أمكن لقتل فيه وقت هبوب لرياح (٤) ونشيط النفوس، وكَمَدَ طَال رَدَّ دَوَّاشاً وَفَدَّ مَأْ عَلَى عَدُوِّهِمْ، وَفَدَّ جَاءَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: أَخْبَرَنَا حَتَّى نَهَبَ لَأَرْوَاحَ وَنَحْضَرُ لَهْلُوات (٥). قَالُوا: وَنَهَبَ بِحَقِيقَةِ أَوْفَاتِ الصَّلَاةِ وَالدُّعَاءِ عِنْدَهُ.

قوله: (ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مَنِّزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجَرِّي السَّحَابِ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ، أَهْزِمْهُمْ وَانصُرْنَا عَلَيْهِمْ») فيه استحباب الدعاء عند اللقاء والاستبصار (٥)، والله أعلم.

(١) اللهم آمين

(٢) هو قصة من حديث الجهادي مقرر ﷺ «الذي سبلكم» بمصنفه الأول.

(٣) في (ص) واحد مرفوع

(٤) البخاري: ٢٦٢١ عن حديث أنس بن مالك بن مقرر ﷺ وهو في نسخة أحمد: ٢٣٧٤٤

(٥) في (ص) والاستفاد

قوله : (عن أبي النضر، عن كتاب رجل من الصحابة) قال الدارقطني : هو حديث صحيح، قال :
وانفاق لبخاري ومسلم على روايته حجة في جواز العمل بالسكينة والإجازة^(١). وقد جوزوا العمل
بالعكاسة والإجازة، وبه قال جماهير العلماء من أهل الحديث والأصول والفقه، وصحت طائفة الرواية
بهم، وهذا غلط، والله أعلم.



(١) الإجازات والتعجيل ص ٣٠٤ - ٣٠٥

٧ - باب استحباب الدعاء بالنصر

عند لقاء العدو

[٤٥٤٣] ٢١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى لَأَحْرَبَ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اهْزِمِ الْأَحْرَابَ، اللَّهُمَّ اهْزِمْهُمْ وَزَلِّهِمْ». [البيهقي: ٤٥٤٣].

[٤٥٤٤] ٢٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجُرَّاحِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ خَالِدٍ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «هَارِمَ الْأَحْرَابِ» وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: «اللَّهُمَّ». [البيهقي: ١٩١٠٧، والحدادي: ١٧٣٩٢].

[٤٥٤٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِبْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رَوَاتِهِ: «الْجُرِّي السَّحَابِ». [الحدادي: ١٧٤٨٩، (نظر: ٤٥٤٥)].

[٤٥٤٦] ٢٣ - (١٧٤٣) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ عَرْفَانَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ يَوْمَ أُحُدٍ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ إِن تَشَأْ لَا تُعْبِدُ فِي الْأَرْضِ». [البيهقي: ١٧٤٣٨].

باب استحباب الدعاء بالنصر

عند لقاء العدو

ذَكَرَ فِي بَابِ دَعَاءِ ﷺ عِنْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ وَهَذَا تَقْوَى عَلَى اسْتِحْبَابِهِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ اهْزِمْهُمْ وَزَلِّهِمْ» أَيْ: أَزْعِجْهُمْ وَحَرِّكْهُمْ بِالشَّدَانِدِ. قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الزَّلْزَالُ وَالزَّلْزَلَةُ: الشَّدَانِدُ الَّتِي تَحَرِّكُ النَّاسَ.

قَوْلُهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ يَوْمَ أُحُدٍ «اللَّهُمَّ إِنَّكَ إِن تَشَأْ لَا تُعْبِدُ فِي الْأَرْضِ»)

قَالَ الْعُلَمَاءُ: فِيهِ اتِّسَالٌ لِقَدَرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَرُدُّ عَلَى غِلَاةِ الْفُتُورَةِ الْمُزْعِمِينَ أَنَّ لَشَرَّ غَيْرِ مَرَاوٍ

قال هذا يومٌ أُحدٌ، وجاء بعده^(١) أنه قاله يوم بدر، وهو المشهور في كتب السير والمغازي، ولا معارضة بينهما فقلناه في التبيين: والله أعلم^(٢).



(١) برقم: ٤٥٨٨.

(٢) وجاء في رواية في «مسند أحمد»: ١٢٢٢٠ أنه قال: لا بدك يوم حنين.

٨- [باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب]

[٤٥٤٧] ٢٤ - (١٧٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَدَلَا: أَخْبَرَنَا الْبَيْهَقِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ امْرَأَةً وَجَدَتْ فِي بَعْضِ مَخَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتُولَةً، فَأَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ. - ر. ح. - ٥٦٥٨.

(البخاري: ١٣٠٦٤).

[٤٥٤٨] ٢٥ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ بَشِيرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، قَدَلَا: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: وَجَدْتُ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ بِلَدِ الْمَخَازِي، فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ. - (الحدود: ٤٧٣٩، والبخاري: ١٣٠١٥).

باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب

قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان).

أجمع العلماء على العمل بهذا الحديث وتحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقتلوا، فإن قتلوا، قال جمهور العلماء: يقتلون، وأما شيوخ الكفار، فإن كان فيهم رأي قتلهم، وإلا ففيهم وفي لزمهم خلاف، قتل ماله وأبو حنيفة: لا يقتلون، ولا أصح في مذهب الشافعي قتلهم.



٩ - [باب جواز قتل النساء والصبيان

في البَيَاتِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ]

[١٥٤٩] ٢٦ - (١٧٤٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَتَعْيِيدُ بْنُ مُصَوِّرٍ وَعَمْرُو النَّاقِذُ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُيَيْنَةَ لَهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الضَّعْبِيِّ بْنِ جَنَازَةَ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الذَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّتُونَ قِصِيُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَفَرَزِيَّتِهِمْ، فَقَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ». [أحد: ١٦٤٢٢ مطبوع، وبيد هاري: ١٣٠١٢].

باب جواز قتل النساء والصبيان

في البَيَاتِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ

قوله (سئل رسول الله ﷺ عن الذَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّتُونَ قِصِيُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَفَرَزِيَّتِهِمْ، فقال: «هم منهم»).

هكذا هو في أكثر نسخ بلادنا: (سئل عن الذَّرَارِيِّ) وفي بعضها: (سئل عن أهل سدا من المشركين) وقل القاضي هذه عن رواية جمهور روة «صحيح مسلم» قد وهي لثواب، فاما بروية الأولى فقال: يست بشيء، بل هي تصحيف، قد: وما بعد يبين^(١) الغلط فيه.

قلت. وليست باطله كما، ادعى القاضي. بل لها وجه. وتقديره: سئل عن حكم صبيان المشركين الذين يبئنون فيصحب من نساءهم وصبياتهم بالقتل، فقال: هم من أباؤهم، أي: لا بأس بقتلهم؛ لأن أحكام آبائهم جارية عليهم في الميراث وفي الشكخ وفي القصاص ولذات وغير ذلك، إذ لم يتعمدوا من غير ضرورة. واما الحديث لسبق في انهي عن قتل النساء والصبيان، فليس به ذا نهي.

وهذا الذي ذكرناه من جواز قتلهم وقتل النساء والصبيان في البَيَاتِ هو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور.

وعسى (البَيَات) و(يُبَيِّتُونَ) أن يغار عليهم بليل بحيث لا يعرف لرجل من المرأة والطبي.

(١) في (ص): «هو يبين». و«بَيَّات» مرادف لما في «إكمال المعلم»: (١٩/٦).

[٤٥٥٠] ٢٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا نُصِيبُ فِي الْبَيَاتِ مِنَ ذُرِّيِّ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ».

[المعجم: ١٦٤٧٦ (رواه: ٤٥١٩)]

[٤٥٥١] ٢٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا بَنُو جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: لَوْ أَنَّ خَيْلًا أَغَارَتْ مِنَ الْمَلِكِ فَأَصَابَتْ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: «هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ».

[المعجم: ١٦٤٧٤ (رواه: ٤٥١٩)]

وَأَمَّا (الزُّهْرِيُّ) فَمُتَشَدِّدُ الْبَيِّءِ وَتَخْفِيفُهَا، لَغَتَانِ، التَّشْدِيدُ أَصَحُّ وَأَشْهَرُ. وَاسْمُ ابْنِ دِينَارٍ هَذَا النَّسَبُ وَالصَّبِيحَانِ.

وَفِي هَذَا لِحَدِيثٍ دَلِيلٌ لَجَوَازِ لِيَاثِ وَجُوزِ الْأَعْدَاءِ حَتَّى تَمُوتَ بِلُغَتِهِمُ الْمَذْمُومَةُ مِنْ غَيْرِ إِعْلَامِهِمْ بِذَلِكَ.

وَفِيهِ أَنَّ أَوْلَادَ الْكُفَرِ حَكْمُهُمْ فِي لَدُنِ حَكْمِ آبَائِهِمْ وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ، فَفِيهِمْ إِذَا هَانُوا قُلُوبُ الْبُغْيِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ، الطَّحْطِيعُ: أَهْلُهُمْ فِي الْحَنَّةِ وَالثَّنِي: فِي الْمَدْرِ. وَمِثَالُ: لَا يُجْزَمُ فِيهِمْ بِشَيْءٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



١٠- [باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها]

[٤٥٥٢] ٢٩- (١٧٤٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).
وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي
النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ الْبُوَيْرَةُ.

رَأَى قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ فِي حَدِيثِهِمَا: فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَكَبْتُمْهَا فَلَايَمَةً عَلَيْهَا
أَسْأَلُهَا فَيَنْزِلُ اللَّهُ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: ٤٥]. [احمد: ٦٠٥٤، والبخاري: ٤٨٨٤].

[٤٥٥٣] ٣٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَهَذَا بْنُ السَّرِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ
الْمُبَارَكِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ نَخْلَ بَنِي
النَّضِيرِ وَحَرَّقَ، وَلَهَا يَقُولُ حَسَنًا:

وَمَا نَ عَمَى سَرَّةَ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُوَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ

باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها

قوله: (حرق رسول الله ﷺ نخل بني النضير وقطع، وهي البويرة، فأنزل الله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَكَبْتُمْهَا فَلَايَمَةً عَلَيْهَا أَسْأَلُهَا فَيَنْزِلُ اللَّهُ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: ٤٥]).

قوله: (حرق) بتشديد راء. (والبويرة) صفة الباء الموحدة، وهي موضع نخل بني النضير.
(واللينة) المذكورة في القرآن هي أنواع للتمر كلها، لا العجوة. وقيل: كرام نخل. وقيل: كل
النخل. وقيل: كل الأشجار ليسها، وقد ذكرت قبل هذا أن أنواع نخل المدينة مئة وعشرون نوعاً.

وفي هذا الحديث جواز قطع شجر الكفار وحرقه، وبه قال عبد الرحمن بن القاسم ونافع مولى ابن
عمر ومالك والثوري وأبو حنيفة ولشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور، وقال أبو بكر الصديق ومالك
ابن سعد وأبو ثور والأوزاعي في رواية عنه: لا يجوز.

قوله.

(وما نَ عَمَى سَرَّةَ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُوَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ)

وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتْ: ﴿مَنْ قَطَعَهُمْ مِنْ لَيْتِهِ أَوْ تَرَكَهُمْ فَايَمَةً عَلَىٰ أَعْمَالِهِمْ﴾ الآية حسن ١٥.

راحمه ١٤٣٢ هـ، ص ٣١١، ذكره الآية، لا تتركها.

[٤٥٤] ٣١ - (١١٠) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُمَانَ: أَخْبَرَنِي عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ السَّكُونِيُّ، عَنْ

عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ.

المر ١٤٥٧ هـ.

(المستطير): المنتشر و(لَمَرًا) بفتح السين: أشرف تقوم رؤسائهم، والله أعلم.



١١ - [باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة]

[٤٥٥٥] ٣٢ - (١٧٤٧) وحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ : حَدَّثَنَا هُنَّ السُّبَارِيُّ عَنْ مَعْمَرٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَ اللَّفْظُ لَهُ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمْدَانَ بْنِ مُنْبِهِ قَالَ : قَدِمَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ ، مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «عَزَا نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ : لَا يَتَّبِعْنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَلَمَّا بَنَى ، وَلَا آخَرَ قَدْ بَنَى بَيْنَانًا وَلَمَّا يَرْفَعُ سُقْفَهَا ، وَلَا آخَرَ قَدْ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ وَهُوَ مُنْتَظَرٌ وَلَا ذَمًّا . قَالَ : فَعَزَا ، فَأَذْنَى لِلْقَرْيَةِ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ

باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة

قوله ﷺ : «عَزَا نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ : لَا يَتَّبِعْنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَلَمَّا بَنَى ، وَلَا آخَرَ قَدْ بَنَى بَيْنَانًا وَلَمَّا يَرْفَعُ سُقْفَهَا ، وَلَا آخَرَ قَدْ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ وَهُوَ مُنْتَظَرٌ وَلَا ذَمًّا .

أما (البُضْع) فهو بضع لاء، وهو مخرج المرأة، وأما (الخِلْفَات) فيفتح لحاء المعجمة وكسر اللام، وهي لحواص.

وفي هذا الحديث أن الأمور المهمة بسعي الأتفوض لا يسي أهلي محرم، وفرغ الدار لها، ولا نفوس أي متعلق لقبيل بغيره، لأن ذلك يضعف عزمه وينفوت كماله بسلي ومعه فيه قوله ﷺ : «فَعَزَا، فَأَذْنَى لِلْقَرْيَةِ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ» هكذا هو في جميع النسخ: «فَأَذْنَى» بهمة قطع؛ قال ابن قاضي: كذا هو في جميع النسخ: «فَأَذْنَى» ربيعي، إما أن يكون تعدياً (ذت) أي: هرب، فمعناه: أدنى جهوشه وجموعه للقربة، وإما أن يكون أدنى بمعنى حثان، أي: قرب فتحب، من قولهم: أوثقت الشاة، إذا: حاثت لتأججه، ولم يقولوه في غير ذلك^(١).

فَأَتْبَاعُنِي قَبِيلُكَ، فَبَايَعْتُهُ، قَالَ: فَلَصِيفَتُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، أَنْتُمْ
 حَمَلْتُمْ، قَالَ: فَأَخْرَجُوا لَهُ مِثْلَ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: فَوَضَعُوهُ فِي الْمَالِ وَهُوَ بِالصَّعِيدِ،
 فَأَقْبَلَتِ النَّارُ تَأْكُلُكُمُ، فَلَمْ تَحِلِّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبِيلِنَا، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رَأَى ضَعْفَنَا
 وَهَجْرَنَا، فَطَيَّبَهَا لَنَا. ١ جلد ٨٧٣٨، والمجلد ٣١٢٤

فَتَأْكُلُهَا، فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَامَةً لِقَبُولِهَا وَعَدَمِ الْغُلُولِ، فَمِمَّا جَاءَتْ فِي هَذِهِ لِمَرَّةٍ قَابَتْ أَوْ تَأْكُلُهَا، عَلِمَ أَنَّ
 فِيهِمْ غُبُولًا، فَمِمَّا رُدُّوه جَاءَتْ فَأَكْمَنَهَا، وَكَذَلِكَ كَرَنَ أَمْرُهُمْ بِهِمْ إِذَا تَقَسَّسَ جَاءَتْ نَارٌ مِنْ لِسْمِهِ
 مَا كُنْتَ

قوله **فَبَايَعْتُهُ**، «فَوَضَعُوهُ فِي الْمَالِ وَهُوَ بِالصَّعِيدِ» يَعْنِي وَجْهَ الْأَرْضِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ إِبْرَاجَةُ الْغَنَائِمِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ زَادَهَا اللَّهُ شَرَفًا، وَأَنَّهُمْ مَحْتَضَةٌ بِذَلِكَ. وَفِيهِ الْحَمْدُ.



١٢ - [باب الأنفال]

[٤٥٥٦] ٣٣ - (١٧٤٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخَذَ أَبِي مِنَ الْخُمْسِ سِتْمًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: هَبْ لِي هَذَا، فَأَبَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [البقرة: ٢٨١].

[مكرر: ٦١٣٨] [مكرر: ١٤٥٧].

[٤٥٥٧] ٣٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ،

باب الأنفال

قوله: (عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قال: أخذ أبي من الخمس سبعمًا، فأتى به النبي ﷺ فقال: هب لي هذا، فأبى، قال: أنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [البقرة: ٢٨١]).

قوله: (عن أبيه، قال: أخذ أبي) هو من تدوين الخطاب، وتقديره: عن مصعب بن سعد أنه حدث عن أبيه بحديث قال فيه: (قال أبي: أخذت من الخمس^(١) سبعمًا...)، ليس آخره

قال لقاضي: يحتمل أن يكون هذا الحديث قبل نزول حكم انعدام ويجابته. قال: وهذا هو انصواب، وعليه يدل الحديث، وقد روي في تصحيحه ما بيته^(٢) من كلام النبي ﷺ لسعد بعد نزول الآية: «خذ سبعمك، إنك سألتني وليس لي ولا لك، وقد جعله الله لي وجعلته لك»

قال: وحذفوا في هذه الآية، فقليل: هي منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا أَمْرًا يُبَيِّنُ لَكُمْ شَيْءًا فَإِنَّ لِلَّهِ حُكْمَهُ﴾ [الأنفال: ٤١] وأن مقتضى آية الأنفال والمراد به أن الغنائم كانت تعني ﷺ خاصة كلها، ثم جعل الله أربعة أحاديثها للمعين بالآية لأخرى، وهذا قول ابن عباس وجماعة. وقيل: هي محكمة، وإن لتفصيل من الخمس. وقيل: هي محكمة، وإن للإمام أن يفسد من لغنائم ما شاء لمن يشاء بحسب ما يراه. وقيل: محكمة مخصوصة، والمواد أنفاله لسرايا.

(١) أي (من): أخذت حكم لغنائم من الخمس. وهو خطأ.

(٢) أي (ص): وأما: بيته. والمثبت موافق لما في [إكمال المعلم]: (٦/٥٥).

عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَزَلَتْ فِي أَرْبَعِ آيَاتٍ، أَصَبْتُ سَيْفًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَقْلِيهِ، فَقَالَ: «ضَعُهُ ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ضَعُهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: نَقْلِيهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «ضَعُهُ» فَقَامَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَقْلِيهِ، أَجْعَلْ كَمَنْ لَا هَنَاءَ لَهُ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ضَعُهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ» قَالَ: فَتَرَأَيْتَ عَلَيْهِ الْآيَةَ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١١]. (احمد: ١٦١٢، مطولاً).

[٤٥٥٨] ٣٥ - (١٧٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً وَأَتَتْ فِيهِمْ قَبِيلٌ نَجْدٍ، فَعَزَمُوا بِإِلَّا كَثِيرَةً، فَكَانَتْ سُهُمَانُهُمْ ثِنْتَا عَشَرَ بَعِيرًا - أَوْ: أَحَدُ عَشَرَ بَعِيرًا - وَتَقَلُّوا بِعِيرًا بَعِيرًا. (احمد: ٥٢٨٨، وبيهقي: ٣١٢٤).

[٤٥٥٩] ٣٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً قَبِيلَ نَجْدٍ وَفِيهِمْ ابْنُ عُمَرَ، وَأَنَّ سُهُمَانَهُمْ بَلَغَتْ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقَلُّوا سِوَى ذَلِكَ بَعِيرًا، فَلَمْ يُعَيِّرْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [مسند: ٢٥٥٨].

قوله: (عن سعد قال: نزلت في أربع آيات، أصبت سيفاً) لم يذكر هنا من الأربع إلا هذه الواحدة، وقد ذكر مسلم الأربع بعد هذا في كتاب الفضائل^(١)، وهي: برؤس المؤمنين، وتحريم الخمر، و﴿وَلَا تَقْرُؤُوا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ دِينَهُمْ بِالْعَدْوَى وَالْمَنِيِّ﴾ وفيه لأنفال.

قوله: (أجعل كمن لا هناء له؟) هو بفتح غين وباء مد، وهو لكفاية.

قوله: (فكانت سهمانهم اثنا عشر بعيراً) هكذا هو في أكثر النسخ: (اثنا عشر) وفي بعضها: (اثني عشر) وهذا ظاهر^(٢)، والأول أصح على لغة من يجعل لشيء باللف، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وهي لغة أربع قبائل من العرب، وقد كثرت في كلام العرب، ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ لَسِجْرَتُنِ﴾^(٣) [طه: ٦٣].

قوله: (فكانت سهمانهم اثنا عشر بعيراً - أَوْ: أَحَدُ عَشَرَ بَعِيرًا - وَتَقَلُّوا بِعِيرًا بَعِيرًا) وفي

(١) برقم: ٦٧٣٨ - ٦٧٤١

(٢) في (ح) أظهر

(٣) «قرأ حصصاً بضم حاء، والهاء ساكنة، مبتدأ وحراً في محل رفع خبر، واسم «دأ» فسر لشيء، وفيه أنه
الكنز الملائكة التي تفرح بالعلم
عمره: «إن الذين لا وعو ظاهر»

[٤٥٦٠] ٣٧ (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَيْبُ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى نَجْدٍ، فَخَرَجَتْ فِيهَا، فَأَصَبَتْ إِيلًا وَغَنَمًا، قَبِلَتْ سَهْمَانَتَا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَنَفَقَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا. [نظر ٤٥٥٨].

[٤٥٦١] (٣٧ م) وَحَدَّثَكَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا بِحْيَى - وَهُوَ الْقَطَنُ - عَنْ عُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، بِهَذَا لِإِسْنَادِهِ. [أحمد: ٥١٨٧] [نظر: ٤٥٥٨].

رواية: (ونفقت رسول الله ﷺ بغيراً بغيراً) فيه إثبات النفل، وهو مجمع عليه.

وختلفوا في محل النفل: من هو من أصل الغنime، أو من أربعة أخماسها، أو من خمس الخمس؟ وهي ثلاثة أقوال شاذة، ويكنى بها قول جماعة من العلماء، ولا يصح عندنا أنه من خمس الخمس، وبه قال ابن المسيب ومالك وأبو حنيفة وآخرون، وممن قال: إنه من أصل الغنime، الحسن البصري والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وآخرون. وأحد الشاذين أن تنفل السرية جميع ما غنمت دون باقي الجيش، وهو خلاف ما قاله العلماء كافة.

قد أصحاحنا: ولو نفلهم الإسم من أموال بيت المال لغنime دون غنime جز.

والتفصيل يكون لمن صنع صنعة جميلة في الحرب الفردية

وأما قول ابن عمر رضي الله عنهما: (نفلوا بغيراً بغيراً) فمعناه أن اثنين سحلو لنفل نفلوا بغيراً بغيراً، لا أن كل واحد من السرية نفل.

قال أهل اللغة والفقه: لأنفال هي العطية من الغنime غير السهم المستحق بالتقسمة، وأحد نفل، بفتح الفاء على المشهور، وحكي إسكانها.

وأما قوله: (مكنت سهمانهم اثنا عشر بغيراً) فمعناه سهم كل واحد منهم، وقد قيل: معناه: سهمان جميع الغانمين اثنا عشر. وهذا غلط، فقد جاء في بعض روايات أبي داود وغيره أن الأنبياء عشر بغيراً كانت سهمان كل واحد من الجيش والسرية، ونفل السرية سوى هذا بغيراً بغيراً^(١).

(١) ع (بخ) لأن رضي (س) لا أن، وكلاهما خطأ، وأصله: ما نفل في الطرح التشرية (٧/ ٢٥٨) وقد تعقبه جر في قولنا: هذا خلاف ظاهر اللفظ، فظاهر أن كل واحد من السرية نفل، وبه زيادة حديثه ونسبه بدلالة من يقية الجيش بذلك بقية ومثقة.

(٢) أبو داود: ٢٧٤١ - ٢٧٤٣، وأحمد: ٦٣٨٦

[٤٥٦٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنِ الثَّقَلَيْنِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ. [احمد ٤٥٧٩،

و. ٤٣٨، ٤٣٨]

[٤٥٦٣] ٣٨- (١٧٥٠) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ بِسُرَيْجٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَفَلَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْلًا يَوْمَ نَعِيبَتِ مِنَ الْخُمُسِ، فَأَصَابَنِي شَارِفٌ - وَالشَّارِفُ: الْمِسْرُ الْكَبِيرُ.

١٤٥٦٥، ١٤٥٦٥]

[٤٥٦٤] ٣٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ (ح). وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَفَلَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً - بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ رَجَاءٍ - ١٤٥٦٥، ١٤٥٦٥]

قوله: (وَنَفَلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا) وفي رواية: (نَفَلُوا بَعِيرًا، فَلَمْ يَغْيِرْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية: (وَنَفَلَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا) والجمع بين الروايات أن أمير السرية نَفَلَهُمْ فَأَجَزَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فيجوز نسبته إلى كلٍّ منهما.

وفي هذا الحديث استحيات بعث السرايا، وما عُبِيت تشترك فيه هي ولجيش من نفردت عن الجيش في بعض الطريق، وأما إذا خرجت من البلد وأقام لجيش في البلد، فتختص هي بالعميمة ولا يشتركها الجيش.

وفيه إشادة التثنية للتشريف في تمصيل مصالح القتال.

ثم لجمهور على أن التثنية يكون في كل غنيمة، سواء الأولى وغيرها، وسواء غنيمة الذهب والفضة وغيرها، وقال الأوزاعي وجماعة من الشافعيين: لا ينقل في أول غنيمة، ولا ينقل ذهب ولا فضة.

[٤٥٦٥] ٤٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَكَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بِإِسْنَادٍ لِيَيْتٍ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي قَالَ : حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ بِنِ شَيْبَانَ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ يُنْقَلُ بَعْضُ مَنْ يَبِيعُ مِنَ السَّرَابَا لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً سِوَى قَسَمِ عَامَّةِ الْجَيْشِ ، وَالْخُمْسُ فِي ذَلِكَ وَاجِبٌ كُلُّهُ [أحمد ٦٦٥٠ ، والحاوي ٣١٣٥] .

قوله : (أن رسول الله ﷺ قد كان ينقل بعض من يبيع من السرابا لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش) والخمس في ذلك واجب كله .
قوله : (كله) مجرور ، تأكيداً لقوله (في ذلك) وهذا تصريح بوجوب الخمس في كل الغنائم : ورد على من جهل فزعم أنه لا يجب ، فاعترضه بعض الناس ، وهذا مخالف للإجماع ، وقد أوضحت هذه في حوزة جمعته في قسمة الغنائم حين دعت لضرورة إتيه في أواسد سنة أربع و سبعين وست مئة ، والله أعلم .



١٣ - [باب استحقاق القاتل سلب القتل]

[٤٥٦٦] ٤١ - (١٧٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، تَجَمُّعًا: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ - وَكَانَ جَلِيسًا لِأَبِي قَتَادَةَ - قَالَ، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ. [والنظر: ٥٦٨].

[٤٥٦٧] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ، وَسَأَقِ الْحَدِيثَ. [البخاري: ٧١٧٠] [والنظر: ٥٦٨].

[٤٥٦٨] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَخَرَّمَلَةُ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ، عَمَّا

باب استحقاق القاتل سلب القتل

قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى التميمي. أخبرنا^(١) هشيم، عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن أبي محمد الأنصاري - وكان جليسا لأبي قتادة - قال: قال أبو قتادة. واقتصر الحديث) قال مسلم: (وحدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا ليث، عن يحيى، عن عمر بن كثير، عن أبي محمد مولى أبي قتادة، أن أبا قتادة قال، وسأق الحديث).

قال مسلم: (وحدثنا أبو الطاهر وخرملة، واللفظ له: أخبرنا عبد الله بن وهب قال: سمعت مالك بن أنس يقول: حدثني يحيى بن سعيد، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن أبي محمد مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين - إلى آخره).

علم أن قوله في الطريق الأول (واقصر الحديث) وقوله في الثاني (وسأق الحديث) يعني بهما لحديث المذکور في الطريق الثانی المذكور بعدهما، وهو قوله: (وحدثنا أبو الطاهر -) وهذا غريب

لَتَكُنَّ كَأَنَّهُ يُمُتْلِمِينَ جَوْلَةً قَالَ: فَرَأَيْتَ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ .
فَاسْتَدْرَبْتُ إِلَيْهِ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ . فَضَرَبْتُهُ عَلَى خَبْئِ عَاتِقِهِ ، وَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَّنِي ضَمَّةً
وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ ، ثُمَّ أَدْرَكَنِي الْمَوْتُ ، فَأَرْسَلَنِي . فَلَحَقْتُ عُثْمَانَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ : مَا
لِلنَّاسِ ؟ فَقُلْتُ : أَمَرَ اللَّهُ

عن^(١) عادة مسلم، وحفظ ما حَقَّقْتَهُ لَكَ، فقد رأيت بعض الكتاب^(٢) غلط فيه وتركهم أنه متعلق
بالحديث لمسبق قديم، كما هو الغلط المعروف من عادة مسلم، حتى إن هذا لمشار إليه ترجعه
باباً مستقلاً، وترجم للطريق الثالث ما أخره، وهذا غلط فاحش، وحذره، وإذا تمسرت الطرق
المذكورة تَقَبَّلْتَ ما حَقَّقْتَهُ لَكَ والله أعلم.

وَسَمِ (أبي محمد) هذا نافع بن عباس الأقرع المديني الأنصاري مولاهم

وفي هذا حديث للثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض، وهم: يحيى بن سعيد، وعمرو، وأبو محمد.

قوله (كانت للمسلمين جولة) بفتح الجيم، أي: النهْزُمُ ونَهْيفَةُ^(٣) ذهبوا فيها. وهذا إنما كان في
بعض الجيوش، وأما رسول الله ﷺ وطائفة معه فلم يؤنوا، والأحاديث الصحيحة بذلك مشهورة،
وسباني بيئها في مواضعها، وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يقال: نهزم النبي ﷺ،
ولم يرو أحد قط أنه نهزم بنفسه ﷺ في موطن من الموطن، بل ثبتت الأحاديث الصحيحة بذلك،
وثباته ﷺ في جميع الموطن.

قوله (فرايت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين) يعني: طهر عليه وأشرف على قتله.
أو صرعه وجلس عليه مقتله

قوله: (فضربت على جبل عاتقه) هو ما بين العنق والكتف

قوله: (فضمَّنِي ضَمَّةً وجدت منها ريع الموت) يحتمل أنه أراد شدة كشدته لموت، ويحتمل
قاربت الموت.

(١) في (ص) ولها: من.

(٢) في (خ) الكبار.

(٣) في (خ) التهمة وخفة

ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، وَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ يَتَّةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ» قَالَ: فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَسَنْتُ، ثُمَّ قَالَ بِشَىْءٍ ذَلِكِ، فَقَالَ: فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَسَنْتُ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ الثَّالِثَةَ، فَقُمْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟»

قوله: (ثم إن الناس رجعوا، وجلس رسول الله ﷺ فقال: «من قتل قتيلاً له عليه يئسة فله سلبه»)

اختلف العلماء في معنى هذه الحديث:

فقال شافعي^(١) والأوزاعي والليث والثوري وأبو ثور وأحمد وإسحاق وابن جرير وغيرهم: يستحق لقتل سلب لقتيل في جميع الحروب، سواء قتل أمير الجيش قبل ذلك: من قتل قتيلاً فله سلبه، أم لم يقل ذلك. قالوا: وهذه فتوى من النبي ﷺ وخبر عن حكم للشرع، فلا يتوقف على قول أحد.

وقال أبو حنيفة ومالك^(٢) ومن تابعهما: لا يستحق القتل بمجرد القتل سلب لقتيل، بل هو لجميع الغائبين كسائر الغنيمة، لا أن يقول لأمير قبل القتال. من قتل قتيلاً فله سلبه، وحملوا الحديث على هذا، وحملوا هذا إطلاقاً من النبي ﷺ وليس بفتوى وإخبار عام.

وهذا الذي قالوه ضعيف، لأنه صرح في هذا الحديث بأن النبي ﷺ قال هذا بعد الفرغ من القتال واجتماع الغنائم، والله أعلم.

ثم إن الشافعي يشترط في استحقاقه أن يعرف بنفسه في قتل كافر مبتدع في حال القتال. ولأصح أن القاتل لو كان ممن له رخص^(٣) ولا سهم له، كالمراء والصبي والعبد، استحق السلب. وقال مالك: لا يستحقه إلا المقاتل. وقال الأوزاعي والشافعيون: لا يستحق سلب إلا في قتل قتله قبل التحام للحرب، فأبى من قتل في تحام الحرب، فلا يستحقه.

وختلفوا في تعميم السلب، وللشافعي فيه قولان: لصحيح منهم، عند أصحابه: لا يعمس. وهذا ظاهر الأحاديث، وبه قال أحمد وابن جرير^(٤) وابن المنذر^(٥) وآخرون. وقال مكحول ومالك

(١) في (خ). مالك. (في نص) و(هـ): الشافعي ومالك. وما أثبتاه هو مصوب

(٢) في (ج): والشافعي. وهو خطأ

(٣) الرخص: الغنيمة المقبلة

(٤) الطبري تفسيره: ١/١١٠ (١١/١١)

(٥) في الإجماع: ١/٤٨٢، ٢/٤٨٢، وه لاوسط: ١١/١٠٨

فَقَضَضْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَلَبُ ذَلِكَ الْفَتِيلِ عِنْدِي، فَأَرْضِيهِ مِنْ حَقِّهِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصُّدُوقُ: لَا هَا اللَّهُ إِذَا، لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُدْبِلُ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقَ، نَأْطِطُهُ إِثَاءً»

وَأَوْزَعِي. يَحْمَسُ. وَهِيَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ لِلشَّعْبي. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه: يَحْمَسُ إِذَا كُتِرَ. وَعَنْ مَالِكٍ رَوَيْتُهُ نَحْوَهُ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي: أَنَّ لِأَسَدٍ بِالْخَيْبَرِ، إِنْ شَاءَ خَمْسَةَ وَلَا فَلَا

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَنِيَّةٌ» فِيهِ تَصْرِيحٌ بِالدَّلَالَةِ لِمَذْهَبِ الشَّعْبي وَالْمِثْلِ وَاسْتِغْنَاءُ عَنْ مَالِكِيَةٍ وَعَبْرِهِمْ أَنَّ لِسَلْبٍ لَا يُعْطَى إِلَّا لِمَنْ لَهُ بَيْتَةٌ بَأَنَّهُ قَتَلَهُ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ بِغَيْرِ بَيْتَةٍ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: يُعْطَى بِقَوْلِهِ بِلَا بَيْتَةٍ؛ قَالَا: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ السَّبْبَ فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ وَاحِدَهُ وَلَمْ يَخْلُفْهُ.

وَلِجَوَابِ: أَنَّ هَذَا مُحْصُولٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلِمَ أَنَّهُ الْقَاتِلُ بِطَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ، وَقَدْ صَرَّحَ ﷺ بِالْبَيْتَةِ قَالًا تَلْعَنِي.

وَقَدْ يَقُولُ لِمَالِكِي: هَذَا مَفْهُومٌ، وَلَيْسَ هُوَ بِحُجَّةٍ عِنْدَهُ. وَيُجَابُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ...» الْحَدِيثُ^(١).

فَهَذَا الَّذِي قَدَّمَهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي دَلِيلِ الشَّعْبي، وَأَمَّا مَا يَحْتَجُّ بِهِ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ إِنَّمَا سَمِعَ سَلْبَ يَوْزَاقٍ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ فَضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْإِفْرَادَ لِمَا يَضَعُ إِذَا كَانَ الْمَالُ مَنْسُوبًا إِلَى مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ، فَيُؤْخَذُ بِالْفَرَادِ، وَالْمَالُ مَنْسُوبٌ إِلَى جَمِيعِ الْجَيْشِ، وَلَا يُغْنِي إِقْرَارُ بَعْضِهِمْ عَنِ الْبَاقِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصُّدُوقُ ﷺ: لَا هَا اللَّهُ إِذَا، لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يَقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقَ»).

هَكَذَا فِي جَمِيعِ رَوَايَاتِ الْمُحَدِّثِينَ فِي «الْمُصَحِّحِينَ» وَغَيْرِهِمْ - (لَا هَا اللَّهُ إِذَا) بِالْألفِ؛ وَأَنْكَرَ هَذَا الْمُخْطَبِيُّ^(٢) وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَالُوا: هُوَ تَعْيِيرٌ مِنَ الرُّوَاةِ، وَصَوَابُهُ: (لَا هَا اللَّهُ إِذَا) بِغَيْرِ أَلِفٍ فِي أَوَّلِهِ،

(١) أَخْرَجَهُ لِيخْرِي: ٤٥٥٢، وَمُسْنَدُ: ٤٤٧٠ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَهُوَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ: ٣١٨٨.

(٢) فِي مَعَالِمِ الْمَسْئَلَةِ: (٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦).

فَأَعْطَيْتَنِي، قَالَ: فَبِعْتُ الدَّرْعَ، فَأَتَيْتُ بِهِ مَخْرُفًا فِي بَنِي سُلَيْمَةَ،

وقيل: (ها) بمعنى لو، التي يُقسَّم بها، فكانه قال: لا والله! قال أبو عثمان لمؤلفي^(١): معناه: لاها، الله ذا يميني، أو ذا قسمي. وقال أبو زيد: ذا زائلة.

وفي (ها) لغتان: المد والقصر. قاتلوا: ويلزم جرحَ بعدها كما يلزم بعد سوا. سواء: ولا يجوز الجمع بينهما، فلا يقال: لاها والله.

وفي هذا الحديث دليل على أن هذه لفظة تكون ميمًا، قال أصحابي: إن نوى به اليمين كان ميمًا، وإلا فلا؛ لأنها ليست متعريفًا في الأيمان، والله أعلم.

وما قرره: (يعمد) فقبضوه بالباء والنون، وكذا قوله بعده: (فيعطيك) بالياء والنون، وكلاهما طهر. وقوله: (يقاتل عن الله ورسوله) أي: يقاتل في سبيل الله نصرته لدين الله وشريعته رسول الله ﷺ، لتكون^(٢) كلمة الله هي العليا.

وفي هذا الحديث فضيلة ظاهرة لأبي بكر لصديق الله ﷺ في إقامته بحضرة النبي ﷺ واستدل به لذلك، وتصديق النبي ﷺ في ذلك. وفيه منقبة ظاهرة لأبي قتادة؛ فإنه سَمَاءُ أُسْدًا من أشد الله تعالى يقاتل عن الله ورسوله، وصفه النبي ﷺ، وهذه منقبة جسيمة من مناقبه.

وفيه أن السَّيْب يقاتل؛ لأنه أخصه إليه فقال: (يعطيك سَلْبَه) والله أعلم.

قوله: (فأتيت به مخرفًا في بني سُلَيْمَةَ) أحد (بنو سُلَيْمَةَ) فبكسر اللام.

وأما (المخرف) ففتح الميم والراء، وهذا هو المشهور، وقال القاضي روياء بفتح الميم وكسر الراء، كالنمسجد والمسكرين، بكسر الكاف^(٣)، والمراد بالمخرف هنا ليستن. وقيل: السُّكَّة من السحل تكون ضيقًا، يخرف من أيها شيء، أي: يعجنني. وقال ابن وهب: هي الجُحَّة الصغيرة. وقال غيره: هي تخالط يسيرة.

(١) في (من) و(عن): العازري، وهو عطاء.

(٢) في (من) و(ها): وليكون.

(٣) وأما الجحجرح فتحجر بكف، (لصحيح) (مسكن) وقد ذكر القاضي في (الكلمات لمعجم). (٦٣/٦) هذه رواية بعد أن ذكر رواية مشهورة، وعبارته روياء بفتح الميم وبكسر الراء، فمن كسرها جعله من يزيد، ومن فتحها جعله من مصرب، ورويها أيضًا بفتح الميم وكسر الراء.

قَاتِلَهُ لِأَوَّلِ مَالٍ تَأْتَلُّهُ فِي الْإِسْلَامِ. [احمد: ٢٢٦١٧، ولبخاري: ٣١١٢].

وهي حديث الثَّيِّث: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَامٌ لَا يُعْطِيهِ أَصْبَغٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَيَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ. وَفِي حَدِيثِ الثَّيِّث: لِأَوَّلِ مَالٍ تَأْتَلُّهُ.

[٤٥٦٩] ٤٢- (١٧٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ الْمَاجِشُونِ، عَنْ ضَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَ أَنَا وَقِفْتُ فِي لُصْفٍ يَوْمَ بَدْرٍ، نَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَشِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بَيْنَ عِلَامَتَيْنِ مِنَ

وَأَمَّ الْمُخْرَفُ، بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ لِرَاءِ، فَهُوَ الْوَعْدُ الَّذِي يُجْعَلُ فِيهِ مَا يُحْتَنَى مِنَ الثَّمَرِ، وَيُقَالُ اخْتَرَفَ الثَّمَرُ، إِذَا جَنَدَهُ، وَهُوَ ثَمَرٌ مُخْرَفٌ.

قوله: (فإنه لأول مال تأتله في الإسلام) هو بالهاء المثلثة بعد الألف، أي: قَتْنَبَه وتَأَصَّلَتَه، وأُثْمَه لشبهه: أصله.

قوله: (لا يعطيه^(١)) أصبغ من قریش) قال بقاضي: اختلفت رواية كتب مسلم في هذا، لحرفه على وجهين، أحدهما: رواية السمرقندي: (أصبغ) بالصد الممهلة والعين المعجمة. والثاني: رواية سائر الرواة: (أصبغ) بالضم الممهلة والعين الممهلة.

قال: وكذلك اختلف فيه رواية لبخاري. فعلى الثاني هو تصغيرُ ضَبْعٍ على غير قياس، كأنه لما وصف أب قتادة بأنه أسد، صغر هذا بالإضافة إليه وشبهه بالضبع الضعيف اقتراباً، وقد تم وصف به من العجز والخنور. وأما على الوجه الأول، فوصفه به لتغيير لونه، وقيل: حَفَرَهُ وَقَعَهُ بِسَوَادِ سَوْنِهِ، وقيل: معناه: أنه صاحب لون غير محمود، وقيل: وصفه بالمهانة والضعف.

قال الخطابي: لأصبغ^(٢): نوع من الطير. قال: ويجوز أنه شبهه بنبات ضعيف يقال له: الضَّبْغَاءُ^(٣). أول ما يطلع من الأرض يكون من يلي الشمس منه أصغر^(٤).

(١) أي (خ) و(ص): لا تعده

(٢) أي «أعلام الحديث»: (١٧٥٤/٣) وغيره من كتب اللغة: لأصبغ.

(٣) سمعت في (ص) و(ها) و(ك) المعلقة (٦٤/٦) إلى: لأصبغ.

(٤) أي «أعلام الحديث»: أصغر: وهو الضعيف.

الأنصار حبيبة أسألتهم، تَمَيَّتُ لَوْ كُنْتُ بَيْنَ أَضْلَعٍ وَنَهْمًا، فَعَمَّرَنِي أَحَدُهُمَا فَقَالَ: يَا عَمُّ، مَنْ تَعْرِفُ أَبَ جَهْلٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، وَمَا حَاجُكَ إِلَيْهِ يَا ابْنَ أُجَيٍّ؟ قَالَ: أَخْبَرْتُ أَنَّهُ يَسُتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَئِنْ رَأَيْتُهُ لَا يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادَهُ حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ بِنَاءً، قَالَ: فَتَعَجَّيْتُ لِلَّذِي، فَعَمَّرَنِي الْآخَرُ فَقَالَ مِثْلَهَا، قَالَ: فَلَمْ أَتَشَبْ أَنْ نَصَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَزُولُ فِي النَّاسِ، فَقُلْتُ: أَلَا تَرَيَانِ؟ هَذَا صَاحِبُكُمْ الْبَدِي تَسْأَلَانِ عَنْهُ، قَالَ:

قوله: (تَمَيَّتُ لَوْ كُنْتُ بَيْنَ أَضْلَعٍ وَنَهْمًا) هكذا هو في جميع النسخ: (أضلع) بالضاد سمعجمة وبالعين، وكذا حكاة لقاضي عن جميع نسخ «صحيح مسلم» وهو الأصوب. قال: ووقع في بعض رويات البخاري: (أضلع) بالصاد والدعاء المهمتين. قال: وكذا روه مسدود^(١). فب: وكذا وقع في حاشية بعض نسخ «صحيح مسلم» ولكن لأوّل أضلع وأجود، مع أن الاثنين صحيحان، ولعله قد لهما جميعاً. ومعنى (أضلع): أقرى.

قوله: (لَا يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادَهُ) أي: شخصي شخصه. قوله: (حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ بِنَاءً) أي: لا أهدفه حتى يموت أحنّاء، وهو لأقرب أجلاً.

قوله: (فَلَمْ أَتَشَبْ أَنْ نَصَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَزُولُ فِي النَّاسِ) معناه: لم ألبث.

وقوله: (يُرَوِّدُ) هو بالزاي والواو، هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا رواه القاضي عن جماعة من شيوخهم؛ قال: ووقع عند بعضهم عن ابن مهديّ (يرفّل) بالراء والفاء. قال: ولأوّل أظهر وأوجه. ومعناه: يتحرك وينزعج^(٢) ولا يستقر على حالة ولا في مكان، والروال القلق. قوله: فَبِنَاءً صَحَّتِ الرَّوَايَةُ لثَانِيَةً، فمعناه: يُسَبِّلُ ثِيَابَهُ أَوْ يَزُوقُهُ^(٣) وَيَجْرُو^(٤).

(١) في إكمال المعجم: (٦٥/٦)، وهكذا روه مسلم دون رواية جماعة من المخطوط (أضلع) قلب - والحديث في «صحيح البخاري»: ٣١٤١ (صبغة سكتور زهير الجهر) من رواية مسند بالمطابقين «أضلع» و«أضلع» والشاذ رواية الهروي وابن عساكر، كما في حاشيته، والله أعلم.

(٢) في (عصر) يزجج. وفي «إكمال المعجم»: (٦٥/٦) يترجج.

(٣) في (عصر) يذبح: ودرجته. يسميت موافق لما في «إكمال المعجم».

(٤) في «إكمال المعجم»: يترجج.

فَبَتَرَاهُ، فَضْرِبَاهُ سَيِّئَتَيْهِمَا حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ نَصَرَفَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: «أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟» فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُ، فَقَالَ: «هَلْ مَسَحْتُمَا سَيِّئَتَيْكُمَا؟» قَالَا: لَا، فَغَطَّرَ فِي السَّيِّئَتَيْنِ فَقَالَ: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ» وَقَضَى بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ.
وَالرَّجُلَانِ: مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ، وَمُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ. (المصنف: ١٦٧٣، وسنن أبي داود: ٢١٤١).

قوله ﷺ: «(أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟) فقال كل واحد منهما: أنا قتلته، فقال: «هل مسحتما سيئكما؟» قالا: لا، فغطر في السيئتين فقال: «كلاكما قتله» وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح. والرجلان معاذ بن عمرو بن الجموح، ومعاذ بن عفراء».

الختلاف المذهب في معنى هذه الحديث:

فقال أصحابنا: فترك هذان الرجلان في جرحه، لكن معاذ بن عمرو بن الجموح أخذه أولاً فبحثق السلب؛ ولما قال النبي ﷺ: «كلاكما قتله» تطييباً لقبيل الآخر من حيث إن له مشاركة في قتله، وإلا فالقتل الشرعي الذي يتعلق به استحقاق السلب - وهو الإلحاد وإخراجه عن كونه معتقداً^(١) - إنما^(٢) واحد من معاذ بن عمرو بن الجموح؛ فهذا قضى له بسلب. قالوا: وإنما أخذ السيئين ليستبدل بهما على حقيقة كنيته فليهما، نعم أن من الجموح^(٣) أخذه ثم شاركه الثاني بعد فلتك وبعد استحقاقه لسلب، فلم يكن له حق في سلب، هذا مذهب أصحابنا في معنى هذه الحديث

وقال أصحاب مالك: بما أعده لأحدهما لأن الإمام مخير في السلب يفعل فيه ما شاءه وقد سبق لرد من مذهبهم هذا^(٤)، والله أعلم.

وأما قوله: (الرجلان - معاذ بن عمرو بن الجموح، ومعاذ بن عفراء) فهكذا رواه البخاري ومسلم من رواية يوسف بن الماجشون، وجاء في الصحيحين^(٥) أيضاً من حديث إبراهيم بن سعد أن الذي ضربه بن عفراء، وذكره أيضاً من رواية أبي مسعود^(٦)، وأن أبي عفراء ضرباه حتى برأ. وذكر

(١) في (ص): معتقداً.

(٢) في (خ): عوجاً - وهو خطأ.

(٣) في أوائل الباب.

(٤) برقم: ٣٩٨٨.

(٥) وهو من رواية أبي مسعود رضي الله عنه وأجله قد صرح به بن عفراء.

[٤٥٧٠] ٤٣ - (١٧٥٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرِجٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ - أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ جَمِيرٍ رَجُلًا مِنَ الْعَدُوِّ ، فَأَرَادَ سَلْبَهُ ، فَمَنَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ - وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهِمْ - فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ ، فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ لِيَخْلِيَهُ : «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلْبَهُ؟» قَالَ : اسْتَكْرَهْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : «إِذْ لَعَنَهُ إِلَهِهِ» فَمَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ - فَجَرَّ بِرِدَائِهِ ، ثُمَّ قَالَ : هَلْ أَنْجَزْتَ لَكَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاِسْتَعْصَبَ ، فَقَالَ : «لَا تُعْطِيَهُ يَا خَالِدُ ، لَا تُعْطِيَهُ يَا خَالِدُ ، هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي أَمْرًا؟ إِنَّمَا مَنَعَكُمْ وَمَنَعْلَهُمْ

ذلك مسلمٌ بعد هذا^(١) ، وذكر غيرهما أن بن مسعود هو الذي أجهز عليه وأخذ رأسه ، وكان وحده وبه رمق ، وله سعة خبرٌ معروف^(٢) قال القاضي^(٣) . هذا قولٌ أكثر أهل السير .

قلت : يُحتمل على أن الثلاثة اشتركوا في قتله ، وكان لإلحاد من محدثي عمرو بن جندب ، وحده ابن مسعود بعد ذلك وفيه رَمَقٌ فَحَرٌّ رقيقه .

وفي هذا الحديث من الفوائد :

لمبادرة إلى الخير ، ولا اشتياق إلى الفضائل . وفيه الغضبُ لله ولرسوله ﷺ .

وفيه أنه لا يسمي أن يُحتقر أحد ، فقد يكون بعض من يستصغر عن القيام بأمر أكبر مما في الدفوس وأحقّ بذلك الأمور ، كما جرى لَهْدَيْنِ الْغُلَامَيْنِ .

واحتجَّت به المالكية في أن استحقاقَ لِقَاتِي لِسَلْبٍ يكفي فيه قوله لا يَبْنِيهِ ، وجوابُ أصحابه عنه .

لعله ﷺ علم ذلك بيئته أو غيرها .

قوله . (عن عوف بن مالك قال : قتل رجل من جمير رجلاً من العدو ، فأراد سلبه ، فمَنَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ - وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهِمْ - فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ ، فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ لِيَخْلِيَهُ : «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلْبَهُ؟» قَالَ : اسْتَكْرَهْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : «إِذْ لَعَنَهُ إِلَهِهِ» فَمَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ ، فَجَرَّ بِرِدَائِهِ ، ثُمَّ قَالَ : هَلْ أَنْجَزْتَ لَكَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاِسْتَعْصَبَ ، فَقَالَ : «لَا تُعْطِيَهُ يَا خَالِدُ ، لَا تُعْطِيَهُ يَا خَالِدُ ، هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي أَمْرًا؟» . إلى آخره .

(١) برقم ٤٦٦٢

(٢) أخرجه أبو داود ٤٧٠٩ وأحمد ٣٨٢٤ من حديث ابن مسعود رَضِيَ

(٣) في «كفayan معجم» ٦٧/٦٨

كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَرْعَى إِبِلًا أَوْ غَنَمًا قَرَعَاهَا، ثُمَّ نَحَّيْنَ سَفِيهَا فَأَوْرَدَهَا حَوْضًا، فَشَرَعَتْ فِيهِ، فَشَرِبَتْ صَفْوَةً وَتَرَكَتْ كَذِرَةً، فَصَفَّوْهُ لَكُمْ وَكَذِرُهُ عَلَيْهِمْ» . [أحمد ١٣٩٨٧ مؤلفاً].

هذه القضية جرت في غزوة مؤتة سنة ثمان، كما بيّنه في الرواية التي بعد هذه.

وهذا الحديث قد يُستشكل من حيث إن القاتل قد استحق سبباً، فكيف معه ربه؟ ويجيب عنه بوجهين:

أحدهما: لعله أعطاه بعد ذلك لبقا، ونفأ آخره تعزيراً له وبحرف بين هاتيك فكتوبيهما أصلاً المستلهم في خالده والنهيكاً حرمة الوالي وثمن ولّاه.

الوجه الثاني: لعله استطاب قلب صاحبه فتركه صاحبه باختياره وجعله للمسلمين، وكان المقصود بذلك استطابة قلب خالده للمصلحة في إكرام الأمور.

قوله (فاستغضب، فقدر: «لا تعطه يد خالده») فيه جوار القضاء في حد الغضب ونغوده، وأن ينهي عنه للتنزيه لا لتحريم. وقد سبقت لمسألة هي كتاب لأقضية قريش واضحة^(١).

قوله **﴿٥٥﴾**: «هل أنتم تتركوني أمرني؟» هكذا هو في معظم النسخ، «تاركوني» بغير لول، وفي بعضها: «التاركون» بالتثنية، وهذا هو الأصل، ولأول صحيح أيضاً، وهي لغة معروفة، وقد جاءت به أحاديث كثيرة، منها قوله **﴿٥٦﴾**: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا» وسبق بيّنه في كتاب الإيمان^(٢).

قوله **﴿٥٧﴾** في صفة الأمراء والرعية: «صَفَّوْهُ لَكُمْ - يعني الرعية - وكذره عليهم» يعني على الأمر.

قد أهل اللغة: صفوه قد يفتح الصاد لا غير، وهو الخالص. هذا الحقوه الهاء قد ساء الصفوة، كانت أعباء مضمومة ومفروحة ومكسورة، ثلاثه تعذر.

ومعنى الحديث أن لرعية يأخذون صفو الأمور، فنصلهم أعطياتهم بغير نكد^(٣)، وتبلى أمواله بمفاسدة الناس وجمع لأموال على وجوها وصرفيها في وجوها، وحفظ لرعية والشفقة عليهم والتدب عنهم، وإنصاف بعضهم من بعض، ثم متى وقع عتقة^(٤) أو عتف في بعض ذلك، توجه على لأمره دون الناس.

(١) ص ٢٢

(٢) (٣٩٥/١)

(٣) في (ج): فكر

(٤) بقلبي: ملتم. (القاموس المحيّد) (عق)

[٤٥٧١] ٤٤ - (١٠٠) وحديثي زهير بن حرب: حدثني الوليد بن مسلم: حدثني صفوان بن عمرو، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك الأشجعي قال: خرجت مع من خرج مع زيد بن حارثة في غزوة مؤتة، ورافقتي مدي من اليمن. وسق الحديث عن النبي ﷺ بنحوه. غير أنه قال في الحديث: قال عوف: فقلت: يا خاليد، أما علمت أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل؟ قال: بلى، ولكنني استكثرته. ا. ح. ٢٢١١٧.

[٤٥٧٢] ٤٥ - (١٧٥٤) حدثنا زهير بن حرب: حدثنا عمرو بن بونس الخبي: حدثنا عكرمة بن عمار: حدثني يونس بن سلمة: حدثني أبي سلمة بن الأكوع قال: غزونا مع رسول الله ﷺ هوازن، فبينا نحن نتضحى مع رسول الله ﷺ إذ جاء رجل على جمل أحمر، فأنحده، ثم انتزع طلقاً من حقه فقبده به الجم، ثم تقدم بتغدي مع القوم، وجعل ينظر،

قوله: (غزوة مؤتة) هي بضم الميم ثم همزة ساكنة، ويجوز ترك الهمزة كما في نضرة وهي قرية معروفة في طرف الشام عند الحيرة.

قوله: (ورافقتي مدي) يعني رجلاً من الممد الذين جدوا يمدون جيش مؤتة ويساعدونه.

قوله: (فبينا نحن نتضحى) أي: نتغذى^(١). مأخوذ من الضحاه، بالمد فتح اصداد، وهو بعد متداد، انتهى وفوق الضحى بالضم والقصر.

قوله: (ثم انتزع طلقاً من حقه) أما (الطلق) فيفتح الطاء واللام والقف، وهو العدل من جلد.

وأما قوله: (من حقه) فهو منج، الحاء والقف وهو جبل يشد على حقه ليعبر. قال القاضي: لم يرو هذا الحرف إلا فتح القاف. قال: وكان بعض شيوخنا يقول: صوبه بإسكانها، أي: من احتجب خلفه وجعه في حقيقته، وهي الرقادة في مؤجر، لقب.

ورقم هذا الحرف في لسان أبي داود: (حقه)^(٢) وفسره: مؤجره. قال القاضي: والأشبه عندي أن يكون (حقه) في هذه الرواية حجرة وجزمه. والحق: معقد الإزار من الرجل. وبه سمي الإزار حقو.

(١) في (هـ): تغذى.

(٢) أبو داود: ٢٦٥٤. وليس فيه التفسير الذي سيذكره.

وَفِيهَا صَفْعَةٌ وَرِقَّةٌ فِي الظُّهْرِ، وَيَبْعَضُنَا مُشَاةً، إِذْ خَرَجَ يَشْتَدُّ، فَأَتَى جَمْعَهُ فَأُطِيقَ قَيْدَهُ، ثُمَّ أَنَاخَهُ وَقَعَدَ عَلَيْهِ فَأَذَرَهُ، فَأَشْتَدَّ بِهِ الْجَمَلُ، فَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ عَلَى نَاقَةٍ وَرِقَاءَ.

قَالَ سَلَمَةُ: وَخَرَجْتُ أَشْتَدُّ، فَكُنْتُ بَيْنَ وَرَيْكَ لِدَاقَةٍ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ وَرَيْكَ الْجَمَلِ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ حَتَّى أَخَذْتُ بِخَصَمِ الْجَمَلِ فَأَنْخَعْتُهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رُكْبَتَهُ فِي الْأَرْضِ، اخْتَرَضْتُ سَيْفِي فَضَرَبْتُ رَأْسَ الرَّجُلِ، فَتَذَرْتُ، ثُمَّ جَلَسْتُ بِالْجَمَلِ الْخَوْدَةَ عَلَيْهِ رَحْلُهُ وَبِمَلَاخِهِ، فَاسْتَقْبَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ؟» قَالُوا: ابْنُ الْأَكْوَعِ، قَالَ: «لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ». (أحمد: ١٦٥٢٢، مسند أحمد: ٥١، ٥٢).

وروق لي رواية لشمر قندي في «المسم»: (من جفنته) بالميم والمعين، فإن صح ولم يكن تصحيحاً فيه وجه، بأن حلقه بجمعة سهاويه وأدخله فيها^(١).

قوله: (وهي صَفْعَةٌ وَرِقَّةٌ) ضبوه على وجهين، الصحيح المشهور وروية الأكثرين بفتح لضد وإسكان لعين، أي: حالة ضعف وهزال، قال القاضي: وهذا الوجه هو لضوب، ولشني مفتوح العين، جمع ضعيف^(٢). وفي بعض النسخ: (ولمينا ضعف) بحذف الهاء.

قوله: (خرج يشتد) أي: يعدو. قوله: (ثم أناخه فقعده عليه، ثم أثاره) أي: ركبته ثم بعثه قائماً. قوله: (داقة ورقاء) أي: في لولها سوداء كالعبرة. قوله: (اخترطت سيفي) أي: سللته. قوله: (فضربت رأس الرجل، فتذرت) هو بالتثنية، أي: سقط.

قوله: (لاستقبلني رسول الله ﷺ والناس معه، فقال: «من قتل الرجل؟» قالوا: ابن الأكوع، قال: «له سلبه أجمع») فيه استبدال الشراي، والتثنية على من فعل جميلاً.

وفيه تثل لجاسوس الكافر العربي، وهو كذلك بوجمع لمسلمين. وفي رواية لئسائي^(٣) أن النبي ﷺ كان أمرهم بطلبه وقتله.

وأما لجاسوس المعاهد والذمي، فقال مالك والأوزاعي: يصير ناقضاً للعهد، فإن رأى استرقاقه

(١) (كتاب المسم: ٦٩/١ - ٧٠)

(٢) المصدر السابق.

(٣) في السنن الكبرى: ٨٧٩٣.

أرقه، ويجوز قتله. وقال جماهير العلماء لا ينتقض عهده بذلك؛ قال أصحابنا: إلا أن يكون قد شرط عليه انتقاض العهد بذلك.

وأما مجسمون لمسه، فقال الشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة وبعض المالكية وجماهير العلماء. يعزوه الإمام بما رواه من ضرب وحس ونحوهما، ولا يجوز قتله. وقال مالك يجتهد فيه الإمام ولم يفسر لاجتهاده. وقال القاضي عياض: قال كبار أصحابه: يقتل قال واحتجوا في بركه بالتوبة، قال المجسئون: إن عرف بذلك قتل، وإلا عذر.

وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي وموافقيه أن القاتل يستحق السلب وأنه لا يخفى. وقد سبق إيضاح هذا كله.

وهو مستحب مجسمه لكلامه إذ لم يكن فيه تكلف ولا فرب مصدحة، والله أعلم.



١٤ - [باب التنزيل وفداء المسلمين بالأسارى]

[٤٥٧٣] ٤٦ - (١٧٥٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمِّيَارٍ: حَدَّثَنِي إِدْرِيسُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: عَزَّوْنَا فِرَازَةَ وَعَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ، أَمْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْنَا، فَلَمَّا كَانَ بَيْنَهُ وَالْمَاءِ سَاعَةً، أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ فَعَرَسْنَا، ثُمَّ شَنَّ الْعَارَةَ، فَوَرَدَ الْمَاءَ، فَقُتِلَ مَنْ قَتَلَ عَلَيْهِ وَسَبَى، وَأَنْظَرُ إِلَى عُتْقٍ مِنَ النَّاسِ بِهِمْ الدَّرَارِيُّ، فَخَشِيتُ أَنْ يَسْبِقُونِي إِلَى الْجَبَلِ، فَرَمَيْتُ بِهِمْ يَنَّهُمْ وَبَيْنَ الْجَبَلِ فَلَمَّا رَأَوْا السَّهْمَ وَقَفُوا: فَجِئْتُ بِهِمْ أَسْرِفُهُمْ، وَفِيهِمْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي فِرَازَةَ عَلَيْهَا قُشْعٌ مِنْ أَدَمَ - قَالَ: الْقُشْعُ: النَّطْعُ - مَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا مِنْ أَحْسَنِ الْعَرَبِ، فَمَقَّطُهُمْ حَتَّى أَتَيْتُ بِهِمْ أَبَا بَكْرٍ، فَتَقَلَّنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنَتَهَا، فَكَلِمَتُ الْمَيْمَنَةَ وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَلَقِيتَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي السُّوقِ فَقَالَ: «يَا سَلَمَةُ، هَبْ لِي الْمَرْأَةَ» فَقُلْتُ:

باب التنزيل وفداء المسلمين بالأسارى

قوله: (فلما كان بيننا وبين الماء ساعة) هكذا رواه جمهور رواة (صحيح مسموع) وفي رواية بعضهم: (بيننا وبين الماء^(١) ساعة) والصواب الأول.

قوله: (أمرنا أبو بكر فعرسنا، ثم شَنَّ العارة) التفسير: النزول أخيراً ليس. (وَشَنَّ العارة). فَرَقَهَا.

قوله: (وأنظر إلى عُتْقٍ مِنَ النَّاسِ) أي، جماعة. قوله: (فيهم الدَّرَارِيُّ) يعني النساء والنصيبان.

قوله: (وفيهم امرأة من بني فِرَازَةَ عَلَيْهَا قُشْعٌ مِنْ أَدَمَ) هو يضاف ثم شَنِ مَعْجَمَةً سَاكُوْةً ثُمَّ عَيْنَ مَهْمَلَةٍ، وَفِي الْقَافِ لُغَتَانِ: فَتَحَهَا وَكَسَرَهَا، وَهِيَ مَشْهُورَتَانِ، وَفُسِّرَ فِي الْكِتَابِ بِالنَّطْعِ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

قوله: (فتَقَلَّنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنَتَهَا) فيه جواز التنزيل، وقد يحتج به من يقول: لتفصيل من أصل الغنيمة، ولقد يجيب عنه الآخرون بأنه حَسَبَ قِيَمَتِهَا لِيَعُوْضَ أَهْلَ الْخُمُسِ عَنْ حِصَّتِهِمْ مِنْهَا.

قوله: (وما كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا) فيه استحباب الكناية عن لَوْنٍ بِمَا يُفْهَمُ^(٢).

(١) في (ص) و(هـ): الماء، وهو خطأ.

(٢) في (ج): بينهم.

يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَقَدْ أَغْجَبْتَنِي وَمَا كَشَفْتُ لَهَا نَوْبًا، ثُمَّ لَقِيَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَدِ فِي السُّوقِ فَقَالَ لِي: «يَا سَلَمَةُ، هَبْ لِي الْمَرْأَةَ لَكَ أَبُوكَ» فَقُلْتُ: هِيَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ مَا كَشَفْتُ لَهَا نَوْبًا، فَبَحَثَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ، فَقَدَى بِهَا نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا أُمِيرُوا بِمَكَّةَ. [المجد: ١٦٥١٢].

قوله ﷺ: «يَا سَلَمَةُ، هَبْ لِي الْمَرْأَةَ لَكَ أَبُوكَ» فقلت: هي لك يا رسول الله، فوالله ما كشفت لها نوبًا. فعث بها رسول الله ﷺ إلى أهل مكة، فعدى بها ناساً من المسلمين كانوا، أسروا بمكة) فيه جواز لمعاداة، وجواز قتال، للرجال بالنساء الكافرات، وفيه جواز التفريق بين الأم وولدها البالغ، ولا خلافت في جوازه عندنا، وفيه جواز استيهاب لإمام أهل جيشه بعرض ما عيّموه ليدّعي به مسلماً، أو يصرفه في مصالح المسلمين، أو يتألف به من في تألفه مصلحة، كما فعل ﷺ هن وفي غنائم حنين. وفيه جواز قول الإنسان للآخر: لله أبوك، والله ذلك. وقد سبق تفسيره معناه واضحاً في أول الكتاب في كتاب الإيمان، في حديث حذيفة في الصنة ثني نموج موج البحر^(١).



١٥ - [باب حكم الفقه]

[٤٥٧٤] ٤٧ - (١٧٥٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْثَرٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَذَكَرَ أَحَادِيثَ، وَنَهَا. وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا وَأَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهْمُكُمْ فِيهَا. وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ». [أحمد: ٤٨٢١٧].

[٤٥٧٥] ٤٨ - (١٧٥٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَالْمُقَدِّسِيُّ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ:

باب حكم الفقه

قوله ﷺ: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا [١] أَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهْمُكُمْ فِيهَا. وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنْ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ».

قال القاضي. يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْأُولَى الْفِيءَ الَّذِي لَمْ يُوَجِّهْ لِمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ بِخِيَلٍ وَلَا رِكَابٍ، بَلْ جَلَا عَنْهُ أَهْلُهُ، أَوْ صَالِحُو^(٢) عَلَيْهِ، فَيَكُونُ سَهْمُهُمْ فِيهَا - أَيْ: حَقُّهُمْ مِنَ الْعَطَاءِ^(٣) - كَمَا يُصَرِّفُ الْفِيءَ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالثَّانِيَةِ مَا أَخَذَ غَنَوةً، فَيَكُونُ عَنِيْمَةً يُخْرِجُ مِنْهُ الْخُمُسَ وَيَبْقِيهِ لِمُغَانِمِينَ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «ثُمَّ هِيَ لَكُمْ» أَيْ: بِأَقْبِهِ.

وقد احتج من لم يوجب الخمس في الفقه بهذا الحديث، وقد أوجب الشافعي لخمس في الفقه كما أوجبه كُتُوبُهُمْ فِي الْغَنِيْمَةِ، وَقَالَ حَمِيْدُ الْعُلَمَاءِ سِوَاهُ: لَا خُمْسَ فِي الْفِيءِ. قَالَ بَنُ الْمُنْثَرِ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَبْلَ الشَّافِعِيِّ قَالَ بِالْخُمْسِ فِي الْفِيءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله. (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُمَرَ).

(١) مَا بَيْنَ مَعْقُودَيْنِ مِنْ لِسَانِهِ عَنِ الصَّحِيحِ عِيْسَى.

(٢) أَيْ (ج) وَصَالِحُو. وَالْمُنْثَرُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْكَيْسَانِ الْمَعْلُومَةِ» (٧٤/٦) وَقَدْ تَعَرَّفْتُ فِيهِ بَنِي: أَوْ بِمَنْ حَقَّقَ.

(٣) أَيْ (ج) وَبَعْضُ الْعَطَاءِ. وَالْمُنْثَرُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْكَيْسَانِ الْمَعْلُومَةِ».

كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْرٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكِرَامِ وَالسَّلَاحِ، عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ. (أحمد: ١٧١، والبخاري: ٣٠٩٤).

[٤٥٧٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، الْحَارِثِيُّ ٥٣٥٧ بِمَرْوَا (والمكرر: ٤٥٧٥).

[٤٥٧٧] ٤٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بِأَسْمَاءِ الصُّبَيْعِيِّ: حَدَّثَنَا جُرَيْرِيٌّ، عَنْ فَايِلِكَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَوْسٍ حَدَّثَهُ، قَالَ: أُرْسِنَ إِنِّي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَجِئْتُ:

ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: (وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ) هَكَذَا هُوَ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ، وَأَكْثَرُهَا: (عَنْ عُمَرُو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ) وَكَذَا ذَكَرَهُ حَقِيقٌ الْوَاسِعِيُّ فِي «الْأَطْرَافِ» وَغَيْرُهُ، وَهُوَ الصُّوْبُ، وَسَقَطَ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ ذِكْرُ الزُّهْرِيِّ فِي الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ، فَقَالَ: (عَنْ عُمَرُو، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ) وَهَذَا عِلَّةٌ مِنْ بَعْضِ لِقَائِي عَنْ مَسْمُوعٍ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَامَ فِي الْإِسْنَادِ لثَانِي: (عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ) فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ، فَالصُّوْبُ إِثْبَاتُهُ.

قَوْلُهُ: (كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْرٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكِرَامِ وَالسَّلَاحِ، عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ).

أَيُّ «الْكِرَامِ» هُوَ الْمَعْنَى، وَقَوْلُهُ: «يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً» أَيُّ: يُعْزِلُ لَهُمْ نَفَقَةً سَنَةً، وَبُنْتُ كَانَ يَفْقَهُ قَبْلَ انْقِضَاءِ لِسْتَةٍ فِي وَجْهِهِ لَخِيرٍ، فَلَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ لِسْتَةٌ، وَلِهَذَا تَوَقَّيْتُ ﷺ وَدَرَّعُهُ مَرْهُوْتَةً عَلَيْهِ شُعْبَرٍ مَسْتَدَانَهُ (١) لِأَهْلِهِ، وَلَمْ يَشِيعَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ يُبَاعَ (٢)، وَقَدْ تَقَدَّهْرَتْ لِأَحَادِيثِ انْصَحِيحَةٍ بِكَثْرَةِ جَوْعِهِ ﷺ وَجَوْعِ عِيَالِهِ.

وَقَوْلُهُ: (كَانَتْ لِنَبِيِّ ﷺ خَاصَّةً) هَذَا يُؤَيِّدُ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا خَصَصَ فِي الْفِيءِ، كَمَا سَبَقَ، وَقَدْ

(١) فِي (نَحْ). سَلَامَةُ، وَهُوَ خَطَأٌ. وَنَحْوِيَّتُ أَجْرَجَهُ بِحَارِي ٢٩١٦، وَمُسْلِمٌ ١١١٤ مِنْ حَدِيثِ صَالِحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٢) أَجْرَجَهُ الْبَحَارِيُّ: ٥٣٧٤، وَمُسْلِمٌ ٧٤٥٧ وَ٧٤٥٨ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ فِي الْعَمَدِ ٢٥٩٩٨.

حِينَ تَعَالَى النَّهَارُ، قَالَ: فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِهِ جَالِسًا عَلَى سَرِيرٍ، مُقْضِيًا إِلَى رَمْلِهِ، مُتَّكِئًا عَلَى
وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ، فَقَالَ لِي: يَا مَالٍ، إِنَّهُ قَدْ دَفَنَ أَهْلُ أَبِييَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ،

ذكرنا أن لشافعي وجه، وهذه لشافعي أن النبي ﷺ كان له من ثياب أربعة أحمامة وخمسة خُمس
الباقي، فكان له أحد وعشرون سهماً من خمسة وعشرين سهماً، وأربعة لباقي لدوي القري وأبتمامي
والمساكين وابن السبيل، ويتأول هذا الحديث على هذا، فيقول: (كانت أموال بني النضير) أي:
معظمها.

وفي هذا الحديث جواز اقتدار ثوب سنة، وجوز لادخار للمعالي، وأن هذا لا يفتح في التوكل.
وأجمع العلماء على جواز لادخار فيه يستغله الإنسان من قريته، كما جرى للنبي ﷺ. وأما إذا أراد
أن يشتري من الموق ويسخره لقوت عياله، فإن كان في وقت ضيق الطعام لم يجز، بل يشتري ما لا
يصحب على المسلمين، كقوت آدم أو شهر، وإن كان في وقت سعة، اشترى قوت سنة وأكثر. هكذا
قال القاضي^(١) هذا التفصيل من أكثر العلماء، وعن قوم إحاطته مطلقاً.

وأما ما لم يوجب عليه لمسلمون بخيل ولا ركاب: فلا يجاف الإسراع.

قوله: (فجئته حين تعالَى النهار) أي: ارتفع، وهو بمعنى: (مَنَعَ) بفتح الميم، فوقاً، كما وقع في
رواية البخاري.

قوله: (فوجدته في بيته جالساً على سرير، مُقْضِيًا إِلَى رَمْلِهِ) هو بضم الراء وكسر هاء، وهو يُنْسَج
من سَتَف الشخص ونحوه يُضْطَجَع عليه. وقوله: (مُقْضِيًا إِلَى رَمْلِهِ) يعني ليس بينه وبين رماله شيء،
وإنما قال هذا لأن لعدة أن يكون فوق الرمال فراش أو غيره.

قوله: (فقال لي يا مَالٍ) هكذا هو في جميع النسخ: (يا مَالٍ) وهو ترخيب مالِك بحذف الكاف،
ويجوز كسر اللام وضمتها، وجهان مشهوران لأهل العربية، فمن كسرها^(٢) تركها على ما كانت، ومن
ضمها جعله اسماً مستقلاً.

قوله: (دَفَنَ أَهْلَ أَبِييَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ) الدَّفَنُ: المضي بسرعة، كأنهم جاوزوا مسرعين للضر الذي نزل
بهم. وفيه: لشير اليسير.

(١) في الإكمال: لم يعلم: ٦٦/٧٦.

(٢) في (نح): كسرة.

وَقَدْ أَمَرْتُ فِيهِمْ بِرَضِيخٍ، فَحُذِّهِ فَاقْسِمُهُ بَيْنَهُمْ. قَالَ: قُلْتُ: لَوْ أَمَرْتُ بِهَذَا غَيْرِي؟ قَالَ: خُذْهُ يَا مَالُ، قَالَ: فَجَاءَ يَرَفًا فَقَالَ: هَلْ لَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي عُثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَلِزُبَيْرٍ وَسَعْدٍ؟ فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ، فَأَذِنَ لَهُمْ، فَذَخَلُوا. ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عَبَّاسٍ وَعُيَيْ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَذِنَ لَهُمْ، فَقَالَ عَبَّاسٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا الْكَاذِبِ الْإِثْمِ الْغَادِرِ الْخَائِنِ، فَقَالَ الْقَوْمُ: أَجَلُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَاقْضِ بَيْنَهُمْ وَأَرْحَهُمْ - فَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَرْسٍ: يُخَيِّرُ إِلَيَّ أَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا قَدْ مَوَّهَهُ لِبَلِيكَ - فَقَالَ عُمَرُ: انْثَبَا، أَنْشِدْكُمْ

قوله: (وقد أمرت فيهم برَضِيخٍ) هو يسكان بضاد وبالهاء للمعتمدين، وهي العطية لقليلة

قوله (الحاء نوناً) هو يفتح اسمها تحت وإسكان الراء وينفاه غير مهموز، هكذا ذكره الجمهور، ومنهم من همزه، وفي «سُنن سيبقي»^(١) في باب قسم الفرية تسميته (النزفاً) بالالف واللام، وهو صاحبُ عمر بن الخطاب.

قوله: (اقض بيني وبين هذا الكاذب...) إلى آخره، قال جماعة من العلماء: معناه: هذا الكاذب إن لم يتصف، صحت الجواب.

وقال القاضي عياض: قال المازري: هذا اللفظ الذي وقع لا يليق ظاهره بالعباس، وحاشا لعبي أن يكون فيه بعض هذه الأوصاف، فضلاً عن كونه، وليس يقطع بالعصمة إلا لسبي^(٢) أو لمن شهد له بها، لكن ما مودون بحسن الظن بالصحابة^(٣) أجمعين، ونفي كل رذيلة عنهم، وإذا نسدت^(٤) طرق تأويلها نسب الكذب إلى رؤيها. قال: وقد حمل هذا المعنى بعض الناس على أن أرا هذا اللفظ من مسخه تورعاً عن إثبات مثل هذا، ولعله حمل موقم على رواه.

قال المازري: وإذا كان هذا اللفظ لا بد من إثباته ولم يصف الوهم إلى رواه، ما جرد ما حصل عليه أنه صدر من العباس على وجه الإدلال على بن أخيه؛ لأنه بمنزلة يده، وقد لا يعتقد وما يعلم برقة ابن أخيه^(٥) منه، ولعله قصد بذلك ردعه عما يعتقد أنه محتط فيه، وأن هذه الأوصاف يتصف بها

(١) (٣٥٤/٦)

(٢) في (ص) و(ح)، وحاشا وفي (المعجم) (٣٨٢) وإكمال المعجم: (٧٧/٦) وحاشا عبي

(٣) في (ب)، شذبت وهو خطأ.

(٤) في (ص) و(ه)، ذبة بن أخيه

بِاللهِ الَّذِي يَأْذِيهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ أَنْتَعَلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً؟» قَالُوا: نَعَمْ. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ وَعَلِيٍّ فَقَالَ: «أَنْشُدُكُمَا بِاللهِ الَّذِي يَأْذِيهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ أَنْتَعَلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً؟» قَالَا: نَعَمْ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ بِخَاصَّةٍ لَمْ يَخْصُصْ بِهَا أَحَدًا غَيْرَهُ، قَالَ: ﴿مَا آتَاهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولٍ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ قَبْلَهُ وَالرَّسُولُ﴾ (الحجرات: ٦) - مَا أَذْبَى هَلْ قَرَأَ آيَةَ اللَّهِ الَّتِي قَبْلَهَا أَمْ لَا - قَالَ: فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَكُمْ أَمْوَالَ بَنِي النُّضَيْمِ، فَوَاللَّهِ مَا اسْتَأْذَنَ عَلَيْكُمْ وَلَا أَخَذَهَا مِنْكُمْ، حَتَّى بَقِيَ هَذَا الْمَالُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ مِنْهُ نَفَقَةً سَنَةً ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ أَسْوَةَ الْمَالِ ثُمَّ قَالَ: «أَنْشُدُكُم بِاللهِ الَّذِي يَأْذِيهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ أَنْتَعَلَمُونَ ذَلِكَ؟» قَالُوا: نَعَمْ. ثُمَّ نَشَدَ عَبَّاسٌ وَعَبِيًّا بِمِثْلِ مَا نَشَدَ بِهِ الْقَوْمُ: «أَنْتَعَلَمَانِ ذَلِكَ؟» قَالَا: نَعَمْ، قَالَ: فَلَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجِئْتُمَا، تَطْلُبُ مِيرَاثَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ وَتَطْلُبُ هَذَا مِيرَاثَ امْرَأَتِي مِنْ أُبَيِّهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً» فَرَأَيْتُمَا كَذِبًا أَمْأًا غَادِرًا خَائِنًا. وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُ لَصَادِقٌ بَارٌّ رَأِيذُ نَائِبِ نُورِكَ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»

لو كان يفعل ما يفعله من قصد وإن كان علي لا يرها موجبة لذلك في اعتقاده^(١)، وهذا كما يقول المالكي: شارب لبنيل ناقص لبنين، والحنفي يعتقد أنه ليس بنقص، فكل واحد محق في اعتقاده. ولا بد من هذا التأويل؛ لأن هذه القضية جرت في مجلس فيه عمر - وهو الخليفة - وعثمان وسعد والزبير وعبد الرحمن ﷺ، ولم يذكر أحد منهم هذا الكلام مع تشلدهم في إنكار المنكر، وما ذلك إلا لأنهم فهموا بقرينة الحال أنه نكلم بما لا يعتقد ظهريه مبالغة في الزجر.

قال المازري: وكذلك قول عمر: (إنكما جئتما أبا بكرٍ مرايتما كاذباً أَمْأً غَادِرًا خَائِنًا) وكذلك ذكر عن نفسه أنهما رأياه كذلك، وتأويل هذا على نحو ما سبق، وهو أن المراد أنكم تعتقدان أن الواجب أن يفعل في هذه القضية خلاف ما معناه أن وأبو بكر، فتحن على مقتضى رأيكم لو أنتم ما أتيت وتحن معتقدان ما تعتقدونه، لكننا بهذه الأوصاف، أو يكون معناه أن الإمام إنما يحالف إذا كان على هذه

(١) في (ص): «وإن علي كان لا يراها موجبة...» ولج وهو خطأ وفي (هـ): «لا يراها موجبة وهو صواب» وقد

تصرفه المثلث هنا في نقل عن المصدرين

لِلْحَقِّ، ثُمَّ تُوَفِّي أَبُو بَكْرٍ، وَأَنَّ وَلِيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَوَلِيَّ أَبِي بَكْرٍ، فَوَائِثُمَا بِي كَذِبًا أَيْمًا غَدِيرًا خَائِنًا، وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنِّي لَصَدِيقُ بَدْرٍ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، فَوَائِثُهَا، ثُمَّ جِئْتَنِي أَنْتَ وَهَذَا وَأَنْتُمْ جَمِيعٌ وَأَمْرُكُمْ وَاحِدٌ، فَقُلْتُمْ: أَذْفَعُهَا إِلَيْتَ، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمْ عَلَى أَنْ عَلَيْكُمَا عَهْدُ اللَّهِ أَنْ تَعْمَلَا فِيهَا بِأَلَيْدِي كَانَ يَعْمَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذْتُمَا بِذَلِكَ. قَالَ: أَكْذَبُكَ؟ قَالَا: نَعَمْ. قَالَ: ثُمَّ جِئْتُمَا بِي لِأَقْضِي بَيْنَكُمْ، وَلَا وَاللَّهِ لَا أَقْضِي بَيْنَكُمَا بِغَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى تُقْرَمَ السَّاعَةُ. قَرِنَ عَجَزْتُمْ عَنْهَا، فَرَدَّاهَا إِلَيَّ. [البخاري: ٢٠٩٤] [رواه: ٢٤٥٧٨].

الأوصاف ويذهب في قضاياه^(١)، فكان محالفكما لنا نشعر من رأاهما أنكما^(٢) تعتقدان ذلك فين، والله أعلم.

قال لما روي: وأما الاعتذار عن عليٍّ وأبياس^(٣) في أنهما تروا إلى الخلفيتين مع قومه ﷺ - ألا يروا ما تركناه صدقة^(٤) وتقرير عمر^(٥) عليه السلام أنهما يعمدان ذلك؛ فأمثل ما فيه ما قانه بعض العلماء: إنهم طلب أن يقسماهما بينهما نصفين، يتعمدان^(٦) به علي حسب ما يشفعهما الإمام بها، وليها بنفسه، فذكره عمر أن يوقع عليها «بسم القسمة» لئلا يعمد - لئلا يعمد - مع تطاول الأوصاف أنها غيراها وأنها ورواه لا سيما وقسمة الميراث بين السب ولعمري نصفان، فيلتمس^(٧) ذلك ويقولون أنهم تسكروا ذلك.

ومما يؤيد ما قلناه أبو داود^(٨) أنه لما صارت الخلافة إلى عليٍّ عليه السلام لم يغيرها عن كونها صدقة، وبسحق هذا احتج السقاج؛ فإنه لما خطب أول خطبة قدم بها، قدم ربه رجل معلق في عنقه المصحف فقال: أنا شريك الله، لا ما حكمت بيني وبين خصمي بهذا المصحف، فقال: من هو خصمك؟ قال: أبو بكر في منعه فذلك، قال: أظنمك؟ قال: نعم، قال: فمن بعده؟ قال: عمر، قال: أظنمك؟ قال: نعم، وقال في عثمان كذلك، قال: فعني ظنمك؟ فسكت لرحم، فأعطف له السقاج.

قال نقاضي عياض: وقد تروى قوم طلت خطبة^(٩) ميرتها من أبيها على أنها تألفت الحديث، إن

(١) في (ج) تصحيحهم.

(٢) في (ص) أنكم. وهو خطأ.

(٣) في (ص)؛ يلقان.

(٤) في (ج) - ميس.

(٥) ثم أضاف عليه.

[٤٥٧٨] ٥٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَكَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَكَ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّادِ قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ هُمَيْرُ بْنُ الْحَطَّابِ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَضَرَ أَهْلُ آيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ، يَتَجَوَّعُونَ حَيْثُكَ مَالِكُ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً، وَرَبَّمَا قَالَ

كَانَ يَسْعَى قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَوْرَثُ» - عَلَى الْأُمُورِ الَّتِي لَهَا بَلَاءٌ، فَهِيَ لَتِي لَا تَوْرَثُ، لَا مَا يَتْرَكُونَ مِنْ صَعَامٍ وَأَثَانٍ وَسِلَاحٍ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ خِلَافٌ مَا فَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَالِكُ الصَّحَابِيُّ ﷺ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «مَا تَرَكَتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْثِقِ عَمَلِي» فَلَيْسَ مَعَهُ رِثَتُهُنَّ مِنْهُ، بَلْ لَكُونَهُنَّ مَحْبُوسَاتٍ عَنِ الْأَزْوَاجِ بِسَبَبِهِ، أَوْ لِيُحْصَمَ حَقُّهُنَّ فِي بَيْتِ السَّالَةِ الْفَصْلِيِّ وَتَقْدِيمِ هَجْرَتِهِنَّ، وَكَوْنَهُنَّ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَذَلِكَ اخْتِصَاصُ مَسَاكِينِهِمْ لِمِثْلِهَا وَرِثَتِهِنَّ.

قَالَ الْقَاسِي: وَفِي تَرْكِ فَاطِمَةَ مَنَازِعَةَ أَبِي بَكْرٍ عَدَا احْتِجَاجَهُ عَلَيْهِ بِالْحَدِيثِ التَّسْلِيمِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى الْقَضِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَمَّا بَغَى الْحَدِيثَ وَبَيَّنَّ لَهَا تَأْوِيلَ تَرْكِتِ رَأْيِهَا، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا، وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ ذُرِّيَّتِهَا بَعْدَ ذَلِكَ ضَرْبٌ لِمِيرَاثٍ^(١). ثُمَّ وَلَّى عَمِّي لِمُخْلَافَةٍ، فَلَمْ يَعْدِلْ بِهَا عَمَّا فَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَذُلَّ عَلَى أَنْ يَطْلُبَ عَلِيٌّ وَلِعَبَّاسٌ بِمَا كَانَ طَلِبَ تَوَلَّى لِقِيَامِ بِهِمَا بِأَنْفُسِهِمَا وَقَسَمَتُهَا بَيْنَهُمَا كَمَا سَبَقَ.

فَقَالَ: وَأَمَّا مَا ذُكِرَ مِنْ هِجْرَانِ فَاطِمَةَ أَمَّا بَكْرٍ ﷺ، فَسَمِعَهُ نَقَبَ ضَرْبُهَا عَنْ لِقَائِهِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ هِجْرَانِ الْمُحَرَّمِ الَّذِي هُوَ تَرْكُ السَّلَامِ وَالْإِعْرَاضُ عَنِ النِّقَاءِ. وَقَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: (فَسَمِ تَكَلَّمَهُ) يَعْنِي فِي هَذَا الْأَمْرِ، أَوْ لَانْقِبَاضِهَا لَمْ تَطْلُبْ مِنْهُ حَاجَةً، وَلَا صَبْرَتْ إِلَى لِقَائِهِ فَتَكَلَّمَهُ، وَلَمْ يُقَلِّ قَطُّ أَنَّهُمَا الْبَقِيَّةَ فَلَمْ تَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَلَا تَكَلَّمْهُ.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ: (جِئْتُمَنِي تَكْتُمَانِي وَكَيْدُكُمَا وَاحِدَةٌ)^(٢)، جِئْتُ يَا عَبَّاسُ تَسْأَلُنِي لِنَصِيكَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، وَجَاءَنِي هَذَا يَسْأَلُنِي نَصِيْبَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَمِيهِ) فِيهِ إِشْكَالٌ مَعَ إِعْلَامِ أَبِي بَكْرٍ لَهُمْ قِسْمُ هَذَا بِالْحَدِيثِ، وَأَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَوْرَثُ» وَجَوَابُهُ: أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ نَبَا طَلِبَ لِقِيَامِ وَاحِدَةٍ عَنْ ذَلِكَ، وَيَحْتِجُّ هَذَا بَقَرِهِ بِالْعُمُومَةِ، وَذَلِكَ بِقَرَبِ امْرَأَتِهِ بِالْبُقُوَّةِ، وَلَيْسَ الْمَرْدُ أَنَّهُمَا طَلِبَ مَا عَلِمَا مِنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَهَا مِنْهُ، وَمَنْعَهُمَا مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ، وَيُبَيِّنُ لَهُمَا دَلِيلُ الْمَنْعِ، وَاعْتَرَفَ لَهُ بِذَلِكَ.

(١) فِي (أَخِي) وَ(أَخِي) حَبْرَاتُ.

(٢) فِي (أَخِي): فِي وَاحِدَةٍ. وَهُوَ خَطَأٌ.

مَقَمَرٌ: يَحْبِسُ قُوَّةَ أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ مِنْهُ مَجْعَلًا مَالِ اللَّهِ ﷻ. [أحمد: ٣٣٣]

الوطي: ٢٤٥٧٧.

قال العلماء: في هذا الحديث أنه ينبغي أن يؤتى أمر كل قبيلة سيدهم، وفوض إليهم مصيبتهم؛ لأنه أعرف بهم وأرقى بهم، وأبعد من أن يأنفوا من الانقياد له، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ أَهْلًا وَحَكَمًا وَمَنْ أَهْلًا وَمَنْ حَكَمًا﴾ [البقرة: ١٩٣].

وفيه جواز نداء الرجل باسمه من غير تسمية

وفيه جواز احتجاج المتولي في وقت الحاجة لطعامه أو وضوئه أو نحو ذلك

وفيه جواز قبول خبر الواحد.

وفيه استشهاد الإمام على ما يقوله بحضرة الخصمين العلون؛ لتقوى حُجَّتِهِ في إقامة الحق وقمع الخصم، والله أعلم.

قوله: (فقال عمر: أنشدنا) أي: صبرنا وأمهلاً.

قوله: (أنشدكم بالله) أي: أسألكم بالله، مأخوذ من أنشيد، وهو رفع الصوت، يقال: أنشدت^(١) وأنشدتلك بالله.



(١) هي (نحى): أنشدتلك إليه.

١٦ - [باب قول النبي ﷺ:

«لا نورث، ما تركنا فهو صدقة»]

[٤٥٧٩] ٥١ - (١٧٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أَرْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُؤْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُرْذَنُ أَنْ يَبْعَثُنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَيَسْأَلَهُ مِيرَاثَهُنَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ عَائِشَةُ نَهْنُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَوْرَثُ، مَا تَرَكَنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ»؟ [أحمد ٢٦٧٦٠، والبخاري ١٦٧٣٠]

[٤٥٨٠] ٥٢ - (١٧٥٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَفِيعٍ: أَخْبَرَنَا حُجَّيْنٌ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ قَاطِطَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُرْسِيتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَسَأَلَهُ مِيرَاثَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِمَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ وَقَدْكَ وَمَا بَقِيَ مِنْ خُمْسٍ خَيْرٌ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نَوْرَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ؛ إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي هَذَا الْمَالِ» وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أُعِيرُ شَيْئاً مِنْ صَدَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ حَالِهَا، أَلَيْسَ كَانَتْ عَلَيْهَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا عُثْمَانَ فِيهَا بِمَا عَوَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَذْفَعَ إِلَيَّ قَاطِطَةَ شَيْئاً، فَوَجَدْتُ قَاطِطَةَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي

قوله ﷺ: «لا نورث، ما تركنا»^(١) صدقة، هو برفع «صدقة» و«ما» بمعنى الذي، أي: الذي تركناه فهو صدقة، وقد ذكر مسلم بعد حديث يحيى بن يحيى عن مالك من حديث عائشة رَفَعَهُ «لا نورث، ما تركنا»^(٢) فهو صدقة، وربما نُهت على هذا لأن بعض جهة الشيعة يصحونه.

قال العلماء: ولحكمة في أن الأنبياء صلوات الله عليهم لا يورثون أنه لا يؤمن أن يكون في الورثة من يمتنى موته، فيهلك، ولئلا يُظنَّ بهم الرعية في الدنيا لوراثتهم، فيهدك لظان ويغير لسانهم.

قوله: (إن الله كان خشن رسول الله ﷺ بخاصة لم يخص بها أحداً غيره، قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ أَنَّهُ عَلَى رَسُولٍ﴾) لآية.

(١) في (ص): تركه.

(٢) في (ص): تركه.

ذَلِكَ، قَالَ: فَهَجَرْتُهُ، فَلَمْ تَكَلِّمْهُ حَتَّى تُوَفِّيَتْ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا تُوَفِّيَتْ دَفَنَهَا زَوْجُهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَيْلًا، وَلَمْ يُؤْذِنْ بِهَا أَنَا بِكَرٍ، وَصَلَّى عَلَيْهَا عِيًّا. وَكَانَ لِعَلِيِّ مِنَ النَّاسِ وَجْهَةٌ حَيَاةَ فَاطِمَةَ، فَلَمَّا تُوَفِّيَتْ اسْتَنْكَرَ عَلِيُّ وَجْهَةَ النَّاسِ، فَالْتَمَسَ مُصَالَحَةَ أَبِي بَكْرٍ وَمُبَايَعَتَهُ، وَلَمْ يَكُنْ بَايِعَ تِلْكَ الْأَشْهُرَ،

ذكر القاضي في معنى هذا احتمالين، أحدهما: تحليل العنيفة له ولأُمَّته والثاني: تخصيصه بالفيء، إما كله أو بعضه، كما سبق من اختلاف العلماء. قال: وهذا الثاني أظهر؛ لاستظهار عمر^(١) صلى هذا الآية.

قوله: (فَهَجَرْتُهُ فَلَمْ تَكَلِّمْهُ حَتَّى تُوَفِّيَتْ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ).

أو هجرانها فسبق تأويله وأما كونها عاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر، فهو الصحيح المشهور، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: ثلاثة، وقيل: شهرين، وقيل: سبعين يوماً فعلى الصحيح قلوا: تُوَفِّيَتْ لثَلَاثِ مَضَيْنَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سِتَّةَ إِحْدَى عَشْرَةَ.

قوله: (إِنَّ عَلِيًّا دَفَنَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَيْلًا) فيه جواز لدفن ليلًا، وهو مجمع عليه، لكن التمهيد إذا لم يكن عند.

قوله: (وَكَانَ لِعَلِيِّ مِنَ النَّاسِ وَجْهَةٌ حَيَاةَ فَاطِمَةَ، فَلَمَّا تُوَفِّيَتْ اسْتَنْكَرَ عَلِيُّ وَجْهَةَ النَّاسِ، فَالْتَمَسَ مُصَالَحَةَ أَبِي بَكْرٍ وَمُبَايَعَتَهُ، وَلَمْ يَكُنْ بَايِعَ تِلْكَ الْأَشْهُرَ).

أما تأخر صبي عن البيعة، فقد ذكره علي في هذا الحديث وعند، وبحث أبو بكر أيضاً. ومع هذا لتأخره ليس بفادح في البيعة ولا فيه.

أما البيعة، فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبايعة كل الناس، ولا كل أهل الحرم والعقد، وإنما يشترط مبايعة من تيسر اجتماعهم^(٢) من أهل الفصل والعلماء والرؤساء ووجوه الناس. وأما عدم الشرح فيه فلا لأنه لا يجب على كل واحد أن يأتي إلى الإمام فيضع يده بيده لبيعته، وإنما يلزمه بد عقد أهل الحرم والعقد لإمام^(٣) لا يفيد له، وألا يظهر خلافاً ولا ينشأ عنه، وهكذا

(١) في كمال المعلم: (٦٧/٦٧): أبي بكر. وهو خطأ.

(٢) في (ص): اجتماعهم.

(٣) في (ص): للإمام.

فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ (ثُمَّ)، وَلَا يَأْتِكَ مَعَكَ أَحَدٌ - كَرَاهِيَةً مُحَضَّرٍ عُمَرَ بْنِ لَخَطَابٍ - فَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِمْ وَحَدِّكَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا عَسَاهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِي، إِنِّي

كَانَ شَأْنُ عُمَرَ ﷺ فِي نِسْتِ اسْمُهُ إِنِّي قَدْ بَعَثْتُهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يُظْهِرْ عَلَيَّ أَبِي بَكْرٍ خِلَافَهُ وَلَا شَيْءَ لِحَصْبٍ، وَلَكِنَّهُ تَأَخَّرَ عَنِ الْحُضُورِ عِنْدَهُ لِلْعَدْلِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَكُنْ الْعَقْدُ لِبَيْعِهِ وَإِنْهَا مُتَوَقِّفًا عَلَى حُضُورِهِ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحُضُورُ لِنُتْهِ، وَلَا لَغَيْرِهِ، فَلَمَّا سَمِ بِحُضُورِهِ، وَمَا نُقِلَ عَنْهُ قَدْ دَخَلَ فِي الْبَيْعَةِ وَلَا مَخَالَفَةٍ، وَكَانَ يَبْقَى فِي نَفْسِهِ عَثْبٌ فَتَأَخَّرَ حُضُورُهُ إِلَى أَنْ رَأَى الْغَيْبَ، وَكَانَ سَبَبُ عَثْبِهِ أَنَّهُ مَعَ وَحْدَتِهِ وَفَضِيلَتِهِ فِي نَفْسِهِ فِي كَيْ شَيْءٍ وَتَقَرُّبِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ ﷺ وَغَيْرِ ذَلِكَ، رَأَى أَنَّهُ لَا يُسْتَبَدُّ بِأَمْرٍ وَلَا بِمَشُورَةٍ وَحُضُورِهِ، وَكَانَ عَدُوَّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَسَائِرِ الصَّحَابَةِ وَاضِحًا؛ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا لِمَهْدَرَةِ الْبَيْعَةِ مِنْ أَعْظَمِ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَخَافُوا مِنْ تَأْخِيرِهَا حُصُولَ خِلَافٍ وَنَزَاعٍ تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَفْسَدٌ عَظِيمَةٌ، وَلِهَذَا أُخْرُوا دَفْنَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى عَقِدُوا الْبَيْعَةَ؛ لِكُونِهَا كَانَتْ أَهَمُّ لِلْأُمُورِ، لِأَنَّهَا يَقَعُ نَزَاعٌ فِي مَدْفَنِهِ أَوْ كَفْنِهِ أَوْ غُسْلِهِ أَوْ انْصِلَافِهِ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَلَيْسَ بِهِمْ مِنْ يَفْصِلُ الْأُمُورَ - مَرَأَوْ تَقْدِيرَ اسْمِهِ أَهَمُّ لِأَشْيَاءِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ التَّاءِ، وَلَا يَأْتِكَ مَعَكَ أَحَدٌ - كَرَاهِيَةً مُحَضَّرٍ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - فَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِمْ وَحَدِّكَ).

أَب كَرَاهِيَتِهِمْ لِمُحَضَّرِ عُمَرَ فَلَمَّا عَصَمُوا مِنْ شَلْتِهِ وَضَدَّعِهِ بِمَا يَظْهَرُ لَهُ، فَخَافُوا أَنْ يَنْتَهِيَنَّ لِأَبِي بَكْرٍ ﷺ فَيَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ يُوَحِّشُ قُلُوبَهُمْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ طَافَتْ عَلَيْهِ وَانْشَرَحَتْ لَهُ، فَخَافُوا أَنْ يَكُونَهُ حُضُورُ عُمَرَ سَبَبًا لَتَخْذِيلِهَا.

وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ: (لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِمْ وَحَدِّكَ) فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ خَافَ أَنْ يَغْتَضِبَ عَلَيْهِ فِي الْمَعَابَةِ وَيُحْمِلَهُمْ عَلَى الْإِكْثَارِ مِنْ ذَلِكَ لِيُزِيلَ أَبِي بَكْرٍ وَصِيْرَهُ عَنِ الْجَوَابِ عَنْ نَفْسِهِ، وَرَوَاهُ رَأَى مِنْ كَلَامِهِمْ مَا غَيَّرَ قَلْبَهُ، فَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ خَاصَّةٌ أَوْ عَامَّةٌ، وَإِذَا حُضِرَ عُمَرُ مُتَعَوِّ مِنْ ذَلِكَ.

وَأَمَّا كَوْنُ عُمَرَ حَالِفٍ أَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَحَدَّهُ فَحَدُّهُ أَبُو بَكْرٍ وَدَخَلَ وَحَدَّهُ: فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِبَرَارِ الْمُقْسِمِينَ إِنَّمَا يُوَفَّرُ بِهِ الْإِنْسَانُ إِذَا أَسْكَنَ احْتِمَالَهُ بِلَا مَشَقَّةٍ وَلَا تَكُونُ فِيهِ مَعْسَدَةٌ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ الْحَدِيثُ بِإِبْرَارِ الْمُقْسِمِينَ^(١).

(١) أخرجہ بخاری ٢٤٤٥، ومسلم ٥٣٨٨ من حديث لبرار عن عمار بن عبد الله مرفوعاً وهو في نسخة

وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ، فَتَشَهَّدَ عَلَيْهِ بِنُ أَبِي حَالِبٍ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ قَدْ عَرَفْتُ يَا أَبَا بَكْرٍ فَضِيلَتَكَ وَمَا أَعْظَمَكَ اللَّهُ، وَلَمْ تَنْفُسْ عَنَّا خَيْرًا سَأَلَكَ اللَّهُ إِلَيْكَ، وَلَكِنَّكَ اسْتَنْذَدْتَ عَلَيْنَا بِالْأَمْرِ، وَكَذَلِكَ نَحْنُ نَرَى لَنَا حَقًّا لِقَرَابَتِنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُ أَبَا بَكْرٍ حَتَّى قَاضَتْ عَيْنَا أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بَيْنَ يَدَيْ لِقَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي، وَأَمَّا الَّذِي شَجَرَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ، فَإِنِّي لَمْ أَلْ فِيهَا عَنِ الْحَقِّ، وَلَمْ أَتْرُكْ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَضَعُهُ فِيهَا إِلَّا صَنَعْتُهُ، فَقَدْ عِشْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: مَوْعِدُكَ لِعَشِيَّةٍ لِنَيْعَةٍ، فَلَمَّا صَلَّى أَبُو بَكْرٍ صَلَاةَ الظُّهْرِ، رَفَعِي عَلَى الْمِنْبَرِ، فَتَشَهَّدَ، وَذَكَرَ شَأْنَ عَلِيٍّ وَتَحَفُّهُ عَنِ الْيَعَةِ، وَغَدْرَهُ بِإِلْدِي اعْتَدَرَ إِلَيَّ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ، وَتَشَهَّدَ عَلِيٌّ بِنُ أَبِي حَالِبٍ، فَقَطَّعَ حَقَّ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى اللَّيْلِ صَنْعَ نَقَامَةٍ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَلَا إِنْكَارًا لِلَّذِي فَضَّلَهُ اللَّهُ بِهِ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَرَى لَنَا فِي الْأَمْرِ نَصِيبًا، فَاسْتَبَدَّ عَلَيْنَا بِهِ، فَوَجَدْنَا فِي الْأَعْيُنِ، فَسَرَّ بِذَلِكَ الْمُشْبِمُونَ، وَقَالُوا: أَصَبْتَ، فَكَانَ الْمُشْبِمُونَ إِلَى عَلِيٍّ قَرِيبًا حِينَ رَاجَعَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ.

[أحمد ٥٥، مختصره، وسننه، ٤٦٤٠ - ٤٧٤١].

٤٥٨١٦ ٥٣٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ قَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَتَمَسَّكَنِ بِمِرْثَمَيْهِمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَهُمَا

قوله: (ولم نفس عليك حراً سألته الله إليك) هو بفتح لاء، يقال: نفست، بكسر هاء، أنفست، بفتحها، نفاساً، وهو قريب من معنى الحسد.

قوله: (وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال، فإنني لم أَلْ فيها عن الحق) معنى (شجر) لاختلاف والمنازعة، وقوله: (لم أَلْ) أي: لم أقصُر.

قوله: (لقد أَلَى لأبي بكر موعِدك العشي للبيعة، فلما صلى أبو بكر صلاة الظهر، رَفَعِي على المنبر) هو بكسر القاف، يقال: رَفَعِي رَفْعًا، كعلم يعلم. والعشي والعشي، يحذف هاء، هو من رول الشمس، ومنه الحديث: صَلَّى إِحْدَى صَلَاتِي لِعَشِيٍّ، إِسْ لظهر وإس لعصر^(١).

وفي هذا الحديث يدلُّ صَحَّةُ خلافة أبي بكرٍ ونعقاد لإجماع عليها.

(١) أخرجه البخاري، ٤٨٧، ومسلم، ١٦٨٨ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في نسخة أحمد.

حَيْثُ يَطْلُبُ بِأَرْضِهِ مِنْ قَدْرِكَ، وَسَهْمُهُ مِنْ خَيْرٍ، فَقَالَ لَهُمَ أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَتَأْتِي الْحَدِيثَ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ خَافَ عَلَيَّ، فَعَظَّمُ مِنْ حَقِّ أَبِي بَكْرٍ، وَذَكَرَ فَصِيلَتَهُ وَتَبَقَّتْهُ، ثُمَّ مَضَى إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَدَبَّعَهُ، فَأَقْبَلَ النَّاسُ إِلَى عَلِيٍّ فَقَالُوا: أَضْيَبْتَ وَأَحْسَنْتَ. فَكَانَ النَّاسُ قَرِيبًا إِلَى عَلِيٍّ حِينَ فَارَبَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ. [أحد - ٩] [المطهر ٤٥٨١].

[٤٥٨٢] ٥٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ -: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَوْعَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَّسِمَ لَهَا مِيرَاثَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ».

قَالَ: وَغَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ. وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تَسْأَلُ أَبَا بَكْرٍ نَصِيبَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْرٍ وَقَدْرِكَ وَصَدَقَتِهِ بِالْمِيرَاثَةِ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَقَالَ: لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ، إِنِّي أَخْشَى إِنْ تَرَكْتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَزِيغَ. فَهَمَّا صَدَقَتُهُ بِالْمِيرَاثَةِ، فَدَفَعَهَا عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ، فَعَلَبَهُ عَلَيْهَا عَلِيٌّ وَأَمَّا خَيْرٌ وَقَدْ كَانَ قَامَسَكُهُمَا عُمَرُ وَقَالَ: هُمَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَتْ لِحَقُوقِهِ الَّتِي تَعْرُوهُ وَلَوَاتِبِهِ، وَأَمَرَهُمَا إِلَى مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ. قَالَ: فَهَمَّا عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْيَوْمِ. [أحد - ١٢٥] [المطهر ٤٥٨١].

[٤٥٨٣] ٥٥ - (١٧٦٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَّسِمُ وَرَثَتِي وَبَنَارًا، مَا تَرَكَتُ - بَعْدَ نَفَقَتِي نِسَائِي وَمَوْزُونِي عَامِلِي - فَهُوَ صَدَقَةٌ». [المطهر ٤٥٨١].

قوله: (كانت لحقوقه التي تعروه ونوائيه) معناه: ما يطرأ عليه من الحقوق الواجبة والمندوبة. ويقال: عروته وعثرته وعزوته واعتزوته، إذ أثبتته تطلب منه حاجة.

قوله ﷺ: «لا يتتسم ورثتي وبناراً، ما تركت - بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي - فهو»

[٤٥٨٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. [أحمد: ٧٣٠٣] [الناظر: ٤٥٨٣].

قال العلماء: هذا لتقييد بالنفياد هو من باب استيلاء به على ما سواه، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزال: ٧] وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ آمَنُ بِدِينِكَ لَا يُوَدِّعُ إِلَٰهَهُ﴾ [ال عمران: ٧٥].

فانوا: وليس المراد بهذا اللفظ نهي؛ لأنه إنما يُنهى عما يمكن وقوعه، وإدراكه بشيء غير ممكن، وإنما هو بمعنى الإخبار، ومعه: لا يقتسمون شيئاً؛ لأن لا أوثق، هذا هو الصحيح المشهور من مذاهب العلماء في معنى الحديث، وبه قال جماهيرهم.

وحكى القاضي عياض^(١) عن ابن عُبَيْدٍ وبعض أهل بصرة أنهم قالوا: إنما لم يورث لأن الله تعالى حطبه أن جعل ماله كله صدقة، ولصواب الأول، وهو الذي يقتضيه سياق الحديث.

ثم إن جمهور العلماء على أن جميع الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لا يورثون، وحكى القاضي^(٢) عن الحسن البصري أنه قال: عدم الإرث بينهم محتض بنبي ﷺ لقوله تعالى عن زكريا: ﴿يَرْفَعِي وَرِثَتِي وَيُرِثُ مِنْ نَاحِيَةِ عَرْشِي﴾ [مريم: ٦] وزعم أن المراد ورثة المال، وقال: ولو أود وراثة النبوة لم يقل: ﴿وَلَا يَخْشَى الْفُتُورَ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الزمر: ١٨] لا يخاف العوالي على النبوة، ويقول تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ٢٦] ولصواب ما حكياه عن الجمهور أن جميع الأنبياء لا يورثون، والمراد بقصة زكريا ودأود وراثة النبوة، وليس المراد حقيقة الإرث، بل قيامه مقامه وحلوله مكانه، والله اعلم.

وأما قوله ﷺ: «مؤنة عملي» فقول: هو مقام على هذه الصدقات والنظر فيها. وقيل: كل عمل للمسلمين من خيفة وغيره؛ لأنه عامل بسبب ﷺ وثالث عنه في أمته، وأما «مؤنة تساه ﷺ» فسبق بيانها قريباً، والله أعلم.

قال القاضي عياض رحمه الله في تفسير صدقات النبي ﷺ المذكورات في هذه الأحاديث، قال: صدرت إليه بثلاثة حقوق:

(١) في إكمال المعتمد: (٩١/٦)

(٢) في إكمال المعتمد: (٩١/٦)

[٤٥٨٥] ٥٦ - (١٧٦١) وَحَدَّثَنِي أَبُو أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ السَّمُرَيْكِيِّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَوْرٌ، مَا تَرَكَهَا صِدْقَةٌ».

أحمد: ما وراء له ﷺ، وذلك وصية مُخَيَّرَ الْيَهُودِيِّ لَهُ عِندَ سَلَامِيهِ يَوْمَ أُخِذَ، وَكَانَتْ سَبْعَةً^(١) حُرَ لَطْفٍ فِي بَنِي النَّضِيرِ. وَمَا أُعْطَاهُ الْأَنْصَارُ مِنْ أَرْضِهِمْ، وَهُوَ مَا لَا يَبْقَى لِسَمَاءٍ، وَكَانَ هَذَا يَمْلِكُ لَهُ ﷺ. الدَّانِي: حَقُّهُ مِنَ الْفِيءِ مِنْ أَرْضِ بَنِي النَّضِيرِ حِينَ أُجْلَاهُمْ^(٢)، كَانَتْ لَهُ خَاصَّةٌ؛ لِأَنَّهُ دِمٌ يَوْجِفُ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهَا بَيْعِينَ وَلَا رِكَابَ. وَأَمَّا مَنْفُولَاتُ أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ، فَحَمَلُوا مِنْهَا مَا حَمَلَهُ الْإِسْرَافُ الْفُلُوحَ، كَمَا صَانَحَهُمْ، ثُمَّ قَسَمَ ﷺ الْبَقِيَّةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَتْ الْأَرْضُ لِنَفْسِهِ وَيُخْرِجُهَا فِي نَوَاصِي الْمُسْلِمِينَ. وَكَذَلِكَ نَصَفَ أَرْضَ قَتَاكٍ، صَالِحَ أَهْلِهَا بَعْدَ فَتْحِ حَيْبَرَ عَلَى نَصْفِ أَرْضِهَا، وَكَانَ خَالِصًا لَهُ وَكَذَلِكَ لُتُّ أَرْضٍ وَدِي لُقْرَى، أَخَذَهُ فِي الْفُلُوحِ حِينَ صَالِحَ أَهْلِهَا لِيَهُودَ وَكَسَنَتْ حِصْنَانِ مِنْ حِصُونِ حَيْبَرَ، وَهِيَ الْوُصْبُ^(٣) وَالسَّلَامُ، أَخَذَهُمَا صُلْحًا.

ثالث: سَهْمُهُ مِنْ خُمْسِ حَيْبَرَ وَمَا افْتَتَحَ فِيهَا غَنَوُهُ، فَكَانَتْ هَذِهِ كُلُّهَا مِلْكًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً، لَا حَقَّ لِيَهْدٍ لِأَحَدٍ غَيْرِهِ، لَكِنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَأْذِنُ بِهَا، بَلْ يُفْقِهَا عَلَى أَهْلِهَا وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمَصْلَحَ الْعَامَّةَ. وَكَانَ هَذِهِ صِدَقَاتُ مُحَرَّرَاتِ التَّمَلُّكِ بَعْدَهُ^(٤).



(١) علي (ص) و(ها) سبع، و(ح) سبعة.

(٢) لي (خ)؛ اجعلهم.

(٣) علي (ص)، لوطيخ وهو خيول.

(٤) ل(ك)؛ اجمعهم (٨٧/٨٨).

١٧. [باب كيفية قسمة الغنيمة

بين الحاضرين]

[٤٥٨٦] ٥٧ - (١٧٦٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كَامِلٍ قُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُلَيْمٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا بَاوِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ: لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا. أحمد ٤٥٨٦.

ربيعي ٢٨٦٣

باب كيفية قسم الغنيمة

بين الحاضرين

قوله: (أن رسول الله ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ: لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا) هكذا هو في أكثر الروايات: (للفرس سهمين، وللرجل سهمًا) وفي بعضها: (للفرس سهمين، وللرجل سهمًا) بالالف في (الرجل) وفي بعضها: (للفرس سهمين).

والمراد بـ (النفل) هنا الغنيمة، وأطلق عليها اسم النفل لكونها تسمى نفلًا لغة، فإن النفل في لغة الزيادة والعطية، وهذه عطية من الله تعالى، فإنها أُجِلَّت لهذه الأمة دون غيرها.

وختلف العلماء في سهم الفارس والرجل من الغنيمة، فقال الجمهور: يكون للرجل سهم واحد وللفرس ثلاثة أسهم، سهمان بسبب فرسه وسهم بسبب نفسه. مع ذلك هذا ابن عباس ومجاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وابن جرير وآخرون.

وقال أبو حنيفة: للفرس سهمان فقط، سهم لها وسهم له، قالوا: ولم يقل بقوله هذا أحد إلا ما روي عن علي وأبي موسى.

وحجة الجمهور هذا الحديث، وهو صريح على روية من روى: (للفرس سهمين، وللرجل سهمًا) خير ألف في الرجل، وهي رواية الأكثرين، ومن روى: (وللرجل) رويته^(١) محتجة، فيتعين حملها على موافقة الأولى، جمعاً بين الرويتين.

(١) في (خ) فرويته

[٤٥٨٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَمِثْلَهُ . وَلَمْ يَذْكُرْ : فِي النَّقْلِ . [أحمد ٦٢٩٧] [وسط ٤٥٨٦] .

قال أصحابنا وغيرهم : ويرجع هذا لاحتمال ما ورد مفسراً في غير هذه الرواية ، في حديث أبي عمرو من رواية أبي معاوية وعبد الله بن نُمَيْرٍ وأبي سامة وغيرهم بسنده عن : (أن رسول الله ﷺ أسهم لرجلٍ ولفرسه ثلاثة أسهم ، سهمٌ له وسهمان لفرسه)^(١) ومثله من رواية أبي عيسى^(٢) وأبي عمرة الأنصاري^(٣) ، والله أعلم .

ولو حضر^(٤) يافراس لم يسهم إلا لفرس واحد ، هذا مذهب الجمهور ، منهم الحسن ومالك وأبو حنيفة والثوري ومحمد بن الحسن . وقد الأوزاعي والثوري ولليث وأبو يوسف : يسهم لفرسين ، وروي مثله أيضاً عن الحسن ومحمد بن يحيى الأنصاري وابن وهب وغيره من المالكيين . قالوا : وما ينسب أحد أنه يسهم^(٥) لأكثر من فرسين إلا شئت زوي عن سليمان بن موسى^(٦) أنه يسهم ، والله أعلم .



(١) طريق أبي معاوية أخرجه أبو داود : ٢٧٣٣ ، وابن ماجه : ٢٨٥٤ ، وأحمد : ٤٤٤٨ ، وطريق بن ميمر أخرجه مسلم في تروية ثانياً وروى : مثله . وكذلك هي في باقي المصادر مثل الرواية الأولى . وطريق أبي أسامة أخرجه بخاري . ٢٨٦٣ .

(٢) أخرجه بن أبي شيبة : ٣٣٨٤٢ ، والنسائي في « الكبير » : ١٢٦٦٠ ، وبيهقي : (٦ / ٢٩٢) .

(٣) أخرجه أبو داود : ٢٧٣٤ و ٢٧٣٥ ، وأحمد : ١٢٢٢٩ ، في نسخة ضعيفة .

(٤) قوله (بخ) : حرص .

(٥) في (بخ) : سهم .

(٦) هو أبو أروبة سليمان بن موسى البجلي الشامي المتوفى سنة ١١٥ هـ أو ١١٩ . قال معبد بن عبد العزيز : كان سليمان

ابن موسى أعلم أهل الشام بعد جده . « سير أعلام النبلاء » (٥ / ٤٣٣) .

١٨ - [باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر،

واباحة الغنائم]

[٤٥٨٨] ٥٨ - (١٧٦٣) حَدَّثَنَا هَذَا بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمْرِو: حَدَّثَنِي سِمَاكُ الْحَنْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ (ج). وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَلَقِظَ لَهُ -: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمْرِو: حَدَّثَنِي أَبُو زَمِيلٍ - هُوَ سِمَاكُ الْحَنْفِيُّ -: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي شُمَيْرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَشْرِقِ

باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر،

واباحة الغنائم

قوله: (لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ) عدم أن بدر هو موضع الغزوة العظمى المشهورة، وهو ماء معروف وقريّة عامرة، على نحو أربع مراحل من المدينة بينها وبين مكة. قال ابن قتيبة: بدر بئر كست لرجل يسمى سراً، فسُميت باسمه؛ قال أبو القيسان: كست لرجل من بني عكر^(١).

وكانت غزوة بدر يوم الجمعة بسبع عشرة حنة من شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة^(٢) وروى الحافظ أبو القاسم بإساده في التاريخ دمشق^(٣) فيه صفحة لها كانت يوم الإثنين، قال الحافظ: والمحمّل لها كانت يوم الجمعة. وثبت في الصحيحين ببدر^(٤) عن ابن مسعود أن يوم بدر كان يوماً حاراً^(٥).

(١) «معروف» ج ١٥٢، والقول الأول نقله عن الشعبي وأبو يعقوب هو عامر بن حفص استوفى سنة ٥١٩هـ، وبقية صحيح لرواية لأخبار بني مسينة له «أحمد بن حنبل» و«مسند فكيك» وغير ذلك. «شهرست» ص ١٢٣، و«معجم الأدياء» ١٣٤٢/٣.

(٢) ١٨/٣، ٦٩.

(٣) البيهقي: ٣٩٦٠، وأخرجه مبدع: ٤٦٥٦، وأحمد: ٣٧٧٥.

وَهُمْ أَلْفٌ وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثٌ مِائَةٌ وَتِسْعَةٌ عَشَرَ رَجُلًا، فَاسْتَقْبَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ الْقَبِيلَةَ، ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ
فَجَعَلَ يَهْتَفُ بِرَبِّهِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ آتِ مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ إِنْ تَهْلِكْ
هَذِهِ الْعِصَابَةُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبَذْ فِي الْأَرْضِ» فَقَالَ زَلَّ يَهْتَفُ بِرَبِّهِ، مَاذَا يَدْنِي مُسْتَقْبِلَ
لِقَائِهِ، حَتَّى سَقَطَ رِذَاؤُهُ عَنْ مَتَكِّيهِ، فَأَنَاءَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى مَنْكَبِيهِ، ثُمَّ
الْتَرَمَهُ مِنْ وَرَائِهِ وَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، كَفَاكَ مُدْشِدْتُكَ رَيْثُ، فَإِنَّهُ سَيُنْجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ،

قوله: (فاستقبل نبي الله ﷺ القبيلة، ثم مد يديه فجمع يهتف بربه: «اللهم أنجز لي ما وعدتني» أما
(يهتف) فبفتح أوله وكسر الداء لثبته فوق يعد الهاء، ومعناه: يصبح ويستغيث بالله بالدعاء^(١).

وقبه استحبب استقبل القبيلة في الدعاء ورفع يديين فيه، وأنه لا بأس برفع الصوت في الدعاء.

قوله ﷺ: «اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تُعْبَذْ في الأرض» ضطو: «تهلك»
يفتح لاء وضمة، فعلى الأول تُرفع «العصابة» على أنها فعل، وعلى الثاني تُنصب فتكون معولة.
و«العصابة»: لجماعة.

قوله: (كذلك مناشدتك ربك) لما شدة السؤال، مأخوذة من الشيد، وهو رفع الصوت.

هكذا وقع لجمهور رواد مسلم. (كذلك) بالمد، وبعضهم (كفأك) بلفاء، وفي رواية البخاري:
(جَشَبْتُ مناشدتك ربك)^(٢) وكُله ينعني.

وضبطو: (عَشَدْتُ) بالرفع والتنصب، وهو لأشهر، قال القاضي من رفعه جمعه فاعلاً (كفأك)
ومن نصبه فعلى لمفعول به في (جَشَدْتُ) و(كفأك) و(كفأك) من معنى الفعل من الكف^(٣)

قال لعبداء: وهذه الماشدة بما فعلها النبي ﷺ لير «أصحابه» بشك الحان، فتقوى قلوبهم بدعائه
وتضرعه، مع أن الدعاء عبادة، وقد كان وعده الله تعالى إحدى الطلقتين، إما أن يعير وإما العيش،
وكانت المعير قد ذهبت وفاتت، فكان على ثقة من حصول الأخرى، لكن ساء تعجيل ذلك وتنجيزه من
غير آتني يلحق «المعجمين».

(١) في (خ): ويستغيث بالدعاء

(٢) الحديث في «صحيح البخاري» ٢٩٦٥ من رواية بن عباس رضي الله عنهما، فقد ألحقت على ريث.

(٣) إكمال المعجم: (٩٥/٩)

فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَإِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنْ يُبَدِّلَ بَيْنَهُمَا أَلْأَعْيُنَ﴾^(١)، فَأَمَدَهُ اللَّهُ بِالْمَلَأَيْنِكَ.

قَالَ أَبُو رُمَيْلٍ: فَحَدَّثَنِي أَبُو عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَيْلِدُ يَسْتَنِدُ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ، إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةً بِالسُّوْطِ فَوْقَهُ، وَصَوْتَ الْفَارِسِ يَقُولُ: أَقْدِمَ حَيْزُومَ، فَتَنَظَّرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ، فَحَمَرٌ مُسْتَلْقِيًا، فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ فَوَيْدٌ، هُوَ قَدْ حُطِمَ أَنْفُهُ وَشَقَّ رَجْهُهُ كَضَرْبَةِ لِسُوطٍ، فَاحْضَرُ ذَلِكَ أَجْمَعٌ، فَجَاءَ الْأَنْصَارِيُّ فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «صَدَقْتَ ذَلِكَ مِنْ مَقَدِّ السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ» فَقَتَلُوا يَوْمَيْدَ سَبْعِينَ وَأَسْرَوْا سَبْعِينَ.

قَالَ أَبُو رُمَيْلٍ: قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ: قَلَّمَا أَسْرَى الْأَسْرَى، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: أَمَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسْرَى؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، هُمْ بَنُو الْعَمِّ وَالْعَشِيرَةِ، أَرَى أَنْ نَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً، فَتَكُونَ لَنَا قُوَّةٌ عَلَى الْكُفَّارِ، فَنَعْسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلْإِسْلَامِ، فَقَالَ

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ تُبَدِّلُ بَيْنَهُمَا أَلْأَعْيُنَ﴾^(٢)، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُمُ الْعَمَامُ وَالْإِمَامَةُ وَالْإِعَانَةُ (الْمُرِيدِينَ) مَتَبَعِينَ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (أَقْدِمَ حَيْزُومَ) هُوَ سَحَابٌ مَهْمُوزٌ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ شَدَّةٌ تَحْتَ سَاكِيَةٍ ثُمَّ رَاءٍ مَضْمُومَةٌ ثُمَّ وٍ ثُمَّ مِيمٌ. قَالَ الْقَاضِي^(٣): وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْمُدَرِّي: (حَيْزُومَ) بِالْتَوْنِ، وَالنُّصْرَابُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ لِمَا فِي الرُّوَاةِ وَالْمَحْفُوظِ، وَهُوَ اسْمُ فَرَسٍ أَمْلَأَ، وَهُوَ مَذْهَبِي بِحَذْفِ حَرْفِ الْإِدَاءِ، أَيْ: يَا حَيْزُومَ. وَأَمَّا (أَقْدِمَ) فَفِي بَطْنِهِ يُوْجِهَيْنِ:

أَصْحَبُهُمَا وَأَشْهُرُهُمَا - وَلَمْ يَسْكُرْ بَيْنَ ذُرَيْبٍ وَكَثِيرُونَ أَوْ الْكَثَرُونَ عِيْرَهُ - أَنَّهُ لِهَمْزَةٍ فَصَحَّ مَفْتُوحَةٌ وَيَكْسَرُ الدَّلَ، مِنَ الْإِقْدَامِ^(٤)، قَالُوا: وَهِيَ كَلِمَةُ زَجَرٍ لِلْفَرَسِ مَعْمُومَةٌ فِي كَلَامِهِمْ. وَثَانِيًا: بِضَمِّ الدَّلِ وَبِهَمْزَةٍ وَصَلِ مَضْمُومَةٌ، مِنَ الْقُدُّومِ.

قَوْلُهُ: (فَإِذَا هُوَ قَدْ حُطِمَ أَنْفُهُ) لِحَطْمِ الْأَنْفِ عَنِ الْأَنْفِ، وَهُوَ بِالضَّاءِ الْمَعْجَمَةُ.

(١) فِي الرُّكْبَةِ الْمَعْنَمِ: (٦/٤٥).

(٢) ذَكَرَهُ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي «مِجْمَعَةِ اللُّغَةِ»: (٢/٦٧٥ - ٦٧٦) ثُمَّ نَقَلَ عَنْ «الْمُدَرِّي» ابْنَ إِسْحَاقَ هَذَا بِقَضْيِ كَسْرِ لِهَمْزَةٍ وَفَتْحِ نُوْنِ، وَجَوَّجَ لِهَمْزَةٍ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَرَى يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟» قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنَّ ثَمَكُنَا قَتَضَرِبَ أَعْدَاءَهُمْ، فَتَمَكَّنَ عَلَيَّ مِنْ عَقِبٍ فَيَضْرِبُ عُنُقَهُ، وَثَمَكُنِي مِنْ فُلَانٍ - نَسِيبًا لِعَمْرٍ - فَأَضْرِبُ عُنُقَهُ؛ لِمَنْ هَؤُلَاءِ أَلِئِمَةُ الْكُفْرِ وَصَنَادِيدُهَا، فَهَوِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَلَمْ يَهُوَ مَا قُلْتُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدَا، جِئْتُ قَوْمًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ قَاعِدَيْنِ يَتَكَيَّانِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي مِنْ أَيِّ شَيْءٍ تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ، قَوْمٌ وَجَدْتُ بَكَاءَ بَكَيْتَ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بَكَاءَ تَبَاكَيْتَ لِبُكَائِكُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ أَصْحَابُكَ مِنْ أَخْلَاسِ الْفِدَاءِ، لَقَدْ حُرِضَ عَلَيَّ عَدَاؤُهُمْ أَذْنَى مِنْ هَلِيقِ الشَّجَرَةِ شَجَرَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿مَا كَانَتْ لِيَنِي أَنْ يَكُونَ لَكَ أَشْرَقُ حَتَّى يُشْرِقَ فِي الْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تَكُونُوا مِمَّا حَتَمْتُمْ حَتْلًا طَبَا﴾ [سجدة ٦٧-٦٩] فَأَحَلَّ اللَّهُ الْعَنِيَّةَ لَهُمْ. أحد ١٢٠٨.

قوله: (هؤلاء أئمة لكفر وصناديدها) يعني أشرفها، الواحد: صديده، بكسر الصاد. وضمير في (صناديدها) يعود على أئمة الكفر، أو مكة.

قوله: (فهوى رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر) هو بكسر الواو، أي: أحب ذلك واستحسنه؛ يقال: هوى الشيء، بكسر الواو، هوى، بفتحها، هوى، وهوى لمحبة.

قوله: (ولم يهوى ما قلت) هكذا هو في بعض النسخ. (ولم يهوى) وفي كثير منها: (ولم يهوى) بالياء، وهي لغة قديمة يابست الياء مع حجازم، ومنه قراءة من قرأ: ﴿لَهُ مَنْ يَتَّبِعِي وَيَضْرِبُ﴾ [يوسف ٩١] بالياء^(١)، ومنه قول الشاعر:

لَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَلْبَدُ تَلْمِي

وقوله تعالى: ﴿حَتَّى يُشْرِقَ فِي الْأَرْضِ﴾ [سجدة ٦٧] أي: يكثر القتل والقهق في لحدو.



(١) هي قراءة ابن كثير في رواية قبله بخلافه عنه. (التبسيط ص ٧٠ و ١٣١، ود لكسر: (٢٩٧/٢))

(٢) جرجة: وما لاقت ليونته بني ربيعة، وهو تفسير بن زهير العيصي.

١٩. [باب ربط الأسير وحبسه،

وجواز المن عليه]

[٤٥٨٩] ٥٩ - (١٧٦٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَلًا قَتَلَ نَجْدِيًّا، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَيْفَةَ يَقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَنَالٍ، سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: عِنْدِي يَا مُحَمَّدُ خَيْرٌ، إِنْ تَقَتَّلْتُ تَقَتَّلَ ذَا دِمٍّ، وَإِنْ تَنْعَمَ تَنْعَمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكَهُ

باب ربط الأسير وحبسه،

وجواز المن عليه

قوله: (فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له: ثمامة بن أنال، فربطوه بسارية من سوارى المسجد) أما (أنال) فبضم الهمزة وفتح النون، وهو مصروف.

وفي هذا جو ز ربط الأسير وحبسه، وجوز دحر الكافر المسجد، ومذهب الشافعي يجوز به بذهن مسلم، مما إذا كان الكافر كذبياً أو غيره، وقال عمر بن عبد العزيز وقتادة ومالك: لا يجوز. وقال أبو حنيفة: يجوز للكافي دون غيره. ودليل على لجميع هذا الحديث، وأما قوله تعالى: ﴿لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَتْلُ الْمُشْرِكِ كَقَتْلِ الْمُؤْمِنِ﴾ فهو حاصص بالحرم، ونحن نقول: لا يجوز دحره بحاله المحرم، والله أعلم.

قوله: (إن تقتل تقتل ذا دم) اختلص في معناه، فقال القاضي عياض في «المشرك» وأشهر إليه في «شرح مسلم». معناه: إن تقتل تقتل صاحب دم: لديه موقع يشتفي بقتله فائده^(١)، ويدرك قاتله به ثاره، أي: لرياسته وقضيلته، فحلفه هذا، لأنهم يلهمونه في عرفهم.

وقال آخرون: معناه: تقتل من عبه دم مطلوب^(٢) به، وهو مستحق عليه، فلا عتب عليه في قتله

(١) في المشارق الموردة (٢٥٨/١) يشكى قتله ومثله في «كتاب العبيد» (٩٨/٦)

(٢) في (عربي)، ومطلوب. وهو خطأ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْعَدِ، فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» قَالَ: مَا قُلْتُ لَكَ، إِنْ تَنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرًا، وَإِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ دَا دِمًا، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى كَانَ مِنَ الْعَدِ، فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ، إِنْ تَنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرًا، وَإِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ دَا دِمًا، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ» فَانْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَغَتَّسَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، يَا مُحَمَّدُ،

ورواه بعضهم في «سنن أبي داود» وغيره: (ذِ ذِمٍّ) بالفتح المعجمة وتشديد الميم^(١)، أي: ذا ذِمٍّ وخُرْمَةٍ في قومه، ومن إذا عقد ذِمَّةً وفي بها، قال القاضي^(٢): هذه الرواية ضعيفة لأنها تطلب اسمي، فإن من له خُرْمَةٌ لا يستوجب القتل.

قلت: ويمكن تصحيحها، ويحمل على معنى التفسير الأول، أي: تقتل رجلاً جليلاً يحتفل قاتله بقتله، بخلاف ما إذا قتل ضعيفاً مهيناً، فإنه لا فضيلة في قتله، ولا يدرك به قاتله ثأره.

قوله ﷺ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ» فيه جواز لمن على الأسير، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور.

قوله: (إلى نخل قريب من المسجد، فاغتسل) قال أصحابنا: إذا أراد الكافر لإسالة يادر به، ولا يؤخره للاغتسال، ولا يجزئ لأحد أن يأذنه في تأخير، بل يادر به ثم يغتسل.

ومذهبنا أن غتسله واجب إن كان عليه جذبة في الشرك، سواء كان غتسل منها أم لا، وقال بعض أصحابنا: إن كان غتسل أجزاءه، وإلا وجب. وقال بعض أصحابنا وبعض المالكية: لا غسل عليه. ويسقط حكم الجنابة بالإسلام كما تسقط للذنوب. وضعفوا هذا بالوصوء؛ فإنه ينزعه بالإجماع، ولا يقال: يسقط أكثر المحلث بالإسلام.

هذا كله إذا كان أجنت في الكفر، أم إذا لم يجيب أصلاً ثم أسلم، فالغسل مستحب له وليس بوجوب. هذا مذهبنا ومذهب مالك وأخريين، وقال أحمد وآخرون: يلزمه الغسل.

قوله: (فانطلق إلى نخل قريب من المسجد) هكذا هو في «البحاري» و«مسلم» وغيرهما: (نخل) بدعاء المعجزة، وتفسيره: نطلق إلى نخل فيه ماء فغتسل منه.

(١) أبو داود، ٢٦٧٩

(٢) في «المبسوط»

وَاللَّهُ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهَ أَبْعَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ لَوْجُوهٍ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللَّهُ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْعَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ، فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ كُلِّهِ إِلَيَّ، وَاللَّهُ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْعَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَإِنَّ حَبْلَكَ أَخَذْتَنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ، فَمَاذَا نَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَمِرَ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ: أَصَبَوْتُ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَسْلَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا وَاللَّهِ لَا يَأْتِيكُمْ مِنْ لِيَمَامَةِ حَبَّةٍ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْتِيَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (أصح، ٩٨٧٢ والحارثي ٤٣٧٧).

[٥٩٠: ٦٠ - (٠٠٠)] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَلًا لَهُ نَحْوَ أَرْضِ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ يَقَالُ لَهُ: ثَمَامَةُ بْنُ أَثَلٍ الْحَنْفِيُّ، سَيِّدُ

قَالَ الْقَاضِي: قَالَ بَعْضُهُمْ: صَوَابُهُ: (نَجْدٌ) بِالْجِيمِ، وَهُوَ السَّاءُ بِقَلِيلِ الْمَتَمَتِ، وَقِيلَ: الْحَارِثِيُّ^(١). قُلْتُ: بَلِ الصَّوَابُ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ الرِّوَايَاتِ صَحَّتْ بِهِ، وَلَمْ يَرَوْا إِلَّا هَكَذَا، وَهُوَ صَحِيحٌ، فَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «مَا عِنْدَكَ بِأَثَمَامَةٍ» وَكَرَّرَ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَبَامٍ. هَذَا مِنْ تَأْلِيفِ الْقُلُوبِ وَالْعَمَلِاطِفِ^(٢) لِمَنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ مِنَ الْأَشْرَافِ الدِّينِ يَتَّبِعُهُمْ عَلَى إِسْلَامِهِمْ خَلْقٌ كَثِيرٌ.

قَوْلُهُ: (وَلَنْ خِيَلْتُ أَخَذْتَنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ، فَمَاذَا نَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَمِرَ) يَعْنِي: بَشَّرَهُ بِمَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ الْعَظِيمِ (إِسْلَامِهِ) وَأَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِيهِ مَا كَانَ قَبْلَهُ. وَأَمَّا أَمْرُهُ بِالْعُمْرَةِ فَاسْتِحْبَابُهَا لِأَنَّ الْعُمْرَةَ مُسْتَحَبَّةٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ، لَا مَيْمَنًا مِنْ هَذَا الشَّرِيفِ الْمَطْعِ إِذَا أَسْلَمَ وَجَدَ مُرَادَهُ لِأَهْلِ مَكَّةَ، فَطَافَ وَسَعَى وَأَظْهَرَ إِسْلَامَهُ وَأَعْدَّ لَهُمْ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (إِنَّمَا لَهُ قَائِلٌ أَصَبَوْتُ؟) هَكَذَا، هُوَ فِي الْأَصُولِ: (أَصَوْتُ) وَهِيَ لَعْنَةٌ، وَالْمَشْهُورُ: (أَصَبَاتُ) بِالتَّهْمِزِ، وَعَنِ الْأَوَّلِ جَاءَ قَوْلُهُمْ: النَّصْبَةُ، كَقَاضِي وَقُضَّة.

(١) «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» (٩/٩٩).

(٢) «مَنْ فِيهِ» وَ«عَمَلِاطِفُهُ».

أَهْلِي الْمَمَامَةِ، وَنَاقَ لَحْدِيكَ بِمِثْلِ حَدِيثِ النَّبِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنْ تَقَتَّلَنِي نَقُتْلُ ذَا دَمٍ.

[أحمد: ١٧٣٦٩] (توضيح: ٢٥٨٩).

قوله في حديث ابن المنثني: (إلا أنه قال: إن تقتلني نقتل ذا دم) هكذا هو في أكثر النسخ المعتمدة والمصحقة: (إن تقضي) بالنون والياء في آخرها، وفي بعضها: يحذفها^(١)، وهو فاسد؛ لأنه يكون حينئذ مثل الأول، فلا يصح استثنائه.



(١) كذا في نسخ ثلاث، ووجه: يحذفها.

٢٠ - [باب إجلاء اليهود من الحجاز]

[٤٥٩١] ٦١ - (١٧٦٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ» فَخَرَجْنَا نَعَهُ حَتَّى جِئْنَاهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَادَاهُمْ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ يَهُودَ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا» فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ أَرِيدُ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا» فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ أَرِيدُ» فَقَالَ لَهُمُ الثَّالِثَةُ، فَقَالَ: «اعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنِّي أَرِيدُ أَنْ أَجْلِبَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْعًا قَلْبِيغَةً، وَإِلَّا فَأَعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ».

[أحمد ٩٨٢٦، والبخاري ٣١٦٧]

[٤٥٩٢] ٦٢ - (١٧٦٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ ابْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ سَعْدُ بْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ تَائِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ يَهُودَ بَنِي النَّضِيرِ وَفَرِيطَةَ حَارَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

باب إجلاء اليهود من الحجاز

قوله ﷺ لليهود: «(أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا) فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ أَرِيدُ»» معناه: أريد أن تبتغوا أني بُلغت.

وفي هذا الحديث استحباب تجنيس الكلام، وهو من يدبغ الكلام وأبوح لفصاحة.

وأما بحر جه ﷺ لليهود من المدينة، فقد سبق بيانه وأصح في آخر كتاب الوصايا.

قوله ﷺ «الارض لله ورسوله» معناه: ملكها ولحكم فيها. وإنما قال لهم هذا لأنهم حاربوا رسول الله ﷺ، كما ذكره ابن عمر في روايته التي ذكرها مسلم بعد هذه

بني النضير، وأقر قريظة ومن عليهم، حتى حاربت قريظة بعد ذلك، فقتل رجالهم وقسم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين، إلا أن يفضهم لحجو، برسول الله ﷺ فآمنهم وأسلموا. وأجنى رسول الله ﷺ يهود المدينة كلهم: بني قينقاع - وهم قوم عبد الله بن سلام - ويهود بني حارثة، وكل يهودي كان بالمدينة. (أحمد ٦٣٦٧ وأبي داود: ٤١٠٦٨).

[٤٥٩٣] (٠٠٠) وحديثي أبو الطاهر: حدثني عبد الله بن وهب: أخبرني حفيضي عن ميسرة، عن سوسى، بهذا الإسناد هذا الحديث. وحديث ابن جريج أكثر وأتم. [نقل ٤٥٩٧].

بني النضير، وأقر قريظة ومن عليهم، حتى حاربت قريظة بعد ذلك، فقتل رجالهم وقسم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين).

في هذا أن الساعفة والنبي إذ نقض نعهذ صدر حربيًا وجرت عليه أحكام أهل الحرب، وللإمام سبي من أولاد منهم، وله المهر على من أولاد.

وفيه أنه إذ من عليه ثم ظهرت من محاربة، انتقض عهده، وإنما ينفع المهر فيما مضى لا فيما يستقبل، وكانت قريظة في أمن، ثم حاربوا النبي ﷺ ونقضوا العهد، وظهروا قريشاً على قتال النبي ﷺ، فبأنه الله تعالى: ﴿وَأَرْزَلَهُ الَّذِينَ طَهُرُوا مِنْ آمِنِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاهِهِمْ وَقَدْ فِي قُرْبِهِمْ ارْشَادٌ قَرِيبًا يَفْعَلُونَ وَتَأْمُرُونَ قَرِيبًا﴾ [الأحراب: ٢٦] إلى آخر الآية لأخرى.

قوله: (يهود بني قينقاع) هو بفتح لقاف، وبقل بصم لنون وفتح جيم وكسر هاء، ثلاث لغات مشهورات.



٢١ - [بَابُ إِخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى

مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ]

[٤٥٩٤] ٦٣ - (١٧٦٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا لُصْحَاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَدِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي هَمْرُ بْنُ الْحَطَّابِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا أُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا». [أحمد: ٢٠١].

[٤٥٩٥] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا دَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ (ح). وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَقِيمٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - يَكْلَاهُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، بِهِذِ الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [أحمد: ٦١٩].



٢٢ - [باب جواز قتال من نقض العهد.

وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم]

[٤٥٩٦] - ٦٤ - (١٧٦٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَالْفَاظِلُ بْنُ مُقَارِيَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، عَنْ ثَعْبَةَ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ حَنْظَلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَزَلَ أَهْلُ قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ سَعْدُ، فَأَتَاهُ عَلَى جِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَرِيباً مِنَ الْمَسْجِدِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

باب جواز قتال من نقض العهد،

وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم

قوله: (نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ) فيه جواز التحكيم في أمور لمسلمين وفي ميثاقهم يعطى، وقد أجمع العلماء عليه، ولم يحالف فيه إلا المخارج، فإنهم أنكروا على علي عليه السلام لتحكيم، وأقدم الحجة عليهم.

وفيه جواز مصلحة أهل قريظة أو حصن على حكم حاكم مسلم عديم صالح للحكم أمين على هذا الأمر، وعيه الحكم بما فيه مصلحة للمسلمين، وإذا حكم بشيء لزم حكمه، ولا يجوز للإمام ولا لهم الرجوع عنه، ولهم الرجوع قبل الحكم، والله أعلم.

قوله (فأرسل رسول الله ﷺ إلى سعد، فأتاه على جمار، فلما دنا قريبا من المسجد).

قال القاضي عياض: قد بعضهم: قوله: (دنا من المسجد) كذا هو في «البخاري» و«المسلم» من رواية شعبة، وأراه وهذا إن كان أراد مسجد النبي ﷺ لأن سعد بن معاذ جاء منه، فبذلك كان فيه كمال صريح به في الرواية الثانية، وإن كان النبي ﷺ حين أرسل إلى سعد نازلاً على بني قريظة، ومن هناك أرسل إلى سعد ليأتيه، فإن كان الروي أراد مسجداً اختطفه النبي ﷺ هناك كان يصلي فيه مدة مقدمة، ثم يكن وهذا.

لِلْأَنْصَارِ: «قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ، أَوْ: خَيْرِكُمْ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَىٰ حُكْمِكَ» قَالَ:

قَالَ: وَالصَّحِيحُ، جَاءَ فِي غَيْرِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: قَالَ: (عَلَّمَ دَنَا مِنْ لَنَبِيِّ ﷺ، أَوْ فَلَمْ يَطْلَعْ^(١) عَلَىٰ لَنَبِيِّ ﷺ) كَذَا وَقَعَ فِي كِتَابِ أَبِي أَبِي شَيْبَةَ وَاسْتَنْ أَبِي دَاوُدَ^(٢) فَحُتَمِلَ أَنَّ (الْمَسْجِدَ) صَحِيحٌ مِنْ لَفْظِ الرُّبُوعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ، أَوْ: خَيْرِكُمْ» فِيهِ تَكْرَامُ أَهْلِ الْمَضَىٰ وَتَلَقُّهُمْ بِالْقِيَامِ لَهُمْ إِذَا أَقْبَلُوا. هَكَذَا احْتِجَّ بِهِ حَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ لِاسْتِحْبَابِ الْقِيَامِ. قَالَ الْقَاضِي: وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْقَدِيمِ لِمَنْهَرِ عَنْهُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَنْ يَقُومُونَ^(٣) عَلَيْهِ وَهُوَ جَالِسٌ وَيَمْتَلِئُ قِيَمًا طَوِيلَ جُوسِهِ^(٤).

قَسَتْ الْقَدِيمُ^(٥) لِلْقَدَمِ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ مُسْتَحَبٌّ، وَقَدْ حَاءَ فِيهِ لَحْدِيثُ^(٦)، وَنَمَّ يَصْحُ فِي لَنَبِيِّ عَنْهُ نَبِيٌّ صَرِيحٌ، وَقَدْ جَمَعْتُ كُلَّ ذَلِكَ مَعَ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ فِي جُزْءٍ^(٧)، وَأُجِبْتُ فِيهِ عَنْ يَوْمِ^(٨) الْبُهْنِ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَصْلَمُ.

قَالَ الْقَاضِي: وَاخْتَلَفُوا فِي الَّذِينَ عَنْهُمْ لَنَبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ» هَلْ هُمْ لِلْأَنْصَارِ خَاصَّةٌ أَمْ جَمِيعٌ مِنْ خَصَرٍ مِنْ لَمُتَاجِرِينَ مَعَهُمْ؟^(٩)

قَوْلُهُ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَىٰ حُكْمِكَ» وَفِي الرُّوَايَةِ لِأُخْرَىٰ قَالَ: (فَنَزَلُوا عَلَىٰ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُكْمَ فِيهِمْ إِلَىٰ سَعْدِ).

قَالَ الْقَاضِي: يُجْمَعُ بَيْنَ الرُّوَايَتَيْنِ أَنَّهُمْ نَزَلُوا عَلَىٰ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَضُوا بِرَدِّ الْحُكْمِ إِلَىٰ سَعْدِ، تَسَبُّبًا بِهِ. وَالْأَشْهُرُ أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ طَبَقِ مَنْ لَنَبِيُّ ﷺ لَعَفَوْ عَنْهُمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا حُلَفَاءَ بِهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ

(١) فِي (خ) وَ(ك) وَ(ل) الْمَعْدَمُ: (١٠٤/٦) «طَلَعَ» وَالْعَبَثُ مَوَاقِفُ لَمَّا فِي الْمَصْنُفِ أَبِي شَيْبَةَ: ٣٧٩٥٧. وَفِي رِوَاةٍ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(٢) فِي (ك) الْمَعْدَمُ. كِتَابُ أَبِي دَاوُدَ وَنَمَّ أَجْمَعُ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» وَمَا فِيهِ فِي «تَبْسُطِ أَبِي دَاوُدَ» بِهَيْسِي: ٢٣٥٤.

(٣) فِي (ج) يَقُومُوا

(٤) فِي (ك) الْمَعْدَمُ: (١٠٥/٦).

(٥) فِي (خ): هَذَا الْقَدِيمُ.

(٦) فِي (ج)، وَقَدْ جَاءَتْ أَحَادِيثُ.

(٧) رَوَى مَعْبُودٌ بِسَمِّ «الرَّحِيصِيِّ» فِي الْإِكْرَامِ بِ«نَبِيٍّ» وَبِسَمِّ «الرَّحِيصِيِّ» بِالْقَدِيمِ بِأَبِي دَاوُدَ وَبِسَمِّ «الرَّحِيصِيِّ» فِي الْإِسْلَامِ

(٨) فِي (ص) وَ(هـ): يَوْمِ.

(٩) فِي (ك) الْمَعْدَمُ: (١٠٥/٦)

تَقْتُلُ مُقَاتِلَتَهُمْ وَتَسْبِي ذُرِّيَّتَهُمْ. قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَضَيْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ وَرَبِّمَا قَالَ «قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ» وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ لُمْتَى: وَرَبِّمَا قَالَ «قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ». [أحمد: ١١١٦٨، وليحاري: ٤١٧١].

[٤٥٩٧] (٥٠٠) وَحَدَّثَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ» وَقَالَ مَرَّةً: «لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ». [أحمد: ١١١٧٠] [والنظر: ٤٥٩٦].

[٤٥٩٨] ٦٥ - (١٧٦٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْعَاءِلَ، لَهُمَا نِسَابُ، يَكْلَاهُمَا عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ - قَالَ ابْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ -: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَصِيبَ مَعْدُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَمَا رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَقَالُ لَهُ: مِنْ لَعْرِقَةٍ.....

لنبي ﷺ: «أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِمْ»^(١) رَجُلٌ مِنْكُمْ» يعني من الأوس، يرضيهم بذلك، لرضو به غيره^(٢) إلى سعد بن معاذ الأوسي.

قوله: (وَتَسْبِي ذُرِّيَّتَهُمْ) سبق أن اللزومة تُطبق على النسب والخصيان معاً.

قوله ﷺ: «لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ» الرواية المشهورة: «الملك» بكسر اللام. وهو الله سبحانه وتعالى، وتؤيده^(٣) روایات التي قال فيها: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ» قال القاضي^(٤) رويده في «صحيح مسلم» بكسر اللام بغير خلافه^(٥) قال: وصبطه بعضهم في «صحيح البخاري» بكسرها وفتحها، فإن جميع النسخ فالمراد به جبريل، وتقدمه^(٦) بالحكم الذي جاء به لعلناك عن الله تعالى.

قوله (رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَقَالُ لَهُ. ابْنُ الْعَرِيقَةِ) هو بعين مهملة مفتوحة ثم راء مكسورة ثم فاف. قال القاضي: قال أبو عبيد: هي أمه. قال ابن الكلبي: سمى هذا الرجل جِدًّا - بكسر الحاء - بن أبي قيس بن علقمة بن عبد مناف^(٧) بن لحدوث من سُلَيْم بن عمرو بن معيص بن عمرو بن لؤي بن غالب.

(١) في (ج) فيكم، والمنتد يوفق لما في «إكسد المعلم»: (١٠٧/٦) وغيره من كتب التاريخ وتسير.

(٢) في (ج) - فردوه.

(٣) في (ج): وثلاثه.

(٤) في «إكسد المعلم»: (١٠٥/٩).

(٥) في الجمهرة النسب لابن الكلبي من ٣٩٩ - ٤٠٠: ابن عبد بن همد عاصم، وأنظر ما مضى.

وَمَدَّ فِي الْأُكْحَلِ، فَضْرَبَ عَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ يُعَوِّدُهُ مِنْ قَرِيبٍ، ثُمَّ رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخُنْدَقِ، وَضَعِ السَّلَاحَ فَأَغْتَسَلَ، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ وَهُوَ يَنْفُضُ رَأْسَهُ مِنَ الْعُبَارِ، فَقَالَ: وَضَعْتَ السَّلَاحَ؟ وَاللَّهِ مَا وَضَعْنَاهُ، أَخْرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِنٌ؟» فَأَشَدَّ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ، فَقَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَزَلُّوا عَلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُكْمَ فِيهِمْ إِلَى سَعْدٍ، قَالَ: فَإِنِّي أَحْكُمُ فِيهِمْ أَنْ تُقَاتِلَ الْمُفَاتِلَةَ، وَأَنْ تُسَيَّيَ الذَّرِيَّةَ وَالنِّسَاءَ، وَتُقَسِّمَ أَمْوَالَهُمْ. [المعجم: ٢١٦٩٤ - ٢١٦٩٥، السهامي: ١١٢٢].

[٤٥٩٩] ٦٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: قَالَ أَبِي: فَأُخْبِرْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ حَكَمْتُ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ ﷻ» [سهم: ٤٥٩٨].

[٤٦٠٠] ٦٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَعْدًا قَالَ: وَتَحَجَّرَ كَلِمَةُ لَيْبَرَةٍ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ أَوْ

قَالَ: وَاسْمُ الْعَرِيقَةِ قِلَاطَةٌ، بِشَافٍ مَكْسُورَةٍ وَبَاءٌ مُوَحَّدَةٌ، بِنْتُ سَعِيدٍ^(١) بِنْتُ سَهْمٍ^(٢)، وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ بَنٍ عَبْدِ مَنَافٍ^(٣) بِنْتُ الْحَارِثِ، وَسَمِّيَتْ بِالْعَرِيقَةِ لِغَلَبِ رِيحِهَا، وَكُنِيَ بِهَا أُمُّ فَاغْلَمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (رماء في الأُكْحَلِ) قال العلماء: هو عرق معروف، قال الخليل: إذا قطع في اليد لم يرقأ لدم، وهو عرق الحياة، في كن عضو منه شعبة تسمى^(٤).

قوله: (الضرب عليه رسول الله ﷺ خيمة في المسجد) فيه حواز النوم في المسجد، وجواز مكث للمريض فيه وإن كان تجريحاً.

قوله: (أن سعداً تحجر كلمه للبرء) الكتم، بفتح الكاف: الخرج، (وتحجر) أي: يس.

(١) في النسخ ثلاث: سعد والخطيب من «جمهرة السادة» والمعجم: (٢٥/٣) والإكمال المعجم: (١٠٦/٦) وقد انصرف لإمام النووي عن كلام القاضي عياض على ما نقله عن الإمام أحمدي، ونقله صبي بعد ذلك كلام طويل، لعله فيه. واختلف في اسم أبيها، فقوله: سعيده، كذا نعيم، وقيل: سعيده.

(٢) في النسخ الثلاث: سهيل. والتثبت عن المصادر.

(٣) ما بين مقتولين سبعة من نسخ ثلاث: ووقع في المعجم والإكمال: أم عبد مناف والعتب مرفق لها في «جمهرة السادة» وجدته فيه. ومنهم عبد الأكبر من عبد مناف.

(٤) «العين» (٦٢/٣) وليس فيه: إذا قطع في اليد لم يرقأ دم.

أَجَاهِدْ فِيكَ مِنْ قَوْمٍ كَذَبُوا رَسُولَكَ ﷺ وَأَخْرَجُوهُ، اللَّهُمَّ فَإِنْ كَانَ بَقِيَ مِنْ حَرْبٍ قُرَيْشٍ شَيْءٌ، فَأُتِيتَنِي أَجِدُهُمْ فِيكَ، لَهُمْ قَوْلِي أَتَنْتَ أَنْتَ قَدْ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، فَإِنْ كُنْتُ وَضَعْتُ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، فَافْجُرْهَا وَاجْعَلْ مَوْتِي فِيهَا، فَانْفَجَرَتْ مِنْ لَيْتِي، فَلَمْ يَرُعَهُمْ - وَفِي الْمَسْجِدِ مَعَهُ حَبِيمَةٌ مِنْ بَنِي عَقَارٍ - إِلَّا وَلَدَهُ يَسْمِيلُ لَهُمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْحَبِيمَةِ، مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِيَنَا مِنْ قِبَلِكُمْ؟ فَوَدَّ سَعْدُ جُرْحُهُ يَغْدُ دَمًا، فَمَاتَ وَتَهَا - . بحري ١١٢

[نظر: ١٥٩٨].

[٤٦٠١] ٦٨ - (٥٠٠) وَحَدَّثَكَ عَيْبُ بْنُ لَحْسَبٍ مِنْ سُلَيْمَانَ الْكُوفِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُكَ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَانْفَجَرَ مِنْ لَيْتِي، فَمَا زَالَ يَسِيلُ حَتَّى مَاتَ. وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ: فَذَاكَ حِينَ يَقُولُ الشَّاعِرُ:

قوله. (فإن كنت وضعت الحرب بيننا وبسهم. فافجرها واجعل موتي فيها) هذا ليس من تمنى الموت المنهي عنه؛ لأن ذلك ليس تمناه لغرض من به. وهذا إنما تمنى انفجارها ليكون شهيداً.

قوله: (فانفجرت من لَيْتِي) هكذا هو في أكثر لأصول المعتمدة: (لَيْتِي) بفتح اللام وبعدة ياءً مفتوحة مشددة مفتوحة، وهي النحر. وفي بعض الأصول: (من لَيْتِي) بكسر اللام وبعدة ياءً مشددة من تحت ساكنة، والليث صاعدة المعتق. وفي بعضها: (من لَيْتِي) قال القاضي^(١): قالوا: وهو القواب، كما اتفقوا عليه في الرواية التي بعد هذه.

قوله: (لَمْ يَرُعَهُمْ) أي: لم يَعْجَبُوا وبأنهم بهتة.

قوله: (فَوَدَّ سَعْدُ جُرْحُهُ يَغْدُ دَمًا) هكذا هو في معظم الأصول المعتمدة: (يَغْدُ) بكسر العين المعجمة وتشديد الهمزة أيضاً، وثقته القاضي عن جمهور الرواة. وفي بعضها: (يَغْدُو)^(٢) بإسكان العين وضيم الدال المعجمة، وكلاهما صحيح، ومعه: يسيل، يقال: غَدَّ الجرح يَغْدُ، إذ دام سيلانه، وغَدًا يَغْدُو، سأل، كما قال في الرواية الأخرى: (لَمَّا زَالَ يَسِيلُ حَتَّى مَاتَ).

قوله في الشعر:

(١) في إكمال المعجم: (١٠٧/٦).

(٢) في (ص) وإكمال المعجم: (١٠٧/٦) - يغد. وهو خطأ.

أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدُ بَنِي مُعَاذٍ كَمَا قَعَلْتُ قَرِيطَةَ وَالنُّضِيرُ
لَعَمْرُكَ إِنَّ سَعْدَ بَنِي مُعَاذٍ عَدَّةٌ تَحْمَلُوا هُوَ لَصُّبُورُ
تَرَكْتُمْ قُدْرَكُمْ لَا شَيْءَ فِيهَا وَقَدَّرَ الْقَوْمَ حَامِيَةً تَفُورُ
وَقَدْ قَالَ الْكَرِيمُ أَبُو حُنَابٍ أَقِيمُوا قُنُفُاعُ وَلَا تَسِيرُوا
وَقَدْ كَانُوا يَبْلُدِيهِمْ يُقَالُ كَمَا قَعَلْتُ بِمَيْصَانَ الصُّحُورُ

[نظر ١٥٩٨].

(أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدُ بَنِي مُعَاذٍ كَمَا قَعَلْتُ قَرِيطَةَ وَالنُّضِيرُ)

مكانا هو في معظم النسخ، وكذلك حكاه القاضي عن المعظم، وهي بعضها؛ (لما قَعَلْتُ) باللام بدل القاء، وقال: وهو مصواب، والمعروف في النسخ^(١).
قوله:

(تَرَكْتُمْ قُدْرَكُمْ لَا شَيْءَ فِيهَا وَقَدَّرَ الْقَوْمَ حَامِيَةً تَفُورُ)

هذا مثل لعدم الناصر. وأراد بقوله: (تَرَكْتُمْ قُدْرَكُمْ) الأوس؛ لقلة حلفائهم، فون حلفاءهم قَرِيطَةُ، وقد قُتِلُوا. وأراد بقوله: (وَقَدَّرَ الْقَوْمَ حَامِيَةً) الحزج^(٢)؛ شفاعتهم هي حلفائهم بني قَيْشِقَاعٍ، حتى من عليهم النبي ﷺ وتركهم بعد الله بن أبي من رسول^(٣)، وهو أبو حَنْبَلٍ لَمَذُكُورٍ في بيت الآخر.
قوله: (كَمَا قَعَلْتُ بِمَيْصَانَ الصُّحُورِ) هو اسم جبل من أرض الحجاز في ديار بني مُؤَيَّةَ، وهو يفتح لميم على المشهور، وقال أبو حَنْبَلٍ الْبَكْرِيُّ^(٤) وجماعة هو بكسره، ويعلى ياء مشددة تحت وآخره نون. هذا هو الصحيح المشهور، ووقع في بعض نسخ المصنف: (بميطار) بالراء؛ قال القاضي: وهي رواية ابن مهران: (بميصان) بالحاء مكان الميم، وبصوت أول قاص. وإنما قصد هذا الشاعر تحريض سعد على استقاء بني قَرِيطَةَ حلفائه، ويلمحه على حكمه قبيح، ولذكركه بفرض عبد الله بن أبي ريمدحه بشفاعته في حلفائهم بني قَيْشِقَاعٍ.

(١) إكبر المصنف: (١١٨/٦).

(٢) صحاحته هي (ص) إلى: الخروج. وهي غير موجودة في (خ).

(٣) في (خ): من.

(٤) سلول أم عبد الله وليته أم أبي.

(٥) في المصنف ما: المصنف: (١٢٨٤/٤).

٢٣ - [باب المبادرة بالغزو،

وتقديم أهم الأمور المتعارضين]

[٤٦٠٢] - ٦٩ (١٧٧٠) وحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَصْمَاءَ الصُّبَيْيُّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَصْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَادَى فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ انْصَرَفَ عَنِ الْأَحْزَابِ أَنْ: «لَا يَصَلِّيَنَّ أَحَدُ الظُّهْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ» فَتَخَوَّفَ نَاسٌ قَوْتِ لَوْثٍ، فَصَلُّوا دُونَ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَهَذَا آخَرُونَ: لَا نُصَلِّي إِلَّا حَيْثُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ فَاتَتْ الْوَقْتُ، قَالَ: فَمَا عَنَّفَ وَاحِدٌ مِنْ الْفَرِيقَيْنِ. (البحري، ٩٤٦، في المصنف، باب ٥، الظاهر).

باب المبادرة بالغزو،

وتقديم أهم الأمور المتعارضين

قوله: (نادى فينا رسول الله ﷺ يوم انصرف عن الأحزاب أن: «لا يصلِّيَنَّ أحد الظهر إلا في بني قريظة» فتخوف ناس قوت لوث، فصلُّوا دون بني قريظة، وقال آخرون: لا نصلي إلا حيث أمرنا رسول الله ﷺ وإن فاتنا الوقت، فما عَنَّفَ واحداً من الفريقين)

هكذا روى مسلم. «لا يصلِّي أحد ظهراً» وروى البخاري في باب صلاة الخوف من رواية ابن عمر أيضاً قال: قال النبي ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: «لا يصلِّي أحد العصر إلا في بني قريظة» فأدرك بعضهم العصر في طريق، فقل بعضهم: لا نصلي حتى تأتيهم، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يزد ذلك منّا، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فلم يعنف واحداً منهم^(١).

أما الجمع بين الترويض في كونها الظهر والعصر، فمحمول على أن هذا الأمر كان بعد دخولي وقت الظهر وقد صلى الظهر بالمدينة بعضهم دون بعض، فقيم للذين لم يصلُّوا الظهر. لا تصلُّوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين صلُّوا بالمدينة: لا تصلُّوا العصر إلا في بني قريظة. ويحتمل أنه قيل للجميع: لا تصلُّوا العصر ولا الظهر إلا في بني قريظة. ويحتمل أنه قيل للذين ذهبوا أولاً: لا تصلُّوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين ذهبوا بعدهم لا تصلُّوا العصر، والله أعلم.

وأما اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في المبدرة بالعبادة عند ضيق وقتها وتأخيرها، فسببه أن أدلة الشريعة تعارضت عندهم بأن لصلاة مأمور بها في الوقت، مع أن المفهوم من قول النبي ﷺ: «لا يصين أحد الظهر - أو - العصر - إلا في بني عريضة المبدرة بالذهاب إليهم، ولا يشتغل عنه شيء»، لا أن تأخير الصلاة مقصود في نفسه من حيث إنه تأخير، فأخذ بعض الصحابة بهذا المفهوم نظراً إلى المعنى لا إلى اللفظ، فصلّوا حين حافوا فوت الوقت، وأحد آخرون بظاهر اللفظ وحقيقته فأخروها، ولم يعتف لنبي ﷺ واحداً من التفرقين؛ لأنهم مجتهدون، فمعه دلالة لمن يقول بالمفهوم وليس بمراعاة المعنى، ولمن يقول بالظاهر أيضاً.

وفيه أنه لا يعتف للمجتهد فما فعله باجتهاده، بدّل وسعّه في الاجتهاد. وقد يستدل به على أن كل مجتهد مصيب، وللقائل الآخر أن يقول: لم يصحح بإصابة الضائقين، بل ترك تعنيفهم؛ ولا خلافاً في ترك تعنيف المجتهد وإن أخطأ إذا بذل وسعّه في الاجتهاد والله أعلم.



٢٤ - [باب رد المهاجرين إلى الأنصار من أشجارهم من الشجر والتمر

حين استغنوا عنها بالفتوح]

[٤٦٠٣] ٧٠ - (١٧٧١) وحللتني أبو الطاهر وحرمة، قال: أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك قال: لما قدم المهاجرون من مكة المدينة، قدموا وليس بأيديهم شيء، وكان الأنصار أهل الأرض والعقار، فقاسمهم الأنصار على أن أعطوهم أنصاف ثمار أموالهم كل عام ويكفونهم العمل والمؤونة، وكانت أم أنس بن مالك، وهي تدعى أم سليم، وكانت أم عبيد الله بن أبي طلحة، كان أخا لأنس لأمو، وكانت أعمت أم أنس رسول الله ﷺ عذاقا لها، فأعطاه رسول الله ﷺ أم أيمن مولاته أم أسامة بن زيد.

قال ابن شهاب: فأخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ لما فرغ من قتال أهل خيبر وانصرف إلى المدينة، رد المهاجرون إلى الأنصار ما يحتمل التي كانوا منحوهم من ثمارهم،

باب رد المهاجرين إلى الأنصار من أشجارهم من الشجر والتمر

حين استغنوا عنها بالفتوح

نوله: (لما قدم المهاجرون من مكة المدينة، قدموا وليس بأيديهم شيء، وكان الأنصار أهل الأرض والعقار، فقاسمهم الأنصار على أن أعطوهم أنصاف ثمار أموالهم كل عام، ويكفونهم العمل والمؤونة) ثم ذكر (أن النبي ﷺ لما فرغ من قتال أهل خيبر وانصرف إلى المدينة، رد المهاجرون إلى الأنصار من أشجارهم التي كانوا منحوهم من ثمارهم).

قال العلماء: لما قدم المهاجرون أثرهم الأصار بمنح من أشجارهم، فمنهم من قبلها منيحة محضة، ومنهم من قبلها بشرط أن يعمل في الشجر والأرض وله نصف الثمار، ولم يطلب نفسه أن يقبلها منيحة محضة: لشرف نفوسهم وكرههم أن يكونوا كغلا، وكان هذا مذكورا، أو في معنى المساواة، فمما فتحت عليهم خيبر، استغنى المهاجرون بأنصافهم فيها عن ثلث المنح، فردوه إلى الأنصار.

قَالَ: فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُمِّي عَذَابَهَا، وَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ إِيْمَنَ مَكَانَهُنَّ مِنْ حَائِطِهِ. [التخاري: ٢٦٣٠] [ونظر: ٤٦٠٤].

ففيه مضيةٌ ظاهرةٌ للانصار في مواساتهم وريثاتهم، وما كانوا عليه من حبِّ الإسلام وكرم أهله، وأخلاقهم الجميلة ونفوسهم الطاهرة، وقد شهد الله تعالى لهم بذلك، فقال تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُ النَّاسِ بِهِمْ﴾ [التخاري: ٢٦٣٠] [ونظر: ٤٦٠٤].

قوله: (وكان لانصار أهل الأرض والعقار) أرد بانقار هنا التحل: قل لزجج: عقار: كل ما له أصل، قاله: وقيل: إنه المنخل خاصة يقال له: عقار^(١)

قوله: (وكانت أعطت أم انس رسول الله ﷺ عناقاً لها) هو بكسر العين، جمع غنق، بنتحها، وهي النخلة، ككَلْبٍ وكلاب، وبئر وبئر.

قوله: (فأعطى ما رسول الله ﷺ أم إيمان) هذا دليل لما قدمناه من العلم أنه لم يكن كل ما أعطت الأنصار على المساقاة، بل كان فيه ما هو منيحة ومواساة، وهذا منه، وهو محمول على أنها أعطته ﷺ ثمارها بلحق فيها ما شاء من أكله بنفسه وعياله وضيغته، وريثه بدليل لمن شاء، فلهذا أثر بها أم إيمان. ولو كانت إباحة له خاصة بما أباح لغيره، لأن المباح له بنفسه لا يجوز له أن يبيع ذلك الشيء لغيره، بخلاف الموهوب له نفس رقيق شيء، فإنه يتصرف فيه كيف شاء.

قوله: (رد المهاجرون إلى الأنصار منافعهم التي كانوا منحوهم من ثمارهم) هذا دليل على أنها كانت منافع ثمار، أي: إباحة للثمار، لا تملك^(٢) لأرقب^(٣) لنخص؛ فهي لو كانت هبة لرقبة لمخل لم يرجعوا فيها، من الرجوع في الهبة بعد القبض لا يجوز، وإنما كانت إباحة كما ذكرنا، وإباحة يجوز الرجوع فيها متى شاء، ومع هذا لم يرجعوا فيها حتى أئسعت لحدل على المهاجرين بفتح حير واستغاثوا عنها. فردوها على الأنصار فقبلوها، وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال لهم ذلك.

(١) في الأصل: (ولا): البقرة والماليت هو الذي لم يفي (بما كان عليه) (١/٤٠٨).

(٢) في الأصل: (ولا): تملك.

(٣) كذا والمذكور في كتب اللغة من جموع رقة: رقت رقة وأرقب وأرقب.

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَكَانَ مِنْ شَأْنِ أُمِّ أَيْمَنَ أُمِّ أَسْمَاءَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهَا كَانَتْ وَصِيفَةً لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَكَانَتْ مِنَ الْحَبَشَةِ، فَلَمَّا وَلَدَتْ أَمِنَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ مَا تُوُفِّيَ أَبُوهُ، فَكَانَتْ أُمُّ أَيْمَنَ تَحْضِنُهَا، حَتَّى كَثُرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَعْتَقَهَا، ثُمَّ أَلْكَحَهَا زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، ثُمَّ تُوُفِّيَتْ بَعْدَ مَا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَمَسَةِ أَشْهُرٍ.

[٤٦٠٤] ٧١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَيْهَقِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقُشَيْرِيُّ، كُلُّهُمْ عَنِ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ -: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ النَّخَعِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا - وَقَدْ حَامِدٌ وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَنَّ الرَّجُلَ - كَانَ يَجْعَلُ يَلْبَسِي ﷺ السَّخَالَاتِ مِنْ أَرْضِهِ، حَتَّى فُيْحَتْ عَلَيْهِ قُرَيْظَةُ وَالنَّضِيرُ، فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا كَانَ أَعْطَاهُ.

قوله: (قال ابن شهاب: وكان من شأن أم أيمن أم أسماء بن زيد أنها كانت وصيفة لعبد الله بن عبد المطلب، وكانت من الحبشة).

هذا تصريح من ابن شهاب أن أم أيمن أم أسماء بن زيد حبشية، وكل قاله أبو عدي وغيره، ويؤيده^(١) ما ذكره بعض المؤرخين أنها كانت من سبى الحبشة أصحاب الفيل. وقيل: إنها لم تكن حبشية، وإنما الحبشية امرأة أخرى. وسم أم أيمن التي هي أم أسماء: نركة، كُنِيَتْ بِأُمَيْنَا أَيْمَنَ بْنِ عُيَيْنٍ لِحَبَشِيٍّ، صحابيٍّ استشهد يوم حنين^(٢)، قاله الشافعي^(٣) وغيره. وقد سبق ذكر قطع من 'حوال أم أيمن في باب النكاح'^(٤).

قوله في قصة أم أيمن أنها امتنعت من رد تلك المنافع حتى عوضها عشرة أمثاله

إنما فعلت هذا لأنها ظنّت أنها كانت هبة مؤبّدة، وتميكا لأصل لرقية، وأراد النبي ﷺ استبدالها فيها في سرده ذلك، لما زال يزيد من لي عوض حتى رضيت. وكل هذا تبرع منه ﷺ وإكرام بها، إما لها من حق الحضنة والثوية.

(١) في (بخ): ويؤيده

(٢) في (ص): و(هـ): غدير. وهو عدا

(٣) في (لام): (١٤٠/٦)

(٤) (١٣٤/٥).

قَالَ أَنَسٌ: وَإِنْ أَهْلِي أَمَرُونِي أَنْ أَلْبِسَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَسْأَلَهُ مَا كَانَ أَهْلُهُ أَعْطَوْهُ أَوْ يَعْضُهُ، وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْطَاهُ أُمُّ أَيْمَنَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَانِيهِنَّ، فَجَاءَتْ أُمُّ أَيْمَنَ، فَجَعَلَتْ الثُّوبَ فِي عُنُقِي وَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَا نُعْطِيكَاهُنَّ وَقَدْ أَعْطَانِيهِنَّ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: يَا أُمُّ أَيْمَنَ، انْزُكِيهِ وَلَكِ كَذَا وَكَذَا، وَتَقُولُ: كَلَّا وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَجَعَلَ يَقُولُ كَذَا حَتَّى أَخْصَاهَا عَشْرَةَ أَمْثَالِهِ، أَوْ قَرِيباً مِنْ عَشْرَةِ أَمْثَالِهِ. [أحمد ١٣٠٩١، إسناده صحيح ١٤١٧٠].

قوله: (والله لا نعطيكاهن) هكذا هو في معظم النسخ، (نعطيكاهن) بالالف بعد الكاف، وهو صحيح، فكأنه أشيع فتحة الكاف فتولدت منها ألف، وهي بعض النسخ: (والله ما نعطيكاهن)^(١) وفي بعضها: (لا نعطيكاهن) والله أعلم.



(١) في (ص) و(هـ): معطاكهن.

٢٥ - [باب جواز الأكل من طعام الغنيمة

في دار الحرب]

[٤٦٠٥] ٧٢ - (١٧٧٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ الْمُغِيرَةِ - : حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ هَلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ: أَصَبْتُ جِرَاباً مِنْ شَحْمِ يَوْمٍ خَيْرٍ، قَالَ: فَالْتَزِمْتُهُ، فَقُلْتُ: لَا أُعْطِي الْيَوْمَ أَحَداً مِنْ هَذَا شَيْئاً، قَالَ: فَالْتَفَتْتُ، فَلَمَّا دَرَسْتُ اللَّهَ ﷻ تَسْتَمِئاً، (الحديث: ١٦٧٩١) [توضيح: ٤٦٠٥].

باب جواز الأكل من طعام الغنيمة

في دار الحرب

فيه حديث عبد الله بن مغفل: (أنه أصاب جراباً من شحم يوم خيبر) وفي رواية: (قال: رُمي إلينا جراب فيه طعام وشحم) أم (الجراب) ليكر الجهم وفتحها، لفناء الكسر أفصح وأشهر، وهو وعاء من جلاب.

وفي هذا رسالة أكر الطعام^(١) في دار الحرب، قال القاضي: أجمع العلماء على جواز أكل طعام الحربيين ما دام المسلمون في دار الحرب، مما يأكلون منه قدر حاجتهم^(٢)، ويجوز بهذين الإمام ويعبر إذنه، ولم يشترط أحد من العلماء استئذنه إلا الزهري. وجمهورهم على أنه لا يجوز أن يُخرج معه منه شيئاً إلى عمارته في الإسلام. وإن أخرج به نومه رثه إلى لمضم، وقد الأوزاعي لا يلزمه.

وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع شيء منه في دار الحرب ولا غيرها، فإن بيع منه شيء لغير العائمين، كان بدله غنيمة^(٣).

ويجوز أن يركب درابهم ويلبس ثيابهم ويستعمل ملاحهم في حل الحرب بالإجماع، ولا يقتصر إلى دين الإمام، وبشرط ألا يزاعى دونه، فمخالفة البدقيين.

وفي هذا الحديث دليل لجواز أكل شحوم ذنبح ليهود وإن كانت شحونها محرمة عليهم، وهو

(١) في (نسخ) و(أصح) طعام الغنيمة.

(٢) في (نسخ) و(أصح): حاجتهم. وفيه شيب موافق لما في (إكمال المعتمد): (٦/ ١١٤).

(٣) في (نسخ) غنيمته.

[٤٦٠٦] ٧٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شَارِبٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بَهْرُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ مُغْفَلٍ يَقُولُ: رُويَ إِلَيْنَا جِرَاتٌ فِيهِ طَعَامٌ وَشَحْمٌ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَوَثِّبْتُ لِأَخِيهِ، قَالَ: فَلَتَعْتُ فَوَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ (أحمد: ٢١٠٥٥٠، وإسحاري: ٣١٥٣).

(٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو ذَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ غَيْرِ أَنَّهُ قَالَ: جِرَاتٌ مِنْ شَحْمٍ. وَلَمْ يَذْكُرِ الطَّعَامَ. (أحمد: ٢١٠٥٦٢، وإسحاري: ٤٦٠٦).

مذهب مالك وأبي حنيفة ولشافعي وجمعي لعلماء قال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور: لا كرامة فيها، وقد ملكت: هي مكروهة، وقد أشبه وابن القاسم مالكاً^(١) وبعض أصحاب أحمد: هي محرمة، وحكي هذا أيضاً عن مالك.

واحتج الشافعي والجمهور بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا الْكُرْآنَ حِلًّا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزُّمَر: ١] قال المفسرون: المراد به الذبائح، ولم يستثن منها شيئاً، لا لحماً ولا شعماً ولا غيره وقد حل ذبائح أهل الكتاب. وهو مجمع عليه، ولم يخالف فيه إلا الشيعة. ومذهبنا ومذهب لجمهور بإباحته سواء سُموا الله تعالى عليها أم لا، ولقد قوم: لا تجزئ^(٢)، لا أن يسئوا الله تعالى. فأبى ذا ذبح على اسم المسيح أو كيسة وحومها، فلا تجزئ ثبث الذبيحة عنده، وبه قال جمهور العلماء، والله أعلم.

قوله: (فاللغث فودا رسول الله ﷺ، فاستحييت منه) يعني لنا رآه من حرصه على أخذه، أو لقوله: (لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً) والله أعلم.



(١) في (خ): المتكئين.

(٢) في (ص): ولاهبة لا يحس.

٢٦ - [باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل

يندعوه إلى الإسلام]

[٤٦٠٧] ٧٤ - (١٧٧٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَافِيلَ الْحَنْظَلِيُّ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللُّمْتُظُ بْنُ رَافِعٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْأَخْوَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ لَوْزَقٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ أَبَا سَمِيَانَ أَخْبَرَهُ مِنْ فِيهِ بَنِي فِيهِ: قَالَ انْطَلَقْتُ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: قَالَ قَبَيْتُ أَنْ يَلْشَامَ، إِذْ جِيءَ بِكِتَابٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ، يَعْنِي عَظِيمَ الرُّومِ. قَالَ وَكَانَ دَحِيَّةً لِكَلْبِي جَاءَ بِهِ، فَدَفَعَهُ إِلَيَّ عَظِيمٌ بَصْرِي، فَدَفَعَهُ عَظِيمٌ

باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل ملك الشام

يدعوه إلى الإسلام

يقال: (هرقل) بكسر الهمزة وفتح لراء ويسكنون لقفاف، هذا هو المشهور، ويقال: (هرقل) بكسر الهمزة ويسكنون الراء وكسر القاف، حكاه الجوهري في «صحيحه»^(١) وهو سمع عنم له، ولقبه قيصراً، وكذا كل من ملك الروم يقال له: قيصراً.

قوله عن أبي سميان: (انطلقت في المدّة التي كانت بيني وبين رسول الله ﷺ) يعني الصلح يوم الحطيئة، وكانت الحطيئة في أواخر سنة ست من الهجرة.

قوله: (دحية الكلبي) هو بكسر الدال وفتحها، لغتان مشهورتان، اختلف في ترجيحتهما، ودعى بن أسكيت أنه بالكسر لا غير، وأبو حاتم أشجعته أنه بالفتح لا غير^(٢).

قوله: (عظيم بصرى) هي مضممة لاء، وهي مدينة خورن، دت قلعة وأعمال، قريبة من طرف بصرى بين الشام والحجاز، والمراد بعظيم بصرى أميرها.

قوله عن هرقل أنه سأل: أيهم أقرب نسباً إلى النبي ﷺ؟ ليسأله عنه، قال لعلماء: إنما سأل قريب

(١) التصحيح: (هرقل).

(٢) وهو قول الأصمعي أيضاً كما في كتاب اللغة.

بُضِرَى إِلَى هِرْقُلَ، فَقَالَ هِرْقُلُ: هَلْ هَذَا أَحَدٌ مِنْ قَوْمِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟
 قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: قَدْ جِئْتُ فِي تَقَرٍّ مِنْ قُرَيْشٍ، قَدْ خَلَّكَ عَلَى هِرْقُلَ، فَأَجْلَسْتَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ:
 أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَباً مِنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَجِئْتُ: أَنَا،
 فَأَجْلَسُونِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَجْلَسُوا أَصْحَابِي خَلْفِي، ثُمَّ دَعَا بِتَرْجُمَانِهِ فَقَالَ لَهُ: قُلْ لَهُمْ إِنِّي
 سَائِلٌ هَذَا عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَإِنْ كَذَّبَنِي فَكَذِّبُوهُ. قَالَ: فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ:
 وَائِمْ اللَّهُ، لَوْلَا مَخَافَةُ أَنْ يُؤَثَّرَ عَلَيَّ الْكَذِبُ لَكَذَّبْتُ. ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: سَلْهُ: كَيْفَ حَسَبُهُ
 فَيُكْم؟ قَالَ: قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو حَسَبٍ.

النَّسَبُ لَهُ أَهَمُّ بَعْدَهُ. وَابْعُدْ مَنْ أَنْ يَكْذِبَ فِي نَسَبِهِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: (إِنْ كَذَّبَنِي
 فَكُذِّبُوهُ) أَيُّ: لَا تَسْتَجِيبُوا مِنْهُ فَتَسْكُنُوا عَنْ تَكْلِيهِهِ وَتَكْذِبِهِ.

قوله: (وَأَجْلَسُوا أَصْحَابِي خَلْفِي) قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ لِيَكُونَ أَهْوَنَ عَلَيْهِمْ لِي تَكْلِيهِهِ
 إِنْ كَذَّبْتُ: لِأَنِّ مَقَابِلَتَهُ بِالْكَذِبِ فِي وَجْهِهِ صَعْبَةٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَسْتَقْبَلْهُ.

قوله: (دَعَا بِتَرْجُمَانِهِ) هُوَ بِصَمِّ اللِّسَانِ وَتَرْجُمَانُهُ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ، وَهُوَ الْمَعْبُورُ عَنْ لَعْنَةِ بَعْضِ آخَرِي،
 وَاللَّعْنَةُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ، وَأَنْكَرُوا عَلَى الْجَوْهَرِيِّ كَوْنَهُ جَعَلَهَا زَائِلَةً^(١).

قوله: (لَوْلَا مَخَافَةُ أَنْ يُؤَثَّرَ عَلَيَّ الْكَذِبُ لَكَذَّبْتُ) مَعْنَاهُ: لَوْلَا خِفْتُ أَنْ رُفِّقَتِي يَقْبَلُونِ^(٢) عَلَيَّ الْكَذِبَ
 إِلَى قَوْمِي وَيَتَحَدَّثُونَ بِهِ^(٣) فِي مِلَادِي، لَكَذَّبْتُ عَلَيْهِ، لِيُبْغِضَ إِلَيَّ وَتُسَخِّطَنِي نَفْسُهُ وَلِي هَذَا بَيِّنٌ أَنْ
 الْكَذِبَ قَبِيحٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَمَا هُوَ قَبِيحٌ فِي الْإِسْلَامِ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْخَزَرِيِّ: (لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْتُرُوا عَلَيَّ كَذِباً لَكَذَّبْتُ عَنْهُ)^(٤) وَهُوَ بِضَمِّ كَاءٍ
 وَكَسْرِ هَاءٍ.

وقوله: (كَيْفَ حَسَبُهُ فَيُكْم؟) أَيُّ: نَسَبُهُ.

(١) حيثُ ذَكَرَهُ فِي (رَحِمَ) عَنْ الصَّاحِبِ وَقَدْ ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّلَاوُصِ فِي (تَرْجَمَ) وَأَكْبَرُ عَلَيْهِ الشُّرُوحُ فِي «تَلَاوُصِ الْعُرُوسِ»
 وَقَالَ الْقَزْوينِي فِي «الْمَصْبُوحِ الْمَشْهُورِ»: (تَرْجَمَ): الْأَكْثَرُ عَلَى أَصْدَقِ اللُّغَةِ.

(٢) فِي (ج): يَقْبَلُوا.

(٣) فِي (ج): وَيَتَحَدَّثُونَ بِهِ. وَفِي (ص): وَيَتَحَدَّثُونَ.

(٤) الْبُخَارِيُّ: ٧.

قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِثْلُكَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّبِعُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَهُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: وَمَنْ يَتَّبِعُهُ، أَشْرَافُ النَّاسِ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ، قَالَ: أَيْرِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ يَزِيدُونَ، قَالَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ وَبِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ سَخَطَةٌ لَهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ وَقْتُكُمْ إِيَّاهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: تَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سَجَالًا، يُصِيبُ مِنَّا وَنُصِيبُ مِنْهُ، قَالَ: فَهَلْ يَغْيِرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مَدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ صَانِعٌ فِيهَا، قَالَ: قَوْلُ اللَّهِ مَا أَمَكَّنِي مِنْ كَلِمَةٍ أَدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ حَلَوٍ. قَالَ: فَهَلْ قَالَتْ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا.

قَالَ لِتَرْجُمْنِي: قُلْ لَهُ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ حَسْبِهِ، فَرَعَمْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ لَوْ حَسَبٌ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي أَحْسَابِ قَوْمِهِ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كَانَ لِي آبَاءٌ مِثْلُكَ؟ فَرَعَمْتَ أَنَّ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ

قوله: (فهل كان من آبائه مثلك؟) هكذا هو في جميع نسخ «صحيح مسلم» ووقع في الصحيح لبحاري: (فهل كان من آبائه من مثلك؟) ورؤي هذا اللفظ على وجهين، أحدهما: (من) بكسر الميم، و(قيلك) بفتحها مع كسر اللام. والثاني: (من) بفتح الميم، و(قيلك) بفتحها على أنه فعل ماضٍ. وكلاهما صحيح، والأول أشهر وأصح، وتؤيده رواية مسلم بحذف (من).

قوله: (ومن يتبعه؟ أشرف الناس أم ضعفاؤهم؟) يعني بأشرافهم كبارهم وأهل الأحساب فيهم.

قوله: (سَخَطَةٌ لَهُ) هو بفتح السين. والسَخَطُ والسَخَطُ: كراهة الشيء وعدم الرضا به.

قوله: (تكون الحرب بينا وبينه سجالاً) هو بكسر السين أي: ثوباً، ثوبة لت وثوبة له، قاتلوا ووصله المستقيدون بالسجل، وهي الدلو الملاءي، يكون لكل واحد منهما سجل.

قوله: (فهل يغير؟) هو بكسر الدال، وهو ترك الولد بالعهد.

قوله: (ونحن منه في مدة لا ندري ما هو صانع فيها) يعني مدة الهدنة والصلح الذي جرى يوم الحُدَيْبِيَّةِ.

قوله: (وكذلك الرسل تُبعث في أحساب قومها) يعني في أفضل أنسابهم وأشرافها. قيل: لحكمة^(٢) في ذلك أنه أبعد من التحمل الباطل وأقرب إلى انقياد الناس له.

(٢) في (ص): مائدة. وهو خطأ.

(٣) في (خ): والحق.

مِنْ آبَائِهِمْ مِلَّةً، قُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مُسْكَ آبَائِهِ. وَسَأَلْتُكَ عَنْ أَتْبَاعِهِ، أَضَعَفَاؤُهُمْ أَمْ أَشْرَافُهُمْ؟
قُلْتُ: بَرٌّ ضَعَفَاؤُهُمْ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كُنتُمْ تَتَّهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قُلْ أَنْ يَقُولَ
مَا قَالَ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا، فَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَدْعُ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ يَذْهَبُ فَيَكْذِبُ
عَنِ اللَّهِ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَهُ سَخَطُهُ لَهُ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا،
وَكَذَلِكَ لِإِيمَانٍ إِذَا خَالَطَ بَشَاشَةَ الْقُلُوبِ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ؟ فَرَعَمْتُ أَنَّهُمْ
يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَمُوتَ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ فَرَعَمْتُ أَنَّهُمْ قَاتَلْتُمُوهُ، فَتَكُونُ
الْحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَجًّا لَا، يَنَالُ مِنْكُمْ وَتَنَالُونَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى، ثُمَّ تَكُونُ لَهُمْ
الْعَاقِبَةُ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَغْدِرُ؟ فَرَعَمْتُ أَنَّهُ لَا يَغْدِرُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ
قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ، قُلْتُ: رَجُلٌ انْتَمَى
بِقَوْلِهِ قَبْلَهُ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ: يَمْ يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَفَاةِ،

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (إِنْ الضَّعَفَاءُ هُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ) فَهَلْ كُنْ لَا شَرَّ فِي يَأْتُونَ مِنْ تَقَدُّمِ مَثَبِهِمْ عَلَيْهِمْ، وَالضَّعَفَاءُ
لَا يَأْتُونَ، فَيَسُوعُونَ إِلَى الْإِسْقَادِ وَالْقَبْحِ الْحَقِ.

وَأَمَّا سُؤَالُهُ عَنِ الرَّدَّةِ فَلَا أَنْ دَخَلَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي أَمْرٍ مُحَقَّقٍ لَا يَرْجِعُ عَنْهُ: بِخِلَافِ مَنْ دَخَلَ فِي
الْأَطِيلِ.

وَأَمَّا سُؤَالُهُ عَنِ الْغَدْرِ: فَلَا مَنْ طَلِبَ حَظَّ الدِّينِ لَا يَسَالِي سَاعِدَ وَصِيدِهِ مِمَّا يَتَوَصَّلُ^(١) بِهِ إِلَى ذَلِكَ،
وَمَنْ طَلِبَ الْآخِرَةَ لَمْ يَرْكَبْ غَدْرًا وَلَا غَيْرَهُ مِنَ الْقَبِيحِ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بَشَاشَةَ الْقُلُوبِ) يَعْنِي نُشْرَاحَ صُدُورِهِ، وَأَصْلُهُ: اللَّطْفُ بِالْإِنْسَانِ
عِنْدَ قَدِيمِيهِ وَيُظْهِرُ السُّورِيُّ بِرُؤْيَاهُ: يَقْدِرُ: يَشْهَدُ بِهِ وَالْبَشِيرُ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى، ثُمَّ تَكُونُ لَهُمْ^(٢) الْعَاقِبَةُ) مَعْنَاهُ: يَتَّبِعُهُمُ اللَّهُ بِذِكِّ^(٣) يَعْظُمُ أَجْرُهُمْ
بِكثْرَةِ صَبْرِهِمْ وَيُتْلِيهِمْ وَسَعِيهِمْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: (قُلْتُ، يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَفَاةِ) أَمْ (الْصَّلَاةُ) فَصْلَةٌ لِأَرْحَمِ وَكَلِّ مَا أَمَرَ اللَّهُ
بِهِ أَنْ يَوْصَلَ، وَكُلُّ دَلِيلٍ وَالْإِكْرَامُ وَحَسْبُ الْمُرَاعَاةِ.

(١) فِي (ج): لَا يَوْصَلُ، وَهُوَ غَلَطٌ.

(٢) فِي (خ): لَهَا.

(٣) فِي (ج): يَتْلِيهِمْ فِي ذَلِكَ.

قَالَ: إِنْ يَكُنْ مَا تَقُولُ فِيهِ حَقًّا، فَإِنَّهُ لَيَبِيٍّ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، وَلَمْ أَكُنْ أَظُنُّ مِنْكُمْ، وَلَوْ
أَلَيَّ أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لِأَحَبِّتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَعَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ، وَلَيَبْلُغَنَّ مِنْكُمْ مَا
تَحْتُ قَدَمَيَّ.

قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ

وَأَمَّا (العطف) والكف^(١) عن المحرم وخورم المروءة: قال صاحب «المحكم»: «الصفة» لكف
عف لا يجل ولا يجل^(٢)، يقال: عَفَّ يَعْفُ عِفَّةً وَعِفْفًا وَعِفَافَةً، وَتَعَفَّفَ وَاسْتَعَفَّفَ، وَرَحَلَ عَفَّ
وَعَفِيفٌ، وَالْأَفْعَفُ حَفِيفُهُ، وَجَمِيعٌ لِعَفِيفٍ: أَعِفَّةٌ وَأَعِفَاءٌ.

قوله: (إِنْ يَكُنْ) ما تقول فيه حقًّا فإنه^(٣) نبي قال العلماء: هذا الذي قدم هرقل أخذه من الكتب
القديمه، فهي لتوراة هذا أو نحوه من علامات رسول الله ﷺ، فعرفه بالعلامات، وأما الدليل القاطع
على النبوة، فهو المعجزة الظاهرة بالخارقة للعادة، هكذا قاله المازري^(٤)، والله أعلم.

قوله: (وَلَوْ أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لِأَحَبِّتُ لِقَاءَهُ) هكذا هو في «مسم» ووقع في «البخاري»:
(لَتَجَسَّسْتُ لِقَاءَهُ) وهو أصح في المعنى، ومعه: لتكنفت الوصول إليه وارتكبت التمشقة في ذلك،
ولكنني أحاف أن أقتطع دونه. ولا عذر له في هذا؛ لأنه قد عرف صدق النبي ﷺ، وإنما شح
بالمثل^(٥) ورغب في الرئاسة، فأثوره على الإسلام، وقد جاء ذلك مصرحاً به في «صحيح البخاري»
ولو أراد الله هديته لوفقه كما وفق لجاشي، وما زالت عنه الرئاسة، ونسأل الله توفيقه.

قوله: (ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ

(١) في (ج) و(ص): الكف.

(٢) في (ج) و(ص): يجمع. وفي (ه): ويجمع. ولحققت من «المحكم»: (١٠٢/١).

(٣) في (ج): يكون.

(٤) في (ج) و(ص): ما يقول حقًّا به.

(٥) في «المعلم»: (٢٨/٣).

(٦) في (ص) و(ه): في جنتك وفي «تدوموس المحيط»: (شجع) أنه يتحدى به.

رَسُولُ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى سَيِّدِ النَّبِيِّينَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ
الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلِمًا، وَأَسْلِمِ بِوَيْكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، وَإِن تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ،
وَمَا يَتَأَمَّلُ الْكَتِّيبُ تَمَاقُلًا إِنَّ صَكَّتُمْ سَوَاقَ بَيْنَكُمَا وَيَتَنَكَّرُ إِلَّا تَعَبَدَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا وَلَا
تَعْبُدْ بَعْدَهُ شَيْئًا تَعَبُّ أَوْثَانًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ أَفْعَلُوا أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ؟ ﴿١١٠﴾ قُلْنَا

رسول الله، أي هرقل عظيم الروم، سلام على سيد النبيين الهدى، أما بعد، فإني أدعوك بدعاية الإسلام،
أسلم تسلم، وأسلم بويك الله أجرك مرتين، وإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين، وما يتأمل الكتّيب تماقلاً إن صكّتكم سواك ويتنكر إلا تعبد إلا الله ولا تشرك به شيئاً ولا
تعبد بعده شيئاً تعب أوثاناً من دون الله فإن توليتم أفعلوا ألم يكن لكم رسول منكم؟ الآية.

في هذا الكتاب جمل من القواعد وأنواع من الفوائد:

منها: دعوة الكفار إلى الإسلام قبل قتالهم، وهذه لدعوة واجب، واقتداء قبله حرام، إن لم تكن
يلفتهم دعوة الإسلام، وإن كانت بلغتهم فلدعاة مستحب، هذا عندهما، وفيه خلافت للسلف سبق بيانه
في أول كتاب الجهاد.

ومنها: وجوب العمل بخير الواحد، وإلا قسم يكن في بعثه مع ذمّة فائدة، وهذا إجماع من
يعتد به.

ومنها: استحباب تصدير الكتاب^(١) بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) وإن كان المبعوث إليه كافراً.
ومنها: أن قوله ﷺ في الحديث الآخر: «كلُّ امرئ ذي يالٍ لا يُبدَأُ فيه بحمد الله فهو أجذَم»^(٢) لمراد
بـ «الحمد لله» ذكر الله تعالى، وقد جاء في رواية: «يلكر الله»^(٣). وهذا الكتاب كان ذا بال، بل من
المُهمّات العظام، ويبدأ فيه بالبسملة دون الحمد.

ومنها: أنه يجوز أن يسافر إلى أرض العدو بآية ولآيتين ونحوهما، وأن يبعث بذلك إلى الكفار،
وإنه يُنهي عن المسافرة بالقرآن إلى أرض العدو^(٤)، أي: بكله، أو بجزء منه، وذلك أيضاً محمول
على ما إذا خيف وقوعه في أيدي الكفار.

(١) في (ج): سلام.

(٢) أخرجه أبو دود: ٤٨٤٠. ومن مسنده: ١٨٩٤، وأحمد: ٨٧١٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو حسن بطريقه
وشويعه.

(٣) هي رواية أحمد والنسائي في المصنوع الكبير: ١٠٣٥٨.

(٤) أخرجه البخاري: ٢٩٩٠، ومسلم: ٢٨٣٩ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وهو في المسند أصح.

ومنها : أنه يحوز للمُحدث والكاتب مسْئَلة أو آيات يسيرة مع غير القرآن .

ومنها : أن المسْئَلة في لُكاتبَة والرسائل بين الناس أن يبدأ لُكاتبٌ بنفسه فيقول : من زيد إلى عمرو . وهذه مسألة محتلف فيها ، قال الإمام أبو جعفر النخاس في كتابه «صدحة الكتاب» : قال أكثر العلماء . يستحبُّ أن يبدأ بنفسه ، كما ذكرنا . ثم روى فيه أحاديث كثيرة وأُثِرَ ، قال : وهذا هو الصحيح عند أكثر العلماء ، لأنه يجمَعُ الصحابة . قال : وسواء في هذا تصدير الكتاب والعنوان .

قال : ورخص جماعة في أن يبدأ بالمتنوب إليه ، فيقول في التصدير والعنوان ، إلى فلان من فلان ، ثم روى بإسناده أن زيد بن ثابت كتب إلى معاوية فبدأ باسم معاوية ، وعن محمد بن الحنفية ويكره بن عبد الله وأيوب السخيتي أنه لا يأمن بذلك .

قال : وأم العنوان ، فالصواب أن يكتب عليه : إلى فلان . ولا يكتب . فلان لأنه إليه لا له ، إلا على مجز . قال : هذا هو الصواب الذي عليه أكثر العلماء من الصحابة والتابعين

ومنها : لتوفي في لُكاتبَة واستعمال الورع فيها ، فلا يُعْرِط ولا يُتَرَط ، ولهذا قال النبي ﷺ : إلى هرقل عظيم الروم ، فسم يقل : مَلِك الروم ، لأنه لا مُلْك له ولا غيره إلا بحكم بين الإسلام ، ولا سلطان لأحد ، إلا لمن وُلاه رسول الله ﷺ ، أو وُلاه من " أدن له رسول الله ﷺ بشرط ، وإنما يُتَعَد من تصوّرات الكفار ما تُثْقِلُه الصرورة . ولم يقل : إلى هرقل ، فقط ، بل أتى بنوع من الحلاطفة فقال : لعظيم الروم أي . الذي عظموته وبقلمونه ، وقد أمر الله تعالى بإلانة القول لمن يُدعى إلى الإسلام ، فقال تعالى : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالنَّعْظِ الْحَسَنِ ﴾ . [الاحق ١٢٥] ، وقد تعالى : ﴿ فَقُولَا لَهُ قُلَا لِيَا أَلَهَ : [٤١] وغير ذلك .

ومنها : استحبابُ البلاغة والإيجاز ، وتجرى الألفاظ المجزلة في لُكاتبَة ؛ من قوله ﷺ : «أَسِمْ تسلم» في هدية من الاختصار ، وهدية من الإيجاز والبلاغة وجمع المعاني ، مع ما فيه من بديع لُجْجيس ، وشغولة سلامته من خزي لدين بالحرب والسبي والقتل وأخذ الدين والأموال ، ومن عذاب الآخرة .

ومنها: أن من أدرك من أهل الكتاب نبياً ﷺ فأمن به فله^(١) أجران، كما صرح به هنا وفي الحديث
 الآخر في «الصحح»^(٢): «ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين.. منهم رجل من أهل الكتاب» الحديث
 ومنها: البيهقي أوضح أن من كان سبباً لفضيلة أو سبب منع من هداية، كان أنماً؛ لقوله ﷺ: «وان
 تولت فإن عيبك»^(٣) إثم الأريسين ومن عدا المعنى قوله تعالى: ﴿وَلَيَجْعَلَنَّ اللَّهُ لَكُمْ نِقَابًا﴾
 [المكوت: ١٣٠]

ومنها: استحباب (أب بعد) في الخطب والمكتبات، وقد ترجم البخاري لهذه باباً في كتاب
 لجمعة، ذكر فيه أحاديث كثيرة.
 قوله ﷺ: «وان تولت فإن عيبك إثم الأريسين» هكذا وقع في هذه الرواية الأولى في «مسند»
 «الأريسين» وهو الأشهر في رويات الحديث وفي كتب أهل لغة، وعلى هذا خُتِفَ في ضبطه على
 أوجه:
 أحدها: ياءين بعد السين.

ولثاني: ياء واحدة بعد السين، وعلى هذين الوجهين همزة مفتوحة والراء مكسورة مخففة.
 والثالث: (الأريسين) بكسر الهمزة وتشديد الراء، وياء واحدة بعد السين
 ووقع في الرواية الثانية في «مسند» وفي أول «صحيح البخاري»: «إثم الأريسين»^(٤) ياء مفتوحة في
 أوله وياءين بعد السين.
 واختلف في الراء بهم على أقوال:

أصحها وأشهرها، أنهم لا تارون، أي، لقلاحون والزراعون، ومعناه: إن عليك إثم رعيك
 الذين يتبعونك وينفذون بأمرهم، ونبه هؤلاء على جميع الرعايا؛ لأنهم لأعجب، ولأنهم أسرع

(١) في (ج) له.

(٢) صحيح البخاري: ٣٠١١، وصحيح مسلم: ٣٨٧ من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وهو في «مسند أحمد»:
 ١٩٥٣٢.

(٣) في (ج) فليكن.

(٤) بخاري ٧ (طبعة الدكتور زهير ناصر) وهي رواية مسكوة في «ممشى» ورواية لآخر.

قَرَعَ مِنْ قِرَاعَةِ الْكِتَابِ، وَتَفَعَّبَ لِأَصْوَاتِ عِذَّةٍ، وَكَثُرَ اللَّعَطُ، وَأَمَرَ بِنَا فَأُخْرِجْنَا، قَالَ:
فَقُتْتُ لِأَصْحَابِي حِينَ خَرَجْنَا: لَقَدْ أَمَرَ أَمْرُ بْنُ أَبِي كَبْشَةَ،

بقيادة، فبدأ أسلم أسلموا، وهذا متنع امتنعوا. وهذا انقول هو الصحيح، وقد جاء مصرحاً به في رواية
رواهها في كتاب «دلائل النبوة»^(١) البيهقي وفي غيره. فلان عليك إثم الأكرمين» وفي رواية ذكرها أبو عبيد
في كتاب «الأموال»^(٢): «والا فلا تغل بين الفلاحين وبين الإسلام» وفي رواية بن وهب: «إنهم عليك»
قال أبو عبيد: ليس لعبد فلاحين^(٣) الزراعيين حاشية، بل المراد بهم جميع أهل مملكته.

لثني: أنهم ليهود والنصارى، وهم أتباع عبد الله بن أريس الذي تمسب إليه الأروسية من
النصارى، ولهم عقلة في كتب العقائد: ويقال لهم: لأروسيون.

الثالث: أنهم تملوثة الذين يقودون الناس إلى المذهب العاصم ويأمرونهم به.

قوله ﷺ: «أدعوك بدعاية الإسلام» هو بكسر الهمزة، أي: بدعوته، وهي كلمة التوحيد، وقد في
للرواية الأخرى، التي ذكرها مسلم بعد هذا: «أدعوك بدعية الإسلام» وهو بمعنى الأولى، وسعها:
لكلمة الداعية إلى الإسلام.

قال القاضي: ويجوز أن تكون (دعية) هنا بمعنى دعوة، كما في قوله تعالى: «وَلْيُقِمْ لَكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ

كَلِمَةً» (الحج: ٥٨) أي: كنيف^(٤).

قوله ﷺ: «إسلام على من تُع لهدى» هذا دليل لمن يقول: لا يبتدأ الكافر بالإسلام، وفي المسألة
خلاف، فمذهب الشافعي وجمهور أصحابه وأكثر لعلماء أنه لا يجوز لدنسلم أن يبتدئ كفر بالإسلام،
وأحاده كثيرون من سلف، وهذا مودود بالأحاديث الصحيحة في التهي عن ذلك، وستأتي في
موضعها إن شاء الله تعالى^(٥)، وجوزة آخرون لاستثاق أو لمجانة إليه، ونحو ذلك

قوله: (وكثر اللعط) هو بفتح الغين وإسكانها، وهي الأصوات المختلطة

قوله: (لقد أمر أمر ابن أبي كبشة) أما (أمر) فبفتح الهمزة وكسر نعيم، أي: عظم

(١) (٣٨٤/٤) وأخرجه الطبراني في الكبير: ٧٢٧١.

(٢) برقم ٥٥.

(٣) في (خ): «والفلاحين هنا» وأصلها موافق لما في «الأموال».

(٤) (الكامل للمعجم): (٦٢٤/٦).

(٥) في كتاب الإسلام: ٥٦٥٢ فما بعد.

وأب قوله: (ابن أبي كبشة) فقيل: هو رجلٌ من خُزاعة كان يعبد الشُعْرى^(١) ولم يوافق أحدًا من العرب في عبادتها، فشيَّهوا السيِّئَ ﷺ به لمخالفته إياهم في دينهم كما حالَّهم أبو كبشة، وربما عن الزبير بن بكار في كتابه: «لأنسبه» قال: ليس مرادهم بذلك عيب النبي ﷺ، إنما أرادوا بذلك مجرد التشبيه.

وقيل: إن أب كبشة أحد النبي ﷺ من قبل أمه، قاله ابن قتيبة وكثيرون. ولين: هو أبوه من الرضاعة، وهو الحديث بن عبد العزى السعدي، حكاه ابن مظال^(٢) وآخرون. وقد القاضي عياض: قال أبو الحسن الجرجاني تشبیه^(٣): إنما قلوا: ابن أبي كبشة، عداوة له ﷺ، فنسبوه إلى نسب له غير سبه المشهور، إذ لم يمكنهم لظعن في نسبه المعلوم لمشهور. قال: وقد كان وهب بن عبد مناف بن زهرة خطه أبو أمية يكنى أبا كبشة، وكذلك عمرو بن زيد بن أسيد لأنصاري النجدي بالثون والحيم - أبو سلمى أم عبد المصعب كان يدعى أبا كبشة - قال: وكان في أجداده أيضاً من قبل أمه أبو كبشة، وهو أبو قبلة^(٤) أم وهب بن عبد مناف أبي أمية أم النبي ﷺ، وهو خروعي، وهو الذي كان يعبد الشُعْرى، وكان أبوه من الرضاعة يدعى أبا كبشة، وهو الحديث بن عبد العزى السعدي.

قال القاضي: وقد مثل هذا كله محمد بن حبيب البغدادي، وزاد بن مأكولا فقال: وقيل: أبو كبشة عم وأب^(٥) حليمة مرضعته ﷺ.

(١) الشُعْرى، اسم كوكب.

(٢) في «شرح صحيح البخاري» (٥٠/١).

(٣) هو القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز نجراني شافعي المتوفى سنة ٢٩٢ هـ كان قريبا شاعرا، وهو صاحب القصة بشفقة

يقولون في ذلك صباشر ولم راو رجلا من موقعه من حبيب

له دلو مطلة بين لمتني وحصومه، واتهيب، تارخا، وفير ذلك سير أعلام النبلاء (١٩/١٦٧) والطقات لشافعية تكري: (٤٥٩/٣)

(٤) في السمع الثلاث قبيلة. ولتست من «كمال المصنف» (٢٢/٦) و«المعبر» ص ١٢٩ لابن حبيب، وسنذكره المصنف وفيه أنها قبيلة بنت وجر بن غالب، وبناظر الجمهور النسب لابن الكلبي ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٥) في (خ) و(ص) و«كمال المصنف»: أبو. والتعليق عن (هـ) وهو المصنف

(٦) في «لاكنه» لابن مأكولا: (٢٣/٧) عم وتسا. وشك في «كمال المصنف»

٢٧ - [باب كُتِبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مُلُوكِ الْكُفَّارِ

يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ]

[٤٦٠٩] ٧٥ - (١٧٧٤) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى، وَإِلَى قَيْصَرَ، وَإِلَى التَّجَاشِيِّ، وَإِلَى كُلِّ جَبَّارٍ، يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ بِالتَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ. (الحدود: ١٣٣٥)

وعبد الأندلس حومة بين التجاشي.

باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار

يدعوهم إلى الإسلام

قوله: (حدثني يوسف بن حماد القعنبي) هو بكسر النون وتشديد الياء، منسوبة إلى منس، قد استعملني^(١)؛ هو من ولد معمر بن زائدة.

قوله: (حدثني يوسف بن حماد المعني: حدثنا عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس) قال مسلم: (وحدثنا محمد بن عبد الله الرزقي^(٢)): حدثنا عبد الوهاب بن^(٣) عطاء، عن سعيد، عن قتادة: حدثنا أنس) قال مسلم: (وحدثني نصر بن علي الجهضمي: أخبرني أبي: حدثني خالد بن قيس، عن قتادة، عن أنس).

هذه لأسانيد الثلاثة كلهم بصريون، ومحمد بن عبد الله الرزقي بصري بخلدي، ولا ينقص هذا مذكرته. وفي الإسناد الثاني تصريح قَتَادَةَ بِالسَّمْعِ مِنْ أَنَسٍ. فَرَأَى مَا يُخَافُ مِنْ تَدْلِيْسِهِ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ.

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى، وَإِلَى قَيْصَرَ، وَإِلَى التَّجَاشِيِّ، وَإِلَى كُلِّ جَبَّارٍ، يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ بِالتَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ).

أما (كيسرى) مفتوح الكاف وكسر الهمزة، وهو لقب لكل من سَكَّ لِمَرْسٍ، و(قَيْصَرَ) لقب من ملك

(١) في «الأسانيد»: (١٧٧/٢٥٧).

(٢) في (نسخ): الرزقي، وهو خطأ.

(٣) في (نسخ): ثناء، وهو خطأ.

[٤٦١٠] (٠٠٠) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزَّازِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوْهَدِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سَجِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَقُلْ : وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، (هر: ٢٤٦٠٩).

[٤٦١١] (٠٠٠) وحَدَّثَنِيهِ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ لِحِفْصِ بْنِ أَبِي : حَدَّثَنِي جَالِدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، (هر: ٤٦١٠) وَلَمْ يَذْكُرْ : وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

الرُّومَ، وَ(لُحَاشِي) لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْحِيشَةَ، وَ(خَاقَان) نِكَلٌ مِنْ مَلَكَ الثُّرَاةِ وَ(فِرْعَوْنَ) لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْقُطْرَ، وَ(عَزِيز) لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ مِصْرَ، وَ(ثُبَع) لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ جَمْعِيًّا.

وفي هذا الحديث جواز مکتب لکفار ودعوتهم إلى الإسلام. والعمل بالکتاب وبالحبر لواحده، والله أعلم.



٢٨ - [باب في غزوة حنين]

[٤٦١٢] ٧٦ - (١٧٧٥) وحديثي أبو الظاهر أحمد بن عمرو بن سرح: أخبرني ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب قال: حدثني كثير بن عباس بن عبد المطلب قال: قال عباس: شهدت مع رسول الله ﷺ يوم حنين، فلو كنت أنا وأبو سعيد بن لحارث بن عبد المطلب رسول الله ﷺ، فلم نغاركه، ورسول الله ﷺ على بغلة له بيضاء، أهداه له فروة بن ثقاتة الجذامي، فلما التقى المسلمون والكفار، ولّى المسلمون مذبرين، فطبق

باب غزوة حنين

(حسين) وأبو بين مكة والطائف وراء عرفت، بيه وبين مكة بضعة عشر ميلاً، وهو مصروف كما جاء به لقراؤ العريز.

قوله: (قال عباس^(١)): شهدت مع رسول الله ﷺ يوم حنين، فلو كنت أنا وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب رسول الله ﷺ، فلم نغاركه).

(أبو سفيان) هذا هو ابن عم رسول الله ﷺ. قال جماعة من العلماء: اسمه هو كنيته، وقال آخرون: سبه المنيرة، ومن قاله هشام بن الكلبي^(٢) دبر هيم بن المنذر وسري بن بكار وغيرهم. وفي هذا عطف لأقارب بعضهم على بعض عند اشتداد، وذبح بعضهم عن بعض. قوله: (ورسول الله ﷺ على بغلة له بيضاء، أهداه له فروة بن ثقاتة الجذامي).

أما قوله: (بغلة بيضاء) فكذلك قال في هذه الرواية ورواية أخرى بعده أنها بغلة بيضاء، وقال في آخر الباب: (عنى بعته الشهباء)، وهي وحيدة فاب العلماء لا يعرف له ﷺ بغلة سواها، وهي التي يقاب لها: (أدلل).

وأما قوله: (أهداه له فروة بن ثقاتة) فهو بنون مضمومة ثم فاء محققة ثم ألف ثم شدة، وهي الرواية التي بعده رواية^(٣) إسحاق بن إبراهيم قال: (فروة بن ثقاتة) بالعين والميم، والصحيح المعروفة الأولى.

(١) في (ص): امر عباس وهو خطأ

(٢) في «جمهرة النسيب» ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٣) في (خ): عرواية، وهو خطأ

قال القاضي . واختلفوا في إسلامه ، فقال الطبري : أسسم وعمر عمرًا طويلاً ، وقال غيره . لم يُسبم . وفي «صحيح البخاري» أن النبي أهدها له فليث أيلة^(١) ، وأسسم ميث أيلة . فيما ذكره ابن إسحاق . بخلة بن ربيعة^(٢) . والله أعلم .

فإن قيل : ففي هذا الحديث قبوله ﷺ هدية لكافر ، وفي الحديث لآخر : «هدايا المشرك غلول»^(٣) مع حديث بن النخبة عامي الصفات^(٤) : وفي الحديث الآخر أنه ردَّ بعض هدايا المشركين وقال : «إننا لا نقبل ربة المشركين»^(٥) أي : وقدّمهم ، فكيف يجمع بين هذه الأحاديث ؟

قال القاضي عياض . قال بعض العلماء : إن هذه الأحاديث ناسخة لقبول الهدية ؛ قال . وقال لجمهور . لا نسخ ، بل سببه القبول أن النبي ﷺ مخصوص بالفيء المحصل بلا قتال ، بخلاف غيره ، فقبل النبي ﷺ ممن صمغ في إسلامه وتأليفه ؛ ليصالحوا يرجعوا للمسلمين ، وكافأ بعضهم ، وردَّ هدية من لم يصمغ في إسلامه ولم يكن في قبولها مصلحة ؛ لأن الهدية توجب لمحبة والمودة . وأمّا غير أنبيء ﷺ من العلماء ولولاة . فلا يحل قبولها بنفسه عند جمهور العلماء ، فإن قبلها كانت قبيحة للمسلمين ؛ لأنه لم يهره إليه ، لا لكونه منهم ، وإن كانت من قوم هو محاصرهم فهي غنيمة .

قال القاضي : وهذا قول الأوزاعي ومحمد بن الحسن وابن القاسم وابن حبيب ، وحكاه بن حبيب عمَّن لقيه من أهل العلم . وقال آخرون : هي للإمام خاصة . قاله^(٦) أبو يوسف وأشهب ومُخَنُّون .

قال الطبري^(٧) : إنما ردَّ النبي ﷺ من هدايا المشركين ما علم أنه أهدي له في خاصة نفسه ؛ وقس^(٨) ما كان خلافَ ذلك مما فيه استتلاف المسلمين . قال : ولا يصلح قول من ادعى النسخ قال : وحكم

(١) البخاري - ١٤٨١ من حديث أبي حميد ساعدي . وهو في «صحيح مسلم» : ٥٩٤٨ ، وأسنده أحمد : ٢٣٦٠٤ .

(٢) «إسناده صحيح» : ١٢٦/٦٦

(٣) أخرجه أحمد : ٢٣٦٠١ بإسناد ضعيف ، وله شواهد ، منها حديث بن النخبة يدي مذكور ، بصرف

(٤) أخرجه بخاري : ٢٥٩٧ ، ومسلم : ٤٧٢٨ من حديث أبي حميد ساعدي . وهو في «سنن أحمد» : ٢٣٥٩٨ .

(٥) أخرجه أبو داود : ٣٠٥٧ ، وترمذي : ١٦٦٧ ، وأحمد : ١٧٤٨٢ من حديث عبد بن حماد . وقال الترمذي .

حسن صحيح

(٦) في (ج) : وقال . وفي (ص) : قال

(٧) في التهذيب لأئثار : مسند هيثم : ٢٠٩/٢٠٩

(٨) تصحقت في (ص) و(هـ) إلى . وفي . وهي مهمة في (ج) .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكُضُ بَعْثَهُ قَبْلَ الْكُفَّارِ، قَالَ عَبَّاسٌ: «وَأَنَا أَخْبُذُ بِلَجْدِ بَعْلَقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَكْثَفُهَا إِرْدَةً أَلَّا تُسْرِعَ، وَأَبُو سُفْيَانَ أَخَذَ بِرِكَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّ عَبَّاسٍ، نَادِ أَصْحَابَ الشَّعْرَةِ».....

لأنه بعد إجراءه فحوى مال الكفار من الهبة أو الغنيمة بحسب خلاف لحد، وهذا معنى «هذا العيال علول، أي: إذ خُصوا بها أنفسهم؛ لأنها لجمعة المسلمين يحكم الهبة أو الغنيمة.

قال القاضي: وقيل: إنما قيل استي ﷺ هدايا كعاد أهل الكتاب من كان على النصرانية، كالمقوقس وملوك الشام، فلا تعارض^(١) بينه وبين قوله ﷺ: «لا تقبل زهد المشركين» وقد أبيع لك ذبائح أهل الكتاب ومن كتبهم: بخلاف المشركين غيبة الأوثان، هذا آخر كلام القاضي عياض.

وقال أصحابنا: متى أخذ القاضي والعاقل هدية، لزمه ردّها إلى مُهديها، فإن لم يعرفه، وجب عليه أن يجعلها في بيت المال، والله أعلم.

قوله: (ورسول الله ﷺ على بغلة له بيضاء).

قال لعلمنا: رُكوبه ﷺ البغلة في موطن الحرب وعند اشتداد سنام هو النهاية في الشجاعة والشب، ولأنه أيضاً يكون معتمداً يرجع المسممون إليه^(٢)، وتعلمون قتلهم به ويمكنه، ربما فعل هذا عمداً، ولا فقد كانت له ﷺ أفراسٌ معروفة.

ومما ذكره في هذا الحديث من شجاعته ﷺ تقدمه يركض بغلته إلى جمع المشركين وقد فرّ الناس عنه، وفي الرواية الأخرى أنه برأ إلى الأرض حين غشوه، وهذا مبالغة في الشب والشجاعة والصبر. وقيل: فعل ذلك موصلة لمن كان نارا على الأرض من المسلمين وقد أخبروا لصحابة رضي الله تعالى عنهم بشجاعته ﷺ في جميع المواطن. وفي «صحيح مسلم»^(٣): قال: إن المُجاع مد الذي يحاذي به. وألهم كانوا يشكون به.

قوله ﷺ: «أي عباس، ناد أصحاب الشعرة» هي الشجرة التي يدعوا تحتها نعمة الرضوان، وبعده: ناد أهل بيت الرضوان يوم الحديبية.

(١) في (ص) و(هـ) معارضة، وشب مرفق لما في (ك) - المعلم: (١٢٨/٦).

(٢) في (ج): يكون معتمداً يرجع إليه المسلمون.

(٣) في (خ): البحاري. وهو خطأ، والمذكور من الحديث الباب.

فَقَالَ عَمَّاسٌ - وَكَانَ رَجُلًا صَيِّتًا - فَقُلْتُ يَا عَنَى صَوْتِي: أَيْنَ أَصْحَابُ السُّمْرِ؟ قَالَ: قَوْلَ اللَّهِ لَنُكَانَ عَظَمَتُهُمْ حِينَ سَمِعُوا صَوْتِي عَظْمَةً الْبَقَرِ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، فَقَالُوا: يَا لَبِيبُكَ، يَا لَبِيبُكَ. قَالَ: فَامْتَنُوا وَالْخُفَّارَ وَالِدُّعُوَةَ فِي الْأَنْصَارِ يَقُولُونَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ. قَالَ: ثُمَّ قُصِرَتِ الدُّعُوَةُ عَلَى بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، فَقَالُوا: يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى بَعْضِهِ كَلِمَتَا دُولٍ عَلَيْهَا إِلَى قَتْلِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا حِينَ حَمَى الْوُطَيْشُ» قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

قوله: (لَقَالَ عَبَّاسٌ، وَكَانَ رَجُلًا صَبِيحًا) ذكر الحارثي في «المعجم» أن لعباس رضي الله تعالى عنه كان يقف على سطح فينادي غلامه في آخر الليل وهم في الغابة فيسمعهم. قال: وبين سماع ولغاة ثمانية أميل^(١).

قوله: (فوالله لكان عطفهم حين سمعوا صوتي عطفاً البقر على أولادها، فقالوا: يا لبيك، يا لبيك).

قال عليه السلام: في هذا دليل على أن فرادهم لم يكن بعيداً، وأنه لم يحصل الفراق من جميعهم، وإنما فتح عليهم من في قلبه مرض من مسلمة أهل مكة لمؤلفة ومشركية الذين لم يكونوا أسما، وإنما كانت هزمتهم كجاء لأنصبتهم عليهم دفعة واحدة ورشقتهم بالسهام، ولا اختلاط أهل مكة معهم ممن لم يستقر الإيمان في قلبه ومن يترتب بالمسلمين الدوائر، وفيهم ساءة وصياد خرجوا لبعثته، فنقدم أخيراً هم، فلم يشقوهم يستل ولو، فنقلب أولاهم على أحرارهم، إلى أن أنزل الله تعالى سكينته على المؤمنين، كما ذكر الله تعالى في القرآن (٢).

قوله: **(فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ)** هكذا هو في النسخ، وهو ينصب (الكفار) أي: مع الكفار

قُوَّة (والدموع في الأنصار) هي يفتح الدل، سعي الاستغثة ولعداء إياهم.

قوله ﷺ: «هذا حمي الوطيس» هو بفتح الواو وكسرطاء العهد وبالسّين المهملة. قل

(۱) *لہذا انکس متبعہ واقفیت* ۱۹۶۱ء

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا بَدَّوْهُمْ فَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِمْ خَبَوْا عَلَى وَجْهِهِمْ ۚ وَنَبَوِاؤُنَّ الْأَلْفَاظَ لِلْكَافِرِينَ لِيَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ الْفَلَكُ كَذِبٌ مُتَّبَعٌ ۚ﴾

حَصَابَاتٍ فَرَمَى بِهِنَّ وُجُوهَ الْكُفَّارِ، ثُمَّ قَالَ: «انْهَزُمُوا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ» قَالَ: فَذَهَبَتْ أَنْظَرُ فَإِذَا الْقِتَالُ عَلَى مَبْنًى فِيمَا أَرَى، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَمَهُمْ بِحَصَابَاتِهِ، فَمَا زِلْتُ أَرَى حَدَثَهُمْ كَيْلًا وَأَمْرَهُمْ مَدْبَرًا. [نظر ٤٦١٣].

[٤٦١٣] ٧٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قِرْوَةُ بْنُ نَعْمَةَ الْجَذَامِيُّ، وَقَالَ: «انْهَزُمُوا وَرَبِّ الْكَعْبَةِ»، «انْهَزُمُوا وَرَبِّ الْكَعْبَةِ» وَرَدَّ فِي الْحَدِيثِ: حَتَّى هَزَمَهُمُ اللَّهُ، قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَرْكُضُ حَتْفَهُمْ عَلَى بَعْتِهِ [أحمد: ١٧٧٥].

[٤٦١٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ لُبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حُتَيْنَ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَهُ يُونُسُ وَحَدِيثَ مَعْمَرٍ أَكْثَرُ مِنْهُ وَأَثَمٌ. [نظر ١٧٧٦].

الأكثرون: هو شبهة لتثور يستخر فيه، ويضرب مثلاً لشدة الحرب التي يشبه حرها حره. وقد آخرون: الوطيس هو التثور نفسه. وقال الأصمعي: هي حجارة مدورة إذ حبيت لم يفلح أحد أبطأ عليها. فيقال: الآن حيتي الوطيس. وقيل: هو الضرب في الحرب. وقيل: هو الوطء الذي يطيس انداس، أي: يذقهم. قالوا: وهذه اللفظة من فصيح الكلام وبديعه الذي لم يسمع من أحد قبل النبي ﷺ.

قوله: (فرماهم بالحصيات^{١١}) ثم قال: «انْهَزُمُوا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ» فما هو إلا أن رماهم بحصياته، فما زلت أرى حدثهم كَيْلًا وَأَمْرَهُمْ مَدْبَرًا) هذا فيه معجزتان ظهريتان لرسول الله ﷺ، واحدة فعلية وأخرى خبرية؛ فإنه ﷺ أخبر بهزيمتهم، ورماهم بالحصيات هوأوا مدبرين.

ودكر مسلم في الرواية الأخرى في آخر هذا الباب (أنه ﷺ قبض^{١٢}) قبضة من تراب من الأرض، ثم استنفس بها وجوههم فقال: «شاهت الوجوه» فما خلق الله منهم إنساناً إلا ملأ عينه تراباً من تلك

(١١) في (خ) بالحصيات. وكلنا في الموضعين الآتين.

(١٢) في (خ) أحد.

[٤٦١٥] ٧٨ - (١٧٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا أَبُو خَبْكَمَةَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ : يَا أَبَا عُمَارَةَ ، أَقَرَرْتُمْ يَوْمَ حَنْظَلٍ ؟ قَالَ : لَا وَاللَّهِ مَا وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَكِنَّهُ خَرَجَ شُبَّانُ أَصْحَابِهِ وَأَخِفَّاؤُهُمْ خُسْرًا لَيْسَ عَلَيْهِمْ سِلَاحٌ ، أَوْ كَثِيرُ سِلَاحٍ ، فَلَقُّوا قَوْمًا

القبضة) وهذا أيضا فيه معجزتان : خبرية ، ولغوية . ويحتمل أنه ﷺ أخذ قبضة من حصى وقبضة من تراب . فرمى به مرة وبدا مرة . ويحتمل أنه أخذ قبضة واحدة مخلوطة من حصى وتراب .

قوله : (فما زلت أرى حنهم كثيرا) هو بفتح الحاء المهملة ، أي : ما زلت أرى قوتهم ضعيفة .

قوله : (قال رجل للبراء : يا أبا عمارَةَ ، أَقَرَرْتُمْ يَوْمَ حَنْظَلٍ ؟ قال : لا والله ما فر رسول الله ﷺ . ولكنه خرج شُبَّانُ أصحابه وأخفَّاؤُهُمْ خُسْرًا^(١) ليس عليهم سلاح) .

هذا جواب الذي أجاب به البراء رضي الله تعالى عنه من يشيع الأدب لأن تقدير الكلام : فررتم كلكم؟ فيقتضي أن النبي ﷺ وفقهم في ذلك ، فقال للبراء : (لا والله ما فر رسول الله ﷺ ، ولكن جماعة من أصحابه تجرئ لهم كلنا وكنا) .

وأما قوله : (شُبَّانُ أصحابه) فهو بدلشين وآخره بوزن جمع شائب .

وقوله . (أجفأؤهم) جمع خفيف ، وهم الميسرون المستعجلون . ووقع هذا الحرف في رواية إبراهيم الحريشي والهريري^(٢) وغيرهما : (جفأ) بجيم مضمومة وبالمد . وفسروه بسرعة منهم ، قالوا : تشبهها بجفأ المسير ، وهو عثورة .

قال القاضي عياض : إن صححت هذه الرواية فمعناها ما سبق من خروج من خرج معهم من أهل مكة ، ومن نضاف إليهم ممن لم يستعد^(٣) وأما خروج للعنيفة ، من النساء والظبيان ومن في قبـه مرفس^(٤) ، فشيبههم^(٥) يغشاها النيل .

(١) في (ج) : وحسر

(٢) هو صاحب التبريس كما في المشرق والأموار (٢٤٥/١) ولعله في التبريس (جفأ) ، يطلق جفأ من الناس .

(٣) في (ص) و(هـ) . يستعدو . والمثبت موثق لها في (إكمات المعلم) : (١٣٠/٦) .

(٤) في (ج) : مرفس .

(٥) في (ص) : تشبهه .

رَمَاةٌ لَا يَكَادُ يَسْقُطُ لَهُمْ سَهْمٌ، جَمْعُ هَوَازٍ وَتَنِي نَصْرٌ، فَرَمَقُوهُمْ رَشْقًا مَدَّ يَكَادُونَ يُخْطِئُونَ، فَأَقْبَسُوا هُنَاكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ وَأَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَقُودُ بِهِ، فَتَزَلُّ فَاسْتَلَصَرُوا وَقَالَ:

«أَنَا النَّبِيُّ لَا أَكْذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»

ثُمَّ صَفَّوهُمْ. (المعجم: ٤٢٩٣٠) (الأنظر: ٤٢٩١٧).

وأما قوله: (خُسْرًا)^(١) فهو بضم سحاء وتشديد السين المفتوحة، أي: بغير خروج؛ ولقد فسره بقوله: (ليس عليهم سلاح) والحاسر: من لا يبرع عليه.

قوله: «فَرَمَقُوهُمْ رَشْقًا» هو بفتح الراء، وهو مضارع. وأم الرشق، بالكسر: فهو سَمٌّ سَهْمًا لتي مرميها الجماعة كذقة واحدة. وضبط القاصي الرواية هنا بالكسر^(٢)، وضبطه غيره بالفتح كما ذكرنا أولاً، وهو الأجود وإن كان جديداً.

وأما قوله في الرواية التي بعد هذه: (فَرَمَقَهُ بِرَشْقٍ مِنْ قَبْلِ) فهو بالكسر لا غير، والله أعلم. قد أهل اللغة: يقال: رَشَقَهُ بِرَشْقَةٍ، وأرَشَقَهُ، ثلاثي ورباعي، والثلاثي أشهر وأصح. قوله: (فَتَزَلُّوا وَاسْتَلَصَرُوا) أي: دعد، فيه استحياء بدع عند قدم الحرب.

قوله ﷺ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا أَكْذِبُ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»

قال القاصي عياض: قال المازري: أنكر بعض الناس كون الرجز شعراً؛ بوقرعه من النبي ﷺ مع قوله الله تعالى: «وَمَا كُنْتُمْ تَشْعُرُونَ وَمَا بَلَّيْتُمْ كَذِبًا» رس ١٦٩ وهذا مذهب الأخفش، واحتج به على ساد مذهب الخليل في أنه شعر. وأجيب^(٣) عن هذا بأن الشعر هو: قصد إليه وعتيد الإنسان أن يوقعه موزوناً متقياً بقصده^(٤) إلى المقام، ويقع في ألفاظ العامة كتبر من الألفاظ الموزونة ولا يقول أحد: إنها شعر، ولا صاحبها شعر، وهكذا لجوب عما في القرآن من الموزون، كقوله تعالى: «وَلَنْ نَكُونُوا أَكْثَرَ حَقًّا تَعْلَمُونَ وَمَا يُشْعُرُونَ» (ال عمران: ١٩٠) وقوله تعالى: «وَلَنْ نَكُونُوا أَكْثَرَ حَقًّا تَعْلَمُونَ وَمَا يُشْعُرُونَ» (ال عمران: ١٩٠) ولا شك أن هذا لا يسمى أحد من العرب شعراً؛ لأنه لم يقصد توقيته وجمعه شعراً.

(١) في (خ): خس.

(٢) الإكمال، المعجم: ١٣١/٦) وضبطه في (مشارق الأنوار: ٣٠٠/١) بفتح.

(٣) في (المعجم: ٣٠/٣) وفي (الإكمال، المعجم: ١٣١/٦) وجواب الخليل.

(٤) في (ص): (وما): يقصده وفي المصدرين: يقصد.

قال: وقد عقل بعض الناس عن هذا القول، فأوقعه ذلك لي أن قال: الروية: «أما النبي لا كذيب»^(١) بفتح الباء، جرساً منه على أن يتخذ الروي^(٢)، فيستعني عن الاعتذار. ومنه الرواية بسكان الباء. هذا كلام القاضي عن المازدي.

فمن: وقد قال الإمام أبو القاسم علي بن جعفر بن عيسى السعدي الطوسي المعروف بابن لقطّاع^(٣) في كتابه «الشافعي في علم القوافي»: قد رأى قوم - منهم الأخفش - وهو شيخ هذه الصاعدة بعد لخبيل - أن مشطوراً للرجز ومنهوكه ليس بشعر، كقول النبي ﷺ: «الله مولانا، ولا مولى لكم»^(٤) ونوله ﷺ: «هل أنت إلا صبيح ديبية»، وفي سبيل الله ما لقيت»^(٥) وقوله ﷺ: «أف، لنبي لا كذيب». أن ابن عبد المعطي وأشباهه.

قال ابن لقطّاع: وهذا الذي زعمه الأخفش وغيره غلط بين؛ وذلك لأن لشعر نعم سمي شعراً لوجوده، مع: أنه شعر القول وقصده وأرادته واعتدى إليه، وأتى به كلاماً موزوناً على طريقة العرب مقفى، فإن خلا من هذه الأوصاف أو بعضها، لم يكن شعراً، ولا يكون قائله شاعراً، بدليل أنه لو قال كلاماً موزوناً على طريقة العرب وقصده به الشعر وأراد^(٦) ولم يقفه، لم يسم ذلك الكلام شعراً، ولا قائله شاعراً، يجمع الصواب والشعر، وكذا لو قفه وقصده به شعر ولكن لم يأت به موزوناً، لم يكن شعراً، وكذا لو أتى به موزوناً مقفى لكن لم يقصده به الشعر، لا يكون شعراً. وبدل عليه أن كثيراً من الناس يأتون بكلام موزون مقفى غير أنهم لم يقصده ولا أرادوه، ولا يسمي شعراً، وإذا تفقّد ذلك وجد كثيراً في كلام الناس، كما قال بعض السّوّال: خيمو ضلاتكم بالدّعا^(٧) والصّدقة. وأعدك هذا كثير^(٨)، فدل على أن الكلام الموزون لا يكون شعراً إلا بالشروط المذكورة، وهي التقصّد وغيره مما سبق، والنبي ﷺ لم يقصد بكلامه ذلك الشعر ولا أرادّه، فلا يعدّ شعراً وإن كان موزوناً، والله أعلم.

(١) في نسخة: لا يؤذن.

(٢) في نسخة: روي.

(٣) أخرجه ليخاري: ٣٠٣٩ من حديث إبراهيم بن عمار عن عطاء موطأ وهو في مسند أحمد: ١٨٥٩٣

(٤) في نسخة: الجهاد هنا برقم: ٢٦٥٤.

(٥) في (ص) و(هـ): أو أراد.

(٦) في (ص): بالدعاء. وفيه معنى لوزن.

(٧) في (ص) و(هـ): كثيرة.

[٤٦١٦] ٧٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْوَصِيطِيُّ: حَدَّثَنَا عِمْسَى بْنُ يُوْنُسَ، عَنْ زَكْرِيَاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْبَرَاءِ فَقَالَ: أَكُتِّمُ وَلَيْسَ يَوْمَ حُنَيْنٍ يَا أَبَا عُمَارَةَ؟ فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ مَا وَلَّى، وَلَكِنَّهُ نَطَلَّقَ أَخِفَاءُ مِنَ النَّاسِ وَخَسِرَ إِلَى هَذَا الْحَيِّ

فون قيل. كيف قال النبي ﷺ. «أنا ابن عبد المطلب» فانتمى إلى جده دون أبيه وافتخر بذلك مع أن الافتخار في حق أكثر الناس من عمل الجاهلية؟

الجواب: أنه ﷺ كانت شهرته سجده أكثره لأب أبيه عبد الله توفي شاباً في حياة أبيه عبد المطلب قبل اشتهاه عبد الله، وكان عبد المطلب مشهوراً شهرةً ظمراً شائعة، وكان سيد أهل مكة، وكان كثير من الناس يذهبون النبي ﷺ بن عبد المطلب، ينسبونه إلى جده لشهرته، ومنه حديث ضيمم^(١) بن ثعلبة في قوله: أيكم ابن عبد المطلب. وقد كان مشتهراً عندهم أن عبد المطلب بشر بالنبي ﷺ، وأنه سيظهر ويكون شأنه عظيماً، وكان قد أخبره بذلك سيف بن ذي يزن^(٢) وقيل: إن عبد المطلب رأى رؤيا تدل على ظهور النبي ﷺ، وكان ذلك مشهوراً عندهم، فأراد النبي ﷺ تذكيرهم بذلك، وتبينهم بأنه ﷺ لا يد من ظهوره على الأعداء، وأن العاقبة له؛ لتقوى نفوسهم، وأعلمهم أيضاً بأنه ثابت ملازم لمحرب لم يزل مع من ولى، وعرفهم موضعه ليرجع إليه الراجعون، والله أعلم.

ومعنى قوله ﷺ: «أنا النبي لا كذب» أي: أنا النبي حقاً، فلا أؤثر ولا أؤوب. وفي هذا دليل على جواز قول الإنسان في الحرب: أنا فلان، أو: أنا ابن فلان. ومثله قول سلسة: أنا ابن لأكرع، وقول علي عليه السلام: أنا الذي سمعتني أمي خيذرة^(٣) وأشباه ذلك. وقد صرح بجوازه علماء السلف، وفيه حديث صحيح^(٤). قالوا: وإنما يكره قول ذلك على وجه الافتخار كفعل الجاهلية، والله أعلم.

قوله: (حدث أحمد بن حنبل الوصيطي) هو بالعجم والنون. و(الوصيطي) بكسر الميم وتشديد الصاد الأولى، هذا هو المشهور، ويقال أيضاً بفتح الميم وتخفيف الصاد.

(١) في (ص) و(ع): همام وهو حماد، والحديث أخرجه البخاري ٦٣ ينحوه من حديث أنس عليه السلام. وهو في المستند أحمد: ١٢٧١٩.

(٢) سيباطي الأثراني في كتاب جهده هذا برقم: ٤٦٢٧ و٤٦٢٨.

(٣) وهو حديث الباب.

مِنْ هَوَازِنَ، وَهُمْ قَوْمٌ رَمَاءٌ، فَرَمَوْهُمْ بِرِشْقٍ مِنْ نَبْلِ كَانَتْهَا رِجْلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَأَنْكَشَفُوا، فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو سُفْيَانَ بْنِ الْحَارِثِ يَقُولُ بِهِ بَغْلَتَهُ، فَتَزَلَّ، وَدَعَا وَاسْتَنْصَرَ وَهُوَ يَقُولُ:

«أَنَا النَّبِيُّ لَا أَكْذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ
اللَّهُمَّ زَلَّ نَصْرَكَ».

قَالَ الْمَوَازِينُ: كُنَّا وَاللَّهِ إِذَا احْمَرَّ الْبَاسُ نَفَقِي بِهِ، وَإِنَّ الشُّجَاعَ مِنْهُ لِلَّذِي يُحَازِي بِهِ، يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ. (الحداد، ١٦١٧).

[٤٦١٧] ٨٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ: أَمَرْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ فَقَالَ الْبَرَاءُ: وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَمُرَّ، وَكَانَتْ هَوَازِنُ يَوْمَئِذٍ رَمَاءً، وَإِنْ لَمْ حَمَسْ عَلَيْهِمْ أَنْكَشَفُوا، فَأَكْبَيْتَا عَنِ الْغَنَائِمِ، فَاسْتَقْبَلَتِ بِالسَّهْمِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَعْلَيْهِ الْبَيْضَ وَإِنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ الْحَارِثِ آجِدٌ بِبِجَامِهَا، وَهُوَ يَقُولُ:

«أَنَا النَّبِيُّ لَا أَكْذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»

(الحداد، ١٨٤٧٥، والحداد، ٤٣١٧).

قوله: (فرمؤهم) ^(١) برشق من نبل كانتها رجل من جر د، يعني: كانتها قطعة من جر د، وكانها شبهت برجل الحيون يكونها قطعة منه، وقوله (برشق) هو بكسر الراء، وسبق بيانه قريباً.

قوله: (فانكشفوا) أي: بهزموا وفارقوا موضعهم وكشفوه.

قوله: (كنا والله إذا احمر البأس نفقي به، وإن الشجاع من للذي يحاذي به) احمرار البأس كناية عن شدة الحرب، واستعير ذلك لحمرة الدمع الحاصلة فيها في المعركة، أو لاستعداد الحرب وشتاتها، كاحمرار الجمود كناية في الرواية السابقة: (لحمي نوطيس).

(١) في (نح): فرمؤ، وهو خطأ.

[٤٦١٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْبِرَاءِ قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا بَرَاءُ غَايَةُ مَا أَكْزَرَ الْحَبِيبَ، وَهُوَ أَكُلُ مَنْ حَرَّمَهُمْ، وَهُوَ لَا يَكُلُ حَائِزًا. (البيهقي ١٨٥١٠٠٠)

والبحري (٢٨٧٨).

[٤٦١٩] ٨١- (١٧٧٧) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْخَنْزِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنِي إِقْسَامُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُنَيْنًا، فَلَمَّا وَاجَهْنَا الْعَدُوَّ تَقَدَّمْتُ، فَأَعْلُو ثِيَابِي، فَاسْتَقْبَلَنِي رَجُلٌ مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرَمِيهِ بِسَهْمٍ، فَتَوَارَى عَنِّي، فَكَفَّ خَرِيَّتَهُ مَا صَنَعَ، وَنَظَرْتُ إِلَى الْقَوْمِ قِيْدًا هُمْ قَدْ ظَلَعُوا مِنْ ثِيَابِهِمْ أُخْرَى، فَالْتَقَوْا هُمْ وَصَحَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَوْلَى صَحَابَةُ لِنَبِيِّ ﷺ، وَأَرْجِعْ مِنْهُمْ مَا، وَعَنِي بُرْدَانٌ مَثَرُ بِحَدِّهِمْ مُرْتَلِبًا بِالْأُخْرَى، فَاسْتَطَلَقَ إِزَارِي، فَجَمَعَهُمَا جَمِيعًا، وَمَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ مَا، وَهُوَ عَلَى بَعْضِ بَنِي الشَّهْبَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ رَأَى ابْنُ الْأَكْوَعِ قَرْعًا» فَلَمَّا غَشِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عَنِ الْخَبَرِ، ثُمَّ قَبِضَ قَبْضَةً مِنْ تُرَابٍ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ بِوُجُوهِهُمْ فَقَالَ: «شَاهَتِ الْوُجُوهُ» فَقَدْ خَلَوْا اللَّهُ مِنْهُمْ إِنْسَانًا وَلَا مَلَائِكَةً غَيْرَهُ تَرَابًا بِحَدِّكَ لِقَضِيَّةٍ، قَوْلُوا مُدِيرِينَ، فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ ﷻ، وَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنَائِمَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

ومنه بيان شجاعته ﷺ وعظم وثوقه بالله تعالى.

قوله عن سلمة بن الأكوع: (وأرجع منهم ما). (مررت على رسول الله ﷺ منهم ما فقال. «لقد رأى ابن الأكوع قرعاً»).

قال سعيد. قوله. (منهم ما) حال من (اس الأكوع) كما صرح أولاً بنهم ما، ولم يره أن النبي ﷺ نهرم، وقد قالت الصحابة كلهم ﷺ ما نهرم، ولم ينقل أحدٌ قط أنه نهرم ﷺ لي موطن من لمواضع. وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يعتقد انهزامه ﷺ، ولا يجوز ذلك عليه، من كان العباس وأبو سفيان بن الحارث أحدين يلجأ بهما يكفأها عن التمسك إلى العسوة، وقد صرح بذلك أبو بكر في حديثه السابق، والله أعلم.

قوله ﷺ: «شاهت الوجوه» أي: قُبِحت، والله أعلم.

٢٩ - [باب غزوة الطائف]

[٤٦٢٠] ٨٢ - (١٧٧٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ شَيْمٍ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ - قَدْ رُفِئَ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّاعِرِ الْأَعْمَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَاصِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ، فَلَمْ يَلْ مِنْهُمْ

باب غزوة الطائف

قوله: (حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن عبد الله بن عباس الأعمى الشاعر، عن عبد الله بن عمرو قال: حاصر رسول الله ﷺ أهل الطائف) هكذا هو في نُسَخِ «صحيح مسلم». (عن عبد الله بن عمرو) بفتح العين، وهو ابن عمرو بن العاص.

قال القاضي: كذا هو في رواية الجلودي وأكثر أهل الأصول عن ابن مهران. قال: وقال القاضي الشهيد أبو علي^(١): صوابه: بن عمرو بن العاص، كذا ذكره البخاري^(٢)، وكذا صوابه لدى القاضي^(٣). يذكر بن أبي شيبة الحديث في «مسنده»^(٤) عن سعيد قال: عبد الله بن عمرو بن العاص، ثم قال: إن ابن عيينة^(٥) حدث به غزوة أخرى عن عبد الله بن عمرو.

هذا ما ذكره القاضي عياض، وقد ذكر خلف لو سطر هذا الحديث في كتاب «الأطراف» في مسند ابن عمر ثم في مسند ابن عمرو. وأضاه في الموضوعين إلى البخاري ومسلم جميعاً، وأنكروا هذا على خيف.

وذكره أبو مسعود الشافعي في «الأطراف» عن ابن عمر بن الخطاب مضافاً إلى البخاري ومسلم وذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين»^(٦) في مسند ابن عمر، ثم قال: هكذا أخرجه البخاري

(١) هو أبو علي حسين بن محمد بن يزيد، مصنف في الأسامي بمرسطين. روى عن أبي الوليد نياحي وغيره، وخرج له ألفي عيضة «مطبوعة» وأكثر عنه. وشهد في موقعة من ثغور مرو سنة ٥١٤ هـ. «سير أعلام النبلاء»: ٣٧٩/١٩٠.

(٢) «المطبوع المذهب»: ٣٣٠/٦. وأما ابن عمر بن أبي حنيفة، فمضاف: ١٥١/٣.

(٣) في بعض رواياته، كذا في طبعة المذكور، وهو المضاف: ٤٣٢.

(٤) في «النسب»: ٤٣١/١٢.

(٥) هو في «المصنف»: ٣٨١٠٧.

(٦) في نسخ الثلاث بن عتبة، وهو خطأ، ولعل من ذكره معلوم: ١٣٥/٦. ولا يصح.

(٧) برقم: ١٣٩٦.

شَيْئًا، فَقَالَ: «إِنَّا قَائِلُونَ إِنَّ شَاءَ اللَّهِ» قَالَ أَصْحَابُهُ: نَرْجِعُ وَلَمْ تَفْتَنِيحُوا؟ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعَدُّوا عَلَى الْقِتَالِ» فَعَدُّوا عَلَيْهِ، فَأَصَابَهُمْ جِرَاحٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا قَائِلُونَ عَدًّا» قَالَ: فَأَعْجِبَهُمْ ذَلِكَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [حدود: ٤٥٨٨، وسنن: ١٤٣٧٥]

في كتاب لأدب^(١) عن قتيبة، وأخرجه هو ومستم جميعاً في المعاري عن ابن عمرو بن العاص^(٢). قال: والحديث من حديث أبي عبيدة، وقد اختلف فيه عليه^(٣)، فمنهم من رواه عنه هكذا، ومنهم من رواه بالشك

قال الحميدي: قال أبو بكر البرقسي: الأصح: أبو عمر بن الخطاب، قال: وكذا أخرجه أبو مسعود في مسند ابن عمر بن الخطاب، وليس لأبي عباس هذا في مسند ابن عمر بن الخطاب غير هذا الحديث المختلف فيه.

وقد ذكره الثنائي في «شبهه» في كتاب السير عن ابن عمرو بن العاص لفظ^(٤)

قوله: (حاصر رسول الله ﷺ أهل لطائف، ثم يبل منهم شيئاً، فقال: «إِنَّا قَائِلُونَ إِنَّ شَاءَ اللَّهِ» قال أصحابه: نرجع ولم نفتنحه؟ فقال «أَعَدُّوا عَلَى الْقِتَالِ» فَعَدُّوا عَلَيْهِ، فَأَصَابَهُمْ جِرَاحٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا قَائِلُونَ عَدًّا» فَأَعْجِبَهُمْ ذَلِكَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)

معنى الحديث أنه ﷺ قصد الشفقة على أصحابه ولرفق بهم بلترحيل عن الطائف؛ بصعوبة أمره وشدة الكفار الذين فيه وتقربهم بحصلهم، مع أنه ﷺ علم أن رجلاً أتته سيفته بعد هذا بلا مشقة، كما جرى، فتمسأ رأى حرص أصحابه على التقدم ولجهد، أقدم وجد في القتال، فلما أصابهم الجراح، رجع إلى ما كان قصده أولاً من الرفق بهم، ففرحوا بذلك لئلا رأوه من لمشقة الظهرة، ولعلمهم بظرو فعلهم أن رأيت النبي ﷺ أترك وأنتع، وأحمد^(٥) عاقبة وأصوب من رأيهم، فوفر، على لرحيل وفرحوا، فضحكت النبي ﷺ تعجباً من سرعة تغير رأيهم، والله أعلم.

(١) في (ص) السجدي: المستم في كتاب لأدب وهو خطأ، والحديث في الصحيح البخاري: ٦١٨٦ في أكثر رواه، وفي بعضه: ابن عمرو. (طبعة الدكتور زهير شاخص)

(٢) صحيح البخاري: ٤٠٠٠٠، وفي بعض رواه: ابن عمر وأخرجه أيضاً في كتاب تنوخذ: ٧٤٨٠ بالرويتين جميعاً

(٣) في (ج): عليهم وهو خطأ

(٤) السنن الكبرى: ٨٥٤٥، وذكره في موضع آخر: ٨٨٢٦ عن عبد الله، وذكره المحقق أن في بعض نسخة: عبد الله بن عمرو

(٥) في (ج): وأجمل.

٣٠ - [باب غزوة بدر]

[٢٦٢١] ٨٣ - (١٧٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاوَرَ حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عُمَرُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: إِنَّا نَأْتِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ. لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُخَيِّضَ الْبَحْرَ لَأَخَضْنَاهَا، وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُضْمِرَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْعِمَادِ لَفَعَلْنَا. قَالَ: فَتَذَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ، فَانْطَلَقُوا حَتَّى تَزَلُّوا بَدْرًا، وَوَرَدَتْ عَلَيْهِمْ رَوَايَا قُرَيْشٍ وَفِيهِمْ عَلَامٌ أَسْوَدُ لِبْنِي الْحَجَّاجِ، فَأَخَذُوهُ، فَكَانَ

باب غزوة^(١) بدر

قوله: (أ) رسول الله ﷺ شاور حين بلغه إقبال أبي سفيان، قال: فتكلم أبو بكر فأعرض عنه، ثم تكلم عمر فأعرض عنه، فقام سعد بن عبد الله فقال: إياي تريد يا رسول الله؟ والذي نفسي بيده، لو أمرنا أن نخيضها البحر لأخضناها).

قال العلماء: إنهم قصدوا اختياراً لأنصاراً لأنه لم يكن بايعهم على أن يخرجوا معه لقتل وطلب العدو، وإنما بايعهم على أن يسموه ممن يقصده، فلما عرض الخروج لغير أبي سفيان، أراد أن يعلم أنهم يوفقون على ذلك، فأجابه أحسن جواب بالموافقة التامة، في هذه المرة وغيرها.

ولم يه استشارة الأصحاب وأهل الرأي والخبرة.

قوله: (أن نخيضها) يعني الخيل.

وقوله: (برك العِمَاد) أي (برك) فهو بفتح الباء وسكان الواو، هذا هو المعروف المشهور في كتب الحديث ورواه ياقوت المحدثين، وكلنا نقله القاضي عن رواية المحدثين؛ قال: وقال بعض أهل البغية: صوابه كسر الهمزة^(٢)، قال: وكنا نؤكد شيوع أبي ذر في «البخاري» كذا ذكره القاضي في «شرح مسند» وقال في «المشريق»: هو بالفتح لأكثر الرواة؛ قال: ووقع للأصلي والمستعلي وأبي محمد الحموي بالكسر^(٣)، قلت: وذكره جماعة من أهل اللغة بالكسر لا غير.

(١) في (بخ): في غزوة.

(٢) في الشيخ الثلاثة: الواو، وهو خطأ، والمثبت من «كتاب المسند» (١/١٣٩).

(٣) استشاري لأبو ذر (١/١٦٥).

أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ وَأَصْحَابِهِ، فَيَقُولُ: مَا لِي عِلْمٌ بِأَبِي سُفْيَانَ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَغَتَبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، فَإِذَا قُلْتُ ذَلِكَ فَتَرَوْهُ، فَقَالَ: نَعَمْ أَنَا أَخْبَرْتُكُمْ، هَذَا أَبُو سُفْيَانَ، فَإِذَا تَرَكُوهُ فَسَأَلُوهُ فَقَالَ: مَا لِي بِأَبِي سُفْيَانَ عِلْمٌ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَغَتَبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ فِي النَّاسِ، فَإِذَا قُلْتُ هَذَا أَيْضًا فَتَرَوْهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ، نَصَرَ، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَضْرِبُوهُ إِذَا صَلَّيْتُكُمْ، وَتَتْرَكُوهُ إِذَا كَلَبْتُكُمْ».

واتفق لجميع على أن الراء ساكنة، إلا ما حكاه القدسي عن الأصمعي أنه ضبطه بإسكانها وفتحها^(١). وهذا قريب ضعيف.

وأم (الجماد) فخير معجمة مكسورة ومضمومة، لغتان مشهورتان، لكن لكسر أفصح، وهو المشهور في روایات المحدثين، ولضم هو أشهر في كتب اللغة، وحكى صاحب «المشرك» و«المطالع»^(٢) الوجهين من ابن عَرَبٍ^(٣).

وقال لقاضي عياض في «النشر»: ضبطناه في «الضحيين» بالكسر، قال: وحكى ابن قريه في «نظم» و«لكسر»^(٤) وقد الحارمي في كتابه «المؤلف والمحتف» في أسماء الأماكن: هو بكسر العين، ويقال بضمتها: وقد ضبطه ابن القريه^(٥) في أكثر المواضع بالضم، لكن أكثر ما سمعته من المشايخ بكسر قـ. وهو موضع من وراء مكة خمس ليالٍ بحاية الساحل، وقيل: «لُدَيْمَاءُ»^(٦) هذا قول الحارمي، وقال القدسي وغيره: هو موضع بالقاضي حجر، وفاء إبراهيم الحارمي: بركة الجماد، وسفقات حجر: كناية عن قتال قبيح دباعد.

قوله: (ورسول الله ﷺ قائم يصلي، فلما رأى ذلك انصرف، قال: «والذي نفسي بيده، لتضربوه إذا صَلَّيْتُكُمْ، وتتركوه إذا كَلَبْتُكُمْ».

(١) الإكمال «معجم»: ١/١٤٦.

(٢) «المشرك» لأبوزيد: ٢/٦٤٣، و«المطالع لأبوزيد»: ١٨٠/٥٢.

(٣) «الجمهرة للغة»: ٢/٦٧٠.

(٤) «الإكمال «معجم»: ١/١٤٦.

(٥) هو أبو الحسن محمد بن سعد بن أحمد بن محمد بن بشر بن بقمادي متوفى سنة ٣٨٤هـ الإدم بحفظ اليرب

لمعجود، كان غاية في صحة نقل رحدة، لفظه: «سير أعلام النبلاء» ١/١٦٠ (١٦٠/٤٩٥)

(٦) في (ص) و(هـ) بدتاك. وسمعت موائع في «الأماكن» ص ٧٢٥.

قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا مَصْرَعُ فُلَانٍ» قَالَ: وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ هَاهُنَا وَهَاهُنَا. قَالَ: قَدْ مَاطَ أَحَدُهُمْ عَنْ مَوْضِعِ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ١٧٣٩٧].

معنى (نصرف): سلم من الصلاة، فعليه امتحابٌ تخفيفها إذا مرض أمرٌ في أمثلها.
وهكذا وقع لي الشَّخْصُ (تضريبه) و(تركوه) عبر نون، وهي لغة سبق بيانها مرّات، أعني حذف النون بغير لا صبي ولا جازم.
وفيه جواز ضرب الكافر الذي لا عهد له وإن كان أسيراً.
وفيه معجزتان من أعلام نبوة، إحداهما: إخباره ﷺ بمصارع^(١) جبرائيل، فلم يتعد^(٢) أحدُ مصرعه، الدنية^(٣). يخبره ﷺ بأن انغلاماً الذي كانوا يظربونه بضدق إذا تركوه، ويكليب إذا ضربوه، وكان كذلك في نفس الأمور، والله أعلم.
قوله: (لما ماط أحدهم) أي: تبعه.



(١) أي (ضرب) و(مصارع) بمصرع والمثبت مؤنث لما في (الكتاب المعلم): (١٣٧/٦).

(٢) في (ص): يتعد، وهو خطأ.

(٣) أي (مع): الثاني، وهو خطأ.

٢١ - [باب فتح مكة]

[٤٦٢٢] ٨٤ - (١٧٨٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُعِيرَةِ حَدَّثَنَا ثَابِتُ
 الثَّوَالِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَقَلَّتْ وَفُودٌ إِلَى مُدَوِّيَةٍ، وَذَلِكَ فِي
 رَمَضَانَ، فَكَانَ يُصْنَعُ بَعْضُنَا بَعْضِ الطَّعَامِ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ مِمَّا يُخْجَرُ أَنْ يَدْعُونَا إِلَى رَحِيهِ،
 فَقُلْتُ: أَلَا أَصْنَعُ طَعَامًا فَأَدْعُوهُمْ إِلَى رَحْلِي؟ فَأَمَرْتُ بِطَعَامٍ يُصْنَعُ، ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ مِنْ
 الْعِشِيِّ، فَقُلْتُ: الدَّعْوَةُ عِنْدِي لِلَّيْلَةِ، فَقَالَ: سَتَقْتَنِي، قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَقَالَ
 أَبُو هُرَيْرَةَ: أَلَا أَعْلِمُكُمْ بِحَلِيبٍ مِنْ حَلِيبِكُمْ يَا مُعَسَّرَ الْأَنْصَارِ؟ ثُمَّ ذَكَرَ فَتْحَ مَكَّةَ فَقَالَ: أَقْبَلَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَبَعَثَ الزُّبَيْرَ عَلَى إِحْدَى الْمُجَنَّبَتَيْنِ، وَبَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ عَلَى
 الْأُخْرَى، وَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى الْحُسْرِ، فَأَخَذُوا بَطْنَ الْوَادِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كَتِيبَةٍ،
 قَالَ: فَتَنَظَرُ قَرَاتِي، فَقَالَ: «أَبُو هُرَيْرَةَ» قُلْتُ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِي
 إِلَّا أَنْصَارِي».
 زَادَ غَيْرُ شَيْبَانَ: فَقَالَ: «اَهْتَفِ لِي بِالْأَنْصَارِ» قَالَ: فَأَدْعُو يَوْمَ.....

باب فتح مكة

قوله: (بعث الزبير على إحدى المجنبتين) هي بضم الميم وفتح الجيم وكسر النون، وهما المهملة
 والمعسرة، ويكون لقب بينهما (ورثت أم عبدة على الحسر) هو بضم الحاء وتشديد السين
 المهملة، أي: الذين لا خروج عليهم.

قوله: (أخذوا بطن الوادي)، أي: جمعوا طريقتهم في بطن الوادي.

قوله ﷺ: «اهتف لي بالأنصار» أي: ادعهم لي.

قوله ﷺ: «لا بأس بي إلا أنصاري»^(١) ثم قال: (فأطاعوا آية^(٢)) إنما خطبهم لثقتهم بهم ورفع
 لمراتبهم، وإظهاراً لجلالهم وخصوصيتهم.

(١) في (ن): لا أنصاري.

(٢) ما بين مقوس من سخطنا من صحيح مسلم.

وَوَيْسَتْ قُرَيْشٌ أُوْبَاشًا لَهَا وَاتِّبَاعًا، فَقَالُوا: نُنْقِذُ هَؤُلَاءِ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ كُنَّا مَعَهُمْ، وَإِنْ أَحْبَبُوا أُعْطَيْنَا الَّذِي سَيِّئَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَوْنَ إِلَى أُوْبَاشٍ قُرَيْشٍ وَاتِّبَاعِهِمْ؟ ثُمَّ قَالَ يَسِيرُهُمْ بِحَدَاثِهِمْ عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ قَالَ: «حَتَّى تَوَافُقُونِي بِالصُّبْحِ» قَالَ: فَانْظُرْنَا، فَمَا شَاءَ أَحَدٌ مِنَّا أَنْ يَقْتُلَ أَحَدًا إِلَّا قَتَلَهُ، وَمَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يُوجِّهُ إِلَيْنَا شَيْئًا. قَالَ: فَجَاءَ أَبُو سُهَيْبٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْبَحْتُ خَضِرَاءَ قُرَيْشٍ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ لَيْوَمٍ. ثُمَّ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ» فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَمَّا الرَّجُلُ فَأَدْرَكْتَهُ رَغْبَةً فِي قُرَيْشِهِ، وَرَأْفَةً بِعَشِيرَتِهِ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَجَاءَ الْوَحْيُ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ الْوَحْيُ لَا يَخْفَى عَلَيْنَا، فَإِذَا جَاءَ قَبَسٌ أَحَدٌ يَرْفَعُ طَرَفَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَنْقُضِي الْوَحْيُ، فَلَمَّا انْقَضَى الْوَحْيُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ» قَالُوا: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «قُلْتُمْ: أَمَّا الرَّجُلُ فَأَدْرَكْتَهُ رَغْبَةً فِي قُرَيْشِهِ؟» قَالُوا: قَدْ كَانَ ذَاكَ، قَالَ: «كَلَّا، إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ.

قوله: (وويست قريش أوباشاً لها) أي: جمعت جموعاً من قبائل شتى. وهو بالباء الموحدة المشددة واليشين المنصوبة.

قوله: (فما شاء أحد منا أن يقتل أحداً إلا قتله، وما أحد منهم يوجه إلينا شيئاً) أي: لا يدفع أحد عن نفسه.

قوله: (قال أبو سفيان: أيبحت خضراء قريش، لا قريش بعد ليوم) كذا في هذه الرواية: (أيبحت) وفي التي بعده: (أبيدت) وهم، متقربان، أي: ستوصلت قريش بانقتل وأبليت. وخضراؤهم بمعنى جماعتهم. ويعبر عن الجماعة لمجموعة بالسود والخضرة، ومنه السوداء. لا عظم.

قوله ﷺ: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن» استدلل به الشافعي وموافقه على أن دور مكة مملوكة يصح بيعها وإيجارها؛ لأن أصل الإخافة إلى الأديين يقتضي لملكها، وما سوى ذلك مجزئ. وفيه تأليف لأبي سفيان وإظهار لشرفه.

قوله: (قالت الأنصار بعضهم لبعض: أماً الرجل فأدركته رغبة في قريته، ورأفة بعشيرته) وذكر نزول الوحي، فقال رسول الله ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ» قَالُوا: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «قُلْتُمْ: أَمَّا الرَّجُلُ

فأدركته رغبة في قريته؟» قَالُوا: قَدْ كَانَ ذَاكَ، قَالَ: «كَلَّا، إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ.

وَالْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ فَأَقْبِلُوا إِلَيْهِ يَتَكُونُ وَيَقُولُونَ: وَاللهِ مَا قُلْتَ لَدِي قُلْتُ إِلَّا لَضْرُءَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَصْدَقَانِيكُمْ وَيَعِزُّانِيكُمْ». قَالَ:

لمحيا محياكم والممات مماتكم، فاقبلوا إليه يتكون ويقولون: والله ما قلنا الذي قلنا إلا الضر بالله ورسوله، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله ورسوله يصدقانكم ويعزبانكم».

معنى هذه الجملة أنهم رأوا رافة النبي ﷺ بأهل مكة وكثفت القتل عليهم، فظنوا أنه يرجع إلى سكنى مكة ولمقام فيها دائماً. ويرحل عنهم ويهجر المدينة، فشك ذلك عليهم، وأوحى له تعالى إليه ﷺ فأعلمه بذلك، فقال لهم ﷺ: قلتم كذا وكذا؟ قالوا: نعم قد قلنا هذا. فهذه معجزة من معجزات النبوة، فكان: لكلاً، إني عيّد الله ورسوله.

معنى «لكلاً» هنا حقاً، وبها معتبون أحدهما: حقاً. والآخر: انفي.

وأما قوله ﷺ: «إني عبد الله ورسوله» فيحمل وجهين:

أحدهما: إني رسول الله حقاً، فيأنيبني الرحي وحبر بالمعصيات، كهدى القضيّة وشبهها، فيقول بما أقول لكم وأجبركم به في جميع الأحوال.

والآخر: لا تفتنوا بإخباري يأتى بالمعصيات وتطرونني كما أصرت الأنصارى عيسى بن مريم ﷺ؟ فإني عبد الله ورسوله.

وأما قوله ﷺ: «هاجرت إلى الله وإياكم، المنحى محياكم والممات مماتكم» فمعناه: إني هاجرت إلى الله تعالى وإلى دياركم لاسيطانها، فلا أتركها. ولا أرجع عن هجرتي الوعدة لله تعالى. بل أنا ملازم لكم، المحيا محياكم والممات مماتكم، أي: لا أحي إلا عندكم، ولا أموت إلا عندكم. وهذا أيضاً من المعجزات: فمات فأن لهم هدًى يگوا وصبروا، وقلوا: والله ما قلنا كلاماً السائق لا جرحاً عيبك وعسى مصحبتك ودوامك عندك؛ لاستغفرك منك، وبشركك، ولهديتنا الصراط المستقيم، كما قال الله تعالى: «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ أَنْ يَصُبُّوا فِي سُبْحَانَ اللَّهِ نَبْأَهُمْ فِي شُكْرِ اللَّهِ» [شورى: ٥٢].

وهذا معنى قوليهم: (ما قلنا الذي قلنا إلا الضر بك) وهو يكسر الضد، أي: شحيتك أن تعارفنا ويختص بك غيرنا، فجزا عيبك أن تستقل إلى غيرك، وكان بك وهم فرحاً بما قال لهم، وحياء مما خافوا أن يكون بلغه عنهم مما يستحي منه.

فَأَقْبَلَ نَاسُ بْنُ دَاوُدَ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَعْلَقَ النَّاسُ أَبْوَابَهُمْ، قَالَ: وَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ إِلَى الْحَجَرِ، فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، قَالَ: فَأَتَى عَلَى صَنْمٍ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ كُنُوا يَعْبُدُونَهُ، قَالَ: وَلِيَّ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْسٌ، وَهُوَ آخِذٌ بِسِيَةِ الْقَوْسِ، فَلَمَّا أَتَى عَلَى الصَّانِمِ جَعَلَ يَطْعُمُهُ فِي غِيْثِهِ وَيَقُولُ: «جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ» فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ طَوَائِفِهِ إِلَى الصُّغَا، فَعَلَا عَلَيْهِ حَتَّى نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيَذْكُرُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُو. [سحر ١٦٧٣].

قوله: (واقبل رسول الله ﷺ حتى أقبل إلى الحجر، فاستلمه ثم طاف بالبيت).

فيه لا يشك بل ينفوف في أول دخول مكة، سواء كان محرماً بحج أو عمرة أو غير محررم وكان النبي ﷺ دخوله في هذا اليوم - وهو يوم الفتح - غير محررم لجماع المسلمين، وكان على رأسه البغفر، والأحاديث متضاربة على ذلك، ولإجماع منعقد عليه.

وإن قول القاضي عياض^(١): أجمع العلماء على تخصيص النبي ﷺ في ذلك، ولم يخشوا في أن من دخله بعده لحرب أو بيعي أنه لا يجوز له دخولها حالاً، فليس كما قل، بل ملحق بالشاميين وأصحابه وآخرين أنه يجوز دخولها حالاً للمحارب بلا خلاف، وكذا لمن يخاف من ظم لم يظهر لظروف وعيظه، وأما من لا عذر له أصلاً، فليس فعي فيه قولان مشهوران، أصحهما: أنه يجوز له دخولها بغير حرام، لكن يستحب له الإحرام، والثاني: لا يجوز. وقد سبقت المسألة في أول كتاب الحج.

قوله: (فأتى على صنم إلى جنب البيت كانوا يعبدونه، فجعل يطعمه بسية قوسه) السية، تكسر السين وتخفيف الياء المفتوحة: المتعطف من طرفي قوس. (قويه). (بطمن) بضم العين على المشهور، ويجوز في لغة فتحها^(٢).

وهذا المفعول بذلال بالأصنام ولعبيدها، وظهر لكونها لا تضر ولا تنفع، ولا تدفع عن نفسها، كما قال الله تعالى: «وَيَوْمَ يُنْفَخُ الْأَنَّاسُ سُيُفُهُمْ لَا يَسْتَوِدُّوهُ وَنُهُ سَهْمُهُمْ كَالْعُرِيِّ وَالْمَلُوفِ» الآية [الحج ١٧٣].

قوله: (جعل يطعم في غيظه ويقول: «جاء الحق وزهق الباطل» وقال في الرواية التي بعد هذه:

(١) في إكمال المعجم: (١٤٥/٦).

(٢) ومنهم من جعل لفتح لطن بالقول، قرأ بهما ذكره الرازي في المختار صحاح: (طمن).

[٤٦٢٣] ٨٥ - (٠٠٠) وحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَارِثٍ : حَدَّثَنَا يَهُزُّ : حَدَّثَنَا سَيْدِمَانُ بْنُ الْمُؤَبَّرِ ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : ثُمَّ قَالَ بَيْنِيهِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى : «احْصِدُوهُمْ حَصْدًا» وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ :

(وحول السمكة ثلاث مئة وستون نضيباً، فعمل بطعنهم بمود كان بيده ويقول، غيباً، كُنْتُ رَزَقْتُ نَسْلَ إِذْ الْبَطْلُ كَانَ رَافِقًا لَهُ الْإِسْرَ، ٨١ قَالَ حَتَّى تَلْقَى وَمَا تَبْدُو الْقَبِيلَ وَمَا تُبْدِي سِوَا ٢١٩) لُثْبِي: الصنم. وفي هذا استحباباً، قراءة هاتين الآيتين عند إزالة العتكر.

قوله، (ثم قال بيديه إحداهما على الأخرى «احصدوهم حصداً») هو بضم الصاد وكسر هاء. وقد استدل بهذا من يقول: إن مكة فتحت بقوة، وقد اختلفت العصابة فيها، فقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وجه. مير الحليم وأمن السيو: فتحت عمرة. وقال الشافعي، فتحت صبح، وشيئاً لمباري^(١) ابن الشافعي انفرد بهذا القول.

واحتج لجمهور بهذا الحديث، ويقولون: (أبيدت خضرَاء قريش) قالوا: وقد ﷺ «من أنقى سلاحه فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن» ولو كانوا كلهم آمنين لم يحتاج إلى هذا، وبحديث أم هانئ ﷺ حين أجرت^(٢) رجلين أراد علي ﷺ قتلهم، مقال النبي ﷺ: «قد أجرتنا من أجرت»^(٣) فكيف يدخلها صلحاً ويخفي ذلك على علي ﷺ حتى يريد قتل رجلين دخلوا في الأمان؟ وكيف يحتاج إلى أمان أم هانئ بعد الصلح؟!

واحتج الشافعي بالأحدِيثِ المشهورة أنه ﷺ صالحهم بمن الظهران قبل دخول مكة وأما قوله ﷺ: «احصدوهم» وقتل خالد من قتل، فهو محمول على من أظهر من كفر مكة قتالاً. وأما أمان من دخل دار أبي سفيان ومن ألقى سلاحه، وأمان أم هانئ؛ فكله محمول على زيادة الاحتياط لهم بالأمان. وأما مأم علي ﷺ بقتل الرجلين؛ فمعله تأول فيهما^(٤) شيئاً، أو جرى منهما قتال أو نحو ذلك. وأما قوله في الزواجر، الأخرى: (فما أشرف أحد يومئذ لهم إلا أساموه) فمحمول على من أشرف مظهراً للقتال، والله أعلم.

(١) في (معجم) (٣٣/٣)

(٢) في (خ) أجرت.

(٣) أخرجه البخاري: ٣٥٧، ومسلم: ١٦٦٩، وهو في مسند أحمد: ٢١٨٩٦.

(٤) في (خ) فيهما، ومود (ص): منهما.

قَالُوا: قُمْنَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَمَا اسْمِي إِذْنًا! كَلَّا إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

[أحمد: ١٠٩١٨].

[٤٦٢٤] ٨٦- (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَنٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنِي قَابُوسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيَّاحٍ قَالَ: وَقَدْ لَزِمْتُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ وَفِينَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَكَانَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا يَصْنَعُ طَعَامًا يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ، فَكَانَتْ نَوْبَتِي، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، الْيَوْمَ نَوْبِي، فَجَاءُوا إِلَى الْمَتَزِلِّ وَلَمْ يُدْرِكْ طَعَامُنَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، لَوْ حَدَّثْتَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يُدْرِكَ طَعَامُنَا، فَقَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ،

قوله: (قلنا ذاك يا رسول الله، قال: «فما اسمي إذن! كلاً إني عبد الله ورسوله»).

قال القاضي: يحتمل هذا وجهين:

أحدهما: أنه أراد ﷺ: إني لبي! للإعلامي: إياكم بما تحدثتم به سراً.

والثاني: لو فعلت هذا لذي يفتنهم منه وقد رخصتم ورجعت إلى استيطان مكة، لكنك قد قضيت لجهنمكم في ملازمتهنكم، ولكن هذا غير مطابق لما شئتُ منه اسمي، وهو الحمد، فإني كنت أوصف حينئذ بغير الحمد^(١).

قوله: (وقدنا إلى معاوية وفيما أبو هريرة، فكان كل رجل منا يصنع طعاماً يوماً لأصحابه، فكانت نوبتي).

فيه استحباب شترائك لمسافرين في لأكل، واستعمالهم مكارم الأخلاق، وليس هذا من باب المعاوضة حتى يشترط فيه المساواة في الطعام، وألا يأكل بعضهم أكثر من بعض، بل هو من باب المروءة ومكارم الأخلاق، وهو بمعنى الإباحة، فيجوز وإن تفضل الطعام وحملت أنواعه، ويجوز وإن أكل بعضهم أكثر من بعض؛ لكونه يستحب أن يكون شأنهم إثارة بعضهم بعضاً.

قوله: (فجاءوا إلى المتزّل ولم يُدْرِكْ طَعَامُنَا، فقُت). يا أبا هريرة، لو حدثتنا عن رسول الله ﷺ حتى يُدْرِكَ طَعَامُنَا، فقال: كنا مع رسول الله ﷺ يوم الفتح. (إلى آخره).

فيه استحباب الاجتماع على طعام، وجواز دعائهم إليه قبل درأته، واستحباب حديثهم في حال

(١) إكمال لمعجم: (١٤٥/٦).

فَجَعَلَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ عَلَى الْمُجَنَّبَةِ الْيَمْنَى، وَحَمَلَ الزُّبَيْرَ عَلَى الْمُجَنَّبَةِ الْيُسْرَى، وَجَعَلَ
أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى لِيْبَادِقَةِ وَيَطْنِ الْوَادِي، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا هُرَيْرَةُ، أَدْعُ لِي الْأَنْصَارَ فَدَعَوْتُهُمْ،
فَجَاءُوا بِهَرُولُونَ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، هَلْ تَرَوْنَ أَوْتَاشَ قُرَيْشٍ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ:
«انْظُرُوا إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ غَدًا أَنْ تَحْصِدُوهُمْ حَصْدًا» وَأَخْفَى يَدِيهِ، وَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ،
وَقَالَ: «مَوْعِدُكُمْ الصُّفَا»

الاجتماع بما فيه بيان أحوال النبي ﷺ وأصحابه وعزرائتهم، ونحوها مما تَنَشَّطَتِ النفوسُ لسماعه، وكذلك
غيرها من لحروب ونحوه، مما لا يتم فيه ولا يتولد منه في المعادة ضررٌ في دين ولا دني، ولا أدى
لأحد، لتنفصع بذلك مدة الانتظار ولا يضجروا، وتلا يشتغل بعضهم مع بعض في غيبة أو نحوها من
الكلام المنعوم.

وفيه أنه يُسْتَحَبُّ إذا كان في الجمع مشهورٌ بالفضل أو بالصلاح أن يُطْلَبَ منه الحديث، فإن لم يطلبوا،
استُجِبَ به الابتداء بالحديث، كما كان النبي ﷺ يتدبَّرُهُمَ بالحديث^(١) من غير طلب منهم^(٢)، والله أعلم.
قوله، (وجعل أبا عُبَيْدَةَ عَلَى لِيْبَادِقَةِ وَيَطْنِ الْوَادِي) (الْبَيَاقَةُ) باب «مَوْحِدَةٌ ثُمَّ مَثَلَةٌ تَحْتَ وَبَدَلِ
معجمة وقاف، وهم الرُّجَّانَةُ، خالو وهو عَرَسِيٌّ مَعْرَبٌ، وأصله بالفارسية: أصحاب رِكَابِ التَّخْلِيلِ
ومن يتصرف في أموره، قيل: سَمُّوا بِذَلِكَ نُحُوتَهُمْ وَسَمِعُوا حَرَكَتَهُمْ هكذا الرواية في هذا الحرف من
وفي غير «مسلم» أيضاً.

قال القاضي: هكذا رواهنا فيه، قلنا: ووقع في بعض الروايات، (السَّاقَةُ) وهم الذين يكونون آخر
العسكر، وقد يُجمع بينه وبين لِيْبَادِقَةَ بِأَنَّهُمْ رُجُلَةٌ وَسَاقَةٌ، ورواه بعضهم، (الشَّارِقَةُ) وفسره بالذين
يُشْرِفُونَ عَلَى مَكَّةَ قال، القاضي، وهذا ليس بشيء، لأنهم أخذوا في بعض الوادي^(٣)
(و لِيْبَادِقَةُ) هم هم (السَّحْسَرُ) في لروية السَّاقَةُ، وهم رُجُلَةٌ لَا دَرَجَ عَلَيْهِمْ.

قوله: (وقال «مَوْعِدُكُمْ الصُّفَا») يعني قال هذا خالداً ومن معه الذين أَسْفَلُ مِنْ بَعْضِ
بِوَادِي، وأصله هو ﷺ ومن معه أَعْلَى مَكَّةَ.

(١) في (مع): بالحديث.

(٢) في (مع): منه، وهو خطأ.

(٣) (الكَمَالُ لِلْعَلَمِ): (١٣٩/٢)

(٤) في (مع): من أعلى.

قَالَ: فَمَا أَشْرَفَ يَوْمِيذٍ لَهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَنَا مَوَهُ، قَالَ: وَصَّيْعَةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّفَا، وَجَاءَتْ
الْأَنْصَارُ فَأَطَافُوا بِالصَّفَا، فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُبَيِّدُ خَضِرَاءَ قُرَيْشٍ، لَا
قُرَيْشَ بَعْدَ لَيْلِي، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ،
وَمَنْ أَلْقَى السَّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ» فَقَالَتْ الْأَنْصَارُ: أَمَّا لِرَجُلٍ فَقَدْ أَخَذْتُهُ
رَأْفَةً بِعَشِيرَتِهِ، وَرَغْبَةً فِي قُرَيْشِهِ، وَنَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قُتِلْتُمْ: أَمَّا الرَّجُلُ
فَقَدْ أَخَذْتُهُ رَأْفَةً بِعَشِيرَتِهِ، وَرَغْبَةً فِي قُرَيْشِهِ، أَلَا فَمَا اسْمِي إِذْ نَا - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - أَنَا مُحَمَّدٌ
عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ، فَالْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ» قَدَّرَ: وَاللَّهِ
مَا قُلْنَا إِلَّا حُبُّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: «إِنَّا اللَّهُ وَرَسُولُهُ يُصَدِّقَايُكُمُ وَيَعْلِيَايُكُمُ». [المحيد: ٧٩٩٢]

مخبراً.

نوله: (فما أشرف لهم أحد إلا أنا موه) أي: ما ظهر لهم أحد إلا قتلوه فوقع إلى الأرض أو يكون
بمعنى: أسكنوه بالقتل، كالنائم، يقال: نمت لربيع، إذ سكنت، وضربه حتى سكن^(١)، أي: مات،
ونمت الشاة وغيرها: ماتت؛ قال سفيان: النائمة: الميتة. هكذا نأول هذه الحفلة القتلون بأن مكة
فُتِحَتْ عَنْوَةً، ومن قال: فُلِحَتْ صَلَاحٌ، يقول: أناهوه؛ القوه إلى الأرض من غير قتل، إلا من قاتل،
والله أعلم.



(١) في (خ) سكنت، وهو خطأ.

٣٢ - [باب إزالة الأضغام من حول الكعبة]

[٤٦٢٥] ٨٧ - (١٧٨١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو بْنُ الْقَاسِمِ رَأْسُ أَبِي عُمَرَ - وَلِلْفُظِّ
لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ
أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، وَحَوْلَ الْكَعْبَةِ ثَلَاثُ مِثْقَ وَبِشُونَ نُصْبًا،
فَجَعَلَ يَطْلِفُهَا بِغُرُودِ كَنْ يَدِيهِ، وَيَقُولُ: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾
٧٨ - ٨١. ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبِيدُ الْبَاطِلُ وَمَا يُبِيدُ﴾ ١٠١. زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: يَوْمَ الْفَتْحِ.

[أحمد ٣٥٨٢، البخاري ٤٦٢٥]

[٤٦٢٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، بِمِلَاهِمَا عَنْ
عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا لِمُسْنَدِهِ، إِلَى قَوْلِهِ: زَهُوقًا. وَلَمْ يَذْكُرِ
الآيَةَ الْآخَرَى. وَقَالَ بِذَلِكَ نُصْبًا: صَمًّا. [٤٦٢٥].

(صحيح) (مستدرج) (مستدرج)

٣٣ - [باب: لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح]

[٤٦٢٧] ٨٨ - (١٧٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَزَكِيَّةٌ، عَنْ زَكْرِيَّاءَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «لَا يَقْتُلُ قُرَيْشِي صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». [أحمد: ١٥٤١٧].

[٤٦٢٨] ٨٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّاءُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَتْ: قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ عُصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرُ مُطِيعٍ، كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي، فَسَمَّاهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُطِيعًا. [أحمد: ١٥٤١٨].

قوله ﷺ: «لَا يَقْتُلُ قُرَيْشِي صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» قال العلماء: معناه: الإِعلامُ بأن قُرَيْشًا يُسَلِّمُونَ كُلَّهُمْ، وَلَا يَرُدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ كَمَا أَرَدْنَا غَيْرَهُمْ بَعْدَهُ ﷺ مِمَّنْ حُورِبَ وَقُتِلَ صَبْرًا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ لَا يَقْتَبِلُونَ ظُلْمًا صَبْرًا، فَقَدْ جَرَى عَلَى قُرَيْشٍ بَعْدَ ذَلِكَ مَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ عُصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرُ مُطِيعٍ، كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي، فَسَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ مُطِيعًا)

قال العلامة عياض: «عصاة» هنا جمع العصي. من أسماء الأعلام لا من الصفات، أي: ما أسلم مِمَّنْ كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي - بِشَرِّ الْعَاصِي بْنِ وَائِلِ السَّهْمِيِّ، وَالْعَاصِي بْنِ هِشَامِ أَبُو لُبَيْخَتْرٍ، وَالْعَاصِي بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ، وَالْعَاصِي بْنُ هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْمَخْزُومِيِّ، وَالْعَاصِي بْنُ مَثْبُةَ بْنِ لَحْجَجٍ، وَغَيْرِهِمْ - سِوَى الْعَاصِي بْنِ الْأَسْوَدِ لَقْدَوِيِّ^(١)، فَقَطِرُ لَبِيِّ ﷺ سَمَّاهُ مُطِيعًا، وَإِلَّا فَقَدْ أَسْلَمَتْ عُصَاةُ قُرَيْشٍ وَغَتَاتِهِمْ كُلُّهُمْ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنَّهُ تَرَكَ أَبَا حَنْدَلَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنِ عَمْرٍو - وَهُوَ مِمَّنْ أَسْلَمَ، وَاسْمُهُ أَيْضًا الْعَاصِي، لِذَا صَحَّ هَذَا، فَيَحْتَسَنُ أَنْ هَلَا لَمَّا غَابَتْ عَلَيْهِ كَثِيرَتُهُ وَجُفَّتْ سَمْعُهُ، لَمْ يَعْرِفْهُ مُخَيَّرٌ بِاسْمِهِ فَلَمْ يَسْمُوهُ كَمَا اسْتَشَى مُطِيعٌ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في نسخ ثلاث: لم يري. وهو خطأ، والمثبت من «إكمال السمع» - (١٤٧/٦) وغيره.

٣٤ - [بَابُ صَلَاحِ الْحَدِيثِ فِي الْحَدِيثِ]

[٤٦٢٩] ٩٠ - (١٧٨٣) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: كَتَبَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَصْلَحِ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَكَتَبَ: «هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيَّ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»

باب صلاح الحديثية

في الحديثية والجرأة لغتان: التخفيف، وهو الأنصح، والتشديد، وسبق بينهما في كتاب الحج. قوله: «هذا ما كاتب عليه محمد رسول الله ﷺ» وفي البررة لأخرى «هذا ما قاضى عليه محمد» قال العمراء معنى (قاضي) هنا فصل وأمضى أمره عليه، ومنه: قضى القاضي، أي، فصل لحكمهم وأمرهم، وهذا سميت تلك السنة عام المقاضاة، وعمره لفضيه، وعمره لفضاه، كذا من شد، وفض من قان؛ إنها سميت عمرة لفضاء نقضاء العمرة التي ضد عنها؛ لأنه لا يجب قضاء العمرة عليها إذا تحل بالاحصار، كما فعل النبي ﷺ وصحابه في ذلك العام

وهي هذا الحديث دليل على أنه يجوز أن يكتب في أول الوثائق وكتب لأمالك والضدق والعتق والوقف والأوصية ونحوه هذا ما شري فلان، أو هذا ما أصدق، أو وثقت، أو أعتق، ونحوه هذا هو الصواب لدي عليه جمهور العلماء، وعليه عمل المسلمين في جميع الأزمان وجميع البلدان من غير إكثار.

قال القاضي عياض: وفيه دليل على أنه يكتب بذلك في الاسم المشهور من غير زيادة، خلافاً لمن قال: لا بد من أربعة: المذكور وأبيه وجدته ونسبه^(١).

وفيه أن للإمام أن يعقد الصلح على ما رآه مصلحة للمسلمين وإن كان لا يظهر ذلك لبعض الناس في مادي الرأي.

وفيه احتمال المفسدة ليسير لدفع أعظم منها، أو لتحصيل مصلحة أعظم منها، ثم يمكن ذلك، لا بذلك.

(١) إكمال المعجم، (١٤٨/٦ - ١٤٩).

فَقُلُوا: لَا تَكُتُّ. رَسُولُ اللَّهِ، فَمَوْ نَعْمُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ تَقَاتِلْكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ: «أَمَحَهُ» فَقَالَ: مَا أَتَ بِالَّذِي أَمَحَهُ، فَمَسَحَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ. قَالَ: وَكَانَ فِيمَا اشْتَرَطُوا أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ فَيَقِيمُوا بِهَا ثَلَاثًا، وَلَا يَدْخُلُوهَا بِسِلَاحٍ إِلَّا جُبَّانَ السِّلَاحِ. قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: وَمَا جُبَّانُ السِّلَاحِ؟ قَالَ: الْقِرَابُ وَمَا فِيهِ. [نسر ١٤٦٣].

[٤٦٣٠] ٩١ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ سُبَّارٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: لَمَّا صَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ، كَتَبَ عَيْتِي كِتَابًا بَيْنَهُمْ، قَالَ: فَكَتَبَ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ ذَكَرَ بَنَحْرٍ حَدِيثَ مُعَاذٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ عِيَّ الْحَدِيثِ: «هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ» [أحمد ١٨٥٦٧، ولبخاري ٢٦٩٨].

قوله: (لَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ: «أَمَحَهُ» فقال: ما أنا بالذي أمحاه) هكذا هو في جميع النسخ: (بالذي أمحاه) وهي لغة في أمحوه.

وهذا الذي فعله عليٌّ عليه السلام من دس لأدب المستحب، لأنه لا يفهم من النبي ﷺ نحتيم محو عيٍ بنفسه، ولهذا لم يتكرر، ولو حرم محوه بنفسه لم يجر لعليٍّ تركه، ولم أقره النبي ﷺ على المغفلة.

قوله: (ولا يدخلها سلاح، إلا جُبَّانَ سلاح) قال أبو إسحاق السبيعي: (جلبان السلاح: هو القواب بما فيه).

(الجُبَّان) يضم الحيم، من القضي في «المشوق»: صبطناه: (جُبَّان) يضم الحيم واللام وتشديد لاء الموحدة. قال: وكذا روى لأكثر من وصوئه ابن قتيبة وغيره، ورواه بعضهم بوسكان اللام. وكذا ذكره الهروي^(١) وصوئه هو ولدت، ولم يذكر ثابت سواء. وهو ألقب من الجرب، يكون من الأدم، يوضع فيه السيف مُقَمَدًا، ويخرج فيه الرأك سوطه وأدته ويهتله في الرحن^(٢).

قد انعمنا: ولما شرطوا هذا لوجهين، أحدهما: ألا يظهر منه دخول الغلسين لفاهرين، والثاني: أنه إن عرض فتية أو نحوها، يكون في الاستعداد بالسلاح صعوبة.

قوله: (اشترطوا أن يدخلوا مكة فيقيموا بها ثلاثًا) قال العلماء: سبب هذا التفسير أن المعجزة من

(١) في «الغريبين»، (جذب).

(٢) «مشارق الأمور»: ١/ ١٥٠.

[٤٦٣١] ٩٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَقْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْمُصْطَبِيُّ، جَمِيعاً عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ . وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ :- أَخْبَرَنِي عِيسَى بْنُ يُونُسَ : أَخْبَرَنِي زَكَرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْمَوَّاءِ قَالَ : لَمَّا أَحْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الْبَيْتِ صَالِحَةَ أَهْلَ مَكَّةَ عَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا فَيَقِيمَ بِهَا ثَلَاثًا، وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجُلْبَتِ السَّلَاحِ، السِّنْفِ وَقِرَابِهِ، وَلَا يَخْرُجَ بِأَحَدٍ مَعَهُ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَا يَمْنَحَ أَحَدًا يَمْكُتُ بِهَا وَمَنْ كَانَ مَعَهُ، قَالَ لِعَلِيٍّ : «اكْتُبِ الشَّرْطَ بَيْنَنَا : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» فَقَالَ لَهُ الْمُشْرِكُونَ : لَوْ تَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ثَانَعْنَاكَ، وَلَكِنْ اكْتُبِ : مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . فَأَمَرَ غِيثٌ أَنْ يَمْحَاهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ : لَا وَاللَّهِ لَا أَمْحَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَرِنِي مَكَانَهَا» فَأَرَاهُ مَكَانَهَا، فَمَحَاهَا وَكَتَبَ : بِنُ عَبْدِ اللَّهِ .

سَكَّةٌ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقِيمَ بِهَا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَهَذَا أَصْلُ فِي أَنَّ الثَّلَاثَةَ لَيْسَ لَهَا حَكْمُ الْإِقَامَةِ، وَأَنْ مَا فَوْقَهَا فَهُوَ حَكْمُ الْإِقَامَةِ . وَقَدْ رَتَّبَ لِقَهَاءَ عَلَى هَذَا قَضَرَ الصَّلَاةِ فِيمَنْ نَوَى إِقَامَةً فِي بَلَدٍ مِنْ طَرَفِهِ، وَقَامُوا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلٌ كَثِيرَةٌ .

قوله (لَمَّا أَحْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الْبَيْتِ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ نُسَخِ بِلَادِنَا : (أَحْصَرَ عِنْدَ الْبَيْتِ) وَكَدَّ بَلَدُهُ لِقَاضِيٍّ مِنْ رَوَايَةِ جَمِيعِ الرُّوَاةِ سِوَى بِنِ الْحَدَّادِ فَإِنَّ فِي رَوَايَتِهِ : (عَنِ الْبَيْتِ) وَهُوَ لَوْجُهُ ^(١) وَأَمَّا أَحْصَرَ وَحَصَرَهُ فَسَبَقَ بَيَانُهُمَا فِي كِتَابِ الْحَجِّ .

قوله ﷺ : «أَرِنِي مَكَانَهَا» فَأَرَاهُ مَكَانَهَا، فَمَحَاهَا وَكَتَبَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ

قَالَ لِقَاضِيٍّ مِيَاضٍ . وَخَلَّجَ بِهَذَا اللَّفْظَ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى أَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ كَتَبَ ذَلِكَ بِيَدِهِ عَلَى ظَاهِرِ هَذَا اللَّفْظِ، وَقَدْ ذَكَرَ لِسَخَارِيِّ لِحَوْهَ مِنْ رَوَايَةِ إِسْرَاقِيٍّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَقَالَ فِيهِ : أَخْبَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ الْكَتَابَ فَكُتِبَ، وَزَادَ عَنْهُ فِي حَرِيقِ آخَرٍ - وَلَا يُحْسِنُ أَنْ يَكْتُبَ فَكُتِبَ ^(٢) .

قَالَ أَصْحَابُ هَذَا الْمَذْهَبِ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى ذَلِكَ عَلَى يَدِهِ، إِمَّا بِأَنْ كُتِبَ ذَلِكَ بِيَدِهِ وَهُوَ غَيْرُ عَدِيمٍ مَعَهُ يَكْتُبُ، أَوْ أَنَّ ^(٣) اللَّهَ تَعَالَى عَلَّمَهُ ذَلِكَ حَيْثُ حَتَّى كُتِبَ، وَجَعَلَ هَذِهِ زِيَادَةً فِي مَعْجَزَتِهِ :

(١) اتصال للمعجم : (١٥٢/٦)

(٢) البهاري : ٢٢٨٩ و ٢٢٥١

(٣) في (ج) : وَأَنَّ . وَالْمَعْنَى مُوَافَقٌ مِمَّا فِي الْكُتُبِ (المعجم : ١٥١/٦) .

بأنه^(١) كان أمياً، فكما علمه ما لم يعلم من النعم، وجعله يقرأ ما لم يقرأ، ويتلو ما لم يكن يتلو، كذلك علمه أن يكتب ما لم يكن يكتب، وخط ما لم يكن يخط بعد النبوة، وأجرى^(٢) ذلك على يديه. نلوا: وهذا لا يقدح في وصفه بالأمية، واحتجوا بأننا جاءت في هذا عن لشعبي وبعض السلف، وأن النبي ﷺ لم يمض حتى كتب.

قال القاضي: وإلى جوار هذا ذهب الباجي وحكاه عن الشافعي^(٣) وأبي ذر وغيرهما، وذهب لأكثرهم إلى منع هذا كله؛ قالوا: وهذا الذي رعمه الداهيون إلى القول الأول يطله وصف الله تعالى به بالسبب، لا مبي، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كُتُبٍ وَلَا خُطْمٍ بِمِثْلِكَ﴾ [المكثبات ١٨] وقوله ﷺ: «إِنَّا أَهْلُ آمِيَّةٍ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ»^(٤). قالوا: وقوله في هذا الحديث: (كتب) معناه: أمر بالكتابة، كما يقال: زَجَمَ معزاً، وقطع السارق، وجلد الشريد، أي: أمر بذلك، واحتجوا بالرواية الأخرى: (فقال لعلي رضي الله تعالى عنه «اكتب: محمد بن عبد الله»).

قال القاضي: وأجاب لا يؤمنون عن قوله تعالى أنه لم يتل ولم يخط، أي: من قبل تعليمه، كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلِهِ﴾ فكما جاز أن يتلو جاز أن يخط، ولا يقدح هذا في كونه أمياً؛ إذ ليست المعجزة مجرد كونه أمياً، فإن المعجزة حاصله بكونه ﷺ كان أولاً كذلك ثم جاء بالقرآن وبعدم لا يعلمها الأميون.

قال القاضي: وهذا الذي قالوه ظاهراً؛ قال: وقوله في الرواية التي ذكرناها: (ولا يحسن أن يكتب فكتب) كذلك أنه كتب بنفسه، قال: والعبول إلى غيره مجاز، ولا صورة إياه، قال: وقد طال كلام كل فرقة في هذه المسألة، وشئت كن فرفقة على الأخرى في هذا، والله أعلم.

(١) في (ج): غلام، وفي (إسن المعلم): ولد.

(٢) في (ص): وأما، أو أجرى.

(٣) تصحفت في (الإكمال) إلى: الشيباني، والشافعي هو أبو جعفر محمد بن أحمد بن شافعي، حنفي، لمتوفي سنة ٢٤٤ هـ. لازم بن البفلاني حتى برح في علم الكلام، وكان من أدعياء، نعم، تخرج له في المخطات لقاضي أبو الوفاء الباجي وغيره، انظر اعلام النبلاء، (١٧/٦٥١).

(٤) أخرجه البخاري: ٦٩١٣، ومسلم: ٢٥١١ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وهو في نسخة أحمد: ١٧٠٥٥.

فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ يَوْمُ الثَّالِثِ قَالُوا لِعَلِيِّ: هَذَا آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَرْطِ صَاحِبِكَ، فَأَمْرُهُ فَنُخْرِجُ، فَأُخْبِرُهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «نَعَمْ» فَخَرَجَ. وَقَالَ بْنُ حَنَابٍ فِي رِوَايَتِهِ مَكَانَ تَرْبَعَتِكَ. بِأَيُّعَتِكَ. راجع: ١٨٦٣، والبيهقي: ١٣١٨٤.

[٤٦٣٢] ٩٣ - (١٧٨٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسَمَةَ، عَنْ نَابِثٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ قُرَيْشًا صَلَّحُوا النَّبِيَّ ﷺ، فِيهِمْ سُهَيْلُ بْنُ غَزْوٍ،

قوله: (فلما كان يوم الثالث) هكذا هو في النسخ كلها: (يوم الثالث) بوضاعة (يوم) إلى (الثالث) وهو من إضافة لموصوف إلى الصفة، وقد سبق بيانه مرّات، ومذهب الكوفيين جوازُهُ على ظاهره، ومذهب الصريين تعليقٌ محذوفٌ منه، أي: يوم الرمان الثالث

قوله: (لما قام بها ثلاثة أيام، فلما كان يوم الثالث قالوا لعليّ). هذا آخر يوم من شرط صاحبك، فأمره أن يخرج، فأخبره بذلك، فقال: «نعم» فخرج.

هذا الحديث فيه حذف واختصار، والمقصود أن هذا الكلام لم يقع في عدم صلح الحديبية، وإنه وقع في السنة الثانية، وهي عمرة^(١) القضاء، وكانوا شرطوا النبي ﷺ في عام الحديبية أنه يجيء في عدم لعين فيحتمل، ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام. فجاء في العام المقبل فأقام إلى آخر اليوم الثالث، فقبِلوا لعليّ رضي الله تعالى عنه هذا الكلام، فاختصر هذا الحديث ولم يذكر أن الإقامة وهذا الكلام كان في العام المقبل، وسمي عن فكرة مكوّن مبسوط. وقد جاء مبيناً في روايات أخر، مع أنه قد عمى النبي ﷺ لم يدخل مكة عام الحديبية، والله أعلم.

فلان قبل: كيف أخرجهم إلى أن يطلبو منهم الخروج ويقوموا بشرط^(٢) فالجواب: أن هذا الطلب كان قبل نفض الأيام الثلاثة بيسير، وكان عزم النبي ﷺ وأصحابه على الارتحال عند نفضها ثلاثة أيام، وحادث الكندُر لأنفسهم وطبوا الارتحال قبل انقضاء الثلاثة بيسير، فخرجوا عند انقضائها وفاء بالشروط، لا ألهم كانوا مقومين لو لم يطلبوا^(٣) ارتحالهم.

(١) في (نسخ): وهو عام عمرة

(٢) أي (موت) و(مها): يذهب.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اُكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» قَالَ سُهَيْلٌ: أَمَا بِاسْمِ اللَّهِ، فَمَا نَدْرِي مَا بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَكِنْ اُكْتُبْ مَا نَعْرِفُ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، فَقَالَ: «اُكْتُبْ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ» قَالُوا: لَوْ عِثْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَا تَتَّبِعُكَ، وَلَكِنْ اُكْتُبْ اسْمَكَ وَاسْمَ أَبِيكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اُكْتُبْ: مِنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ» فَاشْتَرَطُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ ثُمَّ رَدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنْنا وَرَدَّكُمْوَهُ عَفِينَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَكْتُبُ هَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنْنا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ سَبَّحَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ فُرْجًا وَمَخْرَجًا».

[أحمد: ١٦٣٨٧٧].

قوله: (فقال النبي ﷺ: «اُكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» قال سهيل: أما باسم الله، فما ندري ما باسم الله الرحمن الرحيم، ولكن اكتب ما نعرف. باسمك اللهم).

فإن العلماء وافقهم النبي ﷺ في ترك كتابة (بسم الله الرحمن الرحيم) وأنه كتب (باسمك اللهم) وكذا وافقهم في (محمد بن عبد الله) وترك كتابة (رسول الله ﷺ) وكذا وافقهم في رد من جاء منهم إلى دون من ذهب منا إليهم؛ وإنما وافقهم في هذه الأمور بمصلحة المهمة الخاصة بالصلح، مع أنه لا مفسدة في هذه الأمور؛ أما ليسبوا (باسمك اللهم) فمعتد بها وحس، وكذا قوله: (محمد بن عبد الله) هو أيضاً (رسول الله ﷺ) وليس في ترك وصفه لله سبحانه وتعالى في هذا الموضع بالرحمن الرحيم ما ينفي ذلك، ولا في ترك وصفه ﷺ بما بالرسالة ما ينفيها؛ فلا مفسدة فيه طلبوه. وإنما كانت المفسدة تكون لو طلبوا أن يكتب ما لا يعمل من تعظيم الله تعالى.

وأما شرط رد من جاء^(١) منهم ومنع من ذهب إليهم؛ فقد بين النبي ﷺ في هذا الحديث الحكمة فيه^(٢) بقوله ﷺ: «مَنْ ذَهَبَ مِنْنا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ سَبَّحَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ فُرْجًا وَمَخْرَجًا» ثم كان كما قلنا ﷺ، فجعل الله لذين جاؤوا منهم وردتهم إليهم فُرْجًا ومَخْرَجًا، والله الحمد، وهذا من المعجزات.

قال العبد: وللمصلحة المترتبة على إتمام هذا الصلح ما ظهر من ثمراته الباهرة. وهو فيه

(١) في (ع): جاءوا.

(٢) في (ع) و(هـ): قبحهم.

[٤٦٣٢] ٩٤ - (١٧٨٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَتَقَرَّبَا فِي اللَّفْظِ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سَيَّاهُ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي نَاسٍ. عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَامَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ يَوْمَ صِفِّينَ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، أَنْتُمْ هُمَا أَنْفُسُكُمْ، لَقَدْ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَلَوْ نَرَى قِتْلًا لَقَاتَلْنَا، وَذَلِكَ فِي الصُّلْحِ

لمتظاهرة، التي كانت عاقبتها فتح مكة، وإسلام أهلها كلها، ودحول الناس في دين الله أفواجا، وذلك أنهم قبل الصُّلْحِ لم يكونوا يختلطون بالمسلمين، ولا تتظاهر عندهم أمور النبي ﷺ كما هي، ولا يَحُلُّونَ بِمَنْ يَعْلَمُهُمْ بِهِ مَفْضَلَةٌ، فلما حصل صلح الحديبية، اختلطوا بالمسلمين، وجازوا إلى المدينة، وذهب المسلمون إلى مكة، وخلُّوا بأهلهم وأصدقائهم وغيرهم مِمَّنْ يَسْتَنْصِحُونَهُ، وسمِعوا منهم أحوال النبي ﷺ مَفْضَلَةٌ بِجَزَائِيَّاتِهَا وَمَعْجَزَاتِهِ الظَّاهِرَةِ، وَأَعْلَامِ نُبُوَّتِهِ الْمَتَظَاهِرَةِ، وَحُسْنِ سِيرَتِهِ وَجَمِيلِ طَرِيقَتِهِ، وَعَدَّوْا بِأَنْفُسِهِمْ كَثِيرًا مِنْ ذَلِكَ، فَحَدَّثَتْ^(١) نَفُوسَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ، حَتَّى يَدْرُ خُلُقُ مِثْلِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ، فَاسْمَعُوا بَيْنَ صُلْحِ الْحَدَيْبِيَّةِ وَفَتْحِ مَكَّةَ، وَازْدَادَ الْآخَرُونَ نِيْلًا إِلَى الْإِسْلَامِ، لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْفَتْحِ أَسْلَمُوا كُلُّهُمْ؛ لِمَا كَانَ قَدْ تَمَّهَدَ لَهُمْ مِنَ السَّيْلِ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ مِنْ حَيْثُ قَرِيشٍ فِي سَبْوَادِي يَنْتَظِرُونَ بِإِسْلَامِهِمْ إِسْلَامَ قَرِيشٍ؛ فَلَمَّا أَسْمَعَتْ قَرِيشٌ أَسْمَعَتْ عَرَبٌ فِي لِبْوَادِي؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۝﴾.

قوله: (حدثنا^(٢) عبد العزيز بن سيباه) هو بسين مهملة مكسورة ثم ياء مثناة من تحت مخففة ثم ألف ثم هاء في الوقف والرفع، هلى وؤنى: بياه وشياه.

قوله: (قام سهل بن حنيف يوم صفين فقال يا أيها الناس، تهملوا أنفسكم...) إلى آخره.

أراد بهذا تصيير الناس على الصُّلْحِ^(٣)، وإعلامهم بما يُرجى بعده من الخير؛ فإنه يُرجى مصيره إلى خير وإن كان ظاهره في الاستماع مما تكرهه النفوس، كما كان شأن صبيح الحديبية. وهذا دل سهل عند القوم حين ظهر من أصحاب علي عليه السلام كراهة التحكيم، فأعلمهم بما جرى يوم الحديبية من كراهة أكثر الناس للصِّحِّ وأقوالهم في كراهته، ومع هذا فأعقب خيرا عظيما، فنصّرهم^(٤) النبي ﷺ على الصُّلْحِ

(١) في (ص): فيه ذللت. وهو خطأ.

(٢) في (ج): حدث.

(٣) في الإكمال الممنوع: (٢/١٥٤): تبصير الناس ما في الصِّحِّ من الخير.

(٤) في (ص): واهما: ففهمهم.

الَّذِي كَانَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ، فَجَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْتَ عَلَى حَقٍّ وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ؟ قَالَ: «بَلَى» قَالَ: أَلَيْسَ قَتْلَانِي فِي الْجَنَّةِ وَقَتْلَاهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: «بَلَى» قَالَ: فَيَمِمْ نُعْطِي الدِّيْنَ فِي دِينِنَا وَنَرْجِعُ وَلَمْ يَحْكَمْ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: أَيَا ابْنَ الْخَطَّابِ، إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّهُ أَبَدًا» قَالَ: فَانْطَلَقَ عُمَرُ - قَدْ مَضَى - مُتَعِظًا، فَأَتَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: يَا أَبَ بَكْرٍ، أَلَسْنَا عَلَى حَقٍّ وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: أَلَيْسَ قَتْلَانِي فِي الْجَنَّةِ وَقَتْلَاهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَعَلَامَ نُعْطِي الدِّيْنَ فِي دِينِنَا وَنَرْجِعُ وَلَمْ يَحْكَمْ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ وَلَنْ يُضَيِّعَهُ اللَّهُ أَبَدًا. قَالَ: فَتَنَزَّلَ الْقُرْآنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْفَتْحِ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ فَأَقْرَأَهُ إِيَّاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْفَتْحَ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَطَايَتْ نَفْسُهُ وَرَجَعَ.

الحمد ١٥٩٧٥، ولياماني ١٢١٨٢.

مع أب رأيهم كان من جزء كعاري مكة بالقتال، وهذا قال عمر ؓ: (فعلام نعطي الدنية في ديننا؟).

قوله. (فقيم نعطي الدنية في ديننا؟) هي بفتح الدال وكسر النون وتشديد الياء، أي التقيصة والحالة الناقصة.

قال لعمري: لم يكن سؤال عمر ؓ وكلامه المذكور شكًا، بل حلبًا لكشف ما خفي عليه، وحثًا على إزال الكفار وضهور الإسلام، كما عرفت من خلقه ؓ وقوته في نصرة الدين وإزالة المبغضين. وأم جواب أبي بكر ؓ لعمري بمثل جواب النبي ﷺ، فهو من الدلائل الظاهرة على عظيم فضله، ودار علمه، وريادة عرفانه، ورسوخه في كل ذلك، وريادته فيه كله على غيره ؓ.

قوله: (فتنزل القرآن على رسول الله ﷺ بالفتح، فأرسل إلى عمر فأقرأه إياه، فقال: يا رسول الله، أوفتح هو؟ قال: «نعم» فطابت نفسه ورجع).

المراد أنه نزل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّاهُ لَكَ فَتَمَّ ثِيَابُكَ﴾، الفتح: ١، وكان الفتح هو صلح الحديبية، فكان عمر: أوفتح هو؟ قال رسول الله ﷺ: «نعم» لما فيه من لقولنا التي قدس ذكره.

وفيه إعلام الإمام والمعلم كبار أصحابه بما يقع له من الأمور المهمة، ولتبعث إليهم لإعلامهم بذلك، والله أعلم.

[٤٦٣٤] ٩٥ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَيْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ يَقُولُ بِصِفِّينَ: أَيُّهَا النَّاسُ، اتَّهَمُوا رَأْيَكُمْ، وَاللَّهُ لَقَدْ رَأَيْتَنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَنِّي اسْتَطَعْتُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَرَدَدْتُهُ، وَاللَّهُ مَا وَضَعْتُ سَيْفِي عَلَى عَوَائِقِنَا إِلَى أَمْرِ قَطٍ إِلَّا أَشْهَلَنِي يَدٌ إِلَى أَمْرِ لَعُوقَةٍ، وَلَا أَمْرَكُمْ هَذَا.

لَمْ يَذْكُرْ بْنُ نُمَيْرٍ: إِلَى أَمْرِ قَطٍ. [إسناده: ١٥٩٧٤، والبخاري: ٢٣١٨١].

[٤٦٣٥] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرِ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ لَأَشْجُ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقِي حَيْثُ بِهِمَا: إِلَى أَمْرِ يَمْطَعْنَا. [٤٦٣٤].

[٤٦٣٦] ٩٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعُوذٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ يَقُولُ: اتَّهَمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ اسْتَطَعْتُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا فَتَحْنَا مِنْهُ فِي حُضْمٍ إِلَّا أَنْفَجَرُ عَيْنَهُ مِنْهُ حُضْمٌ. [ابن أبي عمير: ١٤١٨٩، ابن أبي عمير: ٤٦٣٣].

قوله: (يوم أبي جندل) هو يوم الخديبية، واسم أبي جندل لعاص بن سُهَيْل بن عمرو.

قوله: (أمر يَمْطَعْنَا) أي: يُشَقُّ علينا ونخافه.

قوله: ((ألا^(١)) أمركم هذا) يعني: القتال الواقع بينهم وبين أهل الشام.

قوله: (عن أبي حَصِينٍ) هو يفتح الحميم وكسر المصاد.

قوله: (عن سهل بن حنيف أنه قال: اتَّهَمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ اسْتَطَعْتُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا فَتَحْنَا مِنْهُ فِي حُضْمٍ إِلَّا أَنْفَجَرُ عَيْنَهُ مِنْهُ حُضْمٌ) هكذا وقع هذا الحديث في نسخ «صحيح مسلم» كلها، وفيه محذوف، وهو جواب (لو) تقديره: ولو استطيع أن أَرُدَّ أمره ﷺ لَرَدَدْتُهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ أَخْرَجُواكَ مِنَ الْمَدِينَةِ﴾ [الحجرات: ١٢] ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ أَنْفَجَرْنَا فِي عَمَزَاتٍ

(١) في (ص)، لي. وهو خطأ.

[٤٦٣٧] ٩٧ - (١٧٨٦) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ غُبَيْرٍ الْجَلْبُزِيُّ: حَدَّثَنَا حَايِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْطُوهُمْ﴾ يَعْبُرُ لَكَ اللَّهُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تَوَرَّأَ عَظِيمًا﴾ (سج: ١٥٠) مَرْجِعُهُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَهُمْ يُحَاطُّهُمْ الْحُزْنُ وَالْكَبَةُ، وَقَدْ لَحَرَ الْهَدْيُ بِالْحَدِيثِ، فَقَالَ: «لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا» (أحمد: ١٣٧٤٦، مطبوعاً، وبحري: ٤٨٣٤، بخره معصراً).

[٤٦٣٨] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ الضُّفْرِ الثَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْثَى: حَدَّثَنَا أَبُو ذَاوُدَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، جَمِيعاً عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَبِي عُرْوَةَ. [أحمد: ١٣٧٢٦، (ونظر: ٤٦٣٧)،

الَّذِينَ آمَنُوا تَوَرَّأَ عَظِيمًا] (١٧٨٦) وَنَفَذَهُ، فَكُلُّهُ مَحْذُوفٌ جَوَابُ (لَوْ) لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

وَأَم قَوْلُهُ: (مَا فَتَحَ مِنْهُ خُصْماً) فَالضَّمِيرُ فِي (مِنْهُ) عائدٌ إِلَى قَوْلِهِ: (اتَّهَمُوا بِأَيْكُم) ومعناه: مَا أَصْحَبْنَا مِنْ رَأْيِكُمْ وَأَمْرِكُمْ هَذَا نَاحِيَةً لَا فَتَحَتْ أُخْرَى. وَلَا يَصِحُّ رَعْدَةُ الضَّمِيرِ إِلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ.

وَأَم قَوْلُهُ: (مَا فَتَحَ مِنْهُ خُصْماً) فَكَذَلِكَ هُوَ فِي «مُسْلِمٍ» قَالَ نِقَاضِي: وَهُوَ غَيْطٌ وَتَعْيِيرٌ^(١)، وَصَوْنُهُ: (مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ خُصْماً) وَكَذَلِكَ هُوَ فِي رِوَايَةِ الْخَارِجِيِّ: (مَا سَيِّدٌ) وَهُوَ يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ، وَيَتَقَبَّلُ (مُسَدِّدٌ) بِقَوْلِهِ: (إِلَّا اتَّعَجَرُ).

وَأَم (الْخُصْمُ) فَخُصْمٌ أَخْذٌ، وَخُصْمٌ كُلُّ شَيْءٍ عَرَفَهُ وَحِيلَهُ، شَيْءٌ يَخْصِمُ إِلَى رِيَّةٍ وَنَقْدٍ حَادٍ مِنْ طَرَفَيْهَا، أَوْ يَخْصِمُ الْخَيْرَ وَالْجُرْحَ وَالنَّصِيبَ مَا فِيهِ بِالْفُجْجَةِ.

وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ دِينٌ عَلَى جَوَازِ مَصْلَحَةِ الْكُفْرِ إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ، وَهُوَ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَمِنْهُنَّ أَنْ مَدَّتْهَا لَا تَرِيدُ عَلَى عَشْرِ سِنِينَ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْإِدْمُ مُسْتَظْهِراً عَنْهُمْ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَظْهِراً لَمْ يَرُدَّ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَفِي قَوْلِ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ: وَقَدْ مَالَتْ لَا حُدَّ لَهَا، بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ قُلٌّ أَمْ كَثْرٌ بِحَسَبِ رَأْيِ الْإِمَامِ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ.

(١) فِي (نَس) وَ(هـ): أَوْ تَعْيِيرٌ وَالْمَعْنَى مَوْفَقٌ لَنَا فِي [أحمد: ١٣٧٢٦] (١٧٨٦).

٣٥ - [باب الوفاء بالعهد]

[٤٦٣٩] ٩٨ - (١٧٨٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ: حَدَّثَنَا خُلَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ قَالَ: مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بَدْرًا إِلَّا أَنِّي خَرَجْتُ أَنَا وَأَبِي حُسَيْلٌ، قَالَ: فَأَخَذْنَا كُفَّارَ قُرَيْشٍ، قَالُوا: إِنَّكُمْ تَرِيدُونَ مُحَمَّدًا، فَقُلْنَا: مَا نُرِيدُهُ. مَا نُرِيدُ إِلَّا الْمَدِينَةَ، فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ اللَّهِ وَبَيْتَاقَهُ لِنَتَصَرَّغَ إِلَى لِمَدِينَةٍ وَلَا نَقَاتِلُ مَعَهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: «انْصَرِفَا، نَفِي لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ وَنَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ» [أحمد ٢٣٣٥٤].

باب الوفاء بالعهد

قوله من خليفة بن يمان: (خرجت أنا وأبي حُسَيْلٌ) إلى آخره. هو حُسَيْلٌ بحد، مصمومة ثم سبي معنوقة مهملة ثم ياء ثم لام، ويقال له أيضاً: حَيْلٌ، بكسر الحاء وسكون السين، وهو واحد خديفة واليمان لقب له. والمشهور في استعمال المحققين أنه «يمان» يسون من غير ياء بعده، وهي لغة قليلة، والصحيح: اليماني، بالياء، وكذا عمرو بن لحي، وعبد الرحمن بن أبي الموالي. وشهد من لهادي، المشهور للمحدثين حذف الياء، وصحيح ثبوتها.

قوله: (فَأَخَذْنَا كُفَّارَ قُرَيْشٍ فَقَاتَلُوا: إِلَيْكُمْ تَرِيدُونَ مُحَمَّدًا، قُلْنَا: مَا نُرِيدُهُ مَا نُرِيدُ إِلَّا الْمَدِينَةَ، فَأَخَذُوا عَلَيْنَا عَهْدَ اللَّهِ وَبَيْتَاقَهُ لِنَتَصَرَّغَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلَا نَقَاتِلُ مَعَهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: «انْصَرِفَا، نَفِي لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ وَنَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ»)

في هذا الحديث جواز الكذب في الحرب. وبذا أمكن لتعريض فهو أولى، ومع هذا يجوز تكذيب في الحرب، وفي الإصلاح بين الناس، وكذب الزوج لامرأته، كما صرح به الحديث لصحاح^(١).

وهو لوفاء بالعهد؛ وقد اختلف العلماء في لاسير يدهد لكفر ألا يهرب منهم، فقال تشافعي

(١) أخرجه مسلم: ٩٦٣٩ و٦٦٣٤ موقوفاً على الزهري وعرفه ما من حديث أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معية ﷺ وأخرجه

أبو داود: ٤٤٩٧٩ والنسائي في «الكبرى»: ٨٥٨٨، وأحمد: ٢٧٢٧٧ موقوفاً

وأبو حنيفة والكوفيون: لا ينزله ذلك، بل متى أمكنه الهرب هرب، وقال مالك، يلزمه، وتفقر على أنه لو أكرهه فحلف ألا^(١) يهرب، فله أن يهرب، ولا يمين عليه؛ لأنه مكره.

وأما قضية حليفة وأبيه، فإن استنثار استحل فوهما لا يقاتلان مع النبي ﷺ في غرة بدر، فأمرهما النبي ﷺ بالوفاء، وهذا ليس بالإيجاب، فإنه لا يجب الوفاء بترك الجهاد مع الإمام ونائبه، ولكن أورد النبي ﷺ ألا يمشي عن أصحابه نقض العهد وإن كان لا يلزمهم ذلك؛ لأن المشي عليهم لا يذكر تأويلًا.



(١) في (ع) و(هـ): لا

٣٦ - [بَابُ غَزْوَةِ الْأَحْزَابِ]

[٦٤٠] ٩٩ - (١٧٨٨) حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ حُدَيْفَةَ، فَقَالَ زَحْرٌ: لَوْ أَدْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتِلْتُ مَعَهُ وَأَلَيْتُ، فَقَالَ حُدَيْفَةُ: أَنْتَ كُنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟ لَقَدْ رَأَيْتُكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْأَحْزَابِ وَأَخَذْنَا رِيحَ شَيْبَةَ وَفَرَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» فَسَكَتْنَا، فَلَمْ يُجِبْهُ مِنْ أَحَدٍ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» فَسَكَتْنَا، فَلَمْ يُجِبْهُ مِنْ أَحَدٍ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» فَسَكَتْنَا، فَلَمْ يُجِبْهُ مِنْ أَحَدٍ، فَقَالَ: «قُمْ يَا حُدَيْفَةُ، فَاتِنَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ» فَسَمَّ أَجَدَ بَدَأَ إِذْ دَعَانِي بِاسْمِي أَنْ أَقْرَمَ، قَالَ: «اذْهَبْ فَاتِنِّي بِخَبَرِ الْقَوْمِ، وَلَا تَدْعُرْهُمْ عَلَيَّ» فَلَمْ وَلَّيْتُ مِنْ عِنْدِهِ جَعَلْتُ كَأَنَّمَا أَمْشِي فِي حِمَامٍ حَتَّى أَتَيْتُهُمْ،

باب غزوة الأحزاب

قوله: (كنا عند حديفة، فقال رجل: لو أدركت رسول الله ﷺ قاتلت معه وأليت، فقال له حديفة ما قال) معناه: أن حديفة فهم منه أنه لو أدرك النبي ﷺ لبالع في نصرته. ولز دعاني لصحابة ﷺ، فأخبره بخبره في ليلة الأحزاب، وفصد رجاءه عن ظنه أنه يفعل أكثر من فعل الصحابة، قوله: (وأخذتنا ريح شديدة وفر) هو بضم لثاق، وهو لبرد، وقومه بعد هذا: (أقرمت) هو بضم القاف وكسر الراء، أي: بردت.

قوله ﷺ: «اذْهَبْ فَاتِنِّي بِخَبَرِ الْقَوْمِ، وَلَا تَدْعُرْهُمْ عَلَيَّ» هو بفتح الدال وبالياء المعجمة، ومعناه: لا تزعجهم علي^(١) ولا تحركهم علي. وقيل: معناه: لا تنفرهم. وهو قريب من معنى الأول، والمراد: لا تحركهم عليك فإن أخذوك كان ذلك خسراً علي^(٢). لأنك رسول الله وصاحبه.

قوله: (فلما ولّيت من عنده جعلت كأنما أمشي في حمام حتى أتيتهم) يعني أنه ثم يجد البرد الذي

(١) غي (ج). عني. وهو عطا

فَرَأَيْتُ أَبَا سَفْيَانَ يَصْلِي ظَهْرَهُ بِالنَّارِ، فَوَضَعْتُ سَهْمًا فِي كَيْدِ الْقَوْسِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْمِيَهُ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا تَذَعِرْهُمْ عَلَيَّ» وَلَوْ رَمَيْتُهُ لَأَصَبْتُهُ، فَرَحَعْتُ وَأَنَا أُنْشِي فِي مِثَالِ الْحَصَمِ، فَلَمَّا أَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ بِخَبَرِ الْقَوْمِ وَقَوَعْتُ، فَرَزْتُ، فَالْبَسَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قُضْرِ عِبَادَةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ يُصَلِّي فِيهَا، فَنِمَ أَرَلًا نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحْتُ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ قَالَ: «قُمْ يَا نَوْفَلُ».

يجده الناس، ولا من تلك الرياح الشديدة شيداً، بل عافاه الله تعالى منه ببركة إجابته لسيي ﷺ وذهب به فيما وجهه له، ودعاه ﷺ له، واستمر ذلك ليعطف به ومعافاته من برد حتى عاد إلى النبي ﷺ، فمما رجع ووصل، عاد إليه البرد الذي يجده الناس، وهذه من معجزات رسول الله ﷺ. ولقطة الحمام عربية، وهو مذكور مشتق من لحميم، وهو الماء الحار.

قوله: (فرأيت أبا سفيان يصلي ظهره) هو بفتح الهمزة وإسكان الصاد، أي: يذفقه ويذنيه بها. وهو الصلاة بفتح الصاد والقصر، والصلاة بكسرها والهمزة. قوله: (كبد القوس) هو مقبضها، وكبد كل شيء هو وسطه.

قوله: (فالبسني رسول الله ﷺ من فضل عبادة كانت عليه يصلي فيها) العبادة بالحد، والعبادة بزيادة باء لغتان مشهورتان في مصروفات.

وفي جواز الصلاة في العُصُوف، وهو جائر بإجماع من يُعْتَدُّ به من العلماء، وسواء الصلاة عليه وفيه، ولا كراهية في ذلك. قال العبدري من أصحابنا. وقالت الشيعة، لا تجوز الصلاة على العُصُوف، وتجاوز فيه، وقال مالك: يكرهه، لكنه تزييد.

قوله: (فلما أزل نائماً حتى أصبحت، فلما أصبحت قال: «قُمْ يَا نَوْفَلُ» هو بفتح النون وإسكان الواو، وهو كثير النوم، وأكثر ما يستعمل في النساء، كما استعمله هنا. وقوله: (أصبحت) أي: طلع عليّ الفجر.

وفي هذا الحديث أنه ينبغي للإمام وأمير الجيش بحث الجواسيس والصلائح لكشف خبر العدو، والله أعلم.



٣٧ - [باب غزوة أحد]

[٤٦٤١] ١٠٠ - (١٧٨٩) (وحدثنا هذّاب بن خالد الأزدي: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد وثابت البناني، عن أنس بن مالك)

باب غزوة أحد

قوله: (حدثنا هذّاب بن خالد الأزدي) هكذا هو في جميع النسخ: (الأزدي) وكذا قال البخاري في «المشايخ»^(١) وابن أبي حاتم في كتابه^(٢) وغيرهما، وذكره ابن عديّ، والسمعاني^(٣) مفلا: هو قيسي، وقد ذكر البخاري أخاه أمية بن خالد فتبه قيس^(٤)، وذكره البجلي^(٥) فقال: القيسي الأزدي.

قال القاضي عياض: هذان الثمنان مختلفان؛ لأن الأزدي من اليمن، وقيس من نجد؛ قل: ولكن قيس من قيس غيلان^(٦)، بل هو قيس بن ثوبان^(٧) من الأزدي، فيصح الثمنان.

قل القاضي: وقد جاء بشّ هذا في «صحيح مسلم» في زياد بن زبّاح القيسي، ويقال: يروح، كذا سمعته مسلم في غير موضع القيسي^(٨)، وقال في الثّلوث: لثيم^(٩)، فبن لعنه من ثيم بن قيس بن ثعلبة بن بكر بن وائل، فيجتمع الثمنان، ولا فيثيم قريش لا تجتمع هي وقيس. هذا كلام القاضي.

وقد سبق بيان ضبط (هذّاب) هذا مرّات، وأنه يفتح، لهاء وتشديد الدال، وأنه يدلّ له: هذبة، بضّم الهاء؛ قيل: هذبة اسم وهذّب لقمه؛ وقيل: هكسه.

(١) المشايخ الكبير: (٢٤٧/٨).

(٢) الجرح والتعديل: (٩/١١٤).

(٣) بكر من: (١٣٨/٧) ولا لأسباب: (١٠٢/٥٤٠).

(٤) في (هي) رها، فقد.

(٥) المشايخ الكبير: (٩٠/٢) لا، له قال: الأزدي البصري، من بني قيس.

(٦) في التشديد والتجريح من خرج له البخاري في الجامع الصحيح: (١٨٦/٤).

(٧) في (هي) ولا إكمال المعجم: (١٦٧/٩) غيلان. وهو خطأ.

(٨) الترمذ في (هي) (وه) إلى: يوثق. وهي سقطت من (ن).

(٩) الصحيح مسند: ٤٧٨٧. ثم أجيد مسند في غير هذا موضع في نسخة، بن أبي أحمد له رواية في مسند آخر.

(١٠) لم أجده.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَلَمَّا رَهَقُوهُ قَالَ: «مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ؟» فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، ثُمَّ رَهَقُوهُ أَيْضًا، فَقَالَ: «مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ؟» فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَتَمَّ يَوْمُ ذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِصَاحِبِيهِ: «مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا».

[٤٦٤٢] ١٠١ - (١٧٩٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يُسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: جُرْحُ وَجْهِهِ

قوله - (فلما رَهَقُوهُ) هو بكسر لهما، أي: عَشَوْهُ وَفَرَّقُوهُ مِنْهُ، يقال: رَهَقَهُ وَأَرَهَقَهُ، أي: تَفَشَّيَهُ.

قال صاحب «الأفعال»: «وأرهقته»^(١)، أي: أثيركته، قال في «المشهور»: «قيل: لا يُستعمل ذلك ولا في المكروه». قال: «والثابت: كل شيء دبت منه فقد رَهَقْتَهُ، والله أعلم».

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَعَ سَبْعَةِ رِجَالٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَانِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَتَنَلَّتِ السَّعَةِ، فَقَالَ لِصَاحِبِيهِ ﷺ: «مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا»).

الرواية المشهورة فيه: «مَا أَنْصَفْنَا» يَأْسِكُنْ لَفَاءً، و«أَصْحَابُ» منصوبٌ مفعولٌ به، هكذا ضبطه جماعة من العلماء من المعتزليين والمتأخرين، ومعه: «مَا أَنْصَفْتُ قُرَيْشَ الْأَنْصَارِ» لكون القريشيين هم يخرجون بالقتل، بل خرجت: «لأنصار واحد بعد واحد، وذكر القاضي^(٢) وغيره أن بعضهم رواه: «مَا أَنْصَفْنَا» بفتح الفاء، ولم يرد على هذا الذين فروا من القتال، فإنهم لم يُصِفُوا؛ لفروهم.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ) هكذا هو في جميع نسخ بلايد، وكذا ذكره أصحاب لأطراف، وذكر القاضي عن بعض رواة كتاب مسند أنهم قالوا: لعله أبو بكر بن أبي شيبة، بدلت (يحيى بن يحيى) قال، ولصواب الأول^(٣).

(١) في (ص) و(هـ) ولعمري الأولى (٣١١/١). رَهَقْتَهُ وَأَرَهَقْتَهُ، وحديث موقوف به في «الأفعال» لابس النطاق (٢٩/٢).

(٢) في «الكامل المعجم»: (١٦٣/٦).

(٣) في «الكامل المعجم»: (١٦٣/٦).

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُسِرَتْ رَبْعِيَّتُهُ، وَهَشِمَتْ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكَانَتْ قَاطِمَةً بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَغْسِلُ الدَّمَ، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَسْكُبُ عَلَيْهَا بِالْمِجَنِّ، فَلَمَّا رَأَتْ قَاطِمَةً أَنَّ الْمَاءَ لَا يَرِيدُ الدَّمَ وَلَا كَثْرَةً، أَخَذَتْ قِطْعَةً حَصِيرٍ فَأَحْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمْدًا، ثُمَّ الصَّقَلَتْهُ بِالْجُرْحِ فَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ. [البخاري: ٢٩١١، بوطر: ١٤٦٤٤].

[٤٦٤٣] ١٠٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لُقَايَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ وَهُوَ يَسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أُمُّ وَلَدِهِ إِنِّي لَا أَعْرِفُ مَنْ كَانَ يَقْبِلُ جُرْحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ كَانَ يَسْكُبُ الْمَاءَ، وَيَسْفِئُ دُمُورِي جُرْحَهُ.

قوله: (وَكُسِرَتْ رَبْعِيَّتُهُ) هي بتخفيف الجاء، وهي السنُّ التي نلى النُّيَّة من كلِّ جانب. وبالإضافة أربع رُكَّاعِيَّات.

وفي هذا وقوع الأسقام^(١) والابلاع^(٢) بالآلِيبَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ؛ لِيَاكُلُوا جُزَيْلَ الْأَجْرِ، وَلِتَعْرِفَ أُمَّتُهُمْ وَعِبَرَتُهُمْ مَا أَصَابَهُمْ وَيَتَأَسَّوْا^(٣) بِهِمْ. قاب القدسي: وَلِتَعْلَمَ أَنَّهُمْ مِنْ لِبَشَرٍ، تُصِيبُهُمْ وَحَنُ الْمَنَاءِ، وَهَارُ عَلَى أَجْسَادِهِمْ. يَهْلِكُ عَلَى أَجْسَادِهِمْ لِبَشَرٍ؛ لِيَتَيَقَّنُوا^(٤) أَنَّهُمْ مَخْلُوقُونَ مَرْبُوبُونَ، وَلَا يَقْتَنِرُ سَدُّ ظَهَرِ عَيْنِ أَيْدِيهِمْ مِنَ الْمَعْجَرَاتِ، وَتَنْبِيهِ لِسُطَانٍ مِنْ أَمْرِهِمْ مَا يُبَيِّنُهُ عَلَى النَّصَارَى وَعِبَرَتُهُمْ. قوله: (وَهَشِمَتْ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ) فيه امتحادٌ بِبَسْ بَيْضَةٍ وَلِدْرُوع^(٥)، وعبرها من سباب المحضين في الحروب، وأنه ليس بقدح في التوكل.

قوله: (يَسْكُبُ عَلَيْهَا بِالْمِجَنِّ) أي: يَصُبُّ عَلَيْهَا بِالْثَرَسِ، وهو بكسر الحيم. وفي هذا الحديث إثبات لحدادواة ومعالجة لجراح. وأنه لا يقذح في التوكل؛ لأن النبي ﷺ معه، مع قول الله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [التوران: ١٥٨].

قوله: (دُمُورِي جُرْحِهِ) هو براءتين، ويقع في بعض النسخ بود واحدة، وتكون الأخرى محذوفة كما حُذِفَتْ مِنْ دُمُورِي فِي لُحْظٍ.

(١) في (ص): الالتقام وهو جمع.

(٢) في (خ): ويأتسوا. والمثبت موافق لما في (الكامل المعجم): (٢١٤٤/٦).

(٣) في (الكامل المعجم): ليتيقنوا.

(٤) في (خ): والدع.

ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَبِيبِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: وَجَرَحَ وَجْهَهُ. وَقَالَ مَكَانَ هُتِمَتْ: كُسِرَتْ. [نظر: ٢٦٤١].

[٤٦٤٤] ١٠٣- (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاسْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ الشَّيْبِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مَرْثَمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ مُطَرِّفٍ - كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [الحمد: ٢٦٧٩٩، وصحاحي: ٢٤٣].

فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ: أَصِيبَ وَجْهَهُ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُطَرِّفٍ: جُرِحَ وَجْهَهُ.

[٤٦٤٥] ١٠٤- (١٧٩١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ سَمَةَ، عَنْ نَاسِيبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُسِرَتْ رِجْلُهُ يَوْمَ أُحُدٍ وَشُجَّ فِي رَأْسِهِ، فَجَعَلَ يَسْلُتُ لِدَمٍ عَنْهُ وَيَقُولُ: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجَّوْا نَبِيَّهُمْ وَكَسَرُوا رِجْلَهُ وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ؟» فَأَلْزَلَ اللَّهُ ﷻ: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ» [الحمد: ١٢٨، أحمد: ١٣٦٥٧].

[٤٦٤٦] ١٠٥- (١٧٩٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحْكِي نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرَبَتْهُ قَوْمُهُ وَهُوَ يَمَسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ». [الحمد: ١٤١٧، (نظر: ٤٦٤٧)].

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَكَى نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ، وَهُوَ يَمَسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ).

فِيهِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ صِدَاقًا لَكَ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَحَدٍ وَاصْبِرْ^(١) وَلَعَمْرِي وَتَشَفَّقْ عَلَى قَوْمِهِمْ دَعَا لَهُمْ بِالْهَدْيَةِ وَتُحْمَرُونَ، وَخُذُوا فِي جَنَابِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ. وَهَذَا لِلنَّبِيِّ لَمَشَرٌ إِلَيْهِ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَهَذَا جَرَى لِنَبِيِّنا ﷺ بِشَ^(٢) هَذَا يَوْمَ أُحُدٍ.

(١) فِي (صِرَاطِ) التَّصْبِيرِ

(٢) فِي (ج): لَحْرٌ

[٤٦٤٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَهُوَ يَنْضِجُ الدَّمَ عَنْ جِيئِهِ . ١١-١٠ : ٣٦١١ ، (البحار) ، ٢٣٤٧٧ .

قوله : (وهو ينضج الدم عن جيئه) هو بكسر الضاد ، أى - تغيبه ويؤخره .



٣٨ - [باب اشتداد غضب الله

على من قتله رسول الله ﷺ]

[٤٦٤٨] ١٠٦ - (١٧٩٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اَشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ فَعَلُوا هَذَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وَهَرَّ حَيْثُمَا يُشِيرُو إِلَى رِيَّاعِيهِ. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اَشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ».

[أحمد ٨٢١٣، وسهاري ٥٠٧٣].

باب اشتداد غضب الله تعالى على من قتله رسول الله ﷺ

قوله - «اَشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ» فقوله: «في سبيل الله ﷻ» احتراز لمن يقتله في حد أو قصاص؛ لأن من يقتله في سبيل الله كان قد صدأ قتل النبي ﷺ.



٣٩ - [بَاب مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ أَذَى الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ]

[٤٦٤٩] ١٠٧ - (١٧٩٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبَانَ الْجُعْفِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ - يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابُ لَهُ حُلُوسٌ، وَقَدْ نُجِرَتْ خَزُورٌ بِالْأَمْسِ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ : أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى سَلَا خَزُورِ بَنِي فَلَانٍ فَيَأْخُذُهَا فَيَضَعُهَا فِي كَتِفِي مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ؟ فَأَنْتَعَتْ أَشْقَى الْقَوْمِ فَأَخَذَهَا، فَلَمَّ مَسَجِدَ النَّبِيِّ ﷺ

بَاب مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ أَذَى الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ

قوله: (أيكم يقوم إلى سلا خزور بني فلان...) إلى آخره (السلا) بفتح السين المهملة وتحتفب للام، مقصور، وهو السفاطة التي يكون فيها لول في بطن الدقة وسائر الخيول، وهي من لاديه للمشيعة

قوله: (فانبعث أشقى القوم) هو عقبة بن أبي معيط، كما صرح به في الرواية الثانية

وفي الحديث إشكال، فإنه يقال: كيف استمر في صلاة مع وجود لسجاسة على ظهره؟ وأجاب لقاضي عياض^(١): بأن هذا ليس بنحس؛ بل: لأن نفرت ورطوبة البدن طاهران، والسلا من ذلك، وإنما التنجس الدم.

وهذا جواب ينبغي على مذهب مالك ومن وافقه أن روث ما يؤكل لحمه طاهر، ومنهنا ومذهب أبي حنيفة وحرين نجاسته. وهذا لجواب الذي ذكره القاضي ضعيف أو باطل؛ لأن هذا السلا يتضمن النجاسة من حيث إنه لا يمسح من الدم في العدة، ولأنه ذبيحة عتاد الأوثان، فهو نجس، وكذلك اللحم وجميع أحرأ هذا الجور. وأم لجواب لمرضي: أنه ﷺ لم يعلم ما وضع على ظهره، فاستمر في سجوده استسجداً لفظه.

(١) في الأمانة القسم: (١٩٦/١).

وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، قَالَ: فَاسْتَضَحُّكُوا، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَمِيلُ عَلَى بَعْضٍ وَأَنْ قَدِمَ أَنْظَرُ، لَوْ كُنْتُ لِي مَتْعَةٌ طَرَحْتُهُ عَنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّبِيُّ ﷺ سَاجِدٌ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، حَتَّى انْطَلَقَ إِنْ سَدَّ فَأَخْبَرَ قَاطِمَةَ، فَجَاءَتْ - وَهِيَ جُوزَيْرَةٌ - فَطَرَحَتْهُ عَنْهُ، ثُمَّ أَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَسْتَمِعُهُمْ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، رَفَعَ صَوْتَهُ ثُمَّ دَعَا عَلَيْهِمْ، وَكَانَ إِذَا دَعَا ثَلَاثًا، وَإِذَا سَأَلَ سَأَلَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا سَمِعُوا صَوْتَهُ ذَهَبَ عَنْهُمْ انْضِعَاجُ، وَخَافُوا دَعْوَتَهُ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِأَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ، وَأُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ».....

وما ندري هل كانت هذه الصلاة لفريضة فتجب إعادتها على «صحيح عدد»، أم غيرها فلا تجب؟ لأن وجبت الإعادة فلوقت سوتح لها.

فإن قيل: يُعَدُّ أَلَا يُجِزُّ بِمَا وَضَعَ^(١) على ظهره، قلت: وإن أحسن به فما يتحقق أنه نجاسة، والله أعلم.

قوله: (لو كانت لي^(٢) متعة طرحته) هي بفتح لنون، وحكي إسكانها، وهو شاذٌ ضعيف. ومعه: لو كانت^(٣) لي قوة تمنع عني أداها، أو كان لي عشيرة بمكة تمنعني وعلى هذا (متعة) جمع مانع، ككاتبه وكُتِبَ.

قوله: (وكان إذا دعا دعا ثلاثاً، وإذا سأل سأل ثلاثاً) فيه استحباب تكرير الدعاء ثلاثاً.

وقوله: (وإذا سأل) هو الدعاء، لكن عطفه لاختلاف اللفظ توكيداً.

قوله: (ثم قال: اللهم عليك بأبي جهل بن هشام، وعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، والوليد بن عقبة).

هكذا هو في جميع نسخ «صحيح مسلم»: (والوليد بن عُقْبَةَ) بالفتح، وتفق لعلماء على أنه عطف وصورة: (والوليد بن عُتْبَةَ) بالفاء، كما ذكره مسلم في رواية أبي بكر بن أبي شيبة بعد هذا، وقد ذكره

(١) في (ص): ر(ها): وقع.

(٢) في (خ) هنا وفي الموضع الذي: أبي.

(٣) في (ص): و(ها): قد.

وَذَكَرَ السَّامِعَ وَلَمْ أَحْفَظْهُ، قَوْلُ الَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِي سَمِعِي صَرَغِي يَوْمَ
يَبْرُ، ثُمَّ سَجَّوْا إِلَى الْقَلْبِ قَلْبِي بِبَرْ. [الحادي ٢٧٤٠ و بصر ٤٦٥٠].
قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: الْوَلِيدُ بْنُ عَقْبَةَ غَلَطَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

البخاري في صحاحه وغيره من أئمة الحديث على الصواب، وقد نثته عليه إبراهيم بن سعيد في آخر
الحديث فقال: الوليد بن عقبة في هذا الحديث غلط.

قال للعلماء: الوليد بن عقبة - بالقاف - هو ابن أبي شبيب، ولم يكن ذلك الوقت موجوداً، أو كان
طفلاً صغيراً جداً؛ فقد أتى به الشيخ في يوم الفتح وهو قد نازع الاحتلام ليمسح على رأسه.

قوله: (وذكر السامع ولم أحفظه) وقد وقع في رواية البخاري^(١) تسمية لسامع أنه عمارة بن الوليد.
قوله: (ولدي بعث محمدًا ﷺ بالحق) لقد رأيت للشيخ صرغى يوم يدرى ثم سَجَّوْا إلى القلب
قلوب يدرى هذه إحدى دعوائه ﷺ لمجابهة.

(والغريب) هي بشر التي لم تُقَلِّزَ وإنما وُضِعَ في القلب تحقيراً لهم، ولشأن يتأذى نفس
برائحتهم، وليس هو دفن؛ لأن الحربي لا يجب دفنه؛ قال أصحابنا، بل يُترك في الصحراء، لا أن
يتأذى به.

قال القاضي عياض: عترض بعضهم على هذا الحديث في قوله^(٢) (رأيتهم صرغى يدرى) ومعمود
أن أهل السير قالوا: إن عمارة بن الوليد - وهو أحد السبعة - كان عند التَّجْدِشِي، فأتته في حرمة^(٣)،
وكان جميلاً، فنفخ في حبله ببحراً، فهم مع الوحشي في بعض خزائن الحبشة فهمته.

قال القاضي: جوابه: أن المراد أنه رأى أكثرهم، بسبب أن عمارة بن أبي شبيب منهم ولم يُقتل يدرى،
بل حُمل منها أسيراً، وإنما قتله النبي ﷺ صبراً بعد انصرافه من يدى يعزق لظنية.

قلت: الظنية، بظاء معجمة مضموية ثم باء موحدة ساكنة ثم ياء مثناة تحت ثم هاء، هكذا ضبطه
الحازمي في كتابه «المؤتلف والمختلف في الأماكن»^(٤) قال: قال الواقدي: هو من لروحه على ثلاثة
أميال^(٥) من يلي الحنفية.

(١) برقم - ٥٢٠.

(٢) في إكمال المعجم^(٦) (١٦٧/٢): عترض بعضهم ذكر عمارة بن الوليد في هذا الحديث: لقوله آخره.

(٣) في (غ): حرمة. وهو غلط.

(٤) من ٦٤٣.

(٥) في المعاري الواقدي: (٤٠/١): على مائة.

[٤٦٥٠] ١٠٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْتٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى -
قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ
مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدٌ وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ، إِذْ جَاءَ عُقْبَةُ بْنُ
أَبِي مُعَيْطٍ بِسَلَا جَزُورٍ فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ، فَجَاءَتْ قَارِظَةُ
فَأَخَذَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ الْمَلَأَ مِنْ قُرَيْشٍ:
أَبَا جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ، وَهَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَهَقِيبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ،
أَوْ: أَبِي بَنٍ خَلْفٍ» شُعْبَةُ الشَّاكُّ، قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ قَتَلُوا يَوْمَ بَنِي قَالِقَوْ لِي بِشْرٍ، غَيْرَ أَنَّ أُمَيَّةَ
- أَوْ: أُبَيًّا - تَقَطَّعَتْ أَوْصَالُهُ فَلَمْ يَلْقَ فِي الْبَيْتِ. [احمد ٢٧٧٢، وإسحاق ٢٨٥١].

[٤٦٥١] ١٠٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ أَخْبَرَنَا
شُعْبَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، بِهَذَا الْإِسْنِ وَلِخَوِّهِ، وَرَوَدُ: وَكَانَ يَسْتَحِبُّ ثَلَاثًا، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ
عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ» ثَلَاثًا. وَذَكَرَ فِيهِمُ الْوَلِيدُ بْنُ عُثْبَةَ،
وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، وَلَمْ يَشْكُ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَنَسِيتُ الْمَسْبُوعَ. [انصر ٤٦٥١].

[٤٦٥٢] ١١٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ. حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ:
حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَبِيتَ

قوله: (تَقَطَّعَتْ أَوْصَالُهُ فَلَمْ يَلْقَ فِي الْبَيْتِ) الأوصال: المفاصل. وقوله: (فلم يلق) هكذا هو في
بعض النسخ بتفاوت فقط، وفي أكثرها: (فلم يلق) بالألف، وهو جازم على لغة، وقد سبق بيانه مراراً
وفريقاً^(١).

قوله في رواية أبي بكر بن أبي شيبة: (وكان يستحب ثلاثاً) هكذا هو في نسخ بلاد: (يستحب)
بأنباء لمؤرخة في آخره، وذكر مقدسي أنه روي بهذه والموحدة^(٢) وبالمثناة، قال: وهو الأطهر^(٣)،
ومعناه: الإلحاح في الدعاء، والله أعلم.

(١) انظر ص ١١٥ من هذا الجزء.

(٢) في (ع) بالموحدة. دون وار. وقد ذكر القاضي عياض في (كعبه المعجم): (١٦٨/٦) و«لشوقي (١/١٧٧)»
واثنين: (يستحب) و«يستحب».

(٣) قال في ١٣: «لقد وثقته في «المشرك»»

فَدَعَا عَنَى سِتَّةَ نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فِيهِمْ: أَبُو جَهْلٍ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، وَعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، فَأَقْسِمَ بِاللَّهِ نَقْدًا رَأَيْتُهُمْ صَرَغَى عَلَى بَلَدٍ قَدْ غَيَّرْتُهُمُ الشُّغْرُ، وَكَانَ يَوْمًا حَارًّا، [ج ٣٧٧٥، وصحاحي ٣٩٦٠].

[٤٦٥٣] ١١١ - (١٧٩٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْجٍ وَخُرْمَةُ بْنُ يَحْيَى وَغَمْرُو بْنُ سَوَادٍ لِعَامِرِ بْنِ وَالْفَاظُ لَهُمْ مُتَقَابِرَةٌ - قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ - حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمٍ أُحُدٍ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِيكَ، وَكَانَ أَشَدَّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعَقَبَةِ، إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ تَالِيلَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ، فَلَمْ يُجِبْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ، فَأَنْطَلَقْتُ وَأَنَا مَتَهُومٌ عَلَى وَجْهِ، فَلَمْ أَسْتَفِقْ إِلَّا بِقُرْنِ الثَّعَالِبِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَوَدَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظْلَمْتَنِي، فَتَنَظَّرْتُ فَوَدَا فِيهَا جَبْرِيلُ، فَقَادَانِي فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ نَوْمِكَ لَكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الْجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ، قَالَ: فَقَادَانِي مَلَكَ الْجِبَالِ وَسَلَّمْ عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ نَوْمِكَ لَكَ، وَأَنَا مَلَكَ الْجِبَالِ، وَقَدْ بَعَثَنِي رَبِّي إِلَيْكَ لِتَأْمُرَنِي بِأَمْرِكَ، فَمَا شِئْتَ؟ إِنْ شِئْتَ أَنْ أُطِيقَ عَلَيْهِمُ الْأَحْسَنِينَ» فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَهْلَائِهِمْ مَنْ يُعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». [البحري ٣٢٣١].

قوله ﷺ: (فلم أستفق إلا بقُرْنِ الثَّعَالِبِ) أي: لم أظن^(١) لنفسي وأتبعه لحالي وللوضع الذي أنا فيه. ذهب إليه ومنه إلا وأما عند قُرْنِ الثَّعَالِبِ، فكثره هُيَ الَّذِي كُنْتُ فِيهِ.

قال القاضي: قُرْنِ الثَّعَالِبِ هُوَ قُرْنٌ سَازِلٌ، وَهُوَ مِيقَاتُ أَمْرِ نَجْدٍ، وَهُوَ عَنِ مَرَحَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ، وَأَصْلُ الْقُرْنِ: كُلُّ جَبَلٍ صَغِيرٍ يَقْطَعُ عَنْ جَبَلٍ كَبِيرٍ^(٢).

قوله: «إِنْ شِئْتَ أُطِيقَ عَلَيْهِمُ الْأَحْسَنِينَ» هُمُ الْمُنْفَعُ الْمَهْمُزُ وَالدَّخَاءُ وَشَيْئَانِ الْمَعْجَمَيْنِ، وَهُمَا جَبَلَا مَكَّةَ: أَبُو قَيْسٍ، وَابْنُ جَبَلٍ الَّذِي يَقْبَلُهُ

(١) فِي (هَي)، أَوْظَنَ، وَهُوَ خَطَأٌ

(٢) الْإِسْمُ الْمَعْنَى، (١٦٩/٦٥)

[٤٦٥٤] ١١٢ - (١٧٩٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ - عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سَفْيَانَ قَالَ: دَمِيتُ بِضَبْعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ بَلَدِ الْمَشَاهِدِ، فَقَالَ: «قُلْ أَنْتَ إِلَّا إصْبَعٌ دَمِيتَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَوْ بَتِ»

[إسناده: [٢٨١٢]، واسطر: [٤٦٥٥]

[٤٦٥٥] ١١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ بَنِي عُيَيْنَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَدْرٍ، فَتُكِبَتْ بِضَبْعُهُ. [إسناده: [١٨٨١٧]، والبخاري: [٤٦١٤٦]

[٤٦٥٦] ١١٤ - (١٧٩٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جُنْدُبًا يَقُولُ: أَبْطَأَ جَبْرِينُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: فَذْ وَذَعَ مُحَمَّدٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَالصَّحَىٰ ۝ وَالَّذِي إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [القمر: ١٠-١٣]. [إسناده: [١٨٨١٦]، واسطر: [٤٦٥٨]

قوله ﷺ: «هل أنت، لا إصبع دميت، وفي سبيل الله ما لفت».

لفظ «ما» هنا بمعنى الذي، أي: الذي لقيته محسوباً في سبيل الله. وقد سبق في باب غزوة حنين أن الترجيز هل هو ثيعة؟ وأن من قال: هو ثيعة، قال: شرط لشعر أن يكون مقصوداً، وهل ليس مقصوداً، وأن لروية لمعروفة: «دميت» و«فكبت» بكسر الداء، وأن بعضهم أسكنها

قوله: (كان النبي ﷺ في غار، فتكبت إصبعة) كل هو في الأصول: (في غار) قال القاضي عياض: قد أبو الوليد الكندي^(١) لعله (غزياً) فتصخف، كما قد في الرواية الأخرى: (في بعض المشاهد) وكل جاء في رواية لبخري^(٢) (يسمى النبي ﷺ بعشي إذ أصابه حجر) قال: قد يراد بانغار هنا لجيش والجمع، لا الغار الذي هو لكهف، فيوفق رواية (بعض المشاهد) ومنه قول علي رضي الله عنه: ما ظنك بأمرنا جمع بين هذين الغارين؟ أي: العسكرين والجمعين

(١) تصحفت في (بخ) إلى: - تكافى. وقد ثبتت ترجمته: (١/ ١٤٣).

[٤٦٥٧] ١١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ - وَالنَّفْطُ لِابْنِ زَائِعٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبَ بْنَ سُفْيَانَ يَقُولُ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ شَيْطَانُكَ قَدْ تَرَكَكَ، ثُمَّ أَرَاهُ قَرِيبٌ مِنْهُ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ. قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَاللَّسَى ۝ وَتِلْكَ رِدَا سَجَى ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۝﴾

[الصحیح ١ - ٧] - [أحمد ١٠١٧٨٨١] [وسط ٤٦٥٨]

قوله: (اشتكى رسول الله ﷺ فلم يقم ليلتين أو ثلاثاً، فحماهته امرأة فقالت له: يا محمد، إنني لأرجو أن يكون شيطانك قد تركك، لم أراه قريباً منك ليلتين أو ثلاث، قال: فأنزل الله تعالى ﴿وَاللَّسَى ۝ وَتِلْكَ رِدَا سَجَى ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۝﴾).

قال ابن عباس ؓ: ﴿مَا وَدَّعَكَ ۝ أَي: مَا قَطَعَكَ مِنْهُ أُرْسَلَتْ ﴿وَمَا قَلَى ۝ أَي: مَا أَبْعَدَكَ. وَسُمِّيَ الْوَدَّاعُ وَدَاعاً لِأَنَّهُ فَرَّقَ وَمَتَارَكَةٌ.

وقولها: (ما قرئت) هو بكسر الراء، والمصدر، يقولك، يعنجه.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا وَدَّعَكَ ۝﴾ هو تشديد بدل أي لقراءة لصحيفة المشهورة التي قرأ بها القرآن لسبعة، وقرئ في لشد بتخفيفها^(١)، قال أبو عبيدة^(٢): هو من وَدَّعَ يَدَّعُهُ، معناه: ما تركك.

قال القاضي^(٣): سحويون ينكرون أن يأتي منه ساهي أو مصدر، قالوا: وبما جاء منه المستقبل والأمر لا غير، وكذلك (يترك) قال القاضي: وقد جاء الماضي والمستقبل منهما جميعاً، قال الشاعر:

وَكَا أَنْ مَا قَدَّمُوا لِأَنْفُسِهِمْ كَثُرْنَا لِمَا مِنَ الذِّي وَدَّعُوا^(٤)

وقال:

(١) هي قراءة النبي ﷺ وهو رواية عن الثوري، والمعتمد: (٣٦٤/٢).

(٢) عي (ص) و(م)، أبو عبيد والكلاب في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة معمر بن النخعي: (٣٠٢/٢)

(٣) في «الكميل» لمعجم، (١٧٠/٩ - ١٧١).

(٤) نسخة صاحب «تاريخ الأدب» (٤٧١/٦ - ٤٧٢) الشاهد (٤٨٩) لسويد بن أبي كاهل، ونسبه صاحب «المعجم» لسويد.

(١٧٩/١) وأصح لأعشى: (٢٤٢/٢) لأبي النعمان

[٤٦٥٨] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ (ح)، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَلَائِكِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَسَدِ بْنِ قَيْسٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا. أحمد ١٨٨٠٤، ١٨٧٩٦، راجعي ٤٩٥١، ٤٩٨٣.]

..... مما الذي غاب في الرُّدِّ حتى ودَّعه^(١)
غاب، بالغين المعجمة أي: أخذه.



(١) شعره الأول - ليت شعري من حبيبي ما الذي ولدته لئلا ينزلني، ولأبي الأسود لئلا يولد له من قريز وعنه المسألة فيه خلاف طویل لعلماء ذكره صاحب تناسخ العروس (ردم) باستطراذ.

٤٠ - [باب في دعاء النبي ﷺ]

وَصِيْرُهُ عَلَى أَذَى الْمُنَافِقِينَ

[٤٦٥٩] ١١٦ - (١٧٩٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَفِيعٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اسِرِّ بْنِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ حِمَاراً عَلَيْهِ إِكَافٌ تَحْتَهُ قُطِيفَةٌ قَدْ كَيْتَتْ، وَأَرْدَفٌ وَرَاءَهُ أَسَامَةٌ، وَهُوَ يَعُودُ سَعْدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِي بَيْتِ الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، وَذَلِكَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ أَشْجَلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عِبَادَةُ الْأَوْثَانِ وَالْيَهُودِ، فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي، وَفِي الْمَجْلِسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَلَمَّا عَشِيَتْ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةً الدَّيَّةِ، حَمَرَ عَنْدَ اللَّهِ مِنْ أَبِي، أَنَّهُ يَرْدَاهُ، ثُمَّ قَالَ: لَا تُقْبِرُوا عَلَيَّ، فَسَلَّمُوا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ وَقَفَ فَتَنَزَّلَ، فَدَعَاَهُمْ إِلَى اللَّهِ وَقَرَأَ عَلَيْهِمْ لِقَاءَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي: أَيُّهَا الْمَرْءُ، لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا، إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَلَا تُؤْخَذُ فِي مَجَالِسٍ،

قوله: (ركب حماراً عليه إكاف تحته قطيفة قد كيتت) (الإكاف) بكسر الهمزة، ويقال: يكاف، أيضاً. (والقطيفة)، يَرْكَبُ حُمْرًا، جمعها: قطائف وقُطُف. (والقدكيت) منسوبة إلى ذلك، سادة معروفة على مرحلتين أو ثلاث من المدينة.

قوله: (وأردف وراءه أسامة، وهو يعود سعد بن عبادة) فيه جواز الإدراج على المصدر وصيْرُهُ من اسرِّ بْنِ إِدَاكَ عَطِيفٌ وفيه جواز العبادة ركباً. وفيه أن ركوب الحمار ليس ينقص في حق النكاح.

قوله: (عجاجة الداية) هو ما ارتفع من صدر حمارها، قوله: (حمر أنفه) أي عطاء

قوله: (فسلم عليهم النبي ﷺ) فيه جواز الابتداء بالسلام على قوم فيهم مسلمون وكفار، وهذا مجمع عليه.

قوله: (أيها المرء، لا أحسن من هذا) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، بالفتح في (حسن) أي: ليس شيء أحسن من هذا، وكذا حكاه القاسمي^(١) عن جده هو رؤية «مسلم» قد: ووقع للقاضي أبي

(١) في إكمال المعجم، (٦/ ١٧٢ - ١٧٣)

وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَمَنْ حَاكَ مِنْ قَائِصُصَ عَلَيْهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ: إِشْتَبَا فِي مَجَالِسِنَا؛ فَبُنَا نَجِبٌ ذَلِكَ. قَالَ: فَاسْتَبَّ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ، حَتَّى قَامُوا أَنْ يَتَوَالَّبُوا، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ، ثُمَّ رَكِبَ دَابَّتَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ: «أَيُّ سَعْدُ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟ - يُرِيدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي - قَالَ كَذَا وَكَذَا» قَالَ: أَهْفَ عَنَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاصْفَحْ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَاكَ اللَّهُ الَّذِي أَعْطَاكَ، وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبُحَيْرَةِ أَنْ يَتَوَجَّوهُ فَيُعَصِّبُوهُ بِالْعَصَابَةِ، فَلَمْ رَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ لِنَبِيِّ أَعْطَاكَهُ، شَرِيقٌ بِذَلِكَ. فَذَلِكَ فَعَلِ بِهِ مَا رَأَيْتَ. فَعَفَّ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ. (إمام أحمد [٢١٧٦٧] (والمعنى [٤٦٦٠]).

[٤٦٦٠] (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُثَنَّى -: حَدَّثَكَ لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، وَزَادَ: وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ عَبْدُ اللَّهِ. (إمام أحمد [٥٦٦٢] (والمعنى [٤٦٥٩]).

[٤٦٦١] [١١٧ - (١٧٩٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قِيلَ لِنَبِيِّ ﷺ: سَوَّيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي؟ قَالَ: فَأَنْطَلِقُ إِلَيْهِ

عَنْ: (لَا حَسَنَ مِنْ هَذَا) بِالْقَصْرِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ؛ قَالَ الْقَاضِي، وَهُوَ عِنْدِي أَظْهَرُ، وَتَقْدِيرُهُ: أَحْسَنُ مِنْ هَذِهِ أَنَّنِي تَقَعُدُ فِي بَيْتِكَ وَلَا تَأْتِينَا.

قوله (فَلَمْ يَزَلِ يُخَفِّضُهُمْ) أَي: يَسْكُنُهُمْ وَيَسْهِّلُ لَأَمْرِ بَيْنَهُمْ.

قوله: (وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبُحَيْرَةِ) هَكَذَا هُوَ: (الْبُحَيْرَةُ) بِضَمِّ الْبَاءِ عَلَى التَّصْغِيرِ؛ قَالَ الْقَاضِي: وَرَوَتْ فِي غَيْرِ الْمُسْلِمِ: (لِلْبُحَيْرَةِ) مَكْبَرَةٌ، وَكِلَاهُمَا مَعْنَى: وَأَصْلُهَا لِقَرِيبَةٍ، وَامْرُؤُ بِهَا هَذَا مَدِينَةُ سَيِّدِ ﷺ.

قوله: (وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبُحَيْرَةِ أَنْ يَتَوَجَّوهُ فَيُعَصِّبُوهُ بِالْعَصَابَةِ) مَعْنَاهُ: اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَجْعَلُوهُ مَلِكَهُمْ، وَكَانَ مِنْ عَادَتِهِمْ إِذَا مَلِكُوا إِنْسَانًا أَنْ يَتَوَجَّوهُ فَيُعَصِّبُوهُ بِالْعَصَبِ بِهِ.

قوله: (شَرِيقٌ بِذَلِكَ) بِكَسْرِ لَوَاءٍ، أَي: قَعَصٌ. وَمَعْنَاهُ: حَسَدٌ لِنَبِيِّ ﷺ، وَكَانَ ذَلِكَ بِسَبَبِ نِفَاقِهِ، عَافَاكَ اللَّهُ لِكَرِيمٍ.

قوله: (وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ عَبْدُ اللَّهِ) مَعْنَاهُ: قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ لِإِسْلَامِهِ، وَلَا فَقَدَ كَانَ كَافِرًا

وَرَجَبَ جِمَارًا، وَأَنْطَلَقَ الْمُسْلِمُونَ، وَهِيَ أَرْضٌ سَبْخَةٌ، فَلَمَّا أَكَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: إِلَيْكَ عَنِّي،
فَوَاللَّهِ لَقَدْ آذَانِي فُتْنُ جِمَارِكَ. قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: وَاللَّهِ لَجِمَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
أَطْلَبُ رِيحًا مِنْكَ. قَالَ: فَعَصِبَ لِعَبْدِ اللَّهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، قَالَ: فَعَصِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
أَصْحَانُهُ، قَالَ: فَكَانَ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ بِالْجَرِيدِ وَبِالْأَيْدِي وَبِالْأَعْيُنِ، قَالَ: فَكَلَعَتْ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِمْ:
﴿وَمِنَ عَلَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [البقرة: ١٩]. [المعجم: ١٩٦٧، البجلي: ٢٦٩١].

قوله، (وهي أرض سبخة) هي بفتح السين والباء^(١)، وهي لأرض التي لا تُبِت لمروحة أرضها.
وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه النبي ﷺ من العلم والشفق والصبر على ما نزل في الله تعالى،
ودوام الدعاء إلى الله تعالى، وتألف قلوبهم. والله أعلم.



(١) كذا قال رحمه الله تعالى، والذي في كتب اللغة وشروح الحديث أن السبخة - بانفتح - اسم للأرض، وقد وصلت لأرض
قبر: أرض شبخة بكسر الباء.

٤١ - [باب قتل أبي جهل]

[٤٦٦٢] ١١٨ - (١٨٠٠) حَدَّثَنَا صَبِيٌّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ عَلِيَّةٍ -: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَنْظُرَ لَنَا مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟» فَلَنُطْلَقَ مِنْ مَسْعُودٍ، فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنُ عَفْرَاءَ حَتَّى يَرِكَ، قَالَ: فَأَخَذَ بِلَحْيَتِهِ فَقَالَ: أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قُتِلَتْهُمُوهُ؟ أَوْ قَالَ: قَتَلَهُ قَوْمُهُ؟ قَالَ: وَقَدْ أُوِيَ بِجَلَزٍ: قَالَ أَبُو جَهْلٍ: فَلَوْ غَيْرُ أَكْثَرٍ قَتَلَنِي. [مسند أحمد ١٧١٤٣، مسند أبي يعقوب ٤٠٢٠].

[٤٦٦٣] (٥٥٥) حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْبُخَارِيِّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ:

باب قتل أبي جهل

قوله ﷺ: «مَنْ يَنْظُرَ لَنَا مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟» سَبُّ، لسؤال عنه أن يعرف أنه مات ليستبشر الممسومون ببلدك ويكشف شره عنهم^(١).

قوله: «ضَرَبَهُ ابْنُ عَفْرَاءَ حَتَّى يَرِكَ» مكذوب هو في بعض النسخ: «بَرَكَ» بالكاف، وهي بعضها: (بَرَدًا) بالذال، فمعناه بالكاف: سَقَطَ إِلَى الْأَرْضِ، وبالدال: مَاتَ، يقال: بَرَدًا، بَرَدًا، بَرَدًا.

قال القاضي: رَوَيْتُهُ الْجَمُورُ: (برد) ورواه بعضهم بالكاف، قال: وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَعْرُوفُ. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي^(٢): وَخَتَرُ جَمَاعَةِ مُحَقِّقُونَ لِكُفِّ، وَأَنَّ ابْنِي عَفْرَاءَ تَرَكَهُ غَفِيرًا^(٣)، لِهَذَا كَلَّمَ بَنِي مَسْعُودٍ^(٤) كَمَا ذَكَرَهُ مَسْمُومٌ، وَلَهُ^(٥) مَعَهُ كَلَامٌ آخَرُ كَثِيرٌ مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ «مَسْمُومٍ» وَابْنُ مَسْعُودٍ هُوَ الَّذِي أَجْهَرَ عَلَيْهِ وَاحْتَرَّ رَأْسَهُ

قوله: «وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قُتِلَتْهُمُوهُ؟» أَي: لَا عَارَ عَلَيَّ فِي قَتْلِكُمْ إِيَّايَ.

قوله: «لَوْ غَيْرُ أَكْثَرٍ قَتَلَنِي» (الْأَكْثَرُ) الزَّرَّاعُ وَالْفَلَاحُ، وَهُوَ عِنْدَ الْعَرَبِ نَدَقَصٌ، وَأَشَارَ أَبُو جَهْلٍ إِلَى

(١) في (خ): شيء عنهم

(٢) في تكملة المصنف: (١٧٥/٦)

(٣) تصحيف في (ص) إلى: غفير

(٤) في (خ): «وَقَدْ كَلَّمَ كَلَامَ بَنِي مَسْعُودٍ»

(٥) في (خ): له.

حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَعْلَمْ لِي مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ؟» يَمْشِي حَلِيمٌ ابْنُ عُلْبَةَ، وَقَوْلُ أَبِي مَحَلٍ كَمَا ذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ [بسر ١١٦٢]

ابني عفراء اللدِّي، فتلاه، وهما من الأنصار، وهما أصحاب ذريح ونخيل، ومعهما، سو كان الذي قتلي غير أنكر، لكن أحب إلي وأعظم لشأني، ولم يكن عليّ بقص في ذلك



٤٢ - [باب قتل كعب بن الأشرف

طاغوت اليهود]

[٤٦٦٤] ١١٩ - (١٨٠١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوَّرِ لُزْهَرِيٌّ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - وَالْقَطُّ لُزْهَرِيٌّ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

باب قتل كعب بن الأشرف

طاغوت اليهود

ذكر مسلم في قصة محمد بن قيس مع كعب بن الأشرف بالحيدة التي ذكرها من مخادعته.

وختلف العلماء في سبب ذلك وجوابه:

فقد الإمام لما زري: إنما قتله كذلك لأنه نقض عهد النبي ﷺ وعهده وسبه، وكان صهده الأيمن عليه أحداً، ثم جاء مع أهل الحرب مُعيناً عليه. قال. وقد أمكن قتله على هذا توجه عن بعضهم ولم يعرف الجواب الذي فكرناه^(١).

قال لقاضي: قيل هذا الجواب، وقيل: لأن محمد بن مسلمة لم يصريح له بأمر في شيء من كلامه. وإنما كتبه في أمر البيع والشراء وشتكى إليه، وليس في كلامه عهد ولا أمن. قال: ولا يجعل لأحد أن يقول: إن قتله كان غدرًا، وقد قال ذلك إنسان في مجلس عني بن أبي طالب عليه السلام، فأمر به عني فضرب^(٢) عنقه، وإنما يكون الغدر بعد أمن موجود. وكان كعب قد نقض عهد النبي ﷺ، ولم يؤمه محمد بن مسلمة ورفقته، ولكنه ستانس بهم، فتمكنوا منه من غير عهد ولا أمن، وأما ترجمته لبخاري على هذا الحديث (باب لفتك في الحرب)^(٣) فليس معناه الغدر^(٤) بل الفتك^(٥) هو القتل على غرة وغيلة، والغيلة نحوه.

(١) "معجم" (١/٣).

(٢) في "إكمال المعلم" (١٧٧/٦): "فصربت". وهي غير سجدة في (ج).

(٣) هو رقم: ٣١٣٧.

(٤) في (ج): "الغربة، وهو غدا".

(٥) في (ج): "القتل". وهو خطأ.

عَنْ عُمَيْرٍ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَيْكَعِبِ بْنِ الْأَشْرَبِ؟ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَحِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: «إِذَنْ لِي فَلَأَقُلَّ»، قَالَ: «قُلْ» فَأَتَاهُ فَقَالَ لَهُ: «وَدَكَرَ مَا بَيْنَهُمَا» وَقَالَ: «إِنَّ مَنَا الرَّجُلَ قَدْ أَرَادَ صَدَاقَةً، وَفَدَّ عَدَنًا، فَلَمَّا سَمِعَهُ قَالَ: «وَأَيْضًا وَاللَّهِ لَتَمْلِكَنَّهُ، قَالَ: «إِنَّا قَدِ اتَّبَعْنَاهُ الْآنَ، وَنَكْرَهُ أَنْ نَدْعَهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ يَحْبِيرُ أَمْرَهُ، قَالَ: «وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ تُسَلِّفَنِي سَلَفًا، قَالَ: «فَمَا تُرْهَنُنِي؟ قَالَ: «مَا تُرِيدُ، قَالَ: «تُرْهَنِي بِسَاءِ كَمٍّ، قَالَ: «أَنْتَ أَجْمَرُ الْعَرَبِ، أَنْزَهْتُكَ بِسَاءِ مَا قَالَ لَهُ: «تُرْهَنُونِي أَوْ لَا ذَكَمَ، قَالَ: «يُسَبُّ ابْنُ أَحَدِنَا فَيُقَالُ: رُهْنٌ فِي وَسْقَيْنِ مِنْ ثَمَرٍ وَلَكِنْ تُرْهَنُكَ الْأُمَّةُ - يَعْنِي السَّلَاحَ - قَالَ: «فَنَعَمْ.....

وقد استدلل بهذا الحديث بعضهم على حواز اغتيال من بلغته لدعوة من سكتار وتبيينه من غير دعاء إلى الإسلام.

قوله: (إِذَنْ لِي فَلَأَقُلَّ) معناه: إِذَنْ لِي أَنْ أَقُولَ عَنِي وَعَنْتَ مَا رَأَيْتَهُ مَصْحُوحَةً مِنَ التَّعْرِيفِ وَغَيْرِهِ. فيه دليل على جواز التعريض، وهو أن يأتي بكلام باطله صحيح ويفهم منه المخاطب غير ذلك، فهذا جائز في الحرب وغيره ما لم يمنع به حقاً شرعياً.

قوله: (وَقَدْ هَتَانَا) هذا من التعريض الجائز، بل المستحب؛ لأن معناه في الباطن: إنه أدنا بأدب لشرع اتقى فيها تعصب، لكنه تعب في مَرَضَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فهو محبوب لك والذي فهم المخاطب منه لعنة الذي ليس بمحبوب.

قوله: (وَأَيْضًا وَاللَّهِ لَتَمْلِكَنَّهُ) هو بفتح التاء ولسم، أي: لَتَضْمِرُنَّ^(١) منه أكثر من هذا الضمير. قوله: (يُسَبُّ ابْنُ أَحَدِنَا فَيُقَالُ: رُهْنٌ فِي وَسْقَيْنِ مِنْ ثَمَرٍ) هكذا هو في الروايات لمعروفة في «مسلم» وغيره: (يُسَبُّ) بضم الياء وفتح السين المهملة، من السَّبِّ، وحكى القاضي عن رواية بعض رواة كتاب مسلم: (يُسَبُّ) بفتح الياء وكسر الشين المعجمة، من السَّبِّ، والصواب الأول^(٢). (وَلَوْ شَقَّ) بفتح اللام وكسر هاء، وأصله الحَمَلُ.

قوله: (تُرْهَنُكَ الْأُمَّةُ) هي بالهمزة، وفسرها في الكتاب بأنها لِسَلاح، وهو كذا قال.

(١) في (مس): يَضْمِرُنَّ، وفي (هنا): تَضْمِرُنَّ.

(٢) اكتمال المعجم (١٧٧/٦)

وَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْحَارِثِ وَأَبِي عَيْسٍ بْنِ جَبْرِ وَعَبَّادَ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: فَجَاؤُوا، فَدَعَوْهُ لَيْلَاءَ، فَتَزَلَّ إِلَيْهِمْ، قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ غَيْرُ غَيْرٍ، قَالَتْ لَهُ أُمُّرَأَتُهُ: إِنِّي لَا أَسْمَعُ صَوْتًا كَأَنَّهُ صَوْتُ دَمٍ، قَالَ: إِنَّمَا هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَرَضِيْعُهُ وَأَبُو نَائِلَةَ، إِنَّ الْكَرِيمَ لَوُذِعِي إِلَى طَفْعَةِ لَيْلَاءَ لَا أَجَابَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: إِنِّي إِذَا جَاءَ فَسَوِّفَ أَمُدُّ يَدِي إِلَى رَأْسِهِ، فَإِذَا اسْتَمَكَنْتُ مِنْهُ قَتَلْتُكُمْ، قَالَ: فَلَمَّا تَزَلَّ، تَزَلَّ وَهُوَ مُتَوَسِّخٌ، فَقَالُوا: نَجِدْ مِنْكَ رِيحَ الطَّيِّبِ، قَالَ: نَعَمْ، تَخْبِي فَلَانَتُهُ، هِيَ أَعْظَرُ نِسَاءِ الْعَرَبِ. قَالَ: فَتَأَذَّنْ لِي أَنْ أَتَمُّ مِنْهُ، قَالَ: نَعَمْ فَتَمَّ، فَتَنَازَلَ فَتَمَّ، ثُمَّ قَالَ: أَتَأَذَّنْ لِي أَنْ أُعْرِدَ؟ قَالَ: فَاسْتَمَكَنْ مِنْ رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: دَرَنْكُمْ، قَالَ: فَقَتَلُوهُ. [بخاري: ١٤٠٣٧].

قوله: (وَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْحَارِثِ وَأَبِي عَيْسٍ بْنِ جَبْرِ وَعَبَّادَ بْنِ بَشِيرٍ) أما (الحارث) فهو الحارث بن أوس، ابن أخي سعيد بن عبادة^(١). وأما (أبو عيس) فاسمه عبد الرحمن، وقيل: عبد الله. والصحيح الأول. وهو جبر، بفتح الجيم وسكان الباء، كما ذكره في الكتاب، ويقال: ابن جبر، وهو أنصاري من كبار الصحابة، شهيد بدرًا وسائر المشاهد، وكان سفيًا في الجاهلية عبدًا لغزى وهو وقع في معطم للسنخ: (وأبو عيس) بالواو، وفي بعضها: (وأبي عيس) بالياء^(٢)، وهذا ظاهر، والأول صحيح أيضًا، ويكون معطوفًا على الضمير في (يأتيه)^(٣).

قوله: (كَأَنَّهُ صَوْتُ دَمٍ) أي: صوت طلب دم، أو صوت^(٤) سافك دم، هكذا فسروه.

قوله: (فَقَالُوا: إِنَّمَا هَذَا مُحَمَّدٌ وَرَضِيْعُهُ وَأَبُو نَائِلَةَ) هكذا هو في جميع النسخ؛ قال القاضي. قال لنا شيخنا القاضي الشهيد^(٥): صوابه أن يقول: إِنَّمَا هُوَ مُحَمَّدٌ وَرَضِيْعُهُ أَبُو نَائِلَةَ، وكذا ذكر أهل السير أن أبي نائلة كان رضيعةً لمحمد بن مسلمة، ووقع في الصحيح لبخاري^(٦) (ورضيعة أبو نائلة) قال: وهذا صندي له وجه، بل صح أنه كان رضيعةً للكعب^(٧)، والله أعلم.

(١) كما في نسخ الثلاث، وهو خطأ، وصوابه: معاذ.

(٢) في (هـ) بالياء. وهو خطأ.

(٣) أو يكون على الحكاية.

(٤) حدثت في (هي) إلى: موطأ.

(٥) تقدمت ترجمته ص ١٦١.

(٦) في (هي) ولحمد. وهو خطأ. وسنيت موافق له في الإكمال معجم. (١٧٧/٦).

٤٣ - [باب غزوة خيبر]

[٤٦٦٥] ١٢٠ - (١٣٦٥) وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُثَيْمٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَزَا خَيْبَرَ، قَالَ: فَصَلَّيْتُ عَنْدهُ صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِثَلَاثٍ، فَزَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَزَيْتُ أَبُو ظَلْحَةَ، وَأَنَا زَيْتُ أَبِي ظَلْحَةَ، فَأَجْرِي نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فِي رُقَايِ خَيْبَرَ وَإِنْ رُكِبَتِي لَتَمَسَّ فُجَذَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَأُحْسِرَ لِإِرْزُ عَنْ فُجَذِ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فُجَذِ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ.

باب غزوة خيبر

قوله: «فصلينا عندها صلاة الغداة بثلاث»

فيه سحبٌ البكير في صلاة أول وقت، وأنه لا يكره تسمية صلاة لصبح صلاة العدة، فيكون رد على من قال من أصحابنا: إنه مكروه. وقد سبق شرح حديث أنس هذا في كتاب المساقاة^(١)، وذكر أن فيه جرر الإرداف على المائة إذا كان موطأة، وأن إجراء الفرس والإغارة^(٢) ليس بنقص ولا هادم للضرورة، بل هو سنة وفضيلة. وهو من شأني القتال.

قوله: «وانحسر الإزار عن فخذ نبي الله ﷺ وإني لأرى بياض فخذ نبي الله ﷺ».

هذا مما استدلل به أصحاب مالك ومن وفقهم على أن الفخذ ليست عورة من الرجل، ومذهبنا ومذهب آخرين أنها عورة، وقد جاءت بكره عورة أحاديث كثيرة مشهورة؛ وتأول أصحاب حديث أنس هذا على أنه انحسر بغير احتياج، لضرورة الإغارة والإحرام، وليس فيه أنه استدلال كشف الفخذ مع إمكان النكس.

وأما قول أنس (فإني لأرى بياض فخذ نبي الله ﷺ) فمحمول على أنه وقع بصره عليه فحاشا، لا أنه تعمده.

وأما رواية البخاري عن أنس أن النبي ﷺ انحسر لإزاره، فمحمولة على أنه انحسر، كما في رواية مسلم، وأجاب بعض أصحاب مالك عن هذا فقال: هو ﷺ أكرم على الله تعالى من أن يبتليه بالكشف.

(١) سبق في كتاب النكاح: (١٧١/٥).

(٢) في (س): جر الفرس في الإغارة.

قَلَمَ دَخَلَ الْقُرْءَةَ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرَيْتُ حَبِيرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَمَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَذِرِينَ» قَالَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ، قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَدْ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَالْخَمِيسُ، قَالَ: وَأَصْلُهَا غَنَوَةٌ. معبر ١٣٢١

الحمد، ١١٩٩٢، والبحري ٣٧١ كلاماً مطبوعاً.

عورته، وأصبحنا ينجبون عن هذا بأنه إذا كان بغير اختيار الإنسان، فلا نغض عليه فيه، ولا يمنع بشيء قوله: «الله أكبر، خربت حبيرو» فيه استحباب التكبير عند النفاذ. قال القاضي^(١) قيل: تفاءل سحرها بما رآه في أيديهم من آلات الحرب من الفؤوس والمساحي وغيرها. وقيل: أخذها من اسمها والأصح أنه أعلمه الله تعالى بذلك.

قوله ﷺ: «إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين» الساحة: الغداة، وأصلها: الغضاء بين المازل.

فيه جواز الاستسناد في مثل هذا، لسياق القرآن في الأمور المحققة^(٢)، وقد جاء لهذا نظائر كثيرة، كما سبق مراراً في فتح مكة أنه ﷺ جعل يقطع في لأصم ويقول: «جاء الحق وما يبدئ الباطل وما يُعيد، جاء الحق وزهق الباطل». قال العلماء: ويكره من ذلك ما كان على صرب الأمثال في المحاورات والمزاح ولغو الحديث، فيكره في كل ذلك تخفيفاً لكتاب الله تعالى.

قوله: (محمد والخميس) هو الجيش، وقد فسره بذلك في رواية البخاري. قالوا: سمي خميساً لأنه خمسة أقدام: مينة، وميسرة، ومقدمة، ومؤخرة^(٣)، وقلب. قال القاضي: ورويناه برفع (الخميس) عطفاً على قوله: (محمد) وينصبها على أنه مفعول معه.

قوله: (أصبحنا غنوة) هي بفتح العين، أي: قهراً لا صلحاً

قال القاضي^(٤): قال لمارزي^(٥): ظاهر هذا أنها كُتبت فُتحت غنوة، وقد روى مالك عن ابن شهاب أن بعضهما فُتحت غنوة وبعضها سُلِّطت.

(١) في الإكمال: جميعه. (١٠١/٩).

(٢) بشر إلى غزوة بني النضير. (١٠١/٩) قال: «إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين» (المصنفات: ١٧٦-١٧٧).

(٣) أي: (خ) ومقدم ومؤخر. وفي الإكمال المعجمة. (١٨٥/٦) ومقدمة وسافة.

(٤) في الإكمال المعجمة: (١٨١/٩).

(٥) في التبيين: (٢١/٣).

[٤٦٦٦] ١٢١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ رِذْقَ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ حَبِيرٍ وَقَدِيبِي تَمَسَّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُمْ حِينَ بَزَعَتِ الشَّمْسُ وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاسِيَهُمْ وَخَرَجُوا بِقُرُوسِهِمْ وَمَكَائِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْخُمَيْسُ، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرِبْتُ حَبِيرٌ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُثَلَرِينَ» قَالَ: فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ ﷻ. ١٢١٥-١٢١٦ مطبوع.

لو بشر: [٤٦٦٥].

[٤٦٦٧] ١٢٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا

قال^(١): وقد أشكل ما روي في سنن أبي داود أنه قسمها نصفين: نصفاً لنوابه وحاجته، ونصفاً للمسلمين^(٢). قال: وجوابه ما قل بعضهم أنه كان حولها ضياع وقرى أجنى عنها أهلها، فكانت خالصةً للنبي ﷺ، وما سواها للعالمين، فكان قسراً الذي خلّوا عنه النصف، فهذا قسمها^(٣) نصفين.

قال القاضي: في هذا الحديث أن الإغارة على العدو يستحب كونها أول النهار عند الصبح، لأنها وقت عزتهم وغلواتهم، ثم يريهم أنهم زاحوا يحتاج إليهم بخلاف ملافة الجيوش ومصادفتهم وهناحية الحصون، فإن هذا يستحب كونه بعد الزوال ليوم التشط يبرد الوقت، بخلاف غلته.

قوله: (وخرجوا بقُرُوسِهِمْ وَمَكَائِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ).

(الموروس) بالهمزة جمع فأس، بالهمزة كراسي وراوس. و(المكائل) جمع مكئل، يكسر الميم، وهو النقة، يقال له: يكتل وقفة وزبيل و(زبيل)^(٤) وزبيل وقرق وسقيفة، بالسين المهملة وبهاء بين. و(المورور) جمع مر، بفتح الميم، وهي المسحبي. قال القاضي: قيل: هي جيالهم التي يصعدون بها إلى النخل، واحدها: مر ومور^(٥)، وقيل: مسحبهم، واحدها: مر لا غير^(٦).

(١) ما زاد في كلام المصنف.

(٢) أبو داود: ٣٠٩١ عن حديث سهل بن أبي حنيفة رضى الله عنه صحيح.

(٣) في (م) و(هـ): قسم. وأثبت موافق للمصنفين.

(٤) في (م) و(هـ): زبيل، وهو خطأ، وهي مهيلة في (ج).

(٥) كذا ضبطت في (ج) والنسخ في كتاب اللغة أن واحدها: مر، بفتح الميم.

(٦) «إكمال المعلم»: (١٧٩/٦).

النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ قَالَ «إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَذَرِّينَ» [احمد ١٢٦٧١ مطبوعاً] [رواه ٤٦٦٥].

[٤٦٦٨] ١٢٣ - (١٨٠٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ عِبَادٍ - قَالَا حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَنْكُوخِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَنْكُوخِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَتَسَيَّرْنَا لَيْلًا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرِ بْنِ الْأَنْكُوخِ: أَلَا تُسْمِعُنِي مِنْ هَيْبَتِكَ؟ وَكَانَ عَامِرٌ رَجُلًا شَاعِرًا، فَتَنَزَّلَ يَحْدُو بِالْقَوْمِ يَقُولُ

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَدَيْنَا
فَاغْفِرْ لِدَاءِ لَيْلِكَ مَا اقْتَفَيْنَا وَتَقِيَّتِهِ الْأَقْدَامُ إِنَّ لَاقِيَنَا

قوله: (ألا تُسْمِعُنَا مِنْ هَيْبَتِكَ؟) ولي بعضُ شُتُخ: (هَيْبَتِكَ) أي: أَرَا حَيْزَكَ. (وَالْهَيْبَةُ) يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

وبه جوازُ إِنْشَاءٍ لِرَجُلٍ وَغَيْرِهَا مِنَ الشُّعْرِ وَسَمَاعِهِ^(١) ما لم يكن فيه كلامٌ مدموم. والشعر كلامٌ حَسَنُهُ حَسَنٌ وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ.

قوله: (فتنزل يحدو بالقوم) فيه استحيابُ الحُدْوِ فِي الْأَسْفَارِ لِتَشْطِطِ النَّفُوسُ وَالِدَوَابُّ عَلَى الطَّيْرِ، وَاسْتِغْنَائُهَا بِسَمَاعِهِ عَنِ الْإِحْسَاسِ بِالْأَلَمِ الشَّيْرِ.

قوله: (اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا) كَذَا لِرُؤَايَا، قَالُوا: وَصَوَابُهُ فِي لُوزُنْ (لَا هُمْ) أَوْ (تَالله) أَوْ (وَالله) لَوْلَا أَنْتَ) كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: (وَالله^(٢) لَوْلَا اللهُ).

قوله: (فاغفر لِدَاءِ لَيْلِكَ مَا اقْتَفَيْنَا) قَالَ الْمَذَرِّي: هَذِهِ الْفِعْلَةُ مُشْكِلَةٌ فَإِنَّهُ لَا يَقَالُ: يُذِي الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يَقَالُ لَهُ سُبْحَانَهُ: قَدْ بَيَّنَّا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي مَكْرُوهِ يُتَوَقَّعُ حَدُوثُهُ بِالشَّخْصِ، فَيُخْتَارُ شَخْصٌ^(٣) آخَرُ أَنْ يُحَلَّ ذَلِكَ بِهِ وَيُقَدِّمَهُ مِنْهُ. قَالَ: وَلَعَلَّ هَذَا وَقَعَ مِنْ غَيْرِ فَصَلِّ إِلَى

(١) غي (ع) وسماه.

(٢) غي (ع) و(ص). قوله: «وَالله» وهو خطأ، وأثبتت مؤلفنا ما في الحديث لآتي.

(٣) غي (ع) شخصاً. والمطبوع مرفق لما في «المعجم»: (٢٤/٣) والإمكان المعجم: (١٨٢/١).

وَالْقَيْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّا إِذَا صَبَحْنَا أُنِينَا

حقيقة معناه: كما يقول: قائله الله، ولا يُراد بذلك حقيقة الدعاء عليه، وكقوله ﷺ: «تربت يدك»^(١) وتربت يمينك^(٢)، وقيل أنه^(٣) وفيه كله ضرب من الاستعارة؛ لأن لعدوٍ مبالغ في طلب وصال الممدي حين يذل نفسه من نفسه لمكروه، فكان مراد لشعر: إني أذل نفسي في رضاك وعلى كل حال فوك للمعنى وإن أمكن صرفه إلى جهة صحيحة، بإطلاق اللفظ واستعارته ونحوه به ينتقل إلى ورود الشرح بالإذن فيه.

قال: وقد يكون المراد بقوله: (فداء لك) رجلاً يخاطبه، وقص بين الكلام بذلك، فكانه قال: فاغفر، ثم دعا إلى رجل ينهيه فقال: فداء لك، ثم عاد إلى إتمام^(٤) الكلام الأول فقرر: (ما قفينا) قال: وهذا تأويل يصح معه اللفظ والمعنى لولا أن فيه تعسفاً اضطررنا إليه تصحيح الكلام، وقد يقع في كلام العرب من لفصل بين الحمل المعلق بعضها ببعض ما يشبه هذا التأويل قوله: (إذا صبح بنا أنينا) هكذا هو في نسخ بلايد: (أبند) بالمشاء في أوله، وذكر القاضي^(٥) أنه روي بالمشاء والصوخلة: فعنى 'عشة': إذا صبح بنا للقتال، ونحوه من لمكارم أنينا. ومعنى الصوخلة: أي: الثور والامتناع.

قال القاضي: قوله: (فداء لك) بالفاء والقصر، والفاء مكسورة، حكاية الأصمعي وغيره، فأما في المصدر فالفاء لا حير. قال: وحكى لفرّاء: فدى لك، مفتوح مقصور. قال: ورويه هت: (فداء لك) بالرفع على أنه متعاً وخبره^(٦). أي: نفسي فداء لك^(٧)، وبالثب على المصدر. ومعنى (قفينا): اكتسبنا، وأصله الاتباع.

(١) أخرجه البخاري: ٥٠٩٠، وإسلم: ٣٦٣٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في مسند أحمد: ٩٥٢١

(٢) ورد في غير حديث، منه حديث عائشة رضي الله عنها عبد بن حمزة: ٤٧٩٦، ومسلم: ٣٥٧٤، وأحمد: ٢٤٠٥٤

(٣) أخرجه البخاري: ٢٧٣٩ - ٢٧٣٢ من حديث مسور بن مخرمة ومراد به لحكم مطلوباً. وهو في مسند أحمد: ١٨٩٢٨. والمراد به أبو بصير رضي الله عنه.

(٤) في (ص) و(هـ): تمام

(٥) في (الكامل في التعليل): ١٨٨١/١٦

(٦) في (خ) و(هـ): أو غير. والمثبت موافق لما في (الكامل في التعليل): ١٨٨٢/١٦

(٧) في (ص) و(هـ): أي: لك نفسي فداء أو نفسي فداء لك. وفي (الكامل في التعليل): أي: فداء لك نفسي فداء لك

و ثبت موافق لما في (المبانيح في التعليل): ٤١٦/٤

وَبِالضُّبَّاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَذَا السَّائِقُ؟» قَالُوا: عَابِرٌ، قَالَ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: وَجِبَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْلَا أَمْنُكُمْ بِهِ؟ قَالَ: فَأَتَيْتُ حَبِيبَ بْنَ أَبِي سَمَةَ حَتَّى أَصَابْتُهُ مَخْصَصَةً شَدِيدَةً. ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ فَتَحَهَا عَلَيْكُمْ» قَالَ: فَهَذَا أَمْسَى النَّاسُ مَسَاءَ الْيَوْمِ الَّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ، أَوْ قَدْ بَرَزَتْ كَثِيرَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذِهِ النَّهْرَانِ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقِفُون؟» فَقَالُوا: عَلَى لَحْمٍ، قَالَ: «أَيُّ لَحْمٍ؟» قَالُوا: لَحْمُ حُمُرٍ لِنَاسِيَّةٍ، فَقَالَ

قوله: (وبالضُّبَّاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا) أي: استعاضوا بنا واستغفرونا للقتل. قيل: هو^(١) من تُعْرِيْل على لشيء وهو الاهتمامُ عليه، وقيل: من العوين، وهو الضَّوْبُوت.

قوله ﷺ: («مَنْ هَذَا السَّائِقُ؟» قالوا: عامر، قال: «يرحمه الله» فقال رجل من القوم: وَجِبَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْلَا أَمْنُكُمْ بِهِ!).

معنى: (وجبت) أي: ثبتت به الشهادة وسيقع قريباً، وكذا هم معروفٌ عندهم أن من دعه له لنبي ﷺ هو لدعه في هذا لموطن استشهده، فقدم: «لَوْلَا أَمْنُكُمْ بِهِ» أي: ودون ذلك لو أُخْرِثَ الدَّهْدَاءُ له بهذا إلى رقتٍ تخر لفتح بمصاحبه ورؤيته ملقة.

قوله: (أَصَابَتْنا مَخْصَصَةٌ شَدِيدَةٌ) أي: جرحٌ شديد.

قوله: (لَحْمُ حُمُرٍ لِنَاسِيَّةٍ) هكذا هو هنا - (حُمُرٍ لِنَاسِيَّةٍ) بإضافة (حمر) وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، وسبق بيته مرَّات، فعلى قول كوفيَّين هو على ظهره، وعند البصريين تسميته: حُمُرُ الْخَيْلِ لِدَاتِ الْإِنْسِيَّةِ.

وأما (لِنَاسِيَّةٍ) ففيه عتادٌ وروايد، حكاهم القاضي عياض^(٢) وآخرون، أشهرهما: كسرُ لَهْمَزَةٍ وَسَكُنُ لُتُونٍ قال القاضي: هذه رواية أكثر لشيخ. ولثنية: فتعولها حبيلاً. وهذا جميعاً نسبة إلى الإنسان، وهم للناس، لا لاختلاطها بالناس، بخلاف حُمُرِ الْوَحْشِ.

(١) قري (عس) و(هس) هي.

(٢) في الإكمال المصنف: (٦/١٨٣).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَهْرِيقُوهَا وَاكْسِرُوهَا» فَقَالَ رَجُلٌ: «أَوْ يُهْرِيقُوهَا وَيُكْسِرُوهَا؟» فَقَالَ: «أَوْ ذَاكَ» قَالَ: فَلَمَّا تَصَافَتِ الْقَوْمُ، كَانَ سَيْفٌ غَدِيرٌ فِيهِ قِصْرٌ، فَتَنَاقَلَ بِهِ سَادَ يَهُودِيٍّ لِيَضْرِبَهُ، وَتَرَجَعَ دُبَابٌ سَيْفِهِ فَأَصَابَ رُكْنَةَ غَايِرٍ، فَسَاقَتْ مِنْهُ، قَالَ: فَسَأَلُوا قَالِ سَلَمَةَ - وَهِيَ أَسِيدُ بَيْدِي - قَالَتْ: فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا كَانَ، قَالَ: «مَا لَكَ؟» قُلْتُ لَهُ: فَذَاكَ أَبِي وَأُمِّي، رَغِمُوا أَنْ غَدِيرًا حَبَطَ عَنْهُ، قَالَ: «أَمَنْ قَالَهُ؟» قُلْتُ: فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَأَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ الْأَجْرَيْنِ - وَجَمَعَ بَيْنَ إِضْبَعَيْهِ - إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ،

قوله ﷺ: «أَهْرِيقُوهَا وَاكْسِرُوهَا» هذا يدل على نجاسة لحوم الخمر، لأهمية، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه مع بيان هذه المسألة في كتاب لنكاح^(١) ومختصر الأمر بذكره أن السيف الصحيح فيه أنه أمر برفاقته لأنها نجسة محرمة. والثاني، أنه يهيئها للحاجة إليها. والثالث - لأنها أحلوه قبل لقسمته. وهذان التاويلا لأنهم لأصحاب ماليت الفاكين بإباحة لحومها، فيلصق بها قدامنا

وأما قوله ﷺ: «(اكسروها)» فقال رجل: «أَوْ يُهْرِيقُوهَا وَيُكْسِرُوهَا؟» قَالَ: «أَوْ ذَاكَ» فهو محمول على أنه ﷺ اجتهد في ذلك لمرئى كسرها، ثم بعير اجتهداه، أو أوحى إليه بعملها. قوله ﷺ: «إِنَّ لَهُ الْأَجْرَيْنِ» مكند هو في معتقدهم، لنسخ «لأجرين» بالألف، وفي بعضها: «لأجرين» بالياء، وهم صحيحان، لكن الثاني هو الأشهر الأصح، و لأول لغة أربع قبائل من العرب، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَسَاجِرُونَ﴾^(٢) [طه ٦٣] وقد سبق بيأنها مرأت ويحتسب أن الأجرين ثمة له لأنه جهاد مجاهد كما ستوضحه في شرحه، فله أجر يكونه جهاداً، أي: مجتهداً في طاعة الله تعالى شديداً لا اعتناء به، وله أجر آخر يكونه مجاهداً في سبيل الله، فمما قدم يوصفان كان له أجران.

قوله ﷺ: «إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ» هكذا رواه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين. «الجهاد» بكسر الهمزة وتشديد الجيم والميم وتشوين الدال أيضاً، وشره لجهاد بالجد في عمه وأمره^(٣) أي: به لجهاد في طاعة الله، ومجاهدته: هو المجاهد في سبيل الله - وهو الغدري.

(١) (٢٨/٥)

(٢) وفي قراءة من كثير وحقق من صاحب «إدراك بتخفيف نول، «التفسير» ص ١٥١، «التفسير» (٢، ٣٧٠ - ٣٧١).

(٣) في (أبي) ولها في عمه وعمله. وفي «إكمال» (١٨٤/٦) جهاد في أمره.

قُلْ عَرَبِيٌّ مَشَىٰ بِهَا مِثْلَهُ. وَخَدَلَفَ قُتَيْبَةُ مُحَمَّدًا فِي الْخَلِيفَةِ فِي حَرْفَيْنِ. وَلِي رِوَايَةُ ابْنِ عُبَادٍ: وَأَلْقَى سَكِينَةً عَلَيْنَا [مكرر ١٢٥٠١٨ البخاري ١١٤٨] [وغيره ٤٦٦٩].

[٤٦٦٩] ١٢٤ - (١٠٠) وَخَدَلَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ - وَتَسَبَّاهُ ابْنُ وَهْبٍ فَقَالَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ - أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ قَاتَلَ أَخِي قِتَالًا شَدِيدًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدُرْتُ

وَقَالَ الْقَاضِي: فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ جَمَعَ اللَّفْظَيْنِ تَوَكِيدًا، قَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ: الْحَرْبُ إِذَا دَلَفَتْ فِي عَظِيمٍ شَيْءٍ، اسْتَقْتَتْ مِنْ لَفْظِهِ نَفْطًا آخَرَ عَلَى غَيْرِ بَدَلَةٍ زِيَادَةٍ فِي التَّوَكِيدِ، وَأَعْرَبُوهُ بِعَرَابِهِ، يَقُولُونَ: جَاءَ مُجَدَّدًا، وَلَيْسَ لِاتِّلٍ، وَالْبَعْرُ شَاوِرٌ، وَلِحْوُ ذَلِكَ^(١).

قَالَ الْقَاضِي: وَرَوَاهُ بَعْضُ رُوَاةِ الْبُخَارِيِّ وَبَعْضُ رُوَاةِ مُسْلِمٍ: «الْجَاهِدُ» بَفَتْحِ الْهَاءِ وَالضَّادِ، عَلَى أَنَّهُ مَعْرُوفٌ مَاضٍ «تَجَاهِدَ» بَفَتْحِ الْمِيمِ وَتَنْصِبِ الدَّلِ بِلا تَنْوِينٍ، قَالَ: وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ ﷺ: «قُلْ عَرَبِيٌّ مَشَىٰ بِهَا مِثْلَهُ» ضَبَطْنَا هَذِهِ اللَّفْظَةَ ههـ فِي «مَسْمُومٍ» بِرُوحَيْنِ، وَذَكَرَهُمُ الْقَاضِي يُضَاءً^(٢)؛

لِصَحِيحِ الْمَشْهُورِ الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ رُوَاةِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ: «مَشَىٰ بِهَا» بَفَتْحِ الْمِيمِ وَبَعْدَ الشَّيْنِ يهـ، وَهُوَ فَعْلٌ مَاضٍ مِنَ الْمَشْيِ، وَ«بِهَا» جَاءَ وَمَجْرُورٌ. وَمَعْنَاهُ: مَشَىٰ بِالْأَرْضِ، أَوْ فِي الْحَرْبِ. وَالثَّانِي: «مُشَابِهَا» بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَنْوِينِ الْهَاءِ، مِنْ لِمَشَابِهَا، أَيْ: مُشَابَهَا لَصِفَاتِ الْكَمَالِ فِي الْقِتَالِ أَوْ غَيْرِهِ مِثْلَهُ، وَيَكُونُ «مُشَابَهَا» مَنْصُوبًا بِفَعْلِ مَحْذُوفٍ، أَيْ: رَأَيْتُهُ مُشَابِهَاً. وَمَعْنَاهُ: قُلْ عَرَبِيٌّ يُشَبِّهُهُ فِي جَمْعِهِ^(٣) صِفَاتِ تَكْمَالٍ.

وَضَبِطَهُ بَعْضُ رُوَاةِ الْبُخَارِيِّ: «تَشَأْ بِهَا» بِالثَّوْنِ وَالْهَمْزِ^(٤)، أَيْ: شَبَّ وَكَبُرَ، وَالْهَاءُ عِدَّةٌ إِلَى الْأَرْضِ، أَوْ الْحَرْبِ، أَوْ يَلَاوِ الْحَرْبِ. قَالَ الْقَاضِي: هَذِهِ أَوْجُهُ الرُّوَايَاتِ.

قَوْلُهُ: (وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ - وَتَسَبَّاهُ ابْنُ وَهْبٍ فَقَالَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ - أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ قَالَ).

(١) الظاهر هو: (١٣٩/٢ - ١٤٠).

(٢) في «تكملة المعلم»: (١٨٤/٦).

(٣) لي (حر) و(هـ): جميع.

(٤) «صحيح البخاري»: ٤١٩٦.

عَنْهُ سَبَقَهُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ وَشَكُّوا بِهِ: رَجُلٌ مَاتَ فِي سَبَاحِهِ، وَشَكُّوا فِي بَعْضِ أَمْرِهِ. قَالَ سَلَمَةُ: فَقَقِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ خَيْرِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَدَّنَّ لِي أَنْ أَرْجُزَ لَكَ، فَأَدِنَ لَهُ وَشَرُّكَ اللَّهُ ﷻ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَعْلَمُ مَا تَقُولُ، قَالَ: فَقُلْتُ:

وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا هُنَا بِنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اصْدَقْتُ».

وَأَنْزَلَنَ مَكِينَةً غَسَبْنَا وَتَبَّتَ الْأَقْدَامُ بِنَا لَا قَيْنَا

وَالْمُتَشَرِّكُونَ قَدْ بَعَّوْا عَيْنَ

قَالَ: فَلَمَّا قَضَيْتُ رَجَزِي، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ هَذَا؟» قُلْتُ: قَالَه أَيْحِي، فَقَالَ

هكذا هو في جميع نسخ المصنف وهو صحيح، وهذا من فضائل مسلم ودقيق نظره وحسن تحريره^(١) وعظيم إلقائه، وسبب هذا أن أب داود ونسائي وغيرهما من الأئمة زوّوا هذا الحديث بهذا الإسناد عن ابن شهاب قال: أخبرني عبد الرحمن وعبد الله بن كعب بن مالك، عن سلمة^(٢). قال أبو داود: قال أحمد بن صالح - الثواب - عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب^(٣). وأحمد بن صالح هذا هو شيخ أبي داود في هذا الحديث وغيره، وهو داود^(٤) عن ابن وهب.

قال لحفاظ. والزعم في هذا من ابن وهب، فجعل عبد الله بن كعب روي عن سلمة، وجعل عبد الرحمن راوياً عن عبد الله، وليس هو كذلك؛ بل عبد الرحمن يروي عن سلمة، وإنما عبد الله^(٥) ولده، فذكر في نسبه، لا أن^(٦) له رواية في هذا الحديث، وحدثه مسلم فلم يذكر في رويته عبد الرحمن وعبد الله كما رواه ابن وهب، بل اقتصر على عبد الرحمن رسم نسبه؛ لأن ابن وهب لم يسمه، وأراد مسلم تعريفه فقل: قال غير بن وهب هو عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، فحصل

(١) في (ص) و(هـ): خبره.

(٢) أبو داود: ٢٥٢٨، والنسائي: ٣١٥٠.

(٣) وفاته أيضاً إسماعيلي في الكبير: ١٠٢٩١.

(٤) في النسخ الثلاث: رواية. وتعمل ما أتته الصواب.

(٥) في (ج). عبد الرحمن. وهو خطأ.

(٦) في (ج): إلا أن. وفي (ص): لأن. وكلاهما خطأ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُرْحَمُهُ اللَّهُ» قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ نَاسًا لَيَهَابُونَ الصَّلَاةَ عَنِّيهِ، يَقُولُونَ: رَجُلٌ مَاتَ بِسِلَاحِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ ابْنَ إِسْلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ جِئْتُ قُلْتُ: إِنْ نَاسًا يَهَابُونَ الصَّلَاةَ عَنِّيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبُوا» مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ وَأَشَدُّ بِرِضَائِيهِ. [أحمد ١٦٥٠٣] [وطر: ٤٦٦٨].

تعريفه من غير إضافة للتعريف إلى بن وهب، وحذف مسلم ذكر عبد الله من رواية ابن وهب، وهذا جائز؛ فقد اتفق، نعماء على أنه إذا كان الحديث عن رجلين، كان له حذف أحدهما والاقتصار على الآخر، فأجزوه هذا، وهذا لم يكن عذر، فإذا كان عذر بأن كان ذكر ذلك للمحذوب غلطاً كما في هذه الصورة، كان للجواز أولى.



٤٤ - [باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق]

[٤٦٧٠] ١٢٥٠ - (١٨٠٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ لَأَحْزَابٍ يَنْقُلُ مَعَنَا الثَّرَابَ ، وَلَقَدْ وَرَى الثَّرَابُ بِيَدَيْهِ يَقُولُ ، وَهُوَ يَقُولُ :
 «وَاللَّهِ لَوْ لَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
 فَأَنْزَلَنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّ الْأَلَى قَدْ آتَاؤا عَلَيْنَا»
 قَالَ : وَرَبَّمَا قَالَ :

«إِنَّ الْمَلَائِكَةَ آتَاؤا عَلَيْنَا إِذَا آرَادُوا لِقَاءَ رَسُولِهِمْ»
 وَتَرَفَّعَ بِهَا صَوْتُهُ . [أحمد ، ١٨٥٧١] [الطبري ، ٤٩٧١] .

[٤٦٧١] (٤٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : «إِنَّ الْأَلَى قَدْ بَعَثُوا عَلَيْنَا» . [بخاري ، ٢٨٣٧] [البيهقي ، ٤٩٧٠] .

[٤٦٧٢] ١٢٦ - (١٨٠٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَحْفِرُ الْخَنْدَقَ وَنَنْقُلُ الثَّرَابَ عَلَى أَكْتَافِنَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ ، فَأَعْفِرْ لِمَنْ هَاجَرَ بَيْنَ وَالْأَنْصَارِ» . [أحمد ، ٢٢٨١٥] [مسلم ، ٤٣٧٩٧] .

باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق

قوله : (لَمَّا قَدْ آتَا) هم أشرف القوم ، وقيل : هم الرجال يسر فيهم نساء . وهو مهموزٌ مفصّلٌ كما في القرآن^(١) . ومعنى (أَبُو عَلِيٍّ) : امتنعوا من إجابتنا إلى الإسلام .
 وفي هذا الحديث استحسانُ لِرُجَزٍ ونحوه من الكلام في حال البناء ونحوه . وفيه عنُ القُضلاءُ في بناء المساجد ونحوه ، ومساعدتهم في أعمالهم^(٢) البرّ .

(١) وهذه قد غير مهموز لضرورة نون .

(٢) في (ج) : بأصوات .

[٤٦٧٣] ١٢٧ - (١٨٠٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - :
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَعَاذِيَةَ بْنِ قُرَّةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ :
 أَنَّهُ قَالَ :

اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَأَغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ

[أحمد ١٢٧٥٧ ، وبيهقي ٦٤١٣] .

[٤٦٧٤] ١٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَدَادَةَ : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ
 يَقُولُ : «اللَّهُمَّ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ» . قَالَ شُعْبَةُ : أَوْ قَالَ :

«اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَأَكْرِمِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ»

[أحمد ١٢٧٦٨] [رواه في ٤٦٧٣] .

[٤٦٧٥] ١٢٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ،
 وَقَالَ شَيْبَانُ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَرِثِ ، عَنْ أَبِي الْكَيَّاحِ : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : كُنَّا بِرَجُلٍ
 وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُمْ ، وَهُمْ يَقُولُونَ :

لِلَّهِمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَأَنْصُرِ الْأَنْصَارَ وَلِلمُهَاجِرَةِ

[أحمد ١٢٦٠٨ مطبوعاً] [رواه في ٤٦٧٣] .

وَفِي حَدِيثِ شَيْبَانَ بَدَلُ فَأَنْصُرُ : فَأَغْفِرُ .

[٤٦٧٦] ١٣٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَدَّادٍ : حَدَّثَنَا يَهُزَّ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ :
 حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ كُنُوا يَقُولُونَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ :

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْإِسْلَامِ مَا بَقِيَ مِنْهُ أَبَدًا

أَوْ قَالَ : عَلَى الْجِهَادِ ، شَدَّ حَمَّادٌ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ :

«اللَّهُمَّ إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ فَأَغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ»

[أحمد ١٢٦٤٦] [رواه في ٤٦٧٣] .

قوله ﷺ : «لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ» أي لَا عَيْشَ بَاقٍ ، أَوْ لَا عَيْشَ مَطْلُوبٍ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

٤٥ - [باب غزوة ذي قرد وغيرها]

[٤٦٧٧] ١٣١ (١٨٠٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ
 نَزِيدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْثَمِ يَقُولُ: خَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدَّنَ بِأُولَى،
 وَكَثُرَ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَعَى بِيَدِي قَرْدًا، قَالَ: فَتَقْبِضِي فَلَا تَمْلِكِي لِرَسْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَقَالَ:
 أَجَدْتُ لِقَاحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: مَنْ أَخَذَهُ؟ قَالَ: غَضَفُ، قَالَ: فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ
 صَرَخَاتٍ: يَا صَبَا حَاةَ، قَالَ: فَسَمِعْتُ مَ بَيْنَ لَابَتِي لِمَدِينَةٍ، ثُمَّ انْدَفَعْتُ عَلَى وَحْشِي حَتَّى
 أَفْرَكْتُهُمْ بِيَدِي قَرْدًا وَقَدْ أَخَذُوا يَسْتَشُونَ مِنَ الْمَاءِ، فَجَعَلْتُ أَرْمِيهِمْ بِبَنِي وَأَقُولُ:
 أَنَا بَنُ الْأَكْثَمِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْعِ

باب غزوة ذي قرد وغيرها

قوله: (كانت لقاح النبي ﷺ ترعى بيدي قردًا) هو بفتح لصاد ولام وبالذال المهملة، وهو ماء عسى
 نحو يوم من المدينة مما بين بلاد غصن. و(القاح) جمع لقحة، بكسر اللام وفتحها، وهي دث اللبن
 قريئة الجهد بالولادة، وسبق بيانها^(١).

قوله: (فصرخت ثلاث صَرَخَاتٍ. يا صبا حاة) فيه جوار مثبه للإنداد بالعدو ونحوه.

قوله: (فجعلت أرميهم وأقول:)

أَنَا بَنُ الْأَكْثَمِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْعِ

فيه جوار قول مثل هذا الكلام في التقى وتعريف الإنسان بنفسه إذا كان شجاعاً ليُربح خصمه.

وإن قوله (اليوم يوم الرضّع) قالوا: معناه: اليوم يوم هلاك الشام، وهم الرضّع، من قلوبهم: نعيم
 راضع، أي: رضيع المرأة في بطن أمه. وقيل: لأنه يمتص حليمة المرأة والمثاقفة لئلا يسمع نسواك
 ولضيغان صوت الجلاب فيقصدوه. وقيل: لأنه يوضع طرفك للجلال الذي يحس به أسنانه ويمص من
 يعلق به. وقيل: معناه: اليوم يُعرف من رضع كريمة فأنجبته، أو لثيمته فنجسته. وقيل: معناه: اليوم
 يُعرف من أرضعته المحارب من يصفوه وتُربى بها ويُعرف غيره.

فَأَرْجِزُ حَتَّى اسْتَقْدْتُ السَّقَّاحَ مِنْهُمْ وَاسْتَلْبِثْتُ مِنْهُمْ ثَلَاثِينَ بُرْدَةً. قَالَ: وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّاسُ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ حَمَيْتُ الْقَوْمَ الْمَاءَ وَهُمْ عَطَّاشٌ، فَدَعَيْتُ إِلَيْهِمُ السَّدَّةَ، فَقَالَ «يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ، مَلَكَتْ فَأَسْجِحْ» قَالَ: ثُمَّ رَجَعْنَا، وَبُرِدُونِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَافِثِهِ حَتَّى دَخَلْتُ الْمَدِينَةَ. [أحمد ١٦٥١٥، البخاري ٤١٩٤].

[٤٦٧٨] ١٣٢. (١٨٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمْرِو (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لُدَارِيُّ - وَهَذَا حَدِيثُهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنَفِيُّ عَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَمَارٍ -: حَدَّثَنِي يَسَّاسُ بْنُ سَمْعَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قَدِمْنَا الْحَدِيثِيَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً وَعَلَيْهَا خُمْسُونَ شاةً لَا تُرْوِيهَا، قَالَ: فَتَعَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَبِّ الرُّكْبَةِ، فَإِذَا دَعَا وَإِذَا بَصُقَ فِيهَا، قَالَ: فَجَاشَتْ، فَسَقَيْنَا، وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً.

قوله (حميت القوم الماء) أي منعهم إياه.

قوله «مَلَكَتْ فَأَسْجِحْ» هو بهجمة قطع ثم سين مهملة سدكدة ثم جيم مكسورة ثم حاء مهملة، ومعناه فأحسين وارفق. والسجاجة: السهولة، أي لا تأخذ بالشدة بل ارفق، فقد حصت للركية في اهدوء، والله سبحانه

قوله: (قدمنا المدينة ونحن أربع عشرة مائة) هذا هو لأشهر، وفي رواية: (ثلاث عشرة مائة) وفي رواية: (خمس عشرة).

قوله: (فعد النبي ﷺ على جَبِّ الرُّكْبَةِ) (اجب) بفتح الجيم وتخفيف اباء اموحدة، وهو مقصور. وهي من حول البئر وأم (الرُّكْبَةِ) فهر لبئر، والمشهور في اللغة رُكْبِي، غير هذا، ورفع هذا (الرُّكْبَةِ) بلهاء، وهي لغة حكها الأصمعي وغيره.

قوله: (فإذا دعا وإذا بسق فيها، فجاشت، فسقينا واستقينا) هكذا هو في النسخ (بسق) بالسين، وهي صحيحة، يقال: بَرَّقَ وبسق وبسق، ثلاث لغات بمعنى، والسين قبيلة، لا استعداد. (وجاشت) أي: ارتفعت وفاضت، يقال: جاش الشيء يجيش جياشاً، إذ يرتفع

وفي هذا معجزة ظاهرة لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وقد سبق مراراً كثيرةً لتنبؤه على نضارها.

قَالَ: ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَاكَ لِلْبَيْعَةِ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَبَيْعْتُهُ أَوَّلَ النَّاسِ، ثُمَّ بَايَعَ وَبَايَعَ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَسْطِهِ مِنَ النَّاسِ قَالَ: «بَايَعُ يَا سَلَمَةَ» قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي أَوَّلِ النَّاسِ، قَالَ: «وَأَيْضاً» قَالَ: وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِزْلاً - يَعْنِي لَيْسَ مَعَهُ سِلَاحٌ - قَالَ: فَأَعْظَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَفَةً أَوْ ذَرَفَةً، ثُمَّ بَايَعَ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي آخِرِ النَّاسِ قَالَ: «أَلَا تَبَايَعُنِي يَا سَلَمَةُ؟» قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي أَوَّلِ النَّاسِ وَفِي أَوْسَطِ النَّاسِ، قَالَ: «وَأَيْضاً» قَالَ: فَبَيْعْتُهُ لثَانِيَةً، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا سَلَمَةُ، أَيْنَ حَجَفَتُكَ أَوْ ذَرَفَتُكَ الَّتِي أُعْظِيتُكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقِيتَنِي عَمِي عَامِرٌ عِزْلاً، فَأَعْصَيْتَهُ بِهَا، قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «إِنَّكَ كَأَلَدِي قَالَ الْأَوَّلُ: االلَّهُمَّ أَبْغِزْنِي حَبِيباً هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي» ثُمَّ إِنَّ الْمَشْرُكِينَ رَأَسُوا الصُّلْحَ، حَتَّى مَسَى بَعْضُنَا فِي بَعْضٍ وَضَطْلَعْنَا، قَالَ: وَكُنْتُ نَبِيحاً بَطْلُحَةً بِي حُبَيْدٍ لِلَّهِ، أَسْقِي فَرَسَهُ وَأَحْسُهُ وَأَخْذِمُهُ، وَأَكُلُ مِنْ طَعَامِهِ، وَتَرَكْتُ أَهْلِي وَمَالِي مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: فَلَمَّا اضْطَلَعْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ مَكَّةَ

قوله: (ورأيتني عزلاً) صبطوه بوجهين. أحدهما: فتح العين مع كسر الزاي والثاني: ضمهما وقا
نحوه في الكتاب بالدي لا سلاح معه. ويقال له أيضاً: أعز، وهو أشهر استعمالاً.

قوله: (حجفة أو ذرفة) هما شيهتان بالترس.

قوله: «اللهم أبغزني حبيباً» أي أعطني.

قوله: (ثم إن المشركين رأسوا الصلح) هكذا هو في أكثر النسخ. (ر سون) من المراسلة وفي
بعضها: (رأسوا) بضم السين المهملة المشددة، وحكى لقاضي^(١) فتحها أيضاً. وهو بمعنى (ر ملونا)
مأخوذة من قولهم: رأس الحديد رأسه، إذا ابتدأه، وقيل: من رأس بينهم، أي: أصبح، وقيل: معناه:
فاتحوا، من قولهم: بمعنى رأس من لحر، أي: أوله. ووقع في بعض النسخ: (وأسونا) بدلوا، أي:
ثقت نحن وهم على الصلح. ورواه بدل من الهمة، وهو من لأسوة.

قوله: (كنت نبيحاً بطلحة) أي: خادماً أتبعه. قوله: (أسقي فرسه وأحسه) أي: أحث عليه بالبخسة
لأزبل عنه إقباله ونحوه.

(١) في الإكمال المعجم: (١٩١/٦).

وَاخْتَلَطَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ، أَتَيْتُ شَجَرَةً فَكَسَحْتُ شَوْكَهَا، فَأَضْطَجَعْتُ فِي أَصْلِهَا، قَالَ: فَأَنَانِي
أَرْبَعَةَ مِنَ الْمُسْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَجَعَلُوا يَقْعُونَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَبْغَضْتُهُمْ، فَتَحَوَّلْتُ
إِلَى شَجَرَةٍ أُخْرَى، وَغَلَقُوا بِسِلَاحِهِمْ وَأَضْطَجَعُوا، فَبَيِّنَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ نَادَى مُنَادٍ مِنْ أَسْفَلِ
الْوَادِي: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ، قَتَلَ ابْنُ رُثَيْمٍ، قَالَ: فَدَخَرْتُ سَيْفِي، ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَى أَوْلِيكَ
الْأَرْبَعَةِ وَهُمْ رُقُودٌ، فَأَخَذْتُ بِسِلَاحِهِمْ، فَجَعَلْتُ ضِعْفًا فِي يَدِي، قَالَ: ثُمَّ قُتِلَ: وَإِذِي كَرَمَ
وَجْهَ مُحَمَّدٍ لَا يَزْفَعُ أَحَدٌ مِنْكُمْ رَأْسَهُ إِلَّا ضَرَبْتُ الَّذِي فِيهِ عَيْنَاهُ. قَالَ: ثُمَّ جِئْتُ بِهِمْ أَشَوْقَهُمْ
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَجَاءَ عُمَيَّ غَايِرٌ بِرَجُلٍ مِنَ الْعَبَلَاتِ يُقَالُ لَهُ: يَكْرَرُ، بَعُوْدُهُ إِلَى

قوله (أتيت شجرة فكسحت شوكها) أي: كسيت ما تحتها من الشوك.

قوله (قتل ابن رثيم) هو بضم الزاي وفتح النون.

قوله: (فاخترطت سيفي) أي: سللته. قوله (فاخذت سلاحهم فجعلته ضِعْفًا في يدي) (الضِعْفُ):
الخُزْمَةُ.

قوله: (جاء رجل من العبلات يقال له: يكرّر) هو سيم مكسورة ثم كاف ثم واء مكسورة^(١) ثم
زاي.

(العَبَلَات) بفتح العبي الموحدة ولباء لموحدة، قال الجوهري في «لصاح»: «عَبَلَات - بفتح
العين والباء - من فريش، وهم أمية الضغرى، ونسبة إليهم: غنبي، تردّه إلى الواحد؛ قال: لأن اسمه
أُمِّهم عَبِلَةٌ^(٢)، قال القاضي: أمية الأصغر^(٣) وأخوه^(٤)؛ نوغل وعبد الله بنو^(٥) عبد شمس بن
عبد مناف، نسبوا إلى أم لهم من بني تميم^(٦)، سمها عَبِيَّة بنت عبيد.

(١) في (ج): «كريم»، وهو خطأ.

(٢) صوابه: «راء مقترحة، كما صرح به من حجر في الفتح الباري» (٣٤٢/٥)، و«عبي في عمدة القاري» (١٤٢/١٤٢)
والقائلاني في «الوطيد السري» (٤٤٨/٤).

(٣) «لصاح»: «عن».

(٤) في (ج): «بصرى». و«عبلت موافق لما في «الكامل للمعجم» (١٩٨/٦).

(٥) في (ج): «أخوه».

(٦) في (نص) و«ها»: «بن». وفي «الكامل المحلوم»: «بنو وعبد شمس».

(٧) في (ج): «ميم». وهو خطأ، وأصله: «موافق لما في «الإكساب».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَرْسٍ مُجْتَفٍ فِي سَبْعِينَ مِنَ الدُّشُرِيِّينَ، فَتَنَزَّلَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «دَعُوهُمْ، يَكُنْ لَهُمْ بَدْءُ الْفُجُورِ وَنِثَاءٌ» فَعَمَّا عَنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَبَيْنَكُمْ عَهْمَ يُظَنُّ مِنْكَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [فتح ٢٤] الآية كُلُّهَا.

قَالَ: ثُمَّ خَرَجْتُ رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَتَزَلْنَا مَتَرًا بَيْنَ بَنِي لَحْيَانَ جَبَلٍ، وَهُمْ الْمُشْرِكُونَ، فَاسْتَعْفَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْ رَفِيَ هَذَا الْجَبَلُ اللَّيْلَةَ كَأَنَّهُ طَلِيعَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ. قَالَ سَلَمَةُ: فَرَقِيتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَدِمْنَا لِمَدِينَةِ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِظَهْرِهِ مَعَ رَدِجٍ عَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، وَخَرَجْتُ مَعَهُ بِفَرَسٍ طَلُوعَةِ الْبُحَيْرَةِ

قوله: (على فرس مجتف) هو بفتح الجيم وفتح الفاء الأولى المشددة، أي: عليه يجتاف، بكسر التاء، وهو ثوب كاسل يلبسه الفرس لبقية من السلاح، وجمعه: تجفيف.

قوله ﷺ: «دعهم، يكن لهم بدء الفجور ونثاء» أي: (بدء) بفتح، وباء وإسكان نداءً وبالهمزة، أي: ابتداءه.

وأم (النثاء) فوق في كثر لتسح: (نثاء) بناء مثلثة مكسورة، وفي بعضها: (ثنياء) بضم التاء وبياء مشاة تحت بعد النون، ورواهما جميعاً القاضي^(١)، وذكر الثاني عن رواية بن مهران: «لأول من غيره»، وهو الصوابية أي: عودة ثانية.

قوله: (بني لحيان) بكسر اللام وفتحها، لتتد.

قوله: (لمن رفي هذا الجبل) وقوله بعده: (فرقيت) كلاهما بكسر القاف.

قوله: (فنزّلنا متراً بيننا وبين بني لحيان جبل، وهم المشركون) هذه اللفظة صبطوها بوجهين ذكرهما القاضي^(٢) وغيره، أحدهما: (وهم المشركون) بضم الهاء على لاسماء والخبر. والثاني: فتح الهاء وتشديد لميم، أي: هم النبي ﷺ وأصحابه وخلفوه غالبتهم، يقال: همّني واهمني، وقيل: همّني: أذهمني، واهمني: أغممني.

قوله: (وخرجت^(٣) بفرس طلعة أنليه) هكذا ضبطناه: (أنليه) بهمزة مصمومة ثم نون مفتوحة ثم

(١) في أمثال لمعلم: (١٩٨/٦)

(٢) المصدر السابق.

(٣) في (نخ): وخرجنا.

مَعَ الظَّاهِرِ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِعَزَارِي قَدْ أَغْدَرَ عَلَيَّ ظَهْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَهُ
أَجْمَعَ وَقَتْلَ رَاحِيَةٍ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَبَّاحُ، خَلِّ هَذَا لِفَرَسٍ فَأَبْلِغُهُ ظِلْحَةَ بَنِي عُبَيْدٍ لِلَّهِ، وَأَخِيرَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ الْمُسْرِكِينَ قَدْ أَغَارُوا عَلَيَّ سَرِجًا، قَالَ: ثُمَّ قُمْتُ عَلَى أَكْحَمَةٍ فَاسْتَقْبَلْتُ
الْمَدِينَةَ، فَذَقْتُ ثَلَاثَ: يَا صَبَاحَةَ، ثُمَّ تَخَرَّجْتُ فِي أَكْثَرِ الْقَوْمِ أَرْبَعِيهِمْ بِالنَّبْلِ وَأَرْبَعِيهِمْ أَقُولُ:

أَنْتَ ابْنُ الْأَكْـُـوْعِ وَالْيَوْمَ يَوْمُ الرُّضَمِ

فَأَنَحْتُ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَأَصْبْتُ سَهْمًا فِي رَحِيهِ، حَتَّى خَلَصَ نَصْلُ السَّهْمِ إِلَى كَتِفِهِ، قَالَ: قُلْتُ:

ذَلِكَ مَكْسُورَةٌ مَشْنُودَةٌ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَاصِمِي فِي «الشُّرَحِ» عَنْ أَحَدٍ مِنْ رِوَاةٍ مَسْنُودٍ غَيْرَ هَذَا، وَنَقَلَهُ فِي
«المَشَارِقِ»^(١) عَنْ جَمَاهِيرِ الرُّوَاةِ؛ قَالَ: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي لَحْدَاءٍ (أَيْمِيَّةٍ) بِأَلْفٍ مِنَ الْمَرْخُودَةِ بِسَلِّ
النُّونِ، وَكَذَا قَالَهُ بْنُ قَتِيْبَةَ، أَيْ: أَخْرَجَهُ إِلَيَّ لِبَدِيَّةٍ وَأَرْزَاءُ إِلَى مَوْضِعٍ بَكْلَاءَ، وَكُلُّ شَيْءٍ أَظْهَرْتُهُ فَقَدْ
أَدْرَيْتُهُ^(٢).

وَالصُّوْبُ رُويَةٌ لَجَمْهُورِ النُّونِ، وَهِيَ رُويَةٌ جَمِيعُ الْمُحَسَّنِينَ وَقَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ وَأَبِي عُبَيْدٍ فِي
«غَرِيْبِهِ»^(٣) وَ«لَا زَهْرِي»^(٤) وَجَمَاهِيرِ أَحْسَ لُغَةِ الْغَرِيبِ؛ مَعْنَاهُ: أَنْ تُوَزَّعَ الْمَشَايِءُ الْمَاءُ فَتُسْقَى قَبِيلًا، ثُمَّ
تُرْسَلُ فِي الْمَرْعى - ثُمَّ تُرَدُّ إِلَى الْمَاءِ فَتُرَدُّ قَبِيلًا، ثُمَّ تُرَدُّ إِلَى السَّرعى. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: أَنْكَرَ ابْنُ قَتِيْبَةَ عَلَى
أَبِي عُبَيْدٍ وَالْأَصْمَعِيِّ كَوْنَهُمَا جَعَلَاهُ بِالنُّونِ، وَزَعَمَ أَنَّ لَصُوبَ بِأَلْفٍ^(٥)، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: أَخْطَأَ ابْنُ
قَتِيْبَةَ، وَالصُّوْبُ قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ.

قُرْهُ: (فَأَصْبْتُ سَهْمًا فِي رَحْلِهِ، حَتَّى خَلَصَ نَصْلُ السَّهْمِ إِلَى كَتِفِهِ) هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ لَصُوبِ
لِلْمَعْتَدَةِ: (رَحْلُهُ) بِالْحَدِّ، وَ(كَتِفُهُ) بِتَاءٍ بَعْدَهَا فَاءٌ، وَكَذَلِكَ نَقَلَهُ صَاحِبُ «المَشَارِقِ» وَالْمَطْلَعُ^(٦)، وَكَذَا
هُوَ فِي أَكْثَرِ الرُّوَايَاتِ؛ قَالَ: وَهُوَ^(٧) الْأَظْهَرُ. وَفِي بَعْضِهَا: (رَحْلُهُ) بِالْجِيمِ، وَ(كَتِفُهُ) بِالْعَيْنِ ثُمَّ لَبَاءُ

(١) «المَشَارِقُ» الْأَوَّلُ وَلاَ (١/٨١، ٧/٢)

(٢) فِي (خ): يَلْجُهُ، وَابْتَدَأَ مَوَاقِفَ لَمَّا فِي «المَشَارِقِ».

(٣) تَقْرِيبُ الْجَمَاهِيرِ: (١٣/٤) وَنَقَلَهُ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ، وَلَيْسَ مَعْرُوفًا.

(٤) فِي التَّهْدِيبِ لِلْغَرِيبِ: (١٤/١٣٤ - ١٣٥)

(٥) تَحَرَّقَتْ فِي (خ) بِأَلْفٍ

(٦) «المَشَارِقُ» الْأَوَّلُ (١/٣٣٥)، وَالمَطْلَعُ الْأَوَّلُ: (٣/٣٣٥)

(٧) تَحَرَّقَتْ فِي (ج) إِلَى: وَالْأَوَّلُ هُوَ

خَلَفَ وَأَبْنُ الْأَثْوَجِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْغِ
 قَالَ: قَوْلُهُ مَا زِلْتُ أَرْمِيهِمْ وَأَعْقِرُهُمْ، قَدْ زَجَعَ إِلَيَّ قَدِيرٌ أَثْنَيْتُ شَجَرَةً فَجَلَسْتُ فِي
 أَصْبَحِهَا، ثُمَّ رَمَيْتُهُ فَعَقَرْتُ بِهِ، حَتَّى إِذَا تَضَاقَقَ الْجَبَلُ فَلَدَخَلُوا فِي تَصْدِيقِهِ، عَلَوْتُ الْجَبَلَ،
 فَجَعَلْتُ أَرْدِيهِمْ بِالْحَجَارَةِ، قَالَ: فَمَا زِلْتُ كَذَلِكُ أَتْبَعُهُمْ حَتَّى مَا تَخْلُقَ اللَّهُ مِنْ بَعِيرٍ مِنْ ظَهْرِ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا خَلَفْتُهُ وَرَاءَ ظَهْرِي وَخَلَوُا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، ثُمَّ أَتْبَعْتُهُمْ أَرْمِيهِمْ حَتَّى الْفَوْأُ أَكْثَرَ مِنْ
 ثَلَاثِينَ بُرْدَةً وَثَلَاثِينَ رُمْحاً، يَسْتَحْفُفُونَ، وَلَا يَنْظُرُونَ شَيْئاً إِلَّا جَعَلْتُ صَبِيحَ أَرَامٍ مِنَ الْحَجَارَةِ
 يَعْرِفُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى أَتَوْا مُنْضَبِقاً مِنْ ثِيَابِهِ، قَدْ أَتَاهُمْ ثَلَاثُ بَنٍ بَنِي
 الْفَزَارِيِّ، فَجَلَسُوا يَتَضَحَّوْنَ - يَعْنِي يَتَغَدَّوْنَ - وَجَلَسْتُ عَلَى رَأْسِ قَرْزٍ، قَالَ الْفَزَارِيُّ مَا هَذَا
 الَّذِي أَرَى؟ قَالُوا: لَقِينَا مِنْ هَذَا الْبَرِّحِ، وَاللَّهِ مَا قَرَقَتْ مُنْذُ عَسِيسٍ، يَرْمِيَتْ حَتَّى اسْتَرْخَ كُلُّ شَيْءٍ

الْمَوْحِدَةِ، قَالُوا: وَلِصَحِيحٍ لِأَوَّلِهِ، يَقُولُهُ فِي لِرَوَايَةِ الْآخَرَى: (وَأَصْحَابُهُ بِهِمْ فِي لُغْصِ كَتِفِهِ) قَالَ
 الْقَاضِي فِي «الْمُحَرَّرِ»: هَذِهِ رَوَايَةُ شَبُوحِنَا، وَهِيَ أَشْبَهُ بِالْمَعْنَى: لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَصِيبَ أَعْيُنَ مُوْجِرَةِ
 نَزْلِهِ، فَيَصِيبُ حِينَئِذٍ إِذَا أَتَاهُ كَتِفُهُ^(١)، وَمَعْنَى (أَصْحَابُ): «ضَرْبٌ».

قَوْلُهُ: (مَا زِلْتُ أَرْمِيهِمْ وَأَعْقِرُهُمْ) أَيُّ: «أَعْقِرُ خَيْبَتَهُمْ» وَمَعْنَى (أَرْمِيهِمْ) أَيُّ: «بِالسُّلْ» قَدْ
 لِقَاضِي^(٢): وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ هُنَا: (أَرْدِيهِمْ) بِالْمُتَالِ.

قَوْلُهُ: (فَجَعَلْتُ أَرْدِيهِمْ بِالْحَجَارَةِ) هُوَ بَعْضُ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ، أَيُّ: أَرْمِيهِمْ
 بِالْحَجَارَةِ الَّتِي تُسْقَطُهُمْ وَيُتْرَلُهُمْ.

قَوْلُهُ: (جَعَلْتُ عَلَيْهِ^(٣) أَرَاماً مِنَ الْحَجَارَةِ) هُوَ بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ ثُمَّ رَاءٍ مَفْتُوحَةٍ، وَهِيَ الْأَعْلَامُ، وَهِيَ
 حِجَارَةٌ تُجْمَعُ وَتُصَبُّ فِي الْمَفَارِجِ يُهْتَدَى بِهَا، وَاحِدُهَا: إِرَامٌ، كَكِتَابٍ وَأَعَابٍ.

قَوْلُهُ: (وَجَلَسْتُ عَلَى رَأْسِ قَرْزٍ) هُوَ يَفْتَحُ الْقَافَ وَيُسَكِّنُ الرَّاءَ، وَهُوَ كُلُّ جَبَلٍ صَغِيرٍ مُنْقَطِعٍ عَنِ
 الْجَبَلِ الْكَبِيرِ.

قَوْلُهُ: (لَقِينَا مِنْ هَذَا الْبَرِّحِ) هُوَ يَفْتَحُ لِبَاءً وَيُسَكِّنُ الرَّاءَ، أَيُّ: ثُبَّةٌ.

(١) إكمال المعلم: (١٩٨/٦)

(٢) في إكمال المعلم: (١٩٩/٦).

(٣) هي (خ) و(ص)، عظيم.

فِي أَيِّدٍ، قَالَ: فَيَقْسَمُ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنْكُمْ أَرْبَعَةً، قَالَ: فَصَبَّحَ إِلَيَّ مِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ فِي الْجَبْرِ، قَالَ: فَلَمَّا امْكُنُونِي مِنَ الْكَلَامِ قَالَ: قُلْتُ: هَلْ تَعْرِفُونِي؟ قَالُوا: لَا، وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ، وَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا أَطْلُبُ رَجُلًا مِنْكُمْ إِلَّا أَذَرَكْتُهُ، وَلَا يَطْلُبُنِي رَجُلٌ مِنْكُمْ فَيَذِرُ كُنْيَتِي، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَنَا أَطْرُ، قَالَ: فَارْجِعُوا، فَمَا بَرِحْتُ مَكْنِيَتِي حَتَّى رَأَيْتُ فَوَارِسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَخَلَّلُونَ لَشَجَرٍ، قَالَ: فَإِذَا أَوَّلُهُمْ لِأَخْرَمِ الْأَسَدِيِّ، عَلَى إِثْرِهِ أَبُو قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ، وَعَلَى إِثْرِهِ الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ الْكِنْدِيُّ، قَالَ: فَأَخَذْتُ بِعَنَائِ الْأَخْرَمِ، قَالَ: قُولُوا مَذِيرِينَ، قُلْتُ: يَا أَخْرَمُ اخْذِرْهُمْ، لَا يَتَخَلَّطُوكَ حَتَّى يَلْحَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، قَالَ: يَا سَلَمَةُ، إِنْ كُنْتُ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتَعْلَمُ أَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَالنَّارَ حَقٌّ، فَلَا تَحُلْ بَيْنِي وَبَيْنَ الشَّهَادَةِ، قَالَ: فَحَلَّيْتُهُ، فَاسْتَقَى هُوَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَعَقَّرَ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ فَرَسَهُ، وَظَعَنَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَتَلَهُ، وَتَخَوَّلَ عَلَى فَرَسِهِ، وَلِحَقَّ أَبُو قَتَادَةَ فَدَرَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَظَعَنَهُ فَقَتَلَهُ، قَوْلَ الَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَتَبِعْتُهُمْ أَعْدُو عَلَى رَجُلَتِي حَتَّى بَدَأَ أَرَى وَرَائِي مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَلَا عُبْرِيَهُمْ شَيْئًا حَتَّى يَغْدِلُوا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى شَيْعٍ فِيهِ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ: ذُو قَرْدٍ، لِيَشْرَبُوا مِنْهُ وَهُمْ عَطَشٌ، قَالَ: فَتَنَظَرُوا إِلَيَّ أَعْدُو وَرَاءَهُمْ، فَحَلَّيْتُهُمْ عَنْهُ - يَعْنِي أَجْبَيْتُهُمْ عَنْهُ - فَمَا ذُو قَرْدٍ مِنْهُ فَطَرَّةٌ، قَالَ: وَيَخْرُجُونَ فَيَسْتَدُونَ فِي ثِيَابِهِ، قَالَ: فَأَعْدُو فَالْحَقُّ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَأَصْحَكُهُ بِسَهْمٍ فِي نَعْصِ كَتِفِهِ، قَالَ: قُلْتُ:

قوله - (يتخلَّلون شجرة) أي: يسحلون من جلالها، أي: ينهال.

قوله: (ماء يقال له: ذو قرد) كذا هو في أكثر النسخ المعتمدة. (د) بالفاء، وفي بعضها: (ذو قرد) بلور، وهو الوجه.

قوله: (أحلَّيْتُهُمْ عَنْهُ) هو بفتح مهملة ولا مشددة غير مهموزة، أي: طردهم عنه. وقد فسره في الحديث بقوله: (يعني: أحلَّيْتُهُمْ عَنْهُ) بالحجم. قال القاضي: كذا روايتك فيه هنا غير مهموزة. قال: وأصله الهمز لسهولة، وقد جاء مهموزاً بعد هنا في هذا النص^(١).

قوله: (فأصْحَكُهُ بِسَهْمٍ فِي نَعْصِ كَتِفِهِ) هو بوزن مضمومة ثم غين معجمة ساكنة ثم ضا في معجمة،

(١) إكمال المعجم: ١/ ١٩٩.

خَذَهُ وَأَنَا ابْنُ الْكَوْجِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْغِ
 قَالَ: نَأْتِكُمُ اللَّهُ، أَكُوْعُهُ بُكْرَةٌ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ يَا عَدُوَّ نَفْسِهِ، أَكُوْعُهُ نُكْرَةٌ. قَالَ: وَأَرَدُوا
 فَرَسَيْنِ عَلَى ثِيَابِهِ، قَالَ: فَحِثُّ بِهِمَا أَسُوْقُهُمَا إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَلَحِقْنِي عَامِرٌ
 بِسَطِيحَةٍ فِيهَا مَدَقَةٌ مِنْ لَسَنِ وَسَطِيحَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَتَوَضَّأْتُ وَشَرِبْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 وَهُوَ عَلَى الْمَاءِ الَّذِي حَلَيْتُهُمْ عَنْهُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَخَذَ ثَلَاثَ الْإِبِلِ وَكُلَّ شَيْءٍ اسْتَنْقَذَهُ
 مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَكُرَّ رَمَحٌ وَتُرْدَةٌ، وَإِذَا بِلَالٌ نَحَرَ نَاقَةً مِنَ الْإِبِلِ الَّتِي اسْتَنْقَذْتُ مِنَ الْقَوْمِ، وَإِذَا
 هُوَ يُسَوِّي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كَيْدَيْهَا وَمَسَامِيهَا، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَلَيْتُ فَأَنْتَ خَبٌّ مِنْ

وهو عظيم الرُّقْبِ عَلَى طَرْفِ الْكَفِّ، سَمِيَّ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ تَحَرُّكِهِ، وَهُوَ الْبَاقِضُ أَيْضاً.

قوله: (يَا كُوْلُهُ اللَّهُ، أَكُوْعُهُ بُكْرَةٌ؟ قلت: نعم).

معنى (لكلته الله)، فقده. وقوله: (أكوعه) هو يرفع العين، أي: أنت لأكوعٌ لذي كنت بُكْرَةً هذا
 النهار؟ ولهذا قال: نعم. و(النكرة) منصوبٌ غير مؤن؛ قال أهلُ العربية. يقال: 'أتيت بُكْرَةً، بالتَّوْنِ،
 إِذَا أَرَدْتَ أَنْتَ لِقَابَهُ بِأَكْرَأَ فِي يَوْمٍ غَيْرِ مَعْرُوفٍ، قَالُوا: وَإِنْ أَرَدْتَ بُكْرَةً يَوْمَ بَعِيْتَهُ قُلْتَ: أَتَيْتُ بُكْرَةً، غَيْرَ
 مَصْرُوفٍ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْخَطَرِ وَفِيهِ اسْتِمْكَنَةٌ

قوله: (وَأَرَدُوا فَرَسَيْنِ عَلَى ثِيَابِهِ) قال القاضي: روايةٌ لجمهورٍ يلبسون المَهْمَلَةَ، وَرَدَّه بَعْضُهُمْ
 بِمَعْجَمَةٍ، قَالَ: وَقَلَّاهُمْ مَتَدَرٌ لِمَعْنَى، فَالْمَعْجَمَةُ مَعَاءٌ، شَبَّوْهُمَا، وَالرَّوْدِيُّ: الضَّعِيفُ مِنْ كَرٍّ
 شَيْءٍ، وَبَدَلَهُ مَهْمَلَةً مَعَاءٌ أَهْلَكُوْهُمَا وَأَنْعَبُوْهُمَا حَتَّى اسْقَطُوْهُمَا وَتَرَكُوْهُمَا. وَمِنَ الْمَعْرُوفَةِ (١)، وَأَرَدُوا
 الْفَرَسَيْنِ الْفَارَسَيْنِ: اسْقَطْتَهُ.

قوله: (ولحقني عامر بسطيحة عامر بسطيحة فيها مدقة من لسان) (لسطيحة) إنياء من حدود شطح بعضها على
 بعض. و(المدقة) يفتح الميم ويسكن الهمزة لعمامة: قليلٌ من لبنٍ ممزوجٍ بماء.

قوله: (وهو على الماء الذي حلأتهم منه) كذا هو في أكثر النسخ: (حلأتهم) بدل (لحمه) لمهملو
 ولهم، وفي بعض: (حليتهم عنه) بلام مشددة غير مهموز، وقد سبق بيانه لربما.

قوله: (نحر ناقة من الإبل الذي استنقذت من القوم) كذا، في أكثر النسخ: (التي) وهي معصية:

(١) قتي (نص): الفردية. والمثبتة: موافق لما في «إكمال المعلم»: (١٤٩/٢).

الْقَوْمَ بِنْتِ رَجُلٍ فَاتَّبَعَ الْقَوْمَ فَلَا يَتَقَى مِنْهُمْ مُخْبِرٌ إِلَّا قَتَلْتُهُ، قَالَ: فَضَجَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى
بَدَتْ نَوَاجِلُهُ فِي صَوِّ الشَّامِ، فَقَالَ: «يَا سَلَمَةُ، أَتَمَرَاكَ كُنْتَ قَاعِيلاً؟» قُلْتُ: نَعَمْ وَلِيَدِي
أَكْرَمَتِكَ، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ الْآنَ لَيَقْفِرُونَ فِي أَرْضِ عَقْلَقَانَ» قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ عَقْلَقَانَ، فَقَالَ:
نَحَرْنَا لَهُمْ فَلَانَ جَرُوراً، فَلَمَّا كَشَفُوا جِلْدَتَهُ رَأَوْا عُبَاراً، فَقَالُوا: أَكُنْمْ لِقَوْمٍ، فَخَرَجُوا
هَارِبِينَ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ خَيْرَ فَرَسَانَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ، وَخَيْرَ رَجَالِنَا
سَلَمَةُ» قَالَ: ثُمَّ أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَيْنِ: سَهْمَ الْفَارَسِ وَسَهْمَ الرَّاجِلِ، فَجَمَعَهُنَّ لِي
حَمِيماً، ثُمَّ أَرَفَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَأَاهُ عَلَى الْعَضْبَةِ زَجِيعٍ إِلَى الْحَدِيدَةِ، قَالَ: فَيَتِمَّا نَحْوَ
نَسِيرٍ قَالَ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ لَا يُسَبِّقُ شُدًّا، قَالَ: فَجَعَلَ يَقُولُ: أَلَا مُسَابِقٌ إِلَيَّ
اسْتَدِينِي؟ هَلْ مِنْ مُسَبِّقٍ؟ فَجَعَلَ يُعِيدُ ذَلِكَ، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعْتُ كَلَامَهُ قُلْتُ: أَمَا تُكْرِمُ غَيْرِمَا

(النبي) وهو أوجه؛ لأن (بيل مؤنثة، وكذا أسماء الجسوع من غير لادمين، والأول صحيح أيضاً،
وأعاد الضمير إلى القيمة لا إلى لفظ الإبل).

قوله: (ضحك حتى بدت نواجيله) بهذا المعجمة، أي: أنبأه، وقيل: أضراسه، ولصحيح
الأول، وسبق بيانه في كتاب التبيين^(١).

قوله ﷺ: «كان خير فرساننا اليوم أبو قتادة، وخير رجالنا سلمة» هذا فيه استحباب لثناء على
الشجعان وسائر أهل الفضل، لا سيما عند صيغهم الجميل؛ لما فيه من التشجيع لهم ولغيرهم في
الإكثار من ذلك الجميل، وهذا كله في حق من يؤمن^(٢) الفتنة عليه بعجابه وبحبه.

قوله: (ثم أعطاني رسول الله ﷺ سهمين: سهم الفارس وسهم الراجل، فجمعهما لي) هذا محمول
على أن لوائه على سهم الرجل كان ثقلًا، وهو حقيقٌ باستحقاق الثقل ﷺ؛ لبدء صعيده في هذه
الغزوة.

قوله: (وكان رجل من الأنصار لا يسبق شُدًّا) يعني عدوًّا على لوططين.

(١) صابرة في كتاب الأيمان (٢/ ٣٤-٣٥).

(٢) في (ص) «يا من»

وَلَا تَهَابُ شَرِيفًا؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَيِّ وَأُمِّي، ذَرْنِي فَلِأَسْبَقِ الرَّجُلِ، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ» قَالَ: قُلْتُ: اذْهَبْ إِلَيْكَ، وَتَنَيْتُ رَجُلِي، فَطَفَرْتُ فَعَدَوْتُ، قَالَ: فَرَبَطْتُ عَلَيْهِ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ أَسْتَبْقِي نَفْسِي، ثُمَّ عَدَوْتُ فِي إِثْرِهِ، فَرَبَطْتُ عَلَيْهِ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ، ثُمَّ إِنِّي رَفَعْتُ حَتَّى أَلْحَقَهُ، قَالَ: فَأَصْحَكَ بَيْنَ كَيْفَيْهِ، قَالَ: قُلْتُ: قَدْ سَبَقْتُ وَلِلَّهِ، قَالَ: أَنْ أَظُنُّ، قَالَ: فَسَبَقْتُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا لُبْتُ إِلَّا ثَلَاثَ لَيَالٍ حَتَّى خَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَجَعَلَ عَمِّي عَامِرُ يَرْجُو بِالْقَوْمِ:

ثَلَاثَ لَيَالٍ مَا أَهْمَدَيْنَا وَلَا نَصَّاهُكَ وَلَا صَلَّيْنَا
وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا سَمِعْنَاهَا فَسَبَقْتُ الْأَقْدَامَ إِذْ لَا قَبِيحَ
وَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَذَا؟» قَالَ: أَنَا عَمِيرُ، قَالَ: «عَمَّرَ لَكَ رَبُّكَ» قَالَ: وَمَا اسْتَعْفَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْإِنْسَانِ بَعْضُهُ إِلَّا اسْتَشْهَدَ، قَالَ: فَتَادَى عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَهُوَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَوْلَا مَا مَشَعْنَتْ بِغَيْرِهَا قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا خَيْبَرَ قَالَ: خَرَجَ مِنْكُمُ مَرْحَبٌ

قوله: (لَطَفَرْتُ) أي: وثبتت وفقرت (فربطت عليه شرفاً أو شرفين أستبقي نفسي) معنى (ربطت). حبست نفسي عن سجري الشهيد. و(الشرف): ما ارتفع من الأرض. وقوله: (أستبقي نفسي) بفتح النون، أي: ثللاً يقطعني البحر^(١).

وفي هذا دليلٌ لجواز المسابقة على الأقدام، وهو جائز بلا خلاف إذ تسابق بلا عوض، فلو تسابقا على عوض، ففي صحتها خلاف، الأصح عند أصحابنا لا تصح.

قوله: (فجعل عمي عامر يرتجز بالقوم) هكذا قال هما: (عمي) وقد سبق في حديث أبي طاهر عن ابن وهب أنه قال: (أخي) فعمه كان أخاه من الرضاعة وكان عمه من النسب.

يُخَطِّرُ بِسَيْفِهِ وَيَقُولُ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْرَ أَنِّي مَرْحَبٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُجَرَّبٌ
إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهُبٌ

قَالَ: وَبَرَزَ لَهُ عَمِي غَامِرٌ فَقَالَ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْرَ أَنِّي غَامِرٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُغَامِرٌ

قَالَ: فَاجْتَلَفَا حَضْرَتَيْنِ، فَوَقَعَ سَيْفُ مَرْحَبٍ فِي ثَرَسِ غَامِرٍ، وَذَهَبَ غَامِرٌ يَسْأَلُ لَهُ، فَرَجَعَ سَيْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَقَطَعَ أَكْحَلَهُ، فَكَانَتْ فِيهِ نَفْسُهُ. قَالَ سَلَمَةُ: فَخَرَجْتُ فَرَدًا تَقَرُّ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ بَطْلٌ عَمَلُ غَامِرٍ، قَتَلَ نَفْسَهُ، قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأُتِيَ أَبِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَطْلٌ عَمَلُ غَامِرٍ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ ذَلِكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِكَ، قَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، بَلْ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ» ثُمَّ أُرْسِلَنِي إِلَى عَلِيٍّ وَهُوَ أَرْمَدُ. فَقَالَ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَوْ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» قَالَ: فَأَكَيْتُ عَيْنًا، فَجِئْتُ بِهِ أَقْوَدَهُ وَهُوَ أَرْمَدُ، حَتَّى أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَسَقَ فِي عَيْنَيْهِ قَبْرًا، وَأَعْطَاهُ

قوله: (يُخَطِّرُ بِسَيْفِهِ) هو بكسر الطاء، أي: يرفعه مرة ويضعه أخرى، ومثله خَطَرَ البعيرُ بَلَنَبِهَ يُخَطِرُهُ بِالْكَسْرِ: إِذَا رَفَعَهُ مَرَّةً وَوَضَعَهُ مَرَّةً.

قوله: (شَاكِي السَّلَاحِ) أي: ثَامُ السَّلَاحِ؟ يَقَالُ: رَجُلٌ شَاكِي السَّلَاحِ، وَشَاكُ السَّلَاحِ، وَشَاكِي فِي السَّلَاحِ، مِنْ شَكْوَاةٍ، وَهِيَ الْقُوَّةُ، وَالشُّكُوَّةُ أَيْضًا السَّلَاحُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ نَعَالِي: «وَوَدُّرْتُ أَنْ عَرَّ ذَاتِ الشُّكُوَّةِ فَكَوَتْ لَكَ» [الأنعام: ١٧]

قوله: (بَطْلٌ مُجَرَّبٌ) هو بفتح الراء، أي: مجرَّبٌ بِالشَّجَاعَةِ وَفَهْرِ الْفَرَسِ، وَالْبَطْلُ: الشَّجَاعُ، يُقَالُ: بَطْلٌ الرَّجُلُ، بِضَمِّ الطاءِ، يَبْطُلُ بَطْلَةً وَيُطَوِّلُهُ، أَي: صَدْرُ شَجَاعَةٍ.

قوله: (بَطْلٌ مُغَامِرٌ) بِلُغَتَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، أَي: يَرْكَبُ عَصَا رِبِ الْحَرْبِ وَشِدَّةِ نَمَلِهِ وَيُبْقِي نَفْسَهُ فِيهَا.

قوله: (وَدَهَبَ غَامِرٌ يَسْأَلُ لَهُ) أي: يَضْرِبُهُ مِنْ أَسْفَلِهِ. وَهُوَ بِفَتْحِ الياءِ وَرِسَاكَةِ السِّينِ وَصَمُّ لِفَاءِ.

قوله: (وَهُوَ أَرْمَدُ) قَالَ أَحْمَدُ لِلْغَةِ يُقَالُ: رَمَدَ الْإِنْسَانُ، بِكَسْرِ لَيمٍ، يَرْمَدُ، بِفَتْحِهَا، زَمَدًا، فَهُوَ زَمَدٌ وَأَرْمَدُ: إِذَا هَاجَتْ عَيْنُهُ.

لَوَائِيَّةً، وَخَرَجَ مَرْحَبٌ فَقَالَ:

فَبَدَّ عَلِمْتُ خَيْبَرُ أُمِّي مَرْحَبٌ مَكِّي السُّلَاحُ بَطْنُ مُجَرَّبٍ
إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ نَلْهَبُ

فَقَالَ عَلِيٌّ:

أَبَ الْيَدِ مَمْشُوئِي أُمِّي حَيْدَرَةٌ كَلْبُ غَابَاتٍ كَرِيهِ الْمُنْطَرَةِ
أَوْفِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلُ السُّنْدَرَةِ

قَالَ: فَضَرَبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ كَانَ الْفَتْحُ عَلَى يَدَيْهِ. [أحمد ١٦٥٣٩ مختصراً].

قوله: (أما الذي سَمَّيْنِي أُمِّي حَيْدَرَةٌ) حَيْدَرَةٌ: اسْمٌ بِالْأَسَدِ، وَكَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ سَمَّى أَسَدًا فِي أَوَّلِ ولادته، وَكَانَ مَرْحَبٌ قَدْ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّ أَسَدًا يَقْتُلُهُ، فَذَكَرَهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ لِخَيْفَتِهِ^(١) وَيُضَعِّفُ نَفْسَهُ قَالُوا: وَكَانَتْ أُمُّ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ابْنَتُهُ ابْنَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِاسْمِ جَدِّهِ الْأَمَةِ أَسَدٍ، بَنَ هُرَيْرَةُ بَيْنَ عَهْدِ سَنَاقِبٍ، وَكَانَ أَبُو طَالِبٍ غَدِيًّا، فَمِمَّا قَسَمَ سَدُّهُ عَلِيًّا.

وَسَمَّى الْأَسَدُ حَيْدَرَةً لَغَضَبِهِ، وَالْحَدَرُ: لَعْلَهٌ الْقَوِي^(٢). وَمُرَادُهُ: أَبَ الْأَسَدُ فِي جَرَأَتِهِ وَفِدَائِهِ وَقُوَّتِهِ.

قوله: (أَزِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلُ السُّنْدَرَةِ) معناه: أَقْتَلَ الْأَعْدَاءَ قَتْلًا وَسِعًا قَرِيبًا. قَالُوا: وَ(السُّنْدَرَةُ) مَكِيدٌ وَاسِعٌ. وَقِيلَ: هِيَ لَعْلَةٌ، أَيْ: أَقْتَلْتُهُمْ عَاجِلًا، وَقِيلَ: مَاخَوْفٌ مِنَ السُّنْدَرَةِ، وَهِيَ مُجَرَّةٌ قَوِيَّةٌ^(٣) يُعْمَلُ مِنْهَا السُّبُلُ وَالْقَبَائِرُ.

قوله: (فَضَرَبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ) يَعْنِي عَلِيٌّ، فَتَلَّهُ، هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ أَنَّ عَلِيًّا قَاتَلَ مَرْحَبًا. وَغَيْرُهُ: بِإِ قَاتَلَ مَرْحَبٍ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ، قَالُوا مِنْ عَبْدِ لَبْرِ فِي كِتَابِهِ «السُّنْدَرَةُ فِي مَخْتَصَرِ السُّنَنِ»: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سَيْفَةَ هُوَ قَاتَلَهُ. قَالَ: وَقَدْ عَرِّفُهُ؛ فَلَمَّا قَاتَلَهُ عَلِيٌّ قَاتَلَ ابْنَ عَبْدِ لَبْرِ. هَذَا هُوَ

(١) فِي (نَحْوِ): لِلخَيْفَةِ

(٢) فِي (نَحْوِ): وَالْقَوِي.

(٣) فِي (نَحْوِ): شَجَرَةُ الصُّوْبَرِ وَنُشِبَتْ مَوَاقِفُ لَمَّا فِي «التَّبَاجُ» بِمِصْرَ، (٤٢٧/٤) وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ ذِكْرِ أَنَّ السُّنْدَرَةَ

شَجَرَةُ الصُّوْبَرِ، وَلَهُ أَكْثَرُ

« قَالَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُصَمِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمْرِو، بِهَذَا الْحَدِيثِ بِصَوْلِهِ.

لصحيح عندنا، ثم روى ذلك بإسناده عن سُلَمَةَ وَبُرَيْدَةَ^(١). قَالَ بْنُ لَآئِبٍ^(٢). لصحيح الذي عنه أكثر أهل الحديث وأهل السير أن علياً هو قائله، والله أعلم.

وأعلم أن في هذا الحديث أنواعاً من الجسم سوى ما سبق التنبية عليه^(٣).

منها: أربع معجزات لرسول الله ﷺ، إحداهن تكثير مدائح الحديثية. والثانية: إبراء عبي علي عليه السلام. والثالثة: الإخبار بأنه يفتح الله على يديه^(٤) وقد جاء لتخصيص به في رواية غير مسلم هذا^(٥). والرابعة: إخباره ﷺ بأنهم يلقون في غطفان، وكذا كذا.

ومنها: جوارز لفتح مع الحلفاء

ومنها: بحث طلائع، وجوارز المسابقة على الأرجل بلا عوض، وفضيلة لشجاعة والقوة

ومنها: مناقب لخدمة من لا كوخ، ولأبي قتادة، وللأخزمي لأسدي، ﷺ.

ومنها: حوزة لثناء علي من فعل حملاً، واستحباب ذلك إذا تروى عنه مصادقة، كما أوضحه قريباً.

ومنها: جوارز غفر خيل العدو في القتال، واستحباب الرخز في الحرب، وجوارز قلوب الرماة ولطعن والضارب: أخذها وألغى، أو ابن فلانة.

ومنها: جوارز لأكثر من الغنيمة، واستحباب التتميل منها لمن صنع صنيعاً جديلاً في الحرب، وجوارز الإرداف على الله المصيبة. وجوارز المبارزة بغير ذوي الأسماء، كما بارز عمر.

ومنها: ما كانت مصحبة ﷺ عليه من حب الشهادة والحرص عليه.

ومنها: بقاء النفس في غمرات القتال. وقد تنفق على جوارز التحرير بالنفس في الجهاد في المبارزة ونحوها.

(١) الدرر (١/ ١٩٨ - ٢٠٠).

(٢) في تاريخه: (٨/ ١١٧).

(٣) في (خ): عليه.

(٤) وج: مصرحاً به من رواية سلمة بن عبد الحميد، ٢٩٧٥، ومستم ٢٢٧٤.

* وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، الْأَزْدِيُّ السُّلَمِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَارٍ،
بِهَذَا.

ومنها: لا تموت في حرب الكفار بسبب القتال يكون شهيداً، سواء مات بسلاحهم أو رمته دابة
أو غيرها، أو عاد عليه سلاخه كما جرى لعامر.
وسنها: نفقذ الإمداد الحيش، ومن رآه بلا سلاح أعطاه سلاحاً.



٤٦ - [آبَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَمَنْ أَلَّيْ كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ (الآية)

[٤٦٧٩] ١٣٣ - (١٨٠٨) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّافِلِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ ثَمَانِينَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ هَبَطُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَبَلِ الشَّوْءِ مُتَسَلِّحِينَ يُرِيدُونَ غَزَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَضْحَاهُ، فَأَخَذَهُمْ سُلْهُمٌ فَاسْتَحْيَاهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمَنْ أَلَّيْ كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَرْفِ نَظَرٍ مِمَّا بَعَدَ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [التج: ٤٤، [المائدة: ٤٧]].

باب قوله تعالى:

﴿وَمَنْ أَلَّيْ كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ (الآية)

قوله: (يريدون غزاه) أي: غطفه.

قوله: (فأخذهم سُلْهُمٌ) ضبطوه بوجهين، أحدهما: بفتح السين واللام. والثاني: يرسكون اللام مع كسر السين، وصححها. قال الحميدي^(١): ومجانة: السُلْهُمُ.

قال القاضي في «المشرق»^(٢): هكذا ضبطه لأكثر ورده قال فيه وفي «الشرح»^(٣): الرواية لأولى أظفره ومجانة: أسمرهم. و(الأسمر): الأسير^(٤).

وحرم لخطابي بفتح لام وأسين، قال: والسرد بفتح الاستسلام والإذعان، كقوله تعالى: ﴿وَأَلْفَرَا إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ﴾ [البقرة: ٩٠] أي: الانقياد. وهو مصدر يقع على لواحد ولأثنين والجمع^(٥).

قال ابن الأثير. هذا هو الأشبه بالقصة؛ فإنهم لم يؤخذوا شجعاً، وإنما أخذوا قهراً وأسندوا.

(١) في القاموس شريب ما في «الصحيحين» ص ٢٦٦.

(٢) معشوق الأندلس: (٢١٧/٢).

(٣) في «معجم» (٢١٢/٦).

(٤) في (ص) و(هـ) - الأسر وهو صحيح أيضاً، وسُميت مؤلفات للمصدرين، وبهيماء لأنه أسلم. و«غير» لقيموس المحيطة (سم).

(٥) في «الغريب الحديث»: (٥٧٣/١ - ٥٧٤)، وليس فيه نص على تصحيد.

أنفسهم عجزاً قاب - ولحقول الآخر وجه، وهو أنه لما لم يجبر معهم قتال، بل عجزوا عن دفعهم
ولتخايتهم، قرضوا^(١) بالأمر، فكانهم قد صولحوا على ذلك.



٤٧ - [باب غزوة النساء مع الرجال]

[٤٦٨٠] ١٣٤ - (١٨٠٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْمَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ تَخَذَتْ يَوْمَ خَيْبِ خَنْجَرًا فَكَانَ مَعَهَا، فَرَأَاهَا أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ أُمُّ سَلِيمٍ مَعَهَا خَنْجَرٌ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا هَذَا الْخَنْجَرُ؟» قَالَتْ: اتَّخَذْتُهُ، إِنَّ ذَلِكَ مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَقْرُثُ بِهِ نَفْسَهُ، فَحَقَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْتُلْ مَنْ بَعَثَنَا مِنَ الطُّغَمَاءِ، أَنْهَزُوا بَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أُمَّ سَلِيمٍ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَفَى وَأَحْسَنَ». [أحمد ١٤٠٤٩].

باب غزوة^(١) النساء مع الرجال

قوله: (أن أم سليم اتخذت يوم خيبن خنجراً) هكذا هو في النسخ المعتمدة: (يوم خيبن) بضم الخاء المهملة ولامين، وهي بعضه. (يوم خير) بفتح الخاء المعجمة، والأول هو الصواب^(٢).
(والخنجر) بكسر الخاء وفتح الجيم، ولم يذكر المقدسي في «المشرح»^(٣) إلا «الفتح»، وذكرهما معاً في «المشاور»^(٤) ورجح الفتح، ولم يذكر الجوهري غير «كسر»^(٥)؛ فهم^(٦) لغتان. وهي سيكن كبيرة ذات حدين.

وفي هذا الغزو بالنساء وهو مجتمع عليه.

قولها: (يقرث بنفسه) أي: شققة.

قولها: (أقتل من بعدنا من لطلقات) هو بضم الطاء وفتح اللام، وهم الذين آمنوا من أهل مكة يوم الفتح، سموا بذلك لأن النبي ﷺ من عليهم وأصلقتهم، وكان في إسلامهم ضعف، فاعتقدت أم

(١) في (ن): غزو.

(٢) في (ج): الصحيح.

(٣) في (ك): المعلم، (٢٠٣/٦).

(٤) في (م): لا أثر له (٢٤١/٦).

(٥) في (الصحاح): «خنجر» سيكن كبير. هناك كل ما فيه.

(٦) في (ن): في.

[٤٦٨١] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِ هُذُلٌ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي قِصَّةِ أُمِّ سُلَيْمٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ثَابِتٍ. (الم - ٤٦٨٠).

[٤٦٨٢] ١٣٥ - (١٨١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغُرُّ بِأُمِّ سُلَيْمٍ وَيُسَوِّقُ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ إِذَا غَزَا، فَيَسْقِيْنِ امْرَأَةً وَتَدْوِينَ الْخُرْحَى.

[٤٦٨٣] ١٣٦ - (١٨١١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو - وَهُوَ أَبُو مَعْمَرٍ الْمُنَقَرِيُّ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْتَهَزَمَ نَاسٌ مِنَ النَّاسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبُو طَلْحَةَ بَيَّنَّ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ مُجَوَّبٌ عَلَيْهِ بِحَقَّقَةٍ، قَالَ: وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَجُلًا رَاسِيًا شَدِيدًا لِلنَّزْعِ، وَكَسَرَ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، قَالَ: فَكَانَ التَّوَجُّلُ يَمُرُّ مَعَهُ الْجَعْبَةُ مِنَ التَّهْلُ فَيَقُولُ: انْشُرْهَا

سَلِيمُ أَهْمُ مَقْبُولًا، وَأَهْمُ اسْتَحْقُوا لِنَفْسٍ بِهَذَا أَهْمُ وَغَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ: (أَنْسَ بَعْدًا) أَي: قَدْ سَوَا.

قوله: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغُرُّ بِالنِّسَاءِ، فَيَسْقِيْنِ امْرَأَةً وَمِسَاوِينَ الْجُرْحَى) فِيهِ خُرُوجُ النِّسَاءِ فِي الْغَزَا وَلَا تَنْتَفِعُ بِهِنَّ فِي الشَّقَى وَالْمَسْوَءِ وَنَحْوِهِمَا. وَهَذِهِ الْمَذَاهِبُ لِمَحَارِمِهِنَّ وَأَزْوَاجِهِنَّ، وَمَا كَانَ مِنْهُنَّ لغيرِهِمْ لَا يَكُونُ فِيهِ مَسٌّ بِشَرِّهِ^(١) إِلَّا فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ.

قوله: (أَبُو مَعْمَرٍ الْمُنَقَرِيُّ) هُوَ كَسَرَ الْجِيمِ وَاسْتَكَانَ لِمَوْنٍ وَفَتِحَ لِقَافِهِ، مَنْسُوبٌ إِلَى مِنْقَرٍ بْنِ عَبْدِ بْنِ مُدْعَسٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ كَعْبٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ رَيْدٍ مَدَنِيٍّ^(٢) بَنَ تَمِيمٍ بَنَ مَرْثَةَ بَنَ أَدَسٍ طَلْحَةَ^(٣) بَنَ أَيْدَاسَ بْنِ مُضَرَ بْنِ نَزَارٍ بْنِ قَعْدَةَ بْنِ عَدْنَةَ.

قوله: (مُجَوَّبٌ عَلَيْهِ بِحَقَّقَةٍ) أَي: مَتَرَسٌ عَلَيْهِ لِيَقْبَهُ سِلَاحٌ لِكُفْرِهِ.

قوله: (كَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَاسِيًا شَدِيدًا لِلنَّزْعِ) أَي: شَدِيدًا لِمَوْنِهِ. قَوْلُهُ: (الْجَعْبَةُ) بَفَتْحِ الْجِيمِ.

(١) فِي (نَحْ) ٢ يَشْرُ. وَهِيَ امْرَأَةٌ.

(٢) هِيَ (مَدَنِيٌّ) - رَيْدُ بْنُ مَدَا - وَهُوَ سَلَمٌ.

(٣) هِيَ (مَدَنِيٌّ) - طَلْحَةُ - وَهُوَ جَلَمٌ.

لَأَبِي طَلْحَةَ، قَالَ وَيُسْرِفُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ إِلَى الْقَوْمِ، فَيَقُولُ أَبُو طَلْحَةَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، يَا أَبِي أُنْتُ وَأُمِّي، لَا تُسْرِفْ لَا يُصِيبُكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْقَوْمِ، نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ. قَالَ. وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَدِيْشَةَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْمٍ وَإِنَهُمَا لَمُسْمَرَتَانِ، أَرَى خَدَمَ سُوقِيهِمَا، تَنْقُلَانِ الْقُرْبَ عَلَى مُتُونِهِمَا ثُمَّ تُفَرِّغَانِهِ فِي أَفْوَاهِهِمْ، ثُمَّ تَرْجِعَانِ قَتْمَلَايَهُمَا، ثُمَّ تَجِيئَانِ تُفَرِّغَانِهِ فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ، وَلَقَدْ وَقَعَ السَّيْفُ مِنْ يَدَيَّ أَبِي طَلْحَةَ وَهُمَا مَرَّتَيْنِ وَإِنَّمَا ثَلَاثًا. مِنَ النَّعَاسِ. (الحديث ١٢٠٢٤)

سجده مختصراً، والبخاري ٢٢٨١١.

قوله: (خَدَمَ سُوقِيهِمَا) هو بفتح الخاء المعجمة والهمزة المهملة، الواحدة: خَدَمَةٌ، وهي لخلخال. وأما (السُّوق) فجمع ساق، وهذه الرواية^(١) للمحدث لم يكن فيها نهْيٌ، لأن هذا كان يومَ أُحُدٍ قبل أسْرِ النساء بالحجاب وتحريم النظر إليهنَّ، ولأنه لم يذكر هنا أنه تعمَّد النظر إلى نفس النساء، فهو محمولٌ على أنه حصت تلك النظرة^(٢) فجاءَ بحبر قصد ونم يستدبرها.

قوله: (نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ) هذا من مناقبِ أبي طلحة الفخاهرة. قوله: (على متونيهما) أي: على ظهورهما.

وفي هذا الحديث حثُّنا على الغزو برجالهنَّ في حال القتال لِسُقَى لِهْدٍ وَلِحَوْءٍ، والله أعلم.



(١) في (ص): الرواية وهو خطأ.

(٢) في (ع): حصن ذلك بنظر.

٤٨ - [باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم،

والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب]

[٤٦٨٤ | ١٣٧ - (١٨١٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَنُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ هُرَيْرٍ أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خُمُسِ جَلَالٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْلَا أَنْ أَكْتُمَ عِلْمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، كَتَبَ إِلَيْهِ نَجْدَةُ: أَمَا يَغْدُو، فَأُخْبِرُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لِهِنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَقْتُلُ الصِّبْيَانَ؟ وَمَتَى يَنْقُضِي يَتَمُّ الْغَنِيمَةِ؟ وَعَنِ الْخُمُسِ مَنْ هُوَ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ كَتَبْتُ نَسَائِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ، فَبَدَّ وَبَيْنَ الْجَرْحَى وَيُخَلِّينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ. وَأَمَّا بِسَهْمٍ فَلَمْ يَضْرِبْ لِهِنَّ. وَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَمَّ يَكُنْ يَقْتُلُ الصِّبْيَانَ، فَلَا نَقُصُّ

باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم،

والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب

قوله: (فقال ابن عباس: لولا أن أكتم علماً ما كتبت إليه) يعني إلى نَجْدَةَ لَحْرُورِيٍّ من الخوارج

معناه أن ابن عباس يكره نَجْدَةَ لِبِدْعَتِهِ، وهي كونه من الخوارج الذين يَمُرُقُونَ من الذين مَرُوقَ سَهْمٍ من الرِّبِّيَّةِ، ولكن لما سألته عن العلم لم يُمكنه كتمه، فاضطرَّ إلى جوابه وقال: "لولا أن أكتم علماً ما كتبت إليه" أي - لولا أنني إذا تركت الكتابة أصير كالتامع المستحقاً لوعيد كاتبيه، لَمْ أَكْتُبْ بِهِ

قوله: (كان يغزو بالنساء: فيداوين الجرحى ويخَلِّين من الغنيمة، وأما بسهم فلم يضرب لهن) فيه حضور النساء يغزو وداوئهنَّ لجرحي، كما سبق في باب قتله

وقوله: (يُخَلِّين) هو بضم الياء وإسكان الحاء لمهولة وفتح الدال المعجمة، أي. يُعْضِينَ. وذلك المعضية تسمى الرِّضْخ.

وفي هذا أن المرأة تستحق الرِّضْخ ولا تستحق سهم، وبهذا قال أبو حنيفة والثوري والليث

(١) في (ج): وبوله.

الصَّبِيَّانَ. وَكَتَبْتُ تَسْأَلُنِي: مَتَى يَنْقُضِي يَتَمُّ الْيَتِيمِ؟ فَلَعَمْرِي إِنْ الرَّجُلَ لَتَنَبْتُ بِحَيَّتِهِ وَإِنَّهُ لَضَعِيفٌ لَا أَخْلَ يَنْقُصُو الْعَقْدَ مِنْهَا، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحٍ مَا يَأْخُذُ النَّاسُ فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيَتَمُ. وَكَتَبْتُ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَقُولُ: هُوَ لَنَا، فَأَبَى عَلَيَّ قَوْمٌ ذَلِكَ. [أحد ٢٨١١]

والشافعي وجهه غير العلماء، وقال الأوزاعي: تستحق السهم إذا كانت تقابل أو تله وي التجرى، وقد مالئ: لا رضى لها، وهذا المذهب مردود بهذا الحديث الصحيح الصحيح.

قوله بعد هنا: (وسألت عن المرأة والعبد هل كان لهم سهم معلوم إذا حضرو الباس؟ وإنهم لم يكن لهم سهم معلوم. إلا أن يُغلبوا من عتائم القوم).

فيه أن العبد يُرضع له ولا يُسهم له، وهذا قال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء، وقد مالئ: لا رضى له، كما قال في المرأة، وكان الحسن بن سعيد والشافعي والمالك: إن قاتل أسهم له قوله: (فإن رسول الله ﷺ لم يكن يقتل الصبيان، فلا تقتل الصبيان) فيه النهي عن قتل صبيان أهل الحرب، وهو حرام إذا لم يقاتلوا، وكذا نساء، فإن قتلوا جاز قتلهم.

قوله: (وكتبت تسألني: متى ينقضي يتم اليتيم؟ فلعمرى إن الرجل لتنتب لحيته وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف العطاء منها، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس، فقد ذهب عنه اليتيم).

معنى هذا: متى ينقضي حكم اليتيم ويستقل بالتصرف في ماله؟ وأما نفس اليتيم فينقضي بالبلوغ، وقد ثبت أن النبي ﷺ قال: «لَا يَتَمُّ بَعْدَ الْحُلُمِ» (١).

وهي هذه دليل شافعي، ومالك وجهه غير العلماء أن حكم اليتيم لا ينقطع بمجرد البلوغ، ولا بعمر السن، بل لا بد أن يظهر منه الرشد في دينه وماله، وقال أبو حنيفة: إذا بلغ خمساً وعشرين سنة زال عنه حكم لصبيان وصار رشيداً يتصرف في ماله، ويجب تسليمه إليه، وإن كان غير ضابط له.

وأما الكبير إذا طرأ نسيه، فمنع مالك وجهه غير العلماء وجوباً لنحوه عليه، وقال أبو حنيفة: لا يُخجَرُ فإن بن القصور وغيره: الصحيح لأول، وكأنه جماع.

قوله: (وكتبت تسألني عن الخمس لمن هو؟ وإننا كنا نقول هو لنا، فأبى علينا قوماً ذلك) معناه

(١) أخرجه أبو داود ٢٨٧٣ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأخرجه بإسناد صحيح المصنف البخاري بن محمد المعروف

بإبي أمامة عن حديث «عن النبي ﷺ: ما حدث في رولد من العارث» ٣٥٧٠. والبر ٢٤٣.

[٤٦٨٥] ١٣٨ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ أَنَّ نَحْلَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ قَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ جَلَّالٍ. يُمَثِّلُ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَلَالٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ حَاتِمٍ: وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّبِيَّ، فَلَا تَقْتُلِ الصَّبِيَّ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مَا عَلِمَ الْخَضِرُ مِنَ الصَّبِيِّ الَّذِي قُتِلَ. وَذَا إِسْحَاقُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ حَاتِمٍ: وَتَمَيَّزَ الْمُؤْمِنُ، فَتَقْتُلِ الْكَافِرَ وَتَدْعُ الْمُؤْمِنَ (١٦٨١).

خُصُّ خَمْسِ الْغَنِيمَةِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لِلدَّوِيِّ الْقُرْبَى؛ وَقَدْ خْتَلَفَ لِعِلْمَانِهِ فِيهِ، فَقَدْ اشْتَفَعِي مِثْلُ قَوْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَنَّ خَمْسَ الْحَصَنِ مِنَ الْفِيءِ وَالْغَنِيمَةِ يَكُونُ لِلدَّوِيِّ الْقُرْبَى، وَهُمْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْأَكْثَرِ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ.

وقوله: (أبي عليا قومنا ذك) أي. رأوا أنه لا يتعين صرفه علينا، بن يصرفونه في المصالح، وأرد بقوله ولاية الأهل من بني أمية.

وقد صرح في سُنَنِ أَبِي حَاوَةَ^(١) في رواية له بأن سَوَّالَ نَجْدَةَ لابن عباس عن هذه المسائل كان في فتنة بن الزبير، وكانت فتنة ابن الزبير بعد نصف وستين سنة من لهجرة؛ وقد قال الشافعي يجوز أن بن عباس أراد بقوله: (أبي ذاك عينا قومنا) من بعد الصحابة، وهم يريد بن عبدوية وأهله^(٢)، والله أعلم.

قوله: (فلا تقتل الصبياء، إلا أن تكون تعلم ما علمه الخضر من الصبي الذي قتل) معناه أن الصبيات لا يجزئ قتلهم، ولا يحل لك أن تتعلق بفضة الخضر وقتله صبيًا؛ فإن الخضر ما قتله إلا بأمر الله تعالى له على لتعيين^(٣)، كما قال في آجر النقص: ﴿وَمَا يَقْتُلُ عَنْ أَمْرِي﴾ [كتاب ١٨٢] فإن كنت أنت تعلم من صبي ذلك ذنبه، ومعلوم أنه لا علم له بذلك، فلا يجوز له^(٤)، يقتل.

قوله: (وتميز المؤمن، فقتل الكافر وتلدح المؤمن) معناه: من يكون إذا عاش إلى لبوغ مؤمناً،

(١) برقم: ٢٩٨٢. وهو عند النسائي: ٤١٣٣، وأحمد: ٢٩٤١.

(٢) (الأم: ٤/٩٦٠)، وصحفت نسخة (وأحمد) من (ص) و(هـ).

(٣) في (غ): المعين.

(٤) في (غ): لك.

[٤٦٨٦] ١٣٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ بْنُ عَامِرٍ لِحُرُورِيِّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنِ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ يَحْضُرَانِ الْمَعْنَمَ، هَلْ يُقْسَمُ لِهَمَّا؟ وَعَنْ قَتْلِ الْوَلَدَانِ، وَعَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ الْيَتَمُ؟ وَعَنْ ذَوِي الْقُرْبَى مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ يَزِيدُ: أَكْتُبَ إِلَيْهِ، فَنُؤَلَّ أَنْ يَنْقَعُ فِي أَحْمُوقَةٍ مَا كَتَبْتَ إِلَيْهِ. أَكْتُبْ. إِنَّكَ كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ يَحْضُرَانِ الْمَعْنَمَ هَلْ يُقْسَمُ لِهَمَّا شَيْءٌ؟ وَإِنَّهُ لَيْسَ لِهَمَّا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ. وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ قَتْلِ الْوَلَدَانِ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْتُلْهُمْ، وَأَنْتَ فَلَا تَقْتُلُهُمْ، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ مِنْهُمْ مَا عَلِمَ صَاحِبُ شَرَسَى مِنَ الْغُلَامِ الَّذِي قَتَلَهُ. وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ؟ وَإِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ حَتَّى يَبْلُغَ وَيُوْنَسَ مِنْهُ رُشْدٌ. وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ ذَوِي الْقُرْبَى مَنْ هُمْ؟ وَإِنَّا زَعَمْنَا أَنَّ هُمْ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمًا. [احمد ٣٢٦٤ - محضر ١].

[٤٦٨٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ. [غير ٤٦٨٦].

❦ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْحَدِيثِ بِطَوِيلِهِ.

[٤٦٨٨] ١٤٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ حَزِيمٍ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ

وَمَنْ يَكُونُ إِذَا عَدَلَ كَافِرًا، فَمَنْ عَدَمَتْ أَمَهُ يَبِيعُ كَافِرًا فَتَقْتُلُهُ، كَمَا عَلِمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ أَنَّ ذَلِكَ لَصَبِيٍّ لَوْ بَدَعَ لَكُنْ كَافِرًا، وَأَعْلَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّكَ أَنْتَ لَا تَعْلَمُ ذَلِكَ؛ فَلَا تَقْتُلْ صَبِيًّا.

قوله: (لولا أن يقع في أحموقه ما كتبت إليه) هي بضم همزة و لميم، يعني فعلا من أفعال الحمقى، ويرى رأيا كراهم، ومثله قوله في الرواية الأخرى: (والله لولا أن أردّه عن نكاح يقع فيه ما كتبت إليه) يعني بالثمن الفهر لقبيح، وكل مستلح يدل له: الثمن والخبيث والرجس والقذر والقاذورة.

قوله: (لا ينقطع عنه اسم اليتيم حتى يبلغ ويونس منه رشدا) يعني: لا ينقطع عنه حكم اليتيم كما

سبق، بل أراد بالاسم المحكم.

- وَالنَّفْطُ لَهُ. قَالَ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ. حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ بْنُ عَامِرٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: فَشَهِدْتُ أَنَّ عَدَسِي حِينَ قَرَأَ بَيِّنَاتِهِ وَحِينَ تَحْتَبِ جَوَابَهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ أَرَدَهُ عَنْ نَثْرِ يَنْقُ فِيهِ مَا كَثُرَتْ إِلَيْهِ، وَلَا لُحْدَةُ غَيْرِ. قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ: إِنَّكَ سَأَلْتَ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ مِنْ هُمْ؟ وَإِنَّ كُنَّا نَرَى أَنَّ قُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُمْ نَحْنُ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمٌ. وَسَأَلْتَ عَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقُضِي يَتَمُّهُ؟ وَإِنَّهُ إِذَا بَلَغَ الْكُمَاخَ وَأَوْنَسَ مِنْهُ رُشِدٌ وَدُفِعَ إِلَيْهِ مَالُهُ، فَقَدْ انْقَضَى يَتَمُّهُ. وَسَأَلْتَ هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْتُلُ مِنْ صِبْيَانِ الْمُشْرِكِينَ أَحَدًا؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ مِنْهُمْ أَحَدًا، وَأَنْتَ فَلَا تَقْتُلُ مِنْهُمْ أَحَدًا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَغَنَّمَ مِنْهُمْ مَا عَلَيْهِ الْخَضِرُ مِنَ الْعِلَامِ حِينَ قَتَلَهُ. وَسَأَلْتَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ هَلْ كَانَ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ إِذَا حَضَرُوا الْبَأْسَ؟ فَبَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ مِنْ غَنَائِمِ الْقَوْمِ. [حد: ٢٢٣٥].

[٤٦٨٩] ١٤١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسْدٍ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشِيُّ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ حُفَيْفٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: فَلَذَكَرَ بَعْضَ الْحَوَائِثِ وَلَمْ يَتِمَّ الْقِصَّةَ كَاتِمًا مِمَّنْ ذَكَرْنَا حَلِيلَتَهُمْ. [الحد: ١٦٨٨].

[٤٦٩٠] ١٤٢ - (١٨١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، أَخَفُّهُنَّ فِي رِحَالِهِمْ، فَأَصْنَعُ لَهُمْ لَطْعَمًا وَأَذِي لِحَجْرَتِي وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى. [ط: ١٦٩١].

[٤٦٩١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الشَّافِعِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَنٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. [حد: ٢٢٠٧٩٢].

قوله: (ولا نعمة عين) هو بضم النون وفتح الجيم، أي: مسرة عين ومعدة لا تسر عينه. بدل: نعمة عين، ونعمة عين، ونعماني^(١) عين، ونعفى عين، ونعيم عين، ونعم عين، بمعنى: وأنعم الله عينك، أي: أقرها، فلا تعرض لثقتك^(٢) في شيء من الأمور.

قوله: (إذا حضروا البأس) هو بالباء الموحدة، وهو الشدة، والمراد هنا الحرب.

(١) نحو (حسن) و(جاء) ونعمة: وبالميل إلى جوارحه كما في (الإنعام) (٢٠٩/١) وغيره.

(٢) في (ج) شيء، نكد.

٤٩ - [باب عدد غزوات النبي ﷺ]

[٤٦٩٢ - ١٤٣ - (١٢٥٤)] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَمَلِيِّ وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ لُمَيْسٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي سَحَابٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَرِيدَ حَرَّحَ يَسْتَسْقِي بِالنَّاسِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ اسْتَسْقَى، قَالَ: فَلَقِيتُ يَوْمَئِذٍ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، وَقَالَ: لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ غَيْرُ رَجُلٍ - أَوْ: بَيْنِي وَبَيْنَهُ رَجُلٌ - قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: كَمْ غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: تِسْعَ عَشْرَةَ. فَقُلْتُ: كَمْ غَزَوْتَ أَنْتَ مَعَهُ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَالَ: فَقُلْتُ: فَمَا أَوَّلُ غَزْوَةٍ غَزَاهَا؟ قَالَ: دَاثَ الْعُسَيْرِ أَوْ الْعُسَيْرِ، [مكرر: ١٣٠٣٥] [أحمد: ١٩٧٣٥] [إسنظر: ٤٦٩٣].

باب عدد غزوات النبي ﷺ

ذكر في ثواب من روية زيد بن أرقم وجابر وربيعة: (أن رسول الله ﷺ غزا تسع عشرة غزوة) وفي رواية بريدة: (قال لي ثمان منها).

فقد ختلف أهل المعاري في عدد غزواته ﷺ وسراياه. فذكر ابن سعيد^(١) وطيبره عددان مختلفان على ترتيبهم، فبلغت سبعاً وعشرين غزوة وسراياه وخمسين سريّة. قالوا: قل في تسع من غزواته، وهي: بدر، وأحُد، والخندق، والخيبر، والفتح، وخيبر، والطائف، هكذا عدّها الفتح فيها، وهذا على قول من يقول: فتحت مكة غنوة. وقد قدّمنا بيان الخلاف فيها، ولعل بريدة أراد بقوله: (قال لي ثمان) إسقاطه غزوة الفتح، ويكون مذهبه أنها فتحت صلحاً، كما قاله لشاذلي وموافقه.

قوله: (قلت: فما أول غزوة؟) غزاه^(٢) قال: ذات العُسَيْرِ أَوْ الْعُسَيْرِ^(٣) هكذا في جميع نسخ صحيح مسلم: (العُسَيْرُ أَوْ الْعُسَيْرِ)^(٤) لعين مصدومة، والأول بالسين المهملة والثاني بالميمجمة.

وقد لقاضي في المسند رواة هي ذات العُسَيْرِ، بضم العين وفتح الشين المعجمة. قال: وجاء في

(١) في «طبقات الكبرى»: (٩/٢) قد يحد.

(٢) في (ع): غزاه.

(٣) في (ع): ذات عسير أو عسيرة.

(٤) في (ع): عسيرة.

[٤٦٩٣] ١٤٤ - (٠٠٠) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا يحيى بن آدم: حدثنا زهير.

عن أبي إسحاق، عن زيد بن أرقم، سمعته منه أن رسول الله ﷺ غزا تسع عشرة غزوة، وخج بعد ما هاجر حجة لم يخرج غيره، حجة الموداع. (المعجم ١١٩٣٨٨ والبحري ٤١٠٤)

[٤٦٩٤] ١٤٥ - (١٨١٣) حدثنا زهير بن حرب: حدثنا روح بن عبادة: حدثنا زكرياء:

أخبرنا أبو الربيع، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: غزوت مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة، قال جابر: لم أشهد بداراً ولا أحداً، منعني أبي، فلما قُتل عبد الله يوم أحد، لم أتخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة قط. (المعجم ١١٤٥٢٣)

[٤٦٩٥] ١٤٦ - (١٨١٤) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا زيد بن الحباب (ح).

كتاب المعاري يعني من «صحيح البخاري»: (لغوية أو لغوي) بفتح المعري وكسر السين المهملة بحذف الهاء^(١) قال: والمعروف فيها (الغوية) مصغرة بالسين المعجمة والياء، قال، وكذا ذكرها^(٢) ابن^(٣) إسحاق، وهي من أرض شرج^(٤).

قوله: (وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا يحيى بن آدم: حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، عن زيد بن أرقم) هكذا هو في أكثر نسخ بلاط - (وهيب، عن أبي إسحاق) وفي بعضها: (زهير، عن أبي إسحاق) ونقل القاضي أيضاً، لاختلاف فيه، قال: قال عبد الله يعني^(٥): (صوت زهير، رأب وهيب لمخطأ، قال: لأن وهيباً لم يلق أب إسحاق^(٦). وذكر خلف في «الأطراف» فقال: زهير، ولم يذكر وهيباً.

قوله: (عن جابر. لم أشهد بداراً ولا أحداً) قال القاضي: كلما في رواية مسلم أن جابراً لم

(١) ذكر في «مشارق الأنوار»: (٢٧٦/١) أنها نسخة الأصلية، وفي «صحيح البخاري»: (٣٩٤٩) نسخة أمجد بن زهير (صغير) روايتان للأصلي، جدهب. (الغوية أو الغير) والثانية. (الغوية أو الغير) وثمة روايات أخرى انظرها بهما

(٢) في: ذكرهما.

(٣) في (ص) و(هـ) أبو. وقد ذكر البخاري في «الترجمة» كلام ابن إسحاق.

(٤) في النسخ، ثلاث: هرج. ولعلها من «المشارق» وغيره.

(٥) هو الحافظ عبد الله يعني بن سعيد، وقد قدمته في حبيته (١٣٧/١)

(٦) «إكبر المعلة» (٢١٠/٦).

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَزَيْي: حَدَّثَنَا أَبُو ثَمِيلَةَ، قَالَ جَمِيعًا. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ وَاقِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَاتَلَ فِي ثَمَانٍ مِنْهُنَّ وَلَمْ يَقْرَأْ أَبُو بَكْرٍ: وَنَهْنُ، وَقَالَ فِي حَلِيلِهِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، [إس: ٤٦٩٦].

[٤٦٩٦] ١٤٧- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا مُغْتَبِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُثَيْمِ بْنِ عَمْرِو بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ عَشْرَةَ غَزْوَةً. [إس: ٧٢٩٥٤]. وسندري: ٢٤١٧٢.

[٤٦٩٧] ١٤٨- (١٨١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَغْنِي ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ - قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ يَقُولُ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، وَخَرَجْتُ فِيهَا يَبْعَثُ مِنَ الْبُعُوثِ تِسْعَ غَزَوَاتٍ، مَرَّةً عَلِيًّا أَبُو بَكْرٍ، وَمَرَّةً عَلِيًّا أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ. [إس: ٤٦٩٨].

[٤٦٩٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَيُرَى أَنَّهُ قَالَ فِي كِلْتَاهُمَا: سَبْعَ غَزَوَاتٍ. [إس: ١٦٥٤٣، وسندري: ٤٢٧٠].

بشهادتهما، وقد ذكر أبو سعيد^(١) أنه شهد بدرًا، قال ابن عبد البر: الصحيح أنه لم يشهدهما^(٢)، وقد ذكر ابن الكلبي^(٣) أنه شهد أحدًا.

قوله: (عن جابر قال: غزوت مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة، ولم أشهد أحدًا ولا بدرًا) هذا تصريح منه بأن غزوات رسول الله ﷺ لم تكن محصورة في تسع عشرة غزوة، بل زائدة، وإسناد مرزوب ابن أرقم وبُرَيْدَةَ بقولهم: (تسع عشرة) أن منها تسع عشرة^(٤) كما صرح به جابر، فقد أخبر^(٥) جابر أنها إحدى وعشرون كما ترى، وقد قدمنا أنها سبع وعشرون، وأما قوله في الرواية الأخرى عن بُرَيْدَةَ: (سِتَّ عَشْرَةَ غَزْوَةً) فليس فيه نفي الزيادة.

(١) في (ج): غيبة، والعمية مؤن، فإما في (إكمال المعلم): (٢٦٠/٦) - (٢٦١).

(٢) في (ص): (أما): يشهدهم. وعبارة في (الاستيعاب): (٢٢٠/١) ذكره بعضهم في سيرته، ولا يصح مع ذلك وذكر لبحري أنه شهد بدرًا وكان ينس لأصحابه، لكنه يؤيد. قال: أسنده البخاري في (التاريخ الكبير): (٢٠٧/٢).

(٣) تصحفت في (ج)، إلى: الحلي.

(٤) - (٥) يتألف في (ج): بن زائدة وأب مراد. وهو خطأ.

(٥) في (ج)، بأنها.

٥٠ - [باب غزوة ذات الرقاع]

[٤٦٩٩ | ١٤٩ - (١٨١٦)] حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدٍ الْأَشْجَرِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ
الْهَمْدَانِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَامِرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ بُرَيْدٍ بْنِ أَبِي بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ ،
عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ وَنَحْنُ سِتَّةُ نَفَرٍ بَيْنَنَا بَعِيرٌ نَعْتَقِيهِ ؛ فَإِنْ
فَقِيتُ أَقْدَامُنَا ، فَتَقِيتُ قَدَمَيْ وَسَقَطْتُ أَظْفَارِي ، فَكُنْتُ نُلْتُ عَلَى أَرْجُلِنَا الْخِرْقَ ، فَسُمِّيَتْ
غَزَاةُ ذَاتِ الرَّقَاعِ ؛ لَمَّا كُنَّا نَعْطِبُ عَلَى أَرْجُلِنَا مِنَ الْخِرْقِ .
قَالَ أَبُو بُرَيْدَةَ : فَحَدَّثَ أَبُو مُوسَى بِهَذَا الْحَدِيثِ ثُمَّ كَرِهَ ذَلِكَ ، قَالَ : كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا
مِنْ عَمَلِهِ أَقْشَاءُ .
قَالَ أَبُو أُسَامَةَ : وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُرَيْدَةَ : وَاللَّهِ يَجْرِي بِهِ . [إسناده صحيح] ١١٨٨ .

باب غزوة ذات الرقاع

قوله : (ونحن ستة نفر بيننا بعير نعقبه) أي: يركبه كل واحد من نوبة، فيه جواز مثل هذا إذ لم يغزُ
بالمركوب.

قوله : (فَقِيتُ أَقْدَامُنَا) هو بفتح الميم وكسر القاف، أي: فَرِخْتُ مِنَ الْخِفَاءِ.

قوله : (فَسُمِّيَتْ ذَاتُ الرَّقَاعِ لِذَلِكَ) هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي سَبَبِ تَسْمِيَّتِهَا، وَقِيلَ سُمِّيَتْ لِذَلِكَ لِجَلِيلِ
هَذَا فِيهِ بِيَاضٌ وَسَوَادٌ وَخُمْرَةٌ، وَقِيلَ: سُمِّيَتْ بِاسْمِ شَجَرَةٍ هُنَاكَ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ فِي أَلْوَانِهِمْ رِقَاعٌ.
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا سُمِّيَتْ بِالمَجْمُوعِ.

قوله : (وكره أن يكون شيئاً من عمله^(١) أَقْشَاءُ) فِيهِ اسْتِحْبَابُ اخْتِدَادِ الْأَعْمَالِ الْمَصْلُحَةِ وَهِيَ يُكَدِّمُهُ
لَعِبُ مِنَ السُّدُقِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يُظْهِرُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْمَصْلُحَةَ، مَثَلُ بَيَانِ حُكْمِ ذَلِكَ الشَّيْءِ
وَالنَّسِيءِ عَلَى الْأَقْدَامِ بِهِ فِيهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا وَجَدَ لِنَسْفِ مِنَ الْإِحْبَارِ بِلَاكِ.



٥١- [باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافرين]

[٤٧٠٠] ١٥٠ - (١٨١٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكٍ (ح)، وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الظَّاهِرِ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ مَالِكٍ مِنْ أَنَسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُبَاتٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ بَدْرٍ، فَلَمَّا كَانَ بِحَرَةِ الْوَبَرَةِ، أَذْرَكَهُ رَجُلٌ قَدْ كَانَ يُدَكِّرُ مِثْلَ جُرَأَةٍ وَنَجْدَةٍ، فَفَرِحَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ. فَلَمَّا أَذْرَكَهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: جِئْتُ لِأَتَبِعَكَ وَأَصِيبَ مَتَكَ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ».

باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر إلا لحاجة، أو كونه حسن الرأي في المسلمين

قوله: (عن عائشة أن النبي ﷺ خرج قبل بدر، فلما كان بحرة الوبرة) هكذا صيغناه بفتح الباء، وكذا نقله لقاضي عن جميع رتبة مسلم؛ قال: وضبطه بعضهم بإسكانها، وهو موضع على نحو من أربعة أميال من المدينة^(١).

قوله ﷺ: «فارجع فلن أستعين بمشرك» وقد جاء في الحديث لا يخفى أن النبي ﷺ استعان بصفيان بن أمية قبل إسلامه^(٢)، فأخذ طائفة من العلماء بالحديث الأول على إصلاقه، وقاله لشافعي وأخرون: إن كتاب الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة به، استعين به، ولا فيكره، وحمل الحديثين على هذين الصفتين.

وبدأ حضر الكافر بـ (إذن) رُصِّحَ له، ولا يُسهم له. هذا مذهب مالك وشافعي وأبي حنيفة ولجمهور، وقال الثوري والأوزاعي: يُسهم له. والله أعلم.

(١) الإكمال لمعلم: (٢/٢١٣)

(٢) أخرجه الحاكم ٤٣٦٩، لم يهتفي (١/٨٩) من حديث جابر ﷺ ولا استعانة به إلا كذا

قَالَتْ: ثُمَّ مَضَى، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالشَّجَرَةِ أَدْرَكُهُ الرَّحْلُ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، قَالَ: «فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ» قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ فَأَدْرَكُهُ بِالتَّبَادُءِ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَانْظُرْ!» . [المصدر: ٢٥١: ٥٨]

قوله (هي ماضية قالت ثم مضى، حتى إذا كنا بالشجرة أدركه الرحل) هكذا هو في النسخ: (حتى إذا كنَّا) فيحتمل أن عائشة خرجت^(١) مع المؤذنين فرأت ذلك، ويحتمل أنها أرادت بقولها، (كننا): كان المسلمون، والله أعلم.



(١) هي (ص) و(ع): كانت.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٣ - [كتاب الإمارة]

١ - [باب: الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش]

[٤٧٠١] ١ - (١٨١٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُعْبِرَةُ، يَعْنِي ابْنَ الْحَزَامِيِّ (ح) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَمَرُو النَّقْدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، بَلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزُّدَدِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ: يَبْلُغُ بِهِ لِنَبِيِّ ﷺ. وَقَالَ عَمَرُو رِوَايَةً -: «النَّاسُ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مُسْلِمُهُمْ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ لِكَافِرِهِمْ». [احمد: ٧٣٠٦، والحاوي: ٢٤٩٥].

[٤٧٠٢] ٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مُعْمَرُ عَنْ هُصَيْنِ بْنِ مَتِيْعٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «النَّاسُ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مُسْلِمُهُمْ تَبِعَ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ تَبِعَ لِكَافِرِهِمْ». [احمد: ٤٨٢٤٣، والحاوي: ٤٧٠١].

[٤٧٠٣] ٣ - (١٨١٩) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ

كتاب الإمارة

باب: الناس تبع لقريش والخلافة في قريش

قوله ﷺ: «الناس تبع لقريش في هذا الشأن، مسلمهم لمسلمهم، وكافرهم لكافرهم» وفي رواية: «الناس تبع لقريش في الخير والشر» وفي رواية: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان» وفي رواية: «لبحاري: ما بقي منهم اثنان».

جُرَيْج: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّنَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ لِمَيْي عليه السلام: «النَّاسُ تَبَعَ لِقُرَيْشٍ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ». [١٥٠١].

[٤٧٠٤] - ٤ - (١٨٢٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَدِيمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ الثَّلَاثُ». [لحمه: ٤٨٣٢، والبخاري: ٢٢٥٠١].

هذه لأحاديث واشبهها دسّ طاهر أن الخلافه مختصة بقريش لا يجوز عقده لأحد من غيرهم، وعنى هذا: نعتد لإجماع في زمن صحابة، وكذلك بعدهم، ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرّض بخلاف من غيرهم، فهو محجوب بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وبأحاديث^(١) المصححة.

قال القاضي: اشتراط كونه قريشياً هو بمنهيب العلماء كافة، قال: وقد احتج به أبو بكر وعمرو رضي الله عنهما على الأنصار يوم لسقيفة، فلم يُكره أحد، قال القاضي: وقد عدّها لعلماء في مسائل لإجماع، ولم يُنقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل بخالف ما ذكرنا، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار، قال: ولا عيباً بقول استطام ومن وقفه من سخورج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قريش، ولا بسخافة صيرار بن عمرو^(٢) في قوله: إن غير القريش من لُطّ وغيره يقدّم على قريش؛ فهو أن خلعه إن عرّض منه أمر. وهذا الذي قاله من باطل لقول وخرقه، مع ما هو عليه من محاسبة بإجماع المسلمين^(٣)، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «الناس تبع لقريش في الخير والشر» فمعناه: في الإسلام والجاهلية، كما صرح به في برواية الأولى؛ لأنهم كانوا في الجاهلية رؤساء^(٤) العرب، وأصحاب حرم الله تعالى، وأهل حج

(١) غير (بخ) لا يرى.

(٢) بنعت أبو بكر من (ص) و(هـ).

(٣) هو من رؤوس المعتزلة، وإلى سب الحركة الضميرية من المعتزلة قال الإمام أحمد: شهدت على ضر بن عمرو عند سعيد بن عبد الرحمن، فأمر بضرب عنقه فهرب. قالوا: أحدهم جحش بن خالد ليرمي حتى مات، قال: بصفتي، كوفي في حدود ٢٣٠ هـ. الجبر أعلام النبلاء: (١٠/٥٤٤) والبودي بالوقيات: (١٦/٢٢٠).

(٤) الإكتمال للمعلم: (٣/٢١٤).

(٥) في (غ): رؤوس، وانعكسته موافق ما في الإكتمال للمعلم: (٦/٢١٥).

[٤٧٠٥] ٥- (١٨٢١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ (ح) - وَحَدَّثَنَا رِقَاعَةُ بْنُ الْمَيْثَمِ الْوَاسِطِيُّ - وَالْمَقْلُطُ لَهُ -: حَدَّثَنَا حَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ لَطْحَنٌ - عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقُضِي حَتَّى يَمُوتَ فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً» قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ خَفِيَ عَلَيَّ. قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» . [أحمد: ٢١٨١٦ (توطئة: ٤٧٠٦) .]

[٤٧٠٦] ٦- (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ قَاضِيًا مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا» ثُمَّ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلِمَةٍ خَفِيَثَ عَلَيَّ، فَسَأَلْتُ أَبِي: مَاذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» . [أحمد: ٢٠٩٢٢ . بحري: ٧١٢٢-٧١٢٣ .]

بيت الله، وكانت العرب تنتظر^(١) إسلامهم، فلما آمنوا وفتحت مكة، تبعهم الناس، وجاءت وفود لعرب من كل جهة، ودخل الناس في دين الله أفواجا، وكشك في الإسلام هم أصحاب الخلافة والناس تبع بهم. وبين ﷺ أن هذا الحكم مستمر إلى آخر الدين ما بقي من الناس بعده، وقد ظهروا ما قاله ﷺ: فمن رآه ﷺ إلى الآن الخلافة في قريش من غير من حمة لهم فيها، وتبقى كذلك ما بقي ثمان كما قاله ﷺ.

قال القاضي عياض: استدل أصحابنا لهذا الحديث على فضيلة لشافعي، قال: ولا دلالة فيه بهم؛ لأن العرافة تقضي قريش في الخلافة فقط^(٢). قلت: هو حجة في مزية قريش على غيرهم، ولشافعي قريش.

قوله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقُضِي حَتَّى يَمُوتَ فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» وفي رواية: «لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ قَاضِيًا مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» وفي رواية: «لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ مَوْزِعًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» وفي رواية: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ إِلَى ثَلَاثِي عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» .

(١) في (حسن) وإمام: تنظر. ونسبت موقوف لما في «الإكمال».

(٢) المصدر السابق.

[٤٧٠٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَبْرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ لُثَيْبٍ رضي الله عنه، بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ قَاصِبًا». [احمد: ٢٠٨٣٦] (و نظر: ٤٧٠٦).

[٤٧٠٨] ٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا خَمْدُ بْنُ سَمَةَ، عَنْ سِمَاكٍ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً» ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً لَمْ أَفْهَمْهَا، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ». [احمد: ٢٠٨٣٨] (و نظر: ٤٧٠٦).

[٤٧٠٩] ٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ

قَالَ الْقَاضِي: قَدْ تَوَجَّهَ هَذَا سَوَالَانِ:

أحدهم: أنه قد جاء في الحديث الآخر: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً»^(١) وهذا يخالف الحديث الاثني عشر خليفة، فإنه لم يذكر في ثلاثين سنة. لا خلفاء الراشدون الأربعة والأشهر التي يبيع فيها المعصن بن علي.

قال: والجواب عن هذا أن المراد في حديث «الخلافة ثلاثون سنة» خلافة النبوة، وقد جاء مفسراً في بعض الروايات^(٢): «الخلافة النبوة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً» ولم يشترط هذا في الاثني عشر (سؤال الثاني: أنه قد ولي أكثر من هذا العدد).

قال: وهذا اعتراض - صل؛ لأنه ﷺ لم يقل: لا ولي إلا أنا^(٣) عشر خليفة، وإنما قال: ولي، وقد ولي هذا العدد، ولا يضرب كونه وحدهم غيرهم. هذا إن جعل المراد بالنقطة كل ولي، ويحسن أن يكون المراد مستحق^(٤) الخلافة العدلين، وقد مضى منهم من عيى، ولا بد من تمام هذا العدد قبل قيام الساعة.

قال: وقيل: معناه: أنهم يكونون في عصر واحد يتبع كل واحد منهم طائفة. قال القاضي: ولا يبعد.

(١) أخرجه أبو داود: ٤٦٤٧، ومروزي: ٢٣٧٥، وأحمد: ٢٦٩١٩ من حديث سفيان رضي الله عنه وحسنه ترمذي.

(٢) هي رواية أبي داود.

(٣) في (ع) و(ص): اثني. وأضيفت موافقاً لما في الإجماع المعتمد: (٢١٧/٦).

(٤) في (ص) و(ه): مسحق.

الشَّعْبِيُّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ قَرِيباً إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً» قَالَ: لَمْ تَكُلِّمْ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»

[أحمد: ٢١٥٨٧٩] [واسط: ٤٧١٠].

[٤٧١٠] ٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضُمِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ وَثِيعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُلَمَانَ التُّوفَلِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا الْأَعْمَرُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعِيَ أَبِي - فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ قَرِيباً مَتَبِعاً إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً» فَقَالَ كَيْفَهُ صَمَّيْنَاهُ النَّاسُ، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ». [مسند: ٢١٩٢٦] [واسط: ٤٧٠٦].

[٤٧١١] ١٠ - (١٨٢٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ

أَنْ يَكُونَ هَذَا قَدْ وَجَدَ إِذَا تَبَعْتَ لَتَوَارِيخٍ؛ فَقَدْ كَانَ بِالْأَنْدَلُسِ وَحَدَّاهَا مِنْهُمْ فِي عَصْرِ وَاحِدٍ بَعْدَ أَرْبَعِ مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ مِائَةً ثَلَاثَةً كُلُّهُمْ بِدَعِيهَا وَيُلْتَبَّ بِهَا، وَكَانَ حِينَئِذٍ فِي عَصْرِ آخِرٍ، وَكَانَ خَدِيفَةُ الْجَمْعَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ^(١) بِبَغْدَادَ، سَوَى مَنْ كَانَ بِدَعِي ذَلِكَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ. قَالَ: وَبَعَثْتُ هَذَا التَّأْوِيلَ قَوْلَهُ فِي كِتَابِ مَسْئَلٍ بَعْدَ هَذَا^(٢) «سَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ»^(٣) قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُ؟ قَالَ: «قُلُوا بِبَيْعَةِ»^(٤) الْأَوَّلَى قَالُوا لَهُ.

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ مَنْ يَمُورُ الْإِسْلَامَ فِي زَمَانِهِ وَيَجْتَمِعُ لِمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ، كَمَا جَاءَ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»^(٥): «كُلُّهُمْ يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْأَمَّةُ» وَهَذَا قَدْ وَجَدَ قَبْلَ اضْطِرَابِ أَمْرِ بَنِي أُمَيَّةٍ وَخِثْلَانِهِمْ فِي زَمَانِ يَزِيدَ بْنِ الزُّوَلِيدِ، وَخَرَجَ عَلَيْهِمْ^(٦) بَنُو الْعَبَّاسِ وَيَحْتَمِلُ أَوْجُهَاً آخَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِ نَبِيِّ ﷺ. قَوْلُهُ: (فَقَالَ كَلِمَةً صَمَّيْنَاهُ النَّاسَ) هُوَ يَفْتَحُ الصَّوْءَ وَتَشْدِيدُ لِمَعْنَى لِمَفْتُوحَةٍ، أَي: أَصْغَرُوهَا عَنْهَا، فَمِنْ أَسْمَعُهَا لِكثْرَةِ الْكَلَامِ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: (صَمَّيْنَاهُ النَّاسَ) أَي: سَكَّنُوهُ عَنْ لِسْوَالِهَا.

(١) فِي (ص) وَ(هـ): الْعَبَّاسِيَّةُ.

(٢) يَرْقُمُ: ٤٧٧٣.

(٣) فِي «الْإِسْمَاءِ الْمَعْنَمِ»: فَكَثُرَ. وَكَذَلِكَ هِيَ فِي «مَصْبُوحِ مَسْمُومٍ» وَتَمَصَّيْفُهُ ذِكْرُ رَوِيَّةٍ لِلْبُخَارِيِّ: ٣١٥٥.

(٤) فِي (ص) «الْإِسْمَاءِ»: بَيْعَةٍ.

(٥) يَرْقُمُ: ٤٧٧٩.

(٦) فِي (ص) وَ(هـ) عَلَيْهِ (وُخْرِجَ) هَذَا مَعْلُوفٌ عَلَى (صَغِيرَةٍ) فَهُوَ عَطَفَ فَعَلَ عَلَى مَصْدَرٍ كَمَا لَرَى، وَكَلَامٌ يَدْعِي

مَسْمُومٍ مِنْ هَذَا؛ فَمِنْ «الْإِسْمَاءِ» وَهَذَا قَوْلٌ قَدْ وَجَدَ فِيهِ جَمْعٌ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ اضْطَرَبَ أَمْرُ بَنِي أُمَيَّةٍ.

- وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ بَشْمَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ مَعَ غُلَامِي نَافِعٍ أَنْ أَخْبِرَنِي بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ جُمُعَةٍ عَصِيَّةٍ رُجِمَ الْأَسْلَمِيُّ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمْ أُنَّا عَشْرَ خَلِيفَةٍ، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «عَصِيَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَفْتَتِحُونَ الْبَيْتَ الْأَبْيَضَ، بَيْتَ كَسْرَى، أَوْ آلِ كَسْرَى» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ كَذَّابَيْنِ فَاحْذَرُوهُمَا» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِذَا أَعْطَى اللَّهُ أَحَدَكُمْ خَيْرًا فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَنَا الْفَرَطُ عَلَى الْحَوْضِ»، (المند: ٢٠٨٣٠).

[٤٧١٢] (٧٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ مُهَاجِرِ بْنِ بَشْمَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ سَمُرَةَ الْعَدَوِيِّ حَدَّثَنَا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ حَاتِمٍ، (المند: ١٢٠٨٠٤).

قوله ﷺ: «عصية من المسلمين يفتتحون البيت الأبيض، بيت كسرى» هذا من المعجزات الطاهرة لرسول الله ﷺ، وقد تنحوه محمد الله في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

والعصية تصغير عصبة، وهي الجماعة، ولا كسرى (بكسر) بكسر الكاف وفتحها.

قوله ﷺ: «إذا أعطى الله أحدكم^(١) خيراً فليبدأ بنفسه» هو مثل حديث: «ابداً بنفسك ثم بمن تعول»^(٢).

قوله ﷺ: «أنا الفَرَطُ على الحوض» هو بفتح الراء ومعناه: لسيبق إلى والمنظر لستبكم منه. والفَرَطُ وفارطه هو الذي يقدم للقرى إلى الماء ليهيئ لهم ما يحتاجون إليه.

قوله: (عن عامر بن سعد أنه أرسل إلى ابن سمرَةَ الْعَدَوِيِّ) كذا هو في جميع النسخ: (العدوي) قال نقاضي: هذا تصحيف، فليس هو بَعْدَوِيٍّ، إنما هو عامريٌّ من بني عامر بن صعصعة، فلا تصحيف^(٣) بِالْعَدَوِيِّ، والله أعلم.

(١) في (خ): إلى أحدكم.

(٢) ذكره القاضي في «الإكمال» بلفظ «لو بدأ من تعول» وهو في «الصحیح البخاری» ١٤٢٧، و«الصحیح مسلم» ٢٣٨٦، و«مستدرک أحمد» ١٥٣١٧ من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه، وأنا لثقة بصحة، فقد قاله ابن المنذر في «مروءة» (٢٦٦/٥)، ثم أورد كذا في حديثه، و«خ» نعم في «الصحیح مسلم» [٢٣١٣] من حديث جابر رضي الله عنه في قصة بيع بئر منى.

«ابداً بنفسك تصدق عليها، فإن فصل شيء فلا تصدق»، ثم ذكر حديث «الصحیحين»

(٣) في (م): يصحف

٢ - [باب الاستخلاف وتركه]

[٤٧١٣] ١١ - (١٨٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَضَرْتُ أَبِي حِينَ أُصِيبَ، فَأَنزَلْنَا عَنْهُ وَقَالُوا: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَقَالَ: رَغِبَ وَرَاهِبٌ، قَالُوا: اسْتَخْلِفْ، فَقَالَ: أَتَحْمِلُ أَمْرَكُمْ حَيٌّ وَمَيِّتًا؟ لَوِ دُرْتُ أَنْ حَظِي مِنْهَا الْكَفَافُ، لَا عَلَيَّ وَلَا لِي، فَإِنْ اسْتَخْلِفْتُ فَقَدْ اسْتَخْلِفْتُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَغْنِي أَبُ بَكْرٍ - وَإِنْ أَتْرَكْتُكُمْ فَقَدْ تَرَكْتُكُمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [أحمد ٢٩٩، وسجزي ٤٧٢١٨].

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَعَرَفْتُ أَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مُسْتَخْلِفٍ.

باب الاستخلاف وتركه

قوله: (راغب وراهب) أي: راج وخائف، ومعناه: الناس صفتان: أحدهما يرجو، والثاني يحاف، أي: رغب في حصول شيء منه شدي، أو راهب مني.

وقيل: أرادني وعقب فيما عند الله تعالى، ورهب من عذبه، فلا أهول علي ما ألتزم به علي.

وقيل: (العراق الخليفة، أي: الناس فيها ضربان: راض فيهما، فلا أحب تقديمه لرغبته، وكاره لهما، فأخشى صجره عنها).

قوله: (إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني) إلى آخره.

حاصله أن المسلمين أجمعوا على أن الخليفة في مقتنيات الموت وقيل ذلك يجوز له الاستخلاف ويجوز له تركه، فإن تركه فقد اقتدى بسنني ﷺ في هدا، وإلا فقد اقتدى بأبي بكر ﷺ.

وأجمعوا على عقد الخلافة بالاستخلاف، وعلى انعقاد عقد أهل الخبر ولعقد الإنسان إذا لم يستخلف للخليفة وأجمعوا على جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين جماعة، كما فعل عمر بالسنة.

وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة، ووجوبه بالشروع لا بالعقل، وأم ما حكى عن الأصم^(١) أنه قال، لا يجب، وعن غيره أنه يجب بالعقل لا بالشروع، فبطلان؛ أم لا أصم،

(١) هو أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم معتزلي صاحب مقالات في الأصول من العربي في الوسيط، لا مبالاة بالخاصة وبكيسان. قال ابن حجر: هو من طبقة أبي لهيل العلاف أراد من منه: "تهذيب الأصم" والبدلت؛ ص ٤٥٥، والبدلت سبوا: (١٢١/٥).

[٤٧١٤] ١٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِثْرِهَيْمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَالْفَتْهُمُ مُتَّفَارِقَةٌ - قَالَ إِسْحَاقُ وَعَبْدُ أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقَالَتْ: أَغْلَبْتُ أَنْ أَبَاكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِبٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: مَا كَانَ لِيُفْعَلَ، قَالَتْ: إِنَّهُ قَاصٌّ، قَالَ: فَحَلَفْتُ أَنِّي أَكَلَمُهُ فِي ذَلِكَ، فَسَكَتَ حَتَّى عَدَوْتُ وَلَمْ أَكَلِّمُهُ، قَالَ: فَكُنْتُ كَأَنَّمَا أَحْمَرُ بَيْنِي خَبَلًا، حَتَّى رَخَعْتُ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَسَأَلَنِي عَنْ حَالِ النَّاسِ وَأَنَا أَخْبِرُهُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: إِنِّي

فَمُحْجَرٌ بِإِجْمَاعٍ مِنْ قَبْلِهِ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي بَقَاءِ الصَّحَابَةِ بِلَا خَبِيْفَةٍ فِي مَدَّةِ الشُّوْرَى وَأَيَّامِ الشُّوْرَى بَعْدَ وَفَاةِ عُمَرَ رضي الله عنه؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا تَارِكِينَ لِنُصْبِ الْخَلِيفَةِ، بَلْ كَانُوا سَاجِدِينَ فِي اسْتِظْرَافِهِمْ يُعْقِلُ لَهُ. وَأَمَّا نَقْدُ الْآخِرِ، فَصَدُوقُ قَوْلِهِ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ اعْقَلُ لَا يُوجِبُ شَيْئًا وَلَا يَحْسُنُهُ وَلَا يَقْبَحُهُ، وَلَسْنَا يَقَعُ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْعَادَةِ لَا بِإِثْمٍ.

وَلَمْ يَلِدْ هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلًا أَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ لَمْ يَنْصَلْ عَلَى خَبِيْفَةٍ، وَهُوَ إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَغَيْرِهِمْ. قَالَ لَقَدْ ضَلَّيْتُ: وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ بَكْرٌ بْنُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاحِدِ ^(١)، فَرُفِعَ أَنَّهُ لَصَقَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ. وَقَالَ ابْنُ الرَّائِئِدِيِّ ^(٢): لَصَقَ عَلَى الْعَبَّاسِ، وَوَقَعَتِ الشَّيْعَةُ وَالرِّفْضَةُ: عَلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه.

وَعَلَهُ دَعَاوَى بَاطِلَةٌ، وَجَسَدَةٌ عَلَى الْإِفْتِرَاءِ، وَوَقْدَةٌ فِي مَكَابِرَةِ الْجَسَدِ؛ وَلِذَلِكَ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم اجْتَمَعُوا عَلَى اخْتِيَارِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَصَى تَغْيِيلَ عَهْدِهِ إِلَى عُمَرَ، وَعَصَى تَغْيِيلَ عَهْدِ عُمَرَ بِالشُّوْرَى، وَلَمْ يَخْلُفْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا أَحَدٌ، وَلَمْ يَدَّعِ حَقًّا وَلَا لِعَبَّاسٍ وَلَا أَبُو بَكْرٍ وَصِيَّةً فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَقَدْ اتَّفَقَ صَدِيقُ الْعَبَّاسِ عَلَى جَمِيعِ هَذَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ مُنَافِعَةٍ مِنْ ذِكْرِ وَصِيَّةٍ لَوْ كُنْتُ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ كَانَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ وَصِيَّةٌ فَقَدْ نَسَبَ الْأُمَّةَ إِلَى اجْتِمَاعِهَا عَلَى لُخْطَا وَاسْتِمْرَارِهَا عَلَيْهِ، وَكَيْفَ يَجُزُّ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَقِيَّةِ أَنْ يَنْسَبَ انْصَحَابَهُ إِلَى الْمَوَاطَاةِ عَلَى لِبَاطِلٍ فِي كُلِّ هَذِهِ الْأَحْوَالِ، وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ لُنُقْ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمَجْهُوَّةِ.

(١) هو عبد الله بن زيد بصري مزني، روى عنه من جسد الخوارج، السامي، المبرور، (٢/ ٣٥٨).

(٢) هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي، توفى سنة ٢٤٥ أو ٢٥٠ أو ٢٩٨ هـ، كان من متكلمي المعتزلة ثم

سَمِعْتُ النَّبِيَّ يَقُولُ مَقَالَةً قَالَيْتُ أَنْ أَقُولَهَا لَكَ: رَعَمُوا أَنَّكَ عَيْرٌ مُسْتَحْلِفٌ، وَإِنَّهُ لَوْ كَانَ
 لَكَ رَاعِي يُبِيلُ أَوْ رَاعِي غَنَمٍ ثُمَّ جَاءَكَ وَتَرَكْتُهَا رَأَيْتَ أَنْ قَدْ صَبَحَ، فَرَعَدِيَةُ النَّاسِ أَشَدُّ، قَالَ:
 فَوَاقِفُهُ قَوْرِي، فَوَضَعَ رَأْسَهُ سَاعَةً ثُمَّ رَقَعَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَحْفَظُ دِينَهُ، وَإِنِّي لَمِنْ
 لَا أُسْتَحْلِفُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَحْلِفْ، وَإِنْ أُسْتَحْلِفَ فَإِنَّ أَدَّ بَكْرٍ قَدْ سَتَحْلِفُ. قَالَ:
 قَوْلُ اللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَعْدِلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 أَحَدًا، وَإِنَّهُ عَيْرٌ مُسْتَحْلِفٌ. [الحديث: ١٣٣٧، إسناده: ١٤٧١٣].

قوله: (أليت أن أقولها) أي: حلفت، والله أعلم.



٣ - [باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها]

[٤٧١٥] ١٣ - (١٦٥٢) حَدَّثَنَا شَيْتَانُ بْنُ قُرُوحٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَارِثٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنِ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ أَكَلْتَ لَيْلَهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعْطِيتَ عَلَيْهَا».

[مكرر] [٤٧٨١] [أحمد: ٢٠٦٢٨، وبيهقي: ٦٦٢٢، وصحاح مطبوع: ١٧١٧].

[٤٧١٦] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ (ح). وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا هُشَيْنَةُ، عَنْ يُونُسَ وَمَنْصُورٍ وَحُمَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَعْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ رَزِيْدٍ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةٍ وَيُونُسَ بْنِ عَمِيْدٍ وَيُهَنَّمُ بْنُ حَسَّانَ، كُلُّهُمْ عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

[أحمد: ٢٠٦١٨، و٢٠٦٢٢، وصحاح: ١٧١٧].

[٤٧١٧] ١٤ - (١٧٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ وَزَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَمِّي، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَرْتُ عَلَى بَعْضِ مَا زَلَاكَ اللَّهُ ﷻ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُؤَلِّي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ» - [مكرر: ١٤٥٢٦] [أحمد: ٧١٤٩، وصحاح: ١٧١٨].

باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها

قوله ﷺ: «لا تسأل الإمارة»؛ فذلك إن أعطيتها عن مسألة أُكِّتَ إليها» هكذا هو في كثير من النسخ أو أكثرها - «أكلت» بالهمزة: وفي بعضها: «ؤكِّيت» فان انقاصي - هو في أكثرها بالهمزة، قال: والصواب بالواو، أي: أُسبِمتَ إليها ولم يكن معك رغبة، بخلاف ما إذا حصلت من غير مسألة.

قوله ﷺ: «إن والله لا نؤلي على هذا العمل أحدا سأل» - ولا أحدا حرص عليه» يقال: حرص،

[٤٧١٨] ١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَاتِمٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْزَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، أَحَدُهُمَا عَن يَمِينِي وَالْآخَرُ عَن يَسَارِي، فَكَلَاهُمَا سَالِ الْعَمَلِ، وَلَتَبْنِي ﷺ يَسْتَاكَ، فَقَالَ: أَمَا تَقُولُ يَا أَبَا مُوسَى، أَرَأَيْتَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهما بَضَلَانِ الْعَمَلِ، قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِ تَحْتَ شَفْوَيْهِ وَقَدْ قَبَضْتُ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنَ آرَادَهُ، وَلَكِنْ أَذْهَبَ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى، أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ، فَبَعَثَهُ عَلَى الْيَمَنِ، ثُمَّ أَرْبَعَةَ مَعْدَدَ بْنِ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِمَا قَالَ: أَنْزِلْ، وَأَلْفَى لَهُ وِسَادَةً، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مِوْتَقٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ، ثُمَّ رَاجَعَ دِينَهُ دِينَ السُّوءِ، فَتَهَوَّدَ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، فَضَاءَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ: أَجْبِسْ، نَعَمْ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، فَضَاءَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَأَمَرَ بِهِ فَقَتِلَ.

بفتح الراء وكسرهما، ولعنه أفصح، وبه جاء القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ أَكْثَرِ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (يوسف: ١٠٣).

قال النعمان: والحكمة في أنه لا يولى من سأل الولاية أنه يُؤكَل إليها ولا تكون معه إحنة، كما صرح به في حديث عبد الرحمن بن سبرة السابق، وإذا لم تكن معه إحنة لم يكن كفوءاً، ولا يولى غير لكفوء، ولأن فيه تهنئة لطلال والحريصين، والله أعلم.

قوله: (واللقى له وِسَادَةً) فيه إكترام الضيف بهذا ونحوه.

قوله في اليهودي الذي أسلم ثم ارتد، فقال: (لا أجلس حتى يُقتل، فأمر به فقتل) فيه وجوب قتل المرتد، وقد أجمعوا على قتله، لكن اختلفوا في اسئلته، هل هي وجبة أم مستحبة؟ وفي قتره، وفي قبول توبته، وفي أن المرأة كالرجل في ذلك أم لا؟

فقال مالك وشافعي وأحمد والجمهور من السلف والخلف: يستتاب، ونقل ابن القصار المالكي

ثُمَّ لَدَّ كَرًّا الْقِيَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ - مُعَدٌّ -: أَمَّا أَنْ قَاتَلْتُمْ وَأَقْرَبْتُمْ، وَأَرْجُو فِي تَوَمُّنِي
مَا أَرْجُو فِي قَوْلَتِي. [أحمد ١٩٦٦٦، والحاوي ٦٩٩٣].

لا يُستتاب، وبو تَاب نفعته ثوبته عند الله، ولا يَسْقُطُ قَتْلُهُ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(١). وقد
عطاء: إِنْ كَانَ وَلَدٌ مُسْلِمًا لَمْ يُسْتَبَّ، وَرَبُّهُ وَدَّ كَافِرًا فَاسْمُ نَمِ ارْتَدَّ يُسْتَبَّ.

واختنفوا في أن الاستابة واجبة أم مستحبة؟ ولأصح عند الشافعي وأصحابه أنه واجبة، ونها في
الحال، وله قول أنها ثلاثة أيام، وبه قال مالك وأبو حنيفة وحماد وإسحاق، ومن علي^(٢) أنه
يُستتاب شهراً.

قُتل الجمهور وللمرأة كل رجل في أنها تُقتل إذا لم تُثبِّ. ولا يجوز سترها، هذا مذهب
الشافعي ومالك وأحمد هير. وقد أبو حنيفة وحاتفة: تُسجن المرأة ولا تُقتل. وعن الحسن وقددة أنها
تُسْتَرْقَى، وَرَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال القاضي عياض: وفيه أن لأمراء الأمصار إقامة الحدود في القتل وغيره، وهو مذهب^(٣) مالك
والشافعي وأبي حنيفة والعلما كافة.

وقال الكوفيون: لا يُقيم إلا فقهاء لأصهار^(٤)، ولا يقيم عامل أسود.

قد - واختنفوا في لقصة إذا كانت ولايتهم مطلقة ليست مختصة بسوء من الأحكام، فقال جمهور
العلماء: تقسم القضاة الحدود وينظرون في جميع الأشياء، إلا ما يختص بقبض، بقبض من عدد
الجوش وجبيل القراج، وقال أبو حنيفة: لا ولاية له في إقامة الحدود.

قوله - (أما أن قاتلنا وأقربنا، وأرجو في تومني ما أرجو في قومتي) معناه: بني أمام بيته لقوله ورجع
النفس للمعادة وتنشيطها للعادة، فأرجو في ذلك الأجر كما أرجو في قومتي. أي: صلاتي.

(١) أنعم العبد على: ٣٠٧٧ من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو في مسند أحمد ٦٨٧١.

(٢) في (ص): وعن علي أيضاً.

(٣) في (ع): قول يالتمت موافق لما في «إكمال المعلم»: (٢٢٤/٦).

(٤) كذا في نسخ ثلاثة، وفي «إكمال المعلم»: واختلف أصحاب مالك وغيرهم في إقامة ولاية إمارة وقضاةهم بذلك،
فروى أشتب أن ذلك لهم إذ جعل ذلك لهم الإمام، ولأن ابن القاسم حواه، وقد كرهوا، لا يقيه إلا أبو - لا أمصار.

رأى شرح صحيح البخاري: ٢٢٤/٨، وفتح لاري: (١٣٦/١٣) والعبد على: (٢٢٢/٢٤).

والمذهب، بطل في شرح مختصر خليل: (١٣٧/٩).

٤ - [باب كراهة الإمارة بغير ضرورة]

[٤٧١٩] ١٦ - (١٨٢٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَدِينِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ ابْنِ حُجَيْرَةَ الْأَكْبَرِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَسْتَعِينُنِي؟ قَالَ: فَضْرَبَ يَدَهُ عَلَى شَئْبِي ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُزْءٌ وَلَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا». [١٢١٥١٣].

[٤٧٢٠] ١٧ - (١٨٢٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَكُلَاهُمَا عَنِ الْمُفَرِّجِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ -: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي سَالِمٍ الْجَبِشَتِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

باب كراهة الإمارة بغير ضرورة

قوله: (حدثني الليث بن سعد - حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن بكر بن عمرو، عن الحارث بن يزيد الحضرمي، عن ابن حُجيرة الأكبر، عن أبي ذر) هكذا وقع هذا الإسناد في جميع نسخ بلادنا: (يزيد بن أبي حبيب، عن بكر) وكذلك نقله القاضي عن نسخة^(١) لجلوديّ التي هي طريق بلادنا، قال: ووقع عند ابن ماجة: (حدثني يزيد بن أبي حبيب وبكر) بوزن العطف، والأول هو الصحيح، قاله عبد العتي^(٢) قلعة، ولم يذكر تحلف الواسطي في «الأطراف» غيره.

واسم (ابن حُجيرة) عبد الرحمن، وهو بحداء مهمة مضمومة ثم جيم مفتوحة وسم (أبي حبيب) شويبة.

وفي هذا الإسناد أربعة تبعيون يروي بعضهم عن بعض، وهم يزيد وثلاثة بعده.

قوله في الإسناد الذي بعده: (حدثنا وهير: حدثنا عبد الله بن يزيد - حدثنا سعيد بن أبي أيوب. عن عبد الله بن أبي جعفر القرشي، عن سالم بن أبي سالم الجبشاتي، عن أبيه، عن أبي ذر)

(١) في (ج) - شحمة - وهو خطأ.

(٢) في كمال المعلم: (٦) ٢٢٥ - ٢٢٦) وعبد العتي هو لجلوديّ عتي، عتي بن سعيد.

«يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأْمُرَنَّ عَلَيَّ اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلِّئَنَّ مَالَ يَتِيمٍ» [الحمد ٢١٥٦٣ مطبوعاً].

قال الدارقطني في كتاب «العلل»^(١) حُتِلَفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ^(٢) عبيد الله بن أبي جعفر في هذا الإسناد، مروى سعيد بن أبي أيوب عنه كما سبق، وزوده ابن لهيعة عنه، عن مسدد بن أبي مريم، عن أبي سالم الحيشاني، عن أبي ذرٍّ، ولم يحكمه الدارقطني فيه بشيء؛ قال الحديث صحيح إسناداً ومناهجاً، وسعيد بن أبي أيوب أحفظ من ابن لهيعة.

وَأَمَّا (الْمَقْرَأُ) الْمَذْكُورُ فِي الْإِسْنَادِ، فَهُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمَذْكُورُ غَقِيه.

وَأَسْمُ (أَبِي أَيُوبَ) وَالَّذِي سَمَّيَ الْمَذْكُورَ بِقَلْبِ الْأَنْزَاعِي لِبَصْرِي

وَأَسْمُ (أَبِي سَالِمٍ الْحِشَانِيِّ) سَفِيانُ بْنُ هَانٍ، مَسْنُوبٌ إِلَى خِيْشَانَ - بَفَتْحِ الْعَجِمِ - قَبْلَهُ مِنَ الْمَسْرِ.

قَوْلُهُ **«يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ»**، وَإِنَّمَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّمَا يَوْمُ الْقِيَامَةِ حَزَنِي وَتَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَآذَى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا» وَفِي الرُّوْيَةِ الْآخَرَى: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأْمُرَنَّ عَلَيَّ اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلِّئَنَّ مَالَ يَتِيمٍ».

هَذَا حَدِيثٌ أَصْلُهُ عَظِيمٌ فِي حَتَابِ لَوْلَا بَتٌ، لَا سَيِّدٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَعْفٌ عَنِ الْقِيَامِ بِوَطَائِفِ تِلْكَ لَوْلَايَةٍ.

وَأَمَّا الْحَزَنُ وَالتَّدَامَةُ، فَهُوَ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا بِهِ، أَوْ كَانَ أَهْلًا وَهُوَ يُعَدَّلُ فِيهِ، فَيُحْزَنُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَفْضَحُهُ، وَيَنْدَمُ عَلَى مَا قَرَّطَ. وَأَمَّا مَنْ كَانَ أَهْلًا لِلْوَلَايَةِ وَغَدَلَ فِيهِ، فَلَهُ فَضْلٌ عَظِيمٌ. تَظَاهَرَتْ بِهِ لَأَحَادِيثُ لَصَحِيحَةٌ، كَحَدِيثِ «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ»^(٣) وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ هَذَا غَقِيبٌ هَذَا، لِأَنَّ الْمُتَشَيْطِينَ عَلَى مَتَابَرٍ مِنْ فُورَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاجْتِمَاعُ الْمُحْسِنِينَ مُنْعَقِدٌ عَلَيْهِ. وَمَعَ هَذَا فَكَثْرَةُ الْخَطَرِ فِيهَا حَذَرُهُ **«يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ»**، وَكَذَا حَذَرُ الْعُلَمَاءِ، وَامْتِنَاعُ مَنِ اخْتَلَفَ مِنْ سَلَفٍ، وَصَرُوحُ عَصَى الْأَذَى حِينَ امْتَنَعُوا.



(١) فِي (ص) وَ(هـ): فِي كِتَابِهِ

(٢) فِي (ص) وَ(هـ): عَنِ. وَالْعَيْشَةُ عَوْنٌ لَهَا فِي «الْعِلَلِ»: (٦/٢٨٥).

(٣) أَحْرَجَهُ بَحْرِيُّ ١٦٦٠، وَمُسْلِمٌ ٢٢٨١ عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ **«سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ»** وَهُوَ فِي «مَسَدَدٍ أَحْمَدَ»

٥ - [باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر،

والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم]

[٤٧٢٩] ١٨ - (١٨٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو - يَعْنِي ابْنَ دِينَارٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ: يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ، وَكُلُّنَا يَذُوبُ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَّوْا». [احمد ٦٨٩٢].

باب فضيلة الأمير العادل وعقوبة الجائر،

والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم

قوله ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ، وَكُلُّنَا يَذُوبُ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَّوْا».

أم قوله «وَلَّوْا»، يفتح الواو وضمة اللام، المحققة، أي، كانت لهم عليه ولاية.

و(مقسطون) هم المعدون، وقد سببه في آجر الحديث، و(القسط) بكسر القاف، يقال: أَسْطَ إِسْطَاطًا فهو مُقْسِطٌ، إذا عدل، قال الله تعالى: ﴿وَأَقِمْ وَدَانَ الْقِسْطَ﴾ (١) اللَّهُ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (الحجرات ٩، ويقان: قَسَطَ يَقْسِطُ، بفتح الياء وكسر السين، قُسُوطٌ وقُسُطٌ، يمنح القسط، فهو قاسط وهم قاسطون، إذا جروا، قال الله تعالى: ﴿وَالْمُتَّقِينَ فَكُنُوا لِبَنِيهِمْ حَقَّ﴾ (الحجرات، ١٥).

وأم (لمنابر) تجمع منبر، سمي به لارتفاعه، قال القاضي: يحتمل أن يكون على منابر حقيقة على ظهر الحديث، ويحتمل أن يكون كناية عن المنزل الرفيعة^(١). قلت: الضعف الأول، ويكون مقتضى المنزل الرفيعة فهم على منابر حقيقة ومنازلهم رفيعة.

وأما قوله ﷺ: «عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ» فهو من أحاديث نعمات، وقد سبق في آو هذا شرح بدو اختلاف نعماء فيها، وأن منهم من قال: لو من به ولا لتكلم في تأويلها ولا نعرف معناها، لكن نعتقد أن

[٤٧٢٢] ١٩ - (١٨٢٨) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ : حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ : حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُبَّانَةَ قَالَ : أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنْ شَيْءٍ ، فَقَالَتْ : وَمَنْ أَنْتَ ؟ فَقُلْتُ : رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَصْرَةٍ ، فَقَالَتْ : كَيْفَ كَانَ صَاحِبُكُمْ لَكُمْ فِي عَزَائِكُمْ هَلَاوًا ؟ فَقَالَ : مَا نَقَمْتُ مِنْهُ شَيْئًا ، إِنْ كَانَ لَيَمُوتُ لِلرَّجُلِ مِنَ الْبَعِيرِ ، فَيُعْطِيهِ الْبَعِيرُ ، وَالْعَبْدُ فَيُعْطِيهِ الْعَبْدُ ، وَنَحْتَأْجُ إِلَى النَّفَقَةِ فَيُعْطِيهِ النَّفَقَةَ ، فَقَالَتْ : أَمَا إِنَّهُ لَا يَمْنَعُنِي الَّذِي فَعَلَ فِي مُحَمَّدٍ بِنِ أَبِي بَكْرٍ - أَخِي - أَنْ أَخْبِرَكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي يَتِيمِي هَذَا :

ظاهرها غير مرد ، وأن لها معنى يتيق بالله تعالى ، وهذا مذهب جمهير السلف وطوائف من المعتكلمين .
والنسي : أنها تؤوّل على ما يليق بها ، وهذا قول أكثر المعتكلمين ، وعلى هذا قال القاضي عياض رحمته : المراد بكونهم عن اليمين الحالة لحسنه ومنزلة رفيعة ؛ قال ابن عرفة ^(١) يقال : أتاه عن يمينه ، إذا جاءه من لجهة المحمودة ، ولعلّ تشبّه الفعل المحمود وإحسانه إلى اليمين ، وضده إلى اليسار ، قالوا : واليمين مأخوذة ^(٢) من اليمين ^(٣) .

وأما قوله رحمته «وكلنا يديه يمين» فتبيّن على أنه ليس المراد باليمين جرحه ، تعالى الله عن ذلك ؛ فإنّه «مستحيل في حقّه سبحانه وتعالى» .

وأما قوله رحمته «الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولّوا» فمعناه : أن هذا الفضل إنما هو بمن عدل فيما تقدّمه من خلافة ، أو إمارة ، أو قضاء ، أو حسيبة ، أو نظير على يتيّم ، أو صدقة ، أو وقف ، وفيما يلزمه من حقوق أهله وعياله ونحو ذلك ؛ والله أعم .

قوله : (عن عبد الرحمن بن شماس) هو بفتح الشين وضمتها ، وسبق بيّنه في كتاب الإيمان ^(٤) .

قوله : «ما نَقَمْتُ مِنْهُ شَيْئًا» أي : ما كَرِهْنَا ، وهو بفتح القاف وكسر هاء .

قولها : (أما إنه لا يمنعي الذي فعل في محمد بن أبي بكر - أخي - أن أخبرك) فيه أنه ينبغي أن يُذكر فضل أهل الفضل ، ولا يُمنع منه بسبب عدمه ، ونحوها .

(١) هو نظيره

(٢) في (ص) و(هـ) : مأخوذة .

(٣) في كتاب اليمين : ٢٢٧ / ٦ .

(٤) (١ ، ٢٦٦) .

«اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَنُشِقْ عَلَيْهِمْ، فَاشْتَقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَرَقَوْهُمْ، فَارْقُ بِهِ». [أحمد: ٢٤٦٢٢ مختصراً].

[٤٧٢٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ حُرْمَلَةَ الْجُمُحَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [أحمد: ٢٦١٩٩].

[٤٧٢٤] ٢٠ - (١٨٢٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا كَلُّكُمْ رَاعٍ وَكَلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ. وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». [ط: ٤٧٢٥].

[٤٧٢٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا بَرْقِيَّةُ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَعْنِي ابْنَ الْحَدَادِ (ح). وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي الْقَطَّانَ - كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا

وحدثني في صفة فتن محمد هذا، فين في المعركة، وقيل: بل قتل أسيراً بعده، وقيل: وحدثني في خربة في جوف حصو حيث قُتل محمد.

قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَنُشِقْ عَلَيْهِمْ، فَاشْتَقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَرَقَوْهُمْ، فَارْقُ بِهِ» هذا من أروع ما أُعطي على الناس، وأعطيت على الرِّقِّ بهم، وقد تظاهرت الأحاديث بهذا المعنى.

قوله ﷺ: «كَلِّكُمْ رَاعٍ وَكَلِّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» قال العلماء: الرعي هو الحافض للمؤمن المنقزم صلاح ما قام عليه وما هو تحت نظره. فقيه^(١) أن كل من كان تحت نظره شيء فهو مطالب بالتدخل فيه والقيام بمصلحته في دينه ودنياه ومخلفاته.

(١) في (ح) فيه

إِسْمَاعِيلُ، جَمِيعًا عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ: أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ، يَحْيَى ابْنُ عَثْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أَسَمَةُ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ. (المعجم: ٤٤٩٥ و ٥١٦٧، تاريخ الخلفاء: ٢٥٥٤ و ٥١٨٨).

* [٤٧٢٦] (٠٠٠) قَالَ أَبُو سُهَيْبٍ: وَحَدَّثَنَا أَحْسَنُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِهَذَا، مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ. [٤٧٢٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ خُزَيْمٍ، كُتْلُبُهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ نَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: وَرَأَيْتُ فِي حَدِيثِ الرَّحْمَنِ: قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَدْ قَالَ: «الرَّجُلُ رَاحٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». (المعجم: ٦٠٦٦ و ٥٩٠١، تاريخ الخلفاء: ٨٩٣ و ٧١٢٨).

[١٧٢٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ سَمَاءَ وَغَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: بِهَذَا الْمَعْنَى. [المعجم: ٤٧٢٥].

[١٧٢٩] ٢١- (١٤٢) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ لَحْسَنِ قَالَ: عَادَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ الْمُرِّيَّ فِي مَرْصِهِ الَّذِي دَاثَ فِيهِ، فَقَالَ مَعْقِلٌ: إِنِّي مَحْدُثٌ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». [المعجم: ٣٦٣] [البخاري: ٧٧٥٠] [الترمذي: ٢٧٣٠].

قوله ﷺ: «ما من عبد يسترضيه الله رعية، يموت يوم يموت وهو غاشٌّ لرعيته، إلا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ».

[٤٧٣٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: دَخَلَ بْنُ زَيْدٍ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ وَهُوَ رَجُعٌ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي لَاشَهَبٍ، وَزَادَ: قَالَ: أَلَا كُنْتُ حَدَّثْتَنِي هَذَا قَبْلَ الْيَوْمِ؟ قَالَ: مَا حَدَّثْتُكَ، أَوْ: لَمْ أَكُنْ لِأَحَدٍ. [احمد ٢٠٢٩١
[رواه ٤٧٢٩].

[٤٧٣١] ٢٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ الْيَسْمَعِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالُوا: إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَيْمُونِ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ دَخَلَ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ. فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُخَذِّتُكَ بِحَدِيثِ لَوْلَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أَحَدِّثْ بِهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

هذا الحديث والذي بعده سبق شرحهم، في كتب الإيمان^(١)، وحاصله أنه يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون مستحلاً لعشهم، وتحريم عليه الجنة ويحسد في لاد.

والثاني: أنه لا يستحده، لمسمع^(٢) من دخولها أول وهلة مع لفافين، وهو معنى قوله ﷺ في الرواية الثانية: لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ أَيْ: وَقَدْ دَخَلَتْهُمْ: بَلْ يَأْخُرُ عَنْهُمْ عَقُوبَةٌ لَهُ، إِي فِي النَّارِ وَمَا فِي الْحَسَبِ وَمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

وفي هذه الأحاديث وجوب النصيحة على الولي لرعيته والاحتياط في مصالحهم والنصيحة لهم في دينهم ودينهم.

وفي قوله ﷺ: «يموت يوم يموت وهو غاشي» دليل على أن التوبة قبل حالة الموت باقعة.

قوله: (بوعلمت أن لي^(٣) حياة ما حدثتك) وفي الرواية الأخرى: (لولا أني في الموت لم أحثك

به^(٤)) يحتمل أنه كان يحافه على نفسه قبل هذه الحالة ورأى وجوب تبليغ العزم الذي عنده قبل موته^(٥) لئلا يكون مضيقاً له. وقد أوردنا^(٦) حكماً بالتبليغ.

(١) ١/٥٦١

(٢) أي (أسمع) و(أسمع) لسمع

(٣) أي (أسمع) أي

(٤) أي (أسمع) أي

(٥) أي (أسمع) أي

يَقُولُ: «مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ».

[طبر - ٤٧٢٩ و ٤٧٣٠].

[٤٧٣٢] (***) وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ . حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ : أَخْبَرَنِي سَوَادَةُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ : حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ مَرِضٌ فَأَتَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ يُعَوِّدُهُ ، ثُمَّ حَلِيثُ الْحَسَنِ بْنِ مَعْقِلٍ . [طبر - ٤٧٢٩ و ٤٧٣٠].

[٤٧٣٣] [٢٣ - (١٨٣٠)] حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ : حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ أَنَّ عَائِذَ بْنَ صَمْرُو - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ فَقَالَ : أَيُّ بُنَيَّ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنَّ شَرَّ الرُّعَاءِ الْخُطَمَةُ ، فَإِنَّكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ» فَقَالَ لَهُ جُبَيْسٌ ، فَوَيْتَ أَنْتَ مِنْ نُحَالَةٍ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، فَقَالَ : وَهَلْ كُنْتُ لَهُمْ نُحَالَةً ؟ لَمْ كُنْتُ لِنُحَالَةٍ بَعْدَهُمْ وَفِي غَيْرِهِمْ . [حسن - ٢٠٦٣٧].

قوله : (إنما أنت من نُحَالَتِهِمْ) يعني : لست من فصلايتهم وعلمائهم وأهل المراتب مهم ، بل من نكطهم . و نُحَالَةٌ ههنا استعارة من نُحَالَةِ الدَّقِيقِ ، وهي قذرة ، و نُحَالَةٌ والنُّحَالَةُ والنُّحَالَةُ^(١) بمعنى واحد . قوله : (وهم كانت لهم نُحَالَةٌ) إنما كانت النُّحَالَةُ بعدهم وفي غيرهم ، ههنا من حَزَلِ الكلامِ وفصيحته ، وصدقه الذي ينقد له كل مسلم ؛ فإنَّ الصَّحَابَةَ ﷺ كلُّهم هم صدقة الناس وسدَّتْ لَأَمَّةً ، وأفضلُ من بعدهم ، وكلُّهم عدولٌ قذرة ، لا نُحَالَةَ^(٢) فيهم ، وإنما جاء لتخليطِ من بعدهم ، وفيمن بعدهم كانت النُّحَالَةُ^(٣) .

قوله ﷺ : «إِنَّ شَرَّ الرُّعَاءِ الْخُطَمَةُ» قالوا ، هو العيب في رعيته ، لا يرفق بها في شوقها ومرضها ، بل يحصنها في ذلك وفي سقيها وغيرها ، ويُرْخَمُ بعضها ببعض بحيث يؤذيها ويحصىها .



(١) بهذا هي (ج) : و حذفة . فتنه : لُصَافَةٌ . والنُّحَالَةُ : الباء الثنية

(٢) في (ج) : لا نُحَالَةٍ .

(٣) في (ج) : النُّحَالَةُ .

٦ - [باب غلظ تحريم الغلول]

[١٧٣٤] ٢٤ - (١٨٣١) وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي حَبَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَامَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَذَكَرَ الْغُلُولَ، وَعَظَّمَهُ وَأَمَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: «لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ

باب غلظ تحريم الغلول

قوله: (ذكر رسول الله ﷺ الغلول، فعظمه وأمره) هذا تصريح بولده تحريم الغلول.

وأصل الغلول: الخيانة مطلقاً، ثم جلب اختصاصه في الاستعانة بالخيانة في الغنيمة^(١). قال يَنْطَرِيه، سَمِي بِذَلِكَ لِأَن الْأَيْدِيَ مَغْلُوتٌ عَنْهُ، أَي: مجبوسة، يقال: غُلَّ غُلُولًا وَأَغْلَّ غِلَالًا. قوله ﷺ: «لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ» هكذا ضبطه: «الْفَيْن» بضمّ النّهزة وبسقاء لمكسورة، أَي: لا أحدٌ أَحَدَكُمْ عَلَى هَذِهِ بَصْفَةٍ وَمَعْنَاهُ: لا تعملوا^(٢) عملاً أَجْدُكُمْ بِسَبَبِهِ عَلَى هَذِهِ الْبَصْفَةِ. قال القاضي^(٣)، ووقع في رواية العُدْرِي: «لَا أَلْفِينَ» بفتح الهمزة والقاف، وله وجهٌ كلحوا ما سبق، لكن المشهور الأول.

و(الرغاء) بالمد: صوت البعير، وكذا المذكورات بعده، وصف كل شيء بصوته. و(الصامت): المُتَعَبِّ وَالْقِيَضَةُ.

قوله ﷺ: «لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا» قال القاضي: معناه: عن المعقرة أو لشفاقة إلا لذن الله تعالى. ذ: ويكون ذلك أولاً غضب^(٤) عليه، لمخالفته، ثم يشفع في جميع الموحدين بعد ذلك، كما يبيح في كتاب الإيمان في شفاعته ﷺ^(٥).

(١) في (ج): بالمعينة كالغنيمة

(٢) في (ج): شغلوا

(٣) في (الكشاف المعجم): (٢٣٣/٦)

(٤) في (الكشاف المعجم): (٢٣٤/٦): غيظاً.

(٥) (٢٨/٢) ٢٩، ٥٣.

يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ قَرْسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ
لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثَغَاءٌ، يَقُولُ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ نَقْسٌ لَهَا صِبَاحٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا،
قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ
صَامِتٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ. [أحمد: ١٧٥٠٣]

[و.ط. ١٧٣٥].

واستند بعض العلماء بهذا الحديث على وجوب ركابة المروءات والنساء، ولا دالة فيه لو حد
منهما؛ لأن هذا الحديث ورد في العلول وأخذ لأمر عصباً، فلا تعلق له بالركابة
وأجمع المسلمون على تغليظ تحريم العلول وأنه من الكبائر
وأجمعوا على أن عليه رد ما قلناه، فلا تفرق الجنب وتعد إصباح حتى كل واحد إليهم، فمعه خلافة،
للعلماء؛ قال الشافعي وضافة: يجب تسميته إلى آدم أو لحدكم، كسائر الأموات المقتاتة. وقال ابن
مسعود وابن عباس ومعدية والحسن والزهرى والأوزاعي ومالك والثوري والليث وأحمد والجمهور:
ينطق نفسه إلى الإمام، ويصدق بالباقي.
واحتجوا في صفة عصرية العالم، فقال جمهور العلماء وأنتم الأمصار: يعزى على حسب ما يراه
الإمام. ولا يحرق منه. وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة ومن لا يخص من لصحة والتابعين
ومن بعدهم.

وقال مكحول والحسن والأوزاعي: يحرق راحته ومعه كله؛ قال لأوزاعي: إلا سلاخه وثيابه
أشي عليه، وقال الحسن: إلا الحيوان والمصحف. واحتجوا بحديث عبد الله بن عمر بن الخطاب
رحمته.

قال الجمهور: هذا حديث ضعيف؛ لأنه مما انفرد به صالح بن محمّل عن سالم، وهو ضعيف.

[٤٧٣٥] (٠٠٠) وحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِيمٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّجِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ وَعُمَرَةُ بْنُ الْقَفَّاعِ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ. [البيهقي ٤٧٣٣، ويطر ٤٧٣١].

[٤٧٣٦] ٢٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَ حَمَّادٌ - يَغْنِي ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عُمَيْرٍ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَلُولَ فَقَضَمَهُ، وَافْتَضَّ الْحَدِيثَ، قَالَ حَمَّادٌ: ثُمَّ سَمِعْتُ يَحْيَى بَعْدَ ذَلِكَ يَحْدُثُهُ، فَحَدَّثْتُ بِنَحْوِ مَا حَدَّثَ عَنْهُ أَيُّوبُ. [يطر ٤٧٣١، و٤٧٣٥].

[٤٧٣٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَ عَبْدُ الْقَوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ. [يطر: ٤٧٣٤، و٤٧٣٥].

قال لظَهْدِي: وَلَوْ صَحَّ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَتْ الْعُقُوبَةُ بِالْأَمْوَالِ، كَأَخَذِ شَطْرَ مَدْلٍ مِنْ مَدْنٍ لِرُكُوزَةٍ وَضَلَّةٍ لِإِبِلٍ، يَسَارِقِ النَّمْرَ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَنْسُوخٌ^(١)، وَاللهُ أَعْلَمُ.



٧ - [باب تحريم هدايا العمال]

١٤٧٣٨ هـ - ٢٦١ - (١٨٣٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ لُقَاذٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ - عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: سَتَعْمَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَسْبِ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ اللَّثِيَّةِ - قَالَ عَمْرُو وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: عَلَى الصَّدَقَةِ - فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا لِي - أَخَذَنِي لِي - قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: «مَا بَالُ عَامِلٍ أَبْعَثَهُ لِيَقُولَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَنُهِيَ لِي! أَفَلَا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ فِي بَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى يَنْظُرَ أَبْهَذَى إِلَيْهِ أَمْ لَا، وَالَّذِي تَفْسُرُ مُحَمَّدٌ بِيَدِهِ،

باب تحريم هدايا العمال

قوله: (استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأسد يقال له: ابن اللثية) أم (الأسد) فياسكان السين، ويقال له: الأزدي، من أزود شئوة، ويقال لهم: الأزود والأسد، وقد ذكره مسلم في لرواية ثانية.

وام (اللثية) بضم اللام واسكان الراء، ومنهم من فتحها - قالوا: وهو خطأ، ومنهم من يقول: الأثنية، بفتحها^(١) - وكل وقع في «مسلم» في رواية أبي كريب المذكورة بعد هذا، قالوا: وهو خطأ أيضاً، وانصواب: اللثية، بإسكانها، نسبة إلى بني لثب، قبيلة معروفة - وسم (ابن اللثية) هذا عبد الله.

وفي هذا الحديث بيان أن هدايا لعمّال حرامٌ وغدول؛ لأنه حان في ولايته وأمرته، ولهذا ذكر في الحديث في عقوبته حملته^(٢) ما أهدى إليه يوم القيامة، كما ذكر وشله في الخال؛ وقد مَنَّ ﷺ في نفس الحديث السبب في تحريم الهدية عليه، وأنها بسبب لولاية، بخلاف الهدية لغير العامل؛ فيها مستحبة. وقد سبق بيان حكم ما يقبضه العالم وتحريمه باسم الهدية، وأنه يرده إلى مهيده، فون تعذر فوسى بيت المال^(٣).

(١) في (هـ) بفتحهم - وسقط من (ص) و(هـ) قوله لاثنية - ومطر صحيح البخاري، ٢٥٩٧ و ٧١٧٤ و ٧١٩٧ (حجة المذكور زهير شايف)

(٢) في (ج) و(ص) و(هـ) وجمعه.

(٣) من ١٥١.

لَا يَنَالُ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِحِمْلَةٍ عَلَى عُنُقِهِ، بَعِيرٌ لَهُ رَعَاءٌ، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا حَوَارٍ، أَوْ شَاةٌ تَبْعِرُ». ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَى غُفْرَتِي يُطَيِّبُهُ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ مَنْ بَلَغْتُ؟» مَرَّتَيْنِ. [أحمد: ٢٣٥٩٨، والبخاري: ٢٥٩٧].

[٤٧٣٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ لُزْهَرِيِّ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: سَتَعْمَلُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ النَّسِيئَةِ - رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ - عَلَى الصَّدَقَةِ، فَجَاءَ بِالْمَالِ فَدَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَذَا مِنْكُمْ وَهَذِهِ هَدِيَّةُ أَهْلِيئِ لِي. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفَلَا قَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ فَتَنْظُرَ أَهْلِيئِ إِلَىكَ أَمْ لَا؟» ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ. [مسند: ٤٧٣٨].

[٤٧٤٠] ٢٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنَ الْأُتَيْيَةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ، قَالَ: هَذَا مَا لَكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ، فَقَدَّسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلَا جَلَسْتُ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا؟» ثُمَّ لَحَضَبْنَا، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مَعًا وَلَآئِي اللَّهِ، فَبِأَيِّ لِيَقُولَ: هَذَا مَا لَكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةُ أَهْلِيئِ لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ

قوله ﷺ: «أَوْ شَاةٌ تَبْعِرُ» هو بمثناة فوق مفتوحة ثم مثناة تحت ساكنة ثم عين مهملة مكسورة ومفتوحة. ومثناة: تصبيح، من البعير: صويته المشدة.

قوله: (ثم رفع يديه حتى رأى غفرتي يطيبه) هي بضم لعين لمهمة وقصرها، والفاء ساكنة فيها، ومن ذكر اللعين في لعين نقاضي، هذا وهي «الاستدراق» وصادحت «المصالح»^(١)، والأشهر انضم. قال الأصمعي وآخرون: غفرة لأبط: هي البيضاء ليس بالناصع، بل فيه شيء كلون لأرض؛ قالوا: وهو مأخوذ من غفر الأرض، بفتح العين والفاء، وهو وجهها.

قوله: (فلما جاء حاسبه) فيه محاسبة العمال ليعلم ما قبضوه وما صرفوا.

(١) إكمال المعجم (٢٣٨/٦) و«مشارقي لأبوزر» (٩٧/٢) و«مطالع لأبوزر» (٢٤/٥)

حَتَّى تَأْتِيَهُ هَلِيئَتُهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا! وَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْهَا شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَيْقِيَ اللَّهَ تَعَالَى بِحِمْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا عَرَفَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَيْقِيَ اللَّهَ بِحِمْلٍ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ يَقْرَةَ لَهَا خُورًا، أَوْ سَاءَةً تَبْعَرُ ثُمَّ رَفَعَ نَدْيَهُ حَتَّى رُبِّي يَبَاضُ بِطَيْبِهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَمْتُ؟» بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنِي. (بخاري ٦٩٧٩، اوائل ٤٧٣٨).

[٤٧٤١] ٢٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ عَزَبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا بْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ هَاشِمٍ لِمَسْنَدِهِ. وَفِي حَدِيثِ عَبْدَةَ وَابْنِ نُمَيْرٍ: فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ، كَمَا قَالَ أَبُو أَسَمَةَ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ: «فَتَعَلَّمْتُ وَاللَّهِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا» وَرَوَاهُ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ قَالَ: بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنِي، وَاسْلُوا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ حَاضِرًا مَعِي. (بخاري ٤٧٣٨).

[٤٧٤٢] ٢٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ - وَهُوَ أَبُو الرُّزْدِ -

قوله **﴿فَلَا عَرَفَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَيْقِيَ اللَّهَ بِحِمْلٍ بَعِيرًا﴾** هكذا هو ببعض النسخ. «فلا يعرف» وفي بعضها: «لا أعرف» بالالف على السقي، قال القاضي^(١): هذا أشهر، قل: والأول هو رواه أكثر رواة «صحيح مسلم»

قوله: (بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنِي) معناه: أعلم هذا الكلام يقيناً، وأبصرت عيني لبي **﴿فَلَا عَرَفَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَيْقِيَ اللَّهَ بِحِمْلٍ بَعِيرًا﴾** حين تكلم به، وسَمِعَتَهُ أُذُنِي، فلا شك في علمي به.

قوله **﴿وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ﴾** فيه تأكيد ليمين يذكر اسمين أو أكثر من أسماء الله تعالى.

قوله: (وَسْلُوا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ حَاضِرًا مَعِي) فيه استشهاده الراوي ولفظه بقوله من يوفقه؛ ليكون أوقع في نفس السامع وأبلغ في طمأنينته.

قوله: (وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ، فَجَاءَ بِسَوَادٍ كَثِيرٍ، فَيَجْعَلُ يَقُولُ هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أَهْبِي إِلَيَّ، فَذَكَرَ لِعُرْوَةَ. قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مِنْ فِيهِ إِلَيَّ أَذْيٌ. [نظر ١٧٣٨].

[٤٧٤٣] ٣٠ - (١٨٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بْنُ الْجَرَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَكَتَمْنَا بِحَيْثُ قَوْمَهُ، كَانَ عُلُولًا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَ: فَقَدِمَ إِلَيْنَا رَجُلٌ أَسْوَدٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَمِنَ عَمَلِي عَمَلْتُ، قَالَ: «وَمَا لَكَ؟» قَالَ: سَجَعْتُكَ تَقُولُ كَذًا، وَكَذًا، قَالَ: «وَأَنَا أَقُولُهُ الْآنَ، مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَجِئْ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، فَمَا أُوْنِي مِنْهُ أَخَذَ، وَمَا نُهِيَ عَنْهُ انْتَهَى». [نظر ١٧٣٩].

عروة بن الزبير أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على الصدقة إلى قوله: (قال عروة: فقلت لأبي حميد أسمعته من رسول الله ﷺ؟ فقال: من فيه إلى أذني)

هكذا هو في أكثر النسخ. (عن عروة أن رسول الله ﷺ) ولم يذكر أب حميد، وكذا نقله القاضي^(١) هنا عن رواية الجمهور، ووقع في جملة من النسخ: (عن عروة بن الزبير، عن أبي حميد) وهذا واضح، وأما الأول، فهو متصل أيضاً بقوله: (قال عروة: فقلت لأبي حميد: أسمعته من رسول الله ﷺ؟ فقال: من فيه إلى أذني) وهذا تصريح من عروة بأنه سمعه من أبي حميد، فالتصل الحديث، ومع هذا فهو متصل بالطرفين الكثيرين السابقة.

قوله: (فجاء بسواد كثير) أي: بأشياء كثيرة وأشخاص بارزة من خيول وعبيد. والسواد يقع على كل شخص.

قوله ﷺ: «كتماننا بـحـيـثـ قـومـه» هو بكسر الميم وسكان اللام، وهو الإبرة

(١) في الإحداث المعلقة: (٦/٢٣٨).

[٤٧٤٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ (ح).
وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، قَالَوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ.
(نظر: ٤٧٤٣).

[٤٧٤٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْطَلِبِيُّ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَالِدٍ: أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ
يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يَمُوتُ خَلِيْفَتُهُمْ. (نظر ٤٧٤٣).

قوله: (علي بن عميرة) بفتح العين. قال القاسمي^(١): ولا يُعرف من الرجال أحدٌ يقال له: عميرة،
بالضم، بل كلهم بالفتح، ووقع في النص^(٢) الأمران.



(١) في «إكمال المعلم» (٢٣٩/٦).

(٢) نو: (ص) و(ع): السامي وهو خطأ.

٨ - [باب وجوب طاعة الأُمراء في غير معصية،

وتحريمها في المعصية]

[٤٧٤٦] ٣١ - (١٨٣٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: نَزَلَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُدَافَةَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ عَبْدِ السَّهْمِيِّ، بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ. أَخْبَرَنِيهِ يَعْلَى بْنُ نُسَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُتَّاسٍ. [أحمد: ٣٧٣٤، والبيهقي: ٤٥٥٩٤].

[٤٧٤٧] ٣٢ - (١٨٣٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَمِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لِمَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ يَعَصِنِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعَصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي. [بخاري: ٢٩٤٧] [وغيره: ٤٧٤٨].

باب وجوب طاعة الأُمراء في غير معصية^(١)،

وتحريمها في المعصية

١. جمع العلماء على وجوبها في غير معصية وعلى تحريمها في المعصية، نقل الإجماع على هذا القاضي عياض^(٢) وآخرون.

قوله: (نزل قوله تعالى: ﴿اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] في عبد الله بن حذافة أمير السرية).

قوله العلماء: المراد بـ(أولي) (أولى)، الأمر من أوجب الله طاعته من بؤلاة والأُمراء، هذا قول جماهير السلف والخلف من المفسرين والعقهاء وغيرهم، وقيل: هم العلماء، وقيل: الأُمراء والعلماء، وأما من قال: الصحابة خاصة فخطأ فقد أخطأ.

(١) غير (ج) - معصية الله.

(٢) في إكمال المعلم: (٢٤٠/٦).

[٤٧٤٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ أَبِي الرَّثَدِيِّ - بِهَذَا.

الْإِسْنَادُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي» [أحمد: ١٧٣٤] [بازر: ٤٧١٧]

[٤٧٤٩] ٣٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُزَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ

أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي». [أحمد: ١٧٦٥٦، والبيهقي: ٧١٣٧].

[٤٧٥٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ (بِرَاهِيمَ): حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ،

عَنْ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ سَوَاءً. [بازر: ٤٧٤٩]

[٤٧٥١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ لَجَّحْدَرِي: حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَطَاءٍ،

عَنْ أَبِي عَنقَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ بْنُ فَيْدٍ إِلَى فِي قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

جَعْفَرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ثُمَنِيَّةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَطَاءٍ، سَمِعَ أَبَا عَنقَمَةَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِهِمْ. [بازر: ٤٧٤٩].

[٤٧٥٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ

مُنَبِّهٍ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ. [أحمد: ٨١٣٤] [بازر: ٤٧٤٩].

[٤٧٥٣] ٣٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو لُصَايِرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَيْوَةَ، أَنَّ أَبَا يُونُسَ

مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ، وَقَالَ: «مَنْ

أَطَاعَ الْأَمِيرَ وَلَمْ يَنْفِرْ: «أَمِيرِي» وَكَذَلِكَ فِي حَسْبِ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. [بازر: ٤٧٤٩].

[٤٧٥٤] ٣٥- (١٨٣٦) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْصُورٍ وَثَنِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ، بِلَا هَمَّامٍ عَنْ يَحْيَى

- قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ لَسْتَانِ، عَنْ

قوله ﷺ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي» وقال في المعصية مثله؛

لأن الله تعالى أمر بطاعة رسوله ﷺ، وأمر هو ﷺ بطاعة لأمره، ففلازم، لفظاً

أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشُوطِكَ وَمَكْرُوهِكَ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ». (احمد: ٨٩٥٣).

[٤٧٥٥] ٣٦ - (١٨٣٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَاءٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا هُنَاقُ بْنُ دَرِيمٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: إِنْ خَلِيصِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدِّعَ الْأَطْرَافِ، (الطبر: ٤٧٥٦).

[٤٧٥٦] (٣٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ.

قوله ﷺ: «عليك السمع والطاعة في عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشُوطِكَ وَمَكْرُوهِكَ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ».

قال العلماء: معناه: تجب طاعة ولاؤُ لأُمُورٍ يجب يَسْقُوتُ وتكرهه لنفوسٍ وغيره مما ليس بمعصية، فإن كان لمعصية فلا سَمْعَ ولا طاعة، كما صرح به في الأحاديث السابقة، فتَحْمِلُ هذه الأحاديثُ المطلقةُ بوجوب طاعة ولاؤِ لأُمُورٍ على موافقة نيت الأحاديثِ المصروفةِ بأنه لا سَمْعَ ولا طاعة في المعصية.

و(الأثره) مفتوح لَهْمِزَةٍ وَالشَاءُ، ويقال بضم^(١) الهمزة وإسكان. الشاء، وبكسر الهمزة وإسكان الشاء، ثلاث لغات، حكاهن في «المشارك»^(٢) وغيره، وهي الاستثارة والاختصاص بأمور الدين عليكم أي. سمعو وأطيعوا وإن ختص لأمره الدين ولم يوصلوكم حَقَّكم مسا عندهم

وهذه لأحاديث في لَحْظٍ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ سَبَبُهَا^(٣) اجْتِمَاعُ^(٤) كَسَمَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ لِحَالَاتٍ سَبَبُ لِفَسَادِ أَحْوَالِهِمْ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ.

قوله: (إِنْ خَلِيصِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدِّعَ الْأَطْرَافِ) يعني مقصودها، والمرادُ حسنُ العبيد، أي: أَسْمَعَ وَأَطِيعَ^(٥) لِلأَمِيرِ وَإِنْ كَانَ دُنْيَاً تَلَسَّبَ، حَتَّى لَوْ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ مَقْطَعِ الْأَطْرَافِ لَخَطَعَتْهُ وَاجِبَةٌ.

(١) في (ع): مفتوح، وهو خطأ.

(٢) «المشارك الأنوري» (١/١٨).

(٣) في (ص): (هـ)؛ وفي (ع): (هـ)؛ وفي (ج): (هـ).

(٤) في (ع): اجتماع.

(٥) في (هـ): (هـ)؛ وفي (ع): وأطيع.

أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَدْ لَا فِي الْحَدِيثِ، عِنْدَ حَبِيبٍ مُجَدِّعٍ الْأَصْرَافِ، [إسناده ٢١٤٦٨ صحيح].

[٤٧٥٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعَادٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، كَمَا قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: عَبْدُ مُجَدِّعٍ الْأَصْرَافِ، [ط: ٤٧٥٦].

[٤٧٥٨] ٣٧- (١٨٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُضَيْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَدِّي تَحَدَّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ يَقُولُ: «وَلَوْ اسْتَعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ يَقُوذُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا». [إسناده ١٧٦١٦ صحيح].

[٤٧٥٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «عَبْدُ حَبِيبٍ». [إسناده ٤٧٥٨ صحيح].

[٤٧٦٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «عَبْدُ حَبِيبٍ مُجَدِّعًا». [إسناده ٤٧٥٨ صحيح].

[٤٧٦١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «حَبِيبًا مُجَدِّعًا» وَرَأَى أَنَّهُ سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْنَى أَوْ يَرْفَاتُ، [إسناده ٤٧٥٨ صحيح].

[٤٧٦٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا لَحْسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُضَيْنٍ، عَنْ جَدِّهِ أُمِّ الْحَضَمِينَ، قَالَ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: حَاجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّةَ الْوَدَاعِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا كَثِيرًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدِّعٌ - حَبِيبُهُ قَالَتْ: أَسْوَدٌ - يَقُوذُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا». [إسناده ٤٧٥٨ صحيح].

[٤٧٦٣] ٣٨- (١٨٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ». [إسناده ٤٧٦٤ صحيح].

وتتصور إمارة العبد بلا ولاه بعض الأئمة، أو تغلب على البلاد بشركته وأتباعه، ولا يجوز ابتداء

عقد المولاية له مع الاختياره على شرطها العهرية.

[٤٧٦٤] (٠٠٠) وحدثك زهير بن حرب ومحمد بن المنى، قالا: حدثنا يحيى، وهو القطن (ح). وحدثك ابن نمير: حدثت أبي، كلاًهما عن عبيد الله، بهذا الإسناد مثله.

[أحمد: ٦٦٨، والبخاري: ٢٩٥٥].

[٤٧٦٥] ٣٩- (١٨٤٠) حدثنا محمد بن المنى وابن بشر - والمقط لابن المنى - قالا: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبه، عن زبير، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي أن رسول الله ﷺ بعث جيشاً وأمر عليهم رجلاً، فأوقد ناراً وقال: ادخلوها، فأرد ناس أن يدخلوها، وقال الآخرون: إنما قد قررت منها، فذكر ذلك رسول الله ﷺ، فقال للذين أرادوا أن يدخلوها: «لو دخلتموها لم تزالوا فيها إلى يوم القيامة» وقال للآخرين قولاً حسناً، وقال: «لا طاعة في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف» [أحمد: ٧٢٤، والبخاري: ٧٢٥٧].

[٤٧٦٦] ٤٠- (٠٠٠) وحدثنا محمد بن عبيد الله بن نمير وزهير بن حرب وأبو سعيد الأشج - وقد رَووا في اللفظ - قالا: حدثنا زبيح: حدثنا الأعمش، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي قال: بعث رسول الله ﷺ سرية، واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا، فأغضبوه في شيء، فقال: ارجعوا إلي حطباً، فجمعوا له، ثم قال: أوقدوا ناراً، فأوقدوا، ثم قال: ألم يأمركم رسول الله ﷺ أن تسمعوا لي وتطيعوا؟ قالوا: بلى، قال: فادخلوها، قال: فنظر بعضهم إلى بعض فقالوا: إنما قررت إلى رسول الله ﷺ من النار، فكنأوا كذبت، وسكن غضبه وطفئت النار، فلما رجعوا ذكروا ذلك لشيء الله، فقال: «لو دخلوها ما خرجوا منها، إنما الطاعة في المعروف» [أحمد: ٦١٨، ونظر: ٤٧٦٥].

قوله: (أن رسول الله ﷺ بعث جيشاً وأمر عليهم رجلاً، فأوقد ناراً وقال: ادخلوها) أي قوله: لا طاعة في معصية، إنما الطاعة في المعروف، هذا موافق للأحاديث النابتة أنه لا طاعة في معصية، إنما هي في المعروف.

وهذا الذي فعله هذا الأمير، قيل: أراد امتحانهم، وقيل: كان مزحاً، قيل: إن هذا الرجل عبد الله بن حذافة السهمي، وهذا ضعيف، لأنه قال في الرواية التي بعده أنه رجل من الأنصار، فسأ على أنه غيره.

قوله ﷺ: «لو دخلتموها لم تزالوا فيها إلى يوم القيامة» هذا من عبيد الله رسول الله ﷺ بالوحي، وهذا التفسير يوم القيامة مبن على الرواية المضطربة بأنهم لا يخرجون منها لو دخلوها.

[٤٧٦٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو شُعَاوَيْتَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ،
بِهَذَا إِسْنَادٍ نَحْوَهُ. [أحمد ١٦٢٢، وأبو هريرة ٤٧٦٥].

[٤٧٦٨] ٤١ - (١٧٠٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبَادَةَ بْنِ أُيُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ:
بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمُسْلِمِ وَالْمُكْرِهِ، وَغَى أَثَرَةٍ
عَلَيْنَا، وَعَلَى الْأَنْتَازِغِ الْأَمْرِ أَهْلُهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً
لَا بَيمَ. [أبو بكر ١٤٦١، أحمد ١٤٦٥٣، وأبو هريرة ٧١٩٩، وأبو هريرة ٧٢].

[٤٧٦٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ إِدْرِيسَ -: حَدَّثَنَا بْنُ
عَجَلَانَ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلُهُ.
[أبو هريرة ٤٧٦٨].

[٤٧٧٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي لُثْرًا زُرْدِي - هُوَ يَزِيدُ -
- وَهُوَ ابْنُ الْهَدَدِ - عَنْ عَبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ:
بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ. [أبو هريرة ٤٧٦٨].

[٤٧٧١] ٤٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَمِّي
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنِي بَكْرٌ، عَنْ بَشْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُدَّادِ بْنِ
أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَقُلْنَا: حَدَّثْنَا - أَصْلَحَكَ اللَّهُ -
بِحَدِيثٍ يَنْفَعُ اللَّهُ بِهِ سَمْعَتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَايَعْتُهُ، فَكَانَ
فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي الْمُسْلِمِ وَالْمُكْرِهِ، وَغَيْرِهَا، وَأَثَرَةٍ
عَلَيْنَا، وَالْأَنْتَازِغِ الْأَمْرِ أَهْلُهُ، قَالَ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ قَبْلَ بَرَهَانٍ»

[أحمد ٢٢٧٣٥، وأبو هريرة ٧٠٥٥، وأبو هريرة ٧٠٥٦].

قوله ﷺ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ قَبْلَ بَرَهَانٍ» هكذا هو لمعظم الرواة وفي معظم
النسخ: «بَوَاحًا» بالواو، وفي بعضها: «بَرَاهًا» والهاء مفتوحة فيهما. ومعناها: كُفْرًا ظاهرًا والمراد

بالكفر هنا المعاصي ومعنى «عندكم من الله فيه برهان» أي: تعمقتموه من دين الله ﷻ

ومعنى الحديث: لا تندرجو ولاية لأمر في ولايتهم^(١) ولا تعترضو عليهم، إلا أن ثرو منهم منكر محقق تعموده من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم وقوبوا بالحق حثما كنتم. وأما الخروج عليهم وقتلهم، فحرم بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تضمنت الأحاديث بمعنى ما ذكرته. وأجمع أهل السنة أنه لا يتعزل السطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب القول لبعض أصحابه أنه يتعزل، وحكي لبعض معتزلة أيضاً، فحفظ من فائله مخالفت للإجماع.

قال العلماء: وسبب عدم اعزانه وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من إيقاع وإراقة الدماء وفساد ذات الدين، فذلكون لمفسدة في عزه أكثر منها في بقاءه.

قال القاضي عياض: أجمع العلماء على أن الإمامة لا تتعقد للكافر، وعلى أنه لو صرأ عليه الكفر انعزل. قال: وكذا لو ترك إقامة يصلوات وادعاء لبها، قال: وكذلك عند جمهوره البدعة. قال: وقال بعض البصريين: تتعقد له وتستدع له؛ لأنه مقبول.

قال القاضي: فصرطاً عليه كفر وتغيير للشروع أو بدعة، يخرج عن حكم الولاية وسقطت طاعته، ووجب على المسلمين القيام عليه وحفظه، وصحت إمام عادي إن أمكنهم ذلك، فإن لم يقع ذلك ولا لعلفة، وجب عليهم إقامته بكنع الكفر، ولا يجب في المبتدع، لا إذا طردوا لفساده عليه، فإن تحققوا العجز لم يجب القيام، وليهاجر المسلم عن أرضه إلى غيرها ويقر سبه.

قال: ولا تنعقد لبناستقائه قبل طرداً على الخليفة فسقاً، قال بعضهم: يجب خلعه؛ ولا أن ترتب عليه فتنة وحرب: وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء ومحدثين والمتكلمين: لا يتعزل بالفسق ولا يظلم ويعطى الحقوق، ولا يخضع، ولا يجوز الخروج عليه لذلك، بل يجب وعظه وتحويله؛ للأحاديث الواردة في ذلك.

قال القاضي: وقد دعى أبو بكر بن مجاهد^(٢) في هذا الإجماع، وقد روى عنه بعضهم هذا بقيام الحسين وابن الزبير وأهل المدينة على بني أمية، وقيام جماعة عظيمة من التابعين والصدوق الأول على

(١) في (ج): ولايتكم.

(٢) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن يحيى بن مجاهد التميمي البغدادي الموهبي سنة ٣٢٤ هـ. صحيح حفص بن غوث، محدث

الموهبي. صاحب كتابه «تسعة» في فرائد. أمير أعلام سنيان (١٥، ٢٧٢) ودعاه له في طاعتهم تقر ١٠٠

(١/١٣٩).

الاحتجاج مع من الأشعث^(١). وتأول هذا القائل قوله: «ألا تنازع الأمر أهله» في إثبات العدل. وحيث الجمهور أن قيامهم على الاحتجاج ليس لمجرد الفسق، بل بما عيّر من اشترع وظاهر من الكفر. قال القاضي وقيل: إن هذا اختلاف كان أولاً، ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم^(٢)، والله أعلم.

قوله (بايعنا على السمع) المراد بالمبايعة لمعدة، وهي مأخوذة من البيع؛ لأن كل واحد من المتبايعين كان نعتاً بغيره إلى صاحبه، وكلنا هذه البيعة تكون بأخذ الكف. وقيل: إنها سببت مبايعة بما فيها من المداومة؛ بما وعدهم الله تعالى من عظيم الجزاء، قال الله تعالى: ﴿وَيَذَرُ اللَّهُ أَشَدَّ مِنْكَ الْفُتُورَ أَنْفُسَهُمْ وَأَتَوْفَكَ بِأَنَّكَ تَهْمُ الْيَمَّةُ﴾ (نور ١١٠ الآية).

قوله (وعلى أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم).

معناه: نأمر بالمعروف وننهي عن المنكر في كل زمان ومكان الكبار والصغار، لا نأمر فيه أحداً ولا نخفه، ولا نلتفت إلى لائمه^(٣) ففيه القبول بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وأجمع العلماء على أنه فرض كفاية؛ فإن خاف من ذلك على نفسه أو ماله أو على غيره، سقط الإنكار بيده ولسانه ووجب تركه بقلبه. وهذا مذهبنا ومذهب المجاهدين، وحكى لقاضي هنا عن بعضهم أنه ذهب إلى الإنكار معتقداً في هذه الحالة وغيرها. وقد سبق في باب الأمر بالمعروف في كتاب الإيمان^(٤)، وبسطه بسطاً شافياً.



(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي. عنه حجاج بن محمد عن معجمه، فثار هذا وصف من جمع كبير. وكان قد جمع عبد الملك بن مروان ودعا لنفسه وبيع نفسه، فوقع بغير إجماعهم، فقتل سنة ٤٨ هـ. (سير أعلام النبلاء)

(٢) (١٨٣/٤)، والشيخ في التوبة (١٨، ١٣٤)

(٣) الكمال، ص ٢٤٦/٦ - ٢٤٧

(٤) في (ص) و(ج)، في الأشعة. وفي إقبال السمع (٦، ٢٤٨). ولا تمتثل لهم لأنهم

(٤) (١/٣٧٦، بعد)

٩ - [باب: «الإمام جنة يقاتل من ورائه

ويتقى به»]

[٤٧٧٢] ٤٣ - (١٨٤١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزُّرَّادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقَاتِلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ ﷻ وَعَدَلَ، كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ، وَإِنْ يَأْمُرُ بِغَيْرِهِ، كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ». [المعجم، ١٠٧٧٧، والطحاوي: ٢٩٥٧].

باب: «الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به»

قوله: (حدثنا إبراهيم، عن مسلم - حدثني زهير بن حرب: حدثنا شيبانة - حدثني ورقاء، عن أبي الرناد. عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إنما الإمام جنة، يقاتل من ورائه ويتقى به»).

هذا الحديث أول الفوائد الثلاثة الذي لم يسمعه إبراهيم بن سعيد عن مسلم، بل رده عنه لإجزاء؛ ولهذا قال: (عن مسلم) وقد قدمنا بيانه في الفصول - لسبقه في مقدمة هذا الشرح^(١)

قوله ﷺ: «الإمام جنة» أي: كالسنن؛ لأنه يمنع العدو من أذى للمسلمين، ويمنع الناس بعضهم من بعض، ويحمي بضمة الإسلام، ويتقيه الناس ويخافونه سطوته.

«يعني» يقاتل من ورائه» أي: يقاتل معه للقيام ولعدة والخروج وسائر أهل الفساد ويُنصر عليهم،

ومعنى «يتقى به» أي: يتقى به شر العدو وشر أهل الفساد والعلم مطلقاً، والله في «يتقى» شبهة من

النوازل لأن أصلها من التوقية.



١٠ - [باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء]

الأول فالأول

[٤٧٧٣] ٤٤ - (١٨٤٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قُرَاتٍ لِقَرَارٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: قَاعَدْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ خَمْسَ سِنِينَ، فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَتَكْثُرُ» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «أَقُوا بِيَعَةَ الْأَوَّلِ فَأَلَّوِلَ، وَأَعْظَوْهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرَعَاهُمْ». [أحمد: ٧٩٦١، وصحاحي: ٣٩٥٥].

باب وجوب الوفاء ببيعة الخليفة

الأول فالأول

قوله ﷺ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ» أي: يتولوا أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالزعية. والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه. وفي هذا الحديث جوهر فون: هَلَكَ فُلَانٌ، رَدَا مَاتَ، وقد كثرت الأحاديث به، ووجهه في القرآن لتعريف قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَذُوقَ هَلَكًا فُلَانٌ لَّنْ يَمْسَكَ اللَّهُ مِنْ يَدَيْهِ رَسُولًا﴾ [نور: ٢٤] قوله ﷺ: «وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَتَكْثُرُ» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «أَقُوا بِيَعَةَ الْأَوَّلِ فَأَلَّوِلَ». قوله: «فَتَكْثُرُ» بِلِثَاءِ مُعْتَلِّقَةٍ، مِنَ الْكَثَرَةِ، هَذَا هُوَ لَصَوَابُ الْمَعْرُوفِ، قَالَ سَلْطَانِي^(١): وَصَلَتْهُ بَعْضُهُمْ «فَتَكْثُرُ» بِأَنَّهُ الْمَوْحَدَةُ، كُنْهٌ مِنْ اكْتِبَارِ قَبِيحِ أَعْدَالِهِمْ، وَهَذَا نَصَحِيحٌ. وفي هذا الحديث معجزة لرسول الله ﷺ.

ومعنى هذا الحديث: إذا بويع بحليف بعد حبيبة، فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها، وبيعة الثاني بطلان يحرم الوفاء بها، ويحرم عليه طغيانها. وسواء عقدوا لشئ عالمين بقصد لأول أم جهين: وسواء كان في يدين أو من، أو أحدهما في بلد الإمام^(٢) لم يفتصل ولا آخر في غيره. هذا هو لصواب

(١) في الإكمال المعلم: (١/٢٤٥).

(٢) في (خ): الإسلام وهو خطأ.

[٤٧٧٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُرَاجٍ الْأَشْعَرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ لَحْصَنِ بْنِ فَرَاتٍ، عَنْ أَبِيهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [٤٧٧٥] [٤٥ - (١٨٤٣)] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ وَوَكَيْعٌ (ح)، وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَمِي بْنُ خُشَيْرٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُنْهَمُ عَنِ الْأَعْمَشِ (ح). وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ رَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي آثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُ وَنَهَا» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنْكَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَوَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ» [ج ١٠، ٣٦٤، ٤١٢٧، وابجسري ١٣٦٠-٣] .

الذي عليه أصحابنا وجهان، «نعم»، و«قيل». تكون لمن عقبت له في بعد الإمام^(١)، وقيل: يُقرع بينهم^(٢). وهذا فسادان.

ونفق العلامة على أنه لا يجوز أن يُعقَدَ خِيفَتَيْنِ في عصر واحد، سواء اشتملتا أو لا، وقال إمام الحرمين في كتابه «الإرشاد»: قال أصحابنا: لا يجوز عقده لشخصين؛ قال: وعندي أنه لا يجوز عقده لأثنين في ضيق واحد، وهذا مُجمع عليه؛ قال: فإن عُقِدَا بين الإمامين وتخلّست بينهما شُيُوع، ففلاحتهما فيه محذور، قال: وهو خارج عن القواطع.

وحكى لما زكري^(٣) هذا لقوله عن بعض متأخري من أهل «أصول»، وأراد به إمام الحرمين، وهو قول فاسد مخالف لما عليه السلف والخلف، ولظواهر خلاقي الأحاديث، والله أعلم.

قوله ﷺ: «سَتَكُونُ بَعْدِي آثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُ وَنَهَا» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنْكَ ذَلِكَ؟ قال: «تَوَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ. وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ».

هذا من معجزات النبوة، وقد وقع هذا الإخبار متكرراً، ووجدتُ فيه متكرراً.

(١) أي: الإمام المتوفى قبله، كما في «تكملة المعلم»: (٢٥٦/٦).

(٢) في «نسخ»: بينهم.

(٣) في «المعالي»: (٤٤/٣) - (٥٥).

(٤) في «نسخ»: الأشهر. وهو خطأ.

[٤٧٧٦] ٤٦ - (١٨٤٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَبَدَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُمْ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَرَنَّا مَنَازِلًا، لَمَّا مَنَ يَصْلُحُ خِبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنَ يَنْتَصِلُ، وَمِنَّا مَنَ هُوَ فِي جَسَرِهِ، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيَنْذِرُهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَإِنْ أَمَّتَكُمْ عَلَيْهِ جُوعٌ هَاجَتْهَا فِي أَوَّلِهَا، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُونَهَا، وَتُجِيءُ فِتْنَةٌ فَيَرْتَفِقُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَتُجِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذَا مُهْلِكِي، ثُمَّ تَنْكَسِفُ، وَتُجِيءُ الْفِتْنَةُ

وفيه البحث على السمع والصناعة وإن كان المتولي ظالماً فسوف، فيعطى حقه من الطاعة، ولا يخرج عليه ولا يخلع، بل يتصرف إلى الله تعالى في كشف أذاه ودفع شره، وإصلاحه. وتقدم قريباً ذكر اللغات الثلاث في (الأثر) وتفسيرها^(١)، والمراد هنا استشارة الأعراف بأموالهم والمال، والله أعلم.

قوله: (ومنا من ينتصل) هو من المتصلة، وهي المرأة بالثياب.

قوله: (ومنا من هو في حشره) هو بفتح الحيم والشين، وهي الدواب التي ترمى وتبيت مكانها.

قوله: (لصلاة جامعة) هو بتصب (لصلاة) على لإغراء و(جامعة) على الحال.

قوله **يَجِيءُ فِتْنَةٌ فَيَرْتَفِقُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ** هذه اللفظة رويت على أوجه:

أحدها، وهو الذي نقله القاضي^(٢) عن جمهور الرواة: «يرتفق» بضم سين وفتح لراء وبفتحة أي: يصير بعضها رقيقاً، أي: خفيفاً ليطعم ما بعده، فالثاني يجلس لأول رقيقاً، وقيل: معناه: يشبه بعضها بعضاً. وقيل: يدور بعضها في بعض ويندب ويحيي*. وقيل: معناه: يشوق^(٣) بعضها إلى بعض بتخصيتها وتوسيتها.

(١) ص ٢٨٥، من عقداً جزء.

(٢) في «إكمال المعلم»: (٢٥٩/٦).

(٣) في (ص) و(هـ): يشوق، واشتيت موافق مع في «البيان»: (ارتفق) وغيره.

فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُونَ هَذِهِ هَدْيُهُ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزْجَرَ عَنْ النَّارِ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فَلْتَأْتِهِ مَبِينَةٌ وَهُوَ يُؤْمِرُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيَأْتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ. وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً بِيَدِهِ وَتَمَرَةً قَلْبِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَأَضْرِبُوا عَنْقَ الْآخِرِ، فَذَنُوبٌ مِنْهُ فَقُلْتُ لَهُ: أُنَشِّدُكَ اللَّهَ، أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَهْوَى إِلَى أَذُنَيْهِ وَقَلْبِهِ يَنْدِيهِ، وَقَالَ: سَمِعْتُهُ أَذُنَايَ وَوَعْدَهُ قَلْبِي، فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا ابْنُ عَمِّكَ مُعَاوِيَةُ يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ وَنَنْشَأَ أَنْفُسَنَا، وَاللَّهِ يَقُولُ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِحُكْمٍ عَنْ بَيْنَ وَبَيْنٍ﴾ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ قَالَ:

وإدوجه الثاني «فَيُزْفَقُ» بفتح لاء وإسكان الراء ويعده فاة مضبوطة^(١).

والثالث «فَيَذْفَقُ» بالذال المهملة الساكنة وبالفاء المعكورة^(٢)، أي: يدفع ويضرب، ولذفق الضرب.

قوله ﷺ: «وليات إلى الناس الذي يحب أن يؤتى إليه» هذا من حوامع كليمه ﷺ وبتدريج جركمه. وهذه فاة مضبوطة، فيجزي الاعتناء بها، وإن الإنسان يلتزم ألا يفعل مع الناس إلا ما يحب أن يفعله معه.

قوله ﷺ: «فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر» معناه: ادعوا الثاني فإنه خرج على الإمام، فإن لم ينفذ ولا يحرر وقتل فقتلوه، فإن دعت العقدة إلى قتله، جاز قتله ولا ضمير فيه، لأنه حاله متعلق في قتله.

قوله: (فقلت له: هذا ابن عمك معاوية يأمرنا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل ولتقتل أنفسنا، والله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾) أي آخره.

المقصود بهذا الكلام أن هذا يقابل لما سمع كلام عبد الله بن عمرو بن العاصي. وذكر الحديث في تحريم منازعة الخليفة الأول وأن الثاني يقتل، فاعتقد هذا القائل هذا لوجه في معاوية لمنازعته

(١) وهذا الوجه لم أجده لتغير المعنى بوجه الله تعالى.

(٢) ولاشوب منه.

فَسَكَتَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: أَطْلَعُهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ - وَأَعْصِيهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ. [محر: ٩٧٧٧]

[٩٧٧٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَسْجُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا زَكِيَّعٌ (ج). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، بِإِسْنَادٍ بِهِ لِرِشَادٍ نَحْوُهُ. [السد: ٦٥٠٣، ٦٧٩٣].

[٩٧٧٨] ٤٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا أَبُو لُسَيْنٍ بِسَمْعٍ عَنْ عُمَرَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَنِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكُعْبَةِ الصَّائِدِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ جَمَاعَةً عِنْدَ الْكُفَيْيَّةِ، فَذَكَرُوا نَحْوَ حَدِيثِ الْأَعْمَشِيِّ. [أ - ٦٧٩٤].

عِدًّا عليه السلام، وَكَانَتْ خِدْمَتُهُ تَمُتُّ عَلَى، فَرَأَى هَذَا أَنَّ مَقْعِدَهُ ^(١) مَعْدُومَةٌ عَلَى أَجْدَادِهِ وَأَنْدَعَهُ ^(٢) فِي حَرْبِ عِدِّي عليه السلام وَمَذَرَعَتِهِ وَمَقَاتِلَتِهِ إِيَّاهُ مِنْ أَكْثَرِ الْمَدَى بِالْبَاطِلِ وَمِنْ قَتْلِ النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَا يَسْتَحِقُّ أَحَدٌ مَالًا فِي مَقَاتِلَتِهِ.

قَوْلُهُ: (أَطْلَعُهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَأَعْصِيهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ) هَذَا فِيهِ دَلِيلٌ وَجُوبُ دَعَاةِ السُّوَلِيِّ لِلْإِمَامَةِ بِالْفَقْرِ مِنْ غَيْرِ إِجْمَاعٍ وَلَا عَهْدٍ.

قَوْلُهُ: (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكُعْبَةِ الصَّائِدِيِّ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخ: بِالْصَدِّ وَابْدَالِ لِمَهْمَلَةٍ، وَكَذَا نَقَلَهُ الْقَاصِي عِيَّاضٌ عَنْ جَمِيعِ النُّسخ؛ قَالَ ^(٣): وَهُوَ غِطٌّ، وَصَوَّبَهُ: (الْعَالِي) بِالْعَيْنِ وَالتَّالِي الْمَعْجَمَةِ؛ قَالَهُ ابْنُ الْحُسَيْنِ النَّسَائِيُّ ^(٤)، هَذَا كَلَامٌ لِقَاضِي، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «تَوَارِيخِهِ» وَاسْمَعَنِي فِي «الْأَنْسَابِ» ^(٥) فَقَالَ: هُوَ الصَّائِدِيُّ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ اجْتَمَعَ مَسْمُومٌ وَابْخَارِيٌّ وَاسْمَعَنِي عَلَى: لَصْدِي، قَالَ السَّعْدِيُّ: هُوَ مَسْمُومٌ إِلَى صَدِّ بَطْنٍ مِنْ هَمْدَانَ، قَالَ. وَصَدِّقُ اسْمُهُ

(١) فِي (خ): بَيْعَةٌ، وَهُوَ جَعْلٌ.

(٢) فِي (خ): وَتَبَاعَهُ.

(٣) فِي الْإِسْلَامِ: ٢٥٦/٦ - ٢٥٧.

(٤) فِي النُّسخِ ثَلَاثَةٌ: وَابْخَارِيٌّ، وَفِي الْإِسْلَامِ: ابْنُ الْعِيَّاضِ الْفُضَالِيُّ، وَفِيهِ تَبَعٌ وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمْدَانَ الْحَمْدَرِيُّ الْبَلْخِيُّ الشَّافِعِيُّ السُّنَنِيُّ فِي سَنَةِ ٢٧٧ هـ. التَّرْغِيبُ لِلْإِسْلَامِ: ٢٧٩/٦.

(٥) التَّوَارِيخُ الْكَبِيرُ: ٣١٩/٥، وَالْأَنْسَابُ: ٢٦٣/٨.

كعب بن شراحيل بن شراحيل^(١) بن عمرو بن جشم^(٢) بن حاشد^(٣) بن جشم^(٤) بن حيوان^(٥) بن نوف
بن عبد مناف بن مالك بن زيد بن سهالة بن سلمة بن ربيعة^(٦) بن الحيار^(٧) بن مالك بن زيد بن كهلان بن
مينا.



(١) في (ص): شراحيل، وهو خطأ.

(٢) في (ص): جشم، وهو خطأ.

(٣) في (ص): حاشد، وهو خطأ.

(٤) في (ص): جشم، وهو خطأ.

(٥) في (ص): حيوان، وفي (هـ) حوت، وكلاهما خطأ، وهي خبر مجردة في (ج)، والمثبت موافق لما في «الأنساب».

وفي بعض المصادر حبراء؛ قال ابن مذكول في «الإكمال»: (٢٠٩/٣)، لا أكثر ولا أشهر أنه حيوان؛ وهو

(٦) كله في النسخ، الثلاث، وفي «الأنساب» وغيره: زيد بن أوسمة بن ربيعة. قال ابن دريد في «الاشتقاق» ص ٤١٩: وشتاق

أوسمة من الزميمة

(٧) في النسخ ثلاث: أخير، وهو خطأ، وانحصر في «الأنساب» وغيره.

١١ - [باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم]

[٤٧٧٩] ٤٨ - (١٨٤٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَلَا تَسْتَعِينُنِي تَمَّا اسْتَعَمَنْتَ لَنَا؟ فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي آثَرًا، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ». [٤٧٨٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يُحَدِّثُ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ - انظر: ١٧٧٩ - [٤٧٨١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ. وَلَمْ يَقُلْ: خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. انظر: ١٧٧٩.

باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم

تقدم شرح أحاديثه في أبواب قبله، وحاصله إصرار على ظلمهم، وأنه لا تسقط طاعتهم بظلمهم، والله أعلم.



١٢ - [باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق]

[٤٧٨٢] ٤٩ - (١٨٤٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ نَسَائٍ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَقِيقَةَ بْنِ وَاثِلِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَأَلَ سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَدِيَّتَا أَمْرَاءَ يَسْأَلُونَ حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَجَذَبَهُ لِأَشْعَثَ بْنِ قَيْسٍ، وَقَالَ : «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ».

[٤٧٨٣] ٥٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا شَيْبَةُ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ : فَجَذَبَهُ لِأَشْعَثَ بْنِ قَيْسٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ».



١٢ - [بَابُ وَجُوبِ فَلَازِمَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ

وَفِي كُلِّ حَالٍ، وَتَحْرِيمِ الْخُرُوجِ عَلَى الطَّاعَةِ وَمُقَارَفَةِ الْجَمَاعَةِ]

[٤٧٨٤] ٥١ - (١٨٤٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا لَوْلِيدُ بْنُ عُسَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ: حَدَّثَنِي بُسَيْرُ بْنُ صَبِيحٍ: أَنَّ سُبْعَ بْنَ أَبِي دُرَيْسٍ الْخَوْلَانِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُلْزِمَنِي. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَمَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ» قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ؟ قَالَ: «لِقَوْمٍ يَسْتَتُونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هُدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ» فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»

بَابُ وَجُوبِ مَلَازِمَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ

وَفِي كُلِّ حَالٍ، وَتَحْرِيمِ الْخُرُوجِ مِنَ الطَّاعَةِ وَمُقَارَفَةِ الْجَمَاعَةِ

قوله: (قلت يا رسول الله، إن كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال «نعم» فقلت هل بعد ذلك الشر من خير؟ قال «نعم، وفيه دخن»).

كان أبو عبيد^(١) وغيره «الدَّخَنُ» بفتح الدال المعجمة والخاء السبعية، «صمه أن تكون في لون لدابة كدرة إلى سواد. قلوا: ولمراد هنا ألا تصفوا قلوب بعضنا لبعض ولا يروا خباياها، ولا ترحح إلى ما كانت عقيدته من النصف».

قال القدسي: قيل «المراد بالخير بعد الشر أيام عرس بني عبد العزيز»^(٢) وقوله بعده «تعرف منهم وتنكر» المراد بالأمر بعد عرس بني عبد العزيز، الحوز ورحمه الله.

قوله ﷺ: «ويهدون بغير هديي: الهدي هو الهدية والسيرة وطريقة».

(١) في «غريب الحديث»: (٢/٢٦٢).

(٢) «إكمال المعجم»: (٦/٢٥٥).

دَعَا عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: «نَعَمْ، قَوْمٌ مِنْ جَلَدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِالسِّنِّتِنَا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا تَرَى إِلَيَّ أَذْرِكُنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَلَزُمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ» فَقُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تُكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةً وَلَا إِمَامًا؟ قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ عَلَى أَضَلِّ شَجَرَةٍ، حَتَّى يَذْرُوكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ». البخاري: ٥٣٦٠٦.

[٤٧٨٥] ٥٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ عَسْكَرٍ النَّيْسَابُورِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ (ج). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ حَسَّانَ -: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ -: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كُنْتُ بِشَرِّ فِتْنَاءِ اللَّهِ بِخَيْرٍ، فَتَحَنُّ مِنْهُ فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: «يَكُونُ يُعَدِّي أُمَّةً لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَايَ وَلَا يَسْتَنْوُونَ

قوله ﷺ: «دَعَا عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا» قال العلماء: هؤلاء من كان من لأمره يدعو إلى بدعة أو ضلالة أخرى، كالخوارج والفرامطة وأصحاب الملحنة^(١).

وفي حديث حذيفة هذا لزوم جماعة المسلمين وإمامهم، ووجوب طاعته وإن فسق وعمل المعاصي، من أجل لأموال وغير ذلك، فتجب طاعته في غير معصية.

وفيه معجزة نرسول الله ﷺ، وهي هذه الأمور التي أخبر بها، وقد وقعت كلها.

قوله: (من أبي سلام قال: قال حذيفة بن ليثان) قال الدارقطني: هذا عندي مرسل، لأن أبا سلام لم يسمع حذيفة^(٢). وهو كما قال للدارقطني، لكن المتن صحيح متصل بالصريق الأول، وإنما أسمى مسمً بهذا متابعة كما ترى، وقد قدمت في الفصول^(٣) وغيره أن الحديث المرسل إذا روي من طريق آخر متصلًا؛ نبهنا به صحة المرسل وجاز الاحتجاج به. ويصير في المسألة حديثًا صحيحًا

(١) أي: الذين امتنعوا بالهدى بقول يمشق تفرق

(٢) للإجازات وفتح من ١٨١ ١٨٢.

(٣) (١/٦٤).

يُسْتَبْتِي، وَتَسْتَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُفَمَانِ إِنْسٍ، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَضْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَسْمَعُ وَتَطِيعُ بِالْأَكْبَرِ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرُكَ وَأَخَذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ» [غير ١٧٨٤]

[٤٧٨٦] ٥٣ - (١٨٤٨) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - يَغْنِي ابْنُ حَارِثٍ -: حَدَّثَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ بْنِ رِجَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً. وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُصْبَةٍ، يَنْضَبُ لِعُصْبَةٍ أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً، فَقُتِلَ، فَقُتِلَ جَاهِلِيَّةً.....

قوله: (من أبي قيس بن رباح) هو بكسر الراء وبالمثناة، وهو زياد بن رباح القيسي المذكور في الإسناد بعده، وقوله المخاري بالمثناة وبالموحدة^(١)، وقوله لجهدي بالمثناة لا غير.

قوله ﷺ: «من فارق الجماعة مات ميتة جاهلية» هي بكسر الميم، أي: على صفة موتهم، من حيث هم قوتهم لا إيمانهم لهم.

قوله ﷺ: «ومن قاتل تحت راية عصب» هي بكسر المعجم وضمتها، لثاني مشهورتين، ولميم مكسورة مشددة، والياء مشددة أيضاً، قسوا: هي الأمر الأعمى لا يستبين وجهه، كذا قاله أحمد بن حنبل والجمهور. قال إسحاق بن راهويه: هذا كقوله لِقَوْمٍ عَصِيَّةٍ^(٢).

قوله ﷺ: «منضبط لعصبة، أو يدعو إلى عصبة، أو ينصر عصبة» هذه لألفاظ ثلاثة بلعين، والصد لمهملتين، هذا هو الصواب المعروف في نسخ بلايا وغيرها، وحكى القاصي^(٣) عن رواية لعنري بالعين والصد المعجمتين في ألفاظ الثلاثة، ومعناه: أنه يقاتل لشهوة نفسه وعصبيه لها، ويؤيد لرواية لا أولى الحديث المذكور بعدها: «ينضبط للعصبة^(٤)»، ويقابل للعصبة^(٥) ومعناه: إنما يقاتل عصبيته لقومه وهواه.

(١) ذكره في «تاريخ كبير». (٣/ ٣٥١) بالموحدة، ثم ذكر بعده زياد بن رباح بالمثناة وهو متأخر عن الأول، وانظر كلام المحقق.

(٢) في (هم) و(ام) لعصبة.

(٣) في «إكمال المعلم» ١٠ (٢٥٨/٦)

(٤) في (ج): لعصبة.

وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ
عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ» [احمد ٧٩٤٤].

[٤٧٨٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا
أَيُّوبُ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زَيَْادِ بْنِ رِيحٍ الْقَيْسِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَنْحِرُ حَيْثُ جَرِيرٌ، وَقَالَ: «لَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا». [احمد ٨١٩١].

[٤٧٨٨] ٥٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا
مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زَيَْادِ بْنِ رِيحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ثُمَّ مَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً. وَمَنْ قُتِلَ
تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ، يَغْضَبُ لِلْعَصْبَةِ وَيَقَاتِلُ لِلْعَصْبَةِ، فَلَيْسَ مِنْ أُمَّتِي. وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى
أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا لَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا وَلَا يَفِي بِذِي عَهْدِهَا، فَلَيْسَ مِنِّي».
[نظر ٢٧٨٦].

[٤٧٨٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ نَشَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا
شُعْبَةُ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ. [احمد ١١٣٣٤].

أَمَّا ابْنُ الْمُثَنَّى فَلَمْ يَذْكُرْ لَنَبِيِّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ، وَأَمَّا ابْنُ نَشَارٍ فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَنْحِرُ حَيْثُ هُمْ.

[٤٧٩٠] ٥٥ - (١٨٤٩) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ الْجَعْفَرِ
أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ
أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيُصِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَيْئًا فَمَاتَ، فَمِيتَةً جَاهِلِيَّةً». [احمد ٩٤٨٧]
[رواه ٢٧٩١].

[٤٧٩١] ٥٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا الْجَعْفَرُ:
حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الْعُضْرَيْيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا

قوله ﷺ: «ومن خرج من أمتي على أمتي. يضرب برّها وفاجرها لا يتحاشى من مؤمنها» وفي بعض

النسخ: «يتحاشى» بلباء. ومعناه: لا يكثر بما يفعله فيها، ولا يحاف وولّه وعفونته

فَلْيَضِرَّ عَلَيْهِ. فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ ضَبْرًا فَمَاتَ عَلَيْهِ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً. [بخاري ٧٠٥٣] [وغيره ٤٧٩٠].

[٤٧٩٢] ٥٧ - (١٨٥٠) حَدَّثَنَا هُرَيْزُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْمَى: حَدَّثَنَا لُمَعْتُمُ بْنُ قُلَيْبٍ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي بَجَلَةَ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةِ عُمَيَّةٍ، يَدْعُو عَصِيْبَةً أَوْ يَنْصُرُ عَصِيْبَةً، فَقَتَلَهُ جَاهِلِيَّةً».

[٤٧٩٣] ٥٨ - (١٨٥١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ - عَنْ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطْلِعٍ حِينَ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ زَيْدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: «إِظْرَحُوا لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَبِسَادَةِ، فَقَالَ: إِنِّي لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِسَ، أَتَيْتُكَ لِأُحَدِّثَكَ حَدِيثًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ خَلَعَ بَدَأَ مِنْ طَاعَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ. وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». [مسند ٤٧٩٥].

[٤٧٩٤] ٥٩ - (١٨٥٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَمَرَ ابْنَ مُطْلِعٍ، فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. [مسند ٤٧٩٥].

[٤٧٩٥] ٦٠ - (١٨٥٣) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ (رح)، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ. [مسند ٥٥٥١].

قول ﷺ: «مَنْ خَلَعَ بَدَأَ مِنْ طَاعَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا حُجَّةَ لَهُ» أي: لَا حُجَّةَ لَهُ فِي فِعْلِهِ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ بِنَفْسِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



١٤ - [باب حكم من فرق أمر المسلمين

وهو مجتمع]

[٤٧٩٦] ٥٩ - (١٨٥٢) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ دَافِعٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ بْنُ دَافِعٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَفْرِقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَأَنَّهُ مِنْ كَانٍ». (المعجم: ١٨٥٠٠).

[٤٧٩٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَرَّاشٍ: حَدَّثَنَا حَبَّانٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَّا: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُضْعَبُ بْنُ الْمُقْدَامِ الْحُثُلِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ (ح). وَحَدَّثَنِي حَبَّاجٌ: حَدَّثَنَا غَدَرَمُ بْنُ الْفَضْلِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُحْتَارِ وَرَجُلٌ سَمَّاهُ، كُلُّهُمَا عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَرْفَجَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِ جَمِيعًا: «فَاغْتُلُوهُ». (المعجم: ١٨٩٩٩).

[٤٧٩٨] ٦٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُوثُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمَرَكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ

باب حكم من فرق أمر المسلمين

وهو مجتمع

قوله ﷺ: «ستكون هنات وهنات»: جمع هنة، وتُطلق على كل شيء، والمراد به هت الفتن والأمر المحدث.

قوله ﷺ: «فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كأنه من كان».

فيه الأمر بقتل من خرج على الإمام أو ارتد بفرق كلمة لمسلمين ونحو ذلك. ويهي عن ذلك، فمن لم ينته قتل، ويد له سدفع شره إلا بقتله فقتل، كان هدرا.

قوله ﷺ: «فاضربوه بالسيف» وفي الرواية الأخرى: «فاقتلوه» معناه: إذا لم يتد

وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَائِكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، قَاتِلُوهُ» [سطر ١٧٩٦].

قوله **يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَائِكُمْ** معناه: يفرق جماعتكم كما تفرق العصا^(١) المشقوقه، وهو عبارة عن اختلاف الكلمة وتلفظ النفوس.



(١) هي (س) - اعصاه.

١٥ - [باب: إذا بويع لخليفتين]

[٤٧٩٩] ٦١ - (١٨٥٣) وَحَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ يَمِينَةَ السُّوسِيُّ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ
الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَمِيْدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا بُوِيَعَ
لِخَلِيفَتَيْنِ ، فَأَقْبَلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا » .

باب: إذا بويع لخليفتين

قوله ﷺ : « إِذَا بُوِيَعَ لَخَلِيفَتَيْنِ - فَأَقْبَلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا » هذا محمولٌ على ما إذا لم يمدفع ، لا يقتله ، وقد
سبق إيضاحٌ هذا في « لأبوابه » السابقة ،
وعنه أنه لا يجوز عقدهما لخليفتين ، وقد سبق قريباً نقل الإجماع فيه وحملاً بهما لخرمين^(١) .



وَتَرَكْ فِتَالَهُمْ مَا صَلُّوْا، وَنَحُوْ ذٰلِكَ]

١٨٠١ [٦٣ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَدٍ الْمُسَمِّيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَسَدٍ : حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ لِدُسْتَوَائِي - حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَدَادَةَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مَعْصَرٍ الْعَنَزِيِّ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءٌ، فَتَعْرِفُونَهُمْ وَتُشْكِرُونَهُ، فَمَنْ كَبَّرَهُ فَقَدْ بَرَّئَ، وَمَنْ أَنْكَرَهُ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَهِ وَقَاتَبَهُ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تُفَاتِلُهُمْ؟ قَالَ : «لَا، فَا صَلُّوا» أَيْ : مِنْ كَرَّةٍ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ. الطبر ١٨٠٠.

وَتَرَكْ فِتَالَهُمْ مَا صَلُّوْا، وَنَحْوُ ذَلِكَ

هذا الحديث فيه معجزة ظاهرة ، الإحسان بالمستقبل ، ووقع ذلك كما أحبر عليه

وَأَمَّا قَوْلُهُ **يَعْنِي**، «الْمَنْ عَرَفَ بَرِيءًا» وَفِي الرُّوْيَةِ الَّتِي بَعْدَهُ: «لَمْ يَكُنْ كَرِهًا فَقَدْ بَرِيءًا» فَأَمَّا رَوَايَةُ مَنْ رَوَى: «الْمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِيءًا» فَظَاهِرَةٌ، وَمَعْنَاهُ: مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ الْمَتَكْرَهَ، فَقَدْ بَرِيءَ مِنْ رِئْصِهِ وَعَقُوبَتِهِ. وَهَذَا فِي حَقِّ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ إِنْكَارَهُ بَرِيءًا وَلَا إِسْبَاطَهُ عَلَيْهِ كَرِهًا وَبَرِيءًا.

وأما من روى: **للمن عرف فقد روي** فمعناه - والله أعلم - فمن عرف المنكر وله يشبه عليه ، فقد صارت له طريق إلى البركة من ثمة وعقوبته ، بأن يغيره بيسد أو يسهله ، فإن عجز فوالله أعلم

[٤٨٠٢] ٦٤ - (٠٠٠) وحديثي أبو الربيع العتكي: حدثنا حماد - يعني ابن زيد -: حدثنا
المُعَلَّى بْنُ زَيْدٍ وَهَشَامٌ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِتَحْرِيقِ ذَلِكِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرِيَ»، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ.

[ج ٢ ص ٢٥٨]

[٤٨٠٣] (٠٠٠) وحدثنا حسن بن الربيع البجلي: حدثنا ابن لمبارك، عن هشام، عن
الحسن، عن ضبة بن مخصن، عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ، فذكر مثله، إلا
قوله: «وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» لَمْ يَذْكُرْهُ. الطبر ١٨٠٢.

قوله ﷺ، «وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» معناه: ولكن الإثم والعقوبة على من رضي وتابع.

وفيه دليل على أن من عجز عن بره امتنكر لا يأثم بمجرد السكوت، بل إنما يأثم بالرضا به، أو
بالإيثار عليه، أو بالمتابعة عليه.

وأما قوله: (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ؟) قال: «لا، ما صلوا» ففيه معنى ما سبق أنه لا يجوز الخروج على
لخلفاء بمجرد الظلم أو لفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام، والله أعلم.



١٧ - [بَابُ خِيَارِ الْأَنْثَمَةِ وَشَرَارِهِمْ]

[٤٨٠١] ٦٥ - (١٨٥٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ رُزَيْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشَرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ يُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تَنَادِيهِمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وَلَايِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاتَّكِرُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَتَزَعَّوْا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ». [٤٨٠٥]

[٤٨٠٥] ٦٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ - يَغْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ: أَخْبَرَنِي مَوْلَى بَنِي فَرْزَةَ - وَهُوَ رُزَيْقُ بْنُ حَبِيبٍ - أَنَّهُ سَمِعَ

بَابُ خِيَارِ الْأَنْثَمَةِ وَشَرَارِهِمْ

قوله: (عن رُزَيْقِ بْنِ حَبِيبٍ) اختلفوا في تقديم الرام على سزاي وتأخيرها على وجهين. ذكره لبحاري^(١) وابن أبي حاتم^(٢) والدارقطني^(٣) وعبد الغني بن سعيد المصري^(٤) وابن ماكولا^(٥) وغيرهم من أصحاب المؤلفين بتقديم الرام المهملة، وهو الموجود في معظم نسخ «صحيح مسلم». وقال أبو زرعة الرازي والدمشقي^(٦) بتقديم الزاي المعجمة، والله أعلم.

قوله: (عن مسلم بن قَرْظَةَ) بفتح قافه والرام وبالطاء المعجمة. وسبق في لباب نفسه شرح هذه الأحاديث.

قوله ﷺ: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ» معنى «يُصَلُّونَ» أي: يَدْعُونَ.

(١) في «التاريخ الكبير»، (٣/٣١٨).

(٢) في «الاسحاح والتعليق»، (٣/٥١٥).

(٣) في «المؤلفات والاشياف»، (٣/١٠٤).

(٤) في «الإكمال»، (٤/٢٧).

(٥) في «التاريخ الكبير»، (٣/٢٤٣).

مُسْلِمٌ بْنُ قَرْظَةَ ابْنِ عَمٍّ عَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَتُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَتُشِيرَارُ أَيْدِيَكُمْ الَّذِينَ يُبِضُّونَهُمْ وَيُبْضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَتَلْعَنُونَكُمْ» قَالُوا: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تُنَادِيهِمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ. أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَأَاهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلْيَكْرِهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ». [أحمد: ٢٣٩٨١].

قَالَ ابْنُ جَابِرٍ: فَقُلْتُ - يَخْبِي لِرُزْنِي - حِينَ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَبِيثِ: اللَّهُ يَا أَبَا الْهَقْدَامِ لَحَدَّثَكَ بِهَذَا، أَوْ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فَجِئْنَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَاسْتَقْبَلِ الْقَبِيلَةَ فَقَالَ إِي، وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَسَمِعْتُهُ مِنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

[٤٨٠٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَيْلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: رَزَقْتُ مَوْلَى بَنِي قُرَازَةَ

■ قَالَ مُسْلِمٌ: وَزَوْجَاهُ مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَيْعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [أحمد: ٤٨١٥].

قوله: (فجئنا على ركبتيه واستقبل القبيلة) هكذا هو في أكثر النسخ. (فجئنا) بالكاء لمتنشة، وفي بعضها: (فجئنا) بالذال المعجمة، وكلاهما صحيح؛ قائماً بالكاء، فيقال منه: جئنا على ركبتيه يجئوا، وجئنا يجئني، جئوا وحيت فيهما، وأجئاه غيره، وتجاثوا على الركب، جئى وجئى، بصم للجمع وكسره.

وأما جئ، فهو الجلوس على أطراف أصابع لرجلين لاصبت القدمين، وهو الجذبي، وجمع جذاء، مثل لثيم ونديم. قال لجمهور: سجدي أشد استيفازاً من لجائي، وقال أبو عمرو: هم لعنف



١٨- [باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال،

وبيانبيعة الرضوان تحت الشجرة]

[٤٨٠٧] ٦٧ - (١٨٥٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لُبْتُ بْنُ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دُمُحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْحَنْدِيبَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعًا مِائَةً، فَبَايَعْنَاهُ وَعُمَرُ أَخَذَ بِيَدِهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَهِيَ سَمُرَةٌ، وَقَالَ: بَايَعْنَاهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَنَحْنُ نُسَائِعُهُ عَلَى الْمَوْتِ. رَجَدَ ١٢٨٣٣ وَتَمَّ ١٤٨١١

باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال،

وبيانبيعة الرضوان تحت الشجرة

قوله: (كُنَّا يَوْمَ الْحَنْدِيبَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعًا مِائَةً) وفي رواية: (أَلْفًا وَخَمْسَ مِائَةٍ) وفي رواية: (أَلْفًا وَثَلَاثَ مِائَةٍ) وقد ذكر البخاري ومسلم هذه الروايات الثلاث في «صحيحهما» وأكثر روايتهما - (أَلْفًا وَأَرْبَعًا مِائَةً) وكذا ذكر البيهقي^(١) أن أكثر روايات هذا الحديث: (أَلْفًا وَأَرْبَعًا مِائَةً) ويمكن أن يُجمع بينهما بأنهم كانوا أَرْبَعًا مِائَةً وَخَمْسَ مِائَةٍ، فمن قال: أَرْبَعًا مِائَةً، لم يعتبر انكسار، ومن قال: خَمْسَ مِائَةٍ، اعتبره، ومن قال: أَلْفًا وَثَلَاثَ مِائَةٍ، نرد بعضهم لكونه لم يُقَيَّنْ العدد، أو نغير ذلك.

قوله: في رواية جابر ورواية معقل بن يسار: (بَايَعْنَاهُ يَوْمَ الْحَنْدِيبَةِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَبَايَعَهُ عَلَى الْمَوْتِ) وهي رواية سلمة أنهم بايعوه يومئذ على الموت، وهو معنى رواية عبد الله بن ربيعة بن عاصم. وفي رواية مجاشع بن مسعود^(٢) لَبَّيْعُهُ عَلَى الْهِجْرَةِ وَلَبَّيْعُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ. وفي حديث ابن عمر وعبد^(٣) بَايَعَهُ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَالْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ.

وفي رواية عن ابن عمر في غير «صحيح مسلم» لَبَّيْعُهُ عَلَى الْقَبْرِ^(٤). قال العلماء: هذه لرواية تجمع المعاني كلها وتبين مقصود كل الروايات، ولَبَّيْعُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ مَعْنَاهُ الصُّلْحُ حَتَّى نَصَرَ بَعْدُ أَوْ

(١) في «السنن الكبرى»: (٢٣٥/٥).

(٢) سنن أبي داود، باب الأيمان.

(٣) حديث ابن عمر رضي الله عنهما، مائة ألف، رقم: ٤٨٣٦، وحدثت حياة بن الصامت، سلف رقم: ٢٧٦٨.

(٤) «صحيح البخاري»: ٢٩٥٨.

بالحديث. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو لُزَيْمٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَنِي الْحُدَيْبِيَّةِ. [أحمد: ١٤٤٨] [إسناده: ٤٨٨١].

[٤٨١١] ٧١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ بَرَاهِيمَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالَ سَعِيدٌ وَإِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَدْ أَخْرَأَنَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ أَلْفًا وَأَرْبَعِينَ مِثْقًا، فَقَالَ لَنَا لَنَبِيِّ ﷺ: «أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ» وَقَالَ جَابِرٌ: لَوْ كُنْتُ أَنْبَصُ لَأَرَيْتُكُمْ مَوْضِعَ الشَّجَرَةِ. [أحمد: ١٤٣١٣، وبيهقي: ٤١٥٤].

[٤٨١٢] ٧٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ مِثْقًا لَكِفَّاتٍ، كُنَّا أَلْفًا وَخَمْسَ مِثْقًا. [أحمد: ١٤١٨١] [إسناده: ٤١٨٣].

[٤٨١٣] ٧٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُثَيْمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ (ج). وَحَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا حَالِدٌ - يَعْنِي الطَّحْطَانُ - كِلَاهُمَا يَقُولُ: عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَوْ كُنَّا مِثْقًا لَكِفَّاتٍ، كُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ مِثْقًا. [أحمد: ١٥٥٢٦، وبيهقي: ٤١٥٧].

قوله: (سألت جابرًا عن أصحاب الشجرة فقال: لو كنا مئة ألف لكفانا، كنا ألفًا وخمسة مئة) هذا مختصر من الحديث الصحيح في الحُدَيْبِيَّةِ، ومعناه أن الصحابة لما وصوا الحُدَيْبِيَّةَ وجدوا بها بنو بني تميم^(١) مثل الشراك، فبصق النبي ﷺ فيها ودعا فيها بالبركة، فجادت^(٢)، فهي إحدى المعجزات له ﷺ، فكان لسائل في هذا حديث عدم أصل الحديث والمعجزة في تكثير الماء وغير ذلك مما جرى فيها ولم يعلم عددهم، فقال جابر: (كنا ألفًا وخمسة مئة، ولو كنا مئة ألف أو أكثر كفانا)

وقوله في الرواية التي قبل هذه: (دعا على بني الحُدَيْبِيَّةِ) أي دعا فيها بالبركة

(١) في (ص) التيمم، وهو خطأ. ومعنى تيمم: يتحلب منها الماء القليل.

(٢) في (ص) جادست، وهو خطأ.

[٤٨١٤] ٧٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا خَيْرٌ، عَنْ لَأَعْمَشٍ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرٍ: كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَلْفًا وَارْبَعٌ مِائَةً. [المعاري، ٥٦٣٩] [الناظر، ٤٨١١].

[٤٨١٥] ٧٥- (١٨٥٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُمَيْرٍ - يَعْنِي ابْنَ مُرَّةٍ -: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ الشَّجَرَةِ أَلْفًا وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَكَانَتْ أَسْلَمَ ثَمَنُ الْمُهَاجِرِينَ. [تخريج ٤١٥٥ مبدأ بسفحة الحزم عن عبد الله بن معاذ، ب].

[٤٨١٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا النُّصَيْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [المعاري، ٤٨١٥].

[٤٨١٧] ٧٦- (١٨٥٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ الشَّجَرَةِ وَالنَّبِيِّ ﷺ يَبِيعُ النَّاسُ، وَأَنَا رَافِعُ عُضْنًا مِنْ أَحْصَانِي عَنْ رَأْسِهِ، وَمِنْهُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً، قَالَ: لَمْ تُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ، وَلَكِنْ بَايَعْتَهُ عَلَى الْأَنْفَرِ. [المعاري، ٦٠٢٩٣].

[٤٨١٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [المعاري، ٤٨١٧].

[٤٨١٩] ٧٧- (١٨٥٩) وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ طَارِقٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: كَانَ أَبِي مِمَّنْ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَأَنْطَلَقْنَا فِي قَبْلِ حَاجِبِينَ، فَخَفَنِي عَلَيْنَا مَكْنُهَا، فَإِنْ تَحَالَتْ تَبَيَّنْتَ لَكُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ. [المعاري، ٢٣٦٧٥].

[٤٨٢٠] ٧٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ. قَالَ: وَقَرَأْتُهُ عَلَى نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَتَسَوَّاهَا مِنَ الْعَامِ الْمُتَقْبِلِ. [المعاري، ٢٣٦٧٧] [الناظر، ٤٨١٩].

[٤٨٢١] ٧٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا مُعَيْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ لَشَحْرَةَ، ثُمَّ أُتِيَتْهَا يَغْدُ، فَلَمْ أَغْرِفْهُ. [الحدوي: ٤١٦٢] [رواه: ٤٨١٩].

[٤٨٢٢] ٨٠ - (١٨٦٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَغْنِي - عَنْ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي غُبَيْدٍ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْثَوِجِ قَالَ: قُلْتُ لِسَلَمَةَ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ؟ قَالَ عَلَى الْمَوْتِ. [الحدوي: ٤١٦٩] [رواه: ٤٨٢٣].

[٤٨٢٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ سَلَمَةَ، بِمِثْلِهِ [أحمد: ١٦٥٠٩] [رواه: ٤٨٢٢].

[٤٨٢٤] ٨١ - (١٨٦١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى - عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: أَتَاهُ أَبُو فَقْدَالٍ: هَذَاكَ ابْنُ حَنْظَلَةَ يَبِيعُ النَّاسَ، فَقَالَ: عَلَى مَاذَا؟ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ، قَالَ: لَا تُبَاعِ عَلَى هَذَا، أَخَذَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ١٦٥٧٧، والبيهقي: ١٧٩٥٩].

الناس به، إما جرى تعذيبهم من لخير ومنزول الرضوان والسكينة وغير ذلك، فلو بقيت ظاهرة معلومة لخيف تعذيبهم الأعراب واجتهال إياها وعبادتهم لها، فكان خفاؤها رحمة من الله تعالى، والله أعلم.



١٩ - [باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه]

[٤٨٢٥] ٨٢ - (١٨٦٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَغْنِي ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ، ارْتَدَدْتَ عَلَيَّ عَقِبَيْكَ؟ تَعَرَّيْتُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَذَنَ لِي فِي الْبَدْوِ.

[أحمد: ١٦٥٠٨، مسند: ٧٠٨٧].

باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه

قوله: «أَنَّ الْحَجَّاجَ قَالَ لِسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ﷺ: ارْتَدَدْتَ عَلَيَّ عَقِبَيْ؟ تَعَرَّيْتُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَذَنَ لِي فِي الْبَدْوِ».

قال القاضي عياض: أجمعت الأمة على تحريم ترك المهاجر هجرته ورجوعه إلى وطنه، وعلى أن يتأذى المهاجر أعرباً من الكيثر، قال: إلى هذا أشار الحجاج، أي أن أعلمه سلمة أن غروجه إلى سديّة، بما كان يادن النبي ﷺ، ورحله رجوع إلى غير وطنه، أو لأن لقرصن في ملازمة المهاجر أرضه التي هاجر إليها وقرصن ذلك عليه إما كان في زمن النبي ﷺ؛ لتصرته، أو ليكون معه، أو لأن ذلك إما كان قبل فتح مكة، فلما كان الفتح وأظهر الله تعالى الإسلام على مدين كله وأذل الكفر وأعز المسلمين، سقط قرصن الهجرة، فقال ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح» وقال: «مضت الهجرة لأهلها»^(١) أي: الذين هجروا من ديارهم وأموالهم قبل فتح مكة، لمودة النبي ﷺ ومواررته ومصرة دينه وشبهه شريعته.

قال القاضي: ولم يختلف العلماء في وجوب الهجرة على أهل مكة قبل الفتح، واختلف في غيرهم، فقيل: لم تكن واجبة على غيرهم، بل كانت ندباً، ذكره أبو عبيد في كتاب «الأمور»^(٢) لأنه ﷺ لم يأمر أنوفد عليه قبل الفتح بالهجرة. وقيل: إنما كانت واجبة على من لم يسلم كل أهل بلده، إلا ما ينفي في طوع أحكام التكفير^(٣).

(١) حاشية المحقق في باب الأبي

(٢) الفهرست ٢٧٩ قبل بعد.

(٣) [كتاب تعميم] (٢٧٣/٦) (٢٧٤)

٢٠ - [باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير،

وبيان معنى: «لا هجرة بعد الفتح»]

[٤٨٢٦] ٨٣ - (١٨٦٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنِي مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ السُّلَمِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَبَيْعُهُ عَلَى الْهِجْرَةِ. فَقَالَ: «إِنَّ الْهِجْرَةَ قَدْ مَضَتْ لِأَهْلِهَا، وَلَكِنْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ». [١٨٦٧-١٨٦٨].

[٤٨٢٧] ٨٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سُؤْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ السُّلَمِيُّ قَالَ: جِئْتُ بِأَخِي أَبِي مَعْبُدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الْفَتْحِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبَيْعُهُ عَلَى الْهِجْرَةِ، قَالَ: «قَدْ مَضَتْ الْهِجْرَةُ بِأَهْلِهَا» قُلْتُ: فَبِأَيِّ شَيْءٍ تُدْبِعُهُ؟ قَالَ: «عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ» قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: فَلَقِيتُ أَنَا مَعْبُدًا فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِ مُجَاشِعٍ، فَقَالَ: صَدَقَ. [١٨٦٨-١٨٦٩].

[٤٨٢٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْلٍ، عَنْ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: فَلَقِيتُ أَخَاهُ فَقَالَ: صَدَقَ مُجَاشِعٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَا مَعْبُدًا. [١٨٦٧-١٨٦٨].

[٤٨٢٩] ٨٥ - (١٣٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ،

باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير،

وبيان معنى: «لا هجرة بعد الفتح»]

قوله. (أتيت النبي ﷺ أبَيْعُهُ عَلَى الْهِجْرَةِ، فَقَالَ: «إِنَّ الْهِجْرَةَ قَدْ مَضَتْ لِأَهْلِهَا، وَلَكِنْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ») معناه أن هجرة الممدوحه العاصية نبي لأصحابه، لمزية تظاهرة إنما كانت قبل الفتح؛ فقد مضت لأهلها، أي: خصلت من وفق لها قبل الفتح. ولكن أبَيْعْتُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ. وهو من باب ذكر عدم بعد لحاصراً في الخبر أعظم من الجهاد، ومعناه: أبَيْعْتُ عَلَى أَنْ تَعْمَلَ هَذِهِ الْأُمُورَ.

عَنْ مُنْصُورٍ، عَنْ مَجْدِيٍّ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ: «لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ. وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفَرُوا» [مكرر ٢٣٠٢] [بخاري ١٨٣٤
مسنداً، إسناده صحيح، ٤٨٣٠].

[٤٨٣٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ رَافِعٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، يَعْنِي ابْنَ مُهَنْبِلٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، كُلُّهُمْ عَنْ مَنْصُورٍ، بِهِذِهِ الْإِسْنَادُ مِثْلَهُ. [مسند ٢٨٩٦، ٣٣٣٥، مسنداً، صحيح، ٢٢٧٨٣].

[٤٨٣١] ٨٦ - (١٨٦٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهِجْرَةِ، فَقَالَ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفَرُوا». [بخاري ٣٩٠١، مسنداً].

قوله: (قال رسول الله ﷺ يوم الفتح فتح مكة، لا هجرة، ولكن جهاد ونية) وفي الرواية الأخرى: «لا هجرة بعد الفتح».

قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام ساقية إلى يوم القيامة، وتأولوا هذه الحديث تأويلين:

أحدهما: لا هجرة بعد الفتح من مكة؛ لأنها صارت دار إسلام، فلا تستنصر منها الهجرة والثاني - وهو لأصح - معناه أن الهجرة لفاصلة المهمة لمضونة التي يمتاز بها أهلها امتيازاً ظاهراً انقطعت فتح مكة، ومضت لأهلها الذين هجروا قبل فتح مكة؛ لأن لإسلام قوتي وعز بعد فتح مكة عزاً ظاهراً، بخلاف ما قبله.

قوله ﷺ: «ولكن جهاد ونية» معناه أن تحصين الحبيب بسبب الهجرة قد انقطع بفتح مكة، ولكن حصلوه بالجهاد والنية الصالحة.

وفي هذا الحديث على نية الخير مطلقاً، وأنه يُدب على النية

قوله ﷺ: «وإذا استنفرتم فانفروا» معناه: إذا طلبكم للإمام للخروج إلى الجهاد

[٤٨٣٢] ٨٧ - (١٨٦٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، لِبَاهِلِيٍّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ: حَدَّثَنِي ابْنُ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَمِيْعٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ: «وَلَحَكَ، إِنْ شَأْنُ الْهَجْرَةِ لَشَدِيدٌ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تُؤْزِي صَدَقَتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا».

[أحمد ١١١٠٥، والبخاري ١٤٥٢]

[٤٨٣٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّرِمِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، بِهَذَا إِسْنَادٍ مِثْلَهُ، عَمْرٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا» وَرَوَاهُ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ «فَهَلْ تَحُلُّهَا يَوْمَ وَرْدِهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. [البخاري ٢٦٣٢، تعليقاً بعد ١٠٠٠ م، والري ٤٨٣٣].

فليس على أن الجهاد ليس فرض عين، بل فرض كفاية، إذ قلعه من شخص بهم كفاية سقط الحرج عن الباقيين، وإن تركوه كُتِبَ عنهم كلهم.

قال أصحابنا: الجهاد اليوم فرض كفاية، إلا أن ينزل الكفر ببلد المسلمين، فيعين عليهم الجهاد. فإن لم يكن على أهل ذلك بلد كفاية، وجب على من بينهم تنصيب الكفاية. وأم في زمن النبي ﷺ، فلا صُحَّ عند أصحابنا أنه كان أبداً فرض كفاية. ولذا في. أنه كان فرض عين. وخرج القائلون بأنه كان فرض كفاية لأنه كان نعوى لسرايا وفيها بعضهم دون بعض. قوله ﷺ لأعرابيٍّ اندي سأله عن هجرة: (إن شأن الهجرة لشديد، فهل لك من إبل؟) قال: نعم، قال: «فهل تؤذي صدقتها؟» قال: نعم، قال: «فاعمس من وراء البحار؛ فإن الله لن يترك من عملك شيئاً».

أي «يترك» فكسر التاء، معناه: لن يتخلى من ثوب أعمالك شيئاً حيث كنت.

قال المصنف: ولم يرد بالبحار، ها القرى، والعرب تسمي القرى بالبحار، والقرية بالبحيرة.

قال لعمراء: والمراد بالهجرة، التي سأل عنها أحد الأعرابي ملازمة لمدينة مع النبي ﷺ وبرك أهله ووصته، تخلف عليه النبي ﷺ ألا يقوى لها ولا يقوم بحقوقها، وأن يتكسب على عاقبه، فقال له: إن شأن الهجرة التي سألت عنها لشديد، ولكن عمل بالخير في وطنك وحيث كنت، فهو ينفعك ولا يضرعك الله منه شيئاً.

٢١ - [باب كيفية بيعة النساء]

[٤٨٣٤] ٨٨ - (١٨٦٦) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سُرْجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ قَالَ بَنُو شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الرُّبَيْعِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كُنْتُ الْمُؤِمِّنَاتِ إِذَا هَاجَرْنَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُمْتَحَنُ بِقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعَنَّ عَلَيْ أَنْ لَا يَمْسُوكَ بِالْمَحْجَةِ وَلَا يَنْفِرَنَّ وَلَا يَزْنِيَنَّ﴾ (الممتحنة: ١٢) إِلَى آخِرِ آيَةٍ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا مِنَ الْمُؤِمِّنَاتِ، فَقَدْ أَقَرَّ بِالْمَحْجَةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَقَرَّرَنَ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِنَّ، قَالَ لَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷻ: «إِنْ طَلِقْتَنَ فَقَدْ بَايَعْتُمُوهُنَّ» وَلَا وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷻ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ، غَيْرَ أَنَّهُ يَبْيعُهُنَّ بِالْكَلَامِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاللَّهِ مَا أَحَدُ

باب كيفية بيعة النساء

قَوْلُهَا: (كَانَ الْمُؤِمِّنَاتِ إِذَا هَاجَرْنَ يُمْتَحَنُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعَنَّ﴾) إِلَى آخِرِهِ. (مُتَحَسَّنٌ): بَيَّاعِينَ^(١)، عَلَى هَذَا الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

وَقَوْلُهَا: (فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا مِنَ الْمُؤِمِّنَاتِ) فَقَدْ أَقَرَّ بِالْمَحْجَةِ) مَعْنَاهُ: فَقَدْ بَايَعَ لِبَيْعَةِ لَشَرْعِيَّةٍ

قَوْلُهَا: (وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷻ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ، غَيْرَ أَنَّهُ يَبَايِعُهُنَّ بِالْكَلَامِ).

فِيهِ أَنَّ بَيْعَةَ النِّسَاءِ بِالْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ كُفِّ. وَفِيهِ أَنَّ بَيْعَةَ الرُّجُلِ بِأَحَدٍ كُفِّتْ مَعَ الْكَلَامِ.

وَفِيهِ أَنَّ كَلَامَ الْأَجْنِبِيَّةِ يَبَاحُ سَمَاعُهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَأَنْ صَوْتُهَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ، وَأَنَّهُ لَا يَلْمَسُ بِشَرِّهِ الْأَجْنِبِيَّةَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، هُنَّ كَذَلِكَ ضَرُورَةٌ: كَتَطْيِيبِ^(٢) وَفَصْلِهِ وَجَعْدَةِ وَقَلْعِ ضَرْبٍ وَكَحْلِ عَيْنٍ وَنَحْوِهَا مِمَّا لَا تَوْحِدُ امْرَأَةٌ تَفْعَلُهُ، جَازٍ لِلرُّجُلِ الْأَجْنِبِيِّ فَعَلُهُ لِلضَّرُورَةِ.

وَفِي (قَطُّ) خَمْسُ لُغَاتٍ: فَتَحُّ الْقَافِ وَتَشْدِيدُ لَطْفِهِ مَضْمُونَةٌ وَمَكْسُورَةٌ، وَيَضْمُهُمْ وَلِطْفَاءٍ مُشَدَّدَةٍ، وَفَتْحُ^(٣) لِقَافِهِ مَعَ تَضْمِينِ اللَّطْفِ سَاكِنَةً وَمَكْسُورَةً. وَهِيَ تُنْفِي الْمَاضِي.

(١) فِي (ص): يَبَايِعِينَ.

(٢) فِي (ص): كَتَطْيِيبِ.

(٣) فِي (خ): أَوْ فَتَحَ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النِّسَاءِ قَطُّ إِلَّا بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَا مَسَّتْ كَفَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَفَّ
 مَرَأَةً قَطُّ، وَكَانَ يَقُولُ لَهُمْ إِذَا أَخَذَ عَلَيْهَا: «قَدْ بَايَعْتُكُمْ» كَلَامًا. [البحري: ٥٢٨٨] [والمفكر: ٤٢٨٢].
 [٤٨٣٥] ٨٩١- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ:
 أَخْبَرَنِي، وَقَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي مَا يَكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ
 هَاشِمَةَ أَخْبَرَتْهُ عَنْ بَيْعَةِ النِّسَاءِ، قَالَتْ: مَا مَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ امْرَأَةً قَطُّ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ
 عَلَيْهَا، فَإِذَا أَخَذَ عَلَيْهَا فَأَعْطَتْهُ قَالَ: «إِذْهَبِي فَقَدْ بَايَعْتُكِ». [احمد: ٢٤٨٩٩] [والمفكر: ٤٢٨٣].

قولها في الرواية لأخرى. (ما مس رسول الله ﷺ يده امرأة قط، إلا أن يأخذ عليها، فإذا أخذ
 عليها فأعطته، قال: «إِذْهَبِي فَقَدْ بَايَعْتُكِ» هذا الاستثناء مقطوع، وتقدير الكلام: ما مس امرأة قط،
 لكن يأخذ عليها لبيعة بالكلام، فإذا أخذها بالكلام دل: «إِذْهَبِي فَقَدْ بَايَعْتُكِ» وهذا التقدير مصرح به
 في الرواية الأولى، ولا بد منه.



٢٢ - [باب البيعة على السمع والطاعة

فيما استطاع]

[٤٨٣٦] ٩٠ - (١٨٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَيُّوبَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نُبَايِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، يَقُولُ لَنَا: «فِيمَا اسْتَطَعْتُ».

(أحمد: ٤٥٦٥، مسند: ٢٧٢٠٧).

باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع

قوله: (كنا سابع رسول الله ﷺ على السمع والطاعة. يقول لنا: «فيما استطعت») هكذا هو في جميع النسخ: «فيما استطعت»^(١) أي: قل: (فيما استطعت) وهذا من كمال شفقتي ﷺ وراحته بأمره، يلتزم أن يقول أحدهم: فيما استطعت. لئلا يدخل في عموم بعة ما لا يطيقه. وفيه أنه إذا رأى الإنسان من يلتزم ما لا يطيقه ينبغي أن يقول له: لا تلتزم ما لا تطيق، فتترك بعضهم وهو من نحو قوله ﷺ: «عليكم من الأعمال ما تطيقون»^(٢)



(١) قد مر في حاشية نسخة السلطانية بعد أن نقل كلام النووي هذا وقد وقع في بعض نسخ أبيه «استطعت» بفتح الطاء وهو ظاهر.

(٢) أخرجه بخاري: ١٥٨٦١، ومسلم: ١٨٢٧ من حديث عائشة رضي الله عنها وهو في مسند أحمد: ١٢٤.

٢٣ - [باب بيان سن النبوغ]

٤٨٣٧ [٩١ - (١٨٦٨)] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ ذَيْفَعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: عَرَضَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَابِ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُجْزِنِي، وَعَرَضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خُمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي. قَالَ ذَيْفَعُ: فَقِيَمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَهُوَ يَوْمَئِذٍ خَلِيفَةُ - فَحَدَّثْتُهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: إِذَا هَذَا لَحَدَّثَ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَكُنْتُ إِلَى عُمَالِهِ أَنْ يَقْرَضُوا لِمَنْ كَانَ بَيْنَ خُمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَاجْعَلُوهُ فِي الْعِيَالِ [أحد ٤٦٦٩ دون رواية واضح، را - ج ٢٦٦٤].

[٤٨٣٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَغْنِي الثَّقَفِي - جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ: وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَاسْتَصْغَرَنِي. [بحر ١٨٣٧]

باب بيان سن البلوغ

وهو السن الذي يجعل صاحبه من المعتدين ويجري عليه حكم الرجاء في أحكام القتال وغير ذلك. قوله: (عن ابن عمر أنه عرض على النبي ﷺ يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه، وعرض عليه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه).

هذا دليلٌ لتحديد البلوغ بخمس عشرة سنة، وهو مذهب الشافعي والأوزاعي وابن وهب وأحمد وغيرهم؛ قالوا: باستكمال خمس عشرة سنة يصير مكلفاً وإن لم يحشم، فتجري عليه الأحكام من وجوب العبادات وغيرها، ويستحق سَهْمَ الرِّحْلِ من الغنمة، ويُقتل إن كان من أهل الحرب.

وهو دليلٌ على أن غزوة الخندق كانت سنة أربع من الهجرة، وهو الصحيح، وقد جَسَّاعَةٌ من أهل السَّيَرِ والتواريخ: كانت سنة خمس. وهذا حديثٌ برؤه؛ لأنهم أجمعوا على أنه أخذاً كانت سنة ثلاث، فكون الخندق سنة أربع؛ لأنه جُمِعَ في هذا الحديثُ بهما سنة.

قوله: (لم يجزي) و(أجازني) لمراد - جعله رجلاً له حكم الرجل البالغين،

٢٤ - [باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار

إذا خيف وقوعه بأيديهم]

[٤٨٣٩] ٩٢ - (١٨٦٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالشَّوْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ. (المص ٢٥٢٥٤ مطبوع في بيروت ٢٩٩٠)

[٤٨٤٠] ٩٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُسَيْبٌ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ. (المطبعة ٢٠٨٣٩)

[٤٨٤١] ٩٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ لَعَنَكِي وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ؛ فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ» قَالَ أَيُّوبُ: فَقَدْ نَالَهُ الْعَدُوُّ وَخَاصُّوهُ بِهِ. [مطبعة ٢٨٣٩].

باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار

إذا خيف وقوعه بأيديهم

قوله. (نهي رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو) وفي الرواية الأخرى. (مخافة أن يناله العدو) وفي الرواية الأخرى. (إني لا أؤمن أن يناله العدو).

فيه نهى عن المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار؛ لعلته المذكورة في الحديث، وهي خوف أن ينالوه فيستهكوا خريته؛ فإن أمنت هذه العلة بأن يدخل في جيش لمسلمين الظاهريين عليهم، فلا كراهة ولا منع منه حينئذ؛ لعدم العلة. هذا هو الصحيح، وهو قال أبو حنيفة والمختار^(١) وأخرون، وقيل: مالك وجماعة من أصحابنا بالنهي مطلقاً وحكى ابن المنذر^(٢) عن أبي حنيفة لجواز مطبقاً، والمصحيح عنه بما سبق.

(١) في إكمال المعتمد (٢/٢٨٢) وفيه إشارته إلى. قلت: قال في صحيحه بعد الترجمة: وقد سافر النبي ﷺ وأصحابه في أرض العدو وهم يسيرون القرآن.

(٢) في الأوسط (١/٢٨٨).

[٤٨٤٢] (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، يَغْنِي ابْنُ عَلِيَّةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَالثَّقَفِيُّ، كُلُّهُمَا عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ - يَغْنِي ابْنُ عُثْمَانَ - جَمِيعاً عَنْ ذَيْعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ وَالثَّقَفِيِّ: «فَإِنِّي أَخَافُ» وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَحَدِيثِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ: «مَخَافَةٌ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ». (العدد: ٢٥٠٧ و ١٤٥٧ وانظر ١٢٨٣٩).

وهذه العدة المذكورة في الحديث هي من كلام النبي ﷺ، وَقَيْطُ مَعْصُومٍ سَالِكِيَّةٌ^(١) فَرَعَمَ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ.

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُكْتَبَ إِلَيْهِمْ كِتَابٌ فِيهِ آيَةٌ أَوْ آيَاتٌ، وَالْحُجَّةُ فِيهِ كِتَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ.

قَالَ الْقَاضِي: وَكَرِهَ ذَلِكَ وَغَيْرَهُ مَعَامَةً لِكُفْرِهِ بِالْإِسْلَامِ وَالدِّينِ الَّتِي فِيهَا اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ ذِكْرُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^(٢).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) هو ابن بطنة في التلخيص صحيح البخاري: (١٤٩/٥).

(٢) «المعجم»: (٢/٢٨٣).

٢٥ - [باب المسابقة بين الخيل وتضميرها]

[٤٨٤٣] ٩٥ - (١٨٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّيْبِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ شُمَرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أَضْمَرَتْ مِنَ الْحَفَافَةِ، وَكَانَ أَمَدُهَا ثَلَاثَةَ الْوَدَاعِ،

باب المسابقة بين الخيل وتضميرها

فيه ذكر حديث مسابقة النبي ﷺ بين المغفل المضمرة وغير المضمرة.

وفيه جواز المسابقة بين الخيل، وجواز تضميرها، وهما مجتمعٌ عليهما؛ للمصاحفة في ذلك، وتدريب الخيل وربصتها وتدريبها على الجري، واعتدائها لذلك؛ لِيَنْتَفِعَ بِهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ فِي الْقِتَالِ، كَرًّا وَفَرًّا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ الْمُسَابَقَةَ بَيْنَهَا مَبَاحَةٌ أَمْ مَنَعَةٌ، وَمَذْهَبُ أَصْحَابِنَا أَنَّهَا مَسْتَحَبَّةٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَأَجْمَعَ الْعَمَّةُ عَلَى حَوَازِ الْمُسَابَقَةِ بِغَيْرِ عَوَضٍ بَيْنَ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْخَيْلِ، قَوَّيْهِمْ مَعَ ضَعْفِهَا، وَسَابَقَهَا مَعَ غَيْرِهَا، سَوَاءً كَانَ مَعَهُمَا ثَلَاثُ أَمْ لَا، فَأَمَّا الْمُسَابَقَةُ بِعَوَضٍ فَجَائِزَةٌ بِالْإِجْمَاعِ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْعَوَضُ مِنْ غَيْرِ الْمُتَسَابِقِينَ، أَوْ يَكُونَ مِنْهُمَا ^(١) وَيَكُونُ مَعَهُمْ مُحَلٌّ، وَهُوَ ثَلَاثُ ^(٢) عَلَى فَرَسٍ مَكَافٍ لِفَرَسِهِمْ، وَلَا يُخْرَجُ الْمُحَلُّ مِنْ عِنْدِهِ شَيْئًا، لِيَخْرَجَ هَذَا الْعَقْدُ عَنْ صُورَةِ الْقِمَارِ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ ذِكْرٌ عَوَضٍ فِي الْمُسَابَقَةِ.

قوله: (سابق بالخيل التي أضمرت) يقال: أضمرت وضمرت، وهو أن يقلل علفها مدةً وتدخل بيناً كثيراً وتجلل فيه لتعرق وتجفف عرقها فيخف ^(٣) لحمها وتقوى على الجري.

قوله: (من الحفباء إلى ثنية الوداع) هي بحاء مهملة ثم فاء ساكنة وبالمدة والقصر، حكاها لقاضي ^(٤) وآخرين، والفصحى الأشهر المدة. والحاء مفتوحة بلا خلاف، وقال صاحب «المطالع»:

(١) في (ص) و(هـ): بينهما.

(٢) في (ج): ثلث مكافؤ. وهو عصار.

(٣) في (ص) و(هـ): فيجب، وهي مهمة في (ج) والمثبت من المصادر.

(٤) في «إكمال المعلم»: (٦/ ٢٨٥).

وَمَدِينَةُ بَيْنَ الْعَجَلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَبَقَ بِهَا. (ص ١٨٨١).

[٤٨٤٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُوحٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَدَيْلٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ أَبِي يُونُسَ (ح). وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - حَدَّثَنَا بِشْرُ عَيْنٍ، عَنْ أَبِي يُونُسَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمَرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ لَقَطَانٌ - جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقَّةَ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَسَمَةَ يُعْنِي ابْنَ زَيْدٍ كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ تَدْفِيعِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ،

وَضَطُّهُ بَعْضُهُمْ بِضَمِّهَا، قَالَ. وَهُوَ خَطَأٌ^(١). قَالَ الْحَازِمِيُّ فِي «الْمَوَازِينِ». وَيَقَالُ فِيهَا أَيْسَاءُ (الْحِفَاءُ)^(٢) بِتَقْدِيرِهِ أَيْسَاءُ عَلَى الْإِثْمَاءِ، وَاسْمُهُمْ مَعْرُوفٌ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ (الْحِفَاءُ).

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. بَيْنَ ثَنِيَّةِ الْوُدْعِ وَالْحَفِيدِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ، وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقَّةٍ سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ. وَأَمَّا (ثَنِيَّةُ الْوُدْعِ) فَهِيَ عِنْدَ الْمَدِينَةِ؛ سَمَّيْتُ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْخَارِجَ مِنَ الْمَدِينَةِ يَمُشِي مَعَهُ لِمَوْجُودِ سِتَّةٍ.

قَوْلُهُ. (مَسْجِدُ بَنِي زُرَيْقٍ) بِتَقْدِيرِ الزِّي. وَفِيهِ جَوَازُ قَوْلٍ: مَسْجِدُ فُلَانٍ، وَمَسْجِدُ بَنِي فُلَانٍ، وَقَدْ تَرَجَّمْ لَهُ الْبُخَارِيُّ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ^(٣)، وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ لِلتَّعْرِيفِ.

قَوْلُهُ: (وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمْعِ الشَّخْصِ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْغَنَائِيُّ: وَذَكَرَهُ أَبُو مَسْعُودٍ لِمُسْتَلْقِيٍّ عَنْ مَسْمُومٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ

(١) مطابع الآدمية (٢/ ٣٨٤)

(٢) أما انتهى لفظه وأثره سماه ص ٢٥٩.

(٣) في حديث ٤٢٠، قال: باب من يقام مسجد بني فلان؟

وَرَزَاذُ فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادٍ وَبْنِ عُثَيْبٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَجِئْتُ سَابِقًا، فَطَلَفْتُ بِي لِقَاءُ الْمَسْجِدِ، [أحمد ٤٤٨٧ و ٤٥٩٤ و ٥١٨١، وبخاري ٢٨٩٩ و ٢٨٨٧].

سَمِعَ مِنْ بَنِي عُثَيْبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ بَنِي نَافِعٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ بَنِي عَمْرِ، فَرَزَادُ (ابن نافع) قَالَ: وَالَّذِي قَالَهُ أَبُو مَسْعُودٍ مَحْمُودٌ عَنْ الْجَمَاعَةِ مِنْ أَصْحَابِ بَنِي عُثَيْبٍ، لَدَلْ لِمَا رَقَعْتُ لِي كِتَابُ «الْعِلَلِ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ: بِرِوَايَةِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَدَاوُدُ^(١)، عَنْ ابْنِ عُثَيْبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ بَنِي نَافِعٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِ، وَهَذَا شَاهِدٌ لِمَا ذَكَرَهُ أَبُو مَسْعُودٍ، وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ بَنِي عُبَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ ابْنِ نَافِعٍ.

قَوْلُهُ عَنْ بَنِي عَمْرِ: (فَجِئْتُ سَابِقًا، فَطَلَفْتُ بِي الْفَرَسُ الْمَسْجِدَ) هُوَ بِنَفَائِسٍ، أَيُّ: عَلَا وَوَسَبَ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَكَانَ جِدَارُهُ قَصِيرًا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَجَاوِزَةِ الْعِيَةِ لِأَنَّ لَعَايَةً هِيَ هَذَا الْمَسْجِدُ، وَهُوَ مَسْجِدُ بَنِي «رَبِيعٍ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) هُوَ دَاوُدُ بْنُ زُهَيْرٍ، كَمَا فِي «الْعِلَلِ» (٣٢٤/١٢) وَتَقْبِطُ لِمُسْلِمٍ (٣/٨٨٦) وَبِهِ نَعْمٌ. وَالْحَدِيثُ فِي «مُسْنَدِ

أَحْمَدَ» ٤٤٨٧ و ٤٥٩٤ و ٥١٨١ هُوَ ذِكْرُ ابْنِ نَافِعٍ

٢٦ - [باب: الخيل في نواصيها الخير

إلى يوم القيامة]

[٤٨٤٥] ٩٦ - (١٨٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ذَيْفَعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». (المعجم ٢٩٨)

رواه ح. ٢٨٤٩.

[٤٨٤٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَوْفُ بْنُ مُشِيرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح) وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، كُلُّهُمْ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أَسَمَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ ذَيْفَعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ ذَيْفَعٍ. (المعجم ١٨٦٦، المعجم ٣٦٤٤).

[٤٨٤٧] ٩٧ - (١٨٧٢) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ لِحَبَشِيِّ وَصَالِحُ بْنُ حَاتِمٍ بِنِ وَرْدَانَ، جَمِيعاً عَنْ يَزِيدَ - قَالَ الْحَبَشِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ -: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُبَيَّذٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْوِي نَاصِيَةَ فَرَسٍ بِصَبْعِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ وَالْفَنِيمَةُ». (المعجم ١٩١٩٦).

باب فضيلة الخيل وأن الخير معقود بنواصيها

قوله ﷺ: «الخيال معقود بنواصيها الخير» إلى يوم القيامة - الآخر والفنيمة» وفي رواية: «الخير معقود بنواصي الخيل» وفي رواية: «البركة في نواصي الخيل».

المعقود والمعقود بمعنى: ومعه - ملوئ مضمور فيها، والمراد بالناصية هنا لشعر المسترس على الجهة.

قال الخطابي وغيره: قالوا: وكفى بالناصية عن جميع ذنوب الفرس، بقا: فلأن مبارك الناصية،

ومبارك لغرة، أي: الذات.

[٤٨٤٨] (٠٠٠) وحدثني زهير بن حرب: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم (ح). وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع، عن سفيان، كلاًهما عن يونس، بهذا الإسناد مثله.

١٨٤٧

[٤٨٤٩] ٩٨ - (١٨٧٣) وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير: حدثنا أبي: حدثنا وكيع، عن عدي، عن عروة البارقي قال: قال رسول الله ﷺ: «الحيل معقود في تواصيها الخير إلى يوم القيامة: الأجر والمغنم». [أحمد ١٤٣٥٩، وسخاري ٢٨٥٢].

[٤٨٥٠] ٩٩ - (٠٠٠) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا ابن فضال وابن إدريس، عن حصين، عن الشعبي، عن عروة البارقي قال: قال رسول الله ﷺ: «الحير معقود بتواصي الحيل» قال: فقيس له: يا رسول الله، بتم ذلك؟ قال: «الأجر والمغنم إلى يوم القيامة». أحمد ١٩٣٥٤ - (البيهقي ٣١١٩).

[٤٨٥١] (٠٠٠) وحدثناه إسماعيل بن إبراهيم: أخبرنا جرير، عن حصين، بهذا الإسناد، غير أنه قال: عروة بن الجعد. (ص ١١٨٤٩).

[٤٨٥٢] (٠٠٠) حدثنا يحيى بن يحيى وخلف بن هشام وأبو بكر بن أبي شيبة، جميعاً

وفي هذه الأحاديث استعجب رباط الحيل وأقمتها للغزو وقتال أعداء الله، وأن فضلها وخيرها وجهاد باقي إلى يوم القيامة، وأما الحديث الآخر: «الشوم قد يكون في العرس»^(١)، فالمراد به غير الحيل لمعة للعرو ونحوه، أو أن الخير والشوم يجتمعان فيها، فإنه فسر الحير بالاجر والمغنم، ولا يمتنع مع هذا أن يكون الفرس مما يشوم به.

قوله: (رايت رسول الله ﷺ يلوي ناصية فرس بلهسه) قال القاضي: فيه ستحباب خدعة الرجل فرسه المسئلة للجهاد^(٢).

قوله: (عن عروة البارقي) هو بالموحدة والفتح، منسوب إلى بارق، وهو جبل باليمن نزلته^(٣)

(١) أخرجه بخاري ٥٠٩٤، ومسلم: ٥٨٠٩ من حديث ابن عمر رضى الله عنهما، وإن كان الشوم في شيء، هي النار والتمراء والفرس، وهو في السنة أحسن: ٥٥٧٥.

(٢) (إكمال المعجم): (٢٩٠/١).

(٣) تصحفت في (ص) إلى تركه.

عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عَمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، جَمِيعاً عَنْ شَيْبٍ بْنِ عُرْقَلَةَ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَجْرَ وَالْمَغْنَمَ، وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: سَمِعَ عُرْوَةَ الْبَارِقِيُّ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ. [أحمد: ١٩٢٥٥، والحاوي: ٣٦٢].

[٤٨٥٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَكَ ابْنُ الْمَثْنَى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْخِزَّازِ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْفَرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَهْدَى، وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَجْرَ وَالْمَغْنَمَ. [أحمد: ١٩٢٦٠، [عبد: ٤٨٤٩].

[٤٨٥٤] [١٠٠ - (١٨٧٤)] وَحَدَّثَكَ عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَكَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمَثْنَى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَرَكَةُ فِي تَوَاصِي الْحَبْلِ». [أحمد: ١٩٢٦٥، وسنن أبي: ٢٨٥١].

[٤٨٥٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَغْنِي ابْنَ الْحَارِثِ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، سَمِعَ أَنَساً يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [أحمد: ٣٦٢٥، [عبد: ٤٨٥٥].

الأرد، وهم الأند، بإسكان السين، فُسبوا إليه. وقيل: إلى بارق بن عوف بن عدي، ويدل له. عروة ابن النعمان، كما وقع في رواية مسلم. وعروة بن أبي الجعد، وعروة بن عبيد بن أبي الجعد.



٢٧ - [باب ما يكره من صفات الخيل]

[٤٨٥٦] ١٠١ - (١٨٧٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشُّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ. (١٩٩٠)

[٤٨٥٧] ١٠٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ، بِهَذَا الْإِسْنِدِ وَهَلْهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: وَالشُّكَالُ أَنْ يَكُونَ الْقَرَسُ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى يَبْطِئُ وَفِي يَدِهِ الْيُسْرَى، أَوْ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلِهِ الْيُسْرَى. (المحدث: ٤٧٥٤٨).

باب ما يكره من صفات الخيل

قوله: (كان رسول الله ﷺ يكره الشكال من الخيل) ومثله في الرواية الثانية بـ (أن يكون في رجله اليمنى بياض وفي يده اليسرى، أو يده اليمنى ورجله اليسرى).

وهذا التفسير هو أحد الأقوال في الشكال. وقال أبو عبيد^(١) وجمهور أهل اللغة والغريب. هو أن يكون له ثلاث فوائم معوجة وواحدة مغلطة، تشبهها بالشكال الذي يشك به الخيل؛ فإنه يكون في ثلاث فوائم عاباً. قال أبو عبيد: وقد يكون لشكال ثلاث فوائم مغلطة وواحدة معوجة، قال: ولا تكون مغلطة من الأرجل أو المعوجة إلا المؤرج.

وقال ابن جرير: الشكال أن يكون معوجاً من شئ أو حذ في يده ورجله، فإن كان مغلفاً قيل: شكال^(٢) مخالف.

قال القاضي: قال أبو عمر^(٣) لمطرز: قيل: الشكال بياض لرجل اليمنى واليد اليسرى، وقيل:

(١) في الغريب الحديث: ٩، (١٨/٣) - (١٩).

(٢) في (ص) و(ع): الشكال وفي «جمهور اللغة» (٢/٤٧٧): به شكال.

(٣) في (ص) و(هـ): أبو عمرو، وهو خطأ. وهو المعجوج بعلام تعجب.

[٤٨٥٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، يَغْنِيهِ ابْنُ جَعْفَرٍ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ، وَفِي رِوَايَةٍ وَهْبٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ. وَلَمْ يَذْكُرِ النَّخَعِيُّ. [أحمد ٩٨٩١ مطبوعاً].

بيَضُ لِرَجُلٍ الْبِسرَى وَالْبِدَ الْبِسرَى، وَقِيلَ: بِيَضُ لِبَيْنِ، وَقِيلَ: بِياضُ الرَّجُلَيْنِ، وَقِيلَ: بِياضُ لِرَجُلَيْنِ وَبِدَ وَاحِدَةٌ، وَقِيلَ: بِياضُ الْبَيْنِ وَرَجُلٌ وَاحِدٌ^(١).
قَالَ عَمَّارٌ: إِنَّمَا كَرِهَهُ لِأَنَّهُ عَلَى صُورَةِ الشُّكَالِ، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَا يَكُونُ مَدَّ جَرْبِ ذَلِكَ الْجَسَدِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ نَجَابَةٌ. قَالَ عَمَّارٌ: إِذَا كَانَ مَعَ ذَلِكَ أَغْرُ زَالَتِ الْكَرْهَةُ؛ لِزَوَالِ شَبِّهِ الشُّكَالِ.



٢٨ - [باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله]

[٤٨٥٩] ١٠٣ - (١٨٧٦) وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ صُهَابَةَ - وَهِيَ ابْنَةُ الْقَعْقَاعِ - عَنْ أَبِي ذُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَضُمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَإِيمَانًا بِي وَتَصَدِيقًا بِرُسُلِي، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِرٌ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ».....

باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله

قوله ﷺ: «تَضُمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا^(١)» يعني قوله: «أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ» وفي الرواية الأخرى: «لِكُفَالِ اللَّهِ».

ومعناهما: أوجب الله تعالى له الجنة بفضلهِ وكرمه سبحانه. وهذا تضمين وانكفالة موافق للقول تعالى: ﴿وَإِذَا اللَّهُ لَاسْتَرْجَا وَكَلَّمَكَ الْمَلَأَيْنِ أَنْتَ وَتَوَكَّلْ عَلَى إِلَهِ أَلَمَّةٍ﴾ الآية لاسرته (١١١).

قوله سبحانه وتعالى: «لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي» هكذا هو في جميع النسخ. «جهاداً» بالنصب، وكذا قال بعده «وَإِيمَانًا بِي وَتَصَدِيقًا» وهو منصوبٌ على أنه مفعولٌ له، وتلقيده لا يُخْرِجُهُ المُخْرِجَ ويحركه المحرك إلا للجهاد والإيمان والتصديق.

قوله: «لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَإِيمَانًا بِي وَتَصَدِيقًا بِرُسُلِي» معناه: لا يُخْرِجُهُ، لا محض الإيمان والإخلاص لله تعالى.

قوله في الرواية الأخرى: «وَتَصَدِيقٌ كَلِمَتُهُ» أي: كلمة لشهادتين، وليس: تصديق كلام الله في الإخبار بهن كالمجاهدين^(٢) من عظيم ثوبه.

قوله تعالى: «فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِرٌ» ذكروا في «صامن» هنا وجهين، أحدهما: أنه بمعنى مضمون، كما في «دقيق ومندقوق» والثاني: أنه بمعنى ذو ضمان.

قوله تعالى: «أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ» قال القاسمي: يحتمل أن يُدْخِلَهُ عند موته، كما قال تعالى في

(١) في (ج) الجهاد. وهو جهاداً هنا وإن كان في غير رواية مسموعاً لما يذكره بعض

(٢) في (ج) كالمجاهدين

أَوْ أَرْجَعَهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، وَالَّذِي نَفَسَ مُحَمَّدٌ
بَيْنَهُ، مَا مِنْ كَلِمٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ حِينَ كَلِمَ. لَوْ أَنَّ لَوْنُ دَمٍ،
وَرِيحُهُ وَسُكُّهُ،

الشهداء: «أَمَّا عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ» (المر: ١١٦) وفي حديث: «أرواحُ الشهداء في الجنة»^(١) قال:
ويحتمل أن يكون استمرار دخول الجنة عند دخول السابقين والمقرئين، بلا حساب ولا عذاب
ولا مؤ خلق بذنوب، وتكون الشهادة مكفرة لذنوبه، كما صرح به في الحديث الصحيح^(٢).

قوله تعالى: «أَوْ أَرْجَعَهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ».

قالوا - معناه: مع^(٣) ما حصل له من الأجر بلا غنيمة إن لم يعتم^(٤)، أو من الأجر والغنيمة معاً إن
غنىما. وقيل: إن «أو» هنا بمعنى الواو، أي: من أجر وغنيمة، وكذا وقع بالواو في^(٥) رواية
أبي داود^(٦)، وكذا وقع في «مسلم» في رواية يحيى بن يحيى التي بعد هذه بالواو^(٧).

ومعنى الحديث أن الله تعالى ضمن أن الخروج للجهاد يال خيراً بكل حال، فهو أن يستشهد فيسخر
لجنة، وإما أن يرجع بأجر، وإما أن يرجع بأجر وغنيمة.

قوله ﷺ: «وَالَّذِي نَفَسَ مُحَمَّدٌ بَيْنَهُ، مَا مِنْ كَلِمٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ حِينَ
كَلِمَ، لَوْ أَنَّ لَوْنُ دَمٍ: وَرِيحُهُ وَسُكُّهُ»^(٨).

أم (لِكَلِمٍ) بفتح الكاف وإسكان اللام، فهو الجرح، و(يُكَلِّمُ) بفتح الكاف، أي: يُجرح.

وفيهِ دليلٌ على أن الشهيدة لا يُرد^(٩) عنه لدمٌ بنفس ولا غيره. والحكمة في مجيئه يوم القيامة هي
هيئته أن يكون معه شاهدٌ فصيحٌ ويدلّه نفسه في طاعة الله تعالى.

(١) أخرجه مصنفه مسلم: ٤٨٨٥ من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.

(٢) «إكمال المعلم»: (٦/ ٢٩٤) وسأني الحديث المشهور إنه فرس في باب من نزل في سبيل الله كثر حديد إلا الشئ.

(٣) قول: مع، أي: في (ص) و(هـ) والنسب مواضع لما في «إكمال المعلم» وغيره.

(٤) في (ص): بضم.

(٥) في (ج): في الواو وفي: وهو خطأ.

(٦) رقم: ٢٤٩٤ من حديث أبي أمامة البهلي ﷺ.

(٧) ووقع في نسخة: «أورد».

(٨) في (ج): لون الدم وريحه وسكك.

(٩) في (ص) و(هـ): يُرد.

وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سِرِّي تَعَزُّوْا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَبَدًا، وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأُحِيلُهُمْ، وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً، وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوَدِدْتُ أَنِّي أَهْزَوْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَهْزَوْتُ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَهْزَوْتُ فَأُقْتَلَ» . [البيهقي: ٣٦، مختصرها في الوفاة: ٤٨٦٠].

[٤٨٦٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا بَنُو قُصَيْلٍ، عَنْ عَمْرَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [المجلد ١٧١٥٧، الرطبة ٤٨٦١].

[٤٨٦١] ١٠٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَامِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَكْفُلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِهِ وَتَصْلِيحُ كَلِمَتِهِ بِأَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ

وَجِهَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْيَمِينِ وَاتِّعَاقِهَا بِقَوْلِهِ «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» وَبِحُجُوِّ هَذِهِ الصَّبَاةِ مِنَ الْخَيْفِ بِمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا. قَدْ أَصْحَبْتُ لِمَعْنَى تَكُونُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِدْقِهِ أَوْ مَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ الْقَاضِي^(٢): وَالْيَدُ هُنَا بِمَعْنَى الْقِسْرَةِ وَالْمَنْعَةِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سِرِّي تَعَزُّوْا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» أَيْ: تَخَلَّفُوا وَتَعَزَّوْا.

وَفِيهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ ﷺ مِنَ الشُّفْعَةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَارْفَاقِهِ بِهِمْ، وَأَنَّهُ كَانَ يَتْرَكُ بَعْضَ مَا يَحْتَاطَرُهُ لِلرَّفَقِ بِالْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَتِ الْمَصَالِحُ بَيْنَهُمْ بِأَهْمِيَّتِهَا.

وَفِيهِ مَرَاعَاةُ رَفَقِ الْمُسْلِمِينَ وَلِسَعْيٍ فِي زَوْلِ لَمَكْرُوهِهِ وَالْمَشَقَّةِ عَنْهُمْ.

قَوْلُهُ ﷺ: «لَوَدِدْتُ أَنِّي أَهْزَوْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَهْزَوْتُ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَهْزَوْتُ فَأُقْتَلَ».

فِيهِ فَضِيلَةُ تَعَزُّوِ الشَّهَادَةِ، وَفِيهِ تَمَنِّيُ شَهَادَةٍ وَخَيْرٍ، وَتَمَنِّيُ مَا لَا يُمَكِّنُ فِي الْعَادَةِ مِنَ الْخَيْرَاتِ. وَفِيهِ أَنَّهُ لِمَجْدِّهِمْ كَفَايَةٌ لَا فَرْطُ عَيْنٍ.

(١) عني (ع). وما.

(٢) عني (إتمام المعجم): ٢٤٥/٦.

يَرْجِعُهُ إِلَى تَسْكِينِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرِ أَوْ غَنِيمَةٍ». [احمد ٩١٧٤، وتحرير ٣١٣].

[٤٨٦٢] ١٠٥ - (١٨٧٦) حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنْدِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ - إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَنْقُصُ، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، وَالرِّيحُ رِيحُ مَسْلِكٍ». [احمد ٧٣٠٢، وتحرير ٤٨٦٣].

[٤٨٦٣] ١٠٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرُ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَدْ ذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ كَلِمٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا طُعِنَتْ تَفْجَرُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، وَالْعَرَفُ عَرَفُ الْمَسْلُوكِ» وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ فِي يَدَيْهِ، لَوْ لَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ تَغْرَوُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأَخْلِيَهُمْ، وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي، وَلَا تَطِيبُ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَتَّعِدُوا بِغَدِي». [احمد ٨١٣١، و٨٢٠٥، وتحرير ١٢٣٧].

[٤٨٦٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ لَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ

قَوْمِهِ ﷺ: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ» هَذَا تَنْبِيهُ عَلَى الْإِخْلَاصِ فِي الْغَزْوِ، وَأَنَّ لَوْنُ الْمَذْكُورِ فِيهِ، إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ أَخْلَصَ فِيهِ وَقَاتَلَ لَتَكُونَ كِسْمَةُ اللَّهِ فِي الْعَلَبِ.

قَالُوا:.. وَهَذَا لِفَضْلِهِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فِي قِتَالِ الْكُفَرِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ وَقَطَاعِ الطَّرِيقِ، وَفِي قَامَةِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ «وَجُرْحُهُ يَنْقُصُ» هُوَ بِفَتْحِ لِيَاءِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الْمُثَنَّى بَيْنَهُمَا، وَمَعْنَاهُ: يَجْرِي مَتَفَجِّرًا، أَيْ: كَثِيرًا؛ وَهُوَ بِمَعْنَى إِبْرَاهِيمَ الْأَخْرِيِّ: «يَتَفَجَّرُ دَمًا».

قَوْلُهُ ﷺ: «تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا طُعِنَتْ» الضَّمِيرُ فِي «كَهَيْئَتِهَا» يَعُودُ عَلَى الْجِرَاحَةِ.

و«إِذَا طُعِنَتْ» بِأَلْفٍ بَعْدَ الدَّالِ، كَذَا فِي جَمْعِ التَّنْصِخِ.

سَرِيَّةٍ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ وَبِهَذَا الْإِسْنَدُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوِدِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ أُحْيَا» بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، [أحمد ١٧٣٤٤، مسند ٤٨٦٣].

[٤٨٦٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، يَعْنِي الثَّقَفِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنِ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَحَبِّتُ إِلَّا أَنِّي خَلَفْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ» نَحْوَ حَدِيثِهِمْ. [أحمد ٩١٨٠، مسند ٢٨٦٣].

[٤٨٦٦] ١٠٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقَضَّى اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ» إِلَى قَوْلِهِ: «مَا تَخَلَّفْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ تَفَرُّو فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى». [أحمد ٩١٨٧، مسند ٢٨٦٣].



٢٩ - [باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى]

[١٨٦٧] ١٠٨ - (١٨٧٧) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو خازيم الأحمر، عن شعبة، عن قتادة، وحُميد^(١)، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ مَاتَ مِنْ نَفْسٍ نَمُوتَ لَهَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ يَسْرُهَا أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى الدُّنْيَا، وَلَا أَنَّ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، إِلَّا الشَّهِيدَ. فَإِنَّهُ يَتِمُّ أَنْ يَرْجَعَ يَفْتَلَّ فِي الدُّنْيَا؛ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ». (أحمد ١٣٩٦١، إسناده صحيح، ٤٨٦٨).

باب: فضل الشهادة في سبيل الله تعالى

قوله: (حدثنا أبو خالد الأحمر، عن شعبة، عن قتادة، وحُميد، عن أنس)، قال أبو علي الغساني: ظهر هذا الإسناد أن شعبة يرويه عن قتادة وحُميد جميعاً، عن أنس؛ قال: وصوابه أن أبا خالد يرويه عن حميد عن أنس، ويرويه أبو خالد أيضاً عن شعبة عن قتادة عن أنس؛ قال: وهكذا قلته عهداً لغني بن مسعود^(٢).

قال القاضي: فيكون (حميد) معطوفاً على (شعبة) لا على قتادة؛ قال: وقد ذكره ابن أبي شيبة في كتابه عن أبي خالد، عن حميد وشعبة، عن قتادة عن أنس^(٣)، فبينه وإن كان فيه أيضاً بهم؛ فلو غلظه أن حميداً يرويه عن قتادة، وليس المراد كذلك، بل المراد أن حميداً يرويه عن أنس كما سبق^(٤).

قوله ﷺ: «مَنْ مَاتَ مِنْ نَفْسٍ نَمُوتَ لَهَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ يَسْرُهَا أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى الدُّنْيَا، وَلَا أَنَّ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، إِلَّا الشَّهِيدَ» أي آخره. هذا من صرائح الأدلة في عظيم فضل الشهادة؛ والله المحمود بشكوره.

(١) حميد معطوف على (شعبة) كما بينه المؤلف رحمه الله تعالى.

(٢) تنقيح المجهول ص ٨٨٥

٢ هـ في مصنف بن أبي شيبة، ١٩٦٦٥ طبعة الشيخ محمد عوازة، و١٩٥٤٧ (مكتبة الرشد - لاسرود) عن روى به مسلم. ووقع في طبعة الدار الإسلامية (٢٨٩، ٥) ومكتبة الرشد ١٩٣١٩، ودار المعرف ٥٦٢/٤. حدثنا أبو خالد الأحمر، عن شعبة، عن قتادة، عن حميد، عن أنس بن مالك، وهذا خطأ، ووقع هو أيضاً في نسخة المطبوع إليه، محقق طبعة دار الحديث وخطأها.

و يرويه نفي ذكره القاضي عياض عن بن أبي شيبة أسند. عنه أبو علي الغساني في تنقيح المجهول.

(٣) الإكمال للمصنف: ٢٩٧/٦

(٤) في (ج): خيراً، وهو خطأ.

[٤٨٦٨] ١٠٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَدَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا وَأَنْ لَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرُ الشَّهِيدِ، فَإِنَّهُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجِعَ فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ؛ لِمَا بَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ». أحمد (١٢٧٧١)، والبخاري (٢٨١٧).

[٤٨٦٩] ١١٠ - (١٨٧٨) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَدِيٍّ، اللَّهُ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ شَهَابِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا يَعْدِلُ لِحِجَاهٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ؟ قَالَ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ» قَالَ: فَأَعَادُوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ» وَقَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَانِتِ بِأَيَّاتِ اللَّهِ، لَا يَفْتُرُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى».

[بخاري: ٢٧٨٥] [وسط: ٤٨٧٠]

وَأَم سَبَبُ تَسْمِيَةِ شَهِيدٍ، فَقَالَ الْفَرُّغَانِيُّ: لَأَنَّهُ حَيٌّ، فَوْنُ أَرُو حَكَمٌ شَهِدَتْ وَخَضَعَتْ دُرُ الْإِسْلَامِ^(١)، وَأَرْوَاحُ غَيْرِهِمْ إِنَّمَا تَشْهَدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَقَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَمَلَائِكَتُهُ عَلَيْهِمْ تَصَلَاةٌ وَالسَّلَامُ يَشْهَدُونَ لَهُ بِالْجَنَّةِ^(٢). وَقِيلَ: لَأَنَّهُ يَشْهَدُ^(٣) عِنْدَ خُرُوجِ رُوحِهِ مَا أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ مِنَ الثَّوْبِ وَالْكَرَامَةِ. وَقِيلَ: لِأَنَّ مَلَائِكَةَ الرَّحْمَةِ يَشْهَدُونَهُ فَيَأْخُذُونَ رُوحَهُ. وَقِيلَ: لَأَنَّهُ شَهِدَ لَهُ بِالْإِيمَانِ رَحْمَةُ الْخَيْرِ بِظَاهِرِ حَالِهِ. وَقِيلَ: لِأَنَّهُ عِنْدَهُ شَهِدًا بِكَوْنِهِ شَهِيدًا، وَهُوَ الدَّمُ. وَقِيلَ: لَأَنَّهُ مَنُّ يَشْهَدُ عَلَى الْأَمَمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِإِبْلَاغِ الرِّسَالِ وَالرِّسَالَةِ إِلَيْهِمْ. وَعَلَى هَذَا لَقَوْلُ بَشَرِهِمْ غَيْرُهُمْ فِي هَذَا الْوَصْفِ.

قَوْلُهُ: «مَا يَعْدِلُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟» قَالَ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ» هَكَذَا هُوَ طَرِيقُ مَعْظَمِ لُغَتِنَا: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ» وَفِي بَعْضِهِ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ» بِالْبُيُوتِ، وَهَذَا جَارٍ عَلَى لُغَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ أَيْضًا، وَهِيَ لُغَةٌ فَصِيحَةٌ: حَدَّثَ ثَوْنٌ مِنْ غَيْرِ نَاصِبٍ وَلَا جَائِزٍ، وَقَدْ سَبَقَ يَدْنُهَا وَتَفَاتُرُهَا مَرَّاتٍ^(٤).

قَوْلُهُ ﷺ: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَانِتِ بِأَيَّاتِ اللَّهِ» إِلَى آخِرِهِ، مَعْنَى «الْقَانِتِ» هُنَا «الْبَاطِلِ».

(١) فِي (بُخ) وَ(ص): لِلْإِسْلَامِ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) «الْوَاثِقَةُ»: (٣١٢/١) بِقَوْلِ غَيْرِ أَبِي الْعِيسَى ثَعْلَبٍ.

(٣) فِي (ص) وَ(هـ): يَشْهَدُ.

(٤) انظر (٣٩٩/١).

[٤٨٧٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كُلُّهُم عَنْ سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. (المصدر: ١٩٤٨٨) (والله اعلم).

[٤٨٧١] ١١١ - (١٨٧٩) حَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو نُؤَيْبٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَثْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا أَبَايَ إِلَّا أَعْمَلْ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ أَسْقِي الْحَاجَّ، وَقَالَ آخَرُ: مَا أَبَايَ إِلَّا أَعْمَلْ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ أَعْمُرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَقَالَ آخَرُ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِمَّا قُتِمْتُ، فَرَجَرَهُمْ عَمْرُ وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ عِنْدَ مَثْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَلَكِنْ يَذَّ صَلَّيْتُ الْجُمُعَةَ دَخَلْتُ فَاسْتَفْتَيْتُ فِيمَا اخْتَفَفْتُمْ فِيهِ، فَأَمَرَ اللَّهُ ﷻ: «لَجَعَلْتُ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَحِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْكَرَامِ كَمَنْ بَاتَ بِأَنْفِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» (رواه ١١٩) الآية إِلَى آخِرِهَا. (المصدر: ١٨٣٦٧).

[٤٨٧٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَدَانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَثْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي نُؤَيْبٍ. (المصدر: ١٨٧١).

وفي هذا الحديث عظيم فضل الجهاد؛ لأن الصلاة والصيام والقيام بآيات الله أفضل لأعمال، وقد جعل المجاهد مثل من لا يفتر عن ذلك في لحظة من اللحظات، ومعلوم أن هذا لا يتأتى لأحد، ولهذا قال ﷺ: «لا تستطيعونه» والله أعلم.

قوله: (أن عمر رضي الله عنه زجر الرجال الذين رفعوا أصواتهم يوم الجمعة عند المنبر). فيه كراهة رفع الصوت في المساجد يوم الجمعة وغيره، وأنه لا يرفع الصوت يوم ولا غيره عند اجتماع الناس للصلاة؛ لما فيه من التشويش^(١) عليهم وعلى المصلين والتذاكرين، والله أعلم.



٣٠ - [باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله]

[٤٨٧٣] ١١٢ - (١٨٨٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْمَعَةَ بْنِ قُتَيْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَمْعَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْغَدْوَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». (المعجم: ١٢٣٥٩، والبيهقي: ٤٢٧٩٢).

[٤٨٧٤] ١١٣ - (١٨٨١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالْغَدْوَةُ يَغْدُوهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». (1، المعجم: ٤٨٧٥).

[٤٨٧٥] ١١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا

باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله

قوله ﷺ: «الغدوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها».

«الغدوة» بفتح لغين - السير أو الذهاب إلى الزوال، و«الروحة»: السير من الزوال إلى آخر النهار. و«أو» هنا للتقسيم لا للشك.

ومعناه أن الروحة يحصل بها هذا الثوب وكذا الغدوة وانظر أنه لا يختص ذلك بالغدوة والرواح من بلدته، بل يحصل هذا الثوب بكل غدوة أو روحة في طريقه إلى لغزو، وكذا غدوة وروحة في موضع لقتال؛ لأن الجميع يسمى غدوة وروحة في سبيل الله تعالى.

ومعنى هذا الحديث أن فضل الغدوة والروحة في سبيل الله وثوبهما خير من نعيم الدنيا كلها لو ملكها بسد وتصور تنعمه بها كلها؛ لأنه زائل، ونعيم الآخرة باق.

قال القاضي: وقين في معناه ومعنى نظائره من تمثيل أمور الآخرة وثوابها بأمور الدنيا، إنه خير من الدنيا وما فيها لو ملكها إنساناً وملك جميع ما فيها وأنفقته في أمور الآخرة؛ قال هذا القائل: وليس تمثيل البدني بالبدني على ظاهر إطلاقه^(١)، والله أعلم.

(١) إكساب المصمم: (٦/٣٠٠).

وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَذْوَةُ
أَوْ رَوْحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» [أحمد ١٥٥٦٠، والبيهقي ٢٧٩٤،

[٤٨٧٦] ١١٤ م - (١٨٨٢) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ
سَعِيدٍ، عَنْ ذُكْوَانَ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ رَجُلًا
مِنْ أُمَّتِي وَسَقَّ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: «وَلَرَوْحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ عَذْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا
فِيهَا» [أحمد ١٠٨٨٣، والبيهقي ٢٧٩٣،

[٤٨٧٧] ١١٥ - (١٨٨٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَزُهَيْرُ بْنُ
حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَإِسْحَاقَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا لُمُقَرِّي
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَنُوبٍ: حَدَّثَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ الْمَعَاوِيُّ، عَنْ
أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَذْوَةُ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةُ خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ» [أحمد ٢٣٥٨٦،

[٤٨٧٨] (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازٍ: حَدَّثَنَا عَيْبُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَرِّزِ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ وَحَيُّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا:
حَدَّثَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ
يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِمِثْلِهِ سَوَاءٌ. [سفر ٤٨٧٧].

قوله: (وحدثنا ابن أبي عمر) حدثنا مروان بن معاوية، عن يحيى بن سعيد) هكذا هو في جميع نسخ
ملاونا، وكذا نقله أبو علي الغساني عن رواية^(١) الجلودي؛ قال: وقع في نسخة بن صهبن. (حدثنا
أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا مروان) فذكر (ابن أبي شيبة) بدل (بن أبي عمر) قال: والصواب لأول.



٣١ - [باب بيان ما أعدّه الله تعالى للمجاهد في الجنة

من الدرجات]

[٤٨٧٩] ١١٦ - (١٨٨٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِئٍ الْخَوْلَانِيُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَدَنِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا أَبَا سَعِيدٍ، مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ وَرَبِّهِ وَالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» فَمَجِبَتْ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَعِدَّ عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَمَرًا، ثُمَّ قَالَ: «وَأُخْرَى يُرْفَعُ بِهَا الْعَبْدُ مِثَّةً دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» [الحديث: ١١١٠٣].

باب بيان ما أعدّه الله تعالى للمجاهد في الجنة

من الدرجات

قوله ﷺ: «(وأخرى يُرْفَعُ بِهَا الْعَبْدُ مِثَّةً دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

قال القاضي عياض رحمه الله: يحتمل أن هذا على طاهره، وأن لدرجات هنا المذكور التي بعضها أرفع من بعض في الظاهر، وهذه صفة منازل الجنة، كما جاء في أهل العرف أنهم يترادون كالكوكب «سُرِّي»^(١)، قال: ويحتمل أن لمراد الرفع ما معنى، من كثرة شيع وعظيم لإحسان مما لم يخطر على قلب بشر ولا يصنفه^(٢) محقق، وأن النوع ما أنعم الله عليه من لبر والكرامة يتفاضل تصدلاً كثيراً، ويكون ناعده في الفضل كمن بين السماء والأرض في البعد، قال القاضي: ولا حتماً لأول أظهر، وهو كما قيل، والله أعلم.



(١) أخرجه بيجري، ٣٧٤٦، ومسلم ٧١٤٤ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وهو في المسند أحمد ١١٢١٦.

(٢) في (ص) نسخة، وفي الإكمال للمصنف (١/٦٤٠٤): نسخة، وفي نسخة.

٣٢ - [باب: من قتل في سبيل الله

كُفِرَتْ خطاياهُ إلا الدين]

[٤٨٨٠] ١١٧ - (١٨٨٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ فَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ: «الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ» فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تُكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرٌ مُدْبِرٌ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتُكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرٌ مُدْبِرٌ، إِلَّا الدِّينَ» فَإِنْ جَبُرِلَ ﷺ قَالَ لِي ذَلِكَ».

[حدود: ٢٢٥٨٥]

باب: من قتل في سبيل الله

كُفِرَتْ خطاياهُ إلا الدين

قوله ﷺ لئدي سألته عن تكفير خطيائه إن قُتل: «نعم، إن قُتل في سبيل الله وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر» ثم أحده فقال: «إلا الدين؟» فإن جبريل قال له: «فذلك».

فيه هذه الفضيلة العظيمة للمجاهد، وهي تكفير خطيائه كلها إلا حقوق لادميين، وإنما يكون تكفيرها بهذه الشروط المذكورة، وهو أن يقتل صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر، وفيه أن الأعمال لا تنفع إلا بالنية والإخلاص لله تعالى.

قوله ﷺ: «مقبل غير مدبر» لعمدة حترار من يقبل في وقت ويدبر في وقت.

ولمحتسب) هو المخلص لله تعالى. غير فاتل لعصية أو بمنية أو لصيت أو نحو ذلك، فليس له هذا الثوب ولا غيره.

وأم قوله ﷺ: «إلا الدين» فمعية نية على جميع حقوق لادميين، وأن الجهاد والشهادة وغيرهما من أعمال البر لا يكفر حقوق الأدميين، وإنما يكفر حقوق الله تعالى.

[٤٨٨١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ بِمَعْنَى حَدِيثِ النَّبِيِّ. [المعجم: ٢١٥: ٢١٦].

[٤٨٨٢] ١١٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - يَزِيدُ أَحَدَهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ - أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ ضَرَبْتُ بِسَيْفِي؟ بِمَعْنَى حَدِيثِ الْمَقْبُرِيِّ. [المعجم: ٢٨٨١].

[٤٨٨٣] ١١٩ - (١٨٨٦) حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُقْضَلُ - يَعْنِي ابْنَ قُضْلَةَ - عَنْ عِيَّاشٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْقُتَيْبِيُّ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُعْقَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ». [الحج: ٧٠٥١].

[٤٨٨٤] ١٢٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقُتَيْبِيُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الدِّينَ». [المعجم: ٢٨٨٢].

وأما قوله ﷺ: «عم» ثم قال بعد ذلك: «إلا لئیس» محمولٌ على أنه أروحي (لديه) في الحال؛ ولهذا قال ﷺ: «إلا الدين»؛ لأن حبريل قال لي ذلك» والله أعلم.

قوله: (حدثنا سعيد بن منصور) حدثنا سفیان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس قال وحدثنا بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة (وحدثنا بن عجلان) هو سفیان.

قوله: (عن عياش بن عباس القتيبي) الأول بالثمين المعجمة، والثاني بالمهمله. و(القتبي) بالقاف مكسورة ثم مثناة فوق ساكنة ثم موخمة، منسوب إلى قتادة بطي من رُعيين.

٣٣ - اباب بيان أن أزواج الشهداء في الجنة،

وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون

[٤٨٨٥] ١٢١ - (١٨٨٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، بِمَا لَاهُمَا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ (ج). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، جَمِيعاً عَنْ الْأَعْمَشِ (ج). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ اللَّهِ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا تَحْزَنُوا الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خَصِيرٍ﴾ ١٢١ - قَالَ: أَمَّا إِنْ قَدْ سَأَلْتَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «أَرْوَاهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خَصِيرٍ».....

باب بيان أن أزواج الشهداء في الجنة،

وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون

قوله (حدثني يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة) وذكر إسنادَه إلى مسروق (قال: سألنا عبد الله عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْزَنُوا الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خَصِيرٍ﴾ ١٢١ - قَالَ: أَمَّا إِنْ قَدْ سَأَلْتَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «أَرْوَاهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خَصِيرٍ».

قال لما زري^(١) كل جاء (عبد الله) غير منسوب؛ قال أبو عبيد الغضائري^(٢). وعن ثناس من يشبه يقول: عبد الله بن عمرو^(٣)، وذكره أبو مسعود الدمشقي في مستدرك مسعود.

قال لقصي عباس - وقع في بعض نسخ من «صحيح مسلم»: (عبد الله بن مسعود) قلت: وكذا وقع في بعض نسخ ملازم المعتمدة، ولكن لم يقع منسوباً في معظمها، وذكره خلعت الراسطي والحسيني^(٤) وغيرهما في مستدرك مسعود، وهو لطواب

وهذا الحديث مرفوع؛ لقوله. (إن قد سألنا عن ذلك فقال) يعني النبي ﷺ.

(١) في «المعجم»، (٢٢/٢٢).

(٢) نقل عن أبي مسعود الدمشقي، كتب في «المعجم» له من ٨٨٨، في «معجم» و«كمال المعجم» (٣٠٦/٦).

(٣) في (ج): عمر وهو حوا.

(٤) في «تجميع بين صحيحين»: ٣٢٦.

لَهَا قَنَابِيلٌ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَابِيلِ،

قوله ﷺ في الشهداء: «أرواحهم في جوف طير تحضر، لها قنابيل معلقة بالعرش، تسرح من الجنة حيث شاءت: ثم تأوي^(١) إلى تلك القنابيل».

فيه يبين أن الجنة مخلوقة موجودة، وهو مذهب أهل السنة، وهي التي أهبط منها آدم، وهي التي يتنعم فيها المؤمنون في الآخرة، هذا إجماع أهل السنة. وقد استدل المعتزلة وطائفة من المبتدعة أيضاً وغيرهم: إنها ليست موجودة، وبعد توحيد بعد لمع في القيامة قالوا: والجنة التي أخرج منها آدم غير موجودة. وظن هؤلاء القرآن والسنة تدل على مذهب أهل الحق.

وفيه إثبات مجالس الأمور بالهروب والعقاب قبل القيامة.

قال القاضي: وفيه أن الأرواح باقية لا تفسد، فينتفع المحسن ويعذب المسيء، وقد جاء به القرآن والآثار، وهو مذهب أهل السنة خلافاً لطائفة من المبتدعة قالت: تفسد.

قال القاضي: وقيل هذا «أرواح الشهداء» وقال في حديث مالك: «إِنَّمَا تَسْمَةُ الْمُؤْمِنِ»^(٢) والسمة تطلق على ذات الإنسان جسماً وروحاً، وتطلق على الروح مفردة، وهو المراد بها في هذا التفسير في الحديث الآخر بالروح، ولعمدنا بأن الجسم يفتن ويأكله التراب، ولقوله في الحديث: «حتى يرجعه إلى جسده يوم القيامة»^(٣).

قال القاضي: وذكر في حديث مالك: «تَسْمَةُ الْمُؤْمِنِ» وقال هذا «الشهادة» لقيل: المراد بها شهادة^(٤) لأن هذه صفتهم؛ لقوله تعالى: «أَلَمَبَلَّغْنَاكَ فِيهِمْ قَوْلًا لَّعَلَّكَ تَكْفُرُ»^(٥) قال عمر: ١٦٩ وكما فسره في هذا الحديث، وأما غيرهم، فإنهم يعرض عليه مقعده بالقدرة والعشي كما جاء في حديث ابن عمر^(٦)، وكما قال الله تعالى في آل فرعون: «أَكْبَدُ يَوْمَهُمْ عَلَيْكَ عَذَابًا وَعَقِيبًا»^(٧) [أحد ١٦].

قال القاضي: وقيل: بن المراء جميع المؤمنين الذين يدخلون الجنة بغير عذاب، فيدخلونها لأن بدليل عموم الحديث. وقيل: بن أرواح المؤمنين على أفنية قبورهم، والله أعلم.

(١) في (خ): تأتي.

(٢) السوطي: ٥٧٩، من طريقه بساقي: ٢٠٧٣، وابن حبان: ٤٢٧١، وأحمد: ١٥٧٧٨ من حديث محمد بن مالك.

(٣) قطعة من الحديث السابق.

(٤) ابن بطون من إكمال المعجم: (٣٠٧/٩).

(٥) آخره الجذري: ١٣٢٩، وصحاح: ٧٢١١، وهو في مسند أحمد: ٦٥٨.

قوله ﷺ في هذا الحديث: «في جوف صير خضر» وفي غير «مسلم»: «كطير خضر»^(١) وفي حديث آخر: «بحواصل طير»^(٢) وفي «لموطأ» إنما تسمي المؤمن طير»^(٣) وفي حديث آخر عن قتادة: في جوف طير»^(٤) طائر يبيض

قال القاضي: قال بعض المتكلمين على هذا: الأ شبه صحة قول من قال: طير، أو صورة طير، وهو أكثر ما جاءت به الرواية، لا سيما مع قوله: «أنأوي إلى قنديل تحت العرش» قال القاضي: واستبعد بعضهم هذا، ولم ينكره آخرون، وليس فيه ما ينكر، ولا فرق بين الأمرين، بل رواية «طير» أو «جوف طير»، أصح معنى، وليس بالأقيسة والعقول في هذا حكم، وكله من المعجزات، فإذا أورد الله أن يجعل هذه الروح إذا خرجت من المؤمن أو الشهيد في فتايل أو أجواب طير أو حيث يشاء، كان ذلك واقع، ولم يبعد، لا سيما مع القول بأن لأرواح أجسام.

قال القاضي: وقيل: إن هذا السم أو لعن من الأرواح حزة من تجسد تبقى فيه الروح، هو الذي يتألم^(٥) ويعذب، ويلتذ وينعم، وهو الذي يقول: ﴿رَبِّ أَنْجُونِي﴾^(٦) وهو الذي يسرح في شجر الجنة، فغير مستحيل أن يصور هذا الجرح حادثاً، أو يجعل في جوف صائر وفي فتايل تحت العرش، وغير ذلك مما يريه الله عز وجل.

قال القاضي: وقد اختلف الناس في لروح ما هي اختلاف لا يكاد يحصر: فقل كثير من أرباب المعتزلي وعدم الباطن المتكلمين: لا نعرف حقيقة ولا يصح وصفه، وهو ما جهل «عبد علمه»، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾^(٧) الآية ١٥٠، وعلمت الفلاسفة فقالت بقدوم الروح. وقال جمهور الأطباء: هو البخار اللطيف لساري في البدن. وقال كثيرون من شيوخنا: هو الحية.

(١) أخرجه ابن ماجه: ٢٨٠١

(٢) أخرجه لطبيسي: ٢٨٩، والناصري: ٢٤٥٤

(٣) نقله قريباً.

(٤) في (ص) و(ق) صورة. ولعلبت «وقول لما في إكمال المعلم» (٣٠٧/٦) وكذلك أخرجه أبو عبيد الله في «زهدة» (٤٢/٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه موقفاً. أخرجه عن قتادة، البهري في «المجالسة» ١٣٩٢ بفظه، في طير يبيض.

(٥) في (ص) و(ق) يتألم. والمثبت «وقول لما في إكمال المعلم»

(٦) في (ص) و(ق) و(ع) بضم، وهي غير موجودة في (ج) ولعلبت «وقول لما في إكمال المعلم» (٣٠٨/٦) بضم.

فَاطْلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ أَطْلَاعَةً فَقَالَ: هَلْ تَسْتَهْوُونَ شَيْئًا؟ قَالُوا: أَيُّ شَيْءٍ تَسْتَهْوِي وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَيْئًا؟ فَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يَتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا قَالُوا: يَا رَبِّ، نُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا رَأَى أَنَّ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تَرُكُوا^(١).

وقال آخرون: هي أجسام لطيفة مشابهة^(٢) للجسم، يحيا لحياته، أجرى الله عادةً بموت الجسم عند فراقه وقيل هو بعض الجسم، ولهذا وصف بالحروج وتقبض ويلبغ الحلقوم، وهذه صفة الأجسام لا المعاني. وقال بعض متقدمي الغمته: هو جسم لطيف متصور حتى صورة الإنسان داخل الجسم. وقال بعض متبعيهم: به النفس الداخل ويخرج^(٣). وقال آخرون: هو الدم.

هذا ما نقله القاضي، ولا يصح عند أصحابنا أن الروح أجسام لطيفة متخللة في البدن، فإن وفاته مات، قال القاضي: وختلفوا في نفس والروح، فقيل: هما بمعنى، وهذا لفظان بمعنى واحد، وقيل: إن النفس هي النفس الداخل والخارج. وقيل: هي الدم. وقيل: هي الحياة. والله أعلم.

قال القاضي: وقد تعلق بحديث هذا وشبهه بعض الملاحدة القائلين بالتناسخ ونقل الأرواح وتنعيمها في تصور الجسد المرفقة، وتعذيبها في تصور القبيحة المسخرة، وزعموا أن هذا هو الثواب والعقاب. وهذا ضلال بين، وبطلان لما جاءت به شرائع من الحشر^(٤) والنشر والجنة والنار، ولهذا قال في الحديث: «حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه» يعني يوم يحيي جميع جسده^(٥)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فقال لهم الله تعالى: هل تستهونون شيئاً؟» الخ. هنا مبالغة في إكرامهم وتعظيمهم، إذ قد أعظمهم ما لا يخطر على قلب بشر، ثم رغبهم في سؤال الزيادة، فلم يجدوا مزيداً على ما أعطاهم، فسألوه حين رأوا^(٦) أنه لا بد من سؤال أن يرجع أرواحهم إلى أجسادهم؛ ليجاهدوا ويبدلوا أنفسهم في سبيل الله تعالى ويستأنسوا بالقتل في سبيله.

(١) تصحلت في الكلام للمسلم إلى: عشرة.

(٢) وهذه مقول عن أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى

(٣) في (ج) والحشر.

(٤) في (ص) و(هـ)، جميع يخلق. وسقطت هذه اللفظ من الكلام للمعجم وفي المتن في شرح المعصاة. (٣١/٢) يريد

أن رجاء جميع الجسد بإعادة الروح إلى يكون يوم البعث

(٥) في (ص) و(هـ) وأرو.

٣٤ - [باب فضل الجهاد والرباط]

[٤٨٨٦] ١٢٢ - (١٨٨٨) حَدَّثَنَا مَعْنُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الرِّبَيعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَقَّاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا أَمَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ يَعْبُدُ اللَّهَ رَبَّهُ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ».

[أحمد ١١١٢٥، والطبري ٢٧٨٦].

باب فضل الجهاد والرباط

قوله: (أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ»): هذا عامٌّ مخصوص، وتفسيره: هذا من أفضل الناس، وإلا فاعلموا: أفضل، وكذا الصديقون كما جاءت به الأحاديث^(١).

قوله ﷺ: «انم مؤمن في شعب من الشعاب يعبد ربه ويدع الناس من شره»

فيه دليل لمن قال بتفصيل عزلة على الاختلاط، وهي ذك حلاف مشهور، فمذهب شافعي وكثير العلماء أن لا اختلاط أفضل بشرط رجاء السلامة من الفتنة، ومذهب طوائف أن لا اختلاط أفضل، وأجذب الجمهور عن هذا الحديث بأنه مضمول على الاعتز في زمن الفتنة وحروب، أو هو فيمن لا يسلم الناس منه ولا يصبر عليهم، أو هو في ذلك من الخصوص، وقد كانت الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وحدهم أصحابية والتابعين والعلماء ولزقده مختنطين، فيحفظون منافع الاختلاط، كشهود الجماعة والجماعة والحدائق وعبادة المرضى وجنح الذكر وغير ذلك

وأما (الشعب) فهو ما تخرج بين جبلين، وليس المراد نفس الشعب خصوصاً، بل المراد الانفراد والاعتزال، وذكر الشعب مثلاً لأنه يحال عن الناس عديداً.

وهذا الحديث نحو الحديث الآخر حين سئل ﷺ عن النجاة فقال: «أسميت عليك لسانك» ولينسبك بيك، وأبوك على خطبتك^(٢).

(١) التكملة للمعجم: (١/٣١٠)

(٢) أخرجه الترمذي ٢٥٦٩، وأحمد ٢٢٢٢٥ من حديث طيبة من عامر بن عبد الله بن ميمون عن أبيه، وأما عليك، فالتكملة للمعجم: (١/٣١٠)

[٤٨٨٧] ١٢٣ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَكَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَكَ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الشَّعَابِ يُعْبُدُ رَبَّهُ وَيَدَعِ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ» . (الجملة: ١١٣٩٢ / توطئة: ٤٨٨٦).

[٤٨٨٨] ١٢٤ - (٥٥٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَكَ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، يَهْدِيهِ الْإِسْنَدُ، فَقَالَ: «وَرَجُلٌ فِي شَيْءٍ وَلَمْ يَقُلْ: «ثُمَّ رَجُلٌ»» . (الجملة: ١١٨٤٥ / توطئة: ٤٨٨٩).

[٤٨٨٩] ١٢٥ - (١٨٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّبِيبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ التَّوَّابِ بْنِ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْجَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُمْ رَجُلٌ مُمْسِكٌ عَنَّا قَرِيبَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يُطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ، كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فِرْعَةً، طَارَ عَلَيْهِ يَبْتَغِي الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ نَظَاهَةً، أَوْ رَجُلٌ فِي عُيْمَةٍ فِي رَأْسِ شَعْفَةٍ مِنْ هَذِهِ الشَّعَفِ، أَوْ بَطْنٍ وَادٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْدِيَةِ، يُقِيمُ الصَّلَاةَ وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيُعْبُدُ رَبَّهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ، لَيْسَ مِنَ النَّاسِ إِلَّا فِي خَيْرٍ» . (توطئة: ٤٨٩١).

قوله ﷺ: «من خير معاش الناس لهم رجل ممسك عن قومه» (المعاش) هو القيش، وهو العبد، وتقديره: «والله أعلم: من خير أحوال عبيدهم رجل ممسك».

قوله ﷺ: «يطير على متنه» كلما سمع هَيْعَةً أَوْ فِرْعَةً، طار على متنه يبتغي القتل والجوت مظانه معتادة: يسارع على ظهوره وهو «شده».

«كلما سمع هَيْعَةً» وهي الصوت عند حضور العدو، وهي يستح الهاء ويسكن الياء (و) (الفِرْعَةُ) يسكنان الزاي: انتهوض إلى العدو.

ومعنى «يبتغي لقتل مظانه» يطالبه في موطنه لئلا يرجى فيها لشدة رغبته في الشهادة.

وفي هذا الحديث فضيلة الجهاد والرياء والحرص على الشهادة.

قوله ﷺ: «أو رجل في عُيْمَةٍ في رأس شَعْفَةٍ» (العُيْمَةُ) بضم العين: تصغير لُغْمٍ، أي: قطعة منها.

و(الشَعْفَةُ) يفتح الشين والعين: أعلى الجبل.

[٤٨٩٠] ١٢٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ وَيَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ مِثْلَهُ. وَقَالَ: عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ، وَقَالَ: «فِي شُعْبٍ مِنْ هَذِهِ الشُّعَابِ» خِلَافَ دَوَائِدِ رَحْنِي

[نظر ٤٨٩١]

[٤٨٩١] ١٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ بَعْجَةَ، وَقَالَ: «فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ». (المعجم: ١٩٧٢).



٣٥- [باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر

يدخلان الجنة]

[٤٨٩٢] ١٢٨ - (١٨٩٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» فَقَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ فَيُسْتَشْهِدُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسْلِمَ، فَيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ فَيُسْتَشْهِدُ».

[أحمد، ٧٣٧٦، وسخاري، ٢٨٢٦].

[٤٨٩٣] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو غَرِيبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [أحمد، ٩٩٧٦، [رامسر، ١٨٩٧].

[٤٨٩٤] ١٢٩ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَدْ كَرَّ أَحَدَيْتُ، مِنْهَا: وَقَالَ

باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر

يدخلان الجنة

قوله ﷺ: «يُضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، يَقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ وَجُلُ فَيُسْتَشْهِدُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسْلِمَ، فَيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ وَجُلُ فَيُسْتَشْهِدُ».

قال القاضي: «يُضْحِكُ هَذَا اسْتِعَارَةً فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لُضْحُكَ الْمَعْرُوفُ فِي حَقِّهِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصْخُ مِنْ الْأَجْسَادِ. وَمَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ الْحَالَاتِ، وَاللَّهُ تَعَالَى سَرُّهُ عَنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْعَرْدُ بِهِ الرِّضَا بِفَعْلِهِمْ وَاتِّبَابُ عَلَيْهِ وَحَمْدُ فَعْلِهِمْ وَمَحَبَّةُ، وَتَلَقَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِهَذَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الطَّبِيعَةَ مِنْ أَحَدٍ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ مَنْ فَقَرٌ^(١) مَا يَرْضَاهُ وَسُرُورُهُ بِهِ وَبِرُّهُ لِمَنْ يَنْقُذُهُ.

(١) فِي (نَصِّ) وَ(هَكَذَا) مِنْ لَفْظِهِ: «وَأَقْبَلَ بِنَا فِي» كَمَا قَالَ أَحْمَدُ (٢/٣٩٦).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُضْحِكُ اللَّهُ لِرَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا، لِأَخَرٍ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» قَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يُقْتَلُ هَذَا فَيُلَاحِظُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْآخَرِ فَيَهْدِيهِ إِلَى الْإِسْلَامِ، ثُمَّ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُسْتَشْهِدُ». [المعجم: ٨٧٧٤] [المعجم: ٤٨٩٢]

قال: ويحتمل أن يكون المراد من ضحك ملائكة الله تعالى الذين يوجههم لقض روجه ودخاله الجنة، كما يدل: قتل السوطان فلاناً، أي: أمر بقتله.



٣٦- [باب من قتل كافراً ثم سدد]

[٤٨٩٥] ١٣٠ - (١٨٩١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَغَيْرُهُمْ عَنْ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ فِي النَّارِ أَبَدًا». [احمد ١٩١٦٣].

[٤٨٩٦] ١٣١ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْغَزَّارِيُّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ شُهَيْبِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعاً يَضُرُّ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ» قِيلَ: مَنْ هُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِراً ثُمَّ سَدَّدَ» [احمد ٢٩١٨٦].

باب من قتل كافراً ثم سدد

قوله ﷺ: «لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ فِي النَّارِ أَبَدًا» وهي رواية: «(لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعاً يَضُرُّ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ» قِيلَ: مَنْ هُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِراً ثُمَّ سَدَّدَ»).

قال القاضي في الرواية الأولى: يحتمل أن هذا مختص بمن قتل كافراً في الجهاد، فيكون ذلك مكفراً للثوبه، حتى لا يعاقب عيبه، أو يكون بيعة مخصصة، أو حابة محصورة. ويحتمل أن يكون عقابه إن عوقب بغير النار، كالحبس في الأعراف عن دخول الجنة أولاً، ولا بدحس النار. أو يكون إن عوقب بها في غير موضع عقاب الكفار، ولا يجتمعان في أدراكها.

قال: وأما قوله في الرواية الثانية: «اجتماعاً يضر أحدهما الآخر» فيدل على أنه اجتماع مخصوص؛ قال: وهو مشكل المعنى، وأوجه ما فيه أن يكون معناه ما أشرنا إليه أنهم لا يجتمعان في وقت إن استحق لعقاب فبغيره بدخوله معه وأنه لم ينفعه إيمانه وقتله إليه، وقد جاء مثل هذا في بعض الآثار^(١)، لكن قوله في هذه الحديث: «مؤمن قتل كافراً ثم سدد» مشكل؛ لأن المؤمن إذ سدد ومعه: «استقدم على الطريقة المشلى ولم يخلط - ثم بدحس النار أصلاً، سواء قتل كافراً أو لم يقتله.

١، في (ص) و(ج)؟ لمحيث، والمشتبه موافق لما في إجماع المصنف: (٣١٣/٦).

قال القاضي: ووجهه عندي أن يكون قوله: «ثم سُدَّ» حائداً على الكافر القاتل، ويكون بمعنى الحديث السابق «يفضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة». ورأى بعضهم^(١) أن هذا سَعَفٌ تغييرٌ من بعض الرواة، وأن صوابه: (مؤمناً قتله كافراً ثم سُدَّ) ويكون معنى قوله: «لا يجتمعان في نار اجتماع» يضرُّ أحدهما الآخر أي: لا يدخلانها للعقاب، ويكون هذا استثناءً من اجتماع الورد وتخصيهم على جسر جهنم، هذا آخر كلام القاضي.



(١) هو البخاري كما في الإكمال «لهم».

٣٧- [باب فضل الصدقة في سبيل الله وتضعيفها]

[٤٨٩٧] ١٣٢ - (١٨٩٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لِحَنْظَلِي أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو لَتَيْيَانِي، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِنَاقَةٍ مَخْطُومَةٍ فَقَالَ: هَلِيهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُ مِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا مَخْطُومَةٌ». - لفظ - ٤٨٩٨ -

[٤٨٩٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ زَائِدَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ -: حَدَّثَنَا سَعْبَةُ، كَلَّاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. - أحمد - ١٧٠٩١ -

باب فضل الصدقة في سبيل الله وتضعيفها

قوله: (جاء رجل بناقة مخطومة فقال: هله في سبيل الله - فقال رسول الله ﷺ: «لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُ مِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا مَخْطُومَةٌ» - معنى «مَخْطُومَةٌ»، أي: فِيهِ نِخْطَمٌ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْقَرْمِ، وَسَبَقَ شَرْحُهُ مَرَّاتٍ.

قيل: يَحْتَمَلُ أَنْ الْمُرَادَ بِهِ أَحْرُسُ مِائَةِ نَاقَةٍ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَيَكُونُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ بِهَا سَبْعُ مِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مَخْطُومَةٌ، يَرْكَبُهُنَّ حَيْثُ شَاءَ لِمَتَرَدٍّ، كَمَا جَاءَ فِي تَحْقِيقِ الْجَنَّةِ وَتُجَيِّهَا^(١)، وَهَذَا الْأَحْتِمَالُ أَظْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أخرج الترمذي: ٢٧١٨، وأحمد: ٢٢٩٨٢ من طريق الصنعوني، عن عثمة بن مرثد، عن مسجع بن بريدة، عن بريدة الأسلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ فِي الْجَنَّةِ مِنْ خَيْلٍ؟ قَالَ: «لَيْسَ بِهَا خَيْلٌ، وَلَكِنْ أَمْحَاكُ نَاقَةٍ، فَلَا تَشَاءُ أَنْ تَحْمِلَ فِيهَا عَنِ فَرْسٍ مِنْ بِاقُوَّةِ حِمَارٍ، بَطِيرٌ يَنْتَفِلُ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ تَشَاءُ» قَالَ: وَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ فِي الْجَنَّةِ مِنْ بَيْتٍ؟ قَالَ: «لَيْسَ فِيهَا بَيْتٌ، وَلَكِنْ لَصَاحِبُهُ قَالَ: لَنْ يُلْجَأَ إِلَيْكَ لَدُنَّ حَبِيبَةٍ، يَكُونُ مَعَهَا فِيهَا مَدَاشِيقُ نَعْسَةٍ وَبَدَنَتِ عَيْشَةٍ» ثُمَّ أَخْرَجَهُ الترمذي: ٢٧١٩ من طريق سعد بن ثعلبي، عن عثمة بن مرثد، عن عبد الرحمن بن عدي، عن مرثد، وقال: أَضْحَكَ مِنْ حَدِيثِ الصنعوني.

وَأَخْرَجَهُ الترمذي أيضًا: ٢٧٢٠ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٣٨. [باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمرحوب وغيره،

وخلافته في أهله بخير]

[٤٨٩٩] ١٣٣. (١٨٩٣) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب وابن أبي عمير - واللفظ لأبي كريب - قالوا - حدثنا أبو معاوية - عن الأعمش، عن أبي عمرو الشيباني، عن أبي مسعود الأنصاري قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني ألدغ بني فاحولني، فقال «ما عندي» فقال رجل: يا رسول الله، أن أدله على من يحميه، فقال رسول الله ﷺ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله». (أحمد ١٢٣٩٩)

[٤٩٠٠] (١٠٠٠) وحدثنا إسحاق بن إبراهيم: أخبرنا عيسى بن يونس (ح). وحدثني بشر بن خالد: أخبرنا محمد بن جعفر، عن شعنة (ح). وحدثني محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا سفيان، كلهم عن الأعمش بهذا الإسناد. (أحمد ١٧٠٨٦)

باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمرحوب وغيره.

وخلافته في أهله بخير

قوله: (ألدغ بي) مر بصم الهزمة، وفي بعض نسخ: (لدغ بي) بفتح الهمزة وتشديد الدال، وقوله: (الفحشي عن جمهور روة ميسم، قل - ولاؤل هو لصوات ومعروف البعة^(١))، وكذا روه أبو داود وأحمدون^(٢) بالألف، ومعناه: هلكك عاتيك وهي مركوبي.

قوله ﷺ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» فيه فصيحة الدلالة على الخير والتشجيع عليه والمساعدة لفاعله. وفيه فضيلة تعميم لعدم ووظائف بعدد مت، لا ميثم لمن يعم بها من المتحدين وغيرهم.

ولم يرد من آخر فاعله: أن له ثوباً بذلك لفعل كما أن للمدعله ثوباً، ولا يبرم أن يكون قسراً أو يهمل سواها.

(١) في (ص) و(ل) في النسخة. والشيبة هو الذي له في الإكمال المعجم ٢: (٣١٦/٦)

(٢) أبو داود ٥١٢٩، وأبو حنيفة ٢٨٦٣، وأحمد ١٧٠٨٤

[٤٩٠١] ١٣٤ - (١٨٩٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (ح) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ تَائِفٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ فَتًى مِنْ أَسْلَمَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ لِعَزْوٍ وَأَنْتَ مَعِيَ مَا أَتَجَهَّزُ، قَالَ: «إِنِّي لَأَكْلَانَا فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ تَجَهَّزَ فَمَرَضَ» فَأَنَّهُ فَقَدْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُفَرِّتُكَ لِسَلَامٍ وَيَقُولُ: أَعْطِنِي الْيَدِي تَجَهَّزْتُ بِهِ، قَالَ: يَا قُلَانَةُ، أَعْطِنِي الْيَدِي تَجَهَّزْتُ بِهِ وَلَا تُحْسِبِي عَنْهُ شَيْئًا، قَرَأَ اللَّهُ لَا تُحْسِبِي بِهِ شَيْئًا فَيُبَارِكَ لَكَ فِيهِ الْحَمْدُ ١١٣١٦٠.

[٤٩٠٢] ١٣٥ - (١٨٩٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو الطَّاهِرِ، قَدْ أَبُو الطَّاهِرِ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، وَقَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَكْبُرِ بْنِ الْأَشْح، عَنْ سُرَيْبِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ عَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا». [أحمد: ١٧٠٣٩، وابن أبي شيبة: ٤٩٠٣].

[٤٩٠٣] ١٣٦ - (٢٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرُّمَيْثِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُرَيْبِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَهَّزَ عَازِيًا فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَ عَازِيًا فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَزَا». [أحمد: ١٧٠٤٥، والبخاري: ٢٨٤٣].

قوله: «إِنْ فَتًى مِنْ أَسْلَمَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ لِعَزْوٍ وَأَنْتَ مَعِيَ مَا أَتَجَهَّزُ، قَالَ: «إِنِّي لَأَكْلَانَا فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ تَجَهَّزَ فَمَرَضَ»» (١) إِلَى آخِرِهِ. فِيهِ فَضِيلَةُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْخَيْرِ.

وَفِيهِ أَنَّ مَا نَوَى الْإِنْسَانُ صَرْفَهُ فِي جِهَةٍ يُرْتَعَبُ عَلَيْهِ تَمَتُّ الْجِهَةِ؛ يُسْتَحَبُّ لَهُ بِذَلِكَ فِي جِهَةٍ أُخْرَى مِنَ الْبِرِّ وَلَا يَكْرَهُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَلْتَزِمَهُ بِذَلِكَ.

قوله ﷺ: «مَنْ جَهَّزَ عَازِيًا فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا، أَيْ: حَصَلَ لَهُ أَجْرُ سَبَبِ لِعَزْوٍ، وَهَذَا لَا جُرْ يُحْصَلُ بِكُلِّ جِهَادٍ، وَسَوْفَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، وَلَكُلِّ حَالِفٍ لَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ، مِنْ قَضَاءِ حَاجَاتِهِمْ، أَوْ تَفَاتِيهِ عَلَيْهِمْ أَوْ ذُبِّ عَنْهُمْ، أَوْ مَسَاعِدَتِهِمْ فِي أَمْرِهِمْ. وَيَخْتَلِفُ قَدْرُ الثَّوَابِ بِقَدْرِ ذَلِكَ وَكَثْرَتِهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى الْإِحْسَانِ إِلَى مَنْ فَعَلَ مَصْنُوعَةً لِمُسْلِمِينَ أَوْ قَامَ بِأَمْرٍ

[٤٩٠٤] ١٣٧ - (١٨٩٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّي، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا إِلَى نَتِ لِحَيَّانَ بْنِ هَذِيلٍ، فَقَالَ «لِيَبْعَثَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا وَالْأُخْرَى بَيْنَهُمَا». [أحمد ١١٨٦٧ مسو ١٧].

[٤٩٠٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُصَدِّقِ - يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ، عَنْ يَحْيَى: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّي: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا، يَبْعَثُهُ (١) قَار ٤٩٠١.

قوله: (أن رسول الله ﷺ بعث بعثاً إلى نتي لحيان من هذيل، فقال: «لنبعث من كل رجلين أحدهما والأخر بينهما»).

أما (بنو لحيان) فكسر بلام وفتحها، وكسر أمهر. وقد تلقى العلماء على أن بني لحيان كانوا في ذلك الوقت كقذراً، فبعث إليهم بعثاً يفرغونهم، وقال لذلك لبعث: لينخرج من كل قبيلة نصف عدده، وهو المراد بقوله: «من كل رجلين أحدهما» وأما كود الأجر بينهما، فهو محمود، على ما إذا خلقت المقيم لغز في أهله بخبر، كما شرحه قريباً وكما صرح به في باقي الأحاديث.

قوله في إسناد هذا الحديث: (أبو سعيد مولى المهري) هو بالراء، واسمه سالم بن عبد الله أبو عبد الله النصيري - بالنون المديني - مولى شجاع بن لهيعة، ويقال: مولى مالك^(١) بن أوس من لحيان، ويقال: مولى دوس، ويقال له: سالم^(٢) سبلان^(٣)، بالسبب لمهمة ولواء لعمدة المفتوحين، وهو سالم لترات^(٤)، بالراء وآخره داء، وهو سالم مولى النصيرين، بالنون، وهو أبو عبد الله مولى شجاع، وهو سالم أبو عبد الله المديني^(٥)، وهو سالم مولى مالك بن أوس، وهو سالم مولى المهري^(٦)، وهو سالم مولى دوس، وهو سالم أبو عبد الله الشوسي.

(١) في (ج)، مولى بن مالك. وهو خطأ.

(٢) في (ج): مولى سالم. وهو خطأ.

(٣) تصحفت في (ج) إلى: سبلات.

(٤) في (ج) و(هـ) البراء. وهو خطأ.

(٥) في (ج) و(هـ) المديني. والمثبت موافق لما في «التفريسة»: ٢٦٧٧.

(٦) في (ج) و(هـ) النصيرين.

[٤٩٠٦] (٠٠٠) وحدثني إسحاق بن منصور: أخبرنا عبيد الله - يعني ابن موسى - عن شيبان، عن يحيى، بهذا الإسناد مثله. [المر: ٤٩٠٦].

[٤٩٠٧] [١٣٨ - (٠٠٠)] وحدثنا سعيد بن منصور: حدثنا عند الله بن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن يزيد بن أبي سعيد مؤلف التمهيد، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ بعث إلى بني لحيان: «الخرج من كل رجلين رجل» ثم قال للقاصد: «أنتكم خلفت الخارج في أهله وماله بخير كان له مثل نصف أجرة الخارج». [احمد: ١١١١].

ولسالم هذا تظاير في هذا، وهو أن يكون للإنسان أسماء أو صفات وتعريفات يعرفه كل إنسان بواحد منها، وصنف الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري في هذا كتاباً حسناً، وصنف فيه غيره.



٣٩- [بَابُ حُرْمَةِ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ

وَأَتَمُّ مَنْ خَانَهُمْ فِيهِنَّ]

[٤٩٠٨] ١٣٩- (١٨٩٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِبِينَ كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِبِينَ يَغْلُفُ رَجُلًا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ فَيُخَوِّنُهُ فِيهِمْ، إِلَّا وَفَّ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَأْخُذُ مِنْ عَمَلِهِ مَا شَاءَ، فَمَا ظَنُّكُمْ؟» [حد ١٧٢٩٧٧].

[٤٩٠٩] (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا وَشَيْعَرٌ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ، يَغْنِي النَّبِيُّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ. [لمطر ٤٩٠٨].

[٤٩١٠] ١٤٠- (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُبْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قَعْنَبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «فَأَخُذُ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا شِئْتُ» فَلَنَقْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «فَمَا ظَنُّكُمْ؟» [لمطر ٤٩٠٨].

بَابُ حُرْمَةِ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ

وَأَتَمُّ مَنْ خَانَهُمْ فِيهِنَّ

قوله ﷺ: «حرمة نساء المجاهدين على القاعبين كحرمة أمهاتهم» هذا في شيئين:

أحدهما: تحريمُ التعرضِ لهنَّ بريبة، من نهرٍ محرَّمٍ وخسوةٍ وحديثٍ محرَّمٍ وغير ذلك.

والثاني: لي برَّ من الإحسانِ إليهنَّ، ولصامٍ حوائجهنَّ التي لا يتولَّبُ عليها^(١) مفسدةٌ ولا يتوَضَّعُ بهنَّ إلى ريبةٍ ونحوها.

قوله ﷺ في لئلي يحون المجاهد في أهله: «إن المجاهد يأخذ يومَ القيامة من حسناته ما شاء، فما ظَنُّكُمْ؟»

معناه: ما تظنون في رغبته في أحدِ حسناته ولا استكثارٍ منها في ذلك المقدم؟ أي لا يُغني منها شيئاً من أمكنة، والله أعلم.

٤٠- [باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين]

[٤٩١١] ١٤١- (١٨٩٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: (لَا يَسْتَوِي السَّاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا فَجَاءَ بِكِتَابٍ يَكْتُبُهُ، فَشَكَا إِلَيْهِ بَنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ، فَتَرَلَتْ: «لَا يَسْتَوِي الْقَلِيدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَزَّ أُولَى الْأَصْرَارِ» [النساء ٩٥] - [تجدد ١٨٤٨٥] [ونظر: ٤٩١٢].

باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين

قوله: (فجاء بكتف يكتبها) فيه جواز كتيبة القرآني في لأبوح والأكتاف، وفيه طهارة عظم، لعذكي وجواز الانشاع به.

قوله تعالى: (لَا يَسْتَوِي الْقَلِيدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَزَّ أُولَى الْأَصْرَارِ) الآية. فيه دليل لسقوط الجهاد عن المعذورين، ولكن لا يكون ثوابهم لواب المجاهدين، بل لهم أو بئ منهم إن كان لهم بنة صالحة، كما قدل ﷺ. «ولكن جهاد رتبة»^(١).

وفيه أن الجهاد فرض كفاية ليس بفرض عين.

وفيه رد على من يقول إنه كان في زمن النبي ﷺ فرض عين وبعده فرض كفاية، ولصحيح أنه لم يز فرض كفاية من حين شرع، وهذه الآية ظاهرة في ذلك؛ لقوله تعالى: «وَلَا يَسْتَوِي الْقَلِيدُونَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٢)؛ فمن نصب فعلى المجاهد على القليل آخر أعين.

وقوله تعالى: «عَزَّ أُولَى الْأَصْرَارِ» قرئ «غير» بنصب لرء ورفعها، فمرعان مشهوران في السبع، فراء نافع وبن عامر وكسبتي بنصبها، والباءون برفعها، وقرئ في أشد بجرها^(٣)؛ فمن نصب فعلى الاستثناء، ومن وقع فوصف بلد عدين، أو بدت منهم، ومن جر فوصف للمؤمنين، أو بدت منهم.

قوله: (فشكا إليه بن أم مكتوم ضرارته) أي: عذاه، حكاه هو في جميع نسخ بلايت. (ضرارته)

(١) تقدم برقم ٢٨٢٩

(٢) سها بن عصفى في مسحر جبر ١ (٩٧/٢)، أو جبري لاسحر المحيط: (٣٥، ٤) للأعمر، أو جبري

قَالَ شُعْبَةُ: وَأَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٥٠- ١٩٥] بِمِثْلِ حَدِيثِ الْبَرَاءِ، وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ فِي رَوَايَتِهِ: سَعْدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. (المصنف: ٦٦١٠٦، رقم: ١٩٨٣٦).

[٤٩١٢] ١٤٢- (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، عَنْ يَسْعَرَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، كَلَّمَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَنَزَلَتْ: ﴿فَإِذَا أُولَى الْقُرْبَى﴾ [١٩٨٣٦] (المصنف: ٦٦١٠٦، رقم: ١٩٨٣٦).

بفتح الصاد، وحكى صاحب «المشارك» والمطالع عن بعض الرواة أنه ضبطه: (ضَرَرٌ^(١)) به) والصواب الأول.



(١) في (خ) صرّ وهي رواية ثالثة ذكرها صاحب «المصنف» (٣٣٤ / ٤) ولم يذكرها صاحب «المشارك» - (٥٧ / ٢).

٤١- [باب ثبوت الجنة للشهيد]

[٤٩١٣] ١٤٣- (١٨٩٩) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَسْعَثِيُّ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ أَدَايَا رَسُولِ اللَّهِ إِذَا قُتِلَ؟ قَالَ: «فِي الْجَنَّةِ» فَأَلْقَى ثَمَرَاتٍ كُنَّ فِي يَدَيْهِ ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ. وَفِي حَدِيثِ سُوَيْدٍ: قَالَ رَجُلٌ لِسَيِّدِي ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ. [حمد ١٤٣١، البخاري ٤٠١٦]

[٤٩١٤] ١٤٤- (١٩٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي النَّبِيتِ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَدَّابٍ الْمَصْبُيَّ: حَدَّثَنَا عِيْسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - عَنْ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي النَّبِيتِ - فَبِيلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْتَ عَبْدُكَ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَمِلَ هَذَا بَسِيرًا وَأُجِرَ كَثِيرًا» [أحمد ١٨٥٦٥، رابيعي ٢٨١٨].

[٤٩١٥] ١٤٥- (١٩٠١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ بْنُ أَبِي النَّظْرِ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَأَلْفَظُهُمْ مَقَارِبَةً - قَالُوا: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا

باب ثبوت الجنة للشهيد

قوله: (قال رح: ابن أنا يا رسول الله إن قتل) قال «في الجنة» فألقى ثمرات كثر في يده ثم قاتل حتى قتل) فيه ثبوت الجنة للشهيد.

وفيه المبالغة بالخير، وأنه لا يُشغل عنه بحظوظ النفوس.

قوله: (وحدثنا أحمد بن جَدَّابٍ الْمَصْبُيَّ) مالمجى والثون. وأم (المصبي) بكر الميم والصد المشددة، ويقال بفتح الميم وتخفيف لصاد، وجهان معروفان، الأول أشهر، منسوب إلى المصبيصة المدينة المعروفة.

قوله: (جاء رجل من بني النبيت) هو بنون مفتوحة ثم باء مؤنثة مكسورة ثم مشاء تحت ساكنة ثم مشاء فوق، وهم قبيل من الأنصار كما ذكر في الكتاب.

سَلَفَانُ - وَهُوَ ابْنُ الْمُجِيرَةِ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُسَيْمَةَ عَيْنًا يَنْظُرُ مَا صَنَعَتْ عَيْرُ أَبِي سَعْيَانَ، فَجَاءَ وَمَا فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ غَيْرِي وَغَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: لَا أَذْرِي مَا اسْتَلْنِي بَعْضُ سِدَائِهِ - قَالَ: فَحَدَّثَهُ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَخَرَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَكَلَّمَ فَقَالَ: «إِنَّ لَنَا ظَلِيَّةً، فَمَنْ كَانَ ظَهْرُهُ حَاضِرًا فَلْيَرْكَبْ مَعَنَا» فَجَعَلَ رِجَالٌ يَسْتَأْذِنُونَهُ فِي ظَهْرِ نَهْمٍ

قوله: (بعث رسول الله ﷺ بسيسة عيناً) هكذا هو في جميع النسخ: (السيسة) بياء مؤخدة مضمومة وبسيتين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء مشددة تحت ساكنة

قد قرأ القاضي: هكذا هو في جميع النسخ، قال: وكذا رواه أبو داود^(١) وأصحح الحديث، قال: والمعروف في كتب السيرة: (النيس) بياءين مؤخدتين مفتوحتين بينهما سين ساكنة، وهو يسير بن عمرو، ويقال: ابن بشر، من الأنصار من الخزرج، ويقال: حنيف لهم. قلت: يجوز أن يكون أحد اللفظين اسماً له والآخر لقباً.

وقوله: (عيناً) أي: متجسساً ورقياً.

قوله: (ما صنعت عير أبي سفيان) هي الدواب التي تحمل الطعام وغيره من الأمتعة، قال في المشدق: العير - هي الإبل ولدوب تحمل الطعام وغيره من التجارات؛ قال: ولا تسمى عيراً إلا إذا كانت كذلك^(٢) وقال لجوهري في «الصحاح»: لعير: الإبل تحمل لبشرة، وجمعها عييرات، بكسر العين وفتح الياء^(٣).

قوله ﷺ: «إِنَّ لَنَا ظَلِيَّةً، فَمَنْ كَانَ ظَهْرُهُ حَاضِرًا فَلْيَرْكَبْ» هي بفتح الظاء وكسر اللام، أي: شيئاً نطلبه.

و(الظهر): الدواب التي تتركب.

قوله: (فجعل رجال يستأذنونهم في ظهورهم) هو بضم الظاء واسكان الهمزة، أي: مركوبهم.

في هذا استحباب الثورة في الحرب، والآية في الإمام جهة إثارته وإغارة سراياه؛ مثلاً يشيع ذلك فيجذبهم لعدوه.

(١) في نسخة: ٢٦١٨

(٢) «مشدق الأنوار»: (١٠٧/٢)

(٣) في «الصحاح»: (عير)، ويجوز أنه نجمه عن عييرات.

في جلي لمدينة، فقال: «لا، إلا من كان ظهره حاضراً» فأطلق رسول الله ﷺ وأصحابه حتى سبّحوا المشركين إلى بدر، وجاء المشركون، فقال رسول الله ﷺ: «لا يتقدم أحد منكم إلى شيء حتى أكون أنا دونه» فمك المشركون، فقال رسول الله ﷺ: «قوموا إلى جنة عرضها السماوات والأرض» قال: يقول عمير بن الحمام الأنصاري: يا رسول الله، جنة عرضها السماوات والأرض؟ قال: «نعم» قال: يخ يخ، فقال رسول الله ﷺ: «ما يحملك على قولك: يخ يخ» قال: لا والله يا رسول الله إلا رجاء أن أكون من أهلها، قال: «فإنك من أهلها» فأخرج تمرات من قرنيه فجعل يأكل منهن، ثم قال: لئن أن حبيث حتى أكل تمراتي هذه إنها لحياة طويلة. قال: فرمى بما كان معه من التمر ثم قاتلهم حتى قُتل.

أحمد ٢١٣٩٨.

قوله: (في جلي المدينة) بضم العين وكسر الهاء.

قوله ﷺ: «لا يتقدم أحد منكم إلى شيء حتى أكون أنا دونه» أي قدّمه متقدماً في ذلك الشيء، لئلا يموت شيء من المصلح لئلا لا تعلمونه.

قوله: (عمير بن الحمام) بضم الحاء المهملة وتحميف الميم.

قوله: (يخ يخ) فيه ختان، إسكان الحاء، وكسر السين، وهي كلمة تصاق لتخيم الأمر وتعصيه في الخير.

قوله: (لا والله يا رسول الله إلا رجاء أن أكون من أهلها) هكذا هو في أكثر النسخ المعتمدة: (رجاء) بالهمزة ونصب الداء، وفي بعضها: (رجاء) بلا تنوين، وفي بعضها بالتثنية، سمدودان يحذف الداء، وكله صحيح معروف في لغة؛ ومعناه: والله ما فعلت شيء، لا لرجاء أن أكون من أهلها.

قوله: (فأخرج تمرات من قرنيه) هو بفتح وراء مفتوحين ثم تولد أي، جفنه الشريف. ووقع في بعض نسخ المغاربة فيه تصحيف.

قوله: (لئن أنا حبيث حتى أكل تمراتي هذه إنها حياة طويلة). فرمى بما كان معه من التمر ثم قاتلهم حتى قُتل، فيه جواز التحديد في الكفر ولتمريض للشهادة، وهو جواز بلا كراهة فيه عند جمهور العلماء.

[٤٩١٦] ١٤٦ - (١٩٠٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَفَتِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ فُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْحَوَنِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي وَهُوَ بِحَضْرَةِ الْعَدُوِّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» فَقَدِمَ رَجُلٌ رُكَّ الْهَيْئَةَ فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى، أَنْتَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقُلْ: أَقْرَأُ عَلَيْكُمْ لِسْلَامًا، ثُمَّ كَسَرَ جَفْنَ سَيْفِهِ فَأَلْقَاهُ، ثُمَّ مَشَى بِسَيْفِهِ إِلَى الْعَدُوِّ، فَضَرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِلَ. (المحد ١٩٥٣٩).

[٤٩١٧] ١٤٧ - (٦٧٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا ذُبَيْثٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا أَيْنَ ابْنُ مَعْدٍ رَجُلًا يُعَلِّمُونَا الْقُرْآنَ وَالشِّعْرَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُمْ: الْقُرَّاءُ، فِيهِمْ حَاطِي حَرَامٌ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَذَكَّرُونَ بِالنَّبِيلِ يَتَعَلَّمُونَ، وَكَانُوا بِالنَّهَارِ يَحِيطُونَ بِالْمَاءِ فَيَضَعُونَهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَحْتَطِبُونَ فَيَبِيعُونَهُ وَيَشْتَرُونَ بِهِ الطَّعَامَ لِأَهْلِ الصُّفَّةِ وَيُلْقُوا، فَبَعَثَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ

قوله: (وهو بحضرة العدو) هو بفتح الحاء وضمهم وكسرها، ثلاث لغات: ويقال أيضاً: (بحضر) بفتح الحاء وانضاد محذوف الهاء.

قوله ﷺ: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» قل العبد: معناه: إن الجهاد وحضور معركة القتال طريق الجنة وسبب لدخولها.

قوله: (كسر جفن سيفه) هو بفتح الجيم وسكان الفاء ويدنون، وهو عمله

قوله: (وكانوا بالنهار يحيطون بالماء فيضعونه في المسجد) معناه: يضعونه في المسجد مُسَلَّلاً لِمَنْ أَرَادَ اسْتِحْبَالَهُ لِنَهَارِهِ أَوْ شَرِبِهِ أَوْ غَيْرِهِمْ.

ولم يحراز وضعه في المسجد، وقد كانوا يضعون أيضاً أعتاق لئلا يبيعوا في المسجد في زمن النبي ﷺ ولا خلاف في جواز هذا وتفضيله.

وَبَيْنَهُمْ، فَعَرَضُوا لَهُمْ فَتَقَالُوا قَبْلَ أَنْ يَبْعُوا الْمَكَانَ، فَقَالُوا: اللَّهُمَّ بَلِّغْ عَنَّا نَبِيَّنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ وَرَضِيتَ عَنَّا، قَالَ: وَأَنْتَى رَجُلٌ حَرَامًا خَالَ أَنَسٍ مِنْ خَلْفِهِ فَصَعْنَهُ بِرُمَحٍ حَتَّى أَنْقَذَهُ، فَقَالَ حَرَامٌ: فُزْتُ وَرَبِّ الْكُعْبَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «إِنَّ إِخْوَانَكُمْ قَدْ قُتِلُوا، وَإِنَّهُمْ قَالُوا: اللَّهُمَّ بَلِّغْ عَنَّا نَبِيَّنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ وَرَضِيتَ عَنَّا». [مكرر: ١٥٤٤]

[أحمد: ١٣٨٥٤، والبخاري: ٣٠٦٤، مسند: ١٣٨٥٤]

[٤٩١٨] ١٤٨ - (١٩٠٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُعَبِّرِ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: عَمِّي الَّذِي سَمِعْتُ بِهِ لَمْ يَشْهَدْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتْرَأُ، قَالَ: فَشَقَّ عَيْنِي، قَالَ: أَوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَيْثُ عَنْهُ، وَإِنْ أَوَانِي اللَّهُ مَشْهَدًا فِيمَا بَعْدُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيَرَانِي اللَّهُ مَا أَصْنَعُ،

الذين كانوا بأروى إلى مسجد النبي ﷺ، وكانت لهم في آخره ضفة، وهو مكد مقطع^(١) من المسجد مظلل عليه يبيتون فيه، قاله إبراهيم الحربي والقفطي. وأصغ من ضفة لبيت، وهي شيء يلفظله قسمة.

فيه فضيلة^(٢)، الفضلة^(٣)، الأكسب من الحلال لها.

وفيه جواز الضفة في المسجد، وحوز لميب فيه بلا كراهة، وهو مذهب الجمهور.

قوله: «اللهم بَلِّغْ عَنَّا نَبِيَّنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ وَرَضِيتَ عَنَّا» فيه قضية ظاهرة للشهداء، وثبوت لرضيت منهم ولهم، وهو موافق لقوله تعالى: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ» [البقرة: ١٩٤] قال العلماء: أي: رضي عنهم بطاعتهم ورضوا عنه بما أكرههم به وأعطاهم إياه من الخير.

والمراد من الله تعالى إفاضة الخير والإحسان والرحمة، فيكون من صفات الأفعال، وهو أيضاً بمعنى إزائته، فيكون من صفات الذات.

قوله: (ليراني الله ما أصنع) هكذا هو في أكثر النسخ: (ليراني) بدل ألف، وهو صحيح، ويكون (ما

(١) في (ص) و(هـ): مقطع. والمثبت موافق لما في «الكنز» من عدم: (٣٢٥/٦)

(٢) في (ع): فضيل،

قَالَ: فَهَابَ أَنْ يَقُولَ غَيْرَهَا، قَالَ: فَشَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ سَعْدُ بْنُ مُعَدٍ، فَقَالَ لَهُ أَسْنُ: يَا أَبَ عَمْرٍو أَيْنَ؟ فَقَالَ: وَاهَا لِي رِيحُ الْجَنَّةِ! أَجِدُهُ دُونَ أُحُدٍ، قَالَ: فَقَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ، قَالَ: فَوُجِدَ فِي جَنْدِهِ بِضْعٌ وَفُتَانُونَ مِنْ نَبِيِّ صَرْبَةٍ وَطُغَيْتٍ وَزَمَيْتٍ، قَالَ: فَقَاتَلَتْ نُحُتَهُ - عَمَّتِي الرَّبِيعُ بِنْتُ النَّضْرِ -: قَدْ عَرَفْتُ أُخِي إِلَّا بَنَاتِي، وَنَزَلَتْ فِيهِ الْآيَةُ: ﴿وَيَعَالٍ حَذَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَيَنْهَضُونَ عَنْهُ فَيَتَحَنَّنُونَ عَلَيْهِمْ وَمَنْ يَنْظُرْ وَمَا بَدَّلُوا بَدِيلًا﴾ [الاحزاب: ٦٢] قَالَ: فَكَانُوا يُرَوْنَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ زَيْفِي أَصْحَابِي. [اصد: ١٣٠١٥، بالحاشي: ٢٨٠٥].

اصنع بدلاً من الضمير في (اراني) أي: لئلا يرى الله ما أصنع، ووقع فيه بعض النسخ: (سيرين لله) بياء بعد الراء ثم نون مشددة، وهكذا وقع في «صحيح البخاري» وعلى هذا ضبطوه بوجهين، أحدهما: لِيَرْبِيَنَّ، بفتح الراء والراء، أي: يراه الله واقعاً بدوناً ولثاني: لِيَرْبِيَنَّ، بضم الراء وكسر الراء، ومعناه: ليرى الله الناس ما أصنعه ويبرزه الله تعالى لهم قوله: (فهاب أن يقول غيرها) معناه أنه اقتصر على هذه اللفظة لمبهمة، وهي قوله (ليرى الله ما أصنع) مضافة إلى ما جهل الله على غيرها فيعجز عنه، أو لضعف نيته عنه، أو نحو ذلك، ويكون المراد به من التحول والقوة.

قوله: (واها لريح الجنة! أجده دون أحد) قال العلماء: (واها) كلمة تحس وتنهف. قوله: (أجده دون أحد) محمول على ظاهره، وإن الله تعالى أوجده ريحها من موضع المعركة، وقد ثبتت الأحاديث أن ريحها توجده من مسيرة خمس مئة عام^(١).



(١) جرد ذلك في حديث عبد الله بن عمرو (رضي الله عنه) عند ابن ماجه: ٢٩١١، وحديث أبي بكر (رضي الله عنه) عند النسائي في الكبرى: ٨٦٩١، وأحمد: ٥٠٦ (من وجادات يده عبد الله) وحديث أبي هريرة (رضي الله عنه) مائة في «المعجم»: ١٧٥٠ وورد في أحاديث أخر مائة في بعض، فمن ذلك ما رواه البخاري: ٣١٦٦. وأحمد: ٦٧٤٥ من حديث عبد الله بن عمرو (رضي الله عنه) مسيرة أربعين عاماً، وفي رواية أخرى لأحمد: ٦٤٩٤ أنها مسيرة سبعين عاماً.

وعلى كل حال فمعنى لا يفهم له، فيصير أن الريح تأتي من المأثور في الأحاديث، فلا معار: ذلك الله سبحانه

٤٢- [باب: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا»

فهو في سبيل الله]

[٤٩١٩] ١٤٩ - (١٩٠٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ نَسْرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ أَنَّ رَجُلًا أُعْرِيَتْ أُنْثَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِمَعْنَمٍ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُذْكَرَ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيَرَى مَكَدَهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ أَعْلَى، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [احمد ١٩٥٩٦، والبيهقي ٤٢١٢٦].

[٤٩٢٠] ١٥٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُسَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غِنَى الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، أَيْ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [احمد ١٩٥٤٣، والبصير ٤٩١٩].

[٤٩٢١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يُقَاتِلُ مِنَّا شَجَاعَةً، فَلَذَكَرَ وَثَلَّةً. [البصير ٤٩١٩].

باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا،

فهو في سبيل الله

قوله ﷺ: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله» فيه بيان أن الأعمال إنما تُحسب بالنيات لصدقة، وأن الفضل الذي ورد في المحمديين في سبيل الله تعالى يختص بمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا.

[٤٩٢٢] ١٥١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَافِيلَ : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَحْلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَنِ الْقِتَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ فَقَالَ : الرَّجُلُ يُقَاتِلُ حَفِيبًا ، وَيُقَاتِلُ حَوِيَّةً ، قَالَ : فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ وَمَا رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَاتِمًا - فَقَالَ : «مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلْيَا ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» . ١ - ١٩٥٥٣ .

وراجع في : ١٩٧٣ .

قوله : (الرجل يقاتل للذكر) أي : ليذكره الناس بالشجاعة ، وهو بكسر الدال .

قوله : (ويقاتل حمية) هي الأئمة والغيرة والجماعة من عشيرته

قوله . «رفع رأسه إليه ، وما رفع رأسه إليه إلا أنه كان قائمًا» فيه أنه لا بأس أن يكون المستفتي واقعًا إذا كان هناك عذر من حبيب مكان أو غيره . وكذلك طالب الحاجة . وفيه إقبال المتكلم على من يخاطبه .



٤٣ - [باب: من قاتل للرياء والسمعة

استحق النار]

[٤٩٢٣] ١٥٢ - (١٩٠٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يُونُسَ عَنْ سَيْفٍ عَنْ سَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: تَفَرَّقَ لَنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ نَائِلُ أَهْلِ الشَّامِ: أَيُّهَا الشَّيْخُ، حَدَّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْيَوْمِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ، فَعَرَّفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتُ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتَشْهَدْتُ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ، فَعَرَّفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتُ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ، وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ، فَعَرَّفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتُ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلِ نَجَبٍ أَنْ يَنْفَقَ فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ». (المع: ٤٩٢٤).

باب من قاتل للرياء والسمعة

استحق النار

قوله: (تفرق الناس عن أبي هريرة، فقال له نائل أهل الشام أيها الشيخ) وفي الرواية الأخرى: (فقال له نائل الشامي) هو يسنون في أوله وبعد الألف ثمانية فوق، وهو نائل بن قيس الجرمي الشامي، من أهل فلسطين، وهو تابعي، وكان أبوه صحابياً، وكان نائل كبير قومه.

قوله ﷺ في الغزوي والعنابي والجواد وعندهم على فعلهم ذنب لغير الله ويدخلهم النار، دليل على تعليل تحريم الرياء وشدة عقوبته، وعلى البحث على وجوب الإخلاص في الأعمال، كما قال الله تعالى: «وَمَا أَرْوَا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ دِينَهُمْ» الآية ١٥.

[٤٩٢٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَمِيءُ بْنُ خَمْرَمٍ: أَكْبَرُ الْحَجَّاجِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: تَفَرَّجَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ أَلَمْ تَقُلْ الشَّامِيُّ، وَتُنَصَّ الْحَدِيثَ بِهَذَا خَلِيفَةُ خَالِدِ بْنِ الْحَدَادِ. (الحدود - ١٨٧٧)

وفيه أن العمومات نورية في فصل الجهد، كما هي لمن أراد الله تعالى بذلك مخلصاً، وكذلك الشفاء على العمماء وعلى المنفقين في وجوه الخيرات؛ كُله محمود على من فعل ذلك لله تعالى مخلصاً.

قوله: (تفرج^(١) الناس عن أبي هريرة) أي: تفرقوا بعد اجتماعهم



(١) هي (ج): تفرق.

٤٤- [باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم]

[٤٩٢٥] ١٥٣- (١٩٠٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا حَيُّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي هَالِيٍّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ إِلَّا تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ، وَيَبْقَى لَهُمُ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ». [١- ٢٦٥٢٧]

[٤٩٢٦] ١٥٤- (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي أَبُو هَالِيٍّ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُلِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فَتَغْنَمُ وَتَسْلَمُ إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجْوَرِهِمْ، وَمَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تُخَفِقُ وَتُصَابُ إِلَّا تَمَّ أَجْوَرُهُمْ» [٢- ٢٦٥٢٥]

باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم

قوله ﷺ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ إِلَّا تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ، وَيَبْقَى لَهُمُ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ» وفي الرواية لثنية: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فَتَغْنَمُ وَتَسْلَمُ إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجْوَرِهِمْ، وَمَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تُخَفِقُ وَتُصَابُ إِلَّا تَمَّ أَجْوَرُهُمْ» قال أهل اللغة: لِأَخْفَقَ أَنْ يَغْزَوْا فَلَا يَعْنَمُوا شَيْئًا، وَكُلُّكَ كُنْ طَالِبٌ حَاجِئًا إِنْ لَمْ تَحْصِلْ فَقَدْ أَخْفَقَ، وَمِنْهُ: أَخْفَقَ الصَّالِحُ، فَلَا لَمْ يَقْعِ لَهُ صَيْدٌ.

وَأَمَّ مَعْنَى لِحَدِيثٍ، فَالْصَّوَاتُ لَدَيْ لَا يَجُوزُ فَيُرَى أَنَّ الْعَزَاةَ دَا سَيَمُوا وَلَحَمُوا^(١)، يَكُونُ أَجْرُهُمْ أَقْلَ مِنْ أَجْرِ مَنْ لَمْ يَسْلَمْ، أَوْ سَيَمَ وَلَمْ يَغْنَمْ، وَأَنَّ الْعَيْسَةَ هِيَ فِي مَقْدَمَةِ جُزْءٍ مِنْ أَجْرِ غَزْوِهِمْ، وَإِذَا حَصَلَتْ لَهُمْ فَقَدْ تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجْرِهِمْ الْمَعْتَرَبِ عَلَى الْغَزْوِ، وَتَكُونُ هَذِهِ لَعْنَةً مِنْ جَمْعَةِ الْأَجْرِ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلْأَحَادِيثِ لِصَحِيحَةٍ لِمَشْهُورَةٍ عَنِ الصَّحَابَةِ، كَقَوْلِهِ^(٢): «مَنْ مَاتَ مِنْ مَاتَ وَهُوَ يَأْكُلُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا،

(١) فِي (نَسْ) وَ(لَحَمَ) أَوْ غَمَرُوا. وَهُوَ حَقٌّ.

(٢) قَالَهُ نَيْبَابُ بْنُ الْأَرْتِ: ﷺ، أَخْرَجَهُ عَنْهُ الْبَغَاوِيُّ، ١١٢٧٦، وَاسْلَمَ: ٢١١٧٧. وَهُوَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ.

ومما من أينعت له ثمرته فهو يهديها أي يجتنبها فهذا الذي ذكرنا هو لضواب، وهو ظاهر الحديث. وم يأت حديث صحيح يحالف هذا، فتعين حملُه على ما ذكرنا.

وقد اختار لقاضي عياض معنى هذا الذي ذكرناه بعد حكايته في تفسيره أقول لأفائدة، منها قول من زعم أن هذا الحديث ليس بصحيح، ولا يجوز أن تُقص ثوابهم بالغنمية، كما لم ينقص ثواب أهل بدر، وهم أفضل مسجاهدين وهي أفضل غنيمة قال. وزعم بعض هؤلاء أن آة هاني غنيمته بين هاني^(١) رواه مجهول، ورُجِّحوا الحديث السابق^(٢) في أن المسجدين يرجع بهما نال من أجر وغنيمة فرُجِّحوه على هذا الحديث لشهرته وشهرة رجاله، ولأنه في «المصحيحين» وهذا في «المستدرج» خاصة.

وهذا لقول «فل من أوجه» فإنه لا تعارض بينه وبين هذا الحديث المذكور؛ فإن الذي في الحديث لسابق رجوعه وما نال من أجر وغنيمة، ولم يقل أن الغنيمة تُنقص الأجر أم لا، ولا قال: أجره كالأجر من لم يَنتم فهو «مطلق» وهذا «مقيّد» فوجب حملُه عليه.

وأما قولهم: «أبو هاني مجهول» فنسب قد حش، بل هو ثقة مشهور، روى عنه البيهقي بن سعد وخزيه وابن وهب وخلائق من الأئمة، ويكتفي في توثيقه احتجاج مسلم به في «صحيحه».

وأما قولهم: «إنه ليس في «المصحيحين»» فليس لازماً في صحة الحديث كونه في «صحيحين» ولا في أحدهما وأما قولهم في غنيمة بدر، فليس في غنيمة بدر نص أنهم لو لم يَنتموا لكان أجرهم على قدر أجرهم، وقد غنموا فقط، وكونهم مغفور لهم قرصت عنهم ومن أهل الجنة لا يَنتم منه إلا تكون وراء هذه مرتبة أخرى هي أفضل منه، مع أنه شديد فصل عظيم لِقَدْر.

ومن لأقوال البصاة، ما حكاه القاضي^(٣) عن بعضهم أنه قال: «عن الذي تعجل ثلثي أجره إنما هو في غنيمة أخذت على غير وجهها» وهذا غلط فاحش؛ إذ لو كانت على خلاف وجهها لم يكن ثلث الأجر.

وزعم بعضهم أن المراد أن التي أخفقت يكون لها أجر بالأسف على ما لانتها من الغنيمة، يصاعف ثوابها كما يصاعف لمن أصيب في ماله وأهله. وهذا القول فاسد مبنيّ لصريح الحديث.

وزعم بعضهم أن الحديث محمول على من خرج بنية لغزو وغنيمة معاً، فنقص ثوابه. وهذا أيضاً ضعيف، والصواب ما تقدم، والله أعلم.

(١) في الإكمال المستدرج: (٩/ ٢٢٣٠) أبو حنيفة بن هاني، وهو خطأ.

(٢) برقم: ٤٨٨٩

(٣) المصدر السابق.

٤٥- [باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»

وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال]

[٤٩٢٧ - ١٥٥] (١٩٠٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ قُتَيْبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بُرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ».....

باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»

وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال

قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» الحديث.

أجمع المسلمون على عظم موقع هذا الحديث، وكثرة فوائد، وصحته؛ قال الشافعي وآخرون: هو ثلث الإسلام، وقال الشافعي: يدخل في سبعين باباً من الفقه، وقال آخرون: هو رُبُّع الإسلام، وقال عبد الرحمن بن مهدي وغيره: ينبغي لمن صنف كتاباً أن يبدأ فيه بهذا الحديث، تنبيهاً للمطالب على تصحيح النية، ونقل الخطأ في هذا عن الأئمة مطلقاً، وقد فعل ذلك البخاري وغيره، فابتدؤا به قبل كل شيء، وذكره البخاري في مبعده هو وضع من كتابه.

قال الخطاط: لم يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ إلا من رواية عمر بن الخطاب، ولا عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم التيمي، ولا عن محمد إلا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري. وعن يحيى انتشار، فرواه عنه أكثر من مئتي نفس^(١)، أكثرهم أئمة، ولهذا قال الأئمة: ليس هو متواتراً وإن كان مشهوراً عند الخاصة والعامة؛ لأنه فقد شرط التواتر في أوله.

وفيه طرفة من طواف الأئمة؛ فإنه رواه ثلاثة تاسعون بعضهم عن بعض: يحيى ومحمد وعلقمة.

قال جماهير العلماء من أهل العربية والأصول وغيرهم: لفظة «إنما» موضوعة للحصر، تثبت المذكور وتنفي ما سواه.

(١) في (ص) و(هـ): إنسان

وَأِنَّمَا لِأَمْرِي مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوُّجُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» [الحاشي: ٥٤]

(المط: ١٤٩٢٨)

تقدير هذا الحديث أن الأعمال تُحسب إذا كانت لله. ولا تُحسب إذا كانت بلا نية وفيه دليل على أن العهدة - وهي الوضوء والغسل والتيمم - لا تصح بلا نية، وكذلك الصلاة والزكاة والصوم والحج والاعتكاف وسائر العبادات.

وأما إراءة النجاسة، فالمشهور عند أهلنا لا تقتضي نية، لأنهم من باب التروا، والتروا لا يحدث إلى نية، وقد نقلوا الإجماع فيها، وشذ بعض أصحابنا بأوجها، وهو باطل.

وتدخل النية في الطلاق والعتاق والذف، ومعنى دخولها أنها إذا فارت كناية صدرت كالصريح، وإن أتى بصريح الصلح ونوى طفتين أو ثلاثاً، وقع ما نوى، وإن نوى بالصريح غير مقصاه، فبطل فيه بطله وبين الله تعالى، ولا يقبل منه في الظاهر.

قوله **﴿وَأِنَّمَا لِأَمْرِي مَا نَوَى﴾** قالوا: فائدة ذكره بعد **﴿إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ﴾** بيان أن تعيين النوى شرط، فلو كان على إنسان صلاة مقصية، لا يكفيه أن ينوي الصلاة لعائته، بل يشترط أن ينوي كونه ظهراً أو غيرها، ولولا لمطأ الثاني لاقتضى الأول صحة النية بلا تعيين، أو أوهم ذلك.

قوله **﴿لَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾** معناه: من قصد بهجرته وجه الله وقبض أجره على الله، ومن قصد بها دنيا أو امرأة، فهي حقه^(١)، ولا نصيب له في الآخرة بسبب هذه الهجرة. وأصل للهجرة الشرك، والمراد هنا ترك الوطن.

وذكر الحرافة مع الدنية يحتمل وجهين:

أحدهما: أنه جاء أن سبب هذا الحديث أن رجلاً هاجر ليتزوج امرأة يقال لها: أم نيس، فقيل له: مهجر أم نيس^(٢).

(١) في (ع) جقد.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ٨٥٤٠ عن عبد الله بن مسعود **﴿ع﴾**. قد عرفت في تحرير (مجموع علوم دين) ٣/٤ (٣٦٣) بسنده جيد. ولما بن حجر في فتح الباري: ١/١٠ (١٠٩/١) ذكر ليس فيه أصح حديث «الأعمال بالنية» في رواية حماد، وأم أن في شيء من الصحاح ما يقتضي التعيين بذلك.

[٤٩٢٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُطَهَّرِ : أَخْبَرَنَا الثَّيْتُ (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو تَرْبِيعٍ
 الْعَتَكِيُّ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوْهَابٍ ، يَعْنِي
 الثَّقَفِيَّ (ح) . وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ سُبَيْمَنُ بْنُ حَبَانَ (ح) .
 وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنِيرٍ : حَدَّثَنَا حَفْصُ - يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ - وَزَيْدُ بْنُ هَارُونَ (ح) .
 وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ : حَدَّثَنَا دُرٌّ لُمْبَارَكُ (ح) . وَحَدَّثَنَا بْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا
 سُفْيَانُ ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِإِسْنَادٍ مَالِكٍ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ : وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ : سَمِعْتُ
 عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ . (لأحمد: ١٦٨ و ٣٠١ ، والبخاري: ١ و ٣٨٩٨ و ١٦٦٧٩) .

والثاني: أنه للثبته على زيادة التحديد من ذلك، وهو من باب ذكر المخبر بعد العام، تنبيها على
 مزيجته والله أعلم.



٤٦- [باب استحباب طلب الشهادة

في سبيل الله تعالى]

[٤٩٢٩] ١٥٦ - (١٩٠٨) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا أُعْطِيَهَا وَلَوْ لَمْ تُصَبِّهُ».

[٤٩٣٠] ١٥٧ - (١٩٠٩) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو شُرَيْحٍ، أَنَّ سَهْلَ بْنَ أَبِي أَسَمَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنَ حَنْتَبٍ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ، بَلَّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاقِهِ» وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَلِيلِهِ: «بِصِدْقٍ».

باب استحباب طلب الشهادة

في سبيل الله تعالى

قوله ﷺ: «مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا أُعْطِيَهَا وَلَوْ لَمْ تُصَبِّهُ» وفي لرواية لأخرى: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ، بَلَّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاقِهِ».

معنى الرواية الأولى مفسر من الرواية الثانية، ومعهما جميعاً أنه إذا سأل الشهادة بصدق، أُعطي من ثواب الشهداء وإنه كان على فراشه.
وله استحباب سؤال الشهادة واستحباب بقاء الخير.



٤٧- [باب ذم من مات ولم يغز]

ولم يحدث نفسه بالغزو]

[٤٩٣١] ١٥٨ - (١٩١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْبٍ الرَّحْمَنِيُّ بْنُ سَهْمٍ الْأَنْطَاكِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ الْمَكِّي، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ سَمِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَحْدِثْ بِوِثْقَتِهِ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ لِقَافٍ» قَالَ ابْنُ سَهْمٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: فَتَرَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [احمد ١٨٨٦٥].

باب ذم من مات ولم يغز

ولم يحدث نفسه بالغزو

قوله ﷺ: «(من مات ولم يغز ولم يحدث به نفسه، مات على شعبة من نفاق)» قال عبد الله بن المبارك: فتري أن ذلك كان على عهد رسول الله ﷺ).

قوله: (تري) بضم نون، أي: تفرق وهذا الذي قاله ابن المبارك محتفل، وقد قدس غيره، إنه عدم، وأصر أن من فعل هذا فقد أشبه منافقين المتحسين عن الجهاد في هذا بوصف، فإن ترك الجهاد أحد شعب النفاق.

وفي هذا الحديث أن من نوى فعل عبادة وصات قبل فعلها، لا يتوجه عليه من الذم ما يتوجه على من مات ولم ينوها؛ وقد اختلف أصحابنا فيمن تمكن من الصلاة في أول وقتها وأخبرها بشيء أن يفعلها في أمته، فمات قبل فعلها، أو أخر الحج بعد التمكن إلى سنة أخرى، فمات قبل فعله، هل يأثم أم لا؟ والأصح عندهم أنه يأثم في الحج دون الصلاة، لأن مدة الصلاة قريبة، فلا تُنسب إلى تعريض بالتأخير، بخلاف الحج، وقيل: يأثم فيهما، وقيل: لا يأثم فيهما، وقيل: يأثم في الحج شيخ دون الشاب، والله أعلم.



٤٨- [باب ثواب من حبسه عن الغزو مريض

أو عذر آخر]

[٤٩٣٢] ١٥٩- (١٩١١) حَدَّثَنَا هُثَيْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ حَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ فَقَالَ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرِجَالًا مَا يَمُوتُكُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطْعُكُمْ وَادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ، حَبَسَهُمُ الْمَرَضُ». (الطبر ٤٩٣٢).

[٤٩٣٣] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُبَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمُ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: «إِلَّا شَرِكُوكُمْ فِي الْأَجْرِ». (المعجم ٤٩٣٣).

باب ثواب من حبسه عن الغزو مريض

أو عذر آخر

قوله ﷺ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرِجَالًا مَا يَمُوتُكُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطْعُهُ وَادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ، حَبَسَهُمُ الْمَرَضُ» وفي رواية: «إِلَّا شَرِكُوكُمْ فِي الْأَجْرِ».

لذلك أهل اللغة: شَرِكُهُ: يَكْسِرُ دِرَاهِمًا، بِمَعْنَى: يُمَارِكُهُ.

وفي هذا الحديث فضيلة لتبعية الخبر، وأن من نوى المعركة أو غيره من الطاعات فغرض له عذر متعذر، حصل له ثواب بجهده، وأنه كلما أكثر من التمسك على قوته فذلك وتبعته كونه مع الغزاة وسدده: كثر ثوابه، والله أعلم.



٤٩- [باب فضل الغزو في البحر]

[٤٩٣٤] ١٦٠ - (١٩١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أُمَّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُضْعِمُهُ ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ فَأُطْعِمَتْهُ ، ثُمَّ جَلَسَتْ تَقْلِي رَأْسَهُ ، فَلَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، قَالَتْ : فَقُلْتُ : مَا يَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « نَاسٌ مِنْ أُمَّيِّ عُرِضُوا عَلَيَّ عُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ ،

باب فضل الغزو في البحر

قوله : (أن النبي ﷺ كان يدخل على أم حرام بنت ملحان ، فتطعمه وتقلي رأسه وينام عندها) ، تفق العلماء على أنها كانت محرمة له ﷺ ، واختفوا في كيفية ذلك ، فقال ابن عبد البر^(١) وغيره : كانت إحدى خالاته من الرضاة ، وقال آخرون : بل كانت حائلاً لأبيه أو لجدّه ، لأن عبد المطلب كانت أمه من بني لُحَاجِر .

وقوله : (تَقْلِي) يفتح (تاء) وإسكان الفاء ، فيه جرُّ قَلِي الرُّأْسِ وقتل المُقْتَمِرِ منه ومن غيره . قال أصحابنا : قتل القتل وغيره من المؤنثيات مستحبٌ .

وفيه جرُّ ملامسة المحرم في لرأس وغيره مما ليس بعورة ، وجواز الحيوة بالمحرم وانثوم عندها ، وهذا كله مجمع عليه .

وفيه جرُّ أكل الضيف عند المرأة المزوجة مما قدمته له ، لا أن يعلم أنه من مال الزوج ويعلم أنه يكره أكله من طعمه .

قوله : (فاستيقظ وهو يضحك) هذا أيضاً حديث صحيح (هذا يضحك برحاً ومسوراً يكون أُمَّتُه تقى بعده متظاهرة بأمور الإسلام قائمة بالجهاد حتى في البحر .

(١) في الاستبصار (٤ / ١٢٥) ، وفي المحمديين : (١ / ٢٢٦ - ٢٢٧)

يَرْكَبُونَ بَيْعَ هَذَا الْبَحْرِ، مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ» - يَشْكُ أَيُّهُمَا قَالَ -
 قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمْ، قَدْعًا لَهَا، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ قَتَامًا، ثُمَّ
 اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أَقْبَتِي عُرِضُوا
 عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ فِي الْأُولَى، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنِي
 وَبَيْنَهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ» فَرَكِبْتُ أُمَّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ الْبَحْرِي فِي زَمَنِ مُعَاوِنَةَ، فَصُرِعْتُ
 عَنْ دَابَّتِي، حِينَ خَرَجْتُ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكْتُ» - أحمد: ١٣٥٢٠، وليحاري: ٢٧٨٨-٢٧٨٩ -

قوله ﷺ: «يركبون بيع هذا البحر» (البيع) بشاء مثناة ثم باء مؤنحلة مفتوحين ثم جيم، وهو ظهوره
 ووضعه. وفي الرواية الأخرى: «يركبون ظهر البحر».

قوله ﷺ: «كالمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ» حين: هو صلة لهم في الآخرة إذا دسجوا لجنته، والأصح أنه صفة
 لهم في الدنيا، أي: يركبون مراكت للملوك لسعة حالهم وشفقة أمرهم وكثرة عيادهم.
 قوله في لمرّة لثانية: «ادع الله أن يجعلني منهم» وكانت دعائها بي لأولى فقال «أنت من
 الأولين» هذا دليل على أن رواياه الثانية غير لأولى، وأنه عرّض فيها غير الأولين.

وفيه معجزة لنبي ﷺ، منها: (خبره ببقاء أمته بعده، وأنه تكون لهم شركة وقوة وعدد، وأنهم
 يغفرون، وأنهم يركبون لبحر، وأن أم حرام تعيش إلى ذلك زمان، وأنّها تكون معهم، وقد وجد بحمد
 الله تعالى كل ذلك.

وفيه فضيلة لتلك الجيوش، وأنهم غزاة في سبيل الله تعالى.

واختلف العلماء متى جرت المعجزة التي توفيت فيها أم حرام في البحر، وقد ذكر في هذه الرواية في
 «مسلم» أنها ركبت البحر في زمان معاوية فصُرعت عن دابّتها فهلكت قال القاضي: قال أكثر أهل
 النسخ والأخبار أن ذلك كان في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأن فيها ركبت أم حرام وزوجها إس
 قيرس، فصُرعت عن دابّتها هناك، فتوفيت وكفنت هناك، وعسى هذا بكون قوله: (في زمان معاوية)
 معناه: في زمان غزوه في البحر، لا في أيام خلافته؛ قال: وقيل: بل كان ذلك في خلافته؛ قال: وهو
 أظهر في دلالة قوله: في زمانه ^(١).

[٤٩٣٥] ١٦١ - (١٩١٢) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ إِسْحَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُمِّ حَرَامٍ - وَهِيَ خَالَةُ أَنَسٍ - قَالَتْ: أَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ صِدِّيقٌ، فَاسْتَيْقِظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا أَبِي أَنْتُ وَأُمِّي، قَالَ: «أَرَيْتَ قَوْمًا مِنْ أُمَّي يَرْكَبُونَ ظَهَرَ الْبَحْرِ كَالْمُلُوكِ عَلَى الْأَمْرِ؟» قُلْتُ: أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «لَئِنْكَ مِنْهُمْ» قَالَتْ: ثُمَّ نَامَ فَاسْتَيْقِظَ أَيْضًا وَهُوَ يَضْحَكُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ وَمَنْ مَقَالِيهِ؟ قُلْتُ: أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ».

وفي هذا الحديث جواز ركوب البحر لرجل رائس به، وكذا قال الجمهور، وكرد مالك ركوبه للنساء؛ لأنه لا يمكنهن علماً التستر فيه، ولا غطى البصر عن المتصرفين فيه، ولا يؤمن بكشاف عوراتهن في تصرفهن، لا سيما فيما صغر من السن، مع صرورهن إلى قضاء الحاجة بحضرة الرجل.

قال القاضي: وروي عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز منع ركوبه، وقيل: إنما منعه العمران لتجارة وطلب الذهب، لا لبطايات. وقد روي عن بن عمرو^(١) عن النبي ﷺ النهي عن ركوب البحر إلا لحاج أو معتمر أو غزير. وضعف أمود وهذا الحديث وقال: رواه مجهولون^(٢).

واستدل بعض العلماء بهذا الحديث على أن قتال في سبيل الله تعالى والموت فيه سواء في الأجر، لأن أم حرام ماتت ولم تقتل؛ ولا دلالة فيه لذلك؛ لأنه ﷺ لم يقل: إنهم شهداء. إنما يغزون في سبيل الله تعالى، ولكن قد ذكر مسلم في الحديث الذي بعد هذا بقليل^(٣) حديث زهير بن حرب من رواية أبي هريرة: «من قُتل في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في سبيل الله فهو شهيد» وهو موافق لمعنى قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠].

(١) في النسخ ثلاث. صو. وأثبت من «إكمال المعجم». (٣٤٠/٦) وكذلك أخرجه من حديثه أبو داود ٢٤٨٩ وأخرجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: ١٦٦٨ (كشف الاستتار) وهو ضعيف أيضاً.

(٢) كلامه هذا ليس في المطبوع من نسخة ولا خلافاً في ضعف الحديث.

(٣) رقم: ٤٩٤٦.

قَالَ: فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ بَنِي الصَّامِتِ بَعْدَ، فَعَمَّرَا فِي الْبَحْرِ فَحَمَلَتْهَا مَعَهُ، فَلَمَّا أُنْجِزَتْ جَاءَتْ فَوَضَعَتْ لَهَا بَعْلَةً، فَزَكَّيْنَهَا، فَصَرَّغَتْهَا فَلَدَّتْ عُنُقَهَا. [المحدث: ٢٧٣٧٨، والبخاري: ٢٨٩٤ - ٢٨٩٥،

[٤٩٣٦] ١٦٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بِنِ لَمَّهَ جِرِّ وَحَيْثُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ خَالَتِهِ أُمِّ حَزَامِ بِنْتِ وَلِحَانَ أَنَّهَا قَالَتْ: نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا قَرِيبًا مِنِّي، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَتَبَسَّمُ، قَالَتْ فَقُنْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَضْحَكَكَ؟ قَالَ: انْقَاسَ مِنْ أُمَّتِي عُرْضُوا عَلَيَّ بِرُكُوبٍ ظَهَرَ هَذَا الْبَحْرِ الْأَخْضَرُ، ثُمَّ ذَكَرَ تَحْوِ حَدِيثَ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ. [المحدث: ٢٧٠٣٢، وسنن أبي داود: ٢٧٩٩ - ٢٨٠٠،

[٤٩٣٧] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَةُ وَلِحَانَ خَدَةَ أَنَسٍ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ عِنْدَها، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَشُعْبَةَ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ. [المحدث: ١٢٧٩٠، وظهر ٤٩٣٥].

قوله في الرواية الأولى: (وكانت أم حُرْمٍ تحت عبادة بن الصامت، فدخل عليها رسول الله ﷺ فاطمته) وقال في الرواية الأخرى: (فتزوجها عبادة بن الصامت بعد).

فظاهر الرواية الأولى أنها كانت زوجة لعبادة حين دخول النبي ﷺ إليها، وبكسر الواو الثانية صريحة في أنه إنما تزوجها بعد ذلك، فتحمل الأولى على موافقة الثانية، ويكون قد أخبر عنه صدر حالاً لها بعد ذلك.

قوله: (وحدثنا محمد بن رُمح بن المهاجر - أخبرنا الليث، عن يحيى بن سعيد) هكذا هو في نسخ بلايت، ونقل لقاضي^(١) عن بعض نسخهم: (حدثنا محمد بن رُمح ويحيى بن يحيى: أخبرنا الليث) فزاد يحيى بن يحيى مع محمد بن رُمح.



(١) في الإكمال مسم: (٢٤١/٦).

٥٠ - [باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل]

[٤٩٣٨] ١٦٣ - (١٩١٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَهْرَمٍ اسْدَارِمِي. حَدَّثَنَا أَبُو الْوَيْثِيقُ الطَّبَائِسيُّ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ - يَعْنِي مَنْ سَعِيدٍ - عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ شَرْحِبِيلِ بْنِ السَّمُطِ، عَنْ سَلَمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُجِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأُمِنَ الْقَتْلَانِ» (أحمد، ٢٣٧٣٨).

باب فضل الرباط في سبيل الله تعالى

قوله: (عبد الرحمن بن يهرام) بفتح الهمزة وكسر هاء^(١).

قوله: (شرحبيل بن السمط) بفتح السين وكسر الهمزة، ويقال بكسر السين وإسكان الميم.

قوله ﷺ: «رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعملُهُ هذه فضيلة ظاهرة للمرابطين، وجرتْ أُنْ عملُهُ عليه بعد موته فضيلة مختصة به لا يشترك فيها أحد، وقد جاء صريحاً في غير المسمم»: «كُلُّ مَيِّتٍ يُنْخَمَ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الْمُرَبِّطُ؛ فَإِنَّهُ يُنْخَمُ لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢).

قوله ﷺ: «وأُجِرَ عليه رزقه» موافق لقول الله تعالى في الشهداء: «لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» (آل عمران ١٦٩) ولأحدثت السابقة أن أرواح الشهداء تأكل من ثمار الجنة^(٣).

قوله ﷺ: «وأُمِنَ القَتْلَانِ» ضبطوا «أمن» بوجهين:

أحدهما: «أمن» بفتح الهمزة وكسر الميم من غير و. والثاني: «أمن» بضم الهمزة وياء.

(١) المشهور ضمها.

(٢) أبو داود، ٢٥١٠، وترمذي، ١٧١٥، وأحمد، ٢٣٩٥١ من حديث فضالة بن عبيد ﷺ قال ترمذي حسن.

صحیح.

(٣) انظر حديث: ٤٨٨٥ وشرحه.

[٤٩٣٩] (٠٠٠) حَسَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَقِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عُقَيْبَةَ، عَنْ شَرَحْبِيلَ بْنِ السَّنْطِ، عَنْ سَلْمَانَ الْخَيْوَرِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ الثَّيِّبِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى [ط ١٤٩٨].

وأما «الفَتَّان» فقول القاضي: رواية الأكثرين بِهَسَمِ النِّعَمِ، جمع فَاتِن، قال: ورواه لطيفي «الفتح» وفي رواية أبي داود في «سننه»: «وَأَمِينَ مِنْ فَتَّانِي الْقَبْرِ»^(١) والله أعلم.



(١) «إكمال الجمع» (٣/٦) ٣٤٢، وهذا نسخة من حديث «سلف قريب»، ونسخته لي مطوع لأبي داود، «ابن أبي عمير»

وعند ترمذي وأحمد «وياس فتنة القبر» واللفظ المذكور أخرجه لطيفي في «شرح مشكاة»

MAHDI-KHANLIAN & K. SABAHAN

الطَّاعُونَ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْبَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ» قَالَ ابْنُ مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِيكَ فِي هَذَا الْحَبِيبِ أَنَّهُ قَالَ: «وَالْغَرِيقُ شَهِيدٌ». [احمد ٨٠٩٦، رواه الشيخ (١)].

[٤٩٤٢] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ سَدِيِّ الْوَاسِطِيِّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ سُهِيلٍ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ سُهِيلٌ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَخِيكَ أَنَّهُ رَدَّ فِي هَذَا الْحَبِيبِ: «وَمَنْ غَرِقَ فَهُوَ شَهِيدٌ». [دار ١٩٤١].

[٤٩٤٣] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْرٌ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا سُهِيلٌ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، وَفِي حَدِيثِهِ: قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَزَادَ فِيهِ: «وَالْغَرِيقُ شَهِيدٌ». [بخاري ٤٩٤١].

[٤٩٤٤] ١٦٦ - (١٩١٦) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ لُبَكْرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ - حَدَّثَنَا حَاصِمٌ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سَمِيرَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: بِمَ مَاتَ يَحْيَى بْنُ أَبِي غَفْرَةَ؟ قَالَتْ: قُلْتُ: بِالطَّاعُونَ، قَالَتْ: قَالَتْ: فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ». [احمد ١٧٣٣٥، البخاري ٥٧٧٧].

وهذا الحديث الذي رواه مالكٌ صحيحٌ بلا خلاف، وإن كان البخاري ومسلم لم يخرجاه.

فأمّا «المطعون» فهو الذي يموت في الطاعون، كما في الرواية الأخرى: «الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ».

وأمّا «الميصون» فهو صاحب داء لمطن، وهو لاسهون. قال لقاضي: وقيل: هو الذي به الاستسقاء. وتنفخ البطن، وقيل: هو الذي يشتكي بطنه^(١)، وقيل: هو الذي يموت بناءً بطنه مُظْلَقًا.

وأمّا «الغرق» فهو الذي يموت غرقاً في الماء، وصاحبٌ لهدم، هو الذي يموت تحته. و«صاحبُ ذات الجنب» معروف، وهي فرحة تكون في الجنب باطلاً. و«الخرق»^(٢) هو الذي يموت بحريق شر.

(١) إكمال المعلم: (١/٣٤٤).

(٢) في (ص): بحريق، وهو خطأ.

[٤٩٤٥] (٠٠٠) وحديثه الوليد بن شجاع: حدثنا علي بن مسهر، عن عاصم، في هذا الإسناد بطله. [المر: ٤٩٤٥].

وأما «المرأة تموت بجمع» فهو بضم السين وفتح الجيم وكسب الهمزة، والمصم أشهر قيل: نبي تموت حاملاً جامعة ولذا في بطنه، وقيل: هي البكر، ولصحيح الأوز

وأما قوله «ومن مات في سبيل الله فهو شهيد» فمعناه: بأي صفة مات، وقد سبق بيته^(١).

قال العمدة: وإنما كانت هذه المراتب شهادة بنفسه لله تعالى بسبب شهادته وكثرة ألمه. وقد جاء في حديث آخر في «الصحيح»: «من قُتل دون ماله فهو شهيد، ومن قُتل دون أهله فهو شهيد»^(٢) وسبق بيته في كتاب الإيمان^(٣). وفي حديث آخر صحيح: «ومن قُتل دون دينه»^(٤) فهو شهيد.

قال العلماء: المراد شهادة هؤلاء كلهم غير المقتول في سبيل الله أنهم يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء، وأم في النيب فيغسلون ويصلى عليهم، وقد سبق في كتاب الإيمان في بيان هذا^(٥)، وأن لشهادة ثلاثة أقسام:

شهادة في الدنيا والآخرة، وهو المقتول في حرب الكفار،

وشهادة في الآخرة دون أحكام الدنيا، وهم هؤلاء المذكورون من

وشهادة في الدنيا دون الآخرة، وهو من عُدَّ في الغلبة أو قُتل مذبذباً.

قوله في حديث عبد الحميد بن بيان: (قال عبيد الله بن يقسم أشهد على أخيك أنه زاد في هذا

الحديث: «ومن عُرِقَ فهو شهيد») مكذ، وقع في أكثر نسخ بلادنا بالخاء، وفي بعضها: (على أبيك)

نائب، وهذا هو الضواب؛ قال القاضي: وقع في رواية بن مهران: (على أبيك) وهو لصواب، وفي

(١) قول تذيب سابق.

(٢) شرطه الأول في «صحيح البخاري» ٢٤٨١، و«صحيح مسلم»: ٣٦١ من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه وهو بتمامه عند أبي ذر: ٤٧٧٧، وشمس: ١٤٨١، وكنز: ٤١٩٥، وأحمد: ١٦٥٢ من حديث سعيد بن ربيع رضي الله عنه وصححه ترمذي.

(٣) (٥٥٨/١)

(٤) تصحفت لي (س) إلى - سيقه - وهي ساقطة من (ج) وهو جزء من حديث سعيد بن ربيع السابق.

(٥) (٥٥٨/١)

رواية الجلودي (على أخيك) وهو خطأ، والصواب: (على أبنت) كما سبق في رواية رهبر، وإنما قاله ابن مقسم لسهيل بن أبي صالح، وكذا ذكره أيضاً في الرواية التي بعده ^(١)، والله أعلم.



٥٢- [باب فضل الرمي والحث عليه،

وذكّر من علمه ثم نسيه]

[٤٩٤٦] ١٦٧- (١٩١٧) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَبِيٍّ ثُمَامَةَ بْنِ شُعَيْبٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ». (الحديث ١٧٤٣٢).

[٤٩٤٧] ١٦٨- (١٩١٨) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَبِيٍّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سُفِّتَ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ، فَلَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُلْهَوْ بِأَسْهُمِهِ». (الحديث ١٧٤٣٣).

[٤٩٤٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مِزْرَةَ، عَنْ عَمْرُو بْنِ

باب فضل الرمي والحث عليه،

وذكّر من علمه ثم نسيه

قوله: (ثُمَامَةُ بْنُ شُعَيْبٍ) هو بشين معجمة مضمومة لم فالٍ مفتوحة ثم ياء مشددة.

قوله ﷺ في تفسير قوله تعالى: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ» قالها ثلاثاً، هذا تصريح بتفسيره، وردّ لما يحكيه المفسرون من أنهما سوى هذا.

وفيهِ وفي الأحاديث بعده فضيلة الرمي ولما شبهوا والاعتناء بذلك بيّنه لجهاذ في سبيل الله تعالى، وكذلك المتأقفة^(١) وسائر أنواع استعمال السلاح، ركذا المسابقة بالخيول وغيرها كما سبق في باب^(٢). وللمراد بهذا كله لتمرّن على القتال والتدريب والتحذق فيه، ورياضة الأعضاء بذلك.

قوله ﷺ: «سُفِّتَ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ، فَلَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُلْهَوْ بِأَسْهُمِهِ» (الأرضون)

(١) في (ص): لمناجاة والمناجاة الملاعبة بالسلاح

(٢) عن ٣٢٧.

الحديث، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ لِهَمْدَنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِسْمِ اللَّهِ.

[المقر. ١٤٩٧]

[٤٩٤٩] ١٦٩- (١٩١٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ بِسْمِ اللَّهِ جَرِيرٌ أَخْبَرَنَا الْمَيْثُ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ أَنَّ فُقَيْمَ اللَّحْيِيِّ قَالَ لِعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: تَحْتَلِفُ بَيْنَ خَلْتَيْنِ لِعَرَضَيْنِ وَأَنْتَ كَبِيرٌ بِشَوْءٍ عَلَيْكَ، قَالَ عُقْبَةُ: لَوْلَا كَلَامٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ أُعَانِدْ. قَالَ الْحَارِثُ: فَقُلْتُ لِابْنِ شِمَاسَةَ: وَمَا ذَلِكَ؟ قَالَ: إِنَّهُ قَالَ: «مَنْ عَلِمَ الرَّمِيَّ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، أَوْ قَدْ عَصَى». [أحمد ١٧٣٣٦، بحر ١].

بفتح الراء على المشهور، وحكى الجوهري^(١) لغة شاذة يسكنونها. و«يعجز» بكسر الجيم على المشهور، ويفتح في لغة، ومعناه التذنب إلى الرمي. قوله: (ابن شماسه) بضم، لشين وفتحها^(٢). قوله: (لم أعانته) هكذا هو في معظم النسخ. (لم أعانته) ببناء، وفي بعضها: (لم أعانته) بفتحها، وهو الصحيح. والأول لغة معروفة سبق بيانها جرات. قوله ﷺ: «مَنْ عَلِمَ الرَّمِيَّ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، أَوْ قَدْ عَصَى» هذا تشديد عظيم في نسب الرمي بعد عمله، وهو مكررة كراهة شديدة لمن تركه بلا علم. وسبق تفسير «فليس منا» في كتاب الإيمان^(٣).



(١) في «المصباح»: (أرفق).

(٢) كذا ضبطه صاحب «المطالع» (٩٥/٦) و«تذموس» (شيس) و«صبطه بن حجر» في «الحقير»: ٣٨٩٥ و«الفتح».

(٣) ٨٠/٤ ولحي في عمله «أري» (١٩٤/١٦) والعزرجي في «إخلاصة ذهب الهميم» ص ٢٢٨ بكسر الشين.

(٤) (٤١٤/١)

٥٣ - إِبَابُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ

لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ»

[٤٩٥٠] ١٧٠ - (١٩٢٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنصُورٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ» وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ فُتَيْبَةَ: وَهُمْ كَذَلِكَ. [مسند ١: ٢٢٤٠٢].

باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق

لا يضرهم من خالفهم»

قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك».

هذه الحديث سبق شرحه مع ما يُشبهه في أواخر كتاب الإيمان^(١)، وذكرنا هناك الجمع بين الأحاديث الواردة في هذا المعنى، وأن المراد بقوله ﷺ: «حتى يأتي أمر الله» هو الريح التي تأتي فتأخذ روح كل مؤمن ومؤمنة، وأن المراد برواية من روى: «حتى تقوم الساعة أي: تقرب الساعة، وهو خروج الروح».

وأما هذه الطائفة، فقال البخاري: هم أهل العلم. وقال أحمد بن حنبل: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم. قال القاضي عياض^(٢): إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث.

قلت: ويحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين^(٣) أنواع المؤمنين، منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون، ومنهم زهاد وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، ومنهم أهل النوع الأخرى من الخير ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض

(١) ٥١٩/١ وما بعدها.

(٢) في «كمال الصنع»: (٣٥٠/٦).

(٣) في (خ): من.

[٤٩٥١] ١٧١ - (١٩٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَغَبِيئَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ وَشَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي الْقَزَائِنِي - عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ثَيْسٍ، عَنِ الْمُفِيرَةِ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ» [أحمد: ١٨١٢٢، مسند: ١٧٣١].

[٤٩٥٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ، عَنْ ثَيْسٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ الْمُفِيرَةَ مِنْ شُعْبَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَرْوَانَ سَوَاءً. [الطبر: ٤٩٥١].

[٤٩٥٣] ١٧٢ - (١٩٢٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا يُقَاتِلُ عَلَيْهِ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» [أحمد: ٢١٩٨٥].

[٤٩٥٤] ١٧٣ - (١٩٢٣) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» [أحمد: ١٨٥٢٢].

وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة؛ فإن هذا الوصف ما زال بحمد الله تعالى من زمن النبي ﷺ إلى الآن، ولا يزال حتى يأتي أمر الله المذكور في الحديث.

وفيه دليل لكون الإجماع حجة، وهو أصح ما استدل به له من الحديث، وأما حديث «لا تجتمع أمتي على ضلالة» فضعيف^(١)، والله أعلم.

(١) أخرجه الترمذي ٢٣١٥ من حديث ابن عمر ؓ وأخرجه بن ماجه ٣٩٥١ من حديث أبي أسامة ؓ وأخرجه أبو داود ٤٢٥٣ من حديث أبي مسعود الأشعري ؓ. وبعد: فإن الله أحاركم من ثلاث حلال ألا يدعو صبيكم نيكاً ولا يهكم جميعاً، ولا يظهر أهل سافل على أهل الحق، ولا تجتمع على ضلالة. وأخرجه أحمد ٢٧٢٢٤ من حديث أبي بصير ؓ. للترمذي ٢٣١٥. «سألت ربي عز وجل أن يبعث في أمتي ثلاثاً ومنحني واحدة سألت الله عز وجل أن لا يجمع أمتي على ضلالة فأعطانيها...» وفيه شواهد أخرى.

[٤٩٥٥] ١٧٤ - (١٠٣٧) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاجِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، أَنَّ عُمَيْرَ بْنَ غَابِرٍ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ - أَوْ: خَالَفَهُمْ - حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ». [مسك: ٢٣٨٩]

[أحمد: ١١٦٩٣٦، إسناده صحيح، ١٣٦٤].

[٤٩٥٦] ١٧٥ - (١٠٣٧) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ - وَهُوَ ابْنُ بُرْقَانَ -: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ عَنِ الْمُنْبَرِ ﷺ، لَمْ أَسْمَعْهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَثَرِهِ حَدِيثًا غَيْرُهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَلَا تَزَالُ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَاهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». [أحمد: ١١٦٨٤٩، إسناده صحيح، ١٧١].

[٤٩٥٧] ١٧٦ - (١٩٢٤) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عُمَيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شِمَاسَةَ الْمُهَرِّي قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَسْلَمَةَ بْنِ مَخْلَدٍ وَجَدْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الْخَلْقِ، هُمْ شَرٌّ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا يَدْعُونَ اللَّهَ بِشَيْءٍ إِلَّا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ، فَيُتِمُّهُمْ هُمْ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلُ عَقْبَةً مِنْ غَيْرِهِ، فَقَالَ لَهُ مَسْلَمَةُ: يَا عَقْبَةُ، أَسْمَعُ مَا يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ عَقْبَةُ: هُوَ أَعْلَمُ، وَأَنَا أَتُفَسِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ عَصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ ظَاهِرِينَ لِعَدُوِّهِمْ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ» فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَجَلٌ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا كَرِيحِ الْبَاسِ،

قوله ﷺ: «ظاهرين على من ناوَاهم» هو بهمزة بعد الواو أي: عاداهم، وهو مأخوذ من ذاء^(١) لهم، وناووا^(٢) إليه أي: نهضوا لقتله.

قوله: (مسلمة بن مخلد) يضم الميم وفتح الحاء وتشديد اللام.

(١) في (بخ) و(ص) نأى، وهو خطأ.

(٢) في (بخ) و(ص) ناوا، وهو خطأ.

مَنْهَا مَسَّ الْحَرِيءَ، فَلَا تَتْرُكُ نَفْسًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ يَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ، عَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ.

[٤٩٥٨] ١٧٧ - (١٩٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ - عَنْ حَاوِذَ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَمْعَانَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

قوله ﷺ: «لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة».

قال علي بن الحسين - إمرأه بأهل الغرب لحرب، قال: في سمر دنا الغرب «سائر الكبيرة»^(١) لا يختص بهم بها غالباً، وقال آخرون: إمرأه الغرب من الأرض - وقال معاذ^(٢) - هم بالشام، وجاء في حديث آخر: هم بيت المقدس^(٣) وقيل: هم أهل الشام وهم وراء قلت. قال بعضي: وقيل: إمرأه بأهل غرب أهل الشدة والجلد، وغرب كل شيء خده^(٤) - والله أعلم.



(١) في (خ) و(ص): الكبير، وأصله مؤنثه، وقد تكرر كما في «المعجمين» (ص).

(٢) هو معاذ بن جبل عليه السلام، وكلامه منكر في رواية البخاري: ٣٦٤١.

(٣) في «مسند أحمد» ٢٢٣٧٠ من وجباته، به عبد الله بن حبيب أبي أمامة عليه السلام.

(٤) إكمال للمعجم - (٣٤٨/٦).

٥٤- [باب مراعاة مصلحة الدواب في السير،

والنهي عن التعريس في الطريق]

[٤٩٥٩] ١٧٨ - (١٩٢٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخُصْبِ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَأَسْرِعُوا عَلَيْهَا السَّيْرَ، وَإِذَا عَرَّسْتُمْ بِاللَّيْلِ فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ؛ فَإِنَّهَا مَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ» ٩. [احمد، ٨٤٤٢].

[٤٩٦٠] (٥٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخُصْبِ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ

باب مراعاة مصلحة الدواب في السير،

والنهي عن التعريس في الطريق

قوله ﷺ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخُصْبِ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَبَادِرُوا بِهَا يَقْبِهَا».

«لِخُصْبٍ» بكسر الخاء، وهو كثرة لعشب ولسرعى، وهو ضدٌ خَلْبٍ. والمراد به «سنة» هـ القحط، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: ١٧٣] أي: بالقحط. و«يَقْبِهَا» بكسر القاف ومكان القاف، وهو الضع.

ومعنى الحديث: انحث على السرفق بالدواب ومرعاة مصحتها، فإن سافروا في لخصب، قَدَلُوا السير وتركوها ترعى في بعض النهار وفي أثناء السير، فتأخذ حشيتها من الأرض ما ترعه منها، وإن سافروا في القحط، فحَبَلُوا السير؛ ليصلوا المقصد وفيها قيةٌ من قوتها. ولا يَقْدُوا لسيروا فيسحقها بضربها لأنهم لا تجد ما ترعى، فتضعف ويذهب بقيتها، وربما كلت ووقفت؛ وقد جاء في أول الحديث في رواية مالك في «لموطأ» (١) «إِنَّ اللَّهَ رَافِقٌ بِحَبِّ الرَّفْقِ».

(١) يرقم: ١٨٩٥. وهو عن موسى بن أحمد بن سعدان وجماعة، به إجماع.

حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَبَادِرُوا بِهَا نَفْسَهَا، وَإِذَا عَرَّسْتُمْ فَأَجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ؛ فَإِنَّهَا طُرُقُ الدَّوَابِّ وَمَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ». أحمد ٢٨٩١٨.

قوله **﴿﴾** «وإذا عرستم فاجتنبوا الطريق»^(١)، فإنها طرق الدوابِّ ومأوى الهوامِّ بالليل». قد أُعْرِضَ لِدَفْعَةِ «تعرس»: النزولُ في أوْ خَر لَيْسَ سَيُومَ وَالرَّاحَةُ، هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ^(٢) وَالْأَكْثَرِينَ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: هُوَ الْمَزُولُ أَيُّ وَقْتُ كَانَ مِنْ بَيْلٍ أَوْ مَهْرٍ، وَالْمَرَادُ بِهِ: حَدِيثٌ هُوَ الْأَوَّلُ. وَهَذَا أَدَبٌ مِنْ آدَبِ السَّيْرِ وَالنُّزُولِ أَرَادَ إِلَهَ النَّبِيِّ **﴿﴾**؛ لِأَنَّهُ لِحَشَرَاتِ وَدَوَابِّ الْأَرْضِ مِنْ دَوَابِّ الشُّجَرِ وَالشَّيْبَعِ وَغَيْرِهَا تَمْشِي فِي السَّبِيلِ عَلَى «طُرُقٍ لِسَهولَتِهَا» وَلَأَنَّهَا تَمْتَقِدُ مَشْيَهَا يَسْقُطُ مِنْ مَأْكُولٍ وَنَحْوِهِ، وَمَا تَجِدُ فِيهَا مِنْ رَمَّةٍ وَنَحْوِهَا، فَإِذَا عَرَّسَ الْإِنْسَانُ فِي الطَّرِيقِ، رُبَّمَا مَرَّ بِهِ مِنْهَا مَا يُؤْدِيهِ، فَيُضِغِي أَنْ يَتَبَدَّدَ عَنْ الطَّرِيقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في (ج) لطرق.

(٢) في (العين): ٢٨٩/١٦.

٥٥ - [باب: «السفر قطعة من العذاب» واستحباب تعجيل المسافر

إلى أهله بعد قضاء شغله]

[١٩٦١] ١٧٩ - (١٩٢٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَأَبُو مُضَيْبٍ الزَّهْرِيُّ وَمَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاجِمٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُتِبَ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ سَمِيُّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَفَرَادَتَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَهُ مِنْ وَجْهِهِ، فَلْيَتَعَجَّلْ إِلَى أَهْلِهِ» قَالَ: نَعَمْ. (احمد: ٧١٢٥).

والسري: [٢٨١٩].

باب: «السفر قطعة من العذاب» واستحباب تعجيل المسافر

إلى أهله بعد قضاء شغله

قوله ﷺ: «السفر قطعة من العذاب، يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه» معناه: يمنعه كمالها ولذيتها؛ لما فيه من المشقة والتعب، ومقاساة لحرِّ والبرد، والشرى والخوف، ومفارقة الأهل والأصحاب، واخشونة العيش.

قوله ﷺ: «إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَهُ مِنْ وَجْهِهِ، فَلْيَتَعَجَّلْ إِلَى أَهْلِهِ» (لِئَلَّا يَفْتَحَ النَّوْءُ وَإِسْكَانُ النَّهْمِ هِيَ الْحَاجَةُ).

واسمقصود في هذا الحديث استحباب تعجيل الرجوع إلى الأهل بعد قضاء شغله، ولا يتأخر به ليس له بهمهم، والله أعلم.



٥٦- [باب كراهة الطروق،

وهو الدخول ليلاً لمن ورد من سفر]

[٤٩٦٢] ١٨٠- (١٩٢٨) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ مَعْمَرٍ. عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا، وَكَانَ يَأْتِيهِمْ غُدُوَّةً أَوْ عَشِيَّةً. [أحمد: ١٣١١٩، والبخاري: ١١٨١].

[٤٩٦٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّامِدِ بْنُ عَمْرِو الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ لَا يَدْخُلُ. [أحمد: ١٩٢٦٣، أبو داود: ٤٩٦٢].

باب كراهة الطروق،

وهو الدخول ليلاً لمن ورد من سفر

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا، وَكَانَ يَأْتِيهِمْ غُدُوَّةً أَوْ عَشِيَّةً) وفي رواية: «إِذَا قَدِمَ أَحَدُكُمْ لَيْلًا فَلَا يَأْتِيَنَّ أَهْلَهُ طُرُوقًا، حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمَغِيبَةَ وَتَمْتَشِطَ الشَّعْلَةَ» وفي الرواية الأخرى (نَهَى) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَطْلَعَ الرَّجُلَ الْغَيْبَةَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ طُرُوقًا) وفي الرواية الأخرى: (نَهَى أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا، يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَطْلُبُ عَثَرَاتِهِمْ).

أما قوله ﷺ في الأخيرة: (يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا يَتَخَوَّنُهُمْ) فهو بفتح اللام وإسكان الباء^(١)، أي: في الليل، و(الطروق) بضم الطاء، وهو الإتيان في الليل، وكلُّ آتٍ في الليل فهو طروق.

ومعنى «تَسْتَحِدُّ الْمَغِيبَةَ» أي: تُزَيِّنُ شَعْرَ غَدَائِبِهَا، وَ«الشَّعْلَةَ» شَأْبُ يُوجِّهُهَا، وَ«الاستحِدُّ» الاستعداد من استعداد الحديد، وهي لعمري، والمراد إرائته كيف كان.

ومعنى (يَتَخَوَّنُهُمْ) يَطْلُبُ خِيائِنَتَهُمْ وَيَكْشِفُ أَسْرَارَهُمْ، وَيَكْشِفُ عَمَلَهُمْ أَمْ لَا؟

ومعنى هذه الروايات كلها: أَنَّهُ يُكْرَهُ لِمَنْ طَلَعَ سَفَرُهُ أَنْ يَقْدِمَ عَلَى أَهْلِهِ لَيْلًا بَغْتَةً، قَامًا مَنْ كَانَ

(١) ضبطه حتى لا يفسد إلى: لئلا يتخوونهم. وقد تسحب في مصنف ابن أبي شيبة ٣٤٢٠٧ (مكتبة الرشد -

ناشرون).

[٤٩٦٤] ١٨١ - (٧١٥) حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ (ج)، وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا قُدِمَتِ الْمَدِينَةُ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَيْ: عِشَاءً - كَيْ تَمْتَسِطَ الشَّيْئَةُ وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةَ». [تكرار: ١٦٥٦]. [أحمد: ١٨٢٤٨، والبخاري: ٥٠٧٩، مطبوعاً].

[٤٩٦٥] ١٨٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَدِمَ أَحَدُكُمْ لَيْلًا فَلَا بَأْسَ أَهْلُهُ طُرُوقًا، حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةَ وَتَمْتَسِطَ الشَّيْئَةُ». [بكر: ١٩٦١].

[٤٩٦٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِثَلَاثَةٍ. [نظر: ٤٩٦٤].

[٤٩٦٧] ١٨٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيسٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَطْلَلَ الرَّجُلُ الْعِيبَةَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ طُرُوقًا. [أحمد: ١٨٢٦٨، والبخاري: ٥٠٧٤].

[٤٩٦٨] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [نظر: ٤٩٦٧].

سفره قريباً تتوقع امرأته ليلاً. فلا بأس، كما قال في إحدى هذه الرويات: (إذا أطل الرجل العيبة).

وإذا كان في قفرك^(١) عظيم أو عسكري ونحوهم؛ وشققت قلوبهم ووصلهم، وعملت امرأته وأهلها أنه قد تم معهم وأنهم الآن داخلون، فلا بأس بقائهم حتى شاءوا لزوال المعنى الذي نهي بسببه، فإن المرأة أن يتأخروا، وقد حصل ذلك، ولم يقدم بغتة، ويؤيد ما ذكرناه من جاء في حديث الآخر: «أمهلوا حتى ندخل ليلًا - أي: عشاءً - كي تمتسط الشئمة، وتستحد المغيبة» فهذا صريح فيما قلناه، وهو مفروض في

(١) قفرك: اسم جمع للقفاة.

[٤٩٦٩] ١٨٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَارِبٍ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا ، يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَلْتَمِسُ عَثْرَاتِهِمْ . [أحمد : ١٢٤٧٣٧ ، والبيهقي : ١٤٩٦٤] .

[٤٩٧٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : قَالَ سُفْيَانُ : لَا أَدْرِي هَذَا فِي الْحَبِيثِ أَمْ لَا ، يَغْنَى أَنْ يَتَخَوَّنَهُمْ أَوْ يَلْتَمِسَ عَثْرَاتِهِمْ . [الطبري : ١٤٩٦٤] .

[٤٩٧١] ١٨٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح) ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ : حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَارِبٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِكَرَاهَةِ مَضْرُوقٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَلْتَمِسَ عَثْرَاتِهِمْ . [أحمد : ١٤٩٦٤] .

[مسجدي : ٥٦٢٣] .

أَنَّهُمْ أَرَادُوا الْمَدْحُونَ فِي أَوَائِلِ الشَّهْرِ بِغَتَّةٍ ، فَأَمَرَهُمُ بِالضَّيْرِ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ ، لِيَبْتَغَ قُدُومَهُمْ إِلَى الْمَدِينَةِ وَتَأْتِبَ النِّسَاءُ وَغَيْرُهُنَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٤ - [كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان]

١ - [باب الصيد بالكلاب المصممة]

[٤٩٧٢] ١ - (١٩٢٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا جَبْرِ، عَنْ سَنُصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمْدٍ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ هُدَيْيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعَلَّمَةَ، فَيَمْسِكُنَّ عَلَيَّ، وَأَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلْ» قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: «وَأِنْ قَتَلَنِي، مَا لَمْ يَشْرِكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مَعَهَا»

كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان

باب الصيد بالكلاب المصممة، والرمي

قوله: (إني أرسل كلابي^(١) المصممة) إلى آخره، مع لأحد حديث المذكورة في الاصطیاد، فيها كلها إباحة الاصطیاد، وقد أجمع المسلمون عليه، وتطاهرت عليه دلائل الكتاب رأسية وإجماع. قال القاضي عياض: هو مباح من اصطاد بلاكتماب والحاجة ولا تضر به بالأكل وشملوه. قال: وختلفوا بين اصطاد لئهم، ولكن قصد تذكيره ولا تضر به، فكرهه مالك، وأجازوه الأئمة وإبى عبد الحكيم قال: فإن فعله بغير نية التذكية، فهو حرم، لأنه مسد في الأرض وإتلاف نفس عبثاً^(٢).

قوله ﷺ: («إذا أرسلت كلبك المصم، وذكر اسم الله، فكل» قُلْتُ: وإن قتلني؟ قال: «وإن قتلني، ما لم يشرکها كلب ليس معها»)، وفي رواية: «فلما سميت على كلبك، ولم تسم على غيره».

في هذا الأمر بالتسمية على إرسال الصيد، وقد أجمع المسلمون على تسمية عند الإرسال على

(١) هي مصممة من الصمغ مسمة: الكلابية.

(٢) (٣٥٧-٣٥٦/١) (٣٥٧-٣٥٦/١)

الصَّيْدِ، وَعِنْدَ الذَّبْحِ وَالتَّحْرِ. وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ وَاجِبٌ أَمْ سَمَةٌ، فَمِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَطَائِفَةٌ أَنَّهُا سَمَةٌ، فَلَوْ تَرَكَهَا، سَهْواً أَوْ عَمداً حَلَّ الصَّيْدَ وَلِلصَّيْحَةِ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ وَاحِدٌ.

وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: إِنْ تَرَكَهَا عَمداً أَوْ سَهْواً لَمْ يَحِلَّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَنْ أَحْمَدَ فِي صَيْدِ الْجَوَارِحِ، وَهُوَ مَرْسُومٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي ثَوْرٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَجَمَاهِرُ بَعْضِهِمْ: إِنْ تَرَكَهَا سَهْواً حَلَّتِ الصَّيْحَةُ وَالصَّيْدُ، وَإِنْ تَرَكَهَا عَمداً فَلَا.

وَعَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا يُكْرَهُ تَرَكَهَا، وَقِيلَ لَا يُكْرَهُ، بَلْ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلِيِّ، وَاصْطَحَبَ الْكِرَاهَةَ وَاحْتَجَّ مِنْ أَوْجِبِهِمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا دَلَّ عَلَيْكَ الْقَوْلُ إِذْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاسْتِيقَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ،

وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَزَمْتُ عَلَيْكُمْ النَّبَيْتَةَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا مَا ذُكِّنَتْ﴾ [سورة: ٢٣]، فَذَبَحَ النَّبَايَةَ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ التَّسْمِيَةِ وَلَا رَحِيهِ، فَبِإِنْ قِيلَ: لِلذُّكْنِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالتَّسْمِيَةِ قُلْنَا: هِيَ فِي النَّبَايَةِ: الشَّقُّ وَالْفَتْحُ. وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْعَ الْوَلَدَيْنِ أَوْثَرًا الْكِتَابَ مِنْ تِلْكَ﴾ [المائدة: ١٠] وَهُمْ لَا يُسْقُونَ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ أَهَمُّ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ قَوْمًا حَدِيثُ عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ، يَأْتُونَ بِحِمَاةٍ لَا نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ أَمْ لَمْ يَذَكَرُوا، فَأَكَلُ مِنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَمُّوا وَكَمُوا» رَوَاهُ الْحَاكِمِيُّ^(١)، فَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ هِيَ الْمَأْمُورُ بِهَا عِنْدَ أَكْلِ كُلِّ طَعْمٍ، وَشَرِبِ كُلِّ شَرَابٍ.

وَأَجَبُوا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا دَلَّ عَلَيْكَ الْقَوْلُ إِذْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاسْتِيقَ﴾. أَنَّ الْإِرَادَةَ مَا ذُبِحَ لِلْأَصْنَامِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آيَةِ الْأَنْعَامِ: (وَمَا ذُبِحَ عَلَى لُحُوبٍ وَمَا أُجِنَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ)^(٢) [سورة: ٢٣]، وَلَئِنْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَكُمْ لُحُوبٌ﴾، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ أَكَلَ مِنْ تَرْوِكِ التَّسْمِيَةِ بَسَّ بِفَاسِقٍ، فَوَحَبَ حَمَلُهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، لِتُجْمَعَ بِهِمْ وَبَيْنَ الْآيَاتِ سَنَاقَاتٍ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ وَحَمَلُهَا بِغَضِّ أَصْحَابِ عَلَى كِرَاهَةِ الشَّرْبِ، وَاجْتِبَاءِ عَنْ الْأَحَادِيثِ فِي تَّسْمِيَةِ أَمَّا لِلْإِسْتِحْبَابِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُ الْمَعْلَمِ» فِي إِطْلَاقِهِ دَلِيلٌ لِإِبَاحَةِ صَيْدِ جَمِيعِ^(٣) الْكَلَابِ السَّعْتَمَةِ، مِنْ

(١) بِرَقْم: ٧٣٩٨.

(٢) كَمَا رُفِعَتْ آيَةُ فِي الْمَسْحِ الثَّلَاثِ، وَصَرَّحَ: «حَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ وَأَكَلَكُمْ بِكُمْ الْخَيْرِ وَمَا أُجِنَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ». وَالتَّسْمِيَةُ وَالْمُسْقُوتُ وَالْمَرْبُوعُ وَالْمَرْبُوعُ وَمَا أَكَلُ نَحْنُ وَلَا مَا ذُكِّنَتْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى الْوُحُوبِ.

(٣) فِي (ص) وَ(هـ): الصَّيْدِ وَجَمِيعِ.

وَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكَلْبِ، فَقَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلْ».....

(الجعراضي) بكسر الجيم وبالعين المهملة: وهي حبة ثقيلة، أو عصاً في طرفها حديدية، وقد تكون بغير حديد، هذا هو الصحيح في تفسيره، وقال الهروي: هو سهم لا ريش فيه ولا نعل^(١)، وقال ابن قويد: هو سهم طويل له أربع فُؤد رفاق، فإذا رُمي به عترض^(٢)، وقال اسحاق كقول الهروي، ونحوه عن الأصمعي، وقيل: هو عود رقيق لطرفين غليظ الوسط، إذا رُمي به ذهب مسترياً.

وأما «حزق»، فهو بالخاء المعجمة والزاي، ومعناه: نَعْد. (والوَيْد) (الموقود): هو الذي يُقتل بغير محلّد، من عصاً أو حجر وغيرهما.

ومذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والجمهور أنه إذا اصطاد بالبعير ضفقت الضية بحصه، حلّ: وإن قتله بغرضه لم يجز، لهذا لحديث: قال مكحول وأبو عبيد وغيرهما من فقهاء الشام: يجزى مطبقاً، وكذا قال هؤلاء وأبو أبي ليلى. إنه يجزى ما قصه بالثبته، وحكي أيضاً عن سعيد بن المسيّب.

وقال الجمهور: لا يجزى صيد البُتْدقة مبيّناً، لحديث الجعراضي، لأنه كُله رَضٌ ووَقْدٌ، وهو معنى الرواية الأخرى: «لأنه وقيد» أي: «مقتول بغير محلّد»، والموقود: المقتولة بالعصا ولحواه، وأصله من لكسر والرض.

قوله ﷺ: «إِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ» هذا الحديث من رواية غديّ بن حاتم، وهو صريح في منع أكل ما أكلت منه لجارحه، وجاء في «سنن أبي داود» وغيره بإسناد حسن عن أبي ثعلبة أن النبي ﷺ قال له: «كُلْ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ لِكَالِبِ»^(٣)، واختلف العلماء فيه، فقال الشافعي في أصحّ قوليه: إذا قتلته لجارحه المعلّم من كلاب والسباع، وأكلت منه، فهو حرم، وبه قال أكثر العلماء، منهم ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وسعيد بن جبير والحسن والشعبي والشافعي وعكرمة وقتادة وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وداود.

(١) «يعترض في القوائن والمحذوثة»: تعرض.

(٢) «جمهرة اللغة»: (٧٢٨/٣) وقيد: دفاق، سد، رفاق، وسُدّ جمع فُلّه، وهي ريش نسيم.

(٣) أبو داود: ٢٨٥٢

قَائِلُهُ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ قُلْتُ: فَبَيْنَ وَجَدْتُ مَعَ كَلْبِي كَلْبًا آخَرَ، فَلَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَهُ؟ قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمَيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ» [البيهقي ١١٧٥ (ونظر ٤٩٧٦)].

[٤٩٧٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ حَاثِمٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَغْرَاضِ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ. [نظر ٤٩٧٦ و ٤٩٧٤].

[٤٩٧٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، وَعَنْ نَاسٍ ذَكَرَ شُعْبَةُ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ حَاثِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَغْرَاضِ بِمِثْلِ ذَلِكَ. [نظر ٤٩٧٤].

[٤٩٧٧] ٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنْ

وَقَدْ سَعَدَ بِنُ أَبِي وَقْدَسٍ وَاسْلَمَانُ الْفَارِسِيُّ وَبْنُ عَمْرٍ وَمَالِكٌ: بِجُلٍّ. وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ لِلشَّافِعِيِّ. وَاجْتَمَعَ هَؤُلَاءُ بِحَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ، وَحَمَلُوا حَدِيثَ عَائِشَةَ عَلَى كَرَاهَةِ الشَّرِيحَةِ.

وَاجْتَمَعَ الْأَوَّلُونَ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ، وَهُوَ فِي «الْمُصَحِّحِينَ»، مَعَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَكُونُوا بِمَا أَمْسَكَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٤]، وَهَذَا مِمَّا سَمِعْتُ عَلِيًّا، بَلْ أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَفَدَّسُوا هَذَا عَلَى حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ، لِأَنَّهُ أَصَحُّ. وَبِهِمْ مَنْ تَأَوَّلَ حَدِيثَ أَبِي ثَعْلَبَةَ عَلَى مَا إِذَا أَكَلَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ قَتَلَهُ وَخَلَّاهُ وَفَارَقَهُ، ثُمَّ عَادَ فَأَكَلَ مِنْهُ، فَهَذَا لَا يَقْبَلُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّ جَوَارِحُ الظَّيْرِ إِذَا أَكَلَتْ مِمَّا صَدَقَتْ، فَلَا أَصَحَّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَالرَّاجِعُ مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ تَحْرِيمُهُ، وَقَالَ سَائِرُ الْمَذَاهِبِ بِإِبَاحَتِهِ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَعْلِيمُهُ ذَلِكَ، بِخِلَافِ الشُّبُعِ، وَأَصْحَابُهَا يَسْتَعِينُونَ هَذَا الدَّلِيلَ.

قَوْلُهُ ﷺ: «فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» مَعْنَاهُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَسَمَ: ﴿فَلْيَكُونُوا بِمَا أَمْسَكَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٤]، فَإِنَّمَا إِبَاحُهُ بِشَرْطِ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ أَمْسَكَ عَيْنَهُ، وَإِذَا أَكَلَ مِنْهُ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّهُ أَمْسَكَ (٢) لَمْ يَأْمُرْ لِنَفْسِهِ، لَكِنْ يَوْجَدُ شَرْطُ إِبَاحِهِ، وَالْأَصْلُ تَحْرِيمُهُ.

(١) فِي (نَحْ): قَوْلِي

(٢) فِي (بَص): وَفَدَّسَ: أَمْسَكَ

صمير، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدٍ لِمَعْرَاضٍ، فَقَالَ: «مَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْهُ، وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَهُوَ وَفِيدٌ». وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ، فَقَالَ: «مَا أَتَسَكَّ عَلَيْكَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، فَإِنْ ذَكَاتَهُ أَخَذْهُ، فَإِنْ وَجَدْتَ مِنْهُ كَلْبًا آخَرَ فَخَبِثْ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مَعَهُ وَقَدْ تَنَلَّهُ فَلَا تَأْكُلْ، إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تَذْكُرْهُ عَلَى خَيْرِهِ».

[أحمد: ١٨٦٤٥، والبيهقي: ٥٤٧٥].

[٤٩٧٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُكْرِيَاءُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، [الطبر: ٤٩٧٧].

[٤٩٧٩] ٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُؤْلُيَةَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ: حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ - وَكَانَ لَنَا جَارًا وَدَجِيلاً وَرَبِيبًا بِالنَّهْرَيْنِ - أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: أُرْمِلْ كَلْبِي فَأَجِدْ مَعَ كَلْبِي كَلْبًا قَدْ أَخَذَ، لَا أَفْرِي أُبْهِمَا أَخَذَ، قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمِيتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ». [أحمد: ١٨٦٥٥ (والمهر: ٤٩٧٤)].

[٤٩٨٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْرَافِيلَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ [أحمد: ١٨٦٥٦ (والمهر: ٤٩٧٤)].

قوله ﷺ: «وإذا أصاب بعرضه» هو بفتح العين، أي: بغير لمحد منه.

قوله ﷺ: «فإن ذكاته أخذه» معناه: إن أخذ الكلب الضيعة وقتله إياها، ذكاة شرعية بمنزلة ذبح الحيوان الإنسي. وهذا مجمع عليه، ولو لم يقتله الكلب، لكن تركه، ولم يبق فيه حياة مستقرة، أو بقيت ولم يبق زمان يمكن صاحبه لحاقه وذبحه، قدمت، حل لهذا الحديث، فإن ذكاته أخذه.

قوله: (سمعت عبد بن حاتم، وكان لنا جاراً ودجياً وربيباً بالنهرين) قال أهل اللغة (الدجيل) (الدخال) - الذي يدخل الإنسان ويخلطه في أموره. و(الربيب) هنا بمعنى المرابط^(١)، وهو لمرابط، والمرابط: الملازمة قالوا - والمراد هو. ربط نفسه على العبدية، وعن الدنيا.

(١) غي (فتح): مرابط.

[٤٩٨١] ٦ - (١٠٠) حَدَّثَنِي الزَّيْلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ الشَّكُونِيُّ: حَدَّثْتُ عَلِيَّ بْنَ مُسْهِرٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَأَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْكُرْهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ، وَإِنْ أَدْرَكَتْهُ قَدْ قُتِلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، وَإِنْ وَجَدَتْ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قُتِلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ، وَإِنْ رَمَيْتْ سَهْمَكَ فَأَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ، فَكُلْ إِنْ بَشَتْ،»

قوله ﷺ: «إِنْ أَمْسَكَ صَبَّحَ فَأَذْكُرْهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ»، هذا تصريح بأنه إذا أدرك ذكاته وجب ذبحه، ولم يجز إلا بالذكاة، وهو مجمع عليه، وقد نقل عن الحسن والتيمي خلافاً، فباطل. لا أطنه يصح عنهما.

وأما إذا أدركه ولم يبق فيه حياة مستقرة، بأن كان قد قطع حلقه ومريئه، أو أجهله^(١)، أو أخرجه^(٢)، أو أخرجه^(٣)، فبحر^(٤) من غير ذكاة بالإجماع، قال أصحابنا وغيرهم ويستحب إمرار السكين على حلقه ليريد.

قوله ﷺ: «وَإِنْ وَجَدَتْ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قُتِلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ» فيه بيان قاعدة مهمة، وهي أنه إذا حصل الشك في الذكاة المشحة للحيوان لم يحل، لأن الأصل تحريمه، وهذا لا خلاف فيه.

وفيه تنبيه على أنه لو وجدته حياً وفيه حياة مستقرة فذكاه حل، ولا يضر كونك اشتريته في إمسكه كذباً وكلب غيره، لأن الاعتماد حينئذ في الإباحة على تذكاة الأدمي، لا على إمساك الكلب، وإنما يقع الإباحة بإمساك الكلب إذا قتله، وحسنه إذا كان معه كذب آخر لم يحل إلا أن يكون أرسله من هو من أهل الذكاة، كما أوضحناه قريباً.

قوله ﷺ: «وَإِنْ رَمَيْتْ سَهْمَكَ فَأَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ»، فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك، فكل إن شئت هذا قليل ممن يقول: إذ جرحه^(٥) فغاب عنه فوجدته ميتاً وليس فيه أثر غير سهمه، حل.

(١) أي: يعضه طعنة بفضة يجره.

(٢) في (ص) و(هـ) أو أخرجه.

(٣) لأخضوه بكسر الهمزة وضمها: لأمعاه.

(٤) في (ص) و(هـ): ثم جرحه.

وَأَنَّ وَجَدْتَهُ عَرِيقًا فِي الْمَاءِ، فَلَا تَأْكُلْ». [أحمد: ١٩٣٨٨، ومجزي: ٤٦٨٤].

[٤٩٨٢] ٧- (٤٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَتِيمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّبِيِّ، قَالَ: «إِنَّا رَمَيْتُ سَهْمَكَ فَأَذْكَرَ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قُتِلَ فَكُلْ، إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي الْمَاءَ قَلَّةً أَوْ سَهْمَكَ». [مسند: ٤٩٨١].

[٤٩٨٣] ٨- (١٩٣٠) حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ لَسْرِي: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ حَيْوَةَ بْنِ شَرِيحٍ قَالَ: سَمِعْتُ رِبْعَةَ بْنَ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيِّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَدِيدُ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْعُصَيْنِيِّ يَقُولُ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، نَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ، وَأَرْضُ صَيْدٍ أَصِيدُ بِقَوْسِي، وَأَصِيدُ بِكِنْيِي الْمَعْلَمِ، أَوْ بِكَلْبِي الْمُبَيِّ لَيْسَ بِمَعْلَمٍ، فَأَخْبِرْنِي مَا الَّذِي يَحِلُّ لَنَا مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنْكُمْ بِأَرْضِ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، تَأْكُلُونَ فِي آيَتِهِمْ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آيَتِهِمْ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا ثُمَّ كُلُوا فِيهَا، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضِ صَيْدٍ، فَمَا أَصَبْتَ بِقَوْسِكَ فَأَذْكَرَ اسْمَ اللَّهِ

وهو أحد اقوال^(١) الشافعي ومات في الصيد والسم، والثاني، بحرم، وهو الأصح عند أكثر أصحابنا، والثالث، يحرم في الكسب دون السم، والأول أقوى وأقرب إلى الأحاديث لطبيحة. وأم الأحاديث، المخالفة له فضحية ومحمولة على كراهة اشتريه، وكذا لأثر عن ابن عباس: كل ما أضمت، وذبح ما أنميت^(٢). أي: كل ما لم يثبت عنك دون ما غاب.

قوله ﷺ: «وإن وجدته عريقاً في الماء، فلا تأكل» هذا متفق على تحريمه^(٣).

فونه في حديث أبي ثعلبة: (إنا بأرض قوم من أهل الكتاب نأكل في آيتهم... فقال النبي ﷺ: «إن وجدتم غير آيتهم فلا تأكلوا فيها، وإن لم تجدوا فاغسلوها ثم كلوا») هكذا روى هذا الحديث

(١) غير (ص) و(هـ)؛ قومي.

(٢) أخرجه عبد بن ربه: ٨٤٥٥، وابن أبي شيبة: ١٩٦٨١، والطبراني: ١٧٣٧٠، وإسحق: (٢٤١/٩).

(٣) قاله ابن حجر في الفتح: (٦١١/٩) قد صرح الرافعي بأن محله ما سم به، لصيد بئس البحر، حذ إلى حركة لم يلزم، فإن شئنا إليها نقطع الحقوق مثلاً، فقد تمت دكانه، ويروى قوله في: «وروى مسلم: «لأنك لا تدري اسمه فنه أو سهرته» قد دل على أنه إذا علم أن سمه هو الذي قطعه أنه يطرأ.

ثُمَّ كُلْ، وَمَا أَصَبَتْ بِكَ الْمُعَلِّمُ فَأَذْكُرِ اسْمَ ابْنِ لَمْ كُلْ، وَمَا أَصَبَتْ بِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلِّمٍ فَأَذْكُرَتْ ذَكَاتَهُ فَكُلْ» [الطاهر: ١٤٩٨٤].

[٤٩٨٤] (•••) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - حَدَّثَنَا الْمُفْرِيُّ، كَلَاهُمَا عَنْ حَيَّوَةَ بِنْتِ الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ الْمُثَنَّى، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ وَهْبٍ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: صَبَدَ الْقَوْسَ، (مسند: ١٧٧٥٢، والبخاري: ٢٥١٧٨).

البخاري ومسلم. وفي رواية أبي داود قال: «إنَّ مجاور أهل الكتب، وهم يطبخون في قدورهم الخنزير، ويشربون في آنيةهم الخمر، فقتل رسول الله ﷺ: «إن وجدتم غيرها فكلوا فيها واشربوا. وإن لم تجدوا غيرها فارتضوها بالماء واكلوا واشربوا»»

قد يقال: هذا الحديث مخالف لما يقول الفقهاء. فمنهم يقولون: إنه يجوز استعمال أواني المشركين إذا عُبِلت، ولا كراهة فيها بعد غسل، سواء وجد غيرها أم لا، وهذا الحديث يقتضي كراهة استعمالها إن وجد غيرها، ولا يكفي غسلها في نفي الكراهة، وإنما يغسلها ويستعملها إذا لم يوجد غيرها.

والجواب: أن المراد لثبوت الأكل في آنيةهم التي كانوا يطبخون فيها لحم خنزير، ويشربون فيها الخمر، كما صرح به في رواية أبي داود، وإنما نهى عن الأكل فيها بعد الغسل للاستئذان وكونها معتدة للنجاسة، كما يكره الأكل في المصحفة لمسحولة. وأم انفقهاء فمرهم: مطلق آنية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسات، فهذه يكره استعمالها قبل غسلها، فإذا غسلت فلا كراهة فيها، لأنها طاهرة، وليس فيها استئذان، ولم يؤيدوا لثبوت الكراهة عن آنيةهم المستعملة في سحر وغيره من النجاسات، والله أعلم.

قوله ﷺ: «وما أصبت بكبك الذي ليس بمُعَلِّمٍ فَأَذْكُرَتْ ذَكَاتَهُ فَكُلْ» هذا مجمع عليه أنه لا يحل إلا بدكة.



٢- [بَابُ: إِذَا غَابَ عَنْهُ الصَّيْدُ ثُمَّ وَجَدَهُ]

[٤٩٨٥] ٩- (١٩٣١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَمَادُ بْنُ خَالِدٍ الْحَدَّادُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ، فَغَابَ عَنْكَ فَأَدْرَكْتَهُ، فَكُلْهُ مَا لَمْ يَتَيْنِ». [١٧٧٤٤] أحمد.

[٤٩٨٦] ١٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ. حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى. حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي اللَّذِي يُدْرِكُ صَيْدَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ: «كُلْهُ مَا لَمْ يَتَيْنِ». [٩٩٨٥] بشر.

[٤٩٨٧] ١١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ لَعْلَاءَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثُهُ فِي الصَّيْدِ. ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ وَأَبِي لُزَاهِرَةَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ بِمِثْلِ حَدِيثِ لَعْلَاءَ، عَنِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ثَوْنَهُ، وَقَالَ فِي الْكَلْبِ: «كُلْهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ إِلَّا أَنْ يَتَيْنَ قَدْعُهُ». [١٧٧٣٢] أحمد.

بَابُ: إِذَا غَابَ عَنْهُ الصَّيْدُ ثُمَّ وَجَدَهُ

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَهْرَانَ الرَّازِيُّ قَالَ. حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَمَادُ بْنُ خَالِدٍ الْحَدَّادُ) هذا الحديث هو أول عود سماع إبراهيم بن سفيان بن حسين، وسدي قبله هو آخر موته الثابت. ولم يبق له في الكتاب قورث بعد هذا، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ، فَغَابَ عَنْكَ فَأَدْرَكْتَهُ، فَكُلْهُ مَا لَمْ يَتَيْنِ»، وفي رواية فيمن يدرك صيده بعد ثلاث: «فَكُلْهُ مَا لَمْ يَتَيْنِ» هذا انتهى عن أئمة الذين يحملون على التنزيه لا على التحريم، وقد سافر الأحرار ولاطعمة الممتنة يكره أكلها ولا يحرم، إلا أن يخاف منها الضرر^(١) خوفاً معتدلاً^(٢)، وقال بعض أصحابنا: يحرم اللحم الميت، وهو ضعيف، والله أعلم.

(١) في (ج) لقدر

(٢) قال ابن حجر في «فتح بازي»: (٦٦٩/٩) هذا الجواب على ما ذكره، ولكن المالكية جهلوا على الفقهاء مطلقاً، وغير الظاهر، والله أعلم.

٣- [باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير]

[٤٩٨٨] ١٢- (١٩٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثَيْبَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ. رَوَاهُ إِسْحَاقُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي حَدِيثَيْهِمَا: قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَمْ نَسْمَعْ بِهِذَا حَتَّى قَدِمْتُ الشَّامَ. [أحمد: ١٧٧٤١، وسبحة: ١٥٧٨١].

[٤٩٨٩] ١٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِي يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَمْ نَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْ عُلَمَائِنَا بِالْحِجَازِ حَتَّى حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ، وَكَانَ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الشَّامِ. [المطهر: ١١٩٨٩].

[٤٩٩٠] ١٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي دُرُودٌ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنَا عُمَرُو - يَعْنِي بَنَ الْحَارِثِ - أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ. [مسند: ٤٩٩١].

باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير

قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير)، وفي رواية: «أكل ذي ناب من السبع فأكله حرام» (المخلب) يكسر الميم وفتح اللام، قال أهل اللغة: بمخلب للطير والنسب بمنزلة المظفر للإنسان.

في هذه الأحاديث دلالة لمذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وداود ولجمهور أنه يحرم أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير. وقد مالت يكره ولا يحرم. قد أصححنا: العماد بندي الدب حد يقوى به ويصطاد.

وحصح مالك بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُرْحَىٰ بِكَ مُخْرَجًا مِنَ آيَةِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]

[٤٩٩١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَأَبْنُ أَبِي ذئْبٍ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ وَغَيْرُهُمْ (ج). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِجٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ (ج). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ الْمَاجِشُونِ (ج). وَحَدَّثَنَا الْحُلَوِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ضَالِحٍ، كُلُّهُمْ عَنْ لُؤْهَرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ وَهَمِرُو، كُلُّهُمْ ذَكَرَ الْأَكْلَ وَلَا ضَالِحًا وَيُونُسُ، فَإِنْ حَدِيثُهُمَا نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ [أحمد ١٧٧٣٨].

ويصحري، ٥٥٣٠، ومما يفيده تجريم بقا، ٥٥٢٧.

[٤٩٩٢] ١٥ - (١٩٣٣) وَحَدَّثَنِي دُعَيْنُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ - عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَيْسَةَ بْنِ سَقِينٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ فَالْكُلَّةُ حَرَامٌ» [أحمد ١٧٢٧٤].

[٤٩٩٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [أحمد ٤٩٩٢].

[٤٩٩٤] ١٦ - (١٩٣٤) وَحَدَّثَنَا غُنْدُافُ بْنُ سَعَادٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ قُتَيْبِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ قَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ. [أحمد ١٢٦١٩].

[٤٩٩٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [أحمد ٤٩٩٤].

[٤٩٩٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَبَسٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ.

هذه الأحاديث، دلوا: ولاية ليس فيها، لا لإخبار بأنه لم يجد في ذلك الوقت محرماً إلا المذكور^(١) هي الآية، ثم أوحى إليه بتحريم كل ذي ناب من السباع، فوجب قبوله والعمل به.

قوله: (عن قتيبة بن سفيان) هو يفتح العين كسر الباء.

(١) في (أخرى) و(ألف) المذكوران.

حَدَّثَنَا الْحَكَمُ وَأَبُو بَشِيرٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ شَيْءٍ فِي سَبِّ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ. [احمد ٢١٩٢].

[٤٩٩٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ أَبُو بَشِيرٍ أَخْبَرَنَا عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ.

[احمد ٢٧٤٧].

قوله (عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس) هكذا ذكره مسلم من هذه الطرق، وهو صحيح، وقد صحح سماع ميمون من^(١) ابن عباس، ولا تغتر به قد يخالف هذا.



٤- [باب إباحة ميثات البحر]

[٤٩٩٨] ١٧ - (١٩٣٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ (ح)، وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَثِيمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَ عَلَيْنَا أَنْ نُعْبِدَهُ، نَتَلَقَى عَيْرًا لِقْرِيشٍ، وَزَوَدَنَا جِرَابًا مِنْ تَمَرٍ أَمْ يَجِدُ لَنَا عَيْرَهُ، فَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُعْطِينَا تَمْرَةً تَمْرَةً، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ بِهَا؟ قَالَ: نَمَضُّهَا كَمَا نَمَضُ الصَّبِيَّ، ثُمَّ نَشْرَبُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَاءِ، فَتَكْفِينَا يَوْمَنَا إِلَى اللَّيْلِ، وَكَأَنَّ نَضْرِبُ بِعَصِينَا الْخَبْطَ، ثُمَّ نَبْلُهُ بِالْمَاءِ فَكُلُّهُ، قَالَ: وَانْطَلَقْنَا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ، فَرَفَعَ لَنَا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ

باب إباحة ميثات البحر

قوله: (بعثنا رسول الله ﷺ، وأمر علينا أبا عبيدة) فيه أنَّ أنجيوش لا بدُّ لها من أمير يضبطها، ويقبضون لأمره وبهيه، وأنه^(١) يسعى لهم أن يكون لأمير أفضنهم، أو من أفضنهم، قالوا: ويستحبُّ لرفقة من الناس أن يؤولوا أن يؤمروا بعضهم عليهم وينقدوا له.

قوله: (نتلقى عيراً لقريش) قد سبق أنَّ العير هي الإبلُ التي تحمل الضعم وغيره. وفي هذا حديث جوازٍ رصد أهل الحرب واعتيرهم، والخروج لأخذ ما لهم واغتنامه.

قوله: (وزودنا جراباً من تمر لم يجد لنا غيره، فكان أبو عبيدة يعطينا تمرّة تمرّة ممضها كما يمض الصبي، ثم نشرب عليها من الماء، فتكفينا يومنا إلى الليل) أمّا (الجراب) فبكسر الجيم وفتحها، لكسر الفصح، وسبق بيانه مرّة^(٢) (نمضها) مفتوح لميم وضمة، لفتح أفصح وأشهر، وسبق بيانه لغالبه في كتاب الإيمان^(٣).

وفي هذا بيان ما كان لصحابه عليه من الزهد في السبب، والتقليل منها، والضرب على جوع وحشونة العيش، وإلقاء بهم على القرو مع هذا الحال.

قوله: (وزودنا جراباً لم يجد لنا غيره، فكان أبو عبيدة يعطينا تمرّة تمرّة)، وفي روايه من هـ

(١) في (ح). وألهم.

(٢) نظر من ١٣٥. من هـ. سجد.

(٣) نظر ١/ ٣٢٢ ٣٢٣

كَهَيْتَةُ الْكُتَيْبِ الضَّخْمِ

الحديث: (ونحن نعمل أزوادنا على رقائنا)، وفي رواية: (لفقي زادهم، فجمع أبو عبيدة زادهم في يزود، فكان يُقَوَّنَا، حتى كان يُصببنا كل يوم تمرًا)، وفي «لموطأ»: (لفقي زادهم - وكان يزودي تمرًا، وكان يُقَوَّنَت حتى كان يُصبب كل يوم تمرًا)^(١)، وفي الرواية الأخرى لمسلم: (كان يُعطينا قبضة قبضة، ثم أَعْطَانَا تمرًا تمرًا).

قد الباضي: الجمع بين هذه روايات أن يكون النبي ﷺ زوَّدهم الزود زئداً على ما كان معهم من الزود من أموالهم وغيرهم مما أساهم به نُصْحَابُهُ، ولقد كان - ونحن نحن أزوادنا، فإن، ويحتمل أنه لم يكن في زادهم تمر غير هذا الجرس، وكان معهم غيره من الزاد، وأما عطاء أبي عبيدة يباهم تمرًا تمرًا، فإن كان في الحال الثاني، بعد أن بُيِّنَ زادهم وطلال لبثهم كما فسره في الرواية الأخيرة، فالرواية الأولى معناه: (إخار عن آخر الأمر لا عن أوجه، ولظاهره أنه قوله: (تمر تمرًا) إنما كان بعد أن قَسَمَ عليهم قبضة قبضة، فلما قل تمرهم قسمة تمر تمرًا، ثم قرع ولقدوا للتمر، ووجدوا ألمًا بفقدته، وأكلوا الخَبْطَ، إلى أن فتح الله عليهم بالعتير)^(٢)

قوله: (فجمع أبو عبيدة زادهم)^(٣) في يزود، فكذلك يُقَوَّنَت هذا محمول على أنه جمعه برضاهم، وخطه ليبارك لهم كما فعل النبي ﷺ ذلك في موطن^(٤)، وكما كان لأشعريون يفعلونه، وأثنى عليهم النبي ﷺ بذلك^(٥)، وقد قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: يُسْتَحَبُّ بترقيقه من المسافر من حفظ أروادهم، ليكون أربك لهم وأحسن في العشرة، وألا يختص بعضهم بأكثر دون بعض، والله أعلم.

قوله: (كهية الكُتَيْبِ الضَّخْمِ) هو بداءة امثلة، وهو الرَّمْلُ المستعمل المُخْلَوَّبِ،

(١) «لموطأ»: ١٧٨٦، وخطه: (في الزاد، فأمر أبو عبيدة بأزود ذلك جيش، فجمع ذلك ك، فكان يزود ك، فكان يزودنا كل يوم تمرًا قليلًا، حتى قلنا، ولم تصبنا إلا تمرًا تمرًا).

(٢) «مجمع مصنف»: ٦، (٣٧١).

(٣) «نبي (نح) و(هر) زاده».

(٤) نظر حديث أبي هريرة أنس الله يومئذ: ١٣٨.

(٥) أخرجه بخاري: ٧٤٨٦، ومسلم: ٦٤٠٨ من أبي موسى لأشعري، ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إن لأشعريين زاد أمرلو، في يزود، أو قل أعطاهم عيالهم في المدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم قسموه بينهم في زياد واحد بأبوية، فهم مني وأنا منهم».

فَأَتَيْنَاهُ فَإِذَا هِيَ دَابَّةٌ تُدْعَى الْعَبْرَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: مَيْتَةٌ، ثُمَّ قَالَ: لَا، بَلْ نَحْنُ رُسُلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَدْ اضْطُرَرْتُمْ فَكُلُوا، قَالَ: فَأَقَمْتُ عَلَيْهِ شَهْرًا، وَنَحْنُ ثَلَاثٌ مَيْتَةٌ حَتَّى سَمِينًا، قَالَ: وَلَقَدْ زَأَيْنَا نَعْرِفَ مِنْ وَقَبِ عَيْمٍ بِالْقِلَابِ الدُّهْنِ، وَتَفْتَلَعُ مِنْهُ لِفَسْرَ كَالثَّوْرِ - أَوْ: كَقَدْرِ الثَّوْرِ - فَلَقَدْ أَخَذَ مِنَّا أَبُو عُبَيْدَةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا، فَأَقَعَلَهُمْ فِي وَقَبِ عَيْمٍ، وَأَخَذَ ضِمْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ فَأَقَمَ مَعَهَا، ثُمَّ رَحَلَ أَغْظَمَ نَعِيرٍ مَعَهُ، فَمَرَّ مِنْ نَحْيَيْهَا، وَتَرَوَدْنَا مِنْ لَحْمِهِ وَشَابِقِي، قَدَمًا قَدِمْنَا الْمَيْيْتَةَ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَبِكَ لَهُ، فَقَالَ: «هُوَ رِزْقٌ أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ، فَهَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٍ فَتُطْعِمُونَا؟» قَالَ: فَأَرْسَلْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَأَكَلَهُ. [أحمد ١٤٢٣٨] [واسط ٤٩٩٩]

قوله: «فَإِذَا هِيَ دَابَّةٌ تُدْعَى الْعَبْرَ» قَالَ: قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: مَيْتَةٌ، ثُمَّ قَالَ: بَلْ نَحْنُ رُسُلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَدْ اضْطُرَرْتُمْ فَكُلُوا، فَأَقَمْتُ عَلَيْهِ شَهْرًا، وَنَحْنُ ثَلَاثٌ مَيْتَةٌ حَتَّى سَمِينًا) وذكر في آخر الحديث أنهم تَرَوَدُوا مِنْهُ، وَأَنَّ الشَّيْءَ ﷺ قَالَ لَهُمْ حِينَ رَجَعُوا: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٍ فَتُطْعِمُونَا؟» قَالَ: فَأَرْسَلْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَأَكَلَهُ.

معنى الحديث: أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَوَّلًا بِاجْتِهَادٍ: «إِنَّ هَذِهِ مَيْتَةٌ، وَالْمَيْتَةُ حَرَامٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَكْلُهَا، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، فَقَالَ: بَلْ هُوَ حَلَالٌ لَكُمْ وَإِنْ كَانَ مَيْتَةً، لِأَنَّكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ اضْطُرَرْتُمْ، وَقَدْ أَسَّحَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَيْتَةَ لِمَنْ كَانَ مَظْطَرًّا غَيْرَ بَاغٍ وَلَا هَادٍ، فَكُلُوا، فَأَكَلُوا مِنْهُ.

وَأَمَّا طَبْعُ الشَّيْءِ ﷺ مِنْ لَحْمِهِ وَأَكْلُهُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ أَرَادَ مِنْهُ لِمَا لَغَا فِي تَصْيِيبِ نَفْسِهِ فِي جَنَّةٍ، وَأَنَّهُ لَا شَيْءَ فِي يَاحْتَهُ، وَأَنَّهُ يَرْضِيهِ نَفْسُهُ، أَوْ أَنَّهُ قَصِدَ الْبَرَكَةَ بِهِ، كَوْنُهُ «طُعْمَةً» مِنَ اللَّهِ تَعَالَى خِدْقَةً لِلْعَادَةِ أَكْرَمَهُمْ اللَّهُ بِهَا، وَهِيَ هَذِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِسُؤَالِ الْإِنْسَانِ مِنْ مَا فِي صَاحِبِهِ وَمَتَاعِهِ بِدَلَالَةٍ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ السُّؤَالِ أَجْنَبِيٍّ عَنْهُ، بَلْ هُوَ دَالٌّ فِي حَقِّ الْأَجْنِبِ لِمَتَمُورٍ وَحَوَاهُ، وَأَمَّا هَذِهِ فَلِلسُّؤَالَةِ وَالْمَلَاظِفَةِ وَالْإِدْلَالِ.

وفي جَوَارِ اجْتِهَادٍ فِي أَحْكَامٍ مِنْ رِزْقِ لَيْلِي ﷺ كَمَا يَجُوزُ بَعْدَهُ، وَهِيَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلصَّغِيرَةِ أَنْ

(١) فِي رِزْقِهِ وَفِي سَبِيلِهِ.

(٢) فِي رِزْقِهِ وَفِي سَبِيلِهِ.

يتعاضى بعض المباحات التي يشتد فيها المستمى، إذ لم يكن فيه مشقة على المفتي، وقد ركد فيه جمائنا بالمستفتي.

وفيه إجابة ميثات البحر عنها، سواء هي ذلك ما مات بنفسه أو باصطيد، وقد أجمع المسلمون على إباحة السمك. قال أصحابنا: ويحرم الضفدع للحديث في النهي عن قتلها^(١)، قالوا: وفيما سوى ذلك ثلاثة أوجه. أصحها: يحل جميعه نهذا^(٢) الحديث، والثاني: لا يحل، والثالث: يحل ما له نظير ما كره في النثر، دون ما لا يؤكد نظيره، فعلى هذا يؤكد خيل البحر وعظمه وضبده، دون كلبه وحزيريه وجماده.

قال أصحابنا: وانحدر من كان في ليو منه ما كوى وغيره، لكن لغالب غير ما كوى، هذا تفصيل منسند، ومن قال بإباحة جميع حيوانات^(٣) البحر، لا الضفدع أبو بكر الصديق وعمر وعثمان وابن عباس رضي الله عنهم، وأباح مالك للضفدع والجميع، وهذا أبو حنيفة: لا يحل غير السمك.

وأما اسمك الخدي، وهو الذي يسمون في البحر بلا سبب، فمذهبنا إباحته، وقد قال حماد بن العلماء من الضعفانة فمن بعدهم، منهم أبو بكر الصديق وأبو أيوب وعطاء ومكحول ونخعي ومالك وأحمد وأبو ثور وداود وغيرهم. وقال جابر بن عبد الله وجابر بن زيد وضوس وأبو حنيفة: لا يحل.

ذلك قوله تعالى: ﴿أَحْلَلْنَا لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ﴾ [المائدة: ٩٦]، قال ابن عباس والجمهور: صيده ما صيدتموه، وطعامه ما قبضه. وبحديث جابر هذا، وبحديث: «هو الظهور ماؤه، الجمل ميتته»^(٤)، وهو حديث صحيح، وبأشياء مشهورة غير ما ذكرنا.

وأما الحديث لمروي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم: «ما ألقاه البحر أو جزر منه فكلوه»، وما مات فيه

(١) أخرجه أبو داود: ٣٨٧٩، بنسبتي: ٤٢٥٥، وأحمد: ١٤٢٥٧ من حديث عبد الرحمن بن عثمان رضي الله عنه، ورواه صحيح.

وأخرجه ابن ماجه: ٣٢٢٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (ج) يهد.

(٣) في (ج) حيوان.

(٤) أخرجه أبو داود: ٨٣، بنسبتي: ٦٩، والنسبتي: ٥٩، وابن ماجه: ٣٨٦، وأحمد: ٨٧٣٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[٤٩٩٩] ١٨ - (١٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَبِيرِ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعَ عُمَرُو جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ ثَلَاثٌ مِثْرَ وَابٍ، وَأَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الصَّرَاحِ، نَزَعُ صِرَافُ الْقُرَيْشِ، فَأَقَمْنَا بِالسَّاحِلِ بَضْعَ شَهْرٍ، فَأَصَابَنَا جُوعٌ مُدَوِّدٌ حَتَّى كُنَّا لَحِيطَ، فَسَمِيَ جَيْشُ الْخَبِيطِ، فَأَمَلَى لَنَا ابْنُ خَزَالَةَ يُدْعَى لَهَا الْعَنْبَرُ: فَأَكَلْتُ مِنْهَا بَضْعَ شَهْرٍ،

فَطَفَا فَلَا تَأْكُلُوهُ^(١)، فحديثٌ ضعيفٌ باتِّفاقِ أئمةِ الحديثِ، لا يحررُ لا احتِجاجَ به لو لم يعارضه شيءٌ، كيف وهو معارضٌ بما ذكرناه، وقد أوضحْتُ ضعفَ رجاله^(٢) في «شرح لمهذب» في باب الأَطْعِمَةِ^(٣).

لَمَّا قِيلَ: لَا حِجَّةَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُضْطَرِّينَ، فَلَمَّا: الْاِحْتِجَاجُ بِأَكْلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

قَوْنِهِ: (وَلَقَدْ رَأَيْتُمْ نَفَرًا مِنْ وَقَبٍ عَلَيْهِ بِالْقِلَاقِ الدُّهْنُ، وَنَقَطَ مِنْهُ الْقَدَرُ كَالثُّورِ، أَوْ كَقَدَرِ الثُّورِ) أَمَ (الْوَقَبُ) فَمَتَّحَ لَوَاوِ وَاسْكَانَ بِقَافٍ وَدَلَاءٍ، الْمَوْحَدَةُ، وَهُوَ دَاخِلٌ عَلَيْهِ وَتَقَرَّبَتْ (وَالْقِلَاقُ) بِكَسْرِ الْقَافِ جَمْعُ قُلَّةٍ بِصَمِّهَا، وَهِيَ سَجْرَةٌ كَبِيرَةٌ الَّتِي يُقْلَهُ الرُّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ، أَيْ يَحْمِلُهَا. (وَالْفُسْرُ) بِكَسْرِ فَاءٍ وَفَتْحِ الدَّالِ: هِيَ الْقَطْعُ. وَقَوْلُهُ: (كَقَدَرِ ثُورٍ) رَوِيَهُ بَوَاجِهُنِ مَشْهُورَيْنِ فِي نَسْخِ مِلَادَ:

أَحَدُهُمَا: بِقَافٍ مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ دَالٍ مَبْكَكَةٍ، أَيْ: بِشَلِّ الثُّورِ.

وَالثَّانِي: (كَفُسْرٍ) بِقَافٍ مَكْسُورَةٍ ثُمَّ دَالٍ مَفْتُوحَةٍ، جَمْعُ قُدْرَةٍ.

وَالأَوَّلُ أَصَحُّ، وَدَعَى لِقَاصِي أَنَّهُ تَصْحِيفٌ^(٤)، وَأَنَّ الدَّالَّ هُوَ الصُّوْبُ، وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا.

قَوْلُهُ: (لَمْ رَحُلْ أَحَظَمَ بِعِيرٍ) هُوَ بَفَتْحِ الْحَاءِ، أَيْ: جَعَلَ عَلَيْهِ رَحْلًا قَوْنَهُ: (وَنَوَوْدُنَا مِنْ لَحْمِهِ وَشَاتِقٍ) هُوَ بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْقَافِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هُوَ اللَّحْمُ يُؤْخَذُ قِيعْلَى غِلَاءً وَلَا يُضْمَحُ، وَيَحْمَلُ فِي الْأَسْفَارِ، يُدْعَى: وَشَقْتُ، سَحْمٌ فَتَشَقُّ، وَانْشَيْتُهُ أَنْوَ حَسْبُ مِنْهُ، وَاجْمَعُ وَشَاتِقٌ، وَقِيلَ: الرَّوْشِقَةُ الْقَبِيدُ^(٥).

(١) أخرجه أبو داود: ٣٨١٥، ابن ماجه: ٣٢٤٧، ومعنى جرر: انكشف عنه اللحاء وقطعه

(٢) في (ج): شبعفه وحاله: يلبس: ضعفه رجاله

(٣) انظر المجموع شرح لمهذب: (٣٤/٩).

(٤) انكشف الضمير: (٣٧٦/٩).

(٥) انظر الترمذي: (٣٣/٣).

وَأَذَهْدَ مِنْ وَدَّعِهَا حَتَّى ثَابَتَ أَجْسَامُهَا، قَالَ: فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلْعاً مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنَضَبَهُ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى أَطْوَلِ رَحِيٍّ فِي لَحْيَيْهِ، وَأَطْوَلِ جَمَلٍ فِي حِمْلِهِ عَلَيْهِ، فَمَرَّ تَحْتَهُ، قَالَ: وَجَلَسَ فِي حِجَاجٍ عَيْنَيْهِ نَفَرٌ، قَالَ: وَأَخْرَجْنَا مِنْ رَقَبِ عَيْنٍ كَدًّا وَكَذَا قُدَّةً وَدَلِيًّا، قَالَ: وَكَانَ مَعَنَا حِوَابٌ مِنْ نَفَرٍ، فَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُعْطِي كُلَّ رَجُلٍ مِنْ قُبْصَةٍ قُبْصَةً، ثُمَّ أَعْطَانَا تَمْرَةً تَمْرَةً، فَمِمَّا فِينِي وَجَدْنَا قُدَّةً. المسند، ١٤٣: ١، والطحاوي، ١٤٣٦١.

[٥٩٠٠] ١٩ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا عِنْدَ الْجَبْرِ بْنِ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعَ عُمَرُو جَابِرًا يَقُولُ فِي جَيْشٍ لَحْظِيٍّ: إِنَّ رَجُلًا نَحَرَ ثَلَاثَ جَزَائِرَ، ثُمَّ ثَلَاثًا، ثُمَّ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ. المطر، ٤٩٩٩.

قوله (ثَابَتَ أَجْسَامُهَا) أي: رجعت إلى القوة. قوله: (فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلْعاً مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنَضَبَهُ) كل هو في النسخ: (فَنَضَبَهُ)، وفي الرواية الأولى: (فَأَقَامَهَا) فَأَشْبَاهَا، وهو المعروف، ووجه التذكير أنه أراد به الغصن.

قوله: (وَجَلَسَ فِي حِجَاجٍ عَنْهُ نَفَرٌ) هو بجاء ثم حيه مخففة، والحاء مكسورة ومفتوحة، لفنان، مشهورتان، وهو بمعنى (وَقَبَ عَلَيْهِ) لعل كور في الرواية السابقة، وقد شرحناه.

قوله: (إِنَّ رَجُلًا نَحَرَ ثَلَاثَ جَزَائِرَ، ثُمَّ ثَلَاثًا، ثُمَّ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ) هذا الرجل الذي نحر الجزائر هو قيس بن سعد بن عُبَادَةَ رضي الله عنه.

قوله في الرواية لأولى: (فَأَقَامْنَا عَلَيْهِ شَهْرًا)، وفي الرواية الثانية: (فَأَكَلْنَا مِنْهَا نِصْفَ شَهْرٍ)، وفي الثالثة: (فَأَكَلْنَا مِنْهَا الْجَيْشُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً^(١))

طريق انجم بين الروايات أن من روى: (شهر) هو الأصل ومعه زيادة علم، ومن روى دونه لم ينسب الزيادة، ولو نُسب قُدُمُ التَّحْنِيتِ، وقد قُدُمَتِ مَرَاتٍ أَنْ لَمْ يَشْهُرْ، فَصَحِّحَ عِنْدَ الْأَصْحَابِ أَنْ مَقْهُومُ الْعِدَّةِ لَا حَكْمَ لَهُ، فَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ الْإِزِيدَةِ لَوْ^(٢) لَمْ يُعَارِضْهُ إِثْبَاتُ الْإِزِيدَةِ، كَيْفَ وَقَدْ عَارِضَهُ؟ فَوَجِبَ قَوْلُ الْإِزِيدَةِ

(١) هي (ع) يومًا.

(٢) هي (ع) يومًا.

[٥٠٠١] ٢٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَعَثَنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ ثَلَاثٌ مَكَّةَ نَحْمِلُ أَرْوَاقَنَا عَلَى رِقَابِنَا. (البيهقي ٢٩٨٣ [وسط] ٥٠١٢).

[٥٠٠٢] ٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، ثَلَاثَ مِائَةٍ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ أَنَّ عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ، فَتَنِي زَادَهُمْ، فَجَمَعَ أَبُو عُبَيْدَةَ زَادَهُمْ فِي مِرْوَدٍ، فَكَانَ يُقَوِّمُنَا حَتَّى كُنَّا يُصِيبُنَا كُلُّ يَوْمٍ نَمْرَةٌ. (الحديث ١١٢٨١، [وسط] ٧٤٨٣ كلاماً معولاً).

[٥٠٠٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثَنَا الزُّوَيْدُ - يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ - قَالَ: سَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ كَيْسَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً أَنَّ فِيهِمْ إِلَى سَيْفِ الْبَحْرِ، وَسَفَقُوا جَمِيعاً بَقِيَّةَ لَحَائِثِ كُنُحُو حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ وَأَبِي لُرُسْرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ: فَأَكَلْنَا مِنْهَا الْخَيْشَ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً. (س ٥٠١٢).

[٥٠٠٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَدْرِ الْقُرَازِيُّ، كَلَّاهُمْ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

وَجَمَعَ الْقَاضِي بَتُّهُمُ بَأَنَّ مِنْ قَبْلِ: (نصف شهر) أَرَادَ: أَكَلُوا مِنْهُ تِلْكَ الْمُدَّةَ طَرِيقاً وَهِيَ قَابِلَةٌ (شهر) أَرَادَ أَنَّهُمْ قَدَّوهُ فَأَكَلُوا مِنْهُ بَقِيَّةَ شَهْرِ تَبِيءٍ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قَوْلُهُ: (سَيْفُ الْبَحْرِ) هُوَ يَكْسِرُ الْمُسَيْنَ وَرَسَاوُ الْمُنْتَدَةِ تَحْتَهُ، وَهُوَ مَبَاحِلُهُ كَمَا قَالَ فِي التَّوَابِيثِ قَبْلَهُ.

قَوْلُهُ (وَحَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ) وَذَكَرَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ (حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَدْرِ الْقُرَازِيُّ) هَكَذَا هُوَ فِي بَعْضِ نُسَخِ بِلَادِ (الْقُرَازُ) بِالْقَافِ، وَفِي أَكْثَرِهَا: (الْبُرَازُ) بِالْبَاءِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَيْضاً اخْتِلَافَ

يُقَسَّم، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثًا إِلَى أَرْضِ جُهَيْنَةَ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، وَنَاقَ الْحَدِيثَ بِخَوِّ حَلِيشِهِمْ. [أحمد: ١٤٢٥٦] رَوَاهُ ٤٩٩٩.

الرُّوَّةُ^(١) فِيهِ، وَالْأَشْهُرُ سَاقِلٌ^(٢)، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ لِسَمْعَانِي فِي «الْأَنْسَابِ»^(٣)، وَآخَرُونَ، وَذَكَرَهُ خَلْفُ الْوِاسِطِيِّ فِي «الْأَطْرَافِ» بِدَلْيَالٍ عَنْ رَوَايَةِ مُسْلِمٍ، لَكُنْ عَلَيْهِ تَضْيِيبٌ، فَلَعَلَّهُ يُقَالُ بِأَنُوجِهَيْنَ، فَالْقَزَارُ يُؤَارِ.

و(أَبُو الْمُنْدَرِ) هَذَا اسْمُهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ الْعَتَّى^(٤)، كَذَا سَمَاءُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِيهِ ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْكِتَابَةِ»، وَاقْتَصَرَ لِجَمْعِهِ عَلَى أَنَّهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ^(٥)، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هُوَ صَدُوقٌ، وَأَمْرٌ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بِالْمَكْتَابَةِ عَنْهُ، وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ مُسْلِمٍ.



(١) فِي (خ): عُرْوَةٌ.

(٢) «كُنْتُ لِمَعْمَرٍ»: (٣٧٢/٦).

(٣) نَظَرُ (٤٠٧/١٠).

(٤) فِي (ص): وَنَحْوُهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ كَثِيرٍ.

(٥) وَكُلُّهُ هُوَ فِي كِتَابِ سَيِّدِ حَاتِمٍ، سَجَرِ وَالْمَعْدِينِ: (١٨٩/٧) وَفِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُنْصَوِّرٍ لِمَرْوَانِ بْنِ قَعْتٍ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ أَكْثَرِ مَنْ تَبِعَهُ: قَالَ أَبُو الْمُنْصَوِّرِ: سَمِعْتُ عُمَرَ وَجُهَيْنَ بْنَ مَيْمُونٍ. أ. وَفِي سَوِيٍّ وَفِي هَذَا فِي نَسْخَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُحَقِّقُ فِيهِ ابْنُ مَيْمُونٍ، وَفِيهَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَنْبَلٍ بْنِ الْعَتَّى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥- [باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية]

[٥٠٠٥] ٢٢- (١٤٠٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي نَسْرٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ. (المكرر ١٢٤٣١) (البحري ٤٢١٦) [نظر ٥١٠٦].

[٥٠٠٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُثَيْمٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو الظَّاهِرِ وَحَرَمَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا بَرُّ وَقَبْرٌ أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَدِ. وَفِي حَدِيثِ يُونُسَ: وَعَنْ أَكْثَلِ لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ. (الحمد ٥٩٢، ١٢٠٤، والبحري ٥١١٥، ٦٩٦١).

[٥٠٠٧] ٢٣- (١٩٣٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ لَحْلُؤَانِي وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا إِدْرِيسَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا ثَعْلَبَةَ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ. (الحمد ١٧٧٤٧، والبحري ٥٥٢٧)

[٥٠٠٨] ٢٤- (٥٦١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ:

باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ) أمّا (الإنسية) فهي سكران أسود مع كسر الهمة، ويفتحهما^(١)، لغتان مشهورتان سبق ياءهما، وسبق ياء حكم نكاح المتعة وشرح أحاديثه في كتاب النكاح^(٢).

وأما (لحمر الإنسية)، فقد وقع في أكثر الروايات أَنَّ لُثَيْمٍ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِهَا، وَفِي رَوَايَةٍ (حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ)^(١)، وَفِي رَوَايَاتٍ: (أَنَّهُ ﷺ وَجَدَ الْقُدُورَ تَغْلِي بِلَحْمِهَا،

(١) في نسخ الثلاث بعضها، وهو خطأ. وقد سبق إياها تين المعين في (٢٨/٥) وص ٢١٧، من هذا الجزء.

(٢) النظر (١٥/٥) - وبها معناه.

حَدَّثَنِي نَافِعٌ وَسَالِمٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ

المكرر: [١٢٤٨] أحمد ٧٦٠، [١٢٩١] وسنن أبي داود [١٢١٨].

[٥٠٠٩] ٢٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ

جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبِي وَمَعْنُ بْنُ

عِيْسَى. عَنْ مَالِكِ بْنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ

الْجِمَارِ الْأَهْلِيِّ يَوْمَ خَيْبَرٍ، وَكَانَ النَّاسُ اخْتَدَجُوا بِهَا. [٥٠٠٨].

[٥٠١٠] ٢٦ - (١٩٣٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَسْعُودٍ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ

قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. فَقَالَ: أَضَابَتْنَا مَجَاعَةٌ يَوْمَ خَيْبَرٍ

وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ أَصَبْنَا الْقُرْمَ حُمْرًا خَارِجَةً مِنَ الْمَدِينَةِ، فَتَحَرَّنَا هَا، فَإِنْ قُدِّرَ

لَتَعْلِيٍّ إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ اكْفُؤُوا الْقُدُورَ، وَلَا تَطْعَمُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمُرِ شَيْئًا،

فَقُلْتُ: حَرَمَهَا تَحْرِيمَ مَا؟ قَالَ: تَحَدَّثْنَا بَيْنَهُمَا فَقُنَّا: حَرَمَهَا الْبَيْتَةُ، وَحَرَمَهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ

تُحْمَسْ. [أحمد ١٩١٣٠ مضمرة، والبخاري ٣٦٥٥].

[٥٠١١] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ

زَيْدٍ -: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: أَضَابَتْنَا مَجَاعَةٌ لَيْلَةَ

خَيْبَرٍ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرٍ وَقَعْنَا فِي الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ فَانْتَحَرْنَا هَا، فَلَمَّا غَلَّتْ بِهِ الْقُدُورُ، نَادَى

مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ اكْفُؤُوا الْقُدُورَ، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمُرِ شَيْئًا. قَالَ: فَقَالَ نَاسٌ:

إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهَا لَمْ تُحْمَسْ، وَقَالَ آخَرُونَ: نَهَى عَنْهَا الْبَيْتَةُ. [مكرر ٥٠١١].

[٥٠١٢] ٢٨ - (١٩٣٨) حَدَّثَنَا حَبِيبُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ

- وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولَانِ: أَضَابَنَا حُمْرًا

فَطَبَخْنَاهَا، فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اكْفُؤُوا الْقُدُورَ. [أحمد ١٩١٦٦، والبخاري ١٢٢١، ١٢٢٢].

[٥٠١٣] ٢٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا

شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ الْبَرَاءُ: أَصَبَ يَوْمَ خَيْبَرٍ حُمْرًا، فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

أَنْ اكْفُؤُوا الْقُدُورَ. [أحمد ١٩٥٧٣] [مكرر ٥٠٦٥].

أمر بلرافقتها. وقال: لا تأكلوا من لحومها شيئاً، وفي رواية: (لهمنا من لحوم الحمر الأهلية).

[٥٠١٤] ٣٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَا أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرِ ، عَنْ مَسْعُورٍ ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُثَيْبٍ قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ : لَهَيْتَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ . [نظر: ٥٠١٥] .

[٥٠١٥] ٣١ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتْنِي لُحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ بَيْتَةً وَنَضِيجَةً ، ثُمَّ نَمَّ بِأَمْرِنَا بِأَكْلِهَا . [البيهقي: ١٨٦٢٣ ، والبخاري: ٤٢٢٦] .

[٥٠١٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ : حَدَّثَنَا حَفْصٌ - يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ - عَنْ عَاصِمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ . [٥٠١٥ - ٥١١] .

[٥٠١٧] ٣٢ - (١٩٣٩) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَا أَقْدِي ، إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ حَمُولَةً النَّاسِ ، فَكَبِيرَةٌ أَنْ تُلْغَبَ حَمُولَتُهُمْ ، أَوْ حَرَمَةٌ فِي يَوْمٍ خَيْرٍ ، لُحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ . [بخاري: ١٢٢٩] .

[٥٠١٨] ٣٣ - (١٨٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا حَاتِمٌ وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ فَتَحَهَا عَلَيْهِمْ ، فَلَمَّا أَمْسَى النَّاسُ الْيَوْمَ الَّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ ، أَوْقَدُوا نِيرَانًا كَثِيرَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَا هِيَ النَّيْرَانُ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقَدُونَ؟» قَالُوا : عَلَى لَحْمٍ ، قَالَ : «عَلَى أَيِّ لَحْمٍ؟» قَالُوا : عَلَى لَحْمِ حُمُرٍ إِسْيَوءَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَهْرِيقُوهَا وَاعْبُرُوهَا» فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَوْ نُهْرِيقُهَا وَنُغْسِلُهَا ، قَالَ : «أَوْ ذَاكَ» . [بكر: ١٦٨] .

[بخاري: ١٤٩٦ مطبوعاً انظر: ٥٠١٩] .

[٥٠١٩] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعُودَةَ وَصَفْوَنُ بْنُ

رواية: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «أَهْرِيقُوهَا وَاعْبُرُوهَا» ، فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَوْ نُهْرِيقُهَا وَنُغْسِلُهَا ،

عيسى (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، كُتِبَ عَنْ يَرِيدَ بْنِ أَبِي عَمِيْدٍ بِهَذَا إِسْنَادٍ. [أحمد ١٦٥١٢/١] [وطر ٥٠١٨].

[٥٠٢٠] ٣٤ - (١٩٤٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ، أَصَبَتْ حُمْرًا خَدِرًا مِنْ الْقَرْيَةِ، فَطَبَخْنَا مِنْهَا، فَذَذَى مُنَادِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِيكُمُ عَنْهَا، فَإِنَّهَا رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، فَأَكْفَيْتَ الْقُدُورَ بِمَا فِيهَا، وَنَهَى لَتَنُورَ بِمَا فِيهَا. [أحمد ١٦٥٨٩، والنسري: ٤١٩٨ كلاهما مطبوعاً].

[٥٠٢١] ٣٥ - (١٠١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْزَبٍ الضَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَرِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ خَيْبَرَ جَاءَ جَاءُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ الْحُمْرَ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَيَيْتَ الْحُمْرَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ فَذَذَى: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِيكُمُ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ، فَإِنَّهَا رِجْسٌ أَوْ نَجَسٌ، قَالَ: فَأَكْفَيْتَ الْقُدُورَ بِمَا فِيهَا. [أحمد ١٦٦١٠] [وطر ٥٠٢١].

من عمل الشيطان)، وفي رواية: (ينهاكم عن لحوم الخمر، فإنها رجس أو نجس، فأكفيت القدور بما فيها).

وختلف العلماء في المسألة، فقال الجمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم بتحريم لحومها، لهذه لأحدِيثِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ. وقال ابن عباس: ليست بحرام. وعن مالك ثلاث روایات، أشهرها: أنها مكروهة كراهة تنزيه شديدة. وأثنى حرام. والثالثة: مباح. والضوابط التحريم كما قاله الجمهور للأحدِيثِ الصَّرِيحَةِ.

وما الحديث المذكور في «سنن أبي داود» عن عاصم بن أبي نجر قال: أصابت سنة، فسم يكر هي مالي شيء أأطعم أهلي إلا شيء من خمر، وقد كان رسول الله ﷺ حرم لحوم لحمر الأهلية، فأبیت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله، أصابت السنة، ولم يكن في مالي ما^(١) أأطعم أهلي، لا سبأ خمر، ولت حرمت لحوم لحمر لأهلية، فقال: «أطعم أهلک من سمين حمرک، فإما حرمتها من أجل جوال القرية»^(٢).

(١) في (ج). شيء، بدل: ما.

(٢) ابن داود: ٢٨٠٩.

يعني بالجنون التي تأكل الجثة، وهي التابرة، فهذا الحديث مضطرب، مخالفاً للإمام شافعي باختلافه، ولو صح حمل على الأكل منها في حال الاضطراب، والله أعلم.

قوله (نادى أن اكفروا القُدور) قال لُقْطُصِي^(١)؛ ضبطه بأنف لوصل وفتح الباء، من كفأت، ثلاثي، ومعناه، قلت، قل: ريصح قطع ألف وكسر الباء من أكفأت، رماضي. وهذا لغتان بمعنى عند كثيرين من أهل اللغة، موم الخليل والكسائي وابن سَكَيْت^(٢) وابن قتيبة^(٣) وغيرهم، وقال الأصمعي: يقال: كفأت، ولا يقال: أكفأت، بالألف.

قوله: (لحوم الحمر الأهلية نُسْءٌ ونَفْسِجَةٌ) هو بكسر النون وبالهزة، أي: غير مضبوخة.

قوة. (كان حَمُولَةً النَّاسِ) هو بفتح الحاء، أي: الذي يحبس متاعهم.

قوله: (أَنَّ النَّسِيَّ ﷺ قال في قُدور لحوم الحمر الأهلية: دأمر يقوها واكسروها، فقال رجل: أو نُهْرِيقُهَا ونُغْسِلُهَا، قال: «أو ذاك») هذا صريح في نجاستها وتحريمها، ويؤيده الرواية الأخرى (فإنها رَجَسٌ)، وفي الأخرى: (رَجَسٌ أو نَجَسٌ).

وفيه وجوب غسل ما أصابته نجاسة، وأن الإماء النجس يظهر بفسله مرة واحدة، ولا يحتاج إلى سبع إذا كانت غير نجاسة النكس والحرير، وما تؤخذ من أحدهما، وهذا مذهب الجمهور، وعند أحمد يجب سبع في الجميع على أشهر الروايتين عنه. وموضع الدلالة أن النبي ﷺ أهدق لأمر بالنفس، ويصدق ذلك على مرة، ولو وجبت الزيادة لبينها. فإن في المحظيين من هو قريب لعهد بالإسلام، ومن في معناه ممن لا يفهم من الأمر بالنفس، لا مقتضاه عند الإطلاق وهو مرة.

وأما أمره ﷺ أولاً بكسرها. فيحتمل أنه كان يوحى أو باجتهاد ثم نُسخ ونعني غسل، ولا يجوز اليوم الكسر لأنه إقلاق ماله.

وفيه دليل على أنه إذا غسل الإماء النجس فلا بأس باستعماله، والله أعلم.



(١) الإكمال للمصنف (٦/٣٨٠)

(٢) (إصلاح معاني) (١/١٥٧) وذكر فيه ثلاثي ثم قل: لا أعلم ابن لأمر، في أدأكفأت لغة.

(٣) (آداب الكتابية) ص ٣٦٦، ٤٤٣.

٦- [باب في أكل لحوم الخيل]

[٥٠٢٢] ٣٦- (١٩١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَهَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَلَقِظْتُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. وَأُذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ. [أحمد ١٤٨٩٠، وموطأ ٢٢١٩].

[٥٠٢٣] ٣٧- (١٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَدَّادٍ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَكَلْتُ زَمَنَ خَيْبَرَ لَحْيَلًا وَحُمُرَ الْوَحْشِ، وَنَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. [أحمد ١٤٨٨٠] [لواحق ٥٠٢٢].

[٥٠٢٤] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ (ح)، وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ الثَّوَالِيقِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ. [مسند ٥٠٢٢].

[٥٠٢٥] ٣٨- (١٩٤٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَوَكَيْعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَاضِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: نَحَرْتُ فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْنَاهُ. [أحمد ٢٦٩٣٢، وموطأ ٥٥١٠].

باب إباحة أكل لحوم الخيل

قوله: (أن رسول الله ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأذن في لحوم الخيل)، وفي رواية: قال جابر: (أكلنا زمن خيبر الخيل وحمر الوحش، ونهانا النبي ﷺ عن الحمار الأهلي)، وفي حديث أسماء قالت: (نحرنا فرساً على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه).

ختلف في إباحة لحوم الخيل، فمذهب الشافعي والجمهور من السلف والخلف أنه مباح لا كره فيه، ومنه قال عبد الله بن إدريس وفضالة بن عبيد وأنس بن مالك وأسماء بنت أبي بكر وسويد بن غفلة وعلقمة والأسود وعطاء وشريح وسعيد بن جببر والحسن البصري وغيرهم

حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [أحمد: ١٧٦٩٤٩] [البيهقي: ٥٠٢٨].

وَأَمَّا آيَةُ فَاجِيئِهِ عَنْهُ، بَأَنَّ ذِكْرَ الْمُرْكُوبِ وَسُرِّيَّةَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِصْفَعَهَا ^(٧) مَخْصُصَةٌ بِذَلِكَ، قَبْلَهَا
خُصَّ هَذَا بِالدُّكْرِ، لِأَلْهَمِ مُعْظَمُ الْمَقْصُودِ مِنَ الْخَبَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَرِّمْتُ عَلَيْكَ الْبَيْتَ وَالَّذِينَ وَلَوْ

(۷) فی (ج) و (ع): منتهی، و هو حیثاً

الحرير المسألة ٣ . فذكر اللحم لأنه معظم المقصود، وقد أجمع المسلمون على تحريم شحمه وجمه وسائر أجزائه، ولهذا سكّت عن ذكر حمل الأثقال على الخيل مع قوته تعالى في الأنعام: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ﴾، ولم يلزم من هذا تحريم حمل الأثقال على الخيل، والله أعلم.

قولها: انحرنا فرساً. وفي رواية ليخاري: (ذبحنا فرساً)^(١)، وفي رواية له: (نحرنا)^(٢) كما ذكر مسلم، فيجمع بين الروایتين بأنهما قضيتان: فمرة نحروها. ومرة ذبحوها. ويجوز أن تكون قضية واحدة، ويكون أحد التفظيحين مجازاً، والصحيح الأول، لأنه لا يقصر إلى استجاز إلا إذا تعلّلت الحقيقة، والحقيقة عند غير متعذرة، بل في الحمل على الحقيقة فائدة سهمة، وهي أنه يجوز ذبح المنحور، ونحر المذبوح، وهو مجمع عليه، وإن كان عليه مخالفاً لأفصل

و(لفرس) يُطش حتى تذكر والأنثى، والله أعلم



(١) البخاري ٥٥١١.

(٢) المحرر: ٥٥١٠.

٧- [بَابُ إِبَاحَةِ الضَّبِّ]

[٥٠٢٧] ٣٩- (١٩٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ نَحْسٍ وَنَحْيَى بْنُ أَثُوبٍ وَفُتَيْسَةُ وَأَسْنُ حُجْرٍ، عَنْ
 رُسْتَمِ بْنِ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْنَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ
 ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الضَّبِّ ^(١)، فَقَالَ: لَسْتُ بِأَكْلِهِ وَلَا مُحَرَّمِهِ. [مسند: ١٥٧٢،
 والبخاري: ١٥٥٣٦]

[٥٠٢٨] ٤٠- (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا نَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ:
 أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَأَلَ زُحْرٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الضَّبِّ،
 فَقَالَ: «لَا أَكَلُهُ وَلَا أَحْرَمُهُ». [ظ: ٥٠٢٧]

[٥٠٢٩] ٤١- (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ
 عَزْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَأَلَ زُجْلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْجَنْبِ عَنْ أَكْلِ الضَّبِّ،
 فَقَالَ: «لَا أَكَلُهُ وَلَا أَحْرَمُهُ». [ظ: ٥٠٢٧]

[٥٠٣٠] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي هَذَا
 [إِسْنَادٍ: (الحميد: ٤٦١٩) (و: نظر: ٤٦١٧)]

[٥٠٣١] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَفُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ
 حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي ثَوْبٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا
 مَالِكُ بْنُ مَعْوَلٍ (ح). وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا بَنُو جُوَيْجِ
 (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ النُّزَيْلِ قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ عَفْفَةَ (ح).

بَابُ إِبَاحَةِ الضَّبِّ

ثبتت هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره أنه النبي ﷺ قال في الضَّبِّ: «لَسْتُ بِأَكْلِهِ وَلَا مُحَرَّمِهِ»،
 وفي روايات: «لَا أَكَلُهُ وَلَا أَحْرَمُهُ»، وفي رواية أنه ﷺ قال: «كلوا، فإنه حلال، ولكنه ليس

(*) هو حيوان من الزحافات، شبهه بالجرذ، فيه كثير لعدو

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا بَنُو وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَمَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الضَّبِّ، بِسَمْعِي حَدِيثَ الثَّيْبِ عَنْ نَافِعٍ، غَيْرَ أَنْ حَدِيثَ أَيُّوبَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَبٍّ، فَلَمْ يَأْكُلْهُ وَلَمْ يَحْرَمْهُ. وَفِي حَدِيثِ أَسَمَةَ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَثْبَرِ [حد: ٤٤٩٧، ٥١٠٤] [والنظر: ٥١٢٧].

[٥٠٣٢] ٤٢ - (١٩٤٤) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَوْبَةَ الْعَنْبَرِيِّ، سَمِعَ الشَّعْبِيَّ، سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ سَعْدٌ، وَأَنُوبُ يَلْحَمُ فَمُتَّ، فَتَدَبَّ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهُ لَحُمٌ ضَبٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا فَإِنَّهُ حَلَالٌ، وَكِتْمَةُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي» [النظر: ٥٠٣٣].

[٥٠٣٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَوْبَةَ الْعَنْبَرِيِّ قَالَ: قَالَ لِي الشَّعْبِيُّ: أَرَأَيْتَ حَدِيثَ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَعَدْتُ ابْنَ عُمَرَ قَرِيبًا مِنْ مَسْتَنِينَ أَوْ سَنَةٍ وَنَضِيفٍ، فَلَمْ أَسْمَعْهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا، قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِمْ سَعْدٌ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ [حد: ٥٥٦٥، واليهجري: ١٧٢٦].

[٥٠٣٤] ٤٣ - (١٩٤٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنْ وَحَايِدُ بْنُ لَوْلِيدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ، فَأَتَى بِضَبٍّ مَخْنُودٍ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، فَقَالَ بَعْضُ النَّسَوَةِ الْأَلْأَيِّ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ: أَخْبَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ، فَقُلْتُ: أَحَرَمَ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا»، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجْذَنِي أَعَاقَهُ، قَالَ خَالِدٌ: فَأَجْزَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ. [حد: ١٦٨١٣، وسجاري: ٥٥٣٧].

[٥٠٣٥] ٤٤ - (١٩٤٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الْقَاسِمِ وَحَرَمَلَةُ، جَمِيعًا عَنْ بَنِي وَهْبٍ - قَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا بَنُو وَهْبٍ -: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ:

من طعامي. وفي رواية: أنه ﷺ رفع يده منه، فقليل: أحرام هو يا رسول الله؟ قال: لا، ولكنه لم يكن بأرض قومي، فأجذني أعاقه، فأكلوه بحضرته وهو ينظر ﷺ).

قال ابن الأثير: معنى أعاقه: أكرهه تقدراً، وأجمع المسلمون على أن الضَّبَّ - الْكَلْبُ الَّذِي يَنْسُجُ الْفَرْسَ -

الأنصاري، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: سَيِّفُ اللَّهِ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ خَالَتُهُ وَخَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَوَجَدَ بَيْنَهُمَا خَدًّا مَحْسُودًا، فَلَبِثَتْ بِهِ أُخْتُهَا حُفَيْدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ تَجْدٍ. فَقَدَّسَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَكَانَ قَلَمًا يُقَدَّمُ إِلَيْهِ طَعَامٌ حَتَّى يَحْدُثَ بِهِ وَيُسَمَّى لَهُ، فَأَمَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ كَرَاهَتِهِ، وَإِلَّا مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عِيَّاشٌ عَنْ قَوْمٍ أَنَّهُمْ قَالُوا: هُوَ حَرَامٌ^(١). وَمَا أَظُنُّهُ يَصُحُّ عَنْ أَحَدٍ، وَإِنْ صَحَّ فَسُحْجُوحٌ بِالتَّصَوُّصِ وَاجْتِمَاعِ مَنْ فِيهِ^(٢).

قوله: (خُبْرٌ مَحْسُودٌ) أي: مشوي. وقيل: المشوي على الرُّطْف، وهي الحجارة المُسْحَاة.

قوله: (أَنَّ خَالِدًا أَخَذَ اللَّحْمَ فَأَكَلَهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانٍ)^(٣) هذا من باب الإدلال والأكل من بيت القريب والمُضْمِيق الذي لا يكره ذلك، وخالدٌ أكل هذا في بيت خالته ميمونة، وببيت صديقه رسول الله ﷺ، فلا يحتاج إلى استئذان، لا سيما والمُهدية خاتمه، ولعله أراد بذلك جبر قلب خالته أم حُفَيْدَةَ المُهدية.

قوله في ميمونة: (وهي خالته وخاتمة ابن عباس) يعني خاتمة خالد بن الوليد وخاتمة ابن عباس، وأم خالد، لُبَابَةُ الصُّغْرَى، وأم ابن عباس: لُبَابَةُ الْكُبْرَى، وميمونة وأم حُفَيْدَةَ، كُلُّهُنَّ أَخَوَاتُ، وَالذَّهْنُ الْمَحْدُوثُ.

قوله: (فَلَبِثَتْ بِهِ أُخْتُهَا حُفَيْدَةُ)، وفي الرواية الأخرى: (أُمُّ حُفَيْدَةَ)، وفي بعض النسخ: (أُمُّ حُفَيْدَةَ) بالهاء، وفي بعضها في رواية أبي بكر بن النضر: (أُمُّ حُمَيْدَةَ)^(٤)، وفي بعضها: (حُمَيْدَةُ)، وكلُّهُ يَضُمُّ الْحَاءُ مُصَغَّرٌ قَدْ تَقَاضَى وَغَيْرُهُ: الْأَصُوبُ وَالْأَشْهُرُ^(٥): أُمُّ حُفَيْدَةَ، بِلَا هَاءٍ، وَاسْمُهَا هُرَيْبَةُ. وَكَذَلِكَ هِيَ ابْنُ عَمٍّ أَيْ وَغَيْرُهُ فِي الصُّحَابَةِ^(٦)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) إسناده المعتبر: (٢٦٩/٦)

(٢) قال ابن حجر في التلخيص: (٢٦٥/٩): قد نقله ابن المنذر عن علي بن فضال: فإي إجماع يكون مع مخالفة؟ ونظر لثمة من كرهه مع بعض أهل العلم، وقال النجاشي في التلخيص: كره قوم أخذوا القُبْ، متهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن.

(٣) ذكر النووي هذه القطعة في المتن والمعنى، وإلا فليس هذا لفظ مسلم.

(٤) في (ج): أم حُفَيْدَةَ، وهو خطأ.

(٥) في (ج): الأشهر.

(٦) الاستيعاب: (٤)، (١٩٢٠)، (١٩٣١)، وفيه: (٣٨٨/٦)، ووقع في مصوغه حذيفة

يَدَهُ إِلَى الصَّبِّ، فَقَالَتْ: مَوَآءٌ مِنَ النِّسْوَةِ الْحَضُورِ: أَخْبَرُنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا قَدَفْتُمْ لَهُ، قُلْنَ: هُوَ الصَّبُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ، فَقَالَ: خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: أَحَرَامُ الصَّبِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَاظُهُ» قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَرْتُهُ فَكَفَّمْتُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ، فَلَمْ يَنْهَيْ. [أحمد ١٦٨١٥ وبيهقي ٥٣٩١].

[٥٠٣٦] ٤٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ضَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ بِنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، وَبِئْتِ حَائِثُ، فَقُدِّمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَعْنُ صَبِّ، جَاءَتْ بِهِ أُمُّ حُفَيفَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدٍ، وَكَانَتْ تَعْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي جَعْفَرٍ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا حَتَّى يَعْلَمَ مَا هُوَ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَحَدَّثَهُ ابْنُ الْأَصَمِّ عَنْ مَيْمُونَةَ، وَكَانَ فِي حَجْرِهَا. [أحمد ١٦٨١٢ وبيهقي ٥٣٥].

[٥٠٣٧] (١٩٤٥) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ لَوْزَاقٍ: أَخْبَرَنَا قَعْمَرٌ، عَنْ الرَّهْزِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَكُنْتُ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ بِصَبَّيْنِ مَسْمُومَيْنِ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ عَنْ مَيْمُونَةَ. [البيهقي، ٥٤٠١ وبيهقي ٥٣٥].

[٥٠٣٨] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ ابْنِ لُثَيْمٍ أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلِ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ وَعِنْدَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ يَلْعَنُ صَبًّا، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ الرَّهْزِيِّ. [بيهقي ١٠٠٣٤].

[٥٠٣٩] ٤٦ - (١٩٤٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ دَافِعٍ، قَالَ بَنِي نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَغْدَتِ خَالَتِي أُمُّ حُفَيفَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَمْنًا وَأَقِطًا وَأَضْبًا، فَأَكَلَلِ مِنَ السَّمْنِ وَالْأَقِطِ، وَتَرَكَ

قوله: (فقات امرأة من النسوة الحضور) كلها هي في جميع النسخ: لنسوة الحضر

الضَّبَّ ثَمْدَرًا، وَأَكَلَ عَلَى مَا نَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أَكَلَ عَلَى مَا نَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [الحمد: ٣١٦٣، والبخاري: ٢٥٧٥]

[٤٧- (١٩٤٨)] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: دَعَانَا عَرُوسٌ بِالْمَدِينَةِ، فَقَرَّبَ إِلَيْنَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ ضَبًّا، فَأَكَلْنَا وَتَارَكْنَا، فَلَقِيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ مِنَ الْقَدِ فَخَبَرْتُهُ، فَأَكْثَرَ الْقَوْمُ حَوْلَهُ، حَتَّى قَامَ بَعْضُهُمْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَكُلُهُ، وَلَا أَنَهَى عَنْهُ وَلَا أَحَرَّمَهُ». فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَنْسَى مَا قُمْتُمْ، مَا بُعِثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مُجَلًّا وَمُحَرَّمًا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ وَعِنْدَهُ لِقَضِي بْنُ عَبَّاسٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَامْرَأَةٌ أُخْرَى، إِذْ قُرِبَ إِلَيْهِمْ جَوْذٌ عَلَيْهِ لَحْمٌ، فَلَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَأْكُلَ، قَالَتْ لَهُ مَيْمُونَةُ: إِنَّهُ لَحْمُ ضَبٍّ، فَكَفَّ يَدَهُ وَقَالَ: «هَذَا لَحْمٌ لَمْ أَكُلْهُ قَطُّ» وَقَالَ لَهُمْ: «كُلُوا» فَأَكَلَ مِنْهُ الْقَضِيُّ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْمَرْأَةُ. وَقَالَتْ مَيْمُونَةُ: لَا أَكُلُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ يَأْكُلُ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [الحمد: ١٢٦٨١، والطبري: ٥٠٢٤].

[٤٨- (١٩٤٩)] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَبَدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَوْشَجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَبٍّ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ، وَقَالَ: «لَا أَذْرِي، لَعَلَّهُ مِنَ الْقُرُونِ الَّتِي مُسَخَّتْ». [الحمد: ١٤٤٦٠].

[٤٩- (١٩٥٠)] وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْوَيْنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ عَنِ الضَّبِّ، فَقَالَ: لَا تَطْعَمُوهُ، وَقَدْرُهُ، وَقَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَرِّمْهُ، إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَنْفَعُ بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ، فَإِنَّمَا طَعَامُ عَامَّةِ الرِّعَاءِ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي طَيْمَنَةٌ. [الحمد: ١٤٦٨١، البيهقي: ١٤٦٨١].

قوله (ولو كان حراماً ما أكل على ما ندد رسول الله ﷺ) هذا تصريح بما تفق عليه العلماء، وهو إقرار النبي ﷺ بالشيء وسكوته عليه إذ فعل بحضرته يكون دليلاً لإباحته، ويكون بمعنى قوله 'أذنت فيه وإباحته، لأنه^(١) لا يسكت على باطل، ولا يقر مكرراً، والله أعلم

(١) في (ص) و(هـ): فإنه.

[٥٠٤٣] ٥٠ - (١٩٥١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ السَّقِيِّ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ذُوْدَةَ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا بِأَرْضٍ مَضْبِيَّةٍ ، فَمَا تَأْمُرُنَا ؟ أَوْ فَمَا تُنْهَيْنَا ؟ قَالَ : «ذَكِّرْ لِي أَنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَسِيحَتْ» فَلَمْ يَأْمُرْ وَلَمْ يَنْهَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ ، قَالَ عُمَرُ : يَا أَلَلَّهِ لَيْسَتْ بِهَ غَيْرُ وَاحِدَةٍ وَإِنَّهُ لَطَعَامٌ غَامِثٌ هَذِهِ لِلرَّعَاءِ ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي لَطَعْمَتُهُ ، إِنَّمَا عَافَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . (المعجم: ١٩٧١٣).

[٥٠٤٤] ٥١ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا بِهِرٌ - حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ لَشَّوْرَقِي : حَدَّثَنَا أَبُو نُضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ عُرَابِيًّا أَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنِّي فِي غَائِطٍ مَضْبِيَّةٍ ، وَإِنَّهُ غَامِثٌ طَعَامٌ أَهْلِي : قَالَ : فَلَمْ يُجِبْهُ ، فَقُلْنَا : عَذُوْدَةُ ، فَصَوَّوْهُ فَدَامَ يُجِبُهُ ، ثَلَاثًا ، ثُمَّ نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّلَاثَةِ فَقَالَ : «يَا عُرَابِيُّ ، إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ - أَوْ : غَضِبَ - عَلَى مَسِيحٍ مِنْ بَنِي

قوله : (دهاناً عروساً بالملبنة) يعني رجلاً تزوج قريباً . و(العروس) يقع على المرأة وعلى الرجل .

قوله : (الغرب إليهم بخوان^(١)) هو كسر الحاء وصلتها ، لغتان . لكسر أفصح ، ونجمت أخونة وخجونة . وليس المراد بهما الخوان ما نقاه في الحديث مشهور في قوله : (ما أكل رسول الله ﷺ على خوان قط ، بل شيء من نحو السفرة^(٢)) .

قوله : (إننا بأرض مضبة) فيها لغتان مشهورتان ، إحداهما : فتح الميم وانقضاء ، وثانية : ضم نعيم وكسر الضاد ، والأول أشهر وأفصح أي : ذات ضباب كثيرة . قوله : (إني في غائط مضبة) (الغائط) - الأرض المظلمة .

(١) في (ج) : قرب خوان إليهم

(٢) أخرجه بخاري . ٥٣٨٦ ، وأحمد . ١٢٣٢٥ من حديث أسد ﷺ . قال صاحب «هون المعودة» (١٠١/٢٣٤) تعليقا على موت أبي أمامة في مسنن أبي ذرودة ٣٨٤٩ . كان رسول الله ﷺ إذا رعت الملائكة .. قال - ثبت في الحديث يصحح برواية أسد ﷺ أنه ﷺ لم يأكل على خوان قط . والثانية هي خوان عبيه طعام ، فاجاب بعضهم بأن أسامة رأى ذلك وراء غيره . ونسخت عنه على سبيل «والتحقيق في ذلك أن الملائكة هي المسبطة من طعام» سواء كان من نوبه أو جده أو غيره أو حبس أو غير ذلك ، فلهذا عدم رواة أبي ذر ، منها : سفرة ، منها : نحو ما وغيره ، فاجواب يكون من حبس ، وتكون تحت قوائم من كل جانب ، والأكل عليه من دأب سفرين ، فلا يمتنع من تطاير ولا حياء . فالذي يعني بحديث أنس هو المقوله ، ونسخت عن أبيه هو نحو السفرة وغيره ، والله أعلم .

إِسْرَائِيلَ، فَمَسَحَهُمْ دَوَابٌّ يَدْبُونُ فِي الْأَرْضِ، فَلَا أُدْرِي لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا، قُلْتُ أَكُلُّهَا وَلَا أَنْهَى عَنْهَا». [أحمد: ١٠٥٩٩].

قوله **يَدْبُونُ** «المسحوخهم» دَوَابٌّ يَدْبُونُ فِي الْأَرْضِ «مَا يَدْبُونُ»، فبكسر اللام، وَأَمَّا «دَوَابٌّ» فكذا وقع في بعض النسخ، ووقع في أكثرها «دَوَابٌّ» بالالف، والأول هو الجاري على المعروف المشهور في العربية، والله أعلم.



٨ - [باب إباحة الجراد]

[٥٠٤٥] ٥٢ - (١٩٥٢) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْمَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: عَزَّوَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ عَزَّوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ. [نظر ٥٠٤٧].

[٥٠٤٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَبْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رَوَاتِبِهِ: سَبْعَ عَزَّوَاتٍ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: سِتٌّ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ. [أحمد ١٩٣٩٨] [الناظر ٥٠٤٧].

[٥٠٤٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: سَبْعَ عَزَّوَاتٍ. [أحمد ١٩١٨٠] [نسخي ٥٤٩٥].

باب إباحة الجراد

قوله. (عن أبي يعفور) هو بالفاء والراء، وهو أبو يعفور الأصغر، اسمه عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس، وأما أبو يعفور الأكبر، فيقال له: واقد، ويقال: وقد ن، وسبق بينهما في كتاب الإيمان وكتاب الصلاة^(١).

قوله: (عزوات مع رسول الله ﷺ سبع عزوات نأكل الجراد) فيه إباحة الجراد، وأجمع المسلمون على إباحته، ثم قال ثنّافعي وأبو حنيفة وأحمد والجمهور: يجل، سواء مات مذكرة، أو مصطيد مسلم أو مجوسي، أو مات خنق أنفه، سواء قطع بعضه، أو أحدث فيه سبب، وقال مالك في المشهور عنه وأحمد في رواية: لا يجل، لأنه مات بسبب، بأن يقطع بعضه، أو يسلق، أو يلقى في النار حيًّا، أو يشوي، فإن مات خنق أنفه، أو في وهاء، لم يجل، والله أعلم.



٩- [بَابُ إِبَاحَةِ الْأَرْنَبِ]

[٥٠٤٨ | ٥٣ - (١٩٥٣)] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: مَرَرْنَا فَاسْتَنْفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ، فَسَعَوْا عَلَيْهِ فَلَقَعُوهُ، قَالَ: فَسَقَيْتُ حَتَّى أَقْرَحْتُهَا. فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ، فَلَذَّبَهَا، فَبَيْتَ بِوَرِكَيْهَا وَفَخَذَّيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَهُ. (أحمد: ١١٢٧٤٧ [وغيره: ٥٠٤٨].

[٥٠٤٩ | (٠٠٠)] وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَغْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - كَلَّاهُ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى: بِوَرِكَيْهَا أَوْ فَخَذَيْيَهَا. (المصنف: ٥٤٨٩ [وغيره: ١٠٠٤٨].

بَابُ إِبَاحَةِ الْأَرْنَبِ

قوله (فاستنفجنا أرنبا بمري الظهران، فسعوا عليه فقتلوا) معنى (استنفج) أترد ونفردنا. (ومري الظهران) فتح لسمه والظاء موضع قريب من مكة. وقوله (فقتلوا) مر بفتح ثمين لعمية في لغة لفصحية المشهورة، وفي لغة ضعيفة بكسرها، حكاه الجوهري^(١) وغيره، وضعفوها أي: أعين.

وأكل الأرنب حلالاً عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد والعماء كافة، لا ما حكى من عهد له من عمرو بن العاصي وابن أبي ليلى أنهما كرهاها^(٢). دليل الجمهور هذا الحديث مع أحاديث مشهورة، ولم يثبت في التلخيص عنها شيء.



(١) المصنف: (تلفظ)

(٢) في (ج) كرها

١٠ - [باب إباحة ما يستعان به على الإصطيان والعدو،

وكراهة الخذف]

[٥٠-٥٤] (١٩٥٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ الْعَبْرِيُّ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا كُثَيْبٌ ، عَنْ
 ابْنِ بَرِيْدَةَ قَالَ : رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّلِ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ يُخَذِّفُ ، فَقَالَ لَهُ : لَا تُخَذِّفْ ، فَإِنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَذَّابٌ كَرِهَ ، أَوْ قَالَ : يَنْتَهَى عَنِ الْخَذْفِ ، فَإِنَّهُ لَا يُضْطَرُّ بِهِ الصُّبْدُ ، وَلَا يُنْكَأُ بِهِ
 الْعَدُوُّ ، وَكَفَيْتَهُ بِكُسْرِ السِّنِّ ، وَيَقْفُ الْعَيْنَ ، ثُمَّ رَأَى بَعْدَ ذَلِكَ يُخَذِّفُ ، فَقَالَ لَهُ :

باب إباحة ما يستعان به على الإصطيان والعدو،

وكراهة الخذف

ذكر في الباب انتهى عن الخذف. لكونه لا ينكأ العدو، ولا يقتل الصبي، ولكن بهما عين، ويكسر
 السن.

أما (الخذف) فبالضاء والدال السعجميين، وهو رمي الإنسان بحصاة أو حجارة وحجوه، يجمعها^(١)
 بين إصبعيه السَّائِتين، أو لإيهامه ولِسْبَةِ

وقوله: (يُنْكَأُ) بفتح لياء وبإلهمز في آخره، هكذا هو في الروايات مشهورة. قال القاضي: كذا
 روينه، قال: وفي بعض الروايات: (الْيَكِي) بفتح ياء، وكسر لكاف غير مهموز، قال القاضي: وهو أوجه
 هنا، لأن المهموز إنما هو من نكأت المقرحة، وليس هذا موضعه، لا على تحوّل. وبما هدد من النكأ،
 يقال: نكيت العدو وأنكيت بكاءة، ونكأت بالهمز لغة فيه، قال فعلى هذه اللمعة تتوجه رواية شيوخنا^(٢).

(ويوفقاً العين) مهموز

في هذا الحديث للهي عن الخذف، لأنه لا مصبحة فيه، ويخاف مفسدته، ويتحقق به كل ما شاركه
 في هذا، وفيه أن ما كان فيه مصبحة أو حاحة في قتال العدو، أو تحصيل الصبي، فهو حائز، ومن ذلك
 رمي لطير لكار السبق إذا كان لا يقتلها غيباً، بل تدرك حيّةً وتُدْغَى فهو حائز.

(١) في (ج)، يجمعها.

(٢) الإجماع: ٣٩٦/٦ - ٣٩٩

أَحْبَرُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ، أَوْ يَنْهَى عَنِ الْخَلْفِ، ثُمَّ أَرَاكَ تَخْذِفُ لَا أَكَلَمْتَ عَلِيَّةَ كَذَا وَكَذَا. [أحمد: ٣٠٥٦٦، والبخاري: ١٥٤٧٩].

[٥٠٥١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو قَاوُذٍ سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ: حَدَّثَنَا حُثَمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا كَهْشَمُ بْنُ هَذَا، الْإِسْنَادُ نَحْوُهُ. [٥٠٥٠].

[٥٠٥٢] ٥٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَفْصَةَ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَلْفِ، قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ فِي حَدِيثِهِ: وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَنْكَأُ الْعَدُوَّ، وَلَا يَقْتُلُ الصَّيْدَ، وَلَكِنَّهُ يَكْسِرُ السِّنَّ، وَيَقْفَأُ الْعَيْنَ، وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: إِنَّهَا لَا تَنْكَأُ الْعَدُوَّ، وَلَمْ يَذْكُرْ: يَقْفَأُ الْعَيْنَ. [أحمد: ٢٠٥٤١، والبخاري: ١٦٢٧٠].

[٥٠٥٣] ٥٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ قُرَيْبَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ خَذَفَ، قَالَ: فَتَنَّهُهُ وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَلْفِ، وَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا، وَلَا تَنْكَأُ عَدُوًّا، وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ، وَتَقْفَأُ الْعَيْنَ» قَالَ: فَتَادَ، فَقَالَ: أَخْبَرْتُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ ثُمَّ تَخَذَفَ لَا أَكَلَمْتَ أَبَدًا. [أحمد: ٢٠٥٥٦، والبخاري: ٥١٥٠].

[٥٠٥٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوُهُ. [بخاري: ٥٠٥٠].

قوله (أَخْبَرْتُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَلْفِ، ثُمَّ تَخَذَفَ لَا أَكَلَمْتَ أَبَدًا) فيه هجران أهل البدع والنفسوق ومُتَبَذِّي السُّنَّةِ مع العدم، وأنه يجهل هجرانه دليلاً، ولتُهَيَّي عن الهجران فوق ثلاثة أيام إنما هو فيمن هجر لحظ نفسه ومعايش لَدُنِّهِ، وأم أهل البدع وسحوهم في هجرانهم دائم^(١)، وهذا الحديث مما يؤيده مع نظائره، كحديث كعب بن مالك^(٢) وغيره.

(١) في (عس) و(عس) دائماً

(٢) أخرجه البخاري ٤٤١٨، ومسلم ١٧٠١٦، وأحمد ١٠٥٨٩، في نسخة تختلف بآحاد عن حروك يقول هو: «ملاحيبة»

وأمر النبي ﷺ بهجرانهم، حتى يؤت قوة الله عليهم.

١١- [باب الأمر بإحسان الذبح والقتل،

وتحديد الشفرة]

[٥٠٥٥] ٥٧ - (١٩٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: يُنْتَانِ حَفِظَتُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُجِدْ أَعْدُكُمْ شَفَرَتَهُ، فَلْيُرَخَّ ذَبِيعَتُهُ» [مسند ١٧١١٣].

[٥٠٥٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا عُتْدَرٌ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُلَيْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَثُورٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ بِإِسْنَادٍ حَدِيثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ. [مسند ١٧٢٨ و ١٧٠٣٩].

باب الأمر بإحسان الذبح والقتل،

وتحديد الشفرة

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُجِدْ أَعْدُكُمْ شَفَرَتَهُ، وَلْيُرَخَّ ذَبِيعَتُهُ».

أَنَّ «الْبَشْمَةَ» بِكسر الباء، وهي نهضة والحدادة. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ»، فَيُقْرَأُ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسَخِ أَوْ أَكْثَرِهَا. «فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ» بِفَتْحِ الدَّالِ عِبْرَ هَاءٍ، وَفِي بَعْضِهَا: «الْبَشْمَةُ» بِكسر الدَّالِ وَدِيهَاءٍ، كَالْقِتْلَةِ، وَهِيَ نَهِيضَةُ وَالْحَدَادَةُ أَيْضًا.

قَوْلُهُ ﷺ: «وَلْيُجِدْ أَعْدُكُمْ شَفَرَتَهُ»، يُقْرَأُ: أَخَذَ الشُّكَّيْنِ وَحَدَّاهُمَا وَاسْتَحَدَّاهُمَا، بِمَعْنَى: «الْوَبْرُوحَ ذَبِيعَتَهُ» بِحَدِّ الشُّكَّيْنِ وَنَعْمِشِ إِمْرَاؤَهُ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَيُسْتَحَبُّ أَلَّا يُحَدِّدَ الشُّكَّيْنِ بِحَضْرَةِ الذَّبِيعَةِ، وَلَا يَذْبَحَ وَاحِدَةً بِحَضْرَةِ أُخْرَى، وَلَا يُجَرِّهَا إِلَى مَذْبَحِهَا.

وقوله **﴿فَأَحْسِرَ الْفِتْنَةُ﴾** عامٌ في كلِّ فتيلٍ من الذبايح، والقتل قصاصاً، وفي حيا، ونحو ذلك.
وهذا الحديث من الأحاديث الجامعة بقوة، لإسلام، والله أعلم.



١٢- [بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ]

[٥٠٥٧] ٥٨- (١٩٥٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْتٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ جَدِّي أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ دَارَ الْحَكَمِ بْنِ أَلْيُوبَ ، لَمَّا قَوْمٌ قَدْ نَصَبُوا دُجَاجَةً يَمُونُهَا ، قَالَ : فَقَالَ أَنَسٌ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُصَرَ الْبَهَائِمُ . (أحمد ١٢١٧٧١ مطر ٥٠٥٨).

[٥٠٥٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ (ح) . وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، كُلُّهُمُ عَنْ شُعْبَةَ بِهِ . (إِسْنَادُ . أحمد ١٢١٦١ ، البخاري ٥٠٥١٣).

[٥٠٥٩] ٥٨ م- (١٩٥٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَدِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئاً فِيهِ الرُّوحُ غَرَضاً» . (أحمد ٢٥٣٩ ، البخاري تعليقاً بصيغة الجزم بعد ٥٠٥١٥).

[٥٠٦٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ تَائِبٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ : عَنْ شُعْبَةَ بِهِ . (إِسْنَادُ . أحمد ٢٥٣٩ ، البخاري ٥٠٥٠٩).

[٥٠٦١] ٥٩- (١٩٥٨) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَأَبُو كَامِلٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِبَنِي قَدْ نَصَبُوا دُجَاجَةً يَتَرَامُونَهَا ، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : مَنْ فَعَلَ هَذَا ؟ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا . (البخاري ٥٠٦١٥ [٥٠٦١٥] [٥٠٦١٥]).

بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ

وهو حبسها لتقتل برمي ونحوه .

قوله : (نهى رسول الله ﷺ أن تصبر البهائم) وفي رواية : «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً» قال العلماء : صبر لبهائم : أن تحبس وهي حيّة لتقتل بالرمي ونحوه ، وهو معنى : «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً» أي : لا تتخذوا الحيوان الحي غرضاً لرموه إليه ، كالغرض من سجدود وغيره ، وهذا النهي للأحريم ، ولهذا قال ﷺ في رواية ابن عمر ، التي بعد هذه : (لعن الله من فعل هذا)

[٥٠٦٢] (٢٠٠) وَخَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ : أَخْبَرَنَا أَبُو يَسِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِغَتِّيَانٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ نَضَبُوا طَيْراً وَهُمْ يَزْمُونَهُ ، وَقَدْ جَعَلُوا لِصَاحِبِ الطَّيْرِ كُلِّ خَاطِطَةٍ مِنْ تَلْهِيمٍ ، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : مَنْ فَعَلَ هَذَا ؟ لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئاً فِيهِ الرُّيْحُ غَرَضاً . (مسند أحمد ٥٥٨٧) [وسط ٢٠٠٦]

[٥٠٦٣] ٦٠ - (١٩٥٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ خُرَيْجٍ (ح) . وَخَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح) . وَخَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ خُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغْتَلَّ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ ضَبْراً . (الحدود ١٢٢٣) ٢٠٤٦٤٦٦

لحيون ، وإتلاف لنفسه ، ونضيب لماله ، وتقويت لذكائه إن كان مدحياً ، ولمنعته إن لم يكن مدحياً .
قوله (نضبوا طيراً وهم يرمونه) هكذا هو في نسخة (طبر) ، واسم دمه واحد ، والمشهور في اللغة أن الواحد بقول له : صائر ، ونجم طير ، وفي لغة قبيصة إطلاق الطير على أبو حد ، وهذا الحديث جازي على ثلث ألفة .

قوله : (وقد جعلوا لصاحب الطير كل خاططة من تلهيم) هو بهمز (خاططة) أي : ما لم يحسب المرمى وقوله : (خاططة) لغة ، والأفصح : مخاطبة ، يقال لمن قصد شيئاً فأصاب غيره غلطاً : أخطأ . فهو مخاطب ، وفي لغة قبيصة : خطي فهو خاضع ، وهذا الحديث جاء على اللغة الثانية ، حكاه أبو عبيد والجوهري^(١) وغيرهما ، والله أعلم .



(١) «المصباح» (علاء) ، ونسب الجوهري هذا لامة لأبي عبيد ، وهو في «المعجم» (١/٣١٨ و ٣٧٦) ، ونسبها

الجوهري لأبي عبيد .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٥ - [كتاب الأضاحي]

١- [باب وقتها]

[٥٠٦٤] ١- (١٩٦٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ (ح).
وَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ: حَدَّثَنِي جُنْدُبُ بْنُ سَفْيَانَ
قَالَ: شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَغْدُ أَنْ صَلَّى وَفَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، سَلَّمَ، فَإِذَا هُوَ
يَرَى لَحْمَ أَحْمَدِ بْنِ قُدَيْحٍ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ قَبْلَ أَنْ
يُصَلِّيَ - أَوْ: يُصَلِّيَ - فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا الْآخَرَى، وَمَنْ كَانَ لَمْ يَذْبَحْ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ». [نظر ٥٠٦٧].

كتاب الأضاحي

باب وقتها

قال الجوهري: قال الأصمعي: فيها أربع لعاب: أضحية وإضحية، بقسم الهمزة وكسرها،
وجمعهما^(١) أضاحي، بتشديد الياء وتحفيفها، واللغة لثلاثة: ضحية، وجمعها ضحايا، واللغة
أضحية بفتح الهمزة، والجمع أضحي، كإرضاء لأرضى، وبها سمي يوم الأضحي^(٢). قال القاضي:
وقيل: سُميت بذلك لأنه يُفعل في الضحي، وهو ارتفاع الثور، وفي الأضحي لغتان: التذكير لغة
قيس، ولثلاث لغة تميم^(٣).

قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ - أَوْ: يُصَلِّيَ - فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا الْآخَرَى، وَمَنْ كَانَ لَمْ
يَذْبَحْ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ» وفي رواية: «على اسم الله» قال الكتاب من أهل العربية: إذا قيل: باسم الله،

(١) في (ج) و(ص) وجمعها

(٢) الأضحية - (ضحي).

(٣) إكمال المعلم: (٣٩٨/٦).

[٥٠٦٥] ٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَامٌ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ شُعْبَانَ قَالَ: شَهِدْتُ الْأَخْصَحِيَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا

تَعَيَّنَ كَتَبَهُ بِالْأَلِفِ، وَإِنَّمَا تُحْلَفُ الْأَنْفَ إِذَا كُتِبَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، بِكَمَا هِيَ. وَقَوْلُهُ: أَفَبِنَ أَنْ يُصَلِّيَ، أَوْ: نُصَلِّيَ الْأَوَّلَ بِالْيَاءِ، وَالثَّانِي بِالثُّوْنِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ شَكَّ مِنَ الرَّأْيِ

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَجُوبِ الْأُصْحِيَّةِ عَلَى الْمُسْرِ، فَقَالَ جَمْعُهُمْ: هِيَ سُنَّةٌ فِي حَقِّهِ. بِمَا تَرَكَهَا مَا عُدَّ لَمْ يَأْتُمْ، لَمْ يَنْزِمَهُ الْقَضَاءُ، وَمَنْ قَالَ يَهْدِي أَبُو بَكْرٍ نُصْدِيقِي وَعَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَبِلَالٌ وَأَبُو مَسْعُودٍ لِنَرِيٍّ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَبْقَةُ وَالْأَسْوَدُ رِطَاءٌ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَأَبُو يُونُسَ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَالْجَزَنِيُّ وَابْنُ الْمُنْثَلِرِ وَدَوْدُ وَغَيْرُهُمْ.

وَقَالَ رِبْعَةُ وَأَبُو عَزِيٍّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالثُّمَالِيُّ: هِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْمُسْرِ. وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ الْعَالِمِينَ. وَقَالَ النَّخَعِيُّ: وَاجِبَةٌ عَلَى الْمُسْرِ إِلَّا الْحَارِجُ بِمَنْىَ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: وَاجِبَةٌ عَلَى مَقِيمٍ بِالْأَمْصَارِ وَنَعْمَشُورٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَمَّا يُوجِبُهَا عَلَى مَقِيمٍ يَمْلِكُ نَصَابَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْأُصْحِيَّةِ، فَمَنْعِي أَنْ يَدْبِجَ بَعْدَ صَلَاتِهِ مَعَ الْإِمَامِ، وَحَيْثُ تُجْزِئُهُ بِالْإِجْمَاعِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْثَلِرِ: وَأَجْمَعُوا أَنَّهَا لَا تَجُوزُ قُلْ طَبْعُ لَعَجَرٍ يَوْمَ لُحُرٍ^(١).

وَاخْتَلَفُوا لَيْسَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَدَوْدُ وَابْنُ الْمُنْثَلِرِ وَآخَرُونَ: يَدْخُلُ وَلَيْسَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَمَضَى قَدْرُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَخَصَتَيْنِ، قَدْ دَبِحَ بَعْدَ هَذِهِ لَوْ قُتِلَ أَحَدُهُمَا، سَوَاءٌ صَلَّيَ الْإِمَامُ أَمْ لَا، وَسَوَاءٌ صَلَّيَ الْمَضْعُجِيُّ^(٢) أَمْ لَا، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ أَمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى وَالْبَوَادِي^(٣) وَلِمَسَافِرِينَ، وَسَوَاءٌ فَجَحَ الْإِمَامُ أَوْ ضَحِيَّتْهُ أَمْ لَا.

وَقَالَ عَطَاءُ وَأَبُو حَنِيفَةَ: يَدْخُلُ وَقَدْ فِي حَقِّ أَهْلِ الْقُرَى وَالْبَوَادِي، إِذَا صَبَحَ لَعَجَرُ لُثْنِي، وَلَا يَدْخُلُ فِي حَقِّ أَهْلِ الْأَمْصَارِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ وَيَخْطُبَ، قَدْ دَبِحَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ تَجُزْهُ. وَقَالَ مَالِكٌ، لَا يَجُوزُ دَبِجُهَا إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَخَطْبَتِهِ وَدَبِجِهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَجُوزُ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ، وَيَجُوزُ بَعْدَهَا قَبْلَ دَبِجِ الْإِمَامِ وَسَوَاءٌ أَهْلُ الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ، وَنَحْوُهُ عَنِ الْحَسَنِ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَهْوَيْهَ.

(١) الإجماع، ص ٦٠

(٢) فِي (ص) وَ(هـ): الْمَضْجِي، وَهُوَ غَطَاءٌ.

(٣) فِي (ج) وَ(هـ): أَوْ لِبَوَادِي

فَلْيَصِي صَلَاتَهُ بِالنَّاسِ، نَظَرَ إِلَى عَنَتِهِ قَدْ دُبِحَتْ، فَقَالَ: «مَنْ دُبِحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلْيَدْبَحْ شَاءَ مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ دُبِحَ، فَلْيَدْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ». (انظر: ٥٠٦٧، ٥٠٦٨).

وقال الثوري: يجوز^(١) بعد صلاة الإمام لمن خصته وفي أثنائها، وقال ربيعة فبمن لا إمام له، إن دبح قبل طلوع الشمس لا يجزئه، وبعد طلوعها يجزئه.

وأما آخر وقت التضحية، فقال الشافعي: تجوز في يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة بعده، ومن قال بهذا علي بن أبي طالب وجبير بن مطعم وابن عباس وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى الأسدي فبهم اسم النحر ومكحول ودود الظاهري وغيرهم.

وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: تختص يوم النحر ويومين بعده، وروي هذا عن عمر بن الخطاب وعني^(٢) وابن عمر^(٣) وأبي.

وقال سعيد بن جبير، تجوز لأهل الأضحية يوم النحر خاصة، ولأهل النحر أيام التشريق. وقال محمد بن سيرين: لا تجوز لأحد، لا في يوم النحر خاصة.

وحكى لقاضي عياض عن بعض العلماء أنها تجوز في جميع دي الحججة^(٤).

واختلفوا في جواز التضحية في^(٥) باقي أيام اللبح، فقال الشافعي: تجوز ليلاً مع الكراهة، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور ولجمهور، وقال مالك في المشهور عنه وعامة أصحابه ورواية عن أحمد: لا تجزئه في الليل، بل تكون شاة لحم.

قوله **فليدبح على اسم الله** هو بمعنى رواية: «فليدبح باسم الله». أي: قائلًا: باسم الله، هذا هو الصحيح في معناه. وقال نقاضي: يتحسن أربعة أوجه:

أحدها: أنه يكون معناه: فليدبح لله، والباء بمعنى اللام.

والثاني: معناه: فليدبح بسم الله.

والثالث: بتسمية الله على دبحه، إظهاراً للإسلام، ومخالفة لمن يدبح لغيره، ولعملاً للشيطان.

(١) في (ص) و(هـ) لا يجوز وهو خطأ، ومثبت من (خ)، وهو الموافق لما في «المجموع شرح مذهب» (٣٨٩/٨)، و«فتح الباري»: (١/١٠)، و«فتاوى الأئمة»: (١٤٧/٥) وغيرهما من المصنفين.

(٢) «إقناع معلوم» (٢/٢١٠).

(٣) في (خ): من.

الكتاب الذي لا يفسد المروءة

«مَنْ حَضَى قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّمَا ذَبَحَ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ سُكُّهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ» [لحري، ٥٥٥٦] [رطر ٥٠٧٣].

[٥١٧٠] ٥- (١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّ خَالَةَ أَبَا بُرْدَةَ بِنْتِ يَزِيدٍ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا يَوْمُ السَّحْمِ فِيهِ مَكْرُوهٌ، وَإِنِّي عَجِلْتُ نَسِيكَتِي لِأَطْعِمَ أَهْلِي وَجِيرَانِي وَأَهْلَ دَارِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعِذْ نُسْكَأ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي عَذَقَ لَبَنٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، فَقَالَ: «هِيَ خَيْرٌ نَسِيكَتِكَ، وَلَا تَعْزِي جَذْعَةً عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» [أحمد ١٨٤٨١] [رطر ٥٠٧٣].

[٥٠٧١] (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: «لَا يَذْبَحَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَصْلِيَ» قَالَ: فَقَالَ خَالِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا يَوْمُ السَّحْمِ فِيهِ مَكْرُوهٌ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَنْعِي خَبِيثٍ هُشَيْمٍ، [أحمد ١٨٦٣٠] [رطر ٥٠٧٣].

«وَلَا تَعْزِي جَذْعَةً عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» أَمَّ قَوْلُهُ ﷺ. «وَلَا تَعْزِي»، فهو يفتح^(١)، انتهى. هكذا الرواية به في جميع لطوف والكسب، ومعناه لا تكفي، من نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا يَوْمًا لَا يَعْرِفُونَ وَاللَّهُ صَ وَابُدُهُ﴾ [النمل ٣٣]. وفيه أن جذعة المغزى^(٢) لا تحري في لأصحية، وهذا متفق عليه.

قوله. (يا رسول الله، إن هذا يوم السَّحْمِ فيه مَكْرُوهٌ) فان القاسمي: كذا رواية في مسلم: (مَكْرُوهٌ) بالكاف والهاء من طريق السَّجْزِي والغارسي، وكذا ذكره الثَّرمذِيُّ^(٣)، قال: ورويه في مسلم من طريق الغندري: (مَقْرُومٌ) بالفاء والميم، قال: وصوب بعضهم هذه الرواية، وقال: معناه: يُسْتَهَى فيه السَّحْمُ، وقال: قُرِئَتْ إِلَى النَّاسِ وَقُرِئَتْ، إذ اشتبهت، قال: وهي بمعنى قوله في غير مسلم: (عَرِئَتْ أَنَّهُ يَوْمٌ أَكُلَ وَشَرِبَ، فَتَعَجَّلْتُ وَأَكَلْتُ وَأَطْعَمْتُ أَهْلِي وَجِيرَانِي)^(٤)، وكذا جاء في الرواية الأخرى: (إِنَّ هَذَا يَوْمٌ يُسْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ)، وكذا رواه البخاري^(٥).

(١) في (ج) فيفتح، بذر، فهو يفتح

(٢) في (ج) و(هـ) أومر

(٣) رقم: ١٥٨٥.

(٤) أخرجه البخاري ٨٣٠

(٥) بخاري ٩٥٤ من حديث أبي هريرة، وهو في المسند أحمد: ١٢١٢٠.

[٥٠٧٢] ٦- (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ج). وَحَدَّثَنَا
 بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ السَّوَامِ قَالَ: قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَوَجَّهَ قِبَلَتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا، فَلَا يَنْتَهِجَ حَتَّى يُصَلِّيَ، فَقَالَ
 خَالِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ نَسَكْتُ عَنْ ابْنِ أَبِي، فَقَالَ: «ذَاكَ شَيْءٌ مَجْلُتُهُ لِأَهْلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ
 عِنْدِي شَأً خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْنِ، قَالَ: «ضَعَّ بِهَا، فَإِنَّهَا خَيْرٌ نَسِيكَةٍ»^(١). [السنن] [٥٠٦٣] (٥٠٧٢).

قال القاضي: وأم رواية: (مكروه) فقال بعض شيوخنا: صوابه: (لأنه فيه مكروه) بفتح الهمزة،
 أي ترك الفسخ والتفحيط وبقاء أمه فيه بلا لحم حتى يشتهوه مكروه (والسكْم) بفتح الهمزة اشتهاه
 اللحم

قال القاضي: وقال لي الأستاذ أبو عبد الله بن سليمان: معناه: ذبحه لا يُجزئ في الأصحوة من
 هو لحم، مكروه مخالفة السكْم. هذا آخر ما ذكره القاضي^(١).

وقال لحفظ أبو موسى الأصبهاني: معناه: هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه ذبح. وهذا أحسن،
 والله أعلم.

قوله: (عدي غنّاق لين) (الغذق) بفتح العين، وهي الأنثى من المَعَز إذا قُوِّت ما لم تستكمل سنة،
 وجمعها أغنّاق وحنوق. وأما قوله: (غنّاق لين)، فمعناه: صغيرة قريبة ممّا ترَضع

قوله: (عدي غنّاق لين هي خير من شاتين لحم) أي: أطيب لحمًا وأمع، لسميتها وفدستها. وفيه
 إشارة إلى أن المقصود في الضحاح طيب اللحم، لا كثرتُه، فشاة لنفسة سعيّة أفضل من شاتين غير
 سميتين بقيتهما، وقد سبقت المسألة في كتاب الأيمان^(٢)، مع الفرق بين لأصحية واعتق^(٣)،
 ومختصره: أن تكثير عدد في الاعتق^(٤) مقصود، فهو أفضل بحلاف الأصحية.

قوله ﷺ: «هي خير نسيكك» معناه: أنك ذبحت صورة نسيكتين، وهم هذه والتي ذبحتها^(٥) قبل

(١) التكملة لمصنف: (١/٤٠٤-٤٠٥)، ووقع فيه في هذا الموضع تصحيحات عدة.

(٢) نظر (١/٤٥٣)

(٣) في (ص) و(ع): أعني، وهو خطأ.

(٤) في (ج): لمعد، وفي (ص) و(ع): مقله، وكلاهما خطأ.

(٥) في (ج) و(ص): نسيكتها.

[٥٠٧٣] ٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ زُبَيْدِ بْنِ إِدْرِيسٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ أَوَّلَ مَا تَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا ، تُصَلِّي ثُمَّ تَرْجِعُ فَنَسَعِرُ ، ثُمَّ نَقْلُ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا ، وَمَنْ دَبَحَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قُدِّمَ لِأَهْلِهِ ، لَيْسَ مِنَ التَّسْبِيحِ فِي شَيْءٍ » وَكَانَ أَبُو بَرْدَةَ بْنُ بَيَّارٍ قَدْ دَبَحَ ، فَقَالَ : عِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ عُسْبِيَّةٍ ، فَقَالَ : « أَتَبَحُّهَا ، وَلَكِنْ تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بِفَدْلِكَ » . [أحمد : ١٨٦٩٣ ، وسخري : ١٥٥٤٥ .]

[٥٠٧٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ : حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ زُبَيْدٍ ، سَمِعَ الشَّعْبِيَّ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، عَنِ لَسِيِّ ﷺ وَثَّقَهُ . [أحمد : ٢٦٨٥٥٩ ، وبيهقي : ١٩٦١ .]

[٥٠٧٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَهَذَا مِنْ لَسِيِّ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ (ح) . وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ مَطْبُورٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : حَظَبْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ خَمْسِينَ . [أحمد : ١٨٤٨١ ، وبيهقي : ٩٨٥ .]

[٥٠٧٦] ٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ ضَخْرِ الدَّارِيمِي : حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَنِ عَدْرُمُ بْنُ الْقَاضِي . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - : حَدَّثَنَا عَدِيصُ الْأَحْوَلِ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ : حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ قَالَ : حَظَبْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ نَحْرِ فَقَالَ : « لَا يُضَحِّجَنَّ أَحَدٌ حَتَّى

الصَّلَاةِ ، وَهَذِهِ أَفْضَلُ ، لِأَنَّ هَذِهِ حَصَصَتْ بِهَا التَّضَحُّجَ ، وَالأولى وقعت شاة لحم ، لكن له بها ثواب ، لا بسبب التضحية ، فإنها لم تفع أضحية ، بل لكونه فصد به الخير ، وأخرجهم في طاعة الله تعالى ، فلهذا دعيهم أفعالاً للتقصير ، فقال : هذه خيرُ التَّضَحُّجِ ، فإن هذه الضيغة تتضمن أن في الأولى خيراً أيضاً

قوله ﷺ . « وَلَا تَجْزِي جَذَعَةٌ مِنْ أَحَدٍ بِمِثْلِهَا » . جَذَعَةُ الْمُغْزِ ، وَهُوَ مَقْتَضَى سِيَاقِ الْكَلَامِ ، وَالْجَذَعَةُ لُصْبَانٌ تَجْزِي .

قوله : (عِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ سُنَّةٍ) (الْمُسْنَدُ) هِيَ السُّنَّةُ ، وَهِيَ أَكْبَرُ مِنَ الْجَذَعَةِ بَسَلَةً ، فَكَانَتْ هَذِهِ الْجَذَعَةُ أَجْوَدَ ، لِطِبِّبِ لَحْمِهَا وَبِسْمَتِهَا .

يُصَلِّي» قَالَ رَجُلٌ: وَعِنْدِي عَنَّا قُلُوبٌ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، قَالَ: «فَطَحَّ بِهَا، وَلَا تَحْزِي جَدَّةً عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ». [المطهر ٥٠٧٣].

[٥٠٧٧] ٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَمْعَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ الْهَرَاءِ بْنِ عَارِبٍ قَالَ: ذَبَحَ أَبُو يُزْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْلُغْهَا» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَسِيتُ عِنْدِي إِلَّا حَذْفَةً، قَالَ شُعْبَةُ: وَأُظْلِفُهُ قَالَ: وَهِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا، وَلَنْ تَحْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ». [المطهر ١٨٦٩١، وسجزي ٥٥٥٧].

[٥٠٧٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو غَامِرٍ الْعَقَدِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشُّكَّ فِي قَوْلِهِ: هِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ. [سجزي ٥٠٧٧].

[٥٠٧٩] ١٠- (١٩٦٤) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَعُمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - وَاللَّفْظُ لِعُمَرُو - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النُّحْرِ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ» فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا يَوْمٌ يُخْتَمَى فِيهِ اللَّحْمُ، وَذَكَرَ هَنَةً مِنْ جِيرَانِهِ، كَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَدَّقَهُ، قَالَ: وَعِنْدِي جَدَّةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، أَفَأَذْبَحُهَا؟ قَالَ: فَارْحَصْ لَهُ، فَقَالَ: لَا أَذْرِي أَبْلَغْتُ رُحَصَتَهُ مِنْ سِوَاهُ، أَمْ لَا؟ قَالَ: وَانْكُفَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى كَبْشَيْنِ فَلَذَبْحَهُمَا.....

قوله: (وَذَكَرَ هَنَةً مِنْ جِيرَانِهِ) أي: ساجدة.

قوله في حديث أنس في الذي رخص له في جَدَعِ النُّحْرِ: (لا أذري أبليت رخصته من سواه، أم لا؟) هذا الشُّكُّ بالنسبة إلى علم أنس ﷺ، وقد صرح النبي ﷺ في حديث الهراء بن عازب السابق بأنها لا تبلغ غيره، ولا تجزي أحداً بعده.

فَقَامَ النَّاسُ إِلَى غُيْمَةٍ، فَتَوَزَّعُوا، أَوْ قَالَ: فَتَجَزَّعُوا. [احمد ١٢١٧٠، وليحيى ٥٥٤٩].

[٥٠٨٠] ١١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعُزْبِيِّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو وَهَّابٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، فَأَمَرَ مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ ذَبْحًا، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَثَلِ خَلِيفِ بْنِ عُثْبَةَ. [البخاري ٩٨٤، داود ٥٠٧٩].

[٥٠٨١] ١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ يَحْيَى الْحَسَنِيُّ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ وَرْدَانَ -: حَدَّثَنَا أَبُو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَخَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى، قَالَ: فَوَجَدَ رِيحَ لَحْمٍ، فَتَهَاظَمُ أَنْ يَذْبَحُوا، قَالَ: «مَنْ كَانَ ضَحَّى، فَلْيُعِدْ» ثُمَّ ذَكَرَ بِمَثَلِ خَلِيفِ بْنِ عُثْبَةَ. [داود ٥٠٧٩].

الذَّكَرُ فِي الْأَضْحَى، وَأَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَذْبَحَهَا بِنَفْسِهِ، وَهِيَ مُحْتَمَّةٌ عَلَيْهِمَا، وَفِيهِ جَوَازُ التَّضَحِّيَةِ بِحَيَوَانَيْنِ.

قوله: (فَقَامَ النَّاسُ إِلَى غُيْمَةٍ، فَتَوَزَّعُوا، أَوْ قَالَ: فَتَجَزَّعُوا) ههنا بمعنى، وَهَذَا شَكٌّ مِنَ الزَّوَاوِي هِيَ إِحْدَى اللَّفْظَيْنِ. وَقَوْلُهُ: (غُيْمَةٌ) يَضُمُّ الْغَيْنَ تَصَغِيرُ الْغَنَمِ.

قوله في حديث محمد بن عبيد العُزْبِيِّ: (ثُمَّ خَطَبَ، فَأَمَرَ مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ ذَبْحًا) أَمَّا (ذَبَحًا) فَاتَّعَقَبُوا عَلَى ضَبْطِهِ بِكسر الدَّالِ، آي: حَيَوَانًا يُذْبَحُ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَذْبَحُكُمُ الذِّبَاحُ﴾ [معامات ١١٧]. وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَنْ يُعِيدَ)، فَكَذَلِكَ هُوَ فِي بَعْضِ أَصُولِ الْمُعْتَمِدَةِ بِالْيَاءِ، مِنَ الْإِعْدَةِ، وَفِي كَثِيرٍ مِنْهَا: (أَنْ يُعِيدَ) بِحَذْفِ يَاءٍ، وَلَكِنْ يَشْتَدُّ لُذَالُ مِنَ الْإِعْدَةِ وَهُوَ التَّهْنِئَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا ثُمَّ حُزِرَ مَدَّاتُ مِنْ شَرَحِ الْمُسْتَدْرَكِ، عَمَّا إِذَا شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ لِي بِهَذَا حَاجَةٌ مِنَ الْأَضْحَى، وَاللهُ بِحَيْدٍ.

٢- [باب سنن الأضحية]

[٥٠٨٢] ١٣ - (١٩٦٣) - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ قَانَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُبْنَةً ، إِلَّا أَنْ يَغْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ . [جزء ١٢ : ١٢٦] .

باب سنن الأضحية^(١)

قوله ﷺ : لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُبْنَةً ، إِلَّا أَنْ يَغْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ ، قَالَ عُلَمَاءُ . حُسْنُهُ هِيَ لُثْيَةٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ مِمَّا فَوْقَهَا ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِحْدَعٍ مِنْ غَيْرِ الضَّأْنِ فِي حَوْلٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ، وَهَذَا مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ عَلَى مَا بَقِيَ مِنَ الْقَضَائِي هِيَاض^(٢) ، وَنَقَلَ الْقُدْرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ الْأَوْزَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : يُجْزئُ لِحْدَعٌ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالضَّأْنِ ، وَتُحْكِي هَذَا عَنْ عُلَمَاءٍ .

وَقَدْ لِحْدَعٌ مِنَ الضَّأْنِ ، عَلَيْهِ مَذْهَبُ الْعُمَمَاءِ كَدَقَّةُ أَنَّهُ يُجْزئُ ، سِوَاهُ وَجَدَ غَيْرُهُ أَمْ لَا ، وَحَكَاهُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ وَالزُّهْرِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا : لَا يُجْزئُ ، وَقَدْ يُحْتَجُّ بِمَا بَعَاهُ هَذَا الْحَدِيثُ .

قَالَ الْجُمْهُورُ : هَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَسْتِحْيَابِ وَالْأَفْضَلِ ، وَتَقْدِيرُهُ : يُسَبِّحُ لَكُمْ إِلَّا تَذْبَحُوا إِلَّا مُبْنَةً ، فَإِنْ عَجَزْتُمْ^(٣) فَجَذْعَةٌ ضَائِنٌ ، وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِمَنْعِ جَذْعَةِ الضَّأْنِ ، وَأَنَّهَا لَا تُجْزئُ بِحَالٍ ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، لِأَنَّ الْجُمْهُورَ يُجَوِّزُونَ لِحْدَعَ مِنَ الضَّأْنِ مَعَ وَجُودِ غَيْرِهِ وَعَدَمِهِ ، وَابْنُ عَمَرَ وَالزُّهْرِيُّ يَمْنَعَانِ مَعَ وَجُودِ غَيْرِهِ وَعَدَمِهِ ، فَتَعَيَّنَ تَأْوِيلُ لِحْدَيْهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَسْتِحْيَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا تُجْزئُ التَّضْحِيَةُ بِغَيْرِ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ ، إِلَّا مَا حَكَاهُ ابْنُ لُمْلُزٍ عَنْ

(١) وَفِي قَبْلِ هَذَا (بَابُ فِي (نَحْوِ) : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وَبِهِ نَسْتَعِينُ

(٢) وَابْنُ الْقَدَامِ : (٤٠٨/٦) .

(٣) فِي (نَحْوِ) : عَجَزَ .

[٥٠٨٣] ١٤ - (١٩٦٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: صَلَّى بِذَا النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ لَنَحْرٍ بِالْمَدِينَةِ، فَتَقَدَّمَ رِجَالٌ فَتَحَرَّوْا، وَقَالُوا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَحَرَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ نَحَرَ قَبْلَهُ أَنْ يُعِيدَ يَنْحَرُ آخَرَ، وَلَا يَنْحَرُوا حَتَّى يَنْحَرِ النَّبِيُّ ﷺ. [إحد ١١٤٧١].

لحمين بن صالِح أمه قال: تجوز الإضحية ببقرة ابرحش عن سبعة، ويذبحها عن واحد^(١). وبه قول داود في بقرة الوحش، والله أعلم.

والجذع من الضأن. ما به سنة تامة، هذا هو الأصح عند أصحابنا، وهو الأشهر عند^(٢) أهل اللغة وغيرهم، وقيل: ما له سنة أشهر، وقيل: سبعة، وقيل: ثمانية، وقيل: ابن عشرة، حكاه القاضي^(٣)، وهو عريب، وقيل: إن كان مثولاً من ثلثين فسنة أشهر، وإن كان من هربين فثمانية أشهر.

ومذهبنا ومذهب الجمهور أن أفضل الأصواع لبدنة، ثم البقرة، ثم الضأن، ثم النحر، وقال مالك. لغير أفضل، لأنها أطيب حماً حجة الجمهور أن ليست تجزئ عن سبعة، وكذا البقرة، وأما السنة فلا تجزئ إلا عن واحد لا تفتق، فلان على تفضيل السنة والبقرة. وحلف أصحاب مالك فيما بعد الغنم، فقيل: إن أفضل من البقر^(٤)، وقيل: البقرة أفضل من الإبل، وهو الأشهر عندهم.

وأجمع العلماء على استحباب سمينها وطيبها، واختلفو في تسميتها، فمذهبنا ومذهب الجمهور استحبابها، وفي «صحيح البخاري» عن أبي أمامة: كنا نسمي الأضحية، وكان المسلمون يسمونها^(٥). وحكى القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك كراهة ذلك، لأن لا يشبه باليهود^(٦)، وهذا قول باطل.

قوله: (فأمرهم ألا ينحروا حتى ينحَرَ النَّبِيُّ ﷺ) هذا مما يحتج به مالك في أنه لا يجزئ الذبح إلا بعد ذبح الإدام كما سبق في مسألة اختلاف العلماء في ذلك، ولجمهورنا تأويله على أن لم يذبحهم

(١) الإضراف (٤٠٦/٣)

(٢) في (ن) من.

(٣) إكمال المعلم (٤٠٨/٦).

(٤) في (ج) و(ص): البقرة.

(٥) أي: يسمونها قبل الذبح.

(٦) إكمال المعلم (٤٠٨/٦).

[٥٠٨٤-١٥] (١٩٦٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ حُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ نَعْمًا يَقْسِمُهَا عَلَى أَصْحَابِهِ ضَعْفًا، فَبَقِيَ عُثُودٌ، فَذَكَرَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «صَحَّ بِوَأَنْتَ»، قَالَ قُتَيْبَةُ: عَلَى صَحَابَتِهِ. [محمد: ١٧٣٤٦. والبحري: ٢٥١١].

[٥٠٨٥-١٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هِشَامِ

عَنِ التَّعْجِيلِ الَّذِي قَدْ يُؤْذِي رَأْيَ فَعْلَاهُ فِي الْوَقْتِ، وَلَهُدَّ جَاءَ فِي بَاقِي لِأَحَادِيثِ التَّفْقِيدِ بِالصَّلَاةِ، وَأَنْ مِنْ طَبَعِي بَعْدَهَا أَجْزَاءُ، وَمِنْ لَا فَلَ.

قوله في حديث عُقْبَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى أَصْحَابِهِ ضَعْفًا). فبقِيَ عُثُودٌ، فقال «صَحَّ بِوَأَنْتَ» قال أهل اللغة: الْعُثُودُ مِنْ أَوْلَادِ الْمَغَزِ حَاصَّةٌ، وَهُوَ مَا رَغَى وَقَوِيَ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَغَرَهُ. هُوَ مَا بَلَغَ سَنَةً، وَجَمْعُهُ أُعْتِدَةٌ وَعَدْدُهُ يَدْعُومُ اللَّهُ فِي الدَّالِّ.

قال البيهقي وسائر أصحابنا وغيرهم: كانت هذه رخصة لعقبة بن عامر، كما كان مثله رخصة لأبي ثوردة بن يَزِيدَ الْمَذْكُورِ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَزْرِبٍ لَسَابِقٍ. قال البيهقي: وقد روي ذلك من رواية اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ثُمَّ رَوَى ذَلِكَ بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنَمًا أَقْسَمُهَا صَحَابِي بَيْنَ أَصْحَابِي، فَبَقِيَ عُثُودٌ مِنْهَا، فَقَالَ: «صَحَّ بِهَا» أَنْتَ، وَلَا رَخْصَةَ لِأَحَدٍ فِيهَا بَعْدَكَ.

قال البيهقي وعلى هذا يحمل أيضاً ما رويناه عن زيد بن خالد قال: قسم رسول الله ﷺ في أصحابه غنماً، فأعطاني عُثُودًا بَعْدَهَا، فَقَالَ: «صَحَّ بِهَا» فَقُلْتُ: إِنَّهُ جَذَعٌ مِنَ الْمَغَزِ، أَصْحَبِي بِهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، صَحَّ بِهِ» فَفُضِّحَتْ بِهِ. هذا كلام لبيهقي.

وهذا لحديث رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ حَسَنٌ،^(١) وليس في رواية أبي داود: (من سَمَزَ)، ولكنه معصوم من قوله: عُثُودٌ، وهذا للتأويل الذي قلناه لبيهقي وغيره متعين، والله أعلم.

(١) «صحيح»، (عند)

(٢) في (نخ): به.

(٣) «الشيء الكبري»، (٩/ ٤٥٢).

(٤) أبو داود: ٢٧٩٨، وهو في المصنف: محمد: ٢٦٦٩٥، بكر: ٢٦٦٩٥، يهقي.

الدُّسْتَوَائِيَّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ بَعْجَةَ لُجْهَنِيٍّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا ضَحَيْدًا، فَأَصْدَنِي جَذْعٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَصْدَنِي جَذْعٌ، فَقَالَ: «ضَحُّ يَدٍ» [مسند ١٧٣٠٤، ونبذ، ١: ١٥٤٧].

[٥٠٨٦] (٠٠٠) رَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ حَسَّانَ -: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامَ -: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: أَخْبَرَنِي بَعْجَةُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ الْجُهَنِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ ضَحَايَا بَيْنَ أَصْحَابِهِ، بِمِثْلِ مُعَاوَةَ. [المعجم ٥٠٨٥].

قوله: (عن يحيى بن أبي كثير، عن بعجة) بالياء المروحة مفتوحة.



٣ - [باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل،

والتسمية والتكبير]

[٥٠٨٧] ١٧ - (١٩٦٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَرُثَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَثْمِينَ أَمْخَنِينِ أَفْرَنَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا - (البخاري: ٥٥٦٥) (الموطأ: ٢٥٠٨٨).

باب استحباب^(١) الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل،

والتسمية والتكبير

قوله: (صلى النبي ﷺ بكثمين أَمْخَنِينِ أَفْرَنَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا) قال ابن الأثيري وغيره: الْأَمْخُ هو الأبيضُ لَخِصَصِ الْبَيْضِ. وَقَدْ الْأَصْمَعِيُّ. هُوَ الْأَبْيَضُ وَيُسَوِّيهُ شَيْءٌ مِنَ السَّوَادِ^(٢) وَقَدْ أَبُو حَاتِمٍ: هُوَ الَّذِي يُخَالِطُ بَيَاضَهُ حُمْرَةً. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ لَأَسْوَدَ بَعْمَوِهِ حُمْرِهِ. وَقَالَ لِكَسَائِي. هُوَ الَّذِي لِيهِ بَيَاضٌ وَسُودٌ وَلِيَهُ أَكْثَرُ وَقَدْ الْحَقْلَابِيُّ. هُوَ الْأَبْيَضُ الَّذِي فِي حَمَلِ صَوْلِهِ طَبَقَاتٌ سَوْدٌ^(٣) وَقَالَ الدَّوْدِيُّ: هُوَ الْمُتَغَيَّرُ لِلشَّمْرِ بِيَضٍ وَسَوَادٍ وَفَوْنُهُ: (أَفْرَنَيْنِ) أَي: لِكُلٍّ وَحَدٍ مِنْهُمَا قَرْنٌ حَمِيمَانِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: يُسَجَّحُ الْأَقْرَنُ

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ حَوَازُ ضَحِيَّةٍ لِإِنْسَانٍ عَدَدٌ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَاسْتَحَبَّ الْأَقْرَنُ، وَأُجْمِعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الضَّحِيَّةِ بِالْأَجْمِ الَّذِي نَمُ يُحْلَقُ لَهُ قَرْنَانِ. وَاخْتَلَفُوا فِي مَكْسُورِ اقْرَنَ، فَجَوَّزَهُ الْمَلِكِيُّ وَابْنُ حَنِيْفَةَ وَبَعْضُهُمْ سَوَاءٌ كَانَ يَنْتَهِي أَمْ لَا، وَكَرِهَهُ بَعْضُ إِد. كَانَ يَدْمَى وَحَلَلَهُ عَيْبًا.

وَأَجْمَعُوا عَلَى مَسْتَحَبِّ اسْتِحْسَانِهَا وَاخْتِيَارِ أَكْمَلِهَا، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ لُغُبُوبَ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ - وَهُوَ لِمَرَضٍ وَالْعَجْفُ^(٤) وَلِغَوْرٍ وَلِقَرَحٍ الْبَيْنِ - لَا تُجْزِئُ الضَّحِيَّةَ بِهِ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا أَوْ قُبْحٌ، كَالْعَمَى وَقَطْعِ الرَّجْلِ وَشِبْهِهِ. وَحَدِيثُ الْبَرَاءِ هَذَا لَمْ يُخْرِجْهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْنَدُ فِي

(١) فِي (خ) بِأَيْدِ اسْتِحْسَانِهِ وَفِي (هـ)، بِأَيْدِ اسْتِحْبَابِ اسْتِحْسَانِهِ

(٢) فِي (خ) سَوَادٌ.

(٣) ابْنُ عَسَامٍ الْمُسْنَدُ (٢/٦٦).

(٤) الْعَجْفُ، التَّهَرُّالُ

[٥٠٨٨] ١٨ - (١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَفْرَئِينَ، قَالَ: وَرَأَيْتُهُ يَذْبَحُهُمَا بِيَدِهِ، وَرَأَيْتُهُ وَاقِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهَا، قَالَ: وَاسْمُي وَكَبَّرَ. [احمد ١٢٨٩٤، والبخاري ٢٥٥٥٨]

[٥٠٨٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ، قَالَ: قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. [نظر ٥١٨٨].

[٥٠٩٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَيَقُولُ: «بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ». [احمد ١٢٧٧٣١، [نظر ٥١٨٨].

[٥٠٩١] ١٩ - (١٩٦٧) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ قَالَ قَالَ حَيَّوَةُ: أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ هَانِئَةَ أُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِكَبْشِ أَفْرَنَ، يَتْلُو فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتَيْتُ بِهِ

«صحيحين»، ولكنه صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم^(١) من أصحاب الستين بأسانيده صحيحه وحسنه، قال أحمد بن حنبل: ما أحسنه من حديث! وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، والله أعلم.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَمْلَحَيْنِ)، ففیه استجاب استجابه لَوْنِ الْأَصْحِيَّةِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، قَالَ صَحَابَةُ: أَفْضَلُهَا الْبَيْضَاءُ، ثُمَّ الْأَصْفَرَاءُ، ثُمَّ الْغُبَرَاءُ، وَهِيَ الْبَيْضَاءُ، ثُمَّ الْبُلْقَاءُ، وَهِيَ لَوْنُ بَعْضِهَا أَيْضًا وَبَعْضُهَا أَسْوَدٌ، ثُمَّ السَّوْدَاءُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: (يَتْلُو فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ) فَمَعْنَاهُ أَنَّ قَوَائِمَهُ وَيَطْلَعُ مِنْ حَوْلِ حَبِيئِهِ أَسْوَدًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ) فِيهِ أَنَّهُ يُسْتَجَبُ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِنْسَانُ ذَبْحَ أَصْحِيَّتِهِ بِنَفْسِهِ، وَلَا يُؤْكَلُ فِي ذَبْحِهَا وَلَا

(١) أبو داود: ٢٨٠٢، والترمذي: ١٥٧١، والنسائي: ٤٣٧١، وهو في المسند ابن ماجه: ٣١٤٤، والمسند أحمد: ١٨٥١٠.

لِيُضْحِيَ بِهِ، فَقَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي الْمُثَنِّيَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ» فَقَعَلَتْ، ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَبِئْسَ أُمَّةٌ مُحَمَّدِيَّةٌ» ثُمَّ ضَحَّى بِهِ. (حد ٤٩١، ٢٠)

لعذر، وحينئذ يستحب أن يشهد ذبحها، وإن استب بها مسلماً حاز بلا خلاف، وإن استب كتاباً كره كراهة تنزيه وأجزأه ووفعت التضحية عن محرّك، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا مالكاً في إحدى الروايتين عنه، فإنه لم يجوزها.

وجوز أن يستب صبياً وامرأة حائضاً، لكن يكره توكيل الصبي، وفي كراهة تركيل الحائض وجهان، قال أصحابنا: الحائض أولى بالامتنابة من الصبي، ونصبي أولى من الكتابي، قال أصحابنا: والأفضل لمن وكل أن يوكل مسلماً ففيها باب الذبائح ونضحياً لأنه أعرف بشروطها وسننها، والله أعلم.

قوله: (وسمى) فيه إثبات التسمية على النضحية وسائر الذبائح، وهذا مجمع عليه، لكن هذا هو شرط أم مستحب؟ فيه خلاف، سبق بيضاؤه في كتاب الصيد^(١).

قوله: (وكبر) فيه استحباب التكبير مع التسمية، فيقول: باسم الله والله أكبر.

قوله: (ووضع رجليه على صفاحيهما) أي: ضمخه لثغري، وهي جانيه، وإنما فعل هذا ليكون أثبت له وأمكن، ثملاً تصطرب الذبيحة برأسها فتمنعه من إكمال الذبح أو تؤذيه، وهذا أصح من الحديث الذي جاء بالثني عن هذا.

قوله: «هَبْصِي الْمُثَنِّيَةَ» أي: هبها، وهي بضم الميم وكسر الهاء وفتحها، وهي السكين.

قوله: «اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ» هو بالسن المعجمة والحاء المهملة لفتحها وباللهم المعجمة، أي: حذّديها، وهذا موافق للحديث السابق في الأمر بحسن القينة والنسح، وحداد لشجرة.

قوله: (وأخذ الكبش فأضجعه) ثم ذبحه، ثم قال: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَبِئْسَ أُمَّةٌ مُحَمَّدِيَّةٌ» ثم ضحى به (هذا الكلام فيه تقديم وتأخير، وتقديمه: فأضجعه ثم أخذ في ذبحه قائلًا: باسم الله، اللهم تقبل من محمد وآل محمد وأمة، مضحياً به، ولقطة (ثم) هنا متأولة على ما ذكرته بلا شك.

(١) النظر من ٤٠٨ من هذا الجزء.

وفيه استحباب إجماع المنع في الذبح، وأنها لا تُدبح قائمة ولا يدركه، بل مضجعة، لأنه أرفق بها، وبهذا جاءت الأحاديث، وأجمع المسلمون عليه، وتفق لعلماء وعمل المسلمون على أنَّ إجماعها يكون على جنبه الأيسر، لأنه أسهل على الذبح في أخذ تسكين باليمين، ومساك رأسها باليسر.

قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ آلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ» فيه دليل لاستحباب قول المضحي حال نذبح مع التسمية والتكبير: (اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي)، قال أصحاب: ويستحب معه: (اللَّهُمَّ مِنْكَ وَإِلَيْكَ تَقَبَّلْ مِنِّي)، فهذا مستحب عندنا وعند الحسن وجماعة، وكرهه أبو حنيفة، وكره مالك: (اللَّهُمَّ مِنْكَ وَإِلَيْكَ)، وقيل: هي بدعة.

واستدل بهذا من جوز تصحية الرُجس عنه وعن أهل بيته، واشتركتهم معه في ثوب، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وكرهه الثوري وأبو حنيفة وأصحابه، وزعم النخعي^(١) أنَّ هذا الحديث منسوخ أو مخصوص، وعطاه العلماء في ذلك، فإنَّ التسح والتخصيص لا يتبطلان بمجرد مدعى: والله أعلم



(١) نظر المرح معاني لأشوا: (١٧٨/٤).

٤- [باب جواز الذَّبْح بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ

إِلَّا السِّنَّ وَالْظُّفْرَ وَسَائِرَ الْعِظَامِ]

[٥٠٩٢] ٢٠- (١٩٦٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَتَرِيُّ: حَدَّثَنَا نَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شَيْبَانَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِقَاعَةَ بْنِ زَائِعٍ بْنِ خَلِيدٍ، عَنْ زَائِعٍ بْنِ خَلِيدٍ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَاقِيَ الْعَدُوَّ عَدُوًّا وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى، قَالَ ﷺ: «أَعْجِلْ - أَوْ: أُرْنِي - ...»

باب جواز الذَّبْح بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ

إِلَّا السِّنَّ وَالْظُّفْرَ وَسَائِرَ الْعِظَامِ

قوله: (قُلْتُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ - إِنْ لَاقِيَ الْعَدُوَّ عَدُوًّا، وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى، قَالَ: «أَعْجِلْ أَوْ أُرْنِي» أَمْ أَعْجِلْ) فيكسر الجيم.

وَأَمَّا (أُرْنِي) فبفتح الهمزة وكسر لراء وإسكان الثَّوْنِ، وَرُوِيَ بِإِسْكَانِ الرَّاءِ وَكسر لُؤْنٍ، وَرُوِيَ (أُرْنِي) بِإِسْكَانِ لُؤْنٍ وَوَدْعَةٍ، وَكَذَا وَقَعَ هَذَا فِي أَكْثَرِ نُسَخٍ

قَالَ لُخَيْمِيُّ: صَوِيَّةُ: (أُرْنِي) عَلَى وَزْنِ عُجِّلَ^(١)، وَهُوَ بِحَضْرَةِ، وَهُوَ مِنَ الشَّطِّ وَالْجَفَّةِ، أَيْ: أَغْجَلَ ذَبْحَهَا لِمَا تَمَوَتْ حَنْقًا^(٢)، قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ (أُرْنِي) عَلَى وَزْنِ أَطْعَمَ، أَيْ: أَهْلَكَهَا ذَبْحًا، مِنْ أَرْنِ الْقَوْمِ، إِذَا هَلَكَتْ مِنْ شَيْبِهِمْ، قَدْ - وَيَكُونُ (أُرْنِي) عَلَى وَزْنِ أَعْطَى، بِمَعْنَى إِذِمَّ ابْخَرُوا وَلَا تَفْشُرُوا، مِنْ قَوْلِهِمْ: رُبُّكَ رَدَّ أَمْرًا لَفْشَرًا، وَلِصَحِيحِ أَنَّ (أُرْنِي) بِمَعْنَى أَعْجَلَ، وَأَنَّ هَذَا شَكٌّ مِنْ لُؤْنٍ، هُنَّ قَالَ: أُرْنِي، أَوْ قَالَ: أَعْجِلْ؟

قَالَ لُقْطَاتِي عِيَّصَ، وَقَدْ رَدَّ بَعْضُهُمْ عَلَى لُخَيْمِيِّ قَوْلَهُ: إِنَّهُ مِنْ أَرَانِ الْقَوْمِ، إِذَا هَلَكَتْ مِنْ شَيْبِهِمْ، لِأَنَّ هَذَا لَا يَتَعَدَّى، وَلَمَّا كَوِّرُ فِي أَحَدِهِمْ مَتَعَدًّا عَلَى مَا فَشَرَهُ، وَرَدَّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلَهُ: إِنَّهُ أَرْنِي^(٣)، بِذَلِكَ

(١) فِي (ص) وَ(هـ) صَوِيَّةُ (أُرْنِي) عَلَى وَزْنِ أَعْجَلَ، وَكَذَا رَسَمْتُ (أُرْنِي) فِي (ج)، وَتَمَسَّتُ مِنْ غَرِيبِ اسْتَدْرِكَ سَخَطًا، (٣٨٦/١)، وَبَيَّنَّتُهُ هِيَ: أَلْوَدَّ مَهْمُوزٌ عَلَى وَزْنِ الْحَرْثِ، مِنْ أُرْنِي يَأْرِنُ

(٢) فِي (هـ): حَمًا

(٣) فِي (ص) وَ(هـ): أُرْنِي، وَوَقَعَ رَسْمُهَا فِي (ج) رَاوٍ وَلِي إِكْمَالِ السُّعْمِ؟ (٤١٦/١) أُرْنِي، وَتَمَسَّتُ هُوَ صَوِيَّةُ

و تَطَرُّقَ التَّعْلِيلِ إِلَى السَّابِقِ

مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ فَكُلُّهُ، لَيْسَ السِّنُّ وَالطُّفَرُ، وَسَأُحَدِّثُكَ،

لا تجتمع ههنا إحداهما سادكة في كلمة واحدة وإنما نقول في هذا: أين بالياء. قال نقاضي: وقال بعضهم: معنى، (أزني) بالياء سيلان دم. وقال بعض أهل اللغة: صوب اللفظة بالهمز، والمشهور بلا همز، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل، ليس السن والطفر» أمّا «سن» ولا طفر فمتصوبان بالاسم «ليس» وأما «نهر» فمعناه - أساله - وصبه بكثرة، وهو مشبه بجري الماء في أنهر، يقال: نهر الدم وأنهرته.

قوله ﷺ: «وذكر اسم الله» هكذا هو في النسخ كلها، وفيه محذوف، أي: وذكر اسم الله عليه، أو معه، ووقع في رواية أبي داود وغيره: «وذكر اسم الله عليه»^(١).

قال النعمان: ففي هذا الحديث تصريح بأنه يشترط في الذكاة ما يقطع ويجري لدم، ولا يكفي وشبهه وقبضها بما لا يجري لدم.

قال نقاضي: وذكر الحاشي في شرحه هذا الحديث: «ما أنهر» بالزاي، والنهر بمعنى نفع، قال: وهذا عريب، ومشهور بالراء المهملة، وكذا ذكره يراهم الحريي ولعلماء تدقق بالراء المهملة.

قال بعض لعنماء: ولحكمته في اشتراط لدم وإنهار الدم تمييزاً جلا اللحم والشحم من حرامهما، وتنبه على أن التحريم المبيته لبقائه^(٢).

وفي هذا الحديث نصريح بجواز الذبح بكل محدّد يقطع، إلا سن والطفر وسائر لعنماء، فيدخل في ذلك السيف والسكين والسنن والحجر والخشب والبرجاج والنقشب والنخرف والشحاس وسائر الأشياء المحدثّة، فكلها تحصى بها الذكاة، إلا الطفر والسن ولعظام كلها.

أمّا (الطفر) فيدخل فيه ظفر لآدمي وغيره من كل الحيوانات. وسواء لم تنقص أو تنقص، انظر في النجس، فكله لا يجوز الذكاة به، للحديث.

(١) أبو داود: ٢٨٢١ وهو في مس بن سعد: ٣٦٧٨، ومسند أحمد: ١٥٨١٣، قال ابن حجر في فتح الباري: ١

(٢) (٦٢٨/٩) كلام سوي في شرح مسلم يوم أنها تيسر في الحديث، إذ قد (هكذا هو في نسخ كلها) وهو وقع

في رواية أبي داود وغيره: يذكر اسم الله عليه. أهـ لكانه لما لم يرها في النجاشي من البخاري [٥٤٩٨] أوقفها هوذا لأبي - أهـ - «وذكر اسم الله عليه»

الذكاة المسمومة: (١١٦/٦).

وأما (لُسْنٌ) فبدلٌ فيه سُنُّ الآدمي وغيره، الظاهرُ وشَيْخُ، والمُتَّصِلُ والمُتَّصِلُ، ويدلُّ على ما سائرُ
العظام من كلِّ الحيوان، المُتَّصِلُ منها راسمُفصل، الظاهرُ والشَّيْخُ، فكُلُّها لا تجوزُ لَذَكَاةٌ بشيٍّ منه
قال أصحابنا: وفهمنا العظام من بيان الشَّيْخِ عليه السلام للعبة في قوله: «أما لُسْنٌ فعظمٌ»، أي: نهيتكم عنه
لكونه عظاماً، فهذا تصريحٌ بأنَّ اللعبة كونه عظاماً، فكلُّ ما صدَّق عليه اسمُ العظم لا تجوزُ الذَّكَاةُ به،
ولقد قال الشَّافعي وأصحابه بهذا الحديث في كلِّ ما تصدَّق عليه ما شرحته، وبهذا قال الشَّافعي والحسن
ابن صالح والليث وأحمد وإسحاق وأبو نؤير وداود وفقهاء الحديث وجمهورُ العلماء
وقال أبو حنيفة وصاحبه: لا يجوزُ بالسُّنِّ والعظم المُتَّصِلين، ويجوزُ بالمتفصلين.

وعن مالكٍ وروياتٍ، أشهرُها: جوازُها بالعظم دون أسنٍّ كيف كانا^(١). والدَّيْنَةُ كَمذهب الجمهور،
والثَّالِثَةُ كآبي حنيفة، والرَّابِعَةُ حكاه عن ابن المنذر: يجوزُ بكلِّ شيء، حتى بالسُّنِّ والظُّفْرِ وعن ابن
جُرَيْجٍ جوازُ الذَّكَاةِ بعظم الحمار دون القرد. وهذا مع ما قبله يَصِلان مُتَّصِلان لِسُنَّةِ
قال الشَّافعي وأصحابه وموافقهم: لا تحصى لَذَكَاةٌ إلا بقطع الحلقوم والمريء^(٢) كما نهما،
ويُستحبُّ قطعُ النُّوْجَيْنِ^(٣) ولا يُشترطُ، وهذا أصحُّ الروايتين عن أحمد.

وقال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه إذا قطع الحلقوم والمريء وأسال الدَّم، حصت
الذَّكَاة. قال: واختلفوا في قطع بعض هذا، فقال الشَّافعي: يُشترطُ قطع الحلقوم والمريء، ويُستحبُّ
النُّوْجَيْنِ. وقال الليث وأبو نؤير وداود وابن المنذر: يُشترطُ الجميع. وقد أبو حنيفة إذا قصع ثلاثة عن
هذه الأربعة أجزاء^(٤).

وقد مالِك: يجبُ فصع الحلقوم والنُّوْجَيْنِ، ولا يُشترطُ المريء، وهذه رواية عن الليث أيضاً
وعن مالك رواية أنه يكفي قطعُ النُّوْجَيْنِ، وعنه اشترطُ فصع الأربعة كما قال الليث وأبو نؤير.
ومن أبي يوسف ثلاث روايات: أحدها كآبي حنيفة. والدَّيْنَةُ: إن قطع الحلقوم والثنين من ثلاثة

(١) في (ج): كان، وهو خطأ.

(٢) المريء: مجرى الصَّديد، والشَّراب: وهو حصص الحلقوم.

(٣) النُّوْجَيْنِ: تسمية «نُوج» وهو حرق في المني.

(٤) لا يُشترطُ على مناهج العلماء: (٣/ ٤٣١-٤٣٢)

أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الضُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَسَةِ قَالَ: وَأَصْنَا نَهَبَ إِبِلٍ وَعَنَمٍ، فَتَدْبِئُهَا بِغَيْرِ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْإِبِلِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَإِذَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ، فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا». أحمد ١٧٢٦١، والبخاري ٥٥١٩.

المافية حلت، ولا فلا. وَتَدْبِئُ: يُشْتَرَطُ قَطْعُ لِحْفُورٍ وَالْمَرِيءِ وَاحِدٌ لَوْدَجِينَ. وقد محمد بن الحسن: قد قطع من كل واحد من الأربعة أكثره حرًا، وإلا فلا، والله أعلم.

قال بعض العلماء: في قوله ﷺ: «ما أنهر الدم فكل» دليل على جواز ذبح المنحور وبحر الملبوح، وفيه جزؤه سلماء كدق لا دود فمنعهم، وكرهه مالك كراهة تنزيه، وهي رواية كراهة تحريم، وهي رواية عنه بإحالة ذبح المنحور دون نحر الملبوح، وأجمعوا أن السنة هي الإبل النحر، وفي النخع، والبقر كدغهم عندنا وعند الجمهور، وقيل: يتخير بين ذبحه ونحره.

قوله ﷺ: «أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ» معناه: فلا تدبحوا به، فإنه ينتجى بالدم، وقد نهيتهم عن الاستنجاء بالعظام لئلا تتجسس، لكونها راذة وخوائكم النجس.

وأما قوله ﷺ: «وَأَمَّا الضُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَسَةِ» فمعناه: أنهم كدروا، وقد نهيتهم عن تشبهه بالكفار، وهذا شعارهم.

قوله: «وَأَصْنَا نَهَبَ إِبِلٍ وَعَنَمٍ، فَتَدْبِئُهَا بِغَيْرِ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْإِبِلِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَإِذَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ، فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»».

أَمَّا (النَّهَبُ) فهو يفتح نثون، وهو المصهور، وكان هذا النَّهَبُ عَنِيمةً وقوله: (فَتَدْبِئُهَا بِغَيْرِ)، أي: شَرَدَ وَهَرَبَ نَهْرًا، و(الأوبد): سَقُورٌ وَتَوَحُّشٌ، وهو جمع أَيْدٍ بِالْمَدِّ وَكسْرِ لَمَاءِ الْمُخْفَفَةِ، وَيُقَالُ مَتْنٌ: أَبَتَ بَعْنُ الْمَاءِ، تَأْيَدَ بِضَمِّهَا، وَتَأْيَدَ بِكسْرِ لَمَاءِ، وَتَأْيَدَتِ، ومعناه: نَفَرَتْ مِنَ الْإِنْسِ وَتَوَحَّشَتْ، وفي هذا الحديث دليل لإباحة عقر الحيوان الذي يَتَدُّ وَيَعْتَرِ عَنْ ذبحه ونحره.

قال أصحابك وغيرهم: الحيوانُ أَمَاكُولٌ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَيْتَتُهُ ضَرْبَانِ: مَقْدُورٌ عَلَى فَبَحِهِ، وَمَتَوَحِّشٌ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالذَّبْحِ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ كَمَا سَبَقَ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَسُوءٌ فِي هَذَا الْإِنْسِي وَالْوَحْشِي إِذَا قُدِّرَ عَلَى ذَبْحِهِ، بَأَن أَمْسَكَ الْقَيْدَ، أَوْ كُنَ مَتَأَسَّأً، فَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِالذَّبْحِ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ.

[٥٠٩٣] ٢١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ
مُسْرُوقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِقَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلْدِيجٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلْدِيجٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِبَيْتِ الْحُفَيْفَةِ وَنَ بَيْتِهِ.....

وَأَمَّا الْمُتَوَحُّشُ كَالضَّيْدِ، فَجَمِيعُ أَجْرَالِهِ يُدْبَحُ مَا دَامَ مُتَوَحُّشًا، فَإِذَا رَمَاهُ بِحِمِيهِ، أَوْ أُرْسِلَ عَلَيْهِ
جَارِحَةٌ فَاصْتَابَ شَيْئًا مِنْهُ وَمَاتَ بِهِ، حُلٌّ بِالْإِجْمَاعِ.

وَأَمَّا إِذَا تَوَحَّشَ دَسِيٌّ، بَأَن نَدَّ بِعِيرٍ أَوْ بَقْرَةٍ أَوْ فَرَسٍ، أَوْ شَرَدَتْ شَاةٌ أَوْ غَيْرُهَا، فَهُوَ كَالضَّيْدِ، فَيَحُلُّ
بِالزَّمِيِّ إِلَى غَيْرِ مُدْبَحِهِ، وَإِلَّا رَمَاهُ الْكَلْبُ وَغَيْرُهُ مِنْ لُجُجٍ عَلَيْهِ، وَكَذَا لَوْ تَوَدَّى سَعِيرٌ أَوْ غَيْرُهُ فِي بَيْتٍ،
وَلَمْ يُمْكِنَ قَطْعُ حُلُومِهِ وَنَزِيلِهِ، فَهُوَ كَالْمِيرِ لَدُّهُ فِي جِلْدِهِ بِلُزْمِيهِ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَنَا، وَفِي جِلْدِهِ بِإِسْأَلِ
الْكَلْبِ وَجِهَانٍ: أَصْحَابُهُمْ لَا يَحُلُّ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمُتَوَحُّشِ مَجَرَّدُ الْإِفْلَاقِ، بِنِ مَتَى تَبَشَّرَ لِحُوقِهِ بَعْدَ وَلَوْ بِاسْتِعَانَةٍ^(١) بِمَنْ
يُمْسِكُهُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَيَمْسُكُ مُتَوَحُّشًا، وَلَا يَحُلُّ حِينَئِذٍ إِلَّا بِدَسْحٍ فِي الْخَلْعِ، وَإِنْ تَحَقَّقَ لِمَجْرُوفِي
لِحَابِ جَزْءٍ رَمِيْدٍ، وَلَا يُكْنَفُ لَصَبْرٌ إِلَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَسَوْءٌ كَانَتْ سَجَرَاةٌ فِي فِجْلِهِ أَوْ حَاصِرَتُهُ أَوْ
غَيْرُهَا مِنْ بَشَرَةٍ يَحُلُّ^(٢) هَذَا تَفْصِيلُ مَذْهَبِنَا.

وَمِمَّنْ قَالَ بِبَيْحِ عَقْرِ لِمَا ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ أَبِي طَلْحٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ
وَصَاوِسُ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ وَالشَّعْبِيُّ وَالْحَسَنُ ابْنُ صُرَيْجٍ وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ وَالْحَكَمُ وَحَمَّادُ وَالشَّخَعِيُّ
وَالْثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَالْحَزَنِيُّ وَدَاوُدُ وَالْجَمْهُورُ

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَرَبِيعَةُ وَاللَّيْثُ وَمَالِكٌ: لَا يَحُلُّ إِلَّا بِلُكَاةٍ فِي حُلْفَةِ كَفِيرَةٍ

ذَنْبِلُ الْجَمْهُورِ حَدِيثُ رَافِعٍ الْمَذْكُورُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ (كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِبَيْتِ الْحُفَيْفَةِ مِنْ نِهَامَةٍ) قَالَ الْحَسَاءُ: الْحُفَيْفَةُ هَذِهِ مَكَانٌ مِنْ نِهَامَةٍ، بَيْنَ
حَذَاةٍ^(٣) وَذَاتِ عِزْقٍ، وَلَيْسَتْ بِبَيْتِ الْحُفَيْفَةِ الَّتِي هِيَ مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، هَكَذَا ذَكَرَهُ الْحَازِمِيُّ فِي كِتَابِهِ

(١) فِي (خ) وَ(هـ): اسْتِعَانَةٍ

(٢) حَذَاةٌ: نِهَامَةٌ عَنْ مَحَاطِظِ الصَّانِقِ (٩٠) كَمْ شَمَانًا.

فَأَضْبَتْنَا غَمًّا وَإِبِلًا، فَتَجِدُ الْقَوْمَ فَأَعْلَوْا بِهَا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ بِهَا فَكُفِّتْ،

«المؤلف في أسماء الأمكن»^(١)، لكنه قال: لحيفة، من غير لفظ (دي)، والذي في «صحيح البخاري ومسلم»: (بذي الحليفة)، فكأنه يقال بالوجهين.

قوله: «فأضبتنا غمًّا وإِبِلًا»، فتجد القوم فأعلوا بها القُدور، فأمر بها فكُفِّتْ» معنى (كُفِّتْ) أي: قُلبت وأريق ما فيها، وإبلا أمر يارقتها لأنهم كانوا قد انتهوا إلى دار الإسلام، وسمحٌ لذي لا يجوز فيه لأكل من من الغنيمة المشتركة، فإن الأكل من الغنائم قبل القسمة إنما يُباح في دار الحرب.

وقال الفهلب بن أبي ضمرة المالكي: «إن أمروا بكفاء القُدور عقوبة لهم لاستعجالهم في السَّير، وتركهم النبي ﷺ في أخريات قوم متعرضاً لمن يقصده من عدوٍّ وسحوة ولأولِّ أصح».

واعلم أنَّ السامورية من إراقة القُدور وما هو إنلاف لنفس المُرَقَّ عقوبة لهم، وأمَّا نفس اللحم فلم يُسموه، بل يُحسم على أنه جُمع ورَّد إلى المغنم، ولا يُضَرُّ أنه ﷺ أمر بقتلهم، لأنه ما لِلغنائم، وقد نهى عن بضاعته المأكل مع أنَّ أجنيبه ببيعته لم تقع من جمع مستحقِّي العنيفة، إذ من جعلهم أصحاب الكُفْس، ومن تغالبن من لم يخطئ.

فإن قيل: فلم يُنقل أنهم حملوا اللحم إلى المغنم، قننا: ولم يُنقل أيضاً أنهم أحرقوه وأتلفوه^(٢)، وإذا لم يأت قوه نفس صريح، وجب تأويله على رفق القوعد الشرعية. وهو ما ذكره، وهذا خلاف إكفاء قُدور لحم حنَّز لأهية يوم خير، فإنه أُلْغِيَ ما فيها من لحم ومزق، لأنها صارت نجسة، ولهذا قال النبي ﷺ فيها: «إنها رجس أو نجس» كما سبق في بابه^(٣)، وأمَّا هذه اللحوم فكانت طهرة منتفعة بها بلا شئ، فلا يُنقل إنلافها والله أعلم.

(١) ص ٣٧٧-٣٧٨، وقد صرح به كتاب «بجواز الأمكن»، أو ما نقله ونقله واشترق اسمه من لأمكنة، بتحقيق حمد أبي محمد الجاسر.

(٢) قد أرى حيز في فتح الباري: (٦٦٦/٩) فتعقياً لقوي: برَّد عليه حديث أبي ذؤاد وهو يرغم: ٢٧٥٥ عن عائشة بن كعب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال: خرجت مع رسول الله ﷺ في معبر، فأصاب لدم من حافة شبيهة وخبث، وأصعبوا غمًّا فتوجهوا، فإن قُدورنا بقيت إذ جاء رسول الله ﷺ يمشي على قوسه، فأكدت لدم بقوسه، لم جعل يُرْمَلُ تلحم بشر، ثم قال: «إِنَّ التَّهْمَةَ لَيْسَتْ بِحَرٍّ مِنْ لَهْمَةٍ أَوْ مِنْ نَجِيَةٍ لَيْسَتْ بِأَحَرٍّ مِنْ لَهْمَةٍ» فإن حشد الإسدية وترك تسوية المشركي لا يضُرُّ، ويرجى الاستدلال بشرط مسج.

(٣) الظر من ٤٣١، من هذا الجزء.

ثُمَّ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ بِحُزُورٍ، وَذَكَرَ بَقِيَّ الْحَدِيثِ كَتَحْوِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ. أحمد ١٧٢١٣.
[سحاري: ٢٥١٧].

[٥٠٩٤] ٢٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِافِعٍ، عَنْ جَدِّهِ زَافِعٍ، ثُمَّ حَدَّثَنِيهِ عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِافِعٍ، عَنْ زَافِعٍ بْنِ خَبِيبٍ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَا قُوَّةَ لِلْعَدُوِّ عَدَا، وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى، فَتَذَكَّرَ بِاللُّطَى؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَقَالَ: فَتَذَكَّرْتُ نَعِيرَ يَتَّى، فَرَمَيْنَاهُ بِالنَّبْلِ حَتَّى وَهَضَدَهُ. [سحاري: ٥٠٩٢].

[٥٠٩٥] ٢٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ بِهَذَا، إِلَّا سَدَّدَ الْحَدِيثَ إِلَى إِجْرِهِ بِتَمَامِهِ، وَقَالَ فِيهِ: وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى، أَفَتَذَكَّرُ بِالْقَصَبِ؟ [سحاري: ٥٠٩٢].

[٥٠٩٦] ٢٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْحَكِيمِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ:

قوله: (ثم عدل عَشْرًا من الغنم بحُزُورٍ) هذا محمول على أن هذه كانت قيمة هذه الغنم والأبل، فكنت الأبل نفيسة دون الغنم، بحيث كانت قيمة البعير عشر شياه، ولا يكون هذا محالاً لقاعدة الشرع في باب الأضحية في إفاضة البعير مقام سبع شياه، لأن هذا هو الغالب في قيمة الأشياء والأبل لمعتدلة، وأم هذه لقسمتها فكانت فضية تُعق فيها ما ذكرناه من نفيسة الأبل دون الغنم. وفيه أن قيمة البعير لا يُشترط فيها قسمته كل نوع على حدة.

قوله: (فتذكر باللطى؟) هو بلام مكسورة ثم ياء مشتقة تحث ساكنة ثم صاء مهملة، وهي فُشُور القصب، وبسط كل شيء: فُشُرُهُ، والواحدة لُيطَة، وهو معنى قوله في الرواية الثانية: (أفشدخ بالقصب؟)، وفي رواية أبي داود وغيره^(١): (أفشدخ بالبروة؟)، وهو محمول على أنهم قالوا هذا، وهذا، فأجابهم عليه بجواب جامع ليد سألوه كله ولغيره نفياً وإثباتاً، فقال: «كأن ما أنهر الأم وذكر اسم الله فبكل» ليس الشن والطنور.

قوله: (فرميناها بالنبل حتى وهضدناه) هو بهاء مفتوحة مخففة ثم صاء مهملة ساكنة ثم نون،

(١) أبو داود - طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد - عزوت المطابع: ٢٨٢١.

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ شَرِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِافِعَةَ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَأَقْوَى الْعَدُوِّ غَدَاً، وَلَيْسَ مَعَنَا شُدَى، وَسَاقِ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَذْكُرْ: فَعَجَلَ الْقَوْمُ، فَأَعْلَوْا بِهَا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ بِهَا فَكُفِّتْ، وَذَكَرَ سَائِرُ الْقِصَّةِ. [أحمد ١٥٨١٣]

[واظروا ٥٠٩٣].

ومعناه: رميها رمياً شديداً، وقيل: أسقطناه إلى الأرض، ووقع في غير مسلم: (رَهَضْنَاهُ) بالراء، أي: حبسناه.



٥ - [باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث

في أول الإسلام، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء]

[٥٠٩٧] ٢٤ - (١٩٦٩) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي عُثَيْبٍ قَالَ: شَهِدْتُ اِعْيِدَ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَأْكُلَ مِنْ لَحْمٍ تُسَكِّمُ بَعْدَ ثَلَاثٍ. [٥٠٩٨ و ٥٠٩٩].

[٥٠٩٨] ٢٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي أَبُو عُثَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ أَنَّهُ شَهِدَ اِعْيِدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ لَحْطَابٍ، قَالَ: ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: فَصَلَّيْنَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ لَدُنَّ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لَحْمَ تُسَكِّمُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَلَا تَأْكُلُوا. [٥٠٩٧ و ٥٠٩٨].

والنسخ: ٥٠٩٩، ٥٠٩٨.

باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث

في أول الإسلام، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي عُثَيْبٍ قَالَ شَهِدْتُ اِعْيِدَ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ) وذكر الحديث

قال القاضي: بهذا الحديث من رواية سفیان عن أحمد بن حنبل عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي عُثَيْبٍ قَالَ شَهِدْتُ اِعْيِدَ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَلَهُدْ لَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ مِنْ رَوَاهُ سَفْيَانُ، وَرَوَاهُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ.

قال لأربعة طرقات: هذا مما وهم به عبد الجبار بن العلاء، لأنَّ صديقه المسدي وأحمد بن حنبل والقاسمي وأبى خيثمة وإسحاق وغيرهم يروونه عن ابن عُثَيْبَةَ مَوْفُوفٍ، قَالَ: وَرَفَعَ اِحْدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، صَحِيحٌ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ سُفْيَانُ، فَقَدْ رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ يُونُسَ وَمَعْمَرُ بْنُ اِبْنِ مَسْعُودٍ وَمَالِكٌ مِنْ رِوَايَةِ جَوْثَرِيَّةَ، كُلُّهُمْ يَرْوُونَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ مَرْفُوعًا^(١). هَذَا كَلَامُ الدُّرَقَطِيِّ، وَالْمَثْنُ صَحِيحٌ بِكُلِّ حَالٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَوْنُهُ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ ﷺ (أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لَحْمَ تُسَكِّمُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَلَا تَأْكُلُوا) وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْكُلُ أَحَدٌ مِنْ

(١) إجماع المعجم - (٢٦/٢٢٩)، والالتزامات والتبع: ص ٢٨٩.

[٥٠٩٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شِهَابٍ (ح). وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَائِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. (الحدود: ٥٨٩، ٨٠٦) (المنظر: ٥٠٩٨).

[٥١٠٠] ٢٦ - (١٩٧٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَأْكُلُ أَحَدٌ مِنْ لَحْمِ أَضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ». (المنظر: ٥١٠٢).

[٥١٠١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْسٍ: أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ - يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ - بِهَذَا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ النَّبِيِّ. (الحدود: ٥٩٤٣) (المنظر: ٥١٠٢).

[٥١٠٢] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُؤْكَلَ لُحُومُ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ. قَالَ سَالِمٌ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: بَعْدَ ثَلَاثٍ. (الحدود: ٥٩٠٠، وسنن أبي داود: ٥٥٧١، مسند).

[٥١٠٣] ٢٨ - (١٩٧١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضُّحَايَ بَعْدَ ثَلَاثٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَرَ فَقَدْ نَسِيَ: ضَرَفٌ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: «دَفَّ أَهْلُ آيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى وَمَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْجِرُوا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَصَلُّوا بِمَا بَقِيَ» فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

لحوم أضحيته فوق ثلاثة أيام» (قال سالم: فكان ابن عمر لا يأكل لحوم الأصاحي بعد ثلاث).

وذكر حديث جابر مثله في «نهي» ثم قال: «أكلوا بعد وأدعروا، وتزوَّهوا». وحديث عائشة (الـ

ذلك ناس من أهل البادية حضرة الأضحى. فقال النبي ﷺ: «ادجروا ثلاثة أيام، ثم

إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ شَجَائِهِمْ وَيَجْمَلُونَ مِنْهَا الْوَدَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: نَهَيْتُ أَنْ تُؤْكَلَ لَحُومُ الْمُضْحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ، فَكُلُّوا وَادَّجِرُوا وَتَصَدَّقُوا». (الحدود: ٢٤٢٢٩، ويطوي: ٨٥٧ بحمد).

أحدث: «إنما كُتِّبَ نهيتكم من أجل الدَّافَةِ التي دَفَّتْ، فَكُلُّوا وَادَّجِرُوا وَتَصَدَّقُوا».

وذكر معناه من حديث جابر وسلمة بن الأكوع وأبي سعيد ونويد بن بريدة.

قال القاضي: واختلف العلماء في الأخذ بهذه الأحاديث، فقال قوم: يحرم إمساك لحوم الأصاحي ولاكلٍ منها بعد ثلاث، وإنَّ حكم التحريم باقي كما قبله عليّ وابن عمر، وقال جمهور العلماء: يُباح لأكل وإمساك بعد ثلاث، والنهي منسوخ بهذه الأحاديث لمصرحة بالنسخ، لا مبنيًا حديث بُريدة، وهذا من نسخ لُتَّةٍ بالُتَّةِ، وقال بعضهم: ليس هو نسخًا، بل كان التحريم لعلَّة، وعلَّةٌ زالت زالت، زال، الحديث سليمة وعائنة.

وقيل: كان النهي الأوَّل للكرهية لا للتحريم، قال هؤلاء: والكرهية نافذة إلى اليوم ولكن لا يحرم، قالوا: ولو وقع مثل تلك لعمَّة اليوم دَفَّتْ دافَّةٌ وإساهم الناس، وحملوا على هذا مذهب عليّ وابن عمر^(١) والصحيح نسخ النهي مطلقاً وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة، فبُذِخَ اليومَ لا دُخِرَ فوق ثلاثة، ولا أكل إلى متى شاء، نصريح حديث بُريدة وغيره، والله أعلم.

قوله ﷺ: «بعد ثلاث» قال القاضي: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ الثَّلَاثِ مِنْ يَوْمِ ذَبْحِهَا، وَيَحْتَمِلُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ وَإِنْ تَأَخَّرَ ذَبْحُهَا إِلَى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، قَالَ: وَهَذَا أَظْهَرُ.

قوله ﷺ: «إنما نهيتكم من أجل الدَّافَةِ التي دَفَّتْ» قال أهل اللغة: الدَّافَةُ بِتَشْدِيدِ الدَّاءِ: قَوْمٌ يَسْبِرُونَ جَمِيعاً سِيراً خَفِيفاً، وَدَفَّتْ يَدْفُ بِكَسْرِ الدَّالِ، وَدَافَةُ الْأَعْرَابِ مَنْ يَرِدُ مِنْهُمْ النِّصْرُ، وَالْمُرَادُ هُنَا مَنْ وَرَدَ مِنْ ضُعَفَاءِ الْأَعْرَابِ لِلْمُرَاخَاةِ وَالْمُوَاسَاةِ^(٢).

قوله: (ذِكُّ أَهْلِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةُ الْأَصْحَى) هي بفتح الحاء وضمَّها وكسرهما، وَلِضَادٍّ سَدَكْتُهُ فِيهَا كُلَّهَا، وَحَكِي فَضَحَهَا، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا تُفْتَحُ إِذَا حُدَّتْ إِبْرَاهِيمَ، فَيُقَالُ: حَضَرَ فُلَانٌ،

(١) انظر المعجم: (٤٧٤/٦)

(٢) عن (ص) و(ع) و(هـ) و(ل)، ملأه يديها ليجل حذوها، والقوم يملأونها.

[٥١٠٤] ٢٩ - (١٩٧٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى فُلَيْطٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الطَّحَايِدِ بَعْدَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا وَأَذْخِرُوا».

قوله: (إِنَّ النَّاسَ يَشْغَلُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ وَجَمَلُونَ مِنْهَا الْوَدَّكَ) قوله: (يَجْمَعُونَ) بفتح الهمزة مع كسر الميم وضمه، ويقار. بضم الهمزة مع كسر الميم، بقول: جَمَعْتُ لِلْهُنْ أَحْمِلَهُ بِكسر الهمزة، وأَجْمَلُهُ بِضمها، جَمَلًا، وَأَجْمَلْتُهُ أَجْمَلَهُ إِجْمَالًا، أَي: أَتَيْتُهُ، وَهُوَ بِالْجَمِيمِ.

قوله ﷺ: (إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الْغَيِّ دَلَّتْ، فَكُلُوا وَادْخِرُوا وَتَصَدَّقُوا) هذا تصريح بربول الشهي عن ادخرها فوق ثلاث. وفيه: (أَمْرٌ بِالتَّصَدُّقِ مِنْهَا، وَالْأَمْرُ بِالْأَكْلِ).

وَأَمَّا بَصْفَةُ مِنْهَا، إِذَا كَانَتْ صَحِيَّةً تَطْرُحُ، فَوَاجِبَةٌ عَلَى لِصَحِيحٍ عِنْدَ أَصْحَابِنَا بِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ مِنْهَا، وَتُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مَعْظَمُهَا، فَنُورٌ: وَأَدْنَى الْكَمَالِ أَنْ يَأْكُلَ لُثْثُهَا، وَيَتَصَلَّقُ بِالثَّلَثِ، وَيُهْدِي لُثْثُهَا. وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ يَأْكُلُ النِّصْفَ وَيَتَصَلَّقُ بِالنِّصْفِ. وَهَذَا الْخِلَافُ فِي قَدْرِ أَدْنَى الْكَمَالِ فِي الْأَسْتَحْبَابِ، فَأَمَّا لِإِجْزَاءِ فَيَحْرِبُهُ التَّصَلُّقُ بِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ لِأَسْمٍ كَمَا ذَكَرْنَا، وَلِذَا وَجَّهْنَا أَنَّهُ لَا تَجِبُ التَّصَدُّقَةُ بِشَيْءٍ مِنْهَا.

وَأَمَّا لِأَكْلِ مِنْهَا مُسْتَحَبٌّ وَلَا يَجِبُ، هَذَا مَذْهَبُ وَمَذْهَبُ أَعْمَاءٍ كَقَوْلِهِ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ أَنَّهُ أَوْجِبَ لِأَكْلِ مِنْهَا، وَهُوَ غَوْلُ أَبِي انْقِطَابِ بْنِ سَمَةَ^(١) مِنْ أَصْحَابِنَا، حَكَاهُ عَنْهُ الشَّامُورِيُّ^(٢)، فَظَهَرَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي الْأَمْرِ بِالْأَكْلِ، مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَكُونُوا مِنْهَا﴾ [٤٥] وَحَسْرَ الْجَمْعُ هَذَا الْأَمْرَ عَلَى النَّدْبِ أَوْ الْإِبَاحَةِ، لَا بَيِّنًا وَقَدْ وَرَدَ بَعْدَ الْحَظَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَادَّ حَلَّالُهُمْ فَكُلُوا﴾ [الأنعام: ١٢]، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْأَصْبَلِيُّونَ وَاسْتَكَلُّوْهُ فِي الْأَمْرِ الْوَارِدِ بَعْدَ الْحَظَرِ، فَالْجَمْعُ هُوَ مِنْ أَصْحَابِ الْغَيْبِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ كَمَا نُوِذِرَ بِتَدَاءٍ، وَقَدْ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الْغَيْبِ: إِنَّهُ يَجُوزُ.

(١) أَبُو عَطِيَّةٍ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَةَ بْنِ عَدَسٍ فِي الْقَلْبِ دَشَلِي، قَدْ مَوْصُولًا بِمَرْطُ لَدَّكَ، وَهُوَ وَجْهٌ فِي مَذْهَبِ، وَقَدْ صَفَّ كَثِيرًا عِنْدَهُ مِنْهُ تَكْفِيرٌ بِأَوَّلِ صَلَاحِهِ، وَبِأَوَّلِ سَلَسَةِ سَمَاتِي وَثَلَاثَ مِنْهُ تَقَرُّ الطَّبِيعَاتُ بِشَفَعِيَّةِ

لَا يَنْ كَثِيرٌ مِنْ ٢٢٣

(٢) الْحَاوِي، التَّكْوِينُ: (١٥/١١٧).

[٥١٠٥] ٣٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي حَبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، بِكَاتَمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَاتِمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لَحْمٍ يُدْنِيَنَا فَوْقَ ثَلَاثِ يَتَى، فَأَرْخَصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوا وَتَرَوْدُوا». قُلْتُ لِعَطَاءٍ: قَالَ جَابِرٌ: حَتَّى جِئْتَ الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ. [أحمد: ٢٤٨١٢، البخاري: ٢١٧٢٩].

[٥١٠٦] ٣١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ، عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رَجَحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا لَا نُمْسِكُ لَحْمَ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثِ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَتَرَوَدَ مِنْهَا، وَتَذْكُلَ مِنْهَا، يَعْنِي فَوْقَ ثَلَاثِ. [عمر: ٥١٠٥].

[٥١٠٧] ٣٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَتَرَوَدُهَا إِلَى الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ١٤٣١٩].

[بخاري: ٢٩٨١]

[٥١٠٨] ٣٣ - (١٩٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ الْحُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى. حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ، لَا تَأْكُلُوا لَحْمَ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.

قوله في حديث أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر: (قلت لعطاء: قال جابر حتى جئت المدينة؟ قال: نعم) وروى في «البحري»: (قال: لا) يدل قوله هذا (نعم)، فيحتمل أنه نسي في وقت فقال: لا، وذكر في وقت فقال: نعم.

قوله: (وحديثنا محمد بن مثنى: حديثنا عبد الأعلى: حديثنا سعيد عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري) هكذا وقع في نسخة بلاد * (سعيد عن قتادة عن أبي نضرة)، وكذا ذكره أبو علي لعنسي ولقاضي عن نسخة الخنودي ولكسائي، قالوا: وفي نسخة ابن مهران:

فَتَكُونُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَهُمْ عِيَالًا وَحَشَمًا وَخَدَمًا. فَقَالَ: «كُلُوا وَأَطِيعُوا وَاحْسِبُوا أَوْ
ادْخِرُوا» قَالَ مَنْ الْحَشَى: شَبَّ عَبْدِ الْأَعْنَى. [أحمد ١١٥٤٣ متروك].

[٥١٠٩] ٣٤- (١٩٧٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو هَاشِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ
أَبِي عَنَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُصْبِحَنَّ فِيهِ
بَيْتُهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ شَيْئًا» قَسَمًا كَانَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَفْعَلُ كَمَا فَعَلْتَ عَامَ أَوَّلِ؟
فَقَالَ: «لَا، إِنْ ذَلِكَ عَامٌ كَانَ النَّاسُ فِيهِ يَجْهَدُ، فَأَرَدْتُ أَنْ يَفْشَوْ فِيهِمْ». [سعيد ٥٥٦٩].

من غير ذكر قتادة^(١)، وكذا ذكره أبو مسعود^(٢) لُدَّعِي فِي «لَا طَرَفَ» وَخَفَّ لِرَاسِطِي، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ
الْعَسَاكِيُّ: وَهَذَا هُوَ لَصُوبٌ عَنِّي، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ

قوله في طريق ابن أبي شيبة وابن مثنى: (عن أبي بصرة. عن أبي سعيد) هذا خلافة عادة مسلم في
الاقتصار، وكان مقتضى عادته حذف أبي سعيد في الطريق الأول، ويقتصر على أبي بصرة، ثم يقول:
(رح) ومتحول، فإذن مدار الطريقين على أبي بصرة، ولعبرة فيهم عن أبي سعيد لخدري، بلفظ واحد
فكان ينبغي تركه في الأولى

قوله: (أَنْ لَهُمْ عِيَالًا وَحَشَمًا وَخَدَمًا) قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْحَشَمُ يَفْتَحُ الْحَاءُ وَلِشَيْنِ: هُمُ التَّلَاقُوتُونَ
بِالْإِنْسَانِ، يَحْشَمُونَهُ وَيَقُومُونَ بِأَمْرِهِ، وَقَدْ ائْتِيَ بِهِ فِي هَذِهِ الْحَوَاشِي. هُمُ خَدَمُ الرَّجُلِ وَمَنْ يَغْضِبُ لَهُ، سَمُّوا بِذَلِكَ
لأنهم يَغْضِبُونَ لَهُ^(٣)، وَالْحَشَمَةُ: لَغْضَبٌ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْأَسْتَحْبِاءِ أَيْضًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: فَلَانِ لَا
يُحْتَسِبُ، أَيْ لَا يَسْتَحْيِي، وَيُقَالُ: حَشَمْتُ وَأَحْشَمْتُ: إِذَا أَغْضَبْتَهُ، وَإِذَا أَخْرَجْتَهُ فَاغْضَبْتَهُ، وَكَأَنَّ
الْحَشَمَ أَعْلَمُ مِنَ الْخَدَمِ، فَهَذَا جَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ ذِكْرِ لِحَافِصٍ بَعْدَ الْعَدَمِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «إِنْ ذَلِكَ عَامٌ كَانَ النَّاسُ فِيهِ يَجْهَدُ، فَأَرَدْتُ أَنْ يَفْشَوْ فِيهِمْ» هَكَذَا هُوَ فِي حَمِصِ نَسْخِ
مسلم: «يَفْشَوْ بِالْفَاءِ وَالشَّيْنِ، أَيْ يَنْشِعَ لِحَمِّ الْأَضْحَاكِ فِي النَّاسِ، وَيَنْتَفِعَ بِهِ الْمُحْتَاحُونَ، وَوَقَعَ فِي
الْبُخَارِيِّ: «لَتُفْشَوْ بِالْعَيْنِ. مِنَ الْإِعَانَةِ. قَالَ الْقَاضِي فِي «إِشْرَحَ مُسْلِمٌ»: الَّذِي فِي «مُسْلِمٍ» أَشْبَهُ^(٤).

(١) التقييد المجهول. ٨٩٢/٣٦، والإكمال لمسلم. ٤٢٨/٦.

(٢) ٥٠٠ ص ١٠٠ (حاشية)

(٣) ٤٢٨/٦، «مُسْلِمٌ».

[٥١١٠] ٣٥- (١٩٧٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: ذَنَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحِيَّتَهُ، ثُمَّ قَالَ: «يَا ثَوْبَانُ، أَصْلِحْ لَحْمَ هَذِهِ» فَلَمْ أَرَلْ أَطْعَمُهُ مِنْهَا حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ [١٢٣٩١].

[٥١١١] ٣٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ زَيْغٍ قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ (ح) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، بِإِسْنَادٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [٢٢٢٦١].

[٥١١٢] ٣٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْهِرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ: حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ثَوْبَانَ مَرَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «أَصْلِحْ هَذَا اللَّحْمَ» قَالَ: فَأَصْلَحْتُهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَأْكُلُ مِنْهُ حَتَّى بَلَغَ لَمَدِينَةَ. [٥١١٠].

[٥١١٣] ٣٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَكُنْ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. [٥١١١].

[٥١١٤] ٣٧- (١٩٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا

وقال في «المشارك» كلاهما صحيح، والذي في ليخاري أوجه^(١)، والله أعلم.

و«الجهاد» هنا يفتح الجيم، وهو المشقة والعاقلة.

قوله: (عن ثوبان قال: ذبح رسول الله ﷺ ضحيته، ثم قال: «يا ثوبان، أصليح لحم هذه» فلم أرل أصليحه منها حتى قدم المدينة) هذا فيه تصريح بجواز ادخار لحم لأضحية بوق ثلاث، وجواز التروء منه وفيه أن لا ادخار والتروء هي الأسدر لا يقدح في التوكل، ولا يخرج صاحبه من التوكل.

وفيه أن لأضحية مشروعة للمساقر كما هي مشروعة بمقيم، وهذا مذهبه، وبه قال جماهير العلماء، وقال السجعي وأبو حنيفة: لأضحية على المسافر، وذوي هذا عن عبي رضي الله تعالى عنه. وقال مالك وجماعة: لا تُشْرَعُ للمساقر بعين وعكة.

(١) المشار لأثره. (١٠٦/٢).

مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْبٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَنْ أَبِي سَيَّارٍ، وَقَالَ ابْنُ لُمَيْنٍ: عَنْ ضِرَارِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمْبَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْبٍ: حَدَّثَنَا ضِرَارُ بْنُ مُرَّةٍ أَبُو سَيَّارٍ، عَنْ مُحَارِبٍ بْنِ دِقَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَرُزُّوْهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لَحْمِ الْأَصَاخِي قَوْفَى ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيلِ إِلَّا فِي بَقَاءٍ، فَأَشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا». [مكرر ٢٧٦٠] [أحمد ٢٢٩٥٨].

[٥١١٥] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّعْبِ: حَدَّثَنَا الصُّحَيْدُ بْنُ مَخْصَدٍ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ» فَذَكَرَ بِهَذَا حَدِيثُ أَبِي سَيَّارٍ. [ظ. ٥١١٤].

قوله ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَرُزُّوْهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لَحْمِ الْأَصَاخِي قَوْفَى ثَلَاثٍ. فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيلِ إِلَّا فِي بَقَاءٍ، فَأَشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» هذا الحديث مما صُرِّحَ فِيهِ بِإِسْحَاحِ وَتَنْسُوخِ جَمِيعًا، قَالَ الْعُلَمَاءُ: يُعْرَفُ نَسْخُ الْحَدِيثِ تَارَةً بِصُلِّ كَهَذَا، وَتَارَةً بِإِخْبَارِ الصَّحَابَةِ، كَمَا كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَكُ الْوَضْعُ مِمَّا مَسَّتِ الشَّرْكَ، وَتَارَةً بِإِسْحَاحِ إِذَا تَعَلَّرَ الْجَمْعُ، وَتَارَةً بِإِجْمَاعِ، كَتَرَكَ قَتْلَ شَرْبِ الْخَمْرِ فِي الْمَرَّةِ اثْنَيْ بَعْدَ، وَالْإِجْمَاعُ لَا يَنْسَخُ وَلَا يُنْسَخُ، لَكِنْ يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ نَاسِخٍ.

أَمَّا (زِيَارَةُ الْقُبُورِ)، فَسَبَقَ يَدْنَاهَا فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ^(١).

وَأَمَّا (الْأَنْتَبَازُ فِي الْأَسْقِيَةِ)، فَسَبَقَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ^(٢)، وَسَعَيْتُهُ غَرِيبًا فِي كِتَابِ الْأَشْرِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَذَكَرَ هُنَاكَ اخْتِلَافَ أَهْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَأْوِيلَ الْمَوْثُورِ مِنْهَا^(٣).

وَأَمَّا (لَحْمِ الْأَصَاخِي)، فَلَذَكَرْنَا حَكْمَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه أبو داود: ١٩٢٢، والنسائي: ١٨٥ من حديث جابر عليه السلام.

(٢) الظاهر (٣/٥٤٧).

(٣) الظاهر (١/٢٧٩) وقد يملأها.

(٤) الظاهر من ٥١٣ من هذا الجزء.

٦- [باب الفرع والعتيرة]

[٥١١٦] ٣٨- (١٩٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّيْمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو الشَّيْقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَدْ الْآخَرُونَ: حَدَّثَكَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ وَعَنْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ بْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا فَرْعَ وَلَا عَتِيرَةَ»، رَأَى ابْنُ زَائِعٍ فِي رِوَايَتِهِ وَلَفَرْعُ أَوَّلُ النَّتَاجِ كَانَ يُنْتَجِعُ لَهُمْ فَيَذْبَحُونَهُ. [الحمد، ٧٢٥١ و ٧٧٥١، وسنحري ٥٩٧٣، ٥٩٧٤].

باب الفرع والعتيرة

قوله ﷺ «لَا فَرْعَ وَلَا عَتِيرَةَ» والفرع: أول النتاج كان ينتجع لهم فيذبحونه، ذل أهل الشعة وغيرهم، الفرع بهاء ثم را مفترحين ثم عبي عتيرة، ويقال به الفرمة، بالهاء والعتيرة) بعين مهجلة مفتوحة ثم تاء مثناة من فوق، قالوا والعتيرة ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب، ويسمونها لرغبة أيضاً، وأتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا.

وأما الفرع فقد فسر، هنا بأنه أول النتاج كانوا يذبحونه، قال الشافعي وأصحابه وآخرون: هو أول نتاج البهيمة، كانوا يذبحونه ولا يملكونه. رجاء البركة في الأم وكثرة نسبها، وهكذا فسره كثيرون من أهل اللغة وغيرهم. وقال كثيرون منهم: هو أول النتاج كانوا يذبحونه لأنهم، وهي طراغيتهم، وكذا جاء هذا التفسير في «صحيح البخاري» و«سنن أبي داود»^(١). وقيل: هو أول نتاج لمن سقت إبله مثاء، يذبحونه. وقد شجر: قال أبو مالك: كان الرجل إذا سقت إبله مثاء، قدم بكرًا فحره لصبه، ويسمونه الفرع.

وقد صحح لأمر بالعتيرة والفرع في هذا الحديث^(٢)، وجاءت به أحاديث، منها: حديث ثيشة قد.

(١) البخاري: ٥٩٧٣، وأبو داود: ١٩٧٦، الحديث: ١٨٣٣.

(٢) كلما وقع في (خ) و(ص) و(هـ). وقد صحح لأمر بالعتيرة والفرع في هذا الحديث، وحيث أوصى فيه أمر بهاء، بن علي الجعفي،

قد بين النبي ﷺ في هذه الأحاديث عهدة لصل الصواب: . - أبي غير هذه الأحاديث و(هـ)

بأدى رجل رسول الله ﷺ فقال: إِنْ كُنَّا نَعْتَرُ عَتِيرَةً فِي لُجَاهِلِيَّةٍ فِي رَجَبٍ، قَالَ: «اذْهَبُوا لِلَّهِ فِي أَيِّ شَهْرٍ كَانَ، وَبُزُّوا لِلَّهِ وَأَطِيعُوا»، قَالَ: إِنْ كُنَّا نَفْرَعُ فَرَعًا فِي لُجَاهِلِيَّةٍ، فَمَا نَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «فِي كُلِّ سَنَةٍ فَرَعٌ، تَغْذُوهُ مَا شِئْتُمْ، حَتَّى إِذَا اسْتَحْمَلَ ذُبْحَتَهُ فَتَصَلَّقْتَ بِهِ لَحْمَهُ» رواه أبو داود وغيره^(١) بأسانيد صحيحة. قال ابن المنذر: هو حديث صحيح قال أبو قلابَةَ أَحَدُ رَوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ: السَّائِمَةُ مَتَّةٌ.

ورواه البيهقي بإسناده الصحيح عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْفَرَعَةِ، مِنْ كُلِّ خَمْسِينَ وَاحِدَةً^(٢). وفي رواية^(٣): مِنْ كُلِّ خَمْسِينَ شاةً شاةً. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: حَدِيثُ عَائِشَةَ صَحِيحٌ.

وفي «سنن أبي داود» عن عمرو بن شعيب عن أبيه، قَالَ لِرَؤْيٍ: أَرَاهُ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْفَرَعِ، قَالَ: «الْفَرَعُ حَقٌّ، وَأَنْ تَتْرَكَهُ حَتَّى يَكُونَ بِكَرًّا أَوْ ابْنِ مَخَاضٍ أَوْ ابْنِ كَبُونٍ، فَتُعْطِيَهُ أَرْمَلَةً، أَوْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذْبَحَهُ فَيَلْزُقَ لَحْمَهُ بِوَبْرِهِ»^(٤)، وَتَكْفَأَ لِنَاءَكَ، وَتُوَلِّهُ نَاقَتَكَ»^(٥).

قال أبو عبيد في تفسيره: لَحْدِيثٌ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْفَرَعُ حَقٌّ» وَلَكِنْهُمْ كَانُوا يَذْبَحُونَهُ حِينَ يُولَدُ وَلَا يَسْمَعُ صَوْتَهُ وَهَذَا قَالَ: «تَذْبَحُهُ فَيَلْزُقَ»^(٦) لَحْمَهُ بِوَبْرِهِ، وَفِيهِ أَنْ ذَهَبَ وَلَدُهَا يَدْفَعُ لِسَهَاءٍ وَلِهَذَا قَالَ: «لَا خَيْرَ مِنْ أَنْ تَكْفَأَ»، يَعْنِي إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ مَكَائِلُ كَمَا كَافَأَكَ إِنْ ذَهَبَ وَأَشَارَ بِهِ إِلَى ذَهَابِ اللَّبَنِ. وَفِيهِ أَنَّهُ يَصْغُفُهَا بِلَدْنِهَا، وَلِهَذَا قَالَ: «وَتُوَلِّهُ نَاقَتَكَ»، فَأَشَارَ بِتَرْكِهِ حَتَّى يَكُونَ ابْنُ مَخَاضٍ، وَهُوَ بَنُ سَنَةٍ، ثُمَّ يُذْبَحُ^(٧) وَقَدْ طَابَ لَحْمُهُ، وَاسْتَمْتَعَ بِلَبَنِ أُمِّهِ، وَلَا تَشُقُّ عَلَيْهِ مِقَارِقَتَهُ، لِأَنَّهُ يَسْتَعْنِي عَنْهُ هَذَا كَلَامُ أَبِي عُبَيْدٍ^(٨).

(١) أبو داود: ٢٨٣٠، وأخرجه النسائي: ٤٢٢٩، ٤٢٣٠، وابن ماجه: ٣١٦٧، وأحمد: ٢٠٧٢٣، ومعه (تغذوه) أي: تنف.

(٢) البيهقي في «السنن الكبرى»: (٣١٢/٩).

(٣) البيهقي: (٣١٢/٩). وهو في «سنن أبي داود»: ٢٨٣٣.

(٤) في (ج). تغذوه بوجه بوبره.

(٥) أبو داود: ٢٨٤٢. وهو في «سنن نسائي»: ٤٢٢٥.

(٦) في (ج) يلصق.

(٧) في (ج) و (ج) ويلصق.

(٨) انظر «توسيع المحققين»: (٩٤/٣).

روى البيهقي بإسناده عن الحارث بن عمرو رضي الله عنه قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بعرفت - أو قال: بمشي وسأله رجل عن الغيبة، فقال: «من شاء غتر، ومن شاء لم يغتر، ومن شاء قرع، ومن شاء لم يقرع» ^(١).

وعن أبي زبين قال: يا رسول الله، إنك تدبح في الجاهلية دبائح في رجب، فنأكل منها ونطعم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا بأس بذلك» ^(٢).

وعن أبي زملة عن مختف بن سليم رضي الله عنه قال: كنا وقفاً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفات، فسمعت يقول: «يا أيها الناس، إن على كل أهل بيت في كل عام أضيعةً وغتيرةً، هل تدري ما الغتيرة؟ هي التي تُسَمَّى الرَّجْجِيَّةُ» روى أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ^(٣)، قال الترمذي: حديث حسن. وقال الخطيب: هذا الحديث ضعيف المخرج، لأن أبا زملة مجهول ^(٤).

هذا مختصر ما جاء من الأحاديث في الفرع والغتيرة.

قال الشافعي: الفرع شيء كان أهل الجاهلية يطأون به لبركة في أموالهم، فكان أحدهم يدبح بكر تافته أو شاته، فلا يعلوه رجاء لبركة فيما يأتي بعده، فسألو النبي صلى الله عليه وسلم عنه، فقال: «فرعوا إن شئتم» أي: «ذبحوا إن شئتم»، وكانوا يسألونه عما كانوا يصنعونه في الجاهلية خوفاً أن يكره في الإسلام، فأعلمهم أنه لا كراهة عليهم فيه، وأمرهم استحباباً أن يفعلوه، ثم يحسن عليه في سبيل الله.

قال الشافعي وقوله صلى الله عليه وسلم: «الفرع حق» معناه: ليس بباطل، وهو كلام عربي خرج عن جواب السؤال.

قال: وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا فرع ولا غتيرة»، أي: لا فرع واجب، ولا غتيرة وجبة، قال: والحديث الأخير يدل على هذا المعنى، فإنه أباح له الذبح، وحدث أنه أن يعطيه أو يملكه أو يحسن عليه في سبيل الله.

قال: وقوله صلى الله عليه وسلم: «ذبحوا لله في أي شهر كان» أي: «ذبحوا إن شئتم، وجعلوا الذبح لله في أي شهر كان، لا أنها في رجب دون غيره من الشهور».

(١) البيهقي: (٣١٢/٩) وهو في السنن الشافعي: ٤٢٢٩.

(٢) البيهقي: (٣١٢/٩). وهو في سنن النسائي: ٤٢٣٣، ومسنده أحمد: ١٦٢٠٤.

(٣) أبو داود: ٢٧٨٨، والترمذي: ١٥٩٦، وقال حماد بن عيسى، والنسائي: ٤٢٢٤، وسأله ٣١٢٥، وأحمد: ١٧٨٨٩.

(٤) معالم السنن: (١٦٤/٢).

والصحيح عند أصحابنا - وهو معبر الشافعي - استحباب المزع والعنبرة. وأجابوا عن حديث «لا فرع ولا عنبرة» بثلاثة أوجه - أحدها: جرت لشافعي السابغ أن المراد نفي الرجوب. والثاني: أن المراد نفي ما كانوا يدبحونه لأصنامهم. والثالث: أنهما ليسا كالأصحية في الاستحباب، أو في ثوب إرفقة الدَّم.

فأما تعرفه اللحم على المسكين هبةً وصدقة، وقد نصّر لشافعي في «سبب خرملة» أنه: إن شمرت كرم شهر كان حسناً. هذا تخصيص حكمها في هبته، وأدعى لقاضي عياض أن جماهير العلماء على نسخ الأمر بالفرع والعنبرة^(١)، والله أعلم.



(١) إكمال المعلم: ١/٢٩٩.

٧ - [باب نهي من دخل عليه عشر ذي الحجة وهو يريد التضحية

أن يأخذ من شعره أو أظفاره شيئاً]

١١١٧ هـ - ٣٩٢ (١٩٧٧) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحِي، فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ شَيْئاً»، قِيلَ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ بَعْضَهُمْ لَا يَرْفَعُهُ، قَالَ: لَكِنِّي أَرْفَعُهُ. [أحمد ٢٣٦٤٧٤].

[٥١١٨] ٤٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ تَرْفَعُهُ، قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَهَنَدَهُ أَضْحِيَّةٌ يُرِيدُ أَنْ يَضْحِيَ، فَلَا يَأْخُذَنَّ شَعْرًا، وَلَا يَقْلِمَنَّ ظَفْرًا». بطر ٥١١٧.

باب نهي من دخل عليه عشر ذي الحجة وهو يريد التضحية

أن يأخذ من شعره أو أظفاره شيئاً

قوله ﷺ: «إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحِيَ، فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ شَيْئاً» وفي رواية: «لَا يَأْخُذَنَّ شَعْرًا، وَلَا يَقْلِمَنَّ ظَفْرًا».

اختلف العلماء فيمن دخل عليه عشر ذي الحجة وأراد أن يضحي، فقال سعيد بن المسيب ورويعه وأحمد وإسحاق ودود وبعض أصحاب الشافعي: إنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الأضحية وقال الشافعي وأصحابه: هو مكروه كراهة تنزيه، وليس بحرام. وقال أبو حنيفة: لا يكره. وقال مالك في روايه: لا يكره، وفي روايه: يكره، وفي رواية: يحرم في التطوع دون لو حبس^(١).

واحتج من حرم بهذه الأحاديث، واحتج لشافعي والآخرين بحديث عائشة قالت: كنت أوتر ثلاثاً

(١) في (ج) بواحة.

[٥١١٩] ٤١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي خَمَّاجُ بْنُ لُشَاعٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ لَعْنَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَصْخِي، فَلْيَمْسِكْ هَنَ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ» (١). (٢٥١٧٠).

[٥١٢٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ الهَمْدِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَوْ: عُمَرُو - بْنِ مُسْلِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. (أحمد ٢٦٦٥٤).

هدي رسول الله ﷺ، ثم يُقَسِّد ويبعث به، ولا يحرم عليه شيء أحلله الله له حتى ينحر هديه رواه البخاري ومسلم (٢).

قال الشافعي: لعن بالهدي أكثر من إرادة التضحية، فدل على أنه لا يحرم ذلك. وخمس أحاديث لنهي على كراهة الشعر

قال أصحابنا: والمراد بالنهي عن أخذ الظفر والشعر النهي عن إزالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره، والمنع من إزالة الشعر بخلق أو تقصير أو شق أو حرق أو أخذه (٣) بنزرة أو غير ذلك، وسوء شعر الإبط والشاوب والعدية والنواصير وغير ذلك من شعور بدن.

قال إبراهيم لمروزي (٤) وغيره من أصحابنا: حكم أجزاء البدن كلها حكم لشعر والظفر، ودليله الرواية السابقة فلا يمس من شعره وبشره شيئاً، قال أصحابنا: والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء يعتق من الذر، وقيل: انشئه بالمحرم، قال أصحابنا: هذا غلط، لأنه لا يعتزل النساء، ولا يترك الطيب والتبشير وغير ذلك مما يتوق (٥) المحرم.

قوله: (عن عمر بن مسلم، عن سعيد بن المسيب) كذا رواه مسلم (عمر) بضم لسين في كل هذه

(١) البخاري ٢٦٧٠٧، ومسلم ٣٧٠٦، وهو في مسند أحمد: ٢٥٤٦٥.

(٢) في (ج) وأخذه.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد مروزي، وحيث أطلق أبو إسحاق في مقدمته فهو المروزي. وقد يُقصد به بالمروري. شرح المختصر، ومسلم لأعمش، وخرج إلى نصر وتوفي بها سنة أربعين وثلاث مئة. نظر تهذيب الأسماء والمعارف ص ٣٧١.

(٤) في (ج): تركه.

[٥١٢١] ٤٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو اللَّيْثِيُّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ عَمَارٍ بْنِ أَكْبَمَةَ اللَّيْثِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ذِيْبٌ يَذْبَحُهُ، فَإِذَا أَهْلٌ هَلَالٌ فِي الْحِجَّةِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا حَتَّى يَضْحَكِي» [أحمد ٧٦٦٥٥].

[٥١٢٢] (٠٠٠) حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوْنِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ عَمْرِو اللَّيْثِيِّ قَالَ: كُنَّا فِي الْحَمَّامِ قُبَيْلَ الْأَضْحَى، فَأَطْلَى فِيهِ نَاسٌ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَمَّامِ: إِنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَكْرَهُ هَذَا - أَوْ: يَنْهَى عَنْهُ - فَلَقِيتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ فَذَمَّرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، هَذَا حَبِيبٌ قَدْ نَسِيتُ وَتَرَكْتُ، حَدَّثَنِي أُمُّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو، [بخار ٤١٧١].

الظُّوْق، لا طريق حسن بن علي النخعي، ففهم. (عمرو) بفتح لعين، ولا طريق أحمد بن عبد الله بن الحكم، ففهم. (عمر و عمرو)، قال العلماء: الوجهان مقولان في سماع.

قوله: (عمار بن أكبمة الليثي) هو بضم لامزة وفتح كاف واسكان ليام وآخره نداء تكتب هذه قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ذِيْبٌ يَذْبَحُهُ» هو بكسر الدال، أي - حيوان يُريد ذبحه، فهو فعل بمعنى معمول، كجمل بمعنى معمول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ يَذْبَحُ عَصِيرٌ﴾ [الصافات ١٠٧].

قوله: (كنّا في الحمام قبيل^(١) الأضحى، فأطلّى فيه ناس) فقال بعض أهل الحمام، إن سعيد بن المسيّب يكره هذا - أو: ينهى عنه - فلقيت سعيد بن المسيّب فذكرت ذلك له، فقال: يا ابن أخي، هذا حديث قد نسيته وترك، حدّثني أم سلمة) وذكر حديثه لسبق.

أمّ قولّه. (فأطلّى فيه ناس)، فمعناه. أزالوا شعر لعنة بالثورة. (والحمام) مذكر مشتق من التحميم، وهو الماء الحار.

قوله: (إن سعيد يكره هذا) يعني: يكره إزاله شعر في عشر ذي الحجة لمن يريد لتضحية، لا أنه

(١) في (ج) - قر.

[٥١٢٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَخِي ابْنِ وَهْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي حَبِوَةُ: أَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ الْجُنْدِيِّ، أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، وَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ، [احمد ٢٦٥٧١].

يكره مجرد الاطلاء، ولبيل ما ذكرناه احتجاجه بحديث أم سلمة، وليس فيه ذكر الاطلاء، لما فيه النهي عن إزالة الشعر وقد نقل ابن عبد البر عن ابن المسيب جواز الاطلاء في العشرة الأخيرة^(١)، فلو صح هذا عنه فهو محمول على أنه أفتى به ينسأناً لا يريد التصحية.

قوله: (عن عمرو^(٢) بن مسلم الجندي)، وفي لرواية سابقة، (قال الليثي^(٣) الجندي بضم الحيم وسكان لتون ويفتح الدال وضمه)، وجندع بطن من بني ليث، وسبق بيده أول لكتاب^(٤).



(١) التمهيد: (١٧/٢٣٤)، والاسطرلاب: (٤/٨٥) و(٥/٢٢٦).

(٢) في (ج) و(ص) ١ عمر، وكلاهما قليل في اصح.

(٣) انظر (١/٤٨٣).

٨ - [باب تحريم الذبح لغير الله تعالى،

ولعن فاعله]

[٥١٢٤] ٤٣ - (١٩٧٨) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، كِلَاهُمَا عَنْ مَرْوَانَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ -: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ حَبَّانَ: حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ عَابِرُ بْنُ وَائِلَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَأَنَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسِرُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: فَعَصِبَ وَقَالَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسِرُّ إِلَيَّ شَيْئًا بِكُفْمَةِ النَّاسِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ حَدَّثَنِي بِكَلِمَاتٍ أَزِيعُ، قَالَ: فَقَالَ: مَا هُنَّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ. وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَوَى مُحَدِّثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ».

[ط ٥١٢٥]

[٥١٢٥] ٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَبَّانَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَبِي الطَّاهِرِ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ أَسْرَهُ إِلَيْكَ وَشَرُّهُ لِلَّهِ ﷻ، فَقَالَ: مَا أَسْرَ إِلَيَّ شَيْئًا كُفْمَةُ النَّاسِ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَوَى مُحَدِّثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ الْمَنَارَ».

[ط ٥١٢٥]

باب تحريم الذبح لغير الله تعالى،

ولعن فاعله

قوله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَوَى مُحَدِّثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ» وفي رواية: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَلَدَهُ».

أما (لعن الولد والمولدة) فمن لكبراء، وسبق ذلك مشروحاً واحصاه في كتاب الإيمان^(١). والمراد

[٥١٢٦] ٤٥ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْنِي وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَالْمُظَنُّ لِأَبْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ أَبِي بَرْزَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْمُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ عَمِي: أَخَصَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ؟ فَقَالَ: مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْهَ بِهِ النَّاسَ كَذْفًا، إِلَّا مَا كَانَ فِي قِرَابِ سَيْفِي هَذَا، قَالَ: فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً مَكْتُوبَةً فِيهَا: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ سَرَقَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُجْدِلًا». (أحمد، ١٩٥٤).

بـ «منار الأرض» يمنع لميم، علامات حدودها، وأما «المُجْدِل» بكسر الدال، فهو من يأتي بفساد في الأرض، وسبق شرحه في آخر كتاب الحج (١).

وأما (الذبيح لغير الله)، فالمراد به أن يذبح باسم غير الله تعالى، كمن ذبح لخصم أو الصليب أو لموسى أو لعيسى صلى الله عليه وسلم، أو للكعبة ونحو ذلك، فكلُّ هذا حرام، ولا تجزئ هذه الذبيحة، سواء كان الذابح مسلماً أو نصرانياً أو يهودياً، يعقل عليه الشافعي، وإنفق عليه أصحابه، فإن قصد مع ذلك تعظيم المذبح له غير الله تعالى وانسداداً له، كان ذلك كفراً، فلو كان الذابح مسلماً قبل ذلك، صار بالذبح مرتكباً.

وذكر الشيخ يريهم لمروزي من أصحابه أن ما يذبح عند استقبال السلطان تقريباً إليه، انتهى أهل بخارى بتحريمه، لأنه مؤهل لغير الله تعالى، قال الرافعي: هذا بعد يذبحونه شبيهاً بمقدمه، فهو كذبح عقيقة لولادة مولود، ومثل هذا لا يوجب التحريم، والله أعلم.

قوله: (إن علياً رضي الله عنه غضب حين قال له رجل: ما كان النبي ﷺ يوسر إليك؟) إلى آخره. فيه إبطال ما تزعمه الرافضة ولشبهة الإمامية من الوصية إلى علي، وغير ذلك من اختراعهم وفيه حوار كذبة العلم، وهو مجمّع عليه الآن، وقد قدمت ذكر لمسألة في مواضع.

قوله: (ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم ينه به الناس كافةً، إلا ما كان في قراب سيفي) هكذا

تُستعمل (كافة) حالاً، وأما ما يقع في كثير من كتب المصنفين من استعمالها مصداقاً وبشعرية،
 فنقولهم: هذا قول كافة العلماء، ومذهب كافة، فهو خطأ معدود في لحن العوام وتحريفهم.
 وقوله: (زواب سيمي) هو بكسر القاف، وهو وعاء من جلد، أُلطف من لِحْزَاب، يدخل فيه السيف
 يخبئه وما حُفَّت من الآلة، والله أعلم.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٦ - [كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ]

١ - [باب تحريم الخمر، وبيان أنها تكون من عصير العنب،

ومن التمر والنيسر والزبيب وغيرها مما يسكر]

[٥١٢٧] ١ - (١٩٧٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: أَصَبْتُ شَرْبًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَعْنَمٍ يَوْمَ بَدْرٍ، وَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرْبًا أُخْرَى، فَأَتَتْهُمَا يَوْمًا عِنْدَ نَاسٍ مِنْ رَجُلٍ مِنْ الْأَنْصَارِ، وَأُتِيَ أَنَّهُ أَحْمَرٌ عَلَيْهِمَا إِذْجَرًا لِأَيِّعُهُ، وَمَعِيَ صَائِعٌ مِنْ بَنِي قَيْنَقَاعَ، فَأَسْتَحِينَ بِهِ عَلَى وَلِيمَةٍ قَدِيمَةٍ، وَحُمْرَةٍ مِنْ

كتاب الأشربة

باب تحريم الخمر، وبيان أنها تكون من عصير العنب،

ومن التمر والنيسر والزبيب وغيرها مما يسكر

قوله: (أصبت شارباً) هي بالشين المعجمة وبالدال، وهي الدالة المميّنة، وجمعها شُرَف، بضم لراء

واسكانه

قوله: (أريد أن أحمر عليهما) "إذجراً لأبيعه، ومعني صائغ من بني قَيْنَقَاعَ، فأستعين به على وليمة

فاطمة) أم (قَيْنَقَاعَ) بضم اللون وكسر الهمزة، وهم طائفة من يهود المدينة، فيجوز صرفه على إرادة لحي، وتترك صرفه على إرادة لقيمة أو القُدسية.

(١) في نسخ ثلاث: عليها.

عَبْدُ الْمُطَّلِبِ يَشْرَبُ فِي ذَلِكَ لَيْتَ مَعَهُ قَيْمَةٌ تُغْنِيهِ، فَقَالَتْ:

أَلَا يَا خَمْرُ لِلشُّرَفِ النُّوَاءِ

فَقَارِ الْوَدَّ حَمْرَةً بِالْأَيْبِ، فَجَبَّ الشَّرْبُ نَهْجًا، وَبَقَّرَ خَوَاصِرُهُمَا. ثُمَّ أَخَذَ مِنْ أَكْبَحِ وَجْهِهِ.

وهيه التحدُّ، النولمة للخرس، سواة في ذلك من له من كثير، ومن دونه، وقد سبقت لمسألة في كتاب الشكاح^(١). وفيه جور الاستعانة في الأعمان ولاكمساب بالهردي. وفيه جوار الاحتشاش للشكسب وبيعه، وأنه لا يتقصص المروءة. وفيه جوار بيع الوقود للصغار عيّن ومعامليهم. قوله: (معه قَيْمَةٌ تُغْنِيهِ) (لقينة) بفتح القاف الجدية المَغْنِيَةُ.

قوله: (أَلَا يَا خَمْرُ لِلشُّرَفِ النُّوَاءِ) (الشُّرَفِ) بضم الشين ولراء وتسكين راء أيضًا كما سبق، جمعُ شارف. (والنُّوَاءِ) بكسر النون وتخفيف الواو وباسم، أي: السَّمان، جمعُ نوية ذلك الخفيف، وهي السَّمينية، وقد نزلت لثقة تموي، كرمحت ترمي، يُقَالُ بِهِ ذَلِكَ إِذَا سَبَيْتَ، هذا الذي ذكرناه في نُوَاءِ أَيْ: بكسر النون وباسم، هو الصُّرْبُ المشهور في الروايات في «صحيحين» وغيرهما. ويقع في بعض النسخ: (الثَّوَى) بالثاء، وهو تعريض.

وقد انحصب^(٢): روه بن جرير: (ذا الشُّرَفِ الثَّوَى) بفتح الشين والوَاءِ، ويفتح لُئُونُ مقصوراً، قال: وهجره بالبعد، قال لخصبي: وكذا رواه أكثر لمحدثين^(٣)، قال وهو غلط في الرواية والتفسير. وقد جاء في غير «مسند» تمام هذه الشعر:

أَلَا يَا خَمْرُ لِلشُّرَفِ النُّوَاءِ	وَهُنَّ مُعَقَّلَاتُ بَانِيَاتٍ
صَحَّ لَسَّكِينٍ نِي انْلَبَّتْ مَسْهَا	وَضُرْجُهُنَّ حَمْرَةٌ بِالدَّاءِ
وَعَجَّسَ مِنْ أَطَايِبِهَا نَشْرَبُ	فَمَيْدٌ مِنْ ظَلِيخٍ أَوْ ثِيَابٍ ^(٤)

قوله: (فَجَبَّ أَسْنَمَتُهُمَا)، وفي الرواية الأخرى: (اجْتَبَّتْ)، وفي رواية ليحدري: (أَجَبَّ)^(٥)، وهذه غريبة في اللغة، ومعناه: قطع. قوله: (وبقَّرَ خَوَاصِرَهُمَا) أي: شقَّها.

(١) نظر (٦٥/٥)

(٢) دفرس الحديث: (٦٥٧/١)

(٣) في (هر): (المحقق).

(٤) أروه هذه، لا يثبت، بل قد هي عينه، في «الكمال» معناه: (٤٣٩/٦).

(٥) البخاري: ٣٠٩١.

قُلْتُ لِابْنِ شِهَابٍ: وَمِنْ لَسْتَامٍ؟ قَالَ: قَدْ حَبَّ اسْتِمَتَهُمْ فَلَهَبَ بِهِ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: قَالَ

وهذا الفعل الذي جرى من حمرة رضي الله عنه، من شربه الخمر، وقطع استمته لثاقفين، ويقر خواصرهما، وأكل لحمهما، وغير ذلك، لا إثم عليه في شيء منه.

أما أصل الشرب والسكّر، فكان مساحاً، لأنه قبل تحريم الخمر، وأما ما قد يقوله بعض من لا تخصص به أن السكر لم يزل محرماً، فبطل لا أصل له، ولا يعرف أصلاً

وأما في الأمور، فجرت منه في حال عدم التكليف، فلا إثم فيها، كمن شرب دواة لحاجة، فزاد عقله، أو شرب شيئاً يظنه خالاً، فكان خمر، أو أكره على شرب الخمر، فشربها وسكر، فهو في حال السكر غير مكلف، ولا إثم عليه فيما يقع منه في تلك الحال بلا خلاف.

وأما ضرورة ما أتلفه، فيحب في ماله، فلعل عليّ وصي الله تعالى عنه أبراه من ذلك بعد معرفته بقيمة ما أتلفه، أو أنه آذاه بيه حمرة بعد ذلك، أو أن النبي ﷺ آذاه عنه، لمحرمته عنده وكماليته، ومحبة بقاءه وقرامته، وقد جاء في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه من رواية أبي بكر بن غياث أن النبي ﷺ عزم حمرة لثاقفين وقد أجمع بعده على أن ما أتلفه السكران من الأسوار يرمه صمائه، كالمجنون، فإن لضمان لا يشترط فيه التكليف، ولهم أوجب الله تعالى في كتابه في قتل لخطأ السية وكفارة ^(٢).

وأما هذا السنام المقصود، فإن لم يكن تقدم تحريره فهو حرام للجميع المسلمين، لأن ما أبين من حي فهو ميت، وفيه حديث مشهور في كتب السنن ^(٣)، ويحتمل أنه ذكاهم، ويدل عليه لشعر النبي ﷺ فذمه، فإن كان ذكاهم، فلحمهم حلالاً بال اتفاق العلماء، لا ما حكي عن عكرمة وإسحاق وداود أنه لا يحل ما دبحه سارق أو غاصب أو معني ^(٤)، والصواب الذي عليه لجمهور جنه، وإن لم يكن ذكاهم ونبت أنه أكل منهم، فهو أكل في حالة السكر المباح، ولا إثم فيه كما سبق، والله أعلم.

(١) هو أبو زيد عمر بن الخطاب بن عبدمنزلة بن زيد النخعي البصري، العلامة لأندلسي نخعي، له التكملة في المسئلة والاختيار في معرفة وغيرهما من كتب الحديث المشهور في كتب السنن ^(٢) انظر أسرار اعلام النبلاء ٤/٣٦٩

(٢) وهو قوله عز وجل ﴿وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا حَقًّا فَاتَّخَذَ وَقْعَهُ كَفَّارًا وَمَنْ كَفَرَ بِرَبِّهِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [النساء: ٩٢]

(٣) أخرجه أبو داود: ٢٨٥٨، والترمذي: ١٥٤٩، وأحمد: ٢١٩٠٣ من حديث أبي رافع ليعني رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما خطب من ليهمة وهي حياء طوييلة»

وأخرجه ابن ماجه: ٢٢١٦ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وأخرجه ابن ماجه: ٣٢١٧ من حديث نعيم بن عبد الله رضي الله عنه.

(٤) في (المنهاج) متعدد.

علي: فَتَنَظَرْتُ إِلَى مَنْظَرٍ أَفْطَعَنِي، فَأَثْبِتَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَرْبَةَ، فَأَخْبَرْتُهُ الْخَبَرَ، فَخَرَجَ وَمَعَهُ زَيْدٌ، وَنَظَلْتُ مَعَهُ، فَدَخَلَ عَلَى حَمْزَةَ فَتَعَبَّطَ عَلَيْهِ، فَوَقَعَ حَمْزَةُ بِصُرَّةٍ فَقَالَ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عِبِيدُ لَأَبَانِي؟ فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَهِّقِرُ حَتَّى خَرَجَ عَنْهُمْ. (البحار: ١٠١٢٨).

[٥١٢٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنِي بَنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. (المعجم: ١٢٠١، والبيهقي: ٢٣٧٥).

[٥١٢٩] ٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو نُكَيْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنَا سَمِيعُ بْنُ ثَمِيرٍ عَنْ عُفَيْرِ أَبِي عُثْمَانَ الْبُضْرِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَرْبُودٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ حُسَيْنٍ بْنُ عَلِيٍّ، أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: ثَمَّثْتُ لِي شَارِفَ مِنْ نَصَبِي مِنَ الْمُخْتَلَمِ يَوْمَ بَرْ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَانِي شَارِفًا مِنَ الْحُسَيْنِ يَوْمَئِذٍ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتَيْتِي بِقَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاعَدْتُ رَجُلًا صَوَّاعًا مِنْ بَنِي قَيْنُقَرٍ يَتَوَجَّلُ مَعِي، فَتَأْتِي بِوَدَّخِرٍ أَرَدْتُ أَنْ أَبْعَهُ مِنَ الصَّوَّاعِينَ، فَأَسْتَعِينُ بِهِ فِي وَلِيْمَةِ عُرْمِي، فَبَيَّتُ أَنْ أَجْمَعَ لِشَارِفِي مَتَاعًا مِنَ الْأَقْدَابِ^(١) وَالْعَرَايِرِ^(٢) وَالْجِبَالِ،

قوله: (فخرج رسول الله ﷺ يقهقير)، وفي الرواية الأخرى: (فانكص على عقيه القهقري) قال جمهور أهل اللغة وغيرهم: القهقري: الرجوع إلى وراء وجهه إليك إذا ذهب منك. وقال أبو عمرو^(١): هو لإحضار^(٢) في الرجوع، أي: الإسراع، فعلى هذا معناه: خرج مسرعاً، والأول هو المشهور المعروف. وإنما رجع القهقري خوفاً من أن يبدو من حمزة أمر يكرهه لو ولأه ظهوره، لكونه مغلوباً بالشكر.

قوله: (أردت أن أبعه من الصَّوَّاعِينَ) هكذا هو في جميع نسخ «المسند» وهي بعض الأبواب من «البيهقي»: من الصَّوَّاعِينَ^(٣) فيه دليل لصحة استعمال الفقهاء في قولهم: بعث منه نوباً، ووزجته

(١) جمع قتب، وهو رُخْل صغير على قوس الشَّامِ.

(٢) جمع قمرارة، وهي لُجُوج، والجواريق رعاء من الأربعة.

(٣) في (خ) عمرو، وقد كتبه اللغة عن أبي عبيد عن أبي عمرو. وبعد أبو عمرو شيئا، فهو شيء.

(٤) في (س) و(ع) الإصطاب وهو خطأ. وهي مهمة في (خ) والمعتمد من سديد اللغة.

(٥) البيهقي: ٢٠٨٩.

وَشَارِقَايَ مُنَاخَتَانِ إِلَى جَنْبِ حُجْرَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَجَمَعْتُ حِينَ جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ، فَإِذَا شَارِقَايَ قَدْ اجْتَبَتْ أَسْنِمَتَهُمَا، وَيَقَرَّتْ حَوَاصِرُهُمَا. وَأَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، فَسَمِ أَمْلِكَ عَيْنِي حِينَ رَأَيْتُ ذَلِكَ، لَمَنْطَرٍ مِنْهُمَا، قُلْتُ: مَنْ قَعَلْ هَذَا؟ قَالُوا: فَعَلَهُ حَمْرَةٌ بِنْتُ عُبَيْ لِمَطْلَبٍ،

منه، ووهبت منه^(١) جارية، وثبته ذلك، والفصيح حدثك (من). قول الفعل متعد بنفسه، لكن استعمال (من) في هذا صحيح، وقد كثر ذلك في كلام العرب، وقد جمعت من ذلك نظائر كثيرة في «تهذيب اللغات» في حرف الميم مع النون^(٢). وتكون (من) زائدة على مذهب لأخفش ومن وافقه في زيادتها في الواجب.

قوله: (وشارقاي مناختان) هكذا هو في معظم النسخ (مدحان)، وفي بعضها: (مناختان) بزيادة لتاء، وكذلك اختلف فيه نسخ «البخاري»، وهذا صحيح، فأنث باعتبار المعنى، وذكر «حيدر الشفط» قوله: (فبيننا أنا أجمع لشارقي متاعاً من الأقباب والقرائر والحال، وشارقاي مدحان إلى جنب حجرة رجل من الأنصار. وجمعت حين جمعت ما جمعت، فإذا شارقي قد اجتبت أسنمتها) هكذا هو في بعض نسخ بلاد، ونقله القاضي عن أكثر نسخهم^(٣)، وسقطت لفظة: (وجمعت) التي عقب قوله: (رجل من الأنصار) من أكثر نسخ بلاد، ووقع في بعض النسخ: (حتى جمعت) مكذبة، (حين جمعت).

قوله: (فإذا شارقي^(٤) قد اجتبت أسنمتها) هكذا هو في معظم النسخ: (فإذا شارقي)، وفي بعضها: (فإذا شارقاي)، وهذا هو الصحيح، أو يقول: فإذا شارفتي، إلا أن يقرأ: فإذا شارقي بتخفيف لياء على لفظ الإفراد، ويكون المراد جنس الشارف، فيدخل فيه الشارقان، والله أعلم.

قوله: (فلما أملك عيني حين رأيت ذلك المنظر منهما) هذا البكاء والحزن الذي أصابه^(٥) سببه ما خافه من تقصيره في حق فاطمة رضي الله عنها وجهدها والاهتمام بأمورها، وتقصيره أيضاً بذلك في حق النبي ﷺ، ولم يكن لمجرد الشاوقين من حيث هم من متاع الدنيا، بل لما قيمناه، والله أعلم.

(١) أي (خ): ثوبه وهو خطأ في هذا الموضع.

(٢) ص ٧٧٦.

(٣) لا يكاد، المعجم: (٦/ ٤٣٧ - ٤٣٨).

(٤) أي شامخة من الصحيح اسم: «فإذا شارقي».

(٥) أي (خ): أذله.

وَمَوْفِي هَذَا بَيْتٍ فِي شَرْبٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْهُ قَبْلَةٌ وَأُضْحَتْهُ، فَقَالَتْ فِي عَدَائِهِ:
أَلَا يَا حَمْرُ لِمُشْرِفِ النَّوَاءِ

فَقَامَ حَمْرُهُ بِالسَّيْفِ، فَاحْتَبَّ أَسْمِيَهُمَا، وَبَقَّرَ خَوَاصِرَهُمَا، فَأَخَذَ مِنَ الْكُنَادِجَمَا، فَقَالَ عَلِيٌّ:
فَاطَلَقْتُ حَتَّى ادْخُلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، قَالَ: فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فِي وَجْهِهِ لَبِّي لَقِيتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا زَأَيْتُ
كَأَيُّومٍ قَطُّ، هَذَا حَمْرُهُ عَلَى نَاقَتِي، فَاجْتَبَّ أَسْمِيَهُمَا، وَبَقَّرَ خَوَاصِرَهُمَا، وَمَا هُوَ ذَا فِي بَيْتِ
مَعَهُ شَرْبٌ، قَالَ: قَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرِدَائِهِ فَارْتَدَاهُ، ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي، وَاتَّبَعْتُهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ
حَارِثَةَ، حَتَّى حَاءَ الدَّابَّ لَبِّي فِيهِ حَمْرُهُ فَاسْتَأْذَنَ، فَأَذِنُوا لَهُ، فَوَذَا هُمْ شَرْبٌ، فَطَلَقَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلُومُ حَمْرَةَ فِيمَا فَعَلَ، فَإِذَا حَمْرُهُ مُنْحَمَرَةٌ عَيْنَاهُ، فَنَظَرَ حَمْرُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى سُرَّتِهِ، ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ،
فَقَالَ حَمْرُهُ: وَهَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَيْدٌ لِأَيِّ؟ فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نِيرٌ، فَتَكَصَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَلَى عَقِيْبِهِ الْقَهْقَرَى، وَخَرَجَ وَخَرَجْنَا مَعَهُ [نظر ٥١٢٨].

قوله: (في هذا البيت في شَرْبٍ مِنَ الْأَنْصَارِ) وَالشَّرْبُ بِمَعْنَى الشَّيْنِ وَاسْكَانُ الرَّاءِ، هُمْ سَجَاعَةُ
الشَّابِرِيوتِ

قوله: (قَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرِدَائِهِ فَارْتَدَاهُ) هَكَذَا هُوَ فِي نَسْخِ كُلِّهِ. (فَارْتَدَاهُ) وَفِيهِ جَوْرٌ لِبَاسِ
الرِّدَاءِ، وَتَرْجَمَ لَهُ لِبَخَارِيٌّ بَابُ (١) وَفِيهِ أَنَّ الْكَبِيرَ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَنَازِلِهِ تَجَمُّدٌ بَيْنِيهِ، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى مَا
يَكُونُ عَلَيْهِ فِي حُلُوتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَهَذَا مِنَ الْمَرْهُومَاتِ وَالْأَدَابِ الْمَحْبُوبَةِ

قوله: (فَطَلَقَ يَلُومُ حَمْرَةَ) أَيُّ: جَعَلَ يَلُومُ، يُقَالُ كَسَرَ شَفَا وَفَتَحَهَا. حَكَه لِقَاصِي (٢) وَغَيْرُهُ،
وَالْمَشْهُورُ كَسَرُ، وَهَ حَاءُ لِقَوْنٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَطَلَعَ مَسَاحًا وَكُشُورًا﴾ [مر ١٢٣].

قوله: (أَنَّهُ نِيرٌ) بِمَعْنَى لَثَمَةٍ وَكَسْرِ لَمِيمٍ، أَيُّ: سَكْرَانٌ.

(١) الْحَذَرِيُّ فِي تَرْجَمَتِهِ: ٥٧٩٣، وَبَابُ الْخَوَارِجِ. وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَ عَلِيٍّ هَذَا مُخْتَصَرًا.

(٢) الْإِسْنَانُ الْمَعْطُومُ: (١٦/٤٤٠)

[٥١٣٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلَمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَبَرِّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [سحري ٣٠٩١ (رمز: ٥١٢٨).]

[٥١٣١] ٣- (١٩٨٠) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّيِّحِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْبَغْدَادِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ -: أَخْبَرَنَا زَيْدٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ سَاقِي الْقَوْمِ يَوْمَ حُرِّمَتِ الْخُمُرُ فِي بَيْتِ أَبِي طَلْحَةَ، وَمَا شَرَابُهُمْ إِلَّا لَفْطِخٌ: الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ، فَإِذَا مَنَادَ يَتَدَي، فَقَالَ: الْخُرْجُ فَانْظُرْ،

تور: (وما شرابهم إلا الفطخ: التمر والتمر) قال إبراهيم لحري: لفطخ أن يمتصع^(١) لبسر ويضرب عليه أصابعه ويتركه حتى يغلي^(٢) وقال أبو عبيد: هو ما يفتخ من البسر من غير أن تمسه ياد، فإن كان معه ثمر فهو خميط^(٣).

وفي هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تصريح بتحريم جميع لأهلدة المسكرة، وإنها كلها تسمى خمرًا، وسواء في ذلك الفطخ ونبت التمر والرطب والبسر والزبيب والشعير والذرة والعسل وغيرها، فكلها محرمة وتسمى خمرًا، هذا مذهبنا، وبه قال مالك وأحمد والجمهور من المشاف والمحنف.

وقال قوم من أهل لبصرة: إنما يحرم عصير لعنب ونقيع الزبيب الذي، فأما المطبوخ منهم، واللي والمطبوخ من سواهما، فحلال، هذا لم يشربه ويسكر.

وقال أبو حنيفة: إنما يحرم عصير ثمرات النخل والعنب، قال: فسأله^(٤) العنب يحرم فليتها وكثيرها، لا أن يفتخ حتى ينقص ثلثها، وأما نقيع التمر والزبيب، يقال: يجر مطبوخهما وإن مشته النار شيء قليل من غير اعتبار لحد كما اعتبر في سلافة العنب، قال: وإنني منه حرم، قال: ولكنه لا يحد شربه، هذا كله ما لم يشرب ويسكر، فإن سكر فهو حرام بإجماع المسلمين.

وحق الجمهور بالقرآن والسنة، أنما القرآن فهو أن الله تعالى لله على أن علة تحريم الخمر كونها تعبد عن ذكر الله وعن صلاة: وهذه العلة موجودة في جميع للمسكرة، فوجب طرد لحكم في إجماع.

(١) أي بكسر.

(٢) لعريب بحديثه: (٥٥٤/٢)

(٣) أي ياد: حذر: (١٧٧/٢)

(٤) أي سألته عن المحرم.

فَعَزَّجْتُ فَإِذَا مُدٌّ يَدَايَ: أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، قَالَ: فَمَيِّزْتُ فِي سِكَكِ الْمَلِيَّةِ فَقَالَ

إِنْ قِيلَ: نَمَا بِحُصْلِ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْإِسْكَارِ، وَدَلَّتْ مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ فَلَمَّا - قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِ حَصِيرِ الْعَنْبِ وَإِنْ لَمْ يُسْكَرْ، وَقَدْ عَلَّنَ إِلَيْهِ سَبْحَانَهُ تَحْرِيمَهُ كَمَا سَبَقَ، فَإِذَا كَانَ سِوَاهُ فِي مَعْنَاهُ، وَجِبَ طَرْدُ الْحُكْمِ فِي الْجَمِيعِ، وَيَكُونُ التَّحْرِيمُ سَجْنِ الْمُسْكَرِ، وَعَلَّنَ بِمَا يَحْصُلُ مِنَ الْجِنْسِ فِي الْعَادَةِ.

قَالَ الْعَدَوِيُّ: هَذَا الِاسْتِدْلَالُ أَكْثَرُ مِنْ كُلِّ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، قَالَ: وَلَنَا فِي الِاسْتِدْلَالِ طَرِيقٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ: إِذَا شَرِبَ مُلَافَةً الْعَنْبِ عِنْدَ اِهْتِصَارِهَا وَهِيَ حُلُوةٌ لَمْ تُسْكَرْ، فَهِيَ حَلَالٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنْ اشْتَدَّتْ وَأَسْكَرَتْ حُرِّمَتْ بِالْإِجْمَاعِ، فَإِنْ نَخَلَّتْ مِنْ غَيْرِ تَخْلِيلٍ أَوْعَى حَلَّتْ، فَتَصَرُّوا إِلَى تَبْدِيلِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَتَجَدُّدِهَا عِنْدَ تَجَدُّدِ الصِّفَاتِ وَتَبَدُّلِهَا، فَأَشْعَرَتْ ذَلِكَ بَارْتِبَاطَ هَذِهِ لِأَحْكَامِ بِهِذِهِ الصِّفَةِ. وَفَدَمَ ذَلِكَ مَقَامَ التَّصْرِيحِ بِذَلِكَ بِالنُّطْقِ، فَوَجِبَ جَعْلُ الْجَمِيعِ سِوَاهُ فِي الْحُكْمِ. وَأَنَّ الْإِسْكَارَ هُوَ عِلَّةُ التَّحْرِيمِ، هَذِهِ إِحْدَى الطَّرِيقَتَيْنِ فِي الِاسْتِدْلَالِ لِمَذْهَبِ لِحْجَمُورِ.

وَالثَّانِيَةُ: الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْكَثِيرَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا مَسْنُودٌ وَغَيْرُهُ، كَقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كُلُّ مُسْكَرٍ حَرَامٌ»^(١)، وَقَوْلِهِ (نَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكَرٍ)^(٢)، وَحَدِيثُ: «كُلُّ مُسْكَرٍ خَمْرٌ»^(٣)، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسْنَدٌ هَذَا فِي آخِرِ كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ مُسْكَرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكَرٍ حَرَامٌ»^(٤)، وَفِي رِوَايَةٍ بِهِ: «كُلُّ مُسْكَرٍ خَمْرٌ. وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ»^(٥)، وَحَدِيثُ النَّبِيِّ عَنْ كُلِّ مُسْكَرٍ أَسْكَرٍ عَنِ الصَّلَاةِ^(٦)، وَهُوَ أَعْدَمُ^(٧).

قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ^(٨) أَنَسٍ: (أَنَّهُمْ أَرَاقُوها) بِخَيْرِ الرَّجُلِ لِوَحْدِهِ، فِيهِ سَعْلٌ بِخَيْرِ لَوْحَدٍ، وَأَنَّ هَذَا كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ. قَوْلُهُ (فَعَزَّجْتُ فِي سِكَكِ الْمَلِيَّةِ) أَي: طَرَفِهَا

(١) مسني برقم: ٥٢٠٨

(٢) سياني برقم: ٥٢١٦

(٣) مسني برقم: ٥٢١٨

(٤) سياني برقم: ٥٢١٨

(٥) سياني برقم: ٥٢٢٦

(٦) مسني برقم: ٥٢١٦

(٧) المجموع، (١٢/٣)

(٨) في (ج)، آحاده.

لِي أَبُو طَلْحَةَ: أَخْرِجْ قَدْرَ قَهْ، فَهَرَفْتُهَا، فَقَالُوا - أَوْ قَالَ بَعْضُهُمْ -: قُتِلَ قُلَانٌ، قُتِلَ قُلَانٌ وَهِيَ فِي بَطْنِهِمْ، قَالَ: فَلَا أَقْرِي هُوَ مِنْ حَلِيبِ أَنَسٍ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَيْسَ عَلَى نَذِيرٍ أَمْنٌ وَمَعَلُوا الصَّلَاحَ جُنَاحٌ مِمَّا طَعَمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا زَمَانُكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (آل عمران: ١٥١-١٥٢)

[أحمد ١٣٣٧١، والبخاري ١٢٤٦]

[٥١٣٢] ٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَأَلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ الْفَضِيخِ، فَقَالَ: مَا كَانَتْ لَدَى خُمْرٍ غَيْرَ فَضِيخِكُمْ هَذَا الَّذِي تُسَمُّونَهُ الْفَضِيخَ، إِنِّي لَقَائِمٌ أَشْقِيهَا أَبَ طَلْحَةَ وَأَبَا أَيُّوبَ وَرَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِنَا، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ بَلَعَكُمْ الْخَبْرُ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنَّ الْخُمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ: يَا أَنَسُ، أَرِ قَوْمَكَ الْخَمْلَ، قَالَ: قَمَا رَاجَعُوهَا وَلَا سَأَلُوا عَنْهَا بَعْدَ خَبَرِ الرَّجُلِ. [البخاري ٢٤١٧ والنظر ٥١٣١].

[٥١٣٣] ٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: إِنِّي لَقَائِمٌ عَلَى الْحَيِّ عَلَى عُمُومَتِي، أَشْقِيهِمْ مِنْ فَضِيخِ لَهُمْ، وَأَنَا أَضَعُرُهُمْ سِنًا، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حُرِّمَتِ الْخُمْرُ، فَقَالُوا: أَكْفَيْتُهَا يَا أَنَسُ، فَكَمَاتُهَا، قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: مَا هُوَ؟ قَالَ: بُسْرٌ وَرُطْبٌ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ: كَانَتْ خُمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ، قَالَ سُلَيْمَانُ: وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا.

[أحمد ١٢٩٧٣، والنظر ٥١٣٤].

[٥١٣٤] ٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ أَنَسُ: كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ أَشْقِيهِمْ، يَوْمَئِذٍ حَلِيبُ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَزَّ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ: كَانَ خُمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَأَنَسُ شَاهِدٌ، فَلَمْ يُتَكَّرْ أَنَسُ ذَلِكَ.

وفي هذه الأحاديث أنها لا تظهر بالتحليل، وهو مذهب ومذهب الجمهور، وجوز أبو حنيفة. وفيه أنه لا يجوز إمساكها، وقد اتفق عليه الجمهور.

قوله: (إني لقائم أشقيهم وأنا أصغرهم) فيه أنه يُسَمِّحُ لصغير السن خدعة الكبار، عند إذا تساوى في الفضل أو تقاربوا.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعِيَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ حُمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ. [أحمد: ١٢٨٨٨، والبخاري: ٥٥٨٣].

[٥١٣٥] ٧١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَابٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ حُلَيْفَةَ قَالَ: وَأَخْبَرَنَا: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا دُجَانَةَ وَمُعَدَّةَ بْنِ جَبْرِ فِي زَهْقٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَدَخَلَ غَيْبَتَا فَدَجَلْنَا فَقَالَ: حَدَّثَ خَبَرٌ، نَزَلَ تَحْرِيمُ الْحُمْرِ، فَاتَّكَلْنَا مَا يَوْمَئِذٍ، وَمِنْهَا لَخَلِيطُ الْبُشْرِ وَالثَّمَرِ، قَالَ قَتَادَةُ: وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: لَقَدْ حُرِّمَتْ الْحُمْرُ وَكَانَتْ عَامَّةُ حُمْرِهِمْ يَوْمَئِذٍ حَبِيطَ الثَّمَرِ وَالْثَمَرِ. [نظر: ٥١٣٦].

[٥١٣٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسَاةٍ الْمُسَمِّيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَاسْ بِشَارٍ قَالُوا: أَخْبَرَنَا مُعَدَّةُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِنِّي لَأَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا دُجَانَةَ وَسَهْلَ بْنَ بَيْضَاءٍ مِنْ مَزَادَةٍ فِيهَا خَلِيطُ بُشْرِ وَثَمَرٍ، يَنْخُو حَدِيثُ سَعِيدٍ. [أحمد: ١٢٢٧٥، ومطهر: ٥٦١].

[٥١٣٧] ٨- (١٩٨١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ مَرْح: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ، أَنَّ قَتَادَةَ بْنَ دِقَاسَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُحْلَطَ الثَّمَرُ وَالزَّهْوُ ثُمَّ يُشْرَبَ، وَإِنْ ذَلِكُ كَانَ عَامَّةَ حُمْرِهِمْ يَوْمَ حُرِّمَتْ الْحُمْرُ. [أحمد: ١٢٣٧٨، والبخاري: ٥٦١٠].

[٥١٣٨] ٩- (١٩٨٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ مِنَ الْجَرَّاحِ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا بِنِ كَنْبٍ شَرِبَا مِنْ قُضِيجٍ وَثَمَرٍ، فَأَتَاهُمَا آبُ فَقَالَ: إِنَّ الْحُمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أَنَسُ، قُمْ إِلَى هَذِهِ الْجَرَّةِ فَاسْكِرْهَا، فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا، فَضَرَبْتُهَا بِأَمْغِيقَةٍ حَتَّى تَكَثَّرَتْ. [مكرر: ٥١٣٦] [أحمد: ١٢٨٦٩، البخاري: ٥٥٨٢].

قوله: (فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا، فَضَرَبْتُهَا بِأَمْغِيقَةٍ حَتَّى تَكَثَّرَتْ) (المِهْرَاسُ) بكسر الميم، وهو حجر منقور. وهذا لكسر ميمون على أنهم ظنوا أنه يجب كسره وإلا فلا كما يجب تلافٍ لخبر، ولم^(١)

[٥١٣٩] ١٠ (١٩٨٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ - يَعْنِي الْحَافِي - : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنِي أَبِي ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : لَقَدْ أُنْزِلَ اللَّهُ ، لَا يَهْدِي حَرَّمَ اللَّهُ فِيهِ الْخَمْرَ وَمَا بِالْمَرْيَةِ شَرِبَ يُشْرَبُ إِلَّا مِنْ تَمْرٍ . ا ط ١٢٤ -

يَكُنْ فِي نَفْسٍ لَأَمْرٍ هَذَا وَجَبَّ ، فَلَمَّا ظَنُّوهُ كَسَرُوهَا ، وَلِهَذَا لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ نَبِيُّ ﷺ ، وَعَلَّزَّهُمْ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ لِحِكْمِهِ ، وَهُوَ عَسَلُهَا مِنْ غَيْرِ كَسَرٍ ، وَهَكَذَا احْكُمُوا أَيُّومَ فِي أَوَاسِي لَحْمٍ وَجَمِيعِ طَرَوَعِهِ ، سِوَاءِ الْمَخَارِ وَالزُّجَاجِ وَالْمُحَاسِ وَالْحَدِيدِ وَالْخَشَبِ وَالْجَنُودِ ، فَكُلُّهَا تَطْهَرُ بِالْعَسَلِ ، وَلَا يَجُوزُ كَسَرُهَا .



٢ - [باب تحريم تخليل الخمر]

[٥١٤٠] ١١ - (١٩٨٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ (ح).
وَحَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ حَرْبٍ؛ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ شُرَيْحَانَ، عَنِ السَّيِّدِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ
عَنْ أَبِي أَنْ النَّبِيِّ ﷺ سُئِلَ عَنْ الْخَمْرِ تَتَّخَذُ خَلًّا، فَقَالَ: «لَا».

باب تحريم تخليل الخمر

قوله (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ الْخَمْرِ تَتَّخَذُ خَلًّا، فَقَالَ «لَا»): هذا دبيرُ الشافعي ولجمهور أنه
لا يجوز تخليل الخمر، ولا تطهر بالتخليل، هذا إذا خللها بحبر أو بصل أو خميرة أو غير ذلك مما
يُنَقَسُ فيها، فهي باقية على نجاستها. وينجس ما أُلْقِيَ فيها، ولا يطهر هذا الخل بعده بدءاً، لا بغسل
ولا بغيره. أمّا إذا نُفِثَ مِنْ لُشْمٍ إِلَى بَصُرٍ، وَمِنْ لُصْرٍ إِلَى لُشْمٍ، فلي طهرتها وجهان
لأصحابنا: أصحُّهما: تطهر

وهذا الذي ذكرناه من أنها لا تطهر إذا خللت بالفاء شيء فيها، هو مذهب الشافعي وأحمد
وجمهور، وقد أوردني وليث وأبو حبيبة: تطهر وعن مالك ثلاث رويات. أصحها عنه: أَنَّ
التَّحْلِيلَ حَرَامٌ، فَلَوْ خَلَّلَهَا عَصَى وَهْطَرَتْ، وَثَانِيَةً: حَرَامٌ وَلَا تَطْهَرُ، وَثَالِثَةً: حَلَالٌ وَتَطْهَرُ
وأجمعوا أنها إذا انقلبت بنفسها خلًّا طهرت، وقد حكى عن سحنون مالكاً أنها لا تطهر، فمن
صَحَّ عَنْهُ فَهُوَ ضَعِيفٌ يُوْجَعُ عَنْ قَبَلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



٣ - [بابُ تحريمِ التداوي بالخمر]

[٥١٤١] ١٢ - (١٩٨٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَالْفَقُّ لِبْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَمَالِكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ وَائِلِ الْحَضْرَمِيِّ أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ الْجُعْفِيَّ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ، فَتَهَا - أَوْ: كَرِهَ أَنْ يَصْنَعَهَا - فَقَالَ: إِنَّهَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهُ دَاءٌ» - [١٩٨٦٢] -

بابُ تحريمِ التداوي بالخمر،

وبيان أنها ليست بدواء

قوله: (أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ، فَتَهَا - أَوْ: كَرِهَ أَنْ يَصْنَعَهَا - فَقَالَ: إِنَّهَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهُ دَاءٌ» هذا دليلٌ لتحريمِ اتِّخَاذِ الْخَمْرِ وَتَحْلِيلِهَا. وفيه التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ، فَيَحْرُمُ لِقَاءُ رِيِّهَا، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ، فَكَأَنَّهُ يَتَنَاوَلُهَا بِلَا مَبِيبٍ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِ أَنَّهُ يَحْرُمُ التَّداوِي بِهَا، وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ شَرِبُهَا لِلْعَطَشِ وَأَيَّ إِذَا غَضَّ بِقَمَّةٍ وَلَمْ يَجِدْ مَا يَسِيغُهَا بِهِ لَا خَمْرًا، فَيَلْزِمُهُ الْإِسَاقَةُ بِهَا، لِأَنَّ حَصُولَ شِفَاءِهَا بِهَا حَيْثُ مَقْطُوعٌ بِهِ، بِخِلَافِ التَّداوِي.



٤ - [باب بيان أن جميع ما ينبذ مما يتخذ من النخل والعنب يسمى خمراً]

[٥١٤٢] ١٣ - (١٩٨٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا
الْحَبَشِيُّ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، أَنَّ أَبَا كَثِيرٍ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَمْرُ مِنَ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ وَالْعِنَبِ» [١] - ٧٧٩٣

[٥١٤٣] ١٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ:
حَدَّثَنَا أَبُو كَثِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْخَمْرُ مِنَ هَاتَيْنِ
الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ وَالْعِنَبِ». [١] - أحمد: ٢١٠٤٤٤.

[٥١٤٤] ١٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ
الْأَوْزَاعِيِّ وَعِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَعُقَيْبَةَ بْنِ الْقُؤَيْمِ، عَنْ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَمْرُ مِنَ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: الْكَرْمَةِ وَالنَّخْلَةِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ:
«الْكَرْمُ وَالنَّخْلُ». [١] - أحمد: ٢١٠٨١٩.

باب بيان أن جميع ما ينبذ مما يتخذ من النخل والعنب يسمى خمراً

قوله ﷺ: «الْخَمْرُ مِنَ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ وَالْعِنَبِ» وفي رواية: «لِالْكَرْمَةِ وَالنَّخْلَةِ» وفي رواية:
«لِالْكَرْمِ وَالنَّخْلِ».

هنا دليل على أن الأنبدة المتخذة من الثمر ولزهره^(١) والزبيب وغيرها تسمى خمراً، وهي حرام إذا
كانت مسكرة، وهو منجس لجمهور كما سبق، وليس فيه فني الحصرية عن سبيل لذرة العسل والشعير
وغير ذلك، فقد ثبت في تلك الألفاظ أحاديث صحيحة بأنها، كلها حرام وحرام.

ووقع في هذا الحديث تسمية العنب كرمًا، وثبت في الصحيح أنه^(٢)، فتحتمل أن هذه
لاستعمال كان قبل النهي، ويحتمل أنه مستعمله بيان للجواز، وأن النهي عنه ليس بتحريم، بل لكرهه
لتنزيهه، ويحتمل أنهم ألحوا به لتعريفه، لأنه المعروف في لسانهم، لمعالي في استعمالهم

(١) «الزهر» ليس بثمر.

(٢) أخرجه البخاري: ٢٦١٨٦ ومسلم: ٨٨٦٩ عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في المسند: جيد.

٥ - [باب كراهة انتباذ التمر والزبيب مخلوطين]

[٥١٤٥] ١٦ - (١٩٨٦) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَارِثٍ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَافِعٍ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُخْلَطَ الزُّبَيْبُ وَالتَّمْرُ، وَالْبُسْرُ وَالتَّمْرُ. [أحمد: ١٤٢٤٠] [وطر: ٤١٤٧].

[٥١٤٦] ١٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ التَّمْرُ وَالزُّبَيْبُ جَمِيعًا، وَنَهَى أَنْ يُنْبَذَ الرُّطَبُ وَالْبُسْرُ جَمِيعًا. [وطر: ٥١٤٧].

[٥١٤٧] ١٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ لِي عَطَاءٌ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الرُّطَبِ وَالْبُسْرِ، وَبَيْنَ الزُّبَيْبِ وَالتَّمْرِ، نَبِيذًا». [أحمد: ١٤١٣٤] ١٤١٩٩، والبخاري: ٥٦٠١.

[٥١٤٨] ١٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ السَّكَّانِيِّ مَوْلَى حَكِيمِ بْنِ جَرَّادٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ لَزِيْبُ وَالتَّمْرُ جَمِيعًا، وَنَهَى أَنْ يُنْبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطَبُ جَمِيعًا. [أحمد: ١٥١٧٧] [وطر: ٥١٤٧].

[٥١٤٩] ٢٠ - (١٩٨٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا بَرْزُؤُ بْنُ ذَرِّيْعٍ، عَنْ السَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَوِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّمْرِ وَالزُّبَيْبِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا. وَعَنِ الْبُسْرِ وَالْبُسْرِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا. [أحمد: ١٤١٩٩].

باب كراهة انتباذ التمر والزبيب مخلوطين

قوله. (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُخْلَطَ التَّمْرُ وَالزُّبَيْبُ، وَالْبُسْرُ وَالتَّمْرُ).

وفي رواية: (نَهَى أَنْ يُنْبَذَ التَّمْرُ وَالزُّبَيْبُ جَمِيعًا، وَنَهَى أَنْ يُنْبَذَ الرُّطَبُ وَالْبُسْرُ جَمِيعًا).

وفي رواية: «لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الرُّطَبِ وَالْبُسْرِ، وَبَيْنَ الزُّبَيْبِ وَالتَّمْرِ، نَبِيذًا».

[٥١٥٠] ٢١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو مَسْلَمَةَ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَخْلُطَ بَيْنَ الزَّبِيبِ وَالشَّرْبِ ، وَأَنْ نَخْبِطَ الشَّرْبَ وَالشَّرْبَ . [٥١٤٩]

[٥١٥١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا نَضْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ : حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مَقْصِرٍ - عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ . [نظر - ٥١٤٩]

[٥١٥٢] ٢٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيِّ ، عَنْ أَبِي الْمُثَوَّلِ النَّجَّيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شَرِبَ الثَّيْلَ مِنْكُمْ ، فَلْيُشْرِبْهُ زَيْباً فَرْدًا ، أَوْ تَمْرًا فَرْدًا ، أَوْ بُسْرًا فَرْدًا » . [٥١٤٩]

[٥١٥٣] ٢٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ : حَدَّثَنَا زَوْحٌ بْنُ عُبَادَةَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَخْلُطَ بُسْرًا بِتَمْرٍ ، أَوْ زَيْبًا بِتَمْرٍ ، أَوْ زَيْبًا بِبُسْرٍ ، وَقَالَ : « مَنْ شَرِبَهُ مِنْكُمْ » ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ . [٥١٤٩]

[٥١٥٤] ٢٤- (١٩٨٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ : أَخْبَرَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَتَّبِعُوا الزُّهْوَ وَالرُّطْبَ جَمِيعًا ، وَلَا تَتَّبِعُوا الرَّبِيبَ وَالشَّمْرَ جَمِيعًا ، وَاتَّبِعُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَّتِهِ » . [أحمد - ٢٣٦٤٦ ، ولباسي - ٥٦٠٧]

[٥١٥٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ الْعَبْدِيُّ ، عَنْ حُجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ . [نظر - ٥١٥٤]

وفي رواية : « من شرب الثَّيْلَ مِنْكُمْ ، فَلْيُشْرِبْهُ زَيْباً فَرْدًا ، أَوْ تَمْرًا فَرْدًا ، أَوْ بُسْرًا فَرْدًا » .

وفي رواية : « لَا تَتَّبِعُوا الزُّهْوَ وَالرُّطْبَ جَمِيعًا » .

هذا الأحاديث صريحة في النهي عن اختلاط الخليطين وشربهما ، وهما تمر وزبيب ، أو تمر ورطب ، أو تمر وبُسْر ، أو رطب وبُسْر ، أو زهُو واحد من هذه المذكورات ويحرم ذلك .

قال أصحابنا وغيرهم من العلماء : سبب لكرهه فيه أن الإسكندر يُسرع إليه بسبب لحلط فيه أن يغير طعمه ، فيظنُّ للشارب أنه ليس مسكراً ويكوّن مسكراً ، ومذهبنا ومذهب الجمهور أن هذا النهي لكرهه التزويج ، ولا يحرم ذلك ما لم يضر مسكراً ، وبهذا قال جمهور العلماء .

[٥١٥٦] ٢٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَمْرٍ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ - عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَمَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّبِلُوا الزَّهْوَ وَالرُّطْبَ جَمِيعًا، وَلَا تَتَّبِلُوا الرُّطْبَ وَالزَّبِيبَ جَمِيعًا، وَلَكِنْ اتَّبِلُوا كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى جَدِّهِ»، وَزَعَمَ يَحْيَى أَنَّهُ لَقِيَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَتَادَةَ فَقَدَّهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِوَسْطِ هَذَا. [أحمد ٢٢٦١٨] [ونظر ٥١٥٤].

[٥١٥٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَيْنِ الْإِسْدَاقِينَ - عَنِ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرُّطْبُ وَالزَّهْوُ، وَالزَّبِيبُ وَالزُّبَابُ». [أحمد ٢٢٦٢٩] [ونظر ٥١٥٤].

[٥١٥٨] ٢٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ الْغَطَارُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ خَبِيطِ الثَّمَرِ وَالنَّسْرِ، وَعَنْ خَبِيطِ الزَّبِيبِ وَالثَّمْرِ، وَعَنْ خَبِيطِ الزَّهْوِ وَالرُّطْبِ، وَقَالَ: «اتَّبِلُوا كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى جَدِّهِ». [أحمد ٢٢٦١٨] [ونظر ٥١٥٤].

وقال بعض المالكية: هو حرام. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف في رواية عنه: لا كراهة فيه، ولا بأس به. لأن ما حل مفرداً حل مخلوطاً. وأنكر عليه الجمهور، وقالوا: فيه منبهة لصاحب الشرع، فقد ثبتت الأحاديث لصحيفة لضربة في شهية عنه، فإن لم يكن حراماً كان مكروهاً.

وحديث أصحاب مالك في أن لثي هل يختص بالشرب أم يعمه وغيره؟ والأصح التحميم وأما خطه لا يبي لانتباه، بل في محجور وغيره، فلا بأس به، والله أعلم.

قوله ﷺ: «لَا تَتَّبِلُوا الزَّهْوَ» هو ينشع الزُّي رصتها، لغتان مشهورتان. قال لحو مري. أهل لجند وضمون، والزُّي هو البسر الميؤن الذي يد فيه خمرة أو شفرة وطب؛ وزهت انخل زهو زهواً، وزهت زهي، وأنكر الأصمعي (زهت) بالأسف^(١)، وأنكر غيره (زهت) بلا ألف، وأنهم لجمهور؛ ورجحوا (زهت) بحلف لألف، وقال ابن الأثيري: زهت، ظهرت، وأزهت؛ احمرت أو صفرت؛ والأكثر على خلافه.

قوله - (وهو أبو كثير العبدي) بضم العين المعجمة وفتح الموحدة.

(١) «الصحاح» (مع).

[٥١٥٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي قَنَادَةَ، عَنْ لَيْثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ. (الفتح: ٥١٥٩).

[٥١٦٠] ٢٦١ م - (١٩٨٩) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَّابٍ وَالْمُفَضَّلُ بْنُ زُهَيْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا زَكِيْعٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي كَثِيرٍ لَحَنَفِيٍّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرُّيْبِ وَالثَّمْرِ، وَلُبْسِ الثَّمَرِ، وَقَالَ: «يُنْبَذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَذْوَةٍ». (١٠٠١) (١٩٨٠).
[٥١٦١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَيْتَةِ وَهُوَ أَبُو كَثِيرٍ الْخُبَرِيُّ -: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِمِثْلِهِ. (الفتح: ٥١٦٠).

[٥١٦٢] ٢٧ - (١٩٩٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو مُكْرِمٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُحْطَ الثَّمَرُ وَالرُّيْبُ جَمِيعًا، وَأَنْ يُحْطَ الْبُسْرُ وَالثَّمَرُ جَمِيعًا، وَكُتِبَ إِلَى أَهْلِ جَرَشٍ أَنْ يَنْهَاهُمْ عَنْ حُلْطِ الثَّمَرِ وَالرُّيْبِ. (المعجم: ٢٧١٠).

[٥١٦٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ - يَخْبِي الصَّحَّانَ - عَنْ الشَّيْبَانِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فِي الثَّمْرِ وَالرُّيْبِ، وَنَمَّ يَذْكُرُ الْبُسْرَ وَالثَّمَرَ. (المعجم: ٥١٦٣).

[٥١٦٤] ٢٨ - (١٩٩١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ دَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَدْ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا، وَالثَّمَرُ وَالرُّيْبُ جَمِيعًا.

[٥١٦٥] ٢٩ (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا زَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ دَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: قَدْ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا، وَالثَّمَرُ وَالرُّيْبُ جَمِيعًا.

قوله: (كتب إلى أهل جَرَشٍ) نضم لجيم وفتح الراء، وهو بلد بدمشق.

(١) جرش: هي مدينته عليه كانت تابعة لبلد جَرَشٍ. وهي عهد النبي ﷺ كانت تدعى جرش من دمدق من طغرة عسكري (١) د جاء أن بعض الصحابة كالأمر جرش أنه حصار بعد ذلك ينسحب على الجبابرة والمجاهدين ثم بشر جرش، وتوجد آثاره اليوم قرب حمص مشيد، وهي معروفة هناك. (المعجم لجمال الحضارة ص ٨١).

٦ - [باب النهي عن الانتباه في المُرْفَتِ والدُّبَاءِ والحنْتَمِ والنَّقِيرِ،

وبيان أنه منسوخ، وأنه اليوم حلال ما لم يصِرْ مسكراً]

[٥١٦٦] ٣٠ - (١٩٩٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَوِيْدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُرْفَتِ أَنْ يُتَدَبَّرَ فِيهِ. [نظر ٥١٦٧].

[٥١٦٧] ٣١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْقُدْسِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُثَيْمٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُرْفَتِ أَنْ يُتَدَبَّرَ فِيهِ. [الحديث ١٩٠٧٩، البخاري ٥٥٨٧].

[٥١٦٨] (١٩٩٣) قَالَ: وَأَخْبَرَهُ أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَتَّبِعُوا فِي الدُّبَاءِ وَلَا فِي الْمُرْفَتِ»، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: «وَاجْتَنِبُوا الْحَنَاتِمَ». [الحديث ١٧٢٨٨].

[٥١٦٩] ٣٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ سُهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُرْفَتِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ، قَالَ: قِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: مَا الْحَنْتَمُ؟ قَالَ: الْجِرَارُ الْخُضْرُ. [نظر ٥١٦٨].

باب النهي عن الانتباه في المُرْفَتِ والدُّبَاءِ والحنْتَمِ والنَّقِيرِ،

وبيان أنه منسوخ، وأنه اليوم حلال ما لم يصِرْ مسكراً

هذا الباب قد سبق شرحه وبيان هذه الألفاظ وحكم الانتباه، وذكره أنه منسوخ عندنا وعند جماهير العلماء، وأوضحنا كونه يتعلق به في أول كتاب الإيمان، في حديث وفد عبد القيس^(١)، ولا نعيد هنا إلا ما يحتاج إليه مع ما لم يسبق هناك، ومختصر القبول فيه أنه كان الانتباه في هذه الأوعية مهيئاً عنه في أول الإسلام، خوفاً من أن يصير مسكراً فيها ولا نعلم به لكنهايفها، فتتلف مالتيته، وربما شربه الإنسان ظاناً أنه لم يصِرْ مسكراً، فيصير نارباً لمسكر، وكان نعهد قريباً بإدخاله لمسكر، فلما طان الزمان، واشتهر تحريم المسكرات، وتقرر ذلك في نفوسهم، أُسِيح ذلك وأبيح لهم الانتباه في كل وعاء بشرط ألا يشربوا مسكراً، وهذا هو الصحيح.

(١) [نظر (١/ ٢٧١) وما بعدها]

[٥١٧٢] ٣٥ - (١٩٩٥) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قُلْتُ لِلْأَسْوَدِ: هَلْ سَأَلْتَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا يُكْرَهُ أَنْ يُتَّبَعَ فِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبِرِينِي عَمَّا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَّبَعَ فِيهِ، قَالَتْ: نَهَانَا - أَهْلُ الْبَيْتِ - أَنْ نَتَّبَعَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمَرْقَةِ. قَالَ قُلْتُ لَهُ: أَمْ ذَكَرْتَ الْحَنَمَ وَالْجَرَّ؟ قَالَ: بَلَى، أَخَذْتُ بِمَا سَمِعْتُ، أَخَذْتُ مَا لَمْ أَسْمَعْ؟.

[أحمد: ٢٠٤٥٢٩، ولفظه: ٥٥٩٥].

[٥١٧٣] ٣٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو الْأَشْعَثِيِّ. أَخْبَرَنَا عَثَرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمَرْقَةِ. [أحمد: ٢٥٠٨٩، ولفظه: ٥١٧٢].

[٥١٧٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَشُعْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا مَنصُورٌ وَسَلِيمَانُ وَحَمْدَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [أحمد: ٢٥٠٦٩، ولفظه: ٥١٧٣].

[٥١٧٥] ٣٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ - يَعْنِي ابْنَ الْقَضَلِ -: حَدَّثَنَا

قال إبراهيم الحربي وثابت: هي التي تُقَطَّعُ رَأْسُهَا، مَصَارَتُ كَهَيْئَةِ الْمَذْنِ، وَأَصْلُ الْحَبِّ الْقَطْعُ، وَنِيسٌ: هِيَ الَّتِي تُقَطَّعُ رَأْسُهَا، وَلَيْسَتْ لَهَا عِرْلَاءٌ^(١) مِنْ أَمْسِهَا، يَتَنَفَّسُ الشَّرِبُ مِنْهَا، فَيَصِيرُ شَرَابًا مَسْكُورًا وَلَا يُدْرَى بِهِ.

قوله ﷺ: «ولكن اشرب في سقائك وأوكه» قال العلماء: معناه أَنْ السُّقَاءَ إِذَا أُوْكِيَ أَهْتَدَ مَفْسَدًا لِلسَّكَارِ، لِأَنَّهُ مَتَى تَغَيَّرَ نَبِيذُهُ وَاسْتَدَّ وَصَرَّ مَسْكُورًا، شَقَّ الْجِلْدَ الْمَوْكِيُّ، وَهَذَا نَحْنُ يَشْفَقُ لَا يَكُونُ مَسْكُورًا، بِخِلَافِ الدُّبَاءِ وَالْحَنَمِ وَانْقَرَضَ ذَا الْمَجْبُوزَةِ وَالْمَرْقَةِ وَغَيْرُهَا مِنْ الْأَوْعِيَةِ الْكَثِيفَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَصِيرُ فِيهَا مَسْكُورًا وَلَا يُدْرَى بِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، يَعْنِي ابْنَ الْقَضَلِ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ نَسَخِ بِلَادِنَا:

(١) العرلاء: غصنُ المذبة من الراوية ولحمها.

ثُمَّ مَاتَ بِنُ حَزْرٍ الْقُشَيْرِيُّ قَالَ: لَقِيتُ عَائِشَةَ فَسَأَلْتُهَا عَنِ النَّبِيِّ، فَحَدَّثَتْنِي أَنَّ وَقَعَ عَبْدُ الْقَيْسِ قُدُومًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ، فَهَاهُمْ أَنْ يَنْتَقِدُوا فِي الدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُرْقَاتِ وَالْحَنْتَمِ. [٥١٧٦: ٣٨- (١٠٠)].

[٥١٧٦: ٣٨- (١٠٠)] وَحَدَّثَنَا يَحْقُوبُ بْنُ إِسْرَافِيلَ: حَدَّثَنَا بَنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُرَيْدٍ، عَنْ مُعَاذَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُرْقَاتِ. [احمد: ٢٤٢٠١] [رواه: ٥١٧٦].

[٥١٧٧: (١٠٠)] وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَافِيلَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُرَيْدٍ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، لَا إِلَهَ جَعَلَ مَكَانَ الْمُرْقَاتِ: النَّقِيرِ. [احمد: ٢٤٢٠٢] [رواه: ٥١٧٧].

[٥١٧٨: ٣٩- (١٧)] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا حَنْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَدِمَ وَقَعَ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْتَهُائِمُ هُنَ الدُّبَاءُ وَالْحَنْتَمُ وَالنَّقِيرُ وَالْمُرْقَاتُ»، وَفِي حَدِيثٍ حَمَادٍ جَعَلَ مَكَانَ النَّقِيرِ: الْمُرْقَاتِ. [ابن: ١١٥] [احمد: ٢٤٢٠٣، والبيهقي: ٥٢٣، والبخاري: ٦٢٩٨].

[٥١٧٩: ٤٠- (١٠٠)] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ لُسَيْنِ بْنِ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُرْقَاتِ وَالنَّقِيرِ (*). [ابن: ٥١٨٠].

[٥١٨٠: ٤١- (١٠٠)] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَصِيلٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُرْقَاتِ وَالنَّقِيرِ، وَأَنْ يُحْلَظَ الْبَلَحُ بِالرُّهُي. [احمد: ٢٤٢١].

(الفصل) بغير ميم، وكذا منه بقاضي عن معظم نسخ بلادهم. وهو الضَّوَابُ: * وقع في بعض نسخ

(*) بعدها في نسخة: وَأَنْ يُحْلَظَ الْبَلَحُ بِالرُّهُي

(١) مشارق الأنوار: (١/١٦٨)، وكنز العمال: (١/٤٦٠).

[٥١٨١] ٤٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ يَحْيَى الْبَهْرَانِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ (ح) ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُرْقَبِ . (احمد : ٣١٦٦)

[٥١٨٢] ٤٣ - (١٩٩٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ الثَّيْبِيِّ (ح) . وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ : أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ ، عَنْ أَبِي نَصْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْجَرِّ أَنْ يُبَدَّ فِيهِ . (احمد : ١١٠٦٥)

[٥١٨٣] ٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ : أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي نَصْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُرْقَبِ وَالنَّقِيرِ . (احمد : ١١١٧٥)

[٥١٨٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُثْمٍ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ - يَهْدَا لِإِسْنَادٍ - أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَّبَدَّ ، فَذَكَرَ بِثَلَاثٍ . (انظر : ٥١٨٣)

[٥١٨٥] ٤٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَيَّيٍّ الْجَهْضِيُّ : حَدَّثَنِي أَبِي : حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى - يَعْنِي

لِمَعْدُوبَةٍ (الْمُعْضَل) بِالْمِيمِ ، وَهُوَ خَطَأٌ صَرِيحٌ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ مَسْمُومٌ بَعْدَ هَذَا فِي بَابِ لَانْتِبَاهٍ لِنَبِيِّ ﷺ عَلَى الصُّوَابِ بِالتَّحْقِيقِ نُسَخَ الْجَمِيعِ .

قوله : (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) وَذَكَرَ لِإِسْنَادِ النَّاسِ إِلَى (شُعْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْبَهْرَانِيِّ) (١) هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ نُسَخِ بِلَاغٍ (يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ) بِالنُّكْتَةِ ، وَهُوَ الصُّوَابُ ، وَذَكَرَ لِنَصْرِ بْنِ أَبِي نَصْرَةَ أَنَّهُ وَقَعَ لَجَمِيعِ شُيُوعِهِمْ : (يَحْيَى بْنُ عُمَرَ) بِالنُّونِ نُسْبَةً قَالَ : وَلِبَعْضِهِمْ : (يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ) ، قَالَ : وَكِلَاهُمَا وَاقِعٌ ، وَإِسْنَادُهُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ أَبِي عُمَرَ الْبَهْرَانِيِّ ، وَكَدَّ جَاءَ بَعْدَ هَذَا فِي بَابِ لَانْتِبَاهٍ لِنَبِيِّ ﷺ عَلَى الصُّوَابِ (٢)

قوله : (نَهَى عَنِ الْجَرِّ) هُوَ بِمَعْنَى الْجَرِّ ، أَلَوْ حَذُّ جُرَّةٍ ، وَهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ أَنْوَاعِ الْجَرِّ مِنَ الْحَنْتَمِ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ مَنْسُوخٌ كُلُّهُ سَبْقًا .

(١) وَقَعَ فِي مَعْظَمِ نُسَخِ الْجَمِيعِ مَسْمُومٌ - يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ .

(٢) «لَا تَنْتَبِهْ» (٤٦٠/٦)

ابن سَعِيدٍ - عَنْ أَبِي الْمُثَوَّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ فِي الْحَتَمَةِ
وَالدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ. (احد: ١٦٨٥٤).

[٥١٨٦] ٤٦ (١٩٩٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَشُرَيْحُ بْنُ يُونُسَ - وَاللَّفْعُ لِأَبِي بَكْرٍ -
قَدَا: حَدَّثَنَا مَرْوَنُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ
وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمَا شَهِدَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَتَمِ وَلَمَرْقَتِ وَالنَّقِيرِ. (احد: ١٦٨٥٥).

[٥١٨٧] ٤٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ -: حَدَّثَنَا
يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ نَيْبِ الْجَرِّ، فَقَالَ: حَرَّمَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَيْبَ الْجَرِّ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ: أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ؟ قَالَ: وَمَا
يَقُولُ؟ قُلْتُ: قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَيْبَ الْجَرِّ، فَقَالَ: صَدَقَ ابْنُ عُمَرَ، حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
نَيْبَ الْجَرِّ، فَقُلْتُ: وَآيُ شَيْءٍ نَيْبُ الْجَرِّ؟ فَقَالَ: كُلُّ شَيْءٍ يُصْنَعُ مِنَ الْمَدْرِ. (الاحد: ١٩٩١٩).

[٥١٨٨] ٤٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ
عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فِي بَعْضِ مَعَارِيزِهِ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَأَقْبَسْتُ نَحْوَهُ، فَأَنْصَرَفَ
قَبْلَ أَنْ أُنْقَضَ، فَسَأَلْتُ: مَاذَا قَالَ؟ قَالُوا: نَهَى أَنْ يُتَبَذَّرَ فِي الدُّبَاءِ وَالشُّرْفَةِ. (٥١٨٨٩).

[٥١٨٩] ٤٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحَ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا
أَبُو لَرَبِيعٍ وَأَبُو كَرِيمٍ قَدَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ،
جَوْعِدٌ عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ
الْمُنْثَى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا
بْنُ أَبِي مُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا لُصَمْدُكَ، يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ أَبِي يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ
وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا:
فِي بَعْضِ مَعَارِيزِهِ، إِلَّا مَالِكٌ وَأَسَامَةُ. (احد: ٢٥٠٧٤).

[٥١٩٠] ٥٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَكَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ:

قوله: (قلت - يعني لابن عباس - وأي شيء نيب الجر؟ فقال: كل شيء يصنع من المَدْرِ) هذا

قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَبِيدِ الْجَرِّ؟ قَالَ: فَقَدْ: قَدْ رَعِمُوا ذَلِكَ، قُلْتُ أَنَّهُ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: قَدْ رَعِمُوا ذَلِكَ. [احمد ٥٤٢٣]

[٥١٩١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ حُلَيْقَةَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الثَّيْبِيُّ، عَنْ
طَاوُسٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَبِيدِ الْجَرِّ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ
طَاوُسٌ: وَاللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُهُ مِنْهُ. [احمد ٤٨٣٧]

[٥١٩٢] ٥١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ:
أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَهُ فَقَالَ: أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَذَرَّ
الْجَرَّ وَالذَّبَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ. [احمد ٤٤٩١٣]

[٥١٩٣] ٥٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَالِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزُ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْجَرِّ وَالذَّبَابِ. [احمد ٥٧٦٤]

[٥١٩٤] ٥٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُمَرُو الدُّقْدُقُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ
يَسْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسَ يَقُولُ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ، لِمَجْدَةِ رَجُلٍ فَقَالَ: أَنَّهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَبِيدِ الْجَرِّ وَالذَّبَابِ وَالْمَرْقَبِ؟ قَالَ: نَعَمْ. [احمد ٥٠٩١٠]

[٥١٩٥] ٥٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْسٍ وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ:
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُخَارِبِ بْنِ دِيَّارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ
الْحَتَمِ وَالذَّبَابِ وَالْمَرْقَبِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ. [احمد ٥٠١٥]

[٥١٩٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُمَرَ الْأَشْعَثِيُّ: أَخْبَرَنَا غُبَيْرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ
مُخَارِبِ بْنِ دِيَّارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. قَالَ: وَأَرَاهُ قَالَ: وَالنَّقِيرَ. [احمد ٥١٩٩]

[٥١٩٧] ٥٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ:
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُقَّةِ بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَرِّ
وَالذَّبَابِ وَالْمَرْقَبِ، وَقَالَ: «اتَّبِعُوا فِي الْأَسْقِيَةِ». [احمد ٥٠٣٠]

تصريح من ابن عباس بأن الجُرَّ يدخل فيه جميع أنواع الجرار المتخذة من لمدار لسي هو لثرب.

[٥١٩٨] ٥٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَبَلَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَنْتَمَةِ، فَقُسْتُ: مَا الْحَنْتَمَةُ؟ قَالَ: النَجْرَةُ. (١٠٠٣: ١٠٠٤).

[٥١٩٩] ٥٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ حَدَّثَنِي زَادَانُ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنِي بِمَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأَشْرِيَةِ يُلْعَنُ، وَفَسْرُهُ بِي يَسْغِيْنَا، فَإِنَّ لَكُمْ لَعَةً سِوَى نَعِيْدٍ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَنْتَمِ وَهِيَ الْجَرَّةُ، وَعَنِ الدُّبَامِ وَهِيَ الْقَرَعَةُ، وَعَنِ الْمُرْقِطِ وَهُوَ الْمُقَيَّرُ، وَعَنِ اسْتَقِيرَ وَهِيَ اسْتَحْلَةُ تُنْسَحُ نَسْحًا، وَتُقَرَّرُ نَقْرًا، وَأَمَرَ أَنْ يُتَّبَعَ فِي الْأَسْقِيَةِ. (احمد: ١٥١٩١)

[٥٢٠٠] ٥٨ - (٠٠٠) وَحَفَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. (الطبر: ٥١٩٩).

[٥٢٠١] ٥٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَالِقِ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ عِنْدَ هَذَا الْمُنْبَرِ - وَأَشَارَ إِلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -: قَدِمَ وَقَدْ عَنِدَ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرِيَةِ، فَتَهَاهُمْ عَنِ الدُّبَاءِ وَالتَّقْيِيرِ وَالْحَنْتَمِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، وَالْمُرْقِطُ؟ وَظَنَّا أَنَّهُ نَسِيَهُ، فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ يُؤَمِّدُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَلَقَدْ كَانَ يَكْرَهُ. (احمد: ١٤٩٥).

قوله. (ونهى عن التقير، وهي اللخنة تُنْسَحُ نَسْحًا، وتُقَرَّرُ نَقْرًا) هكذا هو في معظم الروايات والنسخ: تُنْسَحُ، بسين وحاء مهمتين، أي: تُقَشَّرُ ثم تُنْفَرُ، فتصير نقيرًا، ووقع بعض الرواة في بعض النسخ: (تُنْسَحُ) بالعجم، قال ابن قاضي وغيره: هو تصحيف^(١)، وادّعى بعض المتأخرين أنه وقع في نسخ "صحيح مسلم" وفي "لترمذي"^(٢) بالعجم، وليس كما قال، بل معظم نسخ "مسلم" بسحاء

قوله. (أخبرنا عبد الحالى بن سلمة) هو بفتح اللام وكسر الهاء، سبق بيانه في مقدمة هذا الشرح^(٣).

(١) مشرق لأوار: (٢٧/٢)

(٢) الترمذي ١٩٧٦

(٣) الطبر: (٨٧/١)

[٥٢٠٢] ٥٩ - (١٩٩٨) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ (ح).
وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَ أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ صَمْرَانَ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّقِيرِ وَالْمَرْقَةِ وَالذَّبَابِ. [الحمد: ٦٠١٧، ١١٥١٤٣].

[٥٢٠٣] ٦٠ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَ ابْنُ جُرَيْجٍ:
أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ لَحْرِ وَالذَّبَابِ
وَالْمَرْقَةِ. [الحمد: ١١٩١٤].

[٥٢٠٤] (١٠٠٠) قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: وَسَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ
الْمَجَرِّ وَالْمَرْقَةِ وَالنَّقِيرِ. [نور: ٥٢٠٣].

[٥٢٠٤] م (١٩٩٩) وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يَجِدْ شَيْئًا يُنْبِذُ لَهُ فِيهِ، يُنْبِذُ لَهُ فِي تَوْرِ مِنْ
حِجَارَةٍ، [النظر: ٥٢٠٣].

[٥٢٠٥] ٦١ - (١٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَ أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُنْبِذُ لَهُ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ، [الحمد: ١١٩٦٧].

[٥٢٠٦] ٦٢ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ (ح).
وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَ أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ يُنْبِذُ
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاءٍ، فَوَإِذَا لَمْ يَجِدُوا سِقَاءً يُنْبِذُ لَهُ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ، فَقَالَ مَعْصُورُ الْقَوْمِ
- وَأَنَا أَسْمَعُ - لِأَبِي الزُّبَيْرِ: مَنْ يَرِم؟ قَالَ: مَنْ يَرِمُ. [الحمد: ١١٩٩٩].

[٥٢٠٧] ٦٣ - (٩٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ قَالَا: حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْبٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَنْ أَبِي بِنَانٍ، وَقَالَ ابْنُ لُمَيْثٍ: عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ مَرْثَدَةَ، عَنْ

قوله: (يُنْبِذُ لَهُ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ) هو بالناء المشددة فوق، وفي الرواية الأخرى: (تَوْرِ مِنْ يَرَامٍ) وهو
سمعى قوله: (من حجارة)، وهو فُلُوحٌ كبير كالقنبر، يُنْخَلُّ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْحِجَارَةِ، وَدَوْرَةٌ مِنَ النُّجَاسِ وَغَيْرِهِ

قوله في هذه الأحاديث: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُنْبِذُ لَهُ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ) فِيهِ التَّصْرِيحُ بِسَخِّ النَّهْيِ عَنِ
الِابْتِذَالِ فِي الْأَوْعِيَةِ، كَالذَّبَابِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَغَيْرِهَا، لِأَنَّ تَوْرَ الْحِجَارَةِ أَكْثَفُ مِنْ هَذِهِ كُلِّهَا،
وَأَوْنَى بِالنَّهْيِ مِنْهَا، فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ انْبِذَ لَهُ فِيهِ، دَلَّ عَلَى تَسَخُّهِ وَهُوَ مَوْضِعُ لِحْدَيْهِ بِرُبْعَةٍ عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ إِلَى آخِرِهِ، وَلَمْ أَذْكُرْهُ فِي أَوَّلِ دِيَارِهِ».

مُحَارِبٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ (ج). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُصَيْبٍ: حَدَّثَنَا ضِرَارُ بْنُ سُرَّةَ أَبُو سَيَّانٍ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِنَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيلِ إِلَّا فِي سَقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» (٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠).

[٥٢٠٨] ٦٤ - (٢٢٠٨) وَحَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ لُثَاعِمٍ: حَدَّثَنَا ضَعَكُ بْنُ مَحْنَدٍ، عَنْ سَعْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ، وَإِنَّ الظُّرُوفَ - أَوْ: خُرْفًا - لَا يُجِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». [٢٢٠٩، ٢٢١٠].

[٥٢٠٩] ٦٥ - (٢٢٠٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُعَرِّفِ بْنِ وَاصِلٍ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِنَارٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَتْ نَهْيُتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ، فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وَغَاءٍ، غَيْرَ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا». [٢٢٠٩، ٢٢١٠].

قوله ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيلِ إِلَّا فِي سَقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» وفي الرواية الثانية: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ، وَإِنَّ الظُّرُوفَ - أَوْ خُرْفًا - لَا يُجِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، وفي الرواية الثالثة: «كَانَتْ نَهْيُتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ، فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وَغَاءٍ، غَيْرَ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا».

قال القاضي: هذه الرواية الثالثة فيها تغيير من بعض الرواة، وصوابه: «كَانَتْ نَهْيُتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ، لَا فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ، فَحَدَفَ لَفْظَ: «إِلَّا» الَّتِي لَا اسْتِثْنَاءَ، وَلَا بُدَّعْتُهَا، قَالَ: وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى فِيهَا تَغْيِيرٌ أَيْضًا. وَصَوَّبَهَا: فَاشْرَبُوا فِي الْأَوْعِيَةِ كُلِّهَا، لِأَنَّ الْأَسْقِيَةَ وَظُرُوفَ الْأَدَمِ لَمْ تَزَلْ مَسَاحَةً مَأْذُومًا فِيهَا، وَلِذَا نَهَى عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَوْعِيَةِ كَمَا هِيَ فِي الرُّوْيَةِ الْأُولَى: «كَانَتْ نَهْيُتُكُمْ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَّا فِي سَقَاءٍ»^(١) فُلْحَصُ أَنْ صَوَّبَ الرُّوْيَتَيْنِ: «كَانَتْ نَهْيُتُكُمْ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَّا فِي سَقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وَغَاءٍ»، وَمَا سَوَّى هَذَا تَغْيِيرٌ مِنَ الرُّوْيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (عَنْ مُعَرِّفِ بْنِ وَاصِلٍ) هُوَ يَكْسِرُ لِرَأْيِ عَلِيِّ الْمَشْهُورِ، وَيُقَالُ لِفَتْحِهَا: حَكَاهُ صَاحِبُ «الْمَشْرِوقِ» وَالْمَطْلَعِ»^(٢)، وَيُقَالُ فِيهِ: «مَعْرُوفٌ».

(١) إكمال المعتمد: (٢/٢٩٥).

(٢) المشدق: (١/٢٩٧)، والمطلع: (٢/٩٤).

[٥٢١٠] ٦٦ - (٢٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَالْمُعْظَمُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: لَمَّا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيدِ فِي الْأَوْعِيَةِ، قَالُوا: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ، فَأَرْخَصَ لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرِ الْمَرْفُوتِ. [أحمد: ٦٤٩٧، والبخاري: ٥٥٩٣].

قوله: (عن أبي عيَّاض، عن عبد الله بن عمرو قال: لما نهى رسول الله ﷺ عن النبید، الحديث). هكذا هو في النسخ المعتمدة بلادنا ومعظم النسخ. (عن عبد الله بن عمرو) بفتح العين من عمرو، ويروى في الخطه وهو بن عمرو بن العاصي، ووقع في بعضها (بن عمرو) بضم العين، يعني ابن الخطيب، وذكر القاضي أنَّ نسخهم أيضاً اختلفت فيه، وأنَّ أبا علي الغساني قال: لمحمود بن عمرو بن العاص، وقد ذكره الحميدي صاحب ابن عيينة وابن أبي شيبة^(١)، كلاهما عن سفیان بن عيينة في مسند بن عمرو بن العاصي^(٢)، وكذا ذكره البخاري وأبو داود^(٣)، وكذا ذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين»، ونسبه إلى رواية البخاري ومسلم^(٤)، وكذا ذكره جمهور المحدثين، وهو لصحيح، والله أعلم.

قوله: (لَمَّا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيدِ فِي الْأَوْعِيَةِ، قَالُوا: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ، فَأَرْخَصَ لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرِ الْمَرْفُوتِ) هكذا هو في «مسلم»: (عن النبید في لأوعية)، وهو الصواب، ووقع في غير «مسلم»: (عن النبید في الأسمية)^(٥)، وهكذا نقله الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» عن رواية صدي [ابن] الحسين، عن سفیان بن عيينة، قال الحميدي: ولعله نقص منه، فيكون: عن النبید إلا في الأسمية، قال: وفي رواية عبد الله بن محمد وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن أبي عمر عن سفیان: (عن النبید في الأوعية)^(٦).

وأما قوله: (ليس كل الناس يجد)، فمعناه: يحد أسفة لأثم وأما قوله: (فأرخص لهم في الجر غير المرفوت)، فمحمود على أنه رخص فيه أولاً، ثم رخص في جميع لأوعية في حديث بريدة وغيره.

(١) «المصنف»: ٢٣٩٤٤.

(٢) «تقييد لمسلم»: (٨٩٤/٣)، و«عشائر لأبواب»: (١١٣/٢)، و«إكمال تصحيح»: (٤٦١/٦).

(٣) البخاري ٥٥٩٣، وأبو داود: ٣٧١٠.

(٤) «الجمع بين الصحيحين»: ٢٩٣٩.

(٥) «المرجحة البخاري»: ٥٥٩٣، ولقد: لما نهى النبي ﷺ عن الأسمية.

(٦) «الجمع بين الصحيحين»: ٢٩٣٩، وقد بين معقولين أنه.

٧ - [بَابُ بَيَانِ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ،

وَأَنَّ كُلَّ خَمْرٍ حَرَامٌ]

[٥٢١١] ٦٧ (٢٠٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، هِيَ بِنْتُ ثَعْلَبٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ». أحمد ٢٥٨٧٢، والبخاري ٥٥٨٥

[٥٢١٢] ٦٨ (١١٠) وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى لِلْجَيْبِيِّ: أَخْبَرَنَا سُرٌّ وَهَبٌ: أَخْبَرَنِي

بَابُ بَيَانِ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ،

وَأَنَّ كُلَّ خَمْرٍ حَرَامٌ

قد سبق مقصود هذا الباب، وذكرنا دلالته في الباب الأول مع مذهب الناس فيه، وهذه لأحد حديث المذكورة ما صريحة في أن كل مسكر هو حرام، وهو حرم، وأثقف أصحابنا على تسمية جميع هذه الأنبياء خمرًا، لكن قد أكثرهم: هو مجرد، وإنما حقيقة الخمر عَصِيرُ نَعْلَبٍ، وقد حسنة منهم: هو حقيقة، لظاهر الأحاديث^(١)، والله أعلم.

قوله: (سئل عن البَيْع) هو بَيْعُ مَسْكُورٍ، ثم ثمة فوق مسكرة ثم عين مهملة، وهو بَيْعُ نَعْلَبٍ، وهو شراب أهل اليمن، قال الجوهري: ويقال أيضًا يَفْحُ الدَّاءِ المَشْنُونَةِ، كَقَبْحٍ وَقَبَحٍ^(٢).

(١) قال ابن حجر في المحقق بابي: (٤٩/١١) قال سفيان: حدثنا أكثر من ضعفه في أن الخمر حقيقة هي نَعْلَبٌ، من العنب، محذوف غير، وخامه بن زرقعة، يقر عن سفيان وابن أبي هريرة، وكثير الأسماء: أَنَّ النَجْمِيعَ يُسَمَّى خَمْرًا حقيقة. قال ومن ثمة من أكثر لأصحاب الغاصبان بن علقم، وأبو بكر، وأشار ابن الزكاة إلى أن النَجْمِيعَ الذي عذرا لوفعي فلا أكثر، ثم بعد ذلك من أكثر، لا في كلام من عذرا، ولم ينفقه، أو ينفقه في البراءة، مكنى كلامه في الشرح مسماة، يو فقه، وهي تهليل لأسماء النجعة، وقد نقل في المصدر عن شاذلي ما يوافق ما يقوله عن سفيان، فجاء أن الخمر من حيث من غير حسب، ويمكن الجمع بأن من ألقى على غير حشدة من نعت حقيقته، يكون أراد حقيقته الشرعية، ومن بقى أوجه الحقيقة الشرعية. وقد أحاط بهذا ابن عبد البر في: (أحكامهم) بعد ينفقه، لا اسم الشرعي بل هو الشرعي، والله أعلم.

(٢) «الصحاح» (ب) وفتح مع ثقاف فيسوء، ويشبه ما أوصح في ضم الإثاء: يَنْصَبُهُ يَدُ شَاخٍ وَغَيْرِهِ، وما لشرق ما سئل الشرة والشره ونحوه.

يُونُسَ، عَنْ بِنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ». [بخاری: ٥٢١١].

[٥٢١٣] ٦٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَمِيعُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ كَثِيرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كُتُبُهُمْ عَنْ بِنِ عُمَيْيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْجَلَوَاتِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحِ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُتُبُهُمْ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَنُتِيَ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَصَالِحٍ: سُئِلَ عَنِ الْبَيْعِ، وَهُوَ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ، وَفِي حَدِيثِ صَالِحٍ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ شَرَابٍ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» [المعجم: ٢٤١٨٢].

: البخاري ٦٩١٢.

[٥٢١٤] ٧٠ - (١٧٣٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ - رَأَيْتُ قُتَيْبَةَ - قَالَا: حَدَّثَنَا زَكِيٌّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنَا وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ شَرَابًا يُصْنَعُ بِأَرْضِهِمْ يَقُولُ لَهُ: لِمَزْرُ، مِنَ الشَّعِيرِ، وَشَرَابٌ يَقُولُ لَهُ: الْبَيْعُ، مِنَ الْعَسَلِ، فَقَالَ: «الْكُلُّ مُسْكِرٌ حَرَامٌ». [المعجم: ١٩٦٧٢].

والبخاري بإسناده الحديث ٤٢١٥٠ ومعللاً بحقيقة الحرم: [٧١٧٢].

[٥٢١٥] (٠٠٠) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَدُوٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، سَمِعَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَتْلُوهُ وَمُعَاذُ بْنُ الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهُمَا: «ابْشُرَا وَشَرَا».

قوله: (سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ: «الْكُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»): هنا من جوامع كلمه ﷺ وفيه أن يُسْتَحَبُّ لِمَنْتَنِي إِذَا رَأَى بِالسَّائِلِ حَاجَةً إِلَى غَيْرِ مَا سَأَلَ أَنْ يَضُمَّهُ فِي الْجَوَابِ إِلَى مَسْئُولٍ عَنْهُ، وَنُظِيرُ هَذَا حَدِيثُ حَدِيثِ. [هو الظهور ما رواه، العجل فَيَتَبَنَّى^(١)].

قوله: (إِنَّ شَرَابًا يَقُولُ لَهُ: الْمَزْرُ، مِنَ الشَّعِيرِ) هو بكسر الميم، ويكون من الذرة، ومن لشعير، ومن الحنطة.

(١) أخرجه أبو داود، ٨٨٣، والبيهقي، ٦٩، والنسائي، ٥٩، وابن ماجه، ٣٨٦، وأحمد، ٧٢٣٣ من حديث أبي هريرة ؓ.

وهو حديث صحيح.

وَعَلِمَا وَلَا تُنْفَرَا» وَأَرَاهُ قَالَ: «وَتَطَاوَعَا» قَالَ: فَلَمَّا وَلَّى رَجَعَ أَبُو مُوسَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَهُمْ شَرَابًا مِنَ الْعَسَلِ يُطْبَخُ حَتَّى يَغْفَدَ، وَلِجُرُودٍ يُصْنَعُ مِنَ الشَّعِيرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ مَا أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهُوَ حَرَامٌ». (المسند، ١٩٧١، وابيحاري، ١١١٤).

[٥٢١٦] ٧١ (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي حَنْبَلٍ - وَلِلْفُظِّ لَابِنِ أَبِي حَنْبَلٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - وَهُوَ أَبُو عَمْرٍو - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْزَةَ - حَدَّثَنَا أَبُو بُرْزَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَخَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «ادْعُوا النَّاسَ، وَبَشُرُوا وَلَا تُنْفَرَا، وَبَسْرًا وَلَا تُعَسِّرَا» قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَتَيْدِي شَرَابَيْنِ كُنْتُ تَضَعُهُمَا بِالْيَمَنِ: ابْتِغَاءً، وَهُوَ مِنَ الْعَسَلِ يُبَدُّ حَتَّى يَشْتَدَّ، وَلِجُرُودٍ، وَهُوَ مِنَ الْبُرَّةِ وَالشَّعِيرِ يُبَدُّ حَتَّى يَشْتَدَّ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِحَوَاطِيمِهِ، فَقَالَ: «أَنْتَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ». (مسند، ٥٧١٥).

[٥٢١٧] ٧٢ (٢٠٠٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي لَدَاؤَزْدِي - عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَرْفَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَخَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «ادْعُوا النَّاسَ، وَبَشُرُوا وَلَا تُنْفَرَا، وَبَسْرًا وَلَا تُعَسِّرَا» قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَتَيْدِي شَرَابَيْنِ كُنْتُ تَضَعُهُمَا بِالْيَمَنِ: ابْتِغَاءً، وَهُوَ مِنَ الْعَسَلِ يُبَدُّ حَتَّى يَشْتَدَّ، وَلِجُرُودٍ، وَهُوَ مِنَ الْبُرَّةِ وَالشَّعِيرِ يُبَدُّ حَتَّى يَشْتَدَّ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِحَوَاطِيمِهِ، فَقَالَ: «أَنْتَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ». (مسند، ٥٧١٥).

[٥٢١٨] ٧٣ (٢٠٠٣) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ:

قوله: (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِحَوَاطِيمِهِ) أي: إيجازاً، لُفْظٌ مَعَ تَنَاوُلِهِ الْمَعَانِي لِكَثْرَةِ حُدُودِهَا. وقوله: (بَحَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: كَانَهُ يَخْتِمُ عَلَيَّ لِمَعَانِي لِكَثْرَةِ الَّتِي تَصْنَعُهَا، لُفْظٌ لَيْسَ بِمَعْنَى خَرَجَ مِنْهَا شَيْءٌ عَنْ هَدْيِهِ وَمُسْتَبْطَحُهُ، لَعْدُوِيَّةٌ لَفْظُهُ وَجَزَالَتُهُ.

قوله: «يَطْبَخُ حَتَّى يَغْفَدَ» هو مَفْتُوحٌ لِيَاءٍ وَكَسْرٍ الْقَافِ. يُقَالُ: عَقِدَ الْحَسْلُ وَنَحْوَهُ، وَأَعْقَدْتُهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَّانٌ، عَنْ عَمْرٍو، مَعَهُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْزَةَ) هَذَا لِأَسْنَادِ

حَدَّثَنَا أَبُو ثَابِتٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ هُرَيْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا قَمَاتٌ وَهُوَ يُدْمِنُهَا لَمْ يَشَبْ، لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ». [أحمد: ٥٧٣٠].

[٥٢١٩] ٧٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، كِلَاهُمَا عَنْ زَوْجِ بْنِ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ هُرَيْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». [أحمد: ٤٨٣٠].

[٥٢٢٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ضَالِحُ بْنُ مِسْمَارٍ السُّلَمِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْرُوفٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقَّةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [أحمد: ٦١٧٩].

[٥٢٢١] ٧٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَفَّازُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ هُرَيْرٍ، قَالَ: «لَا أُعَلِّمُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ». قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ». [بخاري: ٥٠١٨].

وفيه إروى عن ابن عيينة^(١) عن مسعود بن وهب^(٢)، وإمام يخرجه البخاري من رواية ابن عيينة^(٣)، والله أعلم.



(١) في (م): عيينة، وهو مسعود بن وهب.

(٢) إرواهما والنتيج: من ١٦٤-١٦٥.

٨ - [باب عقوبة من شرب الخمر إذا لم يتب منها

بمنعه إياها في الآخرة]

[٥٢٢٢] ٧٦- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى هَدِيثَهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، حُرِمَهَا فِي الْآخِرَةِ». (المعجم ٤١٨٠،

والبحاري ٥٥٧٥).

[٥٢٢٣] ٧٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنِبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا فَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا، حُرِمَهَا فِي الْآخِرَةِ فَلَمْ يُسْقَهَا» قِيلَ لِمَالِكٍ: رَفَعَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. (الترمذي ١٥٢٢٢).

[٥٢٢٤] ٧٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (رح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ». (المعجم ٤٧٧٩).

[٥٢٢٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيَّ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ، (المعجم ٤٨٢٣).

باب عقوبة من شرب الخمر إذا لم يتب منها

بمنعه إياها في الآخرة

قوله ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ»، وفي رواية: «حُرِمَهَا فِي الْآخِرَةِ» معناه. أنه يُحْرَمُ شَرْبُهَا فِي سَجَّةٍ وَإِنْ دَحَلَهَا، فإنها من قدر شرب الحُرْمَةِ، فَيُحْرَمُهَا هَذَا الْعَاصِي بِشَرْبِهَا فِي الدُّنْيَا، قِيلَ: إِنَّهُ يَنْسَى شَهْوَتَهَا، لِأَنَّ سَجَّةً فِيهَا كُلُّ مَا يُشْتَهَى، وَقِيلَ: لَا يَشْتَهِيهَا وَإِنْ ذَكَرَهَا، وَيَكُونُ هَذَا تَقْضِي لِعِزِّهِ فِي حَقِّهِ تَسِيرًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِ شَرْبِهَا.

وفي هذا الحديث دليلٌ على أَنَّ ثَوْرَةَ الْكُفْرِ لِمَعَاصِي الْكِبَارِ، وَهُوَ سَجَمٌ عَلَيْهِ، وَخُتْمٌ مَتَكَلِّفٌ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي أَنْ تَكْفِيرَهَا قَطْعِيٌّ، أَوْ ضَرْفٌ، وَهُوَ لَا قُوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٩ - [باب إباحة النبيذ الذي لم يشته]

ولم يصير مسكراً

[٥٢٢٦] ٧٩ - (٢٠٠٤) حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ أَبِي عُمَرَ الْيَهْرَمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْبِذُ لَهُ أَوَّلَ لَيْلٍ، فَيُشْرِكُهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ، وَاللَّيْلَةُ الَّتِي تَحِيءُ، وَالغَدَّ وَاللَّيْلَةَ الْآخَرَى، وَالغَدَّ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخَادِمَ، أَوْ أَمَرَ بِهِ قَضَبًا. [المعجم، ٢٠٦٨].

[٥٢٢٧] ٨٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

باب إباحة النبيذ الذي لم يشته

ولم يصير مسكراً

فِيهِ حَفِيفُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْبِذُ لَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَيُشْرِكُهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ، وَاللَّيْلَةَ الَّتِي تَحِيءُ، وَالغَدَّ وَاللَّيْلَةَ الْآخَرَى، وَالغَدَّ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ، سَقَاهُ الْخَادِمَ، أَوْ أَمَرَ بِهِ قَضَبًا) وَالْأَحَادِيثُ الْبَاقِيَةُ بِمَعْنَاهَا.

التشريح:

فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ لَاتِبَدَا، وَجَوَازِ شَرِبِ السَّيِّدِ مَا دُمَ خَمُوءًا لَمْ يَتَغَيَّرْ وَلَمْ يَحِلَّ، وَهَذَا جَانِبٌ يُجْمَعُ لَأَمْرِهِ.

وَأَمَّا سَقَاةُ الْخَادِمِ بَعْدَ الثَّلَاثِ وَصَبُّهُ، فَلَا تَمْلِكُ لَا يَوْمَ بَعْدَ الثَّلَاثِ تَغْيِيرُهُ. وَكَذَلِكَ سَقَاةُ سَيِّدٍ يَنْتَزِعُ عَنْهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ. وَقَوْلُهُ: (سَقَاهُ الْخَادِمُ أَوْ صَبَّهُ) مَعْنَاهُ تَدْرُؤُهُ بِسَقَاةِ الْخَادِمِ، وَتَدْرُؤُهُ بِصَبِّهِ، وَذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ لِاِخْتِلَافِ حَالِ النَّبِيذِ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَطْهَرْ فِيهِ تَغْيِيرٌ وَنَحْوُهُ مِنْ مَبْدِئِ الْإِسْكَارِ، سَقَاهُ الْخَادِمَ، وَلَا يُرْبِقُهُ، لِأَنَّهُ مِنْ تَحْرُمِ صَبِّهِ، وَيَتْرَكَ شَرْبَهُ مُشْرَكًا، وَإِنْ كَانَ قَدْ طَهَّرَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَبْدِئِ الْإِسْكَارِ وَتَغْيِيرٍ، أَرَقَهُ، لِأَنَّهُ إِذَا اسْكُرَ صَارَ خَمًا وَنَجَسًا، فَسَرَقٌ، وَلَا يَسْقِيهِ الْخَادِمُ، لِأَنَّ الْمُسْكِرَ لَا يَحُوزُ سَقَاةَ الْخَادِمِ، كَمَا لَا يَحُوزُ شَرْبَهُ.

يَحْيَى السَّهْرَاتِيُّ قَالَ: ذَكَرُوا لِنَبِيِّهِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْتَبِذُ لَهُ فِي سَبْعَةٍ، هَاجِلَةٌ شُعْبَةٌ: مِنْ نَيْلَةِ الْإِنْتِشِرِ، فَيُشْرِبُهُ يَوْمَ الْإِنْتِشِرِ وَالثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَصْرِ، فَيَنْفَضُّ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ. ^[٥٢٢٨] سَقَاءُ الْخَادِمِ أَوْ مَرْبِيٍّ [٥٢٢٨]

[٥٢٢٨] ٨١- (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْفَعُ لَهُ الزَّبِيبُ، فَيُشْرِبُهُ الْيَوْمَ وَالْغَدَ وَبَعْدَ الْغَدِ إِلَى مَسَاءِ الثَّلَاثَةِ، ثُمَّ يَأْمُرُ بِهِ فَيَسْقَى أَوْ يَهْرَقُ. [احمد ١٩٦٣].

[٥٢٢٩] ٨٢- (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا حَبِيبٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ^(١)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْبِذُ لَهُ الزَّبِيبَ فِي الْمَسَاءِ فَيُشْرِبُهُ يَوْمَهُ وَالْغَدَ وَبَعْدَ الْغَدِ، فَيُفَاكَنُ مَسَاءَ الثَّلَاثَةِ شَرْبَةً وَسَقَاءً، فَيَنْفَضُّ شَيْءَ أَهْرَاقِهِ ^[نصر: ٥٢٢٨]

[٥٢٣٠] ٨٣- (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ:

وَمَا شَرِبَهُ ﷺ قَبْلَ الثَّلَاثِ، وَكَانَ حَيْثُ لَا تَعِيزُ وَلَا مَبَادِي تَعِيرُ، وَلَا شَيْءٌ أَصْلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ - (تَنْبِذَهُ عُدْوَةً فَيُشْرِبُهُ عِشَاءً، وَتَنْبِذَهُ عِشَّةً فَيُشْرِبُهُ عُدْوَةً)، فَلَيْسَ مُخَالَفًا لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الشُّرْبِ إِلَى ثَلَاثٍ، لِأَنَّ الشُّرْبَ فِي يَوْمٍ لَا يَمْنَعُ^(١) الزِّيَادَةَ، وَقَدْ بَعْضُهُمْ. لَعَلَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ كَانَ فِي رَمَنٍ لَحْرًا، وَحَيْثُ يُحْشَى فَصَادُهُ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى يَوْمٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي زَمَنٍ يُؤْمَنُ فِيهِ الشُّعْبُ قَبْلَ الثَّلَاثِ، وَقِيلَ: حَدِيثُ عَائِشَةَ مَحْمُولٌ عَلَى نَيْلٍ قَلِيلٍ يَفْرُغُ فِي يَوْمِهِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي كَثِيرٍ لَا يَفْرُغُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله - (لَنْ يَنْفَضَّ مِنْهُ شَيْءٌ) يُقَالُ يَنْفَضُّ لِفَضْدٍ وَكَسْرِهِ، وَقَدْ مَبَقَ يَبْدُ سَرَاةً.

قوله - (إِلَى مَسَاءِ الثَّلَاثَةِ) يُقَالُ بَضُمٌ لِمِمْ وَكَسْرُهَا، لُغَاتَانِ، النَّصُّ أَفْصَحُ وَأَرْجَحُ.

(١) ٥٢٢٩، ٥٢٣٠، ٥٢٣١، ٥٢٣٢، ٥٢٣٣، ٥٢٣٤، ٥٢٣٥، ٥٢٣٦، ٥٢٣٧، ٥٢٣٨، ٥٢٣٩، ٥٢٤٠، ٥٢٤١، ٥٢٤٢، ٥٢٤٣، ٥٢٤٤، ٥٢٤٥، ٥٢٤٦، ٥٢٤٧، ٥٢٤٨، ٥٢٤٩، ٥٢٥٠، ٥٢٥١، ٥٢٥٢، ٥٢٥٣، ٥٢٥٤، ٥٢٥٥، ٥٢٥٦، ٥٢٥٧، ٥٢٥٨، ٥٢٥٩، ٥٢٦٠، ٥٢٦١، ٥٢٦٢، ٥٢٦٣، ٥٢٦٤، ٥٢٦٥، ٥٢٦٦، ٥٢٦٧، ٥٢٦٨، ٥٢٦٩، ٥٢٧٠، ٥٢٧١، ٥٢٧٢، ٥٢٧٣، ٥٢٧٤، ٥٢٧٥، ٥٢٧٦، ٥٢٧٧، ٥٢٧٨، ٥٢٧٩، ٥٢٨٠، ٥٢٨١، ٥٢٨٢، ٥٢٨٣، ٥٢٨٤، ٥٢٨٥، ٥٢٨٦، ٥٢٨٧، ٥٢٨٨، ٥٢٨٩، ٥٢٩٠، ٥٢٩١، ٥٢٩٢، ٥٢٩٣، ٥٢٩٤، ٥٢٩٥، ٥٢٩٦، ٥٢٩٧، ٥٢٩٨، ٥٢٩٩، ٥٣٠٠، ٥٣٠١، ٥٣٠٢، ٥٣٠٣، ٥٣٠٤، ٥٣٠٥، ٥٣٠٦، ٥٣٠٧، ٥٣٠٨، ٥٣٠٩، ٥٣١٠، ٥٣١١، ٥٣١٢، ٥٣١٣، ٥٣١٤، ٥٣١٥، ٥٣١٦، ٥٣١٧، ٥٣١٨، ٥٣١٩، ٥٣٢٠، ٥٣٢١، ٥٣٢٢، ٥٣٢٣، ٥٣٢٤، ٥٣٢٥، ٥٣٢٦، ٥٣٢٧، ٥٣٢٨، ٥٣٢٩، ٥٣٣٠، ٥٣٣١، ٥٣٣٢، ٥٣٣٣، ٥٣٣٤، ٥٣٣٥، ٥٣٣٦، ٥٣٣٧، ٥٣٣٨، ٥٣٣٩، ٥٣٤٠، ٥٣٤١، ٥٣٤٢، ٥٣٤٣، ٥٣٤٤، ٥٣٤٥، ٥٣٤٦، ٥٣٤٧، ٥٣٤٨، ٥٣٤٩، ٥٣٥٠، ٥٣٥١، ٥٣٥٢، ٥٣٥٣، ٥٣٥٤، ٥٣٥٥، ٥٣٥٦، ٥٣٥٧، ٥٣٥٨، ٥٣٥٩، ٥٣٦٠، ٥٣٦١، ٥٣٦٢، ٥٣٦٣، ٥٣٦٤، ٥٣٦٥، ٥٣٦٦، ٥٣٦٧، ٥٣٦٨، ٥٣٦٩، ٥٣٧٠، ٥٣٧١، ٥٣٧٢، ٥٣٧٣، ٥٣٧٤، ٥٣٧٥، ٥٣٧٦، ٥٣٧٧، ٥٣٧٨، ٥٣٧٩، ٥٣٨٠، ٥٣٨١، ٥٣٨٢، ٥٣٨٣، ٥٣٨٤، ٥٣٨٥، ٥٣٨٦، ٥٣٨٧، ٥٣٨٨، ٥٣٨٩، ٥٣٩٠، ٥٣٩١، ٥٣٩٢، ٥٣٩٣، ٥٣٩٤، ٥٣٩٥، ٥٣٩٦، ٥٣٩٧، ٥٣٩٨، ٥٣٩٩، ٥٤٠٠، ٥٤٠١، ٥٤٠٢، ٥٤٠٣، ٥٤٠٤، ٥٤٠٥، ٥٤٠٦، ٥٤٠٧، ٥٤٠٨، ٥٤٠٩، ٥٤١٠، ٥٤١١، ٥٤١٢، ٥٤١٣، ٥٤١٤، ٥٤١٥، ٥٤١٦، ٥٤١٧، ٥٤١٨، ٥٤١٩، ٥٤٢٠، ٥٤٢١، ٥٤٢٢، ٥٤٢٣، ٥٤٢٤، ٥٤٢٥، ٥٤٢٦، ٥٤٢٧، ٥٤٢٨، ٥٤٢٩، ٥٤٣٠، ٥٤٣١، ٥٤٣٢، ٥٤٣٣، ٥٤٣٤، ٥٤٣٥، ٥٤٣٦، ٥٤٣٧، ٥٤٣٨، ٥٤٣٩، ٥٤٤٠، ٥٤٤١، ٥٤٤٢، ٥٤٤٣، ٥٤٤٤، ٥٤٤٥، ٥٤٤٦، ٥٤٤٧، ٥٤٤٨، ٥٤٤٩، ٥٤٥٠، ٥٤٥١، ٥٤٥٢، ٥٤٥٣، ٥٤٥٤، ٥٤٥٥، ٥٤٥٦، ٥٤٥٧، ٥٤٥٨، ٥٤٥٩، ٥٤٦٠، ٥٤٦١، ٥٤٦٢، ٥٤٦٣، ٥٤٦٤، ٥٤٦٥، ٥٤٦٦، ٥٤٦٧، ٥٤٦٨، ٥٤٦٩، ٥٤٧٠، ٥٤٧١، ٥٤٧٢، ٥٤٧٣، ٥٤٧٤، ٥٤٧٥، ٥٤٧٦، ٥٤٧٧، ٥٤٧٨، ٥٤٧٩، ٥٤٨٠، ٥٤٨١، ٥٤٨٢، ٥٤٨٣، ٥٤٨٤، ٥٤٨٥، ٥٤٨٦، ٥٤٨٧، ٥٤٨٨، ٥٤٨٩، ٥٤٩٠، ٥٤٩١، ٥٤٩٢، ٥٤٩٣، ٥٤٩٤، ٥٤٩٥، ٥٤٩٦، ٥٤٩٧، ٥٤٩٨، ٥٤٩٩، ٥٥٠٠، ٥٥٠١، ٥٥٠٢، ٥٥٠٣، ٥٥٠٤، ٥٥٠٥، ٥٥٠٦، ٥٥٠٧، ٥٥٠٨، ٥٥٠٩، ٥٥١٠، ٥٥١١، ٥٥١٢، ٥٥١٣، ٥٥١٤، ٥٥١٥، ٥٥١٦، ٥٥١٧، ٥٥١٨، ٥٥١٩، ٥٥٢٠، ٥٥٢١، ٥٥٢٢، ٥٥٢٣، ٥٥٢٤، ٥٥٢٥، ٥٥٢٦، ٥٥٢٧، ٥٥٢٨، ٥٥٢٩، ٥٥٣٠، ٥٥٣١، ٥٥٣٢، ٥٥٣٣، ٥٥٣٤، ٥٥٣٥، ٥٥٣٦، ٥٥٣٧، ٥٥٣٨، ٥٥٣٩، ٥٥٤٠، ٥٥٤١، ٥٥٤٢، ٥٥٤٣، ٥٥٤٤، ٥٥٤٥، ٥٥٤٦، ٥٥٤٧، ٥٥٤٨، ٥٥٤٩، ٥٥٥٠، ٥٥٥١، ٥٥٥٢، ٥٥٥٣، ٥٥٥٤، ٥٥٥٥، ٥٥٥٦، ٥٥٥٧، ٥٥٥٨، ٥٥٥٩، ٥٥٦٠، ٥٥٦١، ٥٥٦٢، ٥٥٦٣، ٥٥٦٤، ٥٥٦٥، ٥٥٦٦، ٥٥٦٧، ٥٥٦٨، ٥٥٦٩، ٥٥٧٠، ٥٥٧١، ٥٥٧٢، ٥٥٧٣، ٥٥٧٤، ٥٥٧٥، ٥٥٧٦، ٥٥٧٧، ٥٥٧٨، ٥٥٧٩، ٥٥٨٠، ٥٥٨١، ٥٥٨٢، ٥٥٨٣، ٥٥٨٤، ٥٥٨٥، ٥٥٨٦، ٥٥٨٧، ٥٥٨٨، ٥٥٨٩، ٥٥٩٠، ٥٥٩١، ٥٥٩٢، ٥٥٩٣، ٥٥٩٤، ٥٥٩٥، ٥٥٩٦، ٥٥٩٧، ٥٥٩٨، ٥٥٩٩، ٥٦٠٠، ٥٦٠١، ٥٦٠٢، ٥٦٠٣، ٥٦٠٤، ٥٦٠٥، ٥٦٠٦، ٥٦٠٧، ٥٦٠٨، ٥٦٠٩، ٥٦١٠، ٥٦١١، ٥٦١٢، ٥٦١٣، ٥٦١٤، ٥٦١٥، ٥٦١٦، ٥٦١٧، ٥٦١٨، ٥٦١٩، ٥٦٢٠، ٥٦٢١، ٥٦٢٢، ٥٦٢٣، ٥٦٢٤، ٥٦٢٥، ٥٦٢٦، ٥٦٢٧، ٥٦٢٨، ٥٦٢٩، ٥٦٣٠، ٥٦٣١، ٥٦٣٢، ٥٦٣٣، ٥٦٣٤، ٥٦٣٥، ٥٦٣٦، ٥٦٣٧، ٥٦٣٨، ٥٦٣٩، ٥٦٤٠، ٥٦٤١، ٥٦٤٢، ٥٦٤٣، ٥٦٤٤، ٥٦٤٥، ٥٦٤٦، ٥٦٤٧، ٥٦٤٨، ٥٦٤٩، ٥٦٥٠، ٥٦٥١، ٥٦٥٢، ٥٦٥٣، ٥٦٥٤، ٥٦٥٥، ٥٦٥٦، ٥٦٥٧، ٥٦٥٨، ٥٦٥٩، ٥٦٦٠، ٥٦٦١، ٥٦٦٢، ٥٦٦٣، ٥٦٦٤، ٥٦٦٥، ٥٦٦٦، ٥٦٦٧، ٥٦٦٨، ٥٦٦٩، ٥٦٧٠، ٥٦٧١، ٥٦٧٢، ٥٦٧٣، ٥٦٧٤، ٥٦٧٥، ٥٦٧٦، ٥٦٧٧، ٥٦٧٨، ٥٦٧٩، ٥٦٨٠، ٥٦٨١، ٥٦٨٢، ٥٦٨٣، ٥٦٨٤، ٥٦٨٥، ٥٦٨٦، ٥٦٨٧، ٥٦٨٨، ٥٦٨٩، ٥٦٩٠، ٥٦٩١، ٥٦٩٢، ٥٦٩٣، ٥٦٩٤، ٥٦٩٥، ٥٦٩٦، ٥٦٩٧، ٥٦٩٨، ٥٦٩٩، ٥٧٠٠، ٥٧٠١، ٥٧٠٢، ٥٧٠٣، ٥٧٠٤، ٥٧٠٥، ٥٧٠٦، ٥٧٠٧، ٥٧٠٨، ٥٧٠٩، ٥٧١٠، ٥٧١١، ٥٧١٢، ٥٧١٣، ٥٧١٤، ٥٧١٥، ٥٧١٦، ٥٧١٧، ٥٧١٨، ٥٧١٩، ٥٧٢٠، ٥٧٢١، ٥٧٢٢، ٥٧٢٣، ٥٧٢٤، ٥٧٢٥، ٥٧٢٦، ٥٧٢٧، ٥٧٢٨، ٥٧٢٩، ٥٧٣٠، ٥٧٣١، ٥٧٣٢، ٥٧٣٣، ٥٧٣٤، ٥٧٣٥، ٥٧٣٦، ٥٧٣٧، ٥٧٣٨، ٥٧٣٩، ٥٧٤٠، ٥٧٤١، ٥٧٤٢، ٥٧٤٣، ٥٧٤٤، ٥٧٤٥، ٥٧٤٦، ٥٧٤٧، ٥٧٤٨، ٥٧٤٩، ٥٧٥٠، ٥٧٥١، ٥٧٥٢، ٥٧٥٣، ٥٧٥٤، ٥٧٥٥، ٥٧٥٦، ٥٧٥٧، ٥٧٥٨، ٥٧٥٩، ٥٧٦٠، ٥٧٦١، ٥٧٦٢، ٥٧٦٣، ٥٧٦٤، ٥٧٦٥، ٥٧٦٦، ٥٧٦٧، ٥٧٦٨، ٥٧٦٩، ٥٧٧٠، ٥٧٧١، ٥٧٧٢، ٥٧٧٣، ٥٧٧٤، ٥٧٧٥، ٥٧٧٦، ٥٧٧٧، ٥٧٧٨، ٥٧٧٩، ٥٧٨٠، ٥٧٨١، ٥٧٨٢، ٥٧٨٣، ٥٧٨٤، ٥٧٨٥، ٥٧٨٦، ٥٧٨٧، ٥٧٨٨، ٥٧٨٩، ٥٧٩٠، ٥٧٩١، ٥٧٩٢، ٥٧٩٣، ٥٧٩٤، ٥٧٩٥، ٥٧٩٦، ٥٧٩٧، ٥٧٩٨، ٥٧٩٩، ٥٨٠٠، ٥٨٠١، ٥٨٠٢، ٥٨٠٣، ٥٨٠٤، ٥٨٠٥، ٥٨٠٦، ٥٨٠٧، ٥٨٠٨، ٥٨٠٩، ٥٨١٠، ٥٨١١، ٥٨١٢، ٥٨١٣، ٥٨١٤، ٥٨١٥، ٥٨١٦، ٥٨١٧، ٥٨١٨، ٥٨١٩، ٥٨٢٠، ٥٨٢١، ٥٨٢٢، ٥٨٢٣، ٥٨٢٤، ٥٨٢٥، ٥٨٢٦، ٥٨٢٧، ٥٨٢٨، ٥٨٢٩، ٥٨٣٠، ٥٨٣١، ٥٨٣٢، ٥٨٣٣، ٥٨٣٤، ٥٨٣٥، ٥٨٣٦، ٥٨٣٧، ٥٨٣٨، ٥٨٣٩، ٥٨٤٠، ٥٨٤١، ٥٨٤٢، ٥٨٤٣، ٥٨٤٤، ٥٨٤٥، ٥٨٤٦، ٥٨٤٧، ٥٨٤٨، ٥٨٤٩، ٥٨٥٠، ٥٨٥١، ٥٨٥٢، ٥٨٥٣، ٥٨٥٤، ٥٨٥٥، ٥٨٥٦، ٥٨٥٧، ٥٨٥٨، ٥٨٥٩، ٥٨٦٠، ٥٨٦١، ٥٨٦٢، ٥٨٦٣، ٥٨٦٤، ٥٨٦٥، ٥٨٦٦، ٥٨٦٧، ٥٨٦٨، ٥٨٦٩، ٥٨٧٠، ٥٨٧١، ٥٨٧٢، ٥٨٧٣، ٥٨٧٤، ٥٨٧٥، ٥٨٧٦، ٥٨٧٧، ٥٨٧٨، ٥٨٧٩، ٥٨٨٠، ٥٨٨١، ٥٨٨٢، ٥٨٨٣، ٥٨٨٤، ٥٨٨٥، ٥٨٨٦، ٥٨٨٧، ٥٨٨٨، ٥٨٨٩، ٥٨٩٠، ٥٨٩١، ٥٨٩٢، ٥٨٩٣، ٥٨٩٤، ٥٨٩٥، ٥٨٩٦، ٥٨٩٧، ٥٨٩٨، ٥٨٩٩، ٥٩٠٠، ٥٩٠١، ٥٩٠٢، ٥٩٠٣، ٥٩٠٤، ٥٩٠٥، ٥٩٠٦، ٥٩٠٧، ٥٩٠٨، ٥٩٠٩، ٥٩١٠، ٥٩١١، ٥٩١٢، ٥٩١٣، ٥٩١٤، ٥٩١٥، ٥٩١٦، ٥٩١٧، ٥٩١٨، ٥٩١٩، ٥٩٢٠، ٥٩٢١، ٥٩٢٢، ٥٩٢٣، ٥٩٢٤، ٥٩٢٥، ٥٩٢٦، ٥٩٢٧، ٥٩٢٨، ٥٩٢٩، ٥٩٣٠، ٥٩٣١، ٥٩٣٢، ٥٩٣٣، ٥٩٣٤، ٥٩٣٥، ٥٩٣٦، ٥٩٣٧، ٥٩٣٨، ٥٩٣٩، ٥٩٤٠، ٥٩٤١، ٥٩٤٢، ٥٩٤٣، ٥٩٤٤، ٥٩٤٥، ٥٩٤٦، ٥٩٤٧، ٥٩٤٨، ٥٩٤٩، ٥٩٥٠، ٥٩٥١، ٥٩٥٢، ٥٩٥٣، ٥٩٥٤، ٥٩٥٥، ٥٩٥٦، ٥٩٥٧، ٥٩٥٨، ٥٩٥٩، ٥٩٦٠، ٥٩٦١، ٥٩٦٢، ٥٩٦٣، ٥٩٦٤، ٥٩٦٥، ٥٩٦٦، ٥٩٦٧، ٥٩٦٨، ٥٩٦٩، ٥٩٧٠، ٥٩٧١، ٥٩٧٢، ٥٩٧٣، ٥٩٧٤، ٥٩٧٥، ٥٩٧٦، ٥٩٧٧، ٥٩٧٨، ٥٩٧٩، ٥٩٨٠، ٥٩٨١، ٥٩٨٢، ٥٩٨٣، ٥٩٨٤، ٥٩٨٥، ٥٩٨٦، ٥٩٨٧، ٥٩٨٨، ٥٩٨٩، ٥٩٩٠، ٥٩٩١، ٥٩٩٢، ٥٩٩٣، ٥٩٩٤، ٥٩٩٥، ٥٩٩٦، ٥٩٩٧، ٥٩٩٨، ٥٩٩٩، ٦٠٠٠، ٦٠٠١، ٦٠٠٢، ٦٠٠٣، ٦٠٠٤، ٦٠٠٥، ٦٠٠٦، ٦٠٠٧، ٦٠٠٨، ٦٠٠٩، ٦٠١٠، ٦٠١١، ٦٠١٢، ٦٠١٣، ٦٠١٤، ٦٠١٥، ٦٠١٦، ٦٠١٧، ٦٠١٨، ٦٠١٩، ٦٠٢٠، ٦٠٢١، ٦٠٢٢، ٦٠٢٣، ٦٠٢٤، ٦٠٢٥، ٦٠٢٦، ٦٠٢٧، ٦٠٢٨، ٦٠٢٩، ٦٠٣٠، ٦٠٣١، ٦٠٣٢، ٦٠٣٣، ٦٠٣٤، ٦٠٣٥، ٦٠٣٦، ٦٠٣٧، ٦٠٣٨، ٦٠٣٩، ٦٠٤٠، ٦٠٤١، ٦٠٤٢، ٦٠٤٣، ٦٠٤٤، ٦٠٤٥، ٦٠٤٦، ٦٠٤٧، ٦٠٤٨، ٦٠٤٩، ٦٠٥٠، ٦٠٥١، ٦٠٥٢، ٦٠٥٣، ٦٠٥٤، ٦٠٥٥، ٦٠٥٦، ٦٠٥٧، ٦٠٥٨، ٦٠٥٩، ٦٠٦٠، ٦٠٦١، ٦٠٦٢، ٦٠٦٣، ٦٠٦٤، ٦٠٦٥، ٦٠٦٦، ٦٠٦٧، ٦٠٦٨، ٦٠٦٩، ٦٠٧٠، ٦٠٧١، ٦٠٧٢، ٦٠٧٣، ٦٠٧٤، ٦٠٧٥، ٦٠٧٦، ٦٠٧٧، ٦٠٧٨، ٦٠٧٩، ٦٠٨٠، ٦٠٨١، ٦٠٨٢، ٦٠٨٣، ٦٠٨٤، ٦٠٨٥، ٦٠٨٦، ٦٠٨٧، ٦٠٨٨، ٦٠٨٩، ٦٠٩٠، ٦٠٩١، ٦٠٩٢، ٦٠٩٣، ٦٠٩٤، ٦٠٩٥، ٦٠٩٦، ٦٠٩٧، ٦٠٩٨، ٦٠٩٩، ٦١٠٠، ٦١٠١، ٦١٠٢، ٦١٠٣، ٦١٠٤، ٦١٠٥، ٦١٠٦، ٦١٠٧، ٦١٠٨، ٦١٠٩، ٦١١٠، ٦١١١، ٦١١٢، ٦١١٣، ٦١١٤، ٦١١٥، ٦١١٦، ٦١١٧، ٦١١٨، ٦١١٩، ٦١٢٠، ٦١٢١، ٦١٢٢، ٦١٢٣، ٦١٢٤، ٦١٢٥، ٦١٢٦، ٦١٢٧، ٦١٢٨، ٦١٢٩، ٦١٣٠، ٦١٣١، ٦١٣٢، ٦١٣٣، ٦١٣٤، ٦١٣٥، ٦١٣٦، ٦١٣٧، ٦١٣٨، ٦١٣٩، ٦١٤٠، ٦١٤١، ٦١٤٢، ٦١٤٣، ٦١٤٤، ٦١٤٥، ٦١٤٦، ٦١٤٧، ٦١٤٨، ٦١٤٩، ٦١٥٠، ٦١٥١، ٦١٥٢، ٦١٥٣، ٦١٥٤، ٦١٥٥، ٦١٥٦، ٦١٥٧، ٦١٥٨، ٦١٥٩، ٦١٦٠، ٦١٦١، ٦١٦٢، ٦١٦٣، ٦١٦٤، ٦١٦٥، ٦١٦٦، ٦١٦٧، ٦١٦٨، ٦١٦٩، ٦١٧٠، ٦١٧١، ٦١٧٢، ٦١٧٣، ٦١٧٤، ٦١٧٥، ٦١٧٦، ٦١٧٧، ٦١٧٨، ٦١٧٩، ٦١٨٠، ٦١٨١، ٦١٨٢، ٦١٨٣، ٦١٨٤، ٦١٨٥، ٦١٨٦، ٦١٨٧، ٦١٨٨، ٦١٨٩، ٦١٩٠، ٦١٩١، ٦١٩٢، ٦١٩٣، ٦١٩٤، ٦١٩٥، ٦١٩٦، ٦١٩٧، ٦١٩٨، ٦١٩٩، ٦٢٠٠، ٦٢٠١، ٦٢٠٢، ٦٢٠٣، ٦٢٠٤، ٦٢٠٥، ٦٢٠٦، ٦٢٠٧، ٦٢٠٨، ٦٢٠٩، ٦٢١٠، ٦٢١١، ٦٢١٢، ٦٢١٣، ٦٢١٤، ٦٢١٥، ٦٢١٦، ٦٢١٧، ٦٢١٨، ٦٢١٩، ٦٢٢٠، ٦٢٢١، ٦٢٢٢، ٦٢٢٣، ٦٢٢٤، ٦٢٢٥، ٦٢٢٦، ٦٢٢٧، ٦٢٢٨، ٦٢٢٩، ٦٢٣٠، ٦٢٣١، ٦٢٣٢، ٦٢٣٣، ٦٢٣٤، ٦٢٣٥، ٦٢٣٦، ٦٢٣٧، ٦٢٣٨، ٦٢٣٩، ٦٢٤٠، ٦٢٤١، ٦٢٤٢، ٦٢٤٣، ٦٢٤٤، ٦٢٤٥، ٦٢٤٦، ٦٢٤٧، ٦٢٤٨، ٦٢٤٩، ٦٢٥٠، ٦٢٥١، ٦٢٥٢، ٦٢٥٣، ٦٢٥٤، ٦٢٥٥، ٦٢٥٦، ٦٢٥٧، ٦٢٥٨، ٦٢٥٩، ٦٢٦٠، ٦٢٦١، ٦٢٦٢، ٦٢٦٣، ٦٢٦٤، ٦٢٦٥، ٦٢٦٦، ٦٢٦٧، ٦٢٦٨، ٦٢٦٩، ٦٢٧٠، ٦٢٧١، ٦٢٧٢، ٦٢٧٣، ٦٢٧٤، ٦٢٧٥، ٦٢٧٦، ٦٢٧٧، ٦٢٧٨، ٦٢٧٩، ٦٢٨٠، ٦٢٨١، ٦٢٨٢، ٦٢٨٣، ٦٢٨٤، ٦٢٨٥، ٦٢٨٦، ٦٢٨٧، ٦٢٨٨، ٦٢٨٩، ٦٢٩٠، ٦٢٩١، ٦٢٩٢، ٦٢٩٣، ٦٢٩٤، ٦٢٩٥، ٦٢٩٦، ٦٢٩٧، ٦٢٩٨، ٦٢٩٩، ٦٣٠٠، ٦٣٠١، ٦٣٠٢، ٦٣٠٣، ٦٣٠٤، ٦٣٠٥، ٦٣٠٦، ٦٣٠٧، ٦٣٠٨، ٦٣٠٩، ٦٣١٠، ٦٣١١، ٦٣١٢، ٦٣١٣، ٦٣١٤، ٦٣١٥، ٦٣١٦، ٦٣١٧، ٦٣١٨، ٦٣١٩، ٦٣٢٠،

حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى أَبِي عُمَرَ النَّخَعِيِّ قَالَ: سَأَلَ قَوْمٌ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ سَبِّ
الْخَمْرِ وَشِرَائِهَا وَالتَّجَارَةِ فِيهَا، فَقَالَ: أَمْسِلُمُونِ أَنتُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ بَيْعُهَا
وَلَا شِرَاؤها وَلَا التَّجَارَةُ فِيهَا، قَالَ: فَسَأَلُوهُ عَنِ النَّبِيذِ، فَقَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ،
ثُمَّ رَجَعَ وَقَدْ نَبَذَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي حَنَاتِهِمْ وَنَقِيرِ وَدُبَاءٍ، فَأَمَرَ بِهِ فَأَهْرِيقَ، ثُمَّ أَمَرَ بِسَفَاءِ
فَجَعَلَ فِيهِ زَيْبٌ وَمَاءٌ، فَجَعَلَ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْحَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ وَلَيْلَتَهُ، لِمُسْتَقْبَلَةٍ، وَمِنْ
الْغَدِ حَتَّى أَمْسَى فَشَرِبَ وَسَقَى، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَمَرَ بِهِ بِنِي مِثْلِهِ فَأَهْرِيقَ، (نهر: ٥٢٢٨).

[٥٢٣١] ٨٤ - (٢٠٠٥) حَدَّثَنَا شَيْتَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ - يَحْيَى بْنُ الْمُضَلِّ
الْحُدَّانِيُّ - : حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ - يَعْنِي ابْنَ حَرْثٍ الْمُشْمِرِيِّ - قَالَ: لَقِيتُ عَائِشَةَ فَسَأَلْتُهَا عَنِ النَّبِيذِ،
فَدَعَتْ عَائِشَةَ جَارِيَةً حَبَشِيَّةً فَقَالَتْ: مَنْ هَذِهِ، قَالَتْ: كَانَتْ تَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ:
الْحَبَشِيَّةُ: كُنْتُ أَبْدِلُهُ فِي سَفَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَأَوْحِي وَأَعْمَقُهُ، فَيَذَا أَصْبَحَ شَرِبَ مِنْهُ.
[أحمد: ٢٥٠٥٨].

[٥٢٣٢] ٨٥ - (١٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى لَعَزَوِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ الْقُفَيْي، عَنْ
يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ تَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَاءٍ، يُوَكِّي
أَعْلَاهُ وَلَهُ عَزْلَاءٌ.....

قوله: (عن زيد، عن يحيى النخعي) (زيد) هو بن أبي أنيسة، (يحيى النخعي) هو يحيى النخعي
المذكور في الرواية لسابقة، يُقال له: لبهر نبي النخعي الكرمي.

قوله: (حدثنا القاسم، يعني ابن الفضل الحُدَّانِي) هو بضم الحاء وتشديد الدال المهملتين، وهو
مسوَّب إلى بني حُدَّانٍ، وقد يكن من أنفسهم، بن كان نزلًا فيهم، وهو من بني لحدوث بن مالك.

قولها: (وأوكيه) أي: أشفه بالركاء، وهو الخيط الذي يُشدُّ به رأس القربة.

قوله: (عن الحسن، عن أمه) هو الحسن البصري، وأمّه سمى حَبْرَةَ، وكانت مولاة لأم سبعة زوج
النبي ﷺ، روى عنها بنوها الحسن وسعيد.

قولها: (في سقاء يوكي) هذا من رأته يكتب ويضبط ماسداً، وصوابه: (يوكي) أي: غير مهموز، ولا

حاجة إلى ذكر وجوه الفساد التي قد يوجد عليها. قولها: (وله عزلاء) هي يفتح اعياً

نَبَاهُهُ عُدُوَّةَ تَبَشُّرُهُ عِشَاءً، وَنَبَاهُهُ عِشَاءً تَبَشُّرُهُ عُدُوَّةً. [وطر ٥٢٣].

[٥٢٣٣] ٨٦ - (٢٠٠٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَغْنِي ابْنُ أَبِي حَزِيمٍ - عَنْ أَبِي حَزِيمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ، فَكَانَتْ مَرَاتُهُ يَوْمَئِذٍ خَادِمَتَهُمْ، وَهِيَ الْغُرُوسُ، قَالَ سَهْلٌ: تَدْرُونَ مَا سَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْقَعَتْ لَهُ ثَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ، فَلَمَّا أَكَلَ سَقَتْهُ إِيَّاهُ. [البحري ٥١٧٦] [وطر ٥٢٣٤].

[٥٢٣٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَغْنِي ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي حَزِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلًا يَقُولُ: نَى أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بِوَتْلِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: فَلَمَّا أَكَلَ سَقَتْهُ إِيَّاهُ. [أحمد ١٦٠٦٢، والبخاري ٥٥٩١]

[٥٢٣٥] ٨٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا مِنْ أَبِي مَرْيَمَ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَغْنِي أَبَا عَسَدًا -: حَدَّثَنِي أَبُو حَزِيمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ: فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ، فَلَمَّا لَزَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الطَّعَامِ أَمَاتَتْهُ فَسَقَتْهُ، نَخَصَهُ بِدَيْتِكَ. [البخاري ٥١٨٢] [وطر ٥٢٣٤].

لَزَعَ وَيَبَاهَهُ، وَهِيَ الْقَبْلَةُ الَّذِي يَكُونُ فِي أَسْفَلِ الْخَزَادَةِ وَالْقَبْرِ، قَوْلُهُ - (فَيَبْشُرُهُ عِشَاءً) - هُوَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الثَّوِينِ وَبِالْمَدِّ وَضَبَطِهِ بَعْضُهُمْ: (عَشِيًّا) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الثَّوِينِ وَزِيَادَةِ يَاءٍ مُشَدَّدَةٍ^(١).

قَوْلُهُ (أَنْقَعَتْ لَهُ ثَمَرَاتٍ فِي تَوْرٍ) هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ (أَنْقَعَتْ)، وَهُوَ صَحِيحٌ، يَقُولُ: أَنْقَعْتُ وَنَقَعْتُ، وَأَمَّا (التَّوْرُ) فَهُوَ يَفْتَحُ النَّاءَ الْمُعْتَنَاءَ فَوْقَ، وَهُوَ وَدَّةٌ مِنْ صُغْرٍ أَوْ حِجَارَةٍ وَلِحْوَمٍ، كَذَا لُجْدَةٍ، وَقَدْ يُتَوَضَّعُ مِنْهُ.

قَوْلُهُ (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ ﷺ، وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ، فَكَانَتْ مَرَاتُهُ يَوْمَئِذٍ خَادِمَتَهُمْ، وَهِيَ الْغُرُوسُ، قَالَ سَهْلٌ: تَدْرُونَ مَا سَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْقَعَتْ لَهُ ثَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ، فَلَمَّا أَكَلَ سَقَتْهُ إِيَّاهُ) هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ الْحَجَابِ، وَيَعُدُّ حَسَنَةً عَلَى أَبِيهِ كَانَتْ مَسْتَوْرَةً الْبَشَرَةَ، وَ(أَبُو أُسَيْدٍ) بِضَمِّ لِهَمْزِهِ وَأَمْتِهِ مَالِكَةَ، فَقَدْ ذَكَرَهُ

قَوْلُهُ: (أَمَاتَتْهُ فَسَقَتْهُ، نَخَصَهُ بِدَيْتِكَ) هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ، وَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ بِبِلَادٍ: (أَمَاتَتْهُ) بِمِثْلَةِ ثَمَ

[٥٢٣٦] ٨٨ - (٢٠٠٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ لَتَيْمِي وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَخْبَرَنِي. وَقَالَ بْنُ سَهْلٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْزُومٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ مُطَرِّفٍ - أَبُو عَسَدَانَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَزِيمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: ذَكَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَأَةً مِنْ لَعَرِبٍ، فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ أَنْ يَرْسِلَ إِلَيْهَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَقَدِمَتْ، فَمَزَلْتُ فِي أَجْمِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَاءَهُ فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَإِذَا امْرَأَةٌ مُنْكَسَةً رَأْسُهَا، فَلَمَّا كُنَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَنَ . «قَدْ أَعْلَنْتُكَ مِنِّي» فَقَالُوا لَهَا: أَتَذِيرِينَ مِنْ هَذَا؟ فَقَالَتْ: لَا، فَقَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَكَ لِيَخْطُبَنَّكَ، قَالَتْ: أَكُنْتُ أَشْفَى مِنْ ذَلِكَ. قَالَ سَهْلٌ: فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ حَتَّى حَلَسَ فِي سَفِيْفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَسْقِنَا»

مَثَلَةٌ فَوْقَ، يُقَالُ: مَدَنَهُ وَأَمَدَنَهُ، لِعِثَانٍ مَشْهُورَتَيْنِ، وَقَدْ غَلِطَ مِنْ أَنْكَرٍ - (أَمَدَنَهُ)، وَمَعْنَاهُ: عَرَّكَهُ وَأَمْتَضَحَرَجَتْ قُوَّتُهُ رَأْفَاتُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَيُّ: لَيْسَتْ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى نَزَلُ. وَحَكَى الْقَاضِي عَبْدُ رَحْمَةِ اللَّهِ أَنَّ بَعْضَهُمْ رَوَاهُ (أَمَدَنَهُ) بِتَكْرِيرِ امْتِدَادٍ، وَهُوَ بِمَعْنَى: الْأَوَّلِ

وَقَوْلُهُ: (تَخَطَّصَهُ) كَلَامٌ هُوَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: (تَخَطَّصَهُ) مِنْ تَخْطِصُّصٍ، وَكَذَا رَوَى فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَرَوَاهُ بَعْضُ رَوَاةِ «بُخَارِيِّ»: (تَخَطَّصَهُ) مِنَ الْإِصْحَافِ، وَهُوَ بِمَعْنَى: يُقَادُّ اتَّخَفَّتْ بِهِ - بِذِ حَصَصَتِهِ وَأَطْرَفَتِهِ - وَفِي هَذَا جَوَازُ التَّخْطِصُّصِ صَاحِبِ لُطْفٍ مَعْضٍ لِحَاضِرِينَ بِفَاخِرٍ مِنْ لُطْفِهِمْ وَالتَّشَرُّبِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّرْ بِقَوْلِ لَا يَشْرِيهِمْ لِمَخْطِصِّصٍ، لَعِنَهُ أَوْ صِلَاحَهُ أَوْ شَرَفَهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، كَمَا كَانَ الْحَاضِرُونَ هُنَاكَ يُؤْمِنُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَسْرُونَ بِإِقْرَامِهِ: وَيَفْرَحُونَ بِمَا حَرَى

وَأَمَّا شَرِبُهُ لِسِيٍّ ﷺ لِعَيْنَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: يَكْرُمُ صَاحِبَ لُشْرَبٍ، وَرِجَالُهُ جُنْبَتُهُ لَتِي لَا مَفْسَدَةَ فِيهِ، وَفِي تَرْكِهَا كَسْرٌ قَلْبُهُ وَاللَّذِي: يَبْدُو سَجُوزًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (فِي أَجْمِ بَنِي سَاعِدَةَ) هُوَ بِغَسِّ الْهَمْرَةِ وَالْجِيمِ، وَهُوَ الْحَصْنُ، وَجَمْعُهُ أَجْدَمٌ بِاسْمِهِ، كَقَوْلِهِ وَأَعْلَانِي، قَالَ أَهْلُ الْفَلَاةِ: «الْأَجْدَامُ الْحَصُونُ»

قَوْلُهُ (فَإِذَا امْرَأَةٌ مُنْكَسَةً رَأْسُهَا) يُقَالُ: نَكَسَ رَأْسَهُ بِالْخَفِيفِ، فَهُوَ لَدَكْسٌ، وَنَكَسَ بِالشَّدِيدِ، فَهُوَ مُكْسَرٌ: إِذَا طَاطَاهُ.

وَقَوْلُهُ ﷺ «أَعْلَنْتُكَ مِنِّي» مَعْنَاهُ: تَرَكْتُكَ. وَتَرَكُهُ ﷺ تَرَوَّحَهَا لَأَنَّهَا لَمْ تُعْجِبْهُ، إِنَّمَا بِصُورَتِهَا، وَإِنَّمَا تَخَلَّقَهَا، وَإِنَّمَا نَغِيرَ ذَلِكَ رَهِيَةً دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ نَظَرِ الْحَاضِرِ إِلَى مَنْ يَرِيدُ نِكَاحَهَا، وَفِي الْحَدِيثِ

لِسَهْلٍ. قَالَ: فَأَخْرَجْتُ لَهُمْ هَذَا الْقَدَحَ فَأَسْقَيْتُهُمْ بِهِ، قَالَ أَبُو حَزِيمٍ: فَأَخْرَجَ لَنَا سَهْلٌ ذَلِكَ الْقَدَحَ، فَشَرَبْنَا فِيهِ، قَالَ: ثُمَّ اسْتَوْهَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَوَهَبَهُ لَهُ. وَهِيَ رَوَايَةٌ أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: «أَسْقَيْنَا يَا سَهْلٌ» [١١] ر. ١٠٣٧.

[٥٢٣٧] ٨٩- (٢٠٠٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا غَدَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ نَاسِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ قَالَ: لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِقَدَحِي هَذَا الشَّرَابَ كُلَّهُ: الْعَسَلُ وَالنَّيْذُ وَالْمَاءُ وَاللَّبَنُ. (المصدر: ١٢٥٨٨).

المشهور أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْبَدُوهُ»^(١)، فَمَا اسْتَعَاذَتْ بِاللَّهِ تَعَالَى، لَمْ يَجِدِ النَّبِيَّ ﷺ بُدًّا مِنْ إِعَادَتِهَا وَتَرْكِهَا. ثُمَّ إِذَا تَرَكَ شَيْئًا لَهُ تَعَلَّى لَا يَعُودُ فِيهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ قَوْلَهُ.

(فأخرج لنا سهل ذلك القدح، فشرب فيه، قال ثم استَوْهَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَوَهَبَهُ لَهُ) يعني القدح الذي شربه مع رسول الله ﷺ. هذا فيه الشُّرْكُ فَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ وَهَبَهُ أَوْ لَيْسَ أَوْ كَانَ مِنْهُ فِيهِ سَبَبٌ، وَهَذَا نَحْوُ مَا احْتَمَعُوا عَلَيْهِ وَأَطْبَقَ السَّلَفُ وَالْحَدِثُ عَلَيْهِ مِنْ لُتْرُكٍ بِالْعُقْلَةِ فِي مَصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي لِرْوَصَةِ الْكَرِيمَةِ، وَدُخُولِ الْغَرِّ الدِّي دَخَلَهُ ﷺ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِنْ هَذَا مَعْنَاهُ ﷺ أَمَا طَلْحَةُ شَعْرَهُ لِيَقْسِمَ بَيْنَ النَّاسِ^(٢)، وَهَذَا ﷺ حَقُّهُ لِيُكْفَنَ فِيهِ بِسُتَّةٍ ﷺ^(٣)، وَجَعَلَهُ لِحَرِيدَتَيْنِ عَلَى الْقَبْرِينِ^(٤)، وَجَمَعَتْ بِنْتُ مِلْحَانَ عَرْفَهُ ﷺ^(٥)، وَتَمَسَّحُوا بِوَصْوئِهِ ﷺ^(٦)، وَذَلُّوا وَجَرَّهُمْ بِخَدَمَتِهِ ﷺ^(٧)، وَأَشْيَاءُ هَذِهِ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ فِي الصَّحِيحِ، وَكُلُّ ذَلِكَ وَضَحٌ لَا شَكَّ فِيهِ.

قوله: (سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِقَدَحِي هَذَا الشَّرَابَ كُلَّهُ: الْعَسَلُ وَالنَّيْذُ وَالْمَاءُ وَاللَّبَنُ) المرادُ بِالنَّيْذِ هَبْ مَا سَبَقَ تَفْسِيرُهُ فِي أَحَادِيثِ لُبَابٍ، وَهُوَ مَا لَمْ يَنْتَهِ إِلَى حَدِّ الْإِسْكَارِ، وَهَذَا مُتَعَيَّنٌ، لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ: «كُلُّ مَسْكِرٍ حَرَامٌ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه أبو ذرر: ٥١٠٩، وسنن أبي داود: ٢٥٦٦، وأحمد: ٥٢٦٥ من حديث ابن عمر ﷺ.

(٢) أخرجه مسلم: ٢١٥٥، وأحمد: ١٣٢٤٢ من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري: ١٢٥٣، ومسلم: ٧١٦٨، وأحمد: ٢١٧٩٠ من حديث أم عطية ﷺ.

(٤) أخرجه البخاري: ٢١٦٦، ومسلم: ٦٧٧، وأحمد: ١٩٨٠ من حديث ابن عباس ﷺ.

(٥) أخرجه مسلم: ٦١٥٦، وأحمد: ١٣٣١٠ من حديث أنس بن مالك ﷺ. ويست معجم هي أم أنس.

(٦) أخرجه البخاري: ٤٥١٦، ومسلم: ٤١٢٠، وأحمد: ١٨٧٥٧ من حديث أبي جندبة ﷺ.

(٧) أخرجه البخاري: ٣٧٣٦، وأحمد: ١٨٩٢٨ من حديث العرو بن مسفرة ﷺ قال: خرج رسول الله ﷺ (من المدينة).

وفيه: قال: أي عبدة مع مسجود رسول الله ﷺ كفار فريش بني لُحَيٍّ ﷺ. فو لله ما لُحَيٍّ من سوءا لله ﷺ بخياله لا يفهم.

كتب رجل منهم لذلك وجهه وجلبه.

١٠ - [باب جواز شرب اللبن]

[٥٢٣٨] ٩٠ - (٢٠٠٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مُغْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: لَمَّا خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، مَرَرْنَا بِرَوْحٍ وَقَدْ عَطِشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَحَلَبْتُ لَهُ كُثْبَةً مِنْ لَبَنٍ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيتُ. [مكرر: ١٢٧٥٢١/الحارثي ١٢٤٩٠٧/أبو ظفر: ٥٢٣٩،

باب جواز شرب اللبن

فيه أبو بكر الصديق عليه السلام قال: (لَمَّا خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، مَرَرْنَا بِرَوْحٍ وَقَدْ عَطِشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَحَلَبْتُ لَهُ كُثْبَةً مِنْ لَبَنٍ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيتُ) وفيه أثر رواية الأخرى، وحديث أبي هريرة.

الشرح

(كُثْبَةً) بضم الكاف وسكان ثاء الحذقة وسعد موحدة، وهي شئ قليل. وقوله: (فشرب حتى رَضِيتُ) معناه: شرب حتى عَمِيتُ أنه شرب حاجته وكفايته. وقوله: (مررنا برّوح) هكذا هو في الأصول: (برّاعي) بالياء، وهي لغة قبية، والأشهر: (برّاح).

وأما شرّبه ﷺ من هذا اللبن ونيس صاحبه حاضرًا، لأنه كان راعياً لرجل من أهل المدينة، كما جاء في الرواية الأخرى، وقد ذكرها مسمّى في آخر الكتاب^(١) ولعمراؤ بالمدينة هنا: مكة. وفي رواية: (لرجل من قريش)^(٢)، فالجواب عنه من أوجه:

أحدها: أن هذا كان رجلاً حربيّاً لا أمدن له، فيجوز الاستيلاء على ماله.

والثاني: يَحْتَمَلُ أنه كان رجلاً يَدُلُّ^(٣) عليه النبي ﷺ، ولا يكره شرّبه ﷺ من لبنه.

والثالث: لعلّه كان في غرضهم، ممّا ينساجون به لكل أحد، ويأذنون لارتدّهم نسقي من يترّ بهم.

والرابع: أنه كان مضطراً.

(١) مستأني هذه الرواية رقم: ٧٥٢١.

(٢) أخرجه الشيخان في ٢٤٣٩، وأحمد، ٣.

(٣) الدلالة: من يَدُلُّ على شيء، معناه متردّد، والدلالة: ما يدلّ به على حقيقة.

[٥٢٣٩] ٩١ - (٢٠٠٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ : لَمَّا أَقْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ . فَأَتَتْهُ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ حُنَيْمٍ ، قَالَ : فَدَعَا عَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَسَخَتْ فَرْسُهُ ، فَقَالَ : ادْخُلْ إِلَيَّ وَلَا أَصْرُكَ ، قَالَ : فَدَعَا اللَّهَ ، قَالَ : فَعَطَشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَمَرُّوا بِرَاعِي غَنَمٍ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ : فَأَخَذْتُ فِدْحًا فَحَلَيْتُ فِيهِ لِرَسُولِي اللَّهِ ﷺ كُتْبَةً مِنْ لَبَنٍ ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا ، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيَ . (١٨٧١) .

وسجدي ١٣٩٠٨ .

[٥٢٤٠] ٩٢ - (١٦٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ وَرَّعِيٍّ عَنْ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبْدِ : حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ : أَخْبَرَنَا يُونُسُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : قَالَ ابْنُ الْمُنْثَبِبِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ بَيْلِيَاءَ بِقَدَحَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَلَبَنٍ ، فَظَرَّ إِلَيْهِمَا ، فَأَخَذَ اللَّبَنُ ، فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ ﷺ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَذَاكَ لِلْفُطْرَةِ ، لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ عَوْتَ أَمْتِكَ . (١٨١٤)

أحمد ١٠١٤٧ ، وصحاحي ١٤٧٠٩ .

قوله . (سراقه بن مالك بن حننيم) هو بضم الجيم والنسب لمعجمة وسكون العين بينهما ، ويقرب منح لشين ، حكاه الجوهري في «الصحاح» عن اقراء^(١) ، و«تصحيح المشهور» ص ٥٥٥ .

قوله : (فساخت فرسه) هو بالسين المهملة واسخاء لمعجمة ، ومعناه : نزلت في الأرض ، وقبضها الأرض ، وكان في جلد من الأرض ، كما جاء في الرواية الأخرى^(٢) .

قوله : (فقال : ادعوا الله لي ولا أضرك ، فدعا له) هكذا وقع في بعض الأصول : (ادعوا الله) بفتح اللام لشيء لشيء وأبي بكر ، وفي بعضها : (دع) بفتح الدال ، وكلاهما ظاهر وقوله : (فدعا له ثمانية ، فانطلق)^(٣) كما جاء في غير هذه الرواية . وفيه معجزة خاتمة لرسول الله ﷺ

قوله . (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ بَيْلِيَاءَ بِقَدَحَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَلَبَنٍ ، فَظَرَّ إِلَيْهِمَا ، فَأَخَذَ اللَّبَنُ ، فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَذَاكَ لِلْفُطْرَةِ ، لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ عَوْتَ أَمْتِكَ) .

(١) «صحاح» (جشم)

(٢) سنائي هذه الرواية برقم ٧٥٢١ . وأجلد من الأرض : هي الأرض الصلبة .

(٣) كذا في نسخة التلاذ . ولم أتف عن هذه الرواية في «مسميها» ولا في غيره .

[٥٢٤١] (٠٠٠) وَخَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: بِإِلْيَانَاءٍ، [نظر: ٥٢٤٠].

قوله - (بإيلياء) هو بيت المقدس، وهو بالمد، ويُقال ناقصر، ويقال: (إلياء) بحذف الياء الأولى، وقد سبق بيده (١).

وفي هذه الرواية مخلوطة تقديراً: أُمِّي يَقْدَحِينَ، فقليل له حذر أيهما ثبتت، كما جاء مصرحاً به في «البحاري» (٢)، وقد ذكره مسلم في كتابه للإيمان في أول الكتاب (٣)، فاللهم الله تعالى اختيار اللبن، بعد إرادته سبحانه وتعالى من توفيق هذه الأمة واللطف بها، فلهذا سجدوا ولما

وقول جبريل عليه السلام: «صَبَّتِ الْمَطَرَةُ» قيل في معناه أقول: احتذر منها أن الله تعالى أعدم جبريل لَنَبِيِّ ﷺ حذر اللبن كان كذا، وإن احتذر الحمر كان كذا، وأما «لفطرة» فسيرد بها هنا للإسلام والاستقامة، وقد قلنا شرح هذا كلام، وبيان الفطرة، وسبب اختيار اللبن، في أول الكتاب، في باب الإسراء من كتاب الإيمان (٤).

وقوله: «نَحْمَدُ اللَّهَ فِيهِ اسْتَحْبَبْتُ حَمْدَ اللَّهِ عِنْدَ تَجَدُّدِ النُّعْمِ» وحصول ما كان لإيمان يتوقع حصوله، والمقدح ما كان يخاف وقوعه.

وقوله: «عَوَّاتُ أَثْنُكَ» معناه: هبَّتْ وَنَهَيْكَتْ فِي الشَّرِّ (٥).



(١) انظر: (٥٦٨/٢)، (٤٦٦٧).

(٢) رقم: ٢٤٣٧.

(٣) انظر: (٦١٣/٦) وما بعده.

(٤) في (ج): الشبي، وهو مصحح.

١١ - [باب في شرب النبيذ وتخمير الإناء]

[٥٢٤٢] ٩٣ - (٢٠١٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي صَدْحَمٍ - قَالَ ابْنُ لُمَيْنٍ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو حُمَيْدٍ السَّامِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْدَحُ لَبَنٍ مِنَ النَّفِيعِ لَيْسَ مُخَمَّرًا، فَقَالَ: «أَلَا خَمَرْتَهُ، وَلَوْ تَعَرَّضُ هَلَيْدُ عُدَاءٍ» قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: إِنَّمَا أُمِرَ بِالشَّيْءِ أَنْ تَوَكَّأَ لَيْلًا، وَإِلَّا تَوَابَ أَنْ تُغْتَلَى لَيْلًا. [تفسير ١٥٢١٣]

[٥٢٤٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِبراهيمُ بْنُ دِينَارٍ: حَدَّثَنَا يَرْفُعُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ وَزَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي

باب استحباب تخمير الإناء، وهو تفضيلته، وإيكاء السقاء، وإغلاق الأبواب،

وذكر اسم الله تعالى عليها، وإطفاء السراج والنار عند النوم،

وكف الصبيان والمواشي بعد المغرب

فيه أبو حميد رضي الله عنه، (أتيت النبي ﷺ يقْدَحُ لبن من النافع ليس مخمَّرًا، فقال: «أَلَا خَمَرْتَهُ، وَلَوْ تَعَرَّضُ عَلَيْهِ عُدَاءٌ» وفيه الأحاديث الباقية بعد ترجمته عليه.

الشرح:

قوله: (من نافع) روي بالنون والياء، حكاهم لقاضي عياض^(١)، والصحيح لأشبهه الذي قاله الخطابي ولا تكرون^(٢)، وهو موضح بوادي العقير، وهو الذي حمَّاه رسول الله ﷺ.

وقوله: (ليس مخمَّرًا) أي: ليس معطرًا، وتخمير الشَّيْءِ العطية، ومنه الخمر. يفضيها على لعقل، ويجهز المرأة، فتفضيها رأسها.

وقوله رضي الله عنه: «لو تَعَرَّضُ عَلَيْهِ عُدَاءٌ» المشهور في ضبطه: «تَعَرَّضُ» بفتح التاء وصم الراء، وهكذا

(١) الإكمال للمصنف: (٤٧٨/٦)

(٢) تقريب التحقيقات للخطابي: (٢/٢٦٩)، وقد ذكر ذلك في حديث عمر أنه حمى قرأ النفع. ص ١٠٠

بالنون، وليس يسقي النبي هو مذكور بمولى بالمدينة

أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِقَدَحٍ لَيْسَ بِمُشْبِيهِ، قَالَ: وَلَمْ يَذْكُرْ زَكَرِيَّا قَوْلَ أَبِي حُمَيْدٍ: بِاللَّيْلِ. [أحمد: ١٣٣١٨].

[٥٢٤٤] ٩٤ - (٢٠١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَالنَّفْطُ لِأَبِي كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو سَعْدٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَسْقِيكَ نَيْدًا؟ فَقَالَ: «بَلَى» قَالَ:

قَالَ: الْأَصْمَعِيُّ وَالْجَمْهُورُ، وَرَوَاهُ أَبُو عَبْدِ كَسْرٍ مَرَّةً، وَالضَّبْحُ الْأَوَّلُ، وَمَعَهُ: ثَمَنُهُ عَلَيْهِ غَرْصًا، أَيْ: خِلَافَ لَطْوَةٍ، وَهَذَا عِنْدَ عَدَمِ مَا يُغَطُّهُ بِهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي لُزَامَةِ بَعْدِهِ: «إِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدًا إِلَّا أَنْ يَعْزُضَ عَلَى نَائِهِ عَوْدًا، وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ، فَلْيَفْعَلْ»، فَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْعَوْدِ عِنْدَ عَدَمِ مَا يُغَطُّهُ بِهِ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ لِأَمْرِ بِالتَّغَطِّيَةِ قَوَائِدَ. مِنْهَا: الْفَائِدَتَانِ اللَّتَانِ وَرَدَتَا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَهُمَا: حَيَاتُهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَكْتَشِفُ غِطَاءَهُ وَلَا يَحُضُّ مِيقَاءَهُ. وَحَيَاتُهُ مِنَ الزُّبْدِ الَّذِي يَنْزِلُ فِي ثَلَاثَةِ مِنْ لَيْلَةٍ.

وَالْقَائِدُ الثَّلَاثَةُ: حَيَاتُهُ مِنَ النَّجَاسَةِ وَالْمَقْدُورَةِ.

وَالرَّابِعَةُ: حَيَاتُهُ مِنْ لِحْشَاتٍ وَلَهَوِّمْ، قَرِيبٌ وَقَعَ شَيْءٌ مِنْهُ فِيهِ، فَشَرِيهَ وَهُوَ غَدَقٌ، أَوْ فِي النَّبَسِ، فَيَقْتَصِرُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ - وَهُوَ السَّاعِدِيُّ رَاوِي هَذَا الْحَدِيثِ - إِنَّمَا أَمَرَ بِالْأَسْفِيَةِ أَنْ تُوَكَّلَ لَيْلًا، وَبِالْأَبْوَابِ أَنْ تُغْلَقَ لَيْلًا) هَذَا أَيْسَى قَوْلُهُ أَبُو حُمَيْدٍ مِنْ تَخْصِيصِهِمْ بِالنَّبِيلِ لَيْسَ فِي لَفْظِهِ بِإِدْلٍ عَلَيْهِ، وَالمُخْتَارُ عِنْدَ أَكْثَرِ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ وَحَمَمِهِ. لِلَّهِ، أَنَّ تَفْسِيرَ لَصَحْبِي إِذَا كَانَ خِلَافَ ظَاهِرِ النَّفْطِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَلَا يَدْرُمُ حِزْزُهُ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ مُوَافَقَتَهُ عَلَى تَفْسِيرِهِ، وَمَا يَدْرُمُ يَكُنْ فِي ظَاهِرِ الْحَدِيثِ مَا يَخَافُهُ، بَلْ كَانَ مُجْمَلًا، فَيَرْجِعُ إِلَى تَأْوِيلِهِ، وَحُبُّ لِحْمِهِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُجْمَلًا، لَا يَحْتَاجُ لَهُ حَمْدٌ عَلَى شَيْءٍ، لَا بِتَوْقِيفٍ وَكَذَا لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ بَعْضِهِ بِمَذْهَبِ الرَّاوي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْأَكْثَرِينَ، وَالأَمْرُ بِالتَّغَطِّيَةِ الْإِنَاءِ عَدَمٌ، فَلَا يَقْبَلُ تَخْصِيصُهُ بِمَذْهَبِ الرَّاوي، بَلْ يُتِمَّكَ بِبَعْضِهِمْ.

فَخَرَجَ الرَّجُلُ يَسْعَى، فَجَاءَ بِقَدَحٍ فِيهِ نَبِيذٌ، فَقَدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا خَمْرُهُ، وَلَوْ تَعَرَّضَ عَلَيْهِ عُودًا» قَالَ: فَشَرِبْتُ، [احمد: ١٦٤٣٦٧ والشارح: ٢٥٢٤٥].

[٥٢٤٥] ٩٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَقِيانَ وَأَبِي صَالِحٍ، عَنْ جَدِيرٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَقْدُلُ لَهُ: أَبُو حُمَيْدٍ بِقَدَحٍ مِنْ تَيْنٍ مِنَ الشَّقِيعِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا خَمْرُهُ، وَلَوْ تَعَرَّضَ عَلَيْهِ عُودًا». [احمد: ١٤٩٧١].

و. مستدري: ٥٦٠٥.

وقوله لي حليث جابر (فجاء بقدح ببيذ) هو محمول على ما سبق في الباب سابق أنه نبذ لم يشرب، ولم يصير سكرًا.

قوله: (عن الأعمش، عن أبي سقيان) اسم أبي سفيان طليحة بن نافع، تابعي مشهور، سبق بيده مرثا (١).



١٢ - [باب الأمر بتغطية الإناء، وإيكاء السقاء، وإغلاق الأبواب،

وذكر اسم الله عليها، وإطفاء السراج والنار عند النوم،

وكف الصبيان والمواشي بغد المغرب]

[٥٢٤٦] ٩٦ - (٢٠١٢) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْجٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اعْطُوا الْإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السَّقَاءَ، وَأَغْلِقُوا الْبَابَ، وَأُطْفِئُوا السَّرَاجَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَحُلُ بِسَقَاءٍ، وَلَا يَفْتَحُ بَابًا، وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدَكُمْ إِلَّا أَنْ يَعْزُضَ عَلَى إِبَالِهِ عُودًا، وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ، فَلْيَفْعَلْ، فَإِنَّ الْقَوَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ» وَلَمْ يَذْكُرْ قُتَيْبَةُ فِي حَدِيثِهِ: «وَأَغْلِقُوا الْبَابَ».

(إحسان: ١٤٧٢٨) [وَنظَرُ: ٥٢٥٠].

[٥٢٤٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ لُثَيْبٍ، عَنْ أَبِي لُثَيْبٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَأَكْمِفُوا الْإِنَاءَ، أَوْ خَمَرُوا الْإِنَاءَ» وَلَمْ يَذْكُرْ تَعْرِيضَ الْعُودِ عَلَى الْإِنَاءِ، الْمَرْ ٢٥٢٥٠.

[٥٢٤٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَغْلِقُوا الْبَابَ» فَذَكَرَ يَحْيَى حَدِيثَ اللَّيْثِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَاخْمَرُوا الْإِنَاءَ» وَقَالَ: «تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ». [إحسان: ١٥١٤٥] [وَنظَرُ: ٥٢٥٠].

[٥٢٤٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ

قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ الْقَوَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ» الْمَرْ ذِي الْقَوَيْسِقَةِ الْفَارَةُ. وَتُضْرِمُ نَصْمٌ لِنَارٍ، وَاسْتِكْنُ الْفُتَادِ، أَيْ: تُحْرِقُ سَرِيعةً، قَدْ أَهْلُ لُغَةٍ ضَرِمَتْ لِنَارٍ بِكَسْرِ الرَّ، وَتُضْرِمَتْ وَأُضْرِمَتْ، أَيْ: انْتَهَبَتْ، وَأُضْرِمَتْ، أَيْ: وَضِعَتْهَا.

قَوْلًا مَسْمُومًا رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَلَمْ يَذْكُرْ تَعْرِيضَ الْعُودِ عَلَى الْإِنَاءِ) هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ، وَفِي بَعْضِهَا (تَعْزُضُ)، قَائِمٌ هَذِهِ لِمُضْمَرَةٍ، وَأَمَّا (تَعْرِيضُ) فَفِيهِ تَسْمِيحٌ فِي لُغَاةٍ، وَالْوَجْهُ أَنَّ قَوْلَهُ - وَلَمْ يَذْكُرْ غُرْصَ الْعُودِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَصِدُرْ نَجْدِي عَلَى (تَعْزُضِ)، وَلِلَّهِ أَعْم.

أبي لُزَيْبٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَقَالَ: «وَالْقُوَّةُ تُضَرُّمُ الْبَيْتَ عَلَى أَهْلِهِ». [بخاري، ٥٧٥٠].

[٥٢٥٠ - ٩٧٢ - (١٠٠)] وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عِظَاءُ أَنَّ سَمْعَ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ - أَوْ: أَمْسَيْتُمْ - فَكُفُّوا صِيَّانَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَخَلُّوهُمْ، وَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَاباً مُغْلَقاً، وَأَوْكُوا قَرَبَكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَخَمِّرُوا آيَتَكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَلَوْ أَنَّ تَعَرَّضُوا عَلَيْهَا شَيْئاً، وَأَطَفَفُوا مَصَابِيحَكُمْ». [أحمد، ٦٤٢٣٤، وأبو داود، ٥٦٢٣].

قوله ﷺ: «إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ - أَوْ: أَمْسَيْتُمْ - فَكُفُّوا صِيَّانَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَخَلُّوهُمْ، وَأَغْلِقُوا الْبَابَ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَاباً مُغْلَقاً، وَأَوْكُوا قَرَبَكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَخَمِّرُوا آيَتَكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَلَوْ أَنَّ تَعَرَّضُوا عَلَيْهَا شَيْئاً»

هذا الحديث فيه جموع من أنواع الخير والآداب الجميلة لمصالح الآخرة ولنيلها، فأمر ﷺ بهذه الآداب التي هي سبب سلامة من إيذاء الشيطان، وجعل الله عز وجل هذه الأسباب سبباً لسلامة من إيذائه، فلا يقدر على كشف إثمائه، ولا خلل سيقه، ولا فتح باب، ولا إيذاء صبي وغيره، إذا وجدت هذه الأسباب، وهذا كما جاء في الحديث الصحيح: «أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا مَسَىٰ عِنْدَ دُخُولِ بَيْتِهِ، قَالَ: اللَّهُمَّ جَنِّبِ الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا»^(١)، كان سبباً لسلامة لمولود من ضرر الشيطان، وكذلك ما أشبه^(٢) هذا مما هو مشهور في الأحاديث الصحيحة.

وفي هذه الحديث بحث على ذكر اسم الله تعالى في هذه المواضع، ويلحق بها ما في معناها، قال أصحابنا: يستحب أن يذكر اسم الله تعالى على كل أمر ذي بركة، وكذلك يحمد الله تعالى في أول كل أمر ذي بركة، لهذا الحديث الحسن المشهور فيه^(٣).

(١) ميانى هذا الحديث قريباً برقم: ٥٢٦٢.

(٢) أخرجه البخاري: ١٤١، ومسلم: ٣٥٣٣، وأحمد: ١٨٦٧ من حديث زر بن عبيد بن جراح.

(٣) في (معاني): وكذلك غيره.

(٤) سئل بهذا الحديث مع روايته (١/ ٩١).

[٥٢٥١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَرْزُوقٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي غَيْرُ بْنُ يَزِيدَ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَحَرُوا مِمَّا أَخْبَرُ عَطَاءً، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقُولُ: «ادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ﷻ». [إسنادي: ٢٣٠٤ (م نظر: ٢٥٥٠)].

[٥٢٥٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ السُّوفِي: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ عَطَاءٍ وَغَيْرِ بْنِ يَزِيدَ، ثَرْوَايَةَ رَوْحُ [س: ٢٦٥٠].

[٥٢٥٣] ٩٨- (٢٠٢٣) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُرْسِلُوا قَوَائِمَكُمْ وَصِيَّائَكُمْ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَخِمَةُ الْعِشَاءِ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَتَّبِعُ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَخِمَةُ الْعِشَاءِ»، [أحمد: ١٠٣٥٢ (م نظر: ٥٢٥٠)].

[٥٢٥٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ. [م: ٥٢٥٠].

قوله: (أخرج الليل) هو بضم الجيم وكسرها، بعد ذلك مشهور، وهو غلامه، ويقال: أجنح نبل، أي: أقبل ظلامه، وأحسن العُصْرُح المبل.

وقوله ﷺ: «افْكُفُوا صِيَّانَكُمْ» أي: امنعواهم من الخروج بسلك الوقت. قوله ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَتَتَبَّرُ أَي: جَسَسُ الشَّيْطَانِ ومَعْنَاهُ: أَنَّهُ يُجَادِبُ عَلَى الصَّيَّانِ ذَلِكَ الْوَقْتُ مِنْ إِذْنِهِ الشَّيْطَانِ، كَمَا تَرَاهُمْ حِينَئِذٍ وَلِلَّهِ أَهْلُهُ».

قوله ﷺ: «لَا تُرْسِلُوا قَوَائِمَكُمْ وَصِيَّائَكُمْ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَخِمَةُ الْعِشَاءِ» قال أهل اللغة: القَوَائِمُ: كلُّ شيءٍ منتشرٍ من المَدَى، كالإبل والغنم وسائر لِبَهِمٍ وَغَيْرِهَا، وَهِيَ جَمْعُ فَخِيمَةٍ، لِأَنَّهَا تَفْشُو، أَي: تَتَشَوَّرُ فِي الْأَرْضِ.

و«فخمة العشاء»: ظلمتها وسوددها، وفشروا بعضهم من يقبانه وأول ظلامه، وكذا ذكره صاحب «نهاية الغريب»، قال: ويقال: للفقمة التي بين صلاتي المغرب والعشاء: الفقمة، والتي بين عشاء والفجر: العنسة^(١).

(١) «سنة في غريب حديث والأثر» (محم).

[٥٢٥٥] ٩٩ - (٢٠١٤) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا هَارِثُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ

سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَمَةَ بْنِ النَّهْدِ اللَّيْثِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْقَتَّاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خُطُّوا الْإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السُّدَّةَ، فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ، لَا يَمُرُّ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غِطَاءٌ، أَوْ سِقَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ، إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَبَاءِ». (أحمد ١٤٨٢٩، ومطهر ٥٧٥٠).

[٥٢٥٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنَّ فِي السَّنَةِ يَوْمًا يَنْزِلُ فِيهِ وَبَاءٌ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: قَالَ اللَّيْثُ: فَالْأَعَاجِمُ عِنْدَنَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي كَانُونِ الْأَوَّلِ. (أحمد ١٥٢٥١).

[٥٢٥٧] ١٠٠ - (٢٠١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَرَكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ». (أحمد ٥٥١٦، وسخري ١٦٢٩٣).

قوله ﷺ: «فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ»، وهي لروايه الأخرى: «يَوْمًا» بدل: «لَيْلَةٍ». (قال اللَّيْثُ: فَالْأَعَاجِمُ عِنْدَنَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي كَانُونِ الْأَوَّلِ).

«الوباء» بُدًى ويقصر، بكسر الهمزة وجهاً سجوهري وغيره، ولقصر أشهر، قال الجوهري: جمع لمعصور أوباء، وجمع الممدود أوبئة^(١)، قالوا: ولوباء مرض عظم يُفصي إلى الموت عالساً. وقوله: «يَقُولُونَ ذَلِكَ» أي: يتوقعونه ويخافونه. (وكانون) غير مصروف، لأنه عظم أعجمي، وهو لشهر المعروف.

وَأَمَّ قَوْله فِي رَوَايَةِ «يَوْمًا» وَهِيَ رَوَايَةُ: «لَيْلَةٍ» فَلَا مَسَافَةَ بَيْنَهُمَا، دَلِيلٌ فِي أَحَدِهِمَا نَفْيُ الْآخَرِ، فَهِيَ ثَابِتَانِ.

وقوله ﷺ: «لَا تَرَكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ» هَذَا عَدَمٌ تَدْخُلُ فِيهِ نَارُ السَّرَاجِ وَغَيْرُهَا وَأَمَّا الْقَادِرُ الْمُعْتَمِدُ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّ جِيفَ حَرِيقٍ يَسِيْبُهُ، دَخَلَتْ فِي الْأَمْرِ بِالْإِطْفَافِ، وَإِنْ أَمِنَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ، فَالْقَادِرُ أَنَّهُ لَا يَأْسُ بِهِ، لَا تَقْدَرُ لَعْنَةُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ الْأَمْرَ

(١) «المصباح»: (وباء).

[٥٢٥٨] ١٠١ - (٢٠١٦) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شُمَيْرٍ وَأَبُو عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَاصِمٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: اخْتَرَقَ بَيْتٌ عَلَى أَهْلِهِ بِالْمَدِينَةِ بَيْنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَأْنِهِمْ، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ النَّارُ إِنَّمَا هِيَ عَدُوٌّ لَكُمْ، فَإِذَا رُمْتُمْ فَأَطْفِئُوهَا عَنْكُمْ». [الميد: ١٩٥٦١، «سجري» ١٦٢٩١].

بالإضافة في الحديث السابق بأن الفويسقة تصرم على أهل البيت بينهم، فإذا انفتحت العلة زاء لمنع قوله: (سعيد بن عمرو الأشعري) تقدم مرأت أنه منسوبة إلى جده الأعلى الأشعث بن قيس^(١). قوله: (بريد، عن أبي بردة) تقدم أيضاً مرأت أنه بصم «موحدة» لا الله أعلم



١٣ - باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما

٥٧٥٩٦ [١٠٢] - (٢٠١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي حَذِيفَةَ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنَّا إِذَا حَضَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، لَمْ نَضَعْ أَيْدِيَنَا حَتَّى يَبْدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَضَعُ يَدَهُ، وَإِنَّا حَضَرْنَا مَعَ مَرْءٍ طَعَامًا، فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ كَاتِبُهَا تَدْفَعُ، فَذَهَبْتُ لِنَضَعَ يَدَهَا فِي الطَّعَامِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهَا، ثُمَّ جَاءَ أَهْرَابِي كَأَنِّي يُدْفَعُ، فَأَخَذَ يَدَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ إِلَّا يُذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِنَّ جَاءَ بِهِذِهِ الْجَارِيَةِ لَيَسْتَحِلُّ بِهَا، فَأَخَذْتُ يَدَهَا، فَجَاءَ بِهَذَا الْأَهْرَابِي لَيَسْتَحِلَّ بِهِ،

باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما

قوله: (عن الأعمش، عن خيثمة، عن أبي حذيفة، عن حذيفة ﷺ قال: كنا إذا حضرنا مع النبي ﷺ طعامًا، لم نضع أيدينا حتى يبدأ رسول الله ﷺ بوضع يده) إلى آخره.

هذا الإسناد فيه ثلاثة تابعيون كوفيون بعضهم عن بعض: الأعمش وخيثمة، وهو خيثمة بن عبد الرحمن بن عبد الصالح، وأبو حذيفة، واسمه سلمة بن ضبيب، وكيل: ابن هبة، وكيل: ابن هبة، وكيل: ابن هبة، وكيل: ابن أبي ضهيرة الهندي الأرحبي، بالحاء المهملة وبالموحدة.

وقوله: (لم نضع أيدينا حتى يبدأ رسول الله ﷺ) فيه بيان هذا الأدب، وهو أنه يبدأ الكبير والفاضل في غسلي اليد للطعام، وفي الأكل.

قوله: (فجاءت جارية كأنها تدفع) وفي الرواية الأخرى (كانها^(١) تطرد) يعني لشده سرعتها (فذهبت لتضع يدها في الطعام، فأخذ رسول الله ﷺ يدها، ثم جاء أهرابي كأنما يدفع، فأخذ بيده. فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَحِلُّ لَطْعَامَ إِلَّا يُذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَإِنَّ جَاءَ بِهِذِهِ الْجَارِيَةِ لَيَسْتَحِلُّ^(٢) بِهَا، فَأَخَذْتُ يَدَهَا، فَجَاءَ بِهَذَا الْأَهْرَابِي لَيَسْتَحِلَّ بِهِ، فَأَخَذْتُ يَدَهُ،

(١) أي (خ). كتاب

(٢) وقع في نسخة من صحيح مسلم: كأنما

(٣) وقع في (خ) و(س) ١: هـ اسم.

(٤) في (ع): يستحل

فَأَخَذْتُ يَدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ يَدَهُ فِي يَدِي مَعَ يَدِهَا». [الحمد ٢٧٢٢٩].

[٥٢٦٠] (٠٠٠) وَخَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ خَبِثَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حُدَيْفَةَ الْأَرْحَبِيِّ، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ: كُنْتُ إِذَا دُعِيتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى طَعَامٍ، فَذَكَرْتُ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَقَالَ: «كُنَّا لَمَّا يُطْرَدُ» وَفِي الْجَارِيَةِ: «كُنَّا لَمَّا تُطْرَدُ» وَقَدْ مَجِئَ الْأَعْرَابِيُّ فِي حَدِيثِهِ قَبْلَ مَجِئِ الْجَارِيَةِ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: ثُمَّ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ وَأَكَلَ. [نظر ٥٢٥٩].

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ يَدَهُ فِي يَدِي مَعَ يَدِهَا (ثم ذكر اسم الله تعالى وأكل).

في هذا الحديث فوائد: منها: جواز الحلب من غير استحلاب، وقد تقدم بيانه مراراً، وتفصيل الحديث في استحبابه وكرهه^(١).

ومنها: استحباب التسمية في بدء الطعام، وهذا مجمع عليه^(٢)، وهكذا يستحب حمد الله تعالى في آخره كما سيأتي في موضعه إن شاء الله، وكذا تستحب التسمية في أول الشرب، بل في أول كل أمر ذي بار كما ذكرنا قريباً.

قال العلماء: ويستحب أن يجهر بالتسمية يسمع غيره ويُسْمِعُهَا، ويترك التسمية في أول الطعام عامداً أو ناسياً أو جهلاً أو مكرهاً أو عاجزاً لعرض آخر، ثم تمكن في أمه أكله منها، استحباب أن يُسَمِّيَ ويقول: (بسم الله أوله وآخره)، لقوله ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي أَوَّلِهِ، فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا^(٣)، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

والتسمية في شرب الماء والسنن والنس ولعس ولعرق والدواء وسائر مشروبات، كالنسمية على الطعام

(١) انظر (٣١١/١)، (٧٢/٣)، (٦١/٥).

(٢) قال ابن حجر في الفتح الباري: (٩/٥٢٢): في من الإجماع على الاستحباب نظر، إلا إن أريد بالاستحباب أنه رجح الفعل، وإلا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك.

(٣) أبو داود: ٣٧٦٧، والتِّرْمِذِيُّ: ١٩٦٥. وأخرجه الهنات في «الكبرى»: ١٠٤٠، وابن ماجه: ٣٢٦٤، وأحمد:

٢٥٧٣٣ من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

في كل ما ذكرناه، وتحتل التسمية يقول: (بسم الله)، فإن قال: (بسم الله الرحمن الرحيم)، كما كان حسناً^(١)، ومواء في استحباب تسمية لجنب وإسقاطه وغيرهما.

ومبني أن يُسمى كل واحد من الأكلين، فإن سُمي واحد منهم حصل أصل لسنة، نص عليه الشافعي^(٢)، ونُستدل له بأن النبي ﷺ أخبر أن الشيطان إنما يتمكن من الطعام إذا لم يذكر اسم الله تعالى عليه، وهو قد ذكر اسم الله تعالى عليه، ولأن^(٣) لمقصود يحضن مواحدة ويؤيده أيضاً ما سيأتي في حديث الذكر عند دخول البيت، وقد أوضحت هذه المسائل وما يتعلق بها في كتاب الأذكار في كتاب أذكار الطعام^(٤).

وقوله ﷺ: «إن يده في يدي مع يدها» هكذا هو في معظم الأصول. «يده»، وفي بعضه «يديهما»، فهذا ظاهر، والثنية تعود إلى الجارية ولأعرابي. ومعناه: إن يدي في يد الشيطان مع يد لجارية والأعرابي. وفي رواية: «يدها» بالإنفراد، فيعود الضمير على الجارية. وقد حكى القاضي عياض أن الوجه الثنية^(٥)، ولظاهر أن رواية الأفراد أيضاً مستفيضة، فإن ثبت يده لا يفي يد الأعرابي، وإذا صححت الرواية بالإنفراد وجب قبولها وتأويلها على ما ذكرناه، والله أعلم.

وقوله ﷺ: «إن الشيطان يستحل الطعام ألا يذكر اسم الله عليه» معنى «يستحل» يتمكن من أكله، ومعناه: أنه يتمكن من أكل الطعام إذ شرع به (يسنن) بغير ذكر الله تعالى، وأما إذ لم يشرع فيه أحد، فلا يتمكن من أكله، وإن كانوا جماعة فذكر اسم الله بعضهم دون بعض، ثم يتمكن منه، ثم الطوب الذي عليه جماهير العلماء من السلف والخلف من المحدثين والفقهاء والمتكلمين أن هذا الحديث

(١) ابن حجر في فتح الباري (٩/٥٤١) وأما قول النووي في أدب الأكل من «الأذكار» صفة التسمية من أهم ما ينبغي معرفته. ولأفضل أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، فإن قال: بسم الله، كما «حصلت نسبة» ثم أرلها ادعاء من لأفضية دليلاً خفياً، إنما ما ذكره لحربي في أدب الأكل من «الإحياء» أنه لو قال في كل بقعة: بسم الله، كان حسناً، وأنه يستحب أن يقول مع الأولى بسم الله، ومع الثانية: بسم الله الرحمن، ومع الثالثة: بسم الله الرحمن الرحيم، فلم أر لاستحباب ذلك دليلاً.

(٢) في (تح): «وأن».

(٣) الأذكار ٢٩٨ من ٢٢٨.

(٤) أذكار المعلم: (٦/٤٨٥).

[٥٢٦١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ، الْإِسْنَدُ، وَقَدْ مَجِيءُ الْجَرِيَّةِ قَبْلَ مَجِيءِ الْأَعْرَابِيِّ. [٢٣٣٧٣].

[٥٢٦٢] ١٠٣ - (٢٠١٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، الْعَنْزِيُّ: حَدَّثَنَا الضُّعْفَرِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي عَاصِمٍ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ، فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَيْتَ لَكُمْ وَلَا عَشَاءَ، وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيْتَ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيْتَ وَالْعَشَاءَ». [٥٢٦٣].

[٥٢٦٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ - حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «إِنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَاصِمٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ طَعَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ دُخُولِهِ». [١٥١٠٨].

[٥٢٦٤] ١٠٤ - (٢٠١٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

وَشِبَّهٍ مِنْ، لِأَحَادِيثَ لَوَارِدَةٍ فِي أَكْلِ الشَّيْطَانِ مَحْمُولَةً عَلَى طَوَرِهَا، وَأَنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ حَقِيقَةً، بِذِ الْعَقْلِ لَا يُحْيِيهِ، وَالشَّرْحُ لَمْ يُكْرَهْ، بَلْ أَتَيْتُهُ، فَوَحِبَ قَبُولَهُ وَاعْتِقَادَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله في الرواية الثانية (وقد مَجِيءُ الْأَعْرَابِيِّ قَبْلَ مَجِيءِ الْجَرِيَّةِ) عكسُ الرواية الأولى، ولذا نُقِلَتْ كالأولى، ووجه الجمع بينهما أنَّ لَمَّا دُفِعَ قَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ: (قد مَجِيءُ الْأَعْرَابِيِّ) أَنَّهُ قَدْ مَجِيءُ فِي اللفظِ مِغِيرَ حَرْفِ تَرْتِيبٍ، فَذَكَرَ بِلَوْنٍ وَقَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، وَجَاءَتْ جَرِيَّةٌ، وَالْوَاوُ لَا تَقْضِي تَرْتِيبًا. وَأَمَّا الرُّوَايَةُ الْأُولَى فَصَرَحَتْ فِي التَّرْقِيبِ وَتَقْدِيمِ جَرِيَّةٍ، لِأَنَّهُ قَالَ: (لَمَّا جَاءَ أَعْرَابِيٌّ). وَ(لَمَّا) لِلتَّرْتِيبِ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى وَيَعْنِي حَمْلَهُ عَلَى وَاقِعَتَيْنِ.

قوله ﷺ «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ، فَذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ لَا مَيْتَ لَكُمْ وَلَا عَشَاءَ، وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ دُخُولِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيْتَ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيْتَ وَالْعَشَاءَ» مَعْنَاهُ: قَالَ الشَّيْطَانُ لِإِخْوَانِهِ وَأَهْوَانِهِ وَرُغْمَتِهِ. وَهِيَ هَذَا اسْتِغْيَابُهُ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ دُخُولِ الْبَيْتِ وَعِنْدَ الطَّعَامِ.

رُمِحَ: أَخْبَرَنَا النَّيْتُ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا بِالشَّمَالِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشَّمَالِ» . [أحمد: (١١٥٨٧) -

[٥٢٦٥] ١٠٥ - (٢٠٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَفُحَّهْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَبْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ جَدِّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ قَلْبًاكُنْ يَمِينَهُ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ يَمِينَهُ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ» . [أحمد: (١٥٣٧) -

[٥٢٦٦] ١٠٠ () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيهِ قُرِئَ عَلَيْهِ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح) . وَحَدَّثَنَا بَرُّ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، جَمِيعًا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ سُفْيَانَ . [أحمد: (١٥٨٦) -

[٥٢٦٧] ١٠٦ - (٢٠٢٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَةُ، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ حَزْمَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، حَدَّثَهُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِشِمَالِهِ، وَلَا يَشْرَبَنَّ بِهَا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِهَا» . قَالَ: وَكَانَ نَافِعٌ يَزِيدُ فِيهَا: «وَلَا يَأْخُذُ بِهَا، وَلَا يُعْطَى بِهَا» ، وَبِی رِوَايَةِ أَبِي الطَّاهِرِ: «لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدُكُمْ» . [أحمد: (١٦١٨٤) -

[٥٢٦٨] ١٠٧ - (٢٠٢١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ

قوله ﷺ: «لَا تَأْكُلُوا بِالشَّمَالِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشَّمَالِ» وفي رواية بن عمر ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ قَلْبًاكُنْ يَمِينَهُ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ يَمِينَهُ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ» ، وَكَانَ نَافِعٌ يَزِيدُ فِيهَا: «وَلَا يَأْخُذُ بِهَا، وَلَا يُعْطَى بِهَا» .

فيه استحباب الأكل والشرب باليمين، وكراهتهما بالشمال، وقد زاد نافع الأخذ والإعطاء، وهذا إذا لم يكن عذر، فإن كان عذر يمنع الأكل والشرب باليمين، من مرض أو جرح أو غير ذلك، فلا كراهة في الشمال. وفيه أنه ينبغي اجتناب الأعداء التي تشبه أفعال الشياطين، و

عَمَّارٌ: حَدَّثَنِي يَسَاسُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ، فَقَالَ: «كُلْ يَمِينِكَ» قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ. قَالَ: «لَا اسْتَطَعْتَ» مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ، قَالَ: فَمَا رَفَعَهَا إِلَى هَيْهَو. (الأسود: ١٦٤٩٣).

[٥٢٦٩] ١٠٨ - (٢٠٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ أَبُو بَكْرِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، سَمِعَهُ مِنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: كُنْتُ فِي حَجَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ يَدِي تُطْبِشُ فِي الصُّحُفَةِ، فَقَالَ لِي: «يَا عَلَامُ، سَمَّ اللَّهُ، وَكُلْ يَمِينِكَ» وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ». (راوند: ١٦٣٣٢، والبيهقي: ٥٣٧٦).

قوله: (أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ، فَقَالَ: «كُلْ يَمِينِكَ» قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ، قَالَ: «لَا اسْتَطَعْتَ» مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ، قَالَ: فَمَا رَفَعَهَا إِلَى هَيْهَو) هذا لرجل هو يسير - بضم الياء وبسبب لاهمة - بن رعي لخبير - بفتح لعين وباء المشاء الأشجعي، كذا ذكره ابن منذر وأبو نعيم (الأصبهاني وابن ماكولا^(١) وأحرون)، وهو صحابي مشهور عنه هؤلاء وغيرهم في الصحابة.

وأما قول القاضي عياض رحمه الله أن قوله: (بِ مِثْلِهِ إِلَّا الْكِبَرُ) يدل على أنه كان مسافراً^(٢)، فليس بصحيح، فإن مجرد الكبر والمخالفة لا يقتضي النكاح والكفر، لكنه معصية إن كان الأمر أمرًا بإيجاب.

وفي هذا الحديث جواز الدعاء على من حاله الحكم الشرعي بلا عذر - وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل حال حتى في حال الأكل، واستحباب تعليم الأكل أدب الأكل، إذ لحاقه كما في حديث عمر بن أبي سلمة الذي بعده.

قوله: (عن عمر بن أبي سلمة قال: كنت في حجر رسول الله ﷺ، وكانت يدي تطيش في الصُّحُفَةِ، فَقَالَ لِي: «يَا عَلَامُ، سَمَّ اللَّهُ، وَكُلْ يَمِينِكَ، وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ»).

قوله: (تَطْبِشُ) بكسر ثاء وبعدها مثناة تحت ساكنة، أي تتحرك وتشد إلى نوحى الصُّحُفَةِ، ولا تقتصر على موضع واحد، و(الصُّحُفَةُ) دون القُصْعَةِ، وهي ما شبع من شبع خمسة، واقْصَعَةُ شُبع

(١) ابن ماجه، مسندة لأبي سلمة، ٢٦٨ - والمعروفه صحابة «أبي نعيم» (٤١٥/١)، و«الإكمال» (٢٦٩/١).

(٢) إكمال المحبة، (٤٨٧/١).

[٥٢٧٠] ١٠٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَبِيٍّ نَحْلَوَانِي وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ قَدَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ خَلْحَلَةَ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَكَلْتُ يَوْمًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلْتُ أَخُذُ مِنْ لَحْمٍ حَزْلٍ الصُّخْفَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ وَمَا يَلِيكَ». [إ. ح. ح. ٥٢٧٧]

[٥٢٧٠] ١٠٩

[٥٢٧١] ١١٠ - (٢٠٢٣) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ اخْتِنَاتِ الْأَسْقِيَةِ. [تحفة: ١١٠٢٦] [و. ٥٢٧٢]. [٥٢٧٢] ١١١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ بَنِي شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَاتِ الْأَسْقِيَةِ، أَنْ يُشْرَبَ مِنْ أَقْوَاهَا. [حد. ١١٠٦٢، واحد: ٥٢٧٦]. [٥٢٧٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ

عشرة، كما قاله نكسائي فيما حكاه لجوهري^(١) وغيره عنه، وقيل: الصُّخْفَةُ كَالْقَصْعَةِ، وَجَمْعُهَا صُخُفٌ^(٢).

وفي هذه الحديث بيانه ثلاث سنن من سنن الأكل، وهي: التسمية، والأكل باليمين، وقد سبق بينهما، والثالثة: الأكل ممّا يليه، لأن أكله من موضع يد صاحبه سوء عشرة، وقرئ مروية، فقد يفتقره صاحبه، لا سيما هي لأمرق وشبهها، وهذا في شريد والأمرق وشبهها، فإن كان تمرًا أو أجسادًا^(٣)، فقد بدلوا إباحته ختلافه لأيدي في الضيق وسخوه، والذي ينبغي بمعيم الشهي، حملاً لتبهي على عموه، حتى يثبت هليل «مختصص».

قوله: (محمد بن عمرو بن خلخلة) هو يفتح الحامين السهلين ورسكده للام بينهم، والله أعلم.

قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن اختنات الأسقية)، قال في الرواية الأخرى: (وختناتها) أن

(١) التلمذ: (ص. ١٠٠)

(٢) في (خ): أصح: وهو خطأ.

(٣) في (خ): وأجساداً.

بِهَذَا الْإِسْنِدِ وَمِثْلُهُ، شَرِبَ أَنَّهُ قَالَ: وَاجْتَنَابُهَا: أَنَّ يُقَلَّبَ رَأْسُهَا ثُمَّ يُشْرَبَ مِنْهُ. (أحمد: ١١٨٨٨)
[رواه: ٥٢٧٢].

يُقَلَّبُ رَأْسُهَا ثُمَّ يُشْرَبُ مِنْهُ (الاجتناب) معناه معجعة ثم تدع متناه فوق ثم تولى ثم ألف ثم شدته، وقد فسره في الحديث، وأصل هذه الكلمة التكتسّر والانطواء، ومنه سمي الرجل المشتهى بالشمه في طبيعه وكلامه وحركاته مخبئة.

وَأُتِفِقُوا عَلَى أَنَّ لَهَا عَنْ اجْتِنَابِهَا نَهْيٌ نَزِيهٌ لَا تَحْرِيمٌ، ثُمَّ قِيلَ: سَبَبُهُ أَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِي السَّقَاءِ مَا يُؤْذِيهِ، فَيَدْخُلُ فِي جَوْفِهِ وَلَا يَدْرِي، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ عَلَى غَيْرِهِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ يُنْتَنَهُ، أَوْ لِأَنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ.

وقد روى الترمذي وغيره عن كسبة بنت ثابت - وهي أخت حسان بن ثابت - قالت، دخل علي رسول الله ﷺ فشرب من [في] قربة معنقة قائماً، فقمعت إلى فيها فقطعته. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح (١).

وقطعها لقم القربة فعملته لوجهي. أحدهم. أن تصون موصفاً أصابه قم رسول الله ﷺ عن أن يُبتدل ويمنه كل أحد. ولثاني: أن تحفظه لتتبرك به ولا تستشفاه، والله أعلم. فهذا الحديث يدل على أن النهي ليس للتحريم، والله أعلم.



(١) الترمذي، ٢٠٠١ وم بين معقولين منه. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب وهو في المتن ابن ماجه ٣٤٢٣، والسنن أحمد ٢٧٢٤٨، وليس عنده قمعت إلى فيها فقطعته. ووقع عبد ابن ماجه زيادة: تبقي بركة موضع في رسول الله ﷺ.

١٤ - [باب كراهية الشرب قائماً]

[٥٢٧٤] ١١٢ (٢٠٢٤) حَدَّثَنَا هُنَابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمْدٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِماً، (مسند - ١٣٠٧٦).

[٥٢٧٥] ١١٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِماً، قَالَ قَتَادَةُ: فَقُلْتُ - فَلَا أَكُلُ؟ فَقَالَ: ذَلِكَ أَشْرُّ أَوْ أَخْبَثُ. (مسند - ١٧٣٣٨).

[٥٢٧٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ قَتَادَةَ. (مسند - ١٧١٨٥).

[٥٢٧٧] ١١٤ - (٢٠٢٥) حَدَّثَنَا هُنَابُ بْنُ خَالِدٍ - حَدَّثَنَا هَمْدٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي عِيْسَى الْأُسْوَارِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِماً. (مسند - ١٧٧٨).

[٥٢٧٨] ١١٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبَنُو بَشَّارٍ - وَالْمَعْطَفُ لِزُهَيْرٍ وَابْنُ الْمُثَنَّى - قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي عِيْسَى الْأُسْوَارِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّرْبِ قَائِماً. (مسند - ٥٢٧٧).

باب في الشرب قائماً

فيه حديث قَتَادَةَ: (عن أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِماً) وفي رواية: (نهى عن الشرب قائماً، قال قَتَادَةُ: قلنا، فَلَا أَكُلُ؟ قال: أَشْرُّ أَوْ أَخْبَثُ^(١))

وفي رواية (عن قَتَادَةَ، عن أَبِي عِيْسَى الْأُسْوَارِيِّ، عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِماً) وفي رواية عنهم: (لهم عن الشرب قائماً).

(١) قوله (ج): وأخبت

[٥٢٧٩] ١١٦ - (٢٠٢٦) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي الْفَزَارِيُّ - :
 حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ : أَخْبَرَنِي أَبُو عَطْفَانَ لُثْرِيُّ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ . قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَشْرَبُ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِماً ، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ » .

وفي رواية (عن عمر بن حمزة قال : أخبرني أبو عطفان لثري ، أنه سمع أبا هريرة يقول قال
 رسول الله ﷺ : « لا يشرب أحدكم قائماً ، فمن نسي فليستقي »)



١٥ - [باب في الشرب من زمزم قائماً]

[٥٢٨٠] ١١٧٢ - (٢٠٢٧) - وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ - حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ [احمد ٢٠٨ وسخري ١١٣٧].

[٥٢٨١] ١١٨ - (٠٠٠) - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ مِنْ دَلْوٍ مِنْهَا وَهُوَ قَائِمٌ. [احمد ١١٠٣ وسخري ٥٩١٧].

وعن ابن عباس: (سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ، شَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ) ^(١) وفي الرواية الأخرى: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ وَهُوَ قَائِمٌ).

وفي «صحيح البخاري» أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي رَافٍ شَرِبَ قَائِمًا، وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُ عَوْنِي فَعَلْتُ ^(٢).

علم أنَّ هذه لأحد حديث «شكل معانها» على بعض العلماء حتى قال فيها أقول لا باطله، وزد حتى نجاس ورم أن يُصَحَّفَ بعضها، ودَّعى فيها دعوى باطله لا عرض لك في ذكرها، ولا وجه لإشاعة الأباطيل والغلط في تفسير السنن، بل تذكرُ لَصَوَابِ، ويُشار إلى التحذير من الاختراع بما خالفه، وليس في هذه الأحاديث - بحمد الله تعالى - إشكال، لا فيها ضحكت، بل كلها صحيحة، وصوابٌ فيها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فيها محمولٌ على كراهة التنزيه. وأما شربه ﷺ قائماً، فبيدٌ لجواز، فلا إشكال ولا تعارض، وهذه الذي ذكرناه يَحْتَمِلُ التَّصْيِيرَ إِلَيْهِ.

وأما من زعم نسخاً أو غيره، فقد غلط غلطاً فاحشاً، وكفَّ بصره إلى السَّخَرِ مع إمكان تجميع بين الأحاديث لو ثبت التاريخ؟ وأما له يُلْتَمَذُ والله أعلم.

لأن قيل: كيف يكون لشرب قائماً مكروهاً وقد فعله النبي ﷺ؟ ناجز؟ أَلَمْ يَحْدِثْ ﷺ إِذْ كَانَ بِدَنٍّ لِيَجْوزَ لَا يَكُونَ مَكْرُوهًا، بَلْ لِبُأْسِ وَاجِبٍ عَلَيْهِ ﷺ. فكيف يكون مكروهاً؟ وقد ثبت عنه أنه ﷺ تَوَضَّأَ

(٢) هذه الرواية وثبتت بعدة من الكتب التالية.

(٣) البخاري: ٥٩١٥، وهو في «مسند أحمد»: ١٠٠٥.

مرّة مرّة، وحذف على يعير، مع أنّ الإجماع على أنّ لوضوء ثلاثاً ثلاثاً وانقشاف ما شياً أكمل، وبما أنّ هذا غير منحصرة، فكان عليه السلام يُنبّه على حوار النبيّ «مرّة أو مرّات» ويؤظّب على الأفضل منه، وهكذا كان أكثر وضوئه عليه السلام ثلاثاً ثلاثاً، وأكثر طوفه ما شياً، وأكثر شربه حائساً، وهذا واضح لا يشكّك فيه من له أهليّ تسبؤ إلى علمه، والله أعلم.

وأما قوله عليه السلام: «لمن نسي فليستقي»، فمحمول على الاستحباب والتدب، فيستحب لمن شرب قائماً أن يتقبّاه، لهذا الحديث الصحيح المصريح، فإنّ الأمر إذا نعتّر حصه على لوجوب، حُص على الاستحباب.

وأما قول القاضي عياض: لا خلاف بين أهل العلم أنّ من شربه ناسياً لمس عليه أن يتقبّاه^(١)، وأشار^(٢) بذلك إلى تضعيف الحديث، فلا يلتفت إلى إشارته، وتكون أهل العلم سمّ يوجبوا الاستقاة، لا يسمع كونها مستحبّة، فإن ادّعى مدّع منع الاستحباب، فهو مجازف لا يلتفت إليه، فمن أين له الإجماع على منع الاستحباب؟ وكيف تُترك هذه الشبهة لمُصححة لفرضية بالتوهمات والدعاوى والتزعمات؟

ثم اعلم أنّه يُستحب الاستقاة لمن شرب قائماً، ناسياً أو متعمداً، وذكر النّاسي في الحديث ليس سراً، لأنّ لعدم يخالفه، بل للتنبّه به على غيره بصريق الأولى، لأنّه إذا أمر به النّاسي وهو غير مخاصب، فلهذا انحطت المكلّف أولى، وهذا واضح لا شكّ فيه، لا سيما على مذهب الشافعي والجمهور في أنّ لقائل عمداً تتركه لكفارة، وإنّ قوله تعالى: «وَمَنْ فَعَلَ خُطْأً فَتَرَدُّ رَقَبَةً مُّؤَمَّرَةً» [النساء: ٩٧] لا يسمع وجوبها على العمد، بل للتنبّه، والله أعلم.

وأما ما يتعلق بأمنيد الباب والفاظه، فقال مسلم: (حدثنا قتّاب بن خالد: حدثنا همام: حدثنا قتادة، عن أنس أن النبيّ عليه السلام)، قال: (وحدثنا محمد بن مثنى، حدثنا عبد الأعلى: حدثنا سعيد، عن قتادة، عن أنس).

(١) الإكمال لمعجم: (٦/ ٤٤١)

(٢) في (نسخ) و(نسخ): فاشد

[٥٧٨٢] ١١٩ - (٥٥٠) وَحَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ يونسَ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ : أَخْبَرَنَا عَمَّاسُ بْنُ الْأَحْوَلِ

هَذَانِ الْإِسَادَانِ بِصَرِيحٍ كُلِّهِمَا ، وَنَدَّ سَبْقَ مَرْثِ أَنْ قَدْ بَابًا يُقَالُ فِيهِ : هَدْبَةٌ ، وَأَنَّ أَحَدَهُمَا اسْمٌ
وَالْآخَرُ لَقَبٌ ، وَاخْتَلَفَ فِيهِمَا ^(١) . (وسعيد) هذا هو ابن أبي غريرة .

وقوله : (قال قتادة - قلنا - يعني لاس - لا لاكل؟ قال - أشرف أو أخبث) هكذا وقع في الأصح .
(أشرف) بالالف ، والمعروف في العربية : شرف ، بغير لالفة ، وكذلك خبره ، قال الله تعالى ﴿وَأَسْبَغْتُ
الْحَنَافَةَ بِوَيْهَلٍ خَيْرٍ شَتَقَرًا﴾ (سورة - ٢١) ، وقال تعالى : ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِمَّا كَانُوا﴾ (سورة - ١٧٥) ، ولكن
هذه اللقطة وقعت حسا على لشد ، فإنه قيل : (أشرف أو أخبث) ، فشدت قتادة في أن أنس كان : أشرف ، أو
قال أخبث ، فلا بثبت عن أنس (أشرف) بهذه الرواية ، فإن جاءت هذه اللقطة بلا شد ، وثبتت عن
أنس ، فهو عربي فصيح ، فهي لغة وإن كنت قليلة الاستعمال . ولهذا نظائر مما لا يكون معروفا عند
التحويين وحديثا على قواعدهم ، وقد صحت به الأحاديث ، فلا ينبغي ردّه إذا ثبت ، بل يقال : هذه لغة
قليلة الاستعمال ، ونحو هذا من العبارات ، وسببه أن الصحابة لم يحيطوا إحاطة قطعية بجميع كلام
العرب ، ولهذا يسمع بعضهم ما ينقصه غيره عن العرب كما هو معروف ، والله أعلم .

وقوله : (عن أبي عيسى الأنصاري) هو بضم لهمزة ، وحكي كسرهما ، والذي ذكره السمعاني
وصاحب «المشارك» والمصالح ^(٢) هو الضم فقط ، قال أبو علي لُقْطَانِي وَالسَّمْعَانِي وغيرهما . لا
يُعرف اسمه ^(٣) . قال الإمام أحمد بن حنبل : لا أعلم أحدا روى عنه غير قتادة ^(٤) . وقال الطبراني : هو
بصري ثقة ، وهو مسرب إلى الأنصار ، وهو واحد من أسود القرس . قال الجوهري : قال أبو طيبد
هم القرس ^(٥) ، قاله : والأساوره أيضا قوم من العجم بالبصرة نزلوها قديما ، كالأحمره بالكوفة ^(٦) .

قوله (أبو عَطْلَانُ الثَّمَرِي) هو بضم لميم وتشديد التاء ، ولا يُعرف اسمه .

وهو (سريج بن يونس) تقدم مرّات أنه بالهمزة و لعيم ^(٧) .

(١) النظر (٣٢٩/١) .

(٢) «الأنساب» . (١/ ٢٥٠-٢٥١) ، «المشارك لأبي حنبل» (١/ ٢٠١) ، «المصالح لأبي حنبل» (١/ ١١٤) .

(٣) تنقيح المهمم : (١/ ٩٧) .

(٤) «العلل ومعولها الرجال» : رواية الترمذي : ص ١٩٥ .

(٥) «غريب الحديث» : (١/ ١٥٧) .

(٦) «المصباح» : (سورة) وفيه : عيلة ، بفتح عيم .

(٧) «العلل» : (١/ ٨٧) .

(ح). وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدُّورِيُّ رِوَايَةً عَنْ سَالِمٍ، قَالَ سَمِعْتُ: أَخْبَرَنَا، وَقَدْ يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: حَدَّثَنَا عَصِمٌ الْأَحْوَلُ وَمُغِيرَةُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ وَهُوَ قَائِمٌ. [أحمد: 1838].

[٥٢٨٣] ١٢٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَصِمٍ، سَمِعَ الشَّعْبِيَّ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ قَائِمًا، وَاسْتَسْقَى وَهُوَ عِنْدَ الْبَيْتِ. [أحمد: 1838].

[٥٢٨٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كَلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْدَادِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: فَأَتَيْتُهُ بِسَلْوَى. [أحمد: 2244].

قوله: (واستسقى وهو عند البيت) معناه: طلب وهو عند البيت ما يشربه: ولمرؤد بالبيت الكعبة، زاحف الله شرفاً.



١٦ - [باب كراهة التَّنَفُّسِ فِي نَفْسِ الْإِنَاءِ،

وَاسْتِحْبَابِ التَّنَفُّسِ ثَلَاثًا خَارِجَ الْإِنَاءِ]

[٥٢٨٥] ١٢١ - (٢٦٧) - حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَبِي بَوَّسٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ.
 [٦١٢] أحمد ٢٢٥٢٢، [وطر ٥٢٨٦].

[٥٢٨٦] ١٢٢ - (٢٠٢٨) - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَزْرَةَ بْنِ دَايِدٍ لَانْصَارِيِّ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا. أحمد ١٢٠٩٣، [البحاري ٥٦٣١].

[٥٢٨٧] ١٢٣ - (٠٠٠) - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ (ح)، وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي عَصَامٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: «إِنَّهُ أَرَوَى وَأَبْرَأُ وَأَمْرَأُ». قَالَ أَنَسٌ: فَأَنْتَ أَتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا [أحمد ١٣٢٠٧] [إمام ٥٢٨٦].

[٥٢٨٨] (٠٠٠) - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: عَنْ

باب كراهة التَّنَفُّسِ فِي نَفْسِ الْإِنَاءِ،

وَاسْتِحْبَابِ التَّنَفُّسِ ثَلَاثًا خَارِجَ الْإِنَاءِ

فيه حديث: (نهى أن يتنفس في الإناء)، وحديث: (كان يتنفس في الإناء ثلاثاً)، وفي رواية: (في الشراب)، ويقول: «إنه أروى وأبرأ وأمرأ».

هذان حديثان محمولان على «ترجمته لهما»، فالأول محمول على أول ترجمة، والثاني على آخرها.

وقوله ﷺ: «أروى» من لُزِي، أي: كثر ريقاً. و«أبرأ وأمرأ» مهموزان، ومعنى «أبرأ» أي: أبرأ من ألم عطش، وقيل: أبرأ أي: أسلم من مرض أو أذى يحطس بسبب الشرب في نفس واحد ومعنى «أمرأ» أي: أحسن انسياغاً، والله أعلم.

هشام الدستوائي، عن أبي عصام، عن أنس، عن النبي ﷺ، ومثله، وقد: في الإناء.

[أحمد: ١٢١٨٦] [رواه: ٥٢٨٦].

قوله: (عن أبي عصام، عن أنس) اسم أبي عصام خالد بن عبيد

وقوله هي لحديث ثني: (كان يتنفس في الإناء أو في لثواب) معناه: في أثناء شربه من الإناء،

أو في أثناء شربه المشروب.



١٧ - [باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما

عن يمين المبتدئ]

[٥٢٨٩] ١٢٤ - (٢٠٢٩) - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ - قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بَنِي قَدِيبٍ بِمَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَشَرِبَ، ثُمَّ أُعْطِيَ الْأَعْرَابِيُّ وَقَالَ: «الْأَيْمَنُ قَالَا يَمَنُ». [مسند أحمد ١٢٩٢١ والبخاري ٥٦١٩].

[٥٢٩٠] ١٢٥ - (٠٠٠) - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو الدَّيْلَمِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَخْمَرٍ - وَاللَّفْظُ لِيُزْهَرِي - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَدِمَ لِنَبِيِّ ﷺ لِمَدِينَةٍ وَأَنَا ابْنُ عَشِيرٍ، وَمَاتَ وَأَنَا ابْنُ عَشِيرٍ، وَكُنْتُ مُهَاجِرِي يَحْتَضِنُنِي عَلَى جُلْعَتِي، فَدَخَلَ عَدِيْنَا دَارَهُ، فَحَلَبَتْ لَهُ مِنْ شَعْرِ دَاجِنٍ، وَشَيْبَ لَهُ مِنْ بَطْرِ فِجِ الدَّارِ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ - وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ شِمَالِهِ -: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُعْطِ أَبَ بَكْرٍ، فَأَعْطَاهُ أَعْرَابِيًّا عَنْ يَمِينِهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَيْمَنُ قَالَا يَمَنُ» [مسند أحمد ١٢٠٧٧] (بسط ٥٢٨٩).

[٥٢٩١] ١٢٦ - (٠٠٠) - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ بْنِ حَزْمٍ أَبِي طَوَالَةَ

باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما

عن^(١) يمين المبتدئ

فيه أنس رضي الله تعالى عنه (أن رسول الله ﷺ أتى بلبن قد شيب ماء، وعن يمينه أعرابي، وعن يساره أبو بكر ﷺ، فشرب، ثم أعطى الأعرابي وقال: «الأيمن قالا يمين»).

وهي الرواية الأخرى: (فقال له عمر - وأبو بكر عن شماله - يا رسول الله، أعط أبا بكر، فأعطاه أعرابياً عن يمينه، وقال رسول الله ﷺ: «الأيمن قالا يمين»).

(١) في (ج) و(ص): علي.

الأنصاري، أنه سمع أنس بن مالك (ح). وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب - واللفظ له -: حدثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن عبد الله بن عبد الرحمن، أنه سمع أنس بن مالك يحدث قال: أدنا رسول الله ﷺ في دارنا، فاستسقى، فحلب له شاة، ثم شربه من ماء يشري عليه. قال: فأعطين رسول الله ﷺ، فشرب رسول الله ﷺ وأبو بكر عن يساره، وعمر وجهه، وأعرابي عن يمينه، فلما فرغ رسول الله ﷺ من شربه، قال عمر: هذا أبو بكر يا رسول الله يشربه إياه - فأعطى رسول الله ﷺ الأعرابي، وترك أبا بكر وعمر، وقال رسول الله ﷺ: «الأيمنون، الأيمنون، الأيمنون» قال أنس: فهي سنة، فهي سنة، فهي سنة. [حد - ١٣٥١٢].

ويعنه: (٢٥٧١).

[٥٢٩٢] ١٢٧ - (٢٠٣٠) حدثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك بن أنس فيما قرئ عليه، عن أبي حازم، عن سهل بن سعيد الساعدي أن رسول الله ﷺ أتى بشراب، فشرب منه، وعن يمينه غلام، وعن يساره أشباح، فقال للغلام: «أتأذن لي أن أعطي هؤلاء؟» فقال الغلام: لا، والله لا أوثر بنصيبك منك أحدا. قال: فقل رسول الله ﷺ في يده. [حد - ٢٢٨٢٤].

ويعنه: (٢٤٦١).

وفي الرواية لأخرى: (الأيمنون، الأيمنون، الأيمنون) قال أنس: فهي سنة، فهي سنة، فهي سنة.

وفي الرواية لأخرى: (أتى شراب، فشرب منه، وعن يمينه غلام، وعن يساره أشباح، فقال للغلام: «أتأذن لي أن أعطي هؤلاء؟» فقال الغلام: لا). والله لا أوثر بنصيبك منك أحدا، فقل رسول الله ﷺ في يده.

الشرح:

في هذه الأحاديث بيان هذه السنة الواضحة، وهو موافق لما تظاهرت عليه دلائل الشرع من استحباب الثبوت في كل ما كان من أنواع الإكرام. وفيه أن الأيمن في الشراب ونحوه يقدم وإن كان صغيراً أو مفضولاً، لأن رسول الله ﷺ قدم لأعرابي والغلام عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه.

وقوله: (ثيب) أي: الحبط، وفيه جوٌّ رُذَلِكْ، وإنما نُهي عن شربه إذ أراد بيعه، لأنه عَشْرُ. قال العلماء: والحكمةُ في شربه أن يَبْرُدَ، أو يَكْتُرَ، أو للمجموع.

وقوله: (فَنَلَّهْ لِي بَدَهْ) أي: وضعه فيها، وقد جاء في «سند أبي بكر بن أبي شيبة»^(١) أنَّ هذا الغلام هو عبد الله بن عباس، ومن الأضياع حاله من الوليد وصلي الله تعالى عنه. قال: إنا امتدنان لغلام دون لأهراي إدلالاً على الغلام، وهو ابن عباس، وثقل بطيب نفسه أصل الاستمدان، لا يبيح والأشياء إقراره.

قال لقاضي عياض: وفي بعض الروايات: «هَمَّكَ وَابْنَ عَمِّكَ، أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَهُ»^(٢٦)، وفعل ذلك أيضاً تألفاً لقُبوب الأَشِيخ، وإِعْلَاماً بِوُدِّهِمْ وَبِرِّهِمْ كَرَمَتِهِمْ، إِذَا لَمْ تَمْسَحْ مِنْهَا سِنَّةً، وَتَضْمَنَ ذَلِكَ أَيْضاً بِبَيْنِ هَذِهِ السَّنَةِ، وَهِيَ أَنَّ لَا يَمْسَحُ أَحَدٌ، وَلَا يُدْمَعُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا يُوَدِّعُهُ^(٢٧)، وَأَمَّا لَا بِأَسْ مَسْتَعْنَاهُ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْإِذْنُ، وَيَسْمَعِي لَهُ أَيْضاً أَلَّا يَأْذَنَ إِذَا كَانَ فِيهِ تَقْوِيَةٌ مَعْصِيَةٌ أُخْرَوِيَّةٌ وَمَصْحُوقَةٌ دِينِيَّةٌ، كَهَذِهِ لُحُورَةٍ، وَقَدْ لَصَّ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَمَى أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ فِي الْقُرْبِ، وَإِنَّمَا الْإِشَارَةُ الْمَحْمُودُ مَا كَانَ فِي حُضُورِ النَّفْسِ دُونَ الطَّعْدَةِ، فَاتَّوَا: فَيَكْرَهُ أَنْ يُؤْثَرُ غَيْرُهُ بِمَوْضِعِهِ مِنْ لَصْفٍ أَوَّلٍ، وَكَذَلِكَ تَطَائُرُهُ.

وَأَمَّا الْأَعْرَابِيُّ فَعَرِيفٌ بِنَبِيِّهِمْ وَمَا يَدَّبُّونَ فِيهِمْ لَمَّا جَاءَهُمْ مِنْ أَنْبَاءِ اللَّهِ تَدْرِى حَسْرَتُهُمْ إِذْ جَاءَهُمُ الْمُرْسَلُونَ وَلَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ مُطَهَّرًا تِلْكَ الْأَنْبَاءَ بِأَفْوَهِمْ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَخَلْفَهُمْ نَذِيرٌ وَمَا كَانُوا يَنْصَرُونَ

[illegible]

(٢٦) ثم أضيف على هذه الرواية وهي عند أحمد بن حنبل: «أناخذ أن أشتري عصفوراً».

(٣) «إكمال المعلم»: (٢٥٨ - ٢٥٩).

وفي هذه الأحاديث أنواع من العلم . ما هو : أنَّ الأئمة بالإيمان في الشرب ونحوه ساءاً، وهذه مما لا خلاف فيه، ونقل عن مالك رحمه الله تخصيصاً فذلك بالشرب، قال ابن عبد لئو وغيره : لا يصح هذا عن مالك، قال القاضي عياض : يشبه أن يكون قول مالك رحمه الله تعالى أنَّ السنة وردت في الشرب خاصة، وإنه يُقدَّم الأيمن فالأيمن في غيره بالغبس لا بسنة مخصوصة فيه^(١)، وكيف كان فاعملوا مثلهون على استحباب التهايم في الشرب وأشباهه.

وفيه جواز شرب اللبن الخشوب . وفيه أنَّ من سق إلى موضع مباح، أو سجن العالم والكبير، فهو أحقُّ به ممن يجهل بعلومه . والله أعلم .

وقول أنس رضي الله عنه : (وَكُنْ أَتَهَاتِي بِحَقِّي عَلَى خَدَّتِهِ) المراد بأتهاته أنه أم سليم^(٢) وخلته أم حرم وغيرهما من محارمه، فاستعمل لفظ لأتهات في حقيقته ومعجزة، وهذا على مذهب الشافعي والقاضي أبي بكر بن الهيثمي وغيرهما ممن يجوز إطلاق اللفظ، لو حد على حقيقته ومعجزة وقوله : (كُنْ أَتَهَاتِي) على لغة أكيوني البر غيت، وهي لغة صحيحة وإن كنت قليلة الاستعمال، وقد تقدَّم يضحى عند قوله رضي الله عنه : «يتعاقبون فيكم ملائكة»^(٣) «تظاير» والله أعلم .

وقوله : (فحللنا له من شاء داخراً) هي بكر الجيم، وهي التي تعصف في البيوت، يُقَدَّر : دجنت تدجس دحوناً، ويضيق الداجر أيضاً على كل ما بالآف البيت من طير وغيره .

وقوله رضي الله عنه : «الأيمن فالأيمن» ضبط بالنصب والرفع، وهما صيحتان، النَّصْبُ على تقدير : أعطى الأيمن، والرفع على تقدير : الأيمن أحقُّ، أو نحو ذلك، وفي الرواية الأخرى «الآمنون» وهو يرجع الرفع .

وقول عمر رضي الله عنه : (يا رسول الله، أعط أبا بكر) بما قاله لتذكير أبي بكر رضي الله عنه، مخالة من نسيانه، وإعلاماً لتلك الأمراي الذي على اليمين بحالته أبي بكر رضي الله عنه .

قوله : (عن أبي طولة) هو بضم طاء، هذا هو الصَّحْبُ المشهور، وحكى صاحب «المطالع»

(١) إسناده صحيح، (١/٢٩٩)

(٢) في (ن)، أم أمه أم سليم، وهو خطأ .

(٣) ظر (٣/٧٤)

[٥٢٩٣] ١٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَزِيمٍ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - كَلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَزِيمٍ . عَنْ صَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنِ الشَّيْخِ رَبِيعِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ يَوْمُئِذٍ ، وَتَمَّ يَقُولَانِ قَتْلَهُ ، وَلَكِنْ فِي رِوَايَةِ يَعْقُوبَ : فَأَنَّ : فَأَعْطَاهُ إِثْمَهُ . (الهارثي ، ٧٣٦٦ ، (و نظر ٥٢٩٢) .

هَسَمَ وَفَتَحَهَا^(١) ، قَالُوا : وَلَا يُعْرَفُ فِي الْمُحَدِّثِينَ مَنْ يُكْنَى أَبَا قُتَيْبَةَ عَمْرُو ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ فِي «الْكُنَى الْمَفْرُودَةِ» .

قوله : (وعمرُ رَبِيعِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وجاهه) هو بضم الواو وكسرهما ، لغتان ، أي : قُتَيْبَةُ فَوَاحَهُ لَه .

قوله : (يعقوب بن عبد الرحمن القاري) هو بتشديد الياء ، منسوبٌ إلى القرية لقبيلةٍ معروفة ، وقد سبق بيانه^(٢) ، والله أعلم



(١) تصحيح الأثر (١/ ٢٣) (٢٠١٠) .

(٢) نظر (١/ ٤٣٤) .

١٨ - [باب استحباب لغق الأصابع والقضعة، وأكل اللقمة الشاقطة

بغذ مسح ما يصيبها من أذى، وكراهة مسح اليد قبل لغقها]

[٥٢٩٤] ١٢٩ - (٢٠٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو بْنُ الْفَيْدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا، فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعَقَهَا». [أحمد: ١٩٢٤، وإسناد: ٥٢٩٤].

[٥٢٩٥] ١٣٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو هَاشِمٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَلِلْعَقْطِ لَهُ -: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ مِنَ الطَّعَامِ، فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعَقَهَا». [أحمد: ٣٢٩٩، وإسناد: ٥٢٩٤].

[٥٢٩٦] ١٣١ - (٢٠٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَلْعَقُ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ مِنَ الطَّعَامِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ حَاتِمٍ: الثَّلَاثَ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي رَوَاتِهِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ. [أحمد: ١٥٧١٧].

باب استحباب لغق الأصابع والقضعة، وأكل اللقمة الشاقطة بعد مسح

ما يصيبها من أذى، وكراهة مسح اليد قبل لغقها، لاحتمال كون بركة

الطعام في ذلك الباقي، وإن الشئ الأكل بثلاث أصابع^(١)فيه قوله ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا»^(٢)، فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها^(٣).

(١) أي (ص) و(هـ). بثلاثة أصابع، وكلاهما صحيح، والأصابع مؤنث، وقد تذكر، ونقالب ثنائيت مهر الج لعروس:

(٢/١٣/٢١).

(٢) «اللقمة» «طعامًا» أي في (ج).

[٥٢٩٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ: وَيَلْمَعُ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْخَهَا. [١- ١١١٢]

[٥٢٩٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ أَخْبَرَا، عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ، فَإِذَا قَرَعَ لِعَقْمَا. [أحمد ١٥٧٤]

[٥٢٩٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ حَدَّثَاهُ، أَوْ أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [أحمد ٥٢٩٨]

[٥٣٠٠] (١٣٣- ٢٠٣٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ الشَّيْبِ ﷺ أَمَرَ يَلْمَعُ الْأَصَابِعِ وَالصَّخْفَةَ، وَقَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَبِيهِ الْبَرَكَةَ». [أحمد ١١٢٢٤]

[٥٣٠١] (١٣٤- ٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعْتَ لُقْمَةً أَحَدِكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا فَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَدَى، وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، وَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ بِالْمُنْدِيلِ حَتَّى يَلْمَعَ أَصَابِعُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ». [أحمد ١٤٥٥٢]

[٥٣٠٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَقَرِيُّ (ح). وَحَدَّثَنِي

وفي الرواية لأخرى (كان رسول الله ﷺ يأكل ثلاث أصابع، ويلمع يده قبل أن يمسحها)، وفي رواية: (يأكل ثلاث أصابع، فإذا قرغ لعقها).

وفي رواية: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ يَلْمَعُ الْأَصَابِعِ وَالصَّخْفَةَ، وَقَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَبِيهِ الْبَرَكَةَ»).

وفي رواية: «إِذَا وَقَعْتَ لُقْمَةً أَحَدِكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا فَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَدَى، وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، وَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ بِالْمُنْدِيلِ حَتَّى يَلْمَعَ أَصَابِعُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ

مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَرِّزَاقٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ بِهِذَا الْإِسْنَادُ وَثَلَّةٌ. وَفِي حَدِيثِهِمَا: «وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ بِالْمِثْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعَقَهَا» وَمَا بَعْدَهُ. [أحمد: ١٤٢٢١]

[٥٣٠٣] ١٣٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُوَيْدٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ عِنْدَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ، حَتَّى يَحْضُرَهُ عِنْدَ طَعَامِهِ، فَإِذَا سَقَطَتْ مِنْ أَحَدِكُمُ اللَّقْمَةُ، فَلْيُطِمْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَدَى، ثُمَّ لْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْفَعْهَا لِلشَّيْطَانِ، فَإِذَا فَرَّغَ فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ تَكُونُ الْبِرْكَةُ». [بخاري: ٥٣٠٠]

[٥٣٠٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَهُ أَبُو كَرِيمٍ وَاسْتَحَالَ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي نَعْوَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهِذَا الْإِسْنَادُ: «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةُ أَحَدِكُمْ» إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ الْحَدِيثِ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ». [الطبري: ٥٣٠٠]

[٥٣٠٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَأَبِي سُوَيْدٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذِكْرِ الْمَلْعِقِ، وَعَنْ أَبِي سُوَيْدٍ عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَ اللَّقْمَةَ، نَحْوَ حَبْرَيْنِهِمَا. [بخاري: ٥٣٠٠]

[٥٣٠٦] ١٣٦ - (٢٠٣٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ قُلَا: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَكَلَ طَعَاماً لَعَقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ. قَالَ: وَقُلَ: «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيُطِمْ عَنْهَا الْأَدَى، وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْفَعْهَا لِلشَّيْطَانِ» وَأَمَرَنَا أَنْ نُسَلِّتَ لِقْمَتَهُ، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمْ الْبِرْكَةُ». [بخاري: ٥٣٠٨]

وفي رواية: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ عِنْدَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ، حَتَّى يَحْضُرَهُ عِنْدَ طَعَامِهِ، فَإِذَا سَقَطَتْ مِنْ أَحَدِكُمُ اللَّقْمَةُ، فَلْيُطِمْ»، وذكر نحو ما سبق.

وفي رواية: (وأمرنا) ^(١) أَنْ نُسَلِّتَ الْقِصْعَةَ.

(١) في (بخ): وأمر

[٥٣٠٧] ١٣٧ - (٢٠٣٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا بَهْرٌ : حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ : حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْزِي فِي أَيُّهِنَّ الْبَرَكَةُ » . [٥٣٠٨]

[٥٣٠٨] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَوَيْعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَغْيِي ابْنُ مَهْدِي - قَالَ : حَدَّثَنَا حَمْدٌ بِهَذَا الْإِسْنَدِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « وَلَيْسَلْتُ أَحَدُكُمْ الصَّحْفَةَ » ، وَقَالَ : « فِي أَيِّ صَعَامِكُمْ الْبَرَكَةُ ، أَوْ يَدْرُكُ لَكُمْ » . [١٢٨٩]

وفي رواية : « وَلَيْسَلْتُ أَحَدُكُمْ الصَّحْفَةَ » .

الشرح :

في هذه لأحاديث أودع من سنن لأكر : منها : استحباب لعق اليد محافظة على بركة نعم وتنظيفاً لها ، واستحباب لأكل ثلاث أصابع ، ولا يضم إليها لراحة والخامسة إلا لعلل ، بأن يكون فرقاً أو غيره من لا يمكن بثلاث ، وغير ذلك من الأعدار ، واستحباب لعق القصعة وغيرها ، واستحباب أكل البقعة نقطة بعد مسح أدى يصبها ، هذا إذا لم تقع على موضع نجس ، فإن وقعت على موضع نجس تنجست ، ولا بد من غسلها إن أمكن . فإن تعلل طعمها حيواناً ، ولا يتركها للشيطان .

ومنها : إثبات الشياطين وأنهم يأكلون . وقد تقدم قريباً إيضاح هذا . ومنها : جواز مسح اليد بالطين ، لكن الشبهة أن يكون بعد لعقها .

وقوله ﷺ : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسِيٍّ مِنْ شِدَّتِهِ » فيه التحذير منه ، ولشبهة على ملازمته للإنسان في تصرفاته ، فينبغي أن يتأهب ويحترز منه ، ولا يغتر بما يبرمه له .

وقوله ﷺ : « لَعْنُهَا أَوْ يَلْعَقُهَا » معناه والله أعلم : لا يمسح يده حتى يلعقها ، فإن لم يفعل فحنى يلعقها غيره ، ممن لا يتقدر ذلك ، كزوجة وجارية وولد وخدام يحبونه ويمشون بذلك ولا يشدونه (١) ، وكذا من كان في معاشهم ككلمة يعتقد بركته ، ويؤد ثبوت بلعقها ، تركه لو ألحقه شاة وحول ، والله أعلم .

(١) في (ص) : يقدره ، وفي (ن) : يقدره .

وقوله **عليه السلام**: «لا يدرون في أيه لبركة» معناه والله أعلم: أن لظلم الذي يحضره الإنسان فيه بركة، ولا يدري أن تلك لبركة فيم أكل، أو فم بقي على أصابعه، أو فم بقي في أسفل القطعة، أو في اللقمة الصافطة، فينغي أن يحفظ عني هذا كله لتحصل لبركة وأصل البركة لزيادة وثبوت الخير والإمتاع به، والمراد هنا - والله أعلم - ما يحصل به التقوية، وتسم عاقبته من أذى، ويقوى على طاعة الله تعالى، وغير ذلك.

قوله: (أن عيد الرحمن من كعب بن مالك أو عيد الله من كعب أحبر) عن أبيه) هذا قد تقدم مثله مرّين، وذكرنا أنه لا يضّر شك في الروي إذا كان الشك بين فقيهين، لأنّ بني كعب هذين ثقتان.

قوله **عليه السلام**: «فليعط ما كان بها من أذى... ولا يمسح يده بالميدل حتى يلعنها» أمّا (يوط) فيضم الياء، ومعناه: يزيل ويحكي، قال الجوهري: حكى أبو عبيد: ماطه وأماطه: سخاه. وقال لأصمعي: أماطه لا غير، ومنه ماطة الأذى، ومطأت أنا عه، أي: تنحيت^(١). والمراد بالأذى هنا المستفاد من غبار وتراب وقذى وبحو ذلك، فإن كانت نجاسة فقد ذكروا حكمها.

وأما (المبدلين) فمعروف، وهو بكسر الميم، قال ابن فارس في «المعجم»: لعله مأخوذ من النذل وهو النذل^(٢) وقال غيره: هو مأخوذ من النذل وهو الوسخ، لأنه يُنذ به. قال أهل اللغة: يُقال: تسذلت بالمسب، قال الجوهري: ويقال أيضاً: تمذلت، قال: وأنكر الكسائي تمذلت^(٣).

قوله: (أحبراً أبو داود الحفري) هو بحاء مهملة وفاء مفتوحين، واسمه عمر بن سعد، منسوب إلى حفرة موضع بالكوفة.

قوله: (من الأعمش، عن أبي سفيان - عن جابر) سم أبي سفيان طلحة بن لطف، تقدّم مرّات^(٤). قوله: (وأنمرنا^(٥) أن نسأل القصصة) هو يفتح لثون وضّم للام، ومعناه: نمسحها ونتبع ما بقي فيها من الطعام، ومنه: سألنا التّم عنها.

(١) التصحيح: (يط)، وفيه وحكى أبو عبيد مطط عنه وأماطه إذ تنحيت عنه قال: وكذلك يطم غيره وأماطته.

أي: سخّنه. وقال الأصمعي: مطأت أنا وأماطت صري أماطه ومنه ماطة لأذى من لطريق.

(٢) المعجم البقرة (١/٨٦٢).

(٣) التصحيح: (نذ).

(٤) النظر (١/٢٥٩) ومن هذا الجزء.

(٥) في (ن) وأمر.

عوله عليه السلام في الزوايه الأخيرة، وهي رواية أبي هريرة: «إذا دخل أحدكم طعاماً فليلق أصابعه، فإنه لا يلوي في أيّهن البركة»^(١) هكذا هو في معظم الأصول، وفي بعضه: «لا يلوي أيّهن»^(٢)، وكلاهما صحيح، أمّ رواية: «في أيّهن» فلهذه، وأمّا رواية: «لا يلوي أيّهن البركة»، فمعناها: أيّهن صحّة لبركة، فتخلف المضاف وأقام المضاف به مقدّمه، والله أعلم.



(١) في (ج): لا يلوي أيّهن البركة.

(٢) في (ج): لا يلوي أيّهن.

١٩ - [باب ما يفعل الصيِّف إذا تبعه غير من دعاه صاحب الطعام،

واستجاب إنَّ صاحب الطعام للتابع]

[٥٣٠٩] ١٣٨ - (٢٠٣٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُمَرَانُ بْنُ أَبِي شُبَيْبَةَ - وَتَقَارَبَ فِي اللَّفْظِ - قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَإِلِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شُعَيْبٍ، وَكَانَ لَهُ عَلَامٌ أَحْمَرٌ، فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَعَرَفَ فِي وَجْهِهِ الْجُوعَ، فَقَالَ لِغُلَامِهِ: وَيْحَكَ، اضْطَعْ لَنَا طَعَامًا لِحَمْسَةِ نَفَرٍ، فَهَلَيْتُ رِيْدُ أَنْ أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، قَالَ: فَصَنَعَ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَعَدَهُ خَامِسَ خَمْسَةٍ، وَاتَّبَعَهُمْ رَجُلٌ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا اتَّبَعَنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذُنَ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ رَجَعْ» قَالَ: لَا، بَلْ تَأْذُنْ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. [أحمد: ١٥٢٦٨، والبيهقي: ٢٠٨١].

[٥٣١٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شُبَيْبَةَ وَاسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَاهُ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنِي عَنْهُ اللَّهُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ كُلْثُمٍ عَنِ الْأَعْمَشِ. عَنْ أَبِي وَإِلِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ بِهِذَا الْحَدِيثِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِتَخْوِ حَبِيبِ جَرِيرٍ. [البيهقي: ٥٤٣٢] (والنظر: ٥٣٠٩).

باب ما يفعل الصيِّف إذا تبعه غير من دعاه صاحب الطعام،

واستجاب إنَّ صاحب الطعام للتابع

فيه (أن رجلاً من الأنصار يُقال له: أبو شُعَيْبٍ، صنع للنبي ﷺ طعاماً، ثم دعاه خامس خمسة، واتَّبَعَهُمْ رجل، فلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا اتَّبَعَنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذُنَ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ رَجَعْ»، قَالَ: لَا^(١)، بَلْ آذُنْ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ).

(١) بلفظه (لا) ليست هي (ح).

[٥٣١١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رُوَائِدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَائِبِ:
 حَدَّثَنَا عَمَّارٌ - وَهُوَ ابْنُ رَزِيْقٍ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ (ح). وَحَدَّثَنِي
 سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْيَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ
 أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنِ الْأَعْمَشِ: عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

[٥٣١٢] ١٣٩ - (٢٠٣٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ : أَخْبَرَنَا حُمَاضُ بْنُ مَلَكَةَ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ جَاراً يَرْسُولُ اللَّهَ ﷺ فَأَرْسِلْنَا كَأَنَّ طَيْبَ الْمَرْقِ ، فَمَضَعَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ جَاءَ يَدْعُوهُ ، فَقَالَ : « وَهَلِيْو ؟ » بِعَائِشَةَ ، فَقَالَ : لَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا » . فَعَادَ يَدْعُوهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَهَلِيْو ؟ » قَالَ : لَا ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا » ، ثُمَّ عَادَ يَدْعُوهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَهَلِيْو ؟ » قَالَ : نَعَمْ ، فِي الثَّالِثَةِ ، فَقَامَ بِنَا ، فَعَانَى حَتَّى أَتَيْنَا مَنْزِلَهُ .

وعنه (أن ساراً رسول الله ﷺ فأوسياً كان نُسب الخَزَق، فصنع لرسول الله ﷺ طعاماً، ثم جاء يدعوهم، فقال: «وهذه؟» لعائشة، فقال: لا، فقال رسول الله ﷺ «لا»، فعاد به هو، فقال رسول الله ﷺ: «وهذه؟» لعائشة، قال: لا، قال رسول الله ﷺ «لا»، ثم عاد يدعوهم، فقال رسول الله ﷺ: «وهذه؟» قال نعم، لمي لثالثة، فقاما يتدافعان حتى أتيا سره).

أَمَّا احْدِيثُ الْأَوَّلِ، فَمِنْهُ أَنَّ الْمَدْعُوَّ إِذَا تَبِعَهُ رَجُلٌ بِغَيْرِ اِسْتِذْنَاءٍ، يَنْبَغِي لَهُ أَلَّا يَأْذَنَ لَهُ وَيَتَنَاهَا، وَإِذَا
بِيعَ بِلَدٍّ صَاحِبُ الطَّعَامِ، أَعْلَمَهُ بِهِ لِيَأْذَنَ لَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ، وَأَنْ صَاحِبُ الطَّعَامِ يَسْتَجِبُ لَهُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ إِنْ
لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى حَضْرَةِ مَقْسَدَةٍ، بَأَن يُوْذِيَ الْحَاضِرِينَ، أَوْ يُشَيِّعَ عَنْهُمْ مَنْ يَكْرَهُنَّ، أَوْ يَكُونَ جُلُوسَهُ
مَعَهُمْ مُزْجِبٌ بِهِمْ، لَشَهْرَتِهِ بِالنَّفْسِ وَتَحْوِ ذُلِّكَ، فَإِنْ جِئَ مِنْ حَضْرَةِ شَيْءٍ مِنْ عِلَالٍ، لَمْ يَأْذَنَ لَهُ، وَيَسْتَعِي
أَنْ يَنْطَلِفَ فِي رَدِّهِ، وَنَوْ اعْطَاهُ شَيْئًا مِنَ الطَّعَامِ إِنْ كَانَ يَلِيْقُ بِهِ، لِيَكُونَ رَدُّ جَمِيلًا، كَانَ حَسْبًا

وَأَمَّا لِمَحْدِثُ الثَّانِي فِي قِصَّةِ الْفَارِسِيِّ، وَهِيَ تَقْسِيمٌ أُخْرَى، فَمَحْمُولٌ عَلَى الْكَلَامِ الْمَشْرِقِيِّ الْمَعْرُوفِ بِـ

MAN-USHIR-HAN & KAKHABAT

وجوب إجابة الدعوة، فكان النبي ﷺ مخيراً بين الإجابة وتركها، فاختر أحد المجتزين، وهو تركها إلا أن يأذن لعائشة معه، بما كان بها من الجوع ونحوه، فكره ﷺ الاختصاص بالطعام دونها، وهذا من جميل المعاشرة وحقوق المصاحبة وآداب المجاورة لمؤكدة، فبما أذن لها فحذر النبي ﷺ إجاءة الآخر لتجسد المصلحة، وهو حصول ما كان يريد من إكرام جلسه، وبقاء حق معاشرة، ومواساة فيما يحصل، وقد سبق في باب لوليمة يذن لأعداء في ترك إجابة الدعوة، واختلاف العلماء في وجوب الإجابة، وأن منهم من لم يوجبها في غير وليمة لحرس، كهذه الصورة^(١)، والله أعلم.

قوله: (قدما يتدفعان) معه: يحشي كل واحد منهما في أثر صاحبه، قالوا: ونحن لندرسى إنما لم يدع عائشة ﷺ أولاً، لكون الطعام كان قليلاً، فأراد توفيقه على رسول الله ﷺ.

وفي هذا الحديث جواز أكل المرق والصبيات، قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

وقوله في الحديث الأول: (كان لأبي شعيب غلام لحام) أي: يبيع اللحم، وفيه دليل على جواز الجزارة وجعل كسبها لله أعلم.



٢٠ - [باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك،

ويتحققه تحققاً تاماً، واستحباب الاجتماع على الطعام]

[٥٣١٣ - ١٤٠٢ (٢٠٣٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ يَرِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ، فَإِذَا هُوَ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَقَالَ: «مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بَيْتِكُمَا هَذِهِ السَّاعَةَ؟» قَالَا: الْجُوعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَأَنَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكُمَا، قُومُوا» فَقَامُوا مَعَهُ،

باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك،

ويتحققه تحققاً تاماً، واستحباب الاجتماع على الطعام

فيه ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أبي هريرة في خروج النبي ﷺ وصاحبه من الجوع، وذهابهم إلى بيت الأنصاري، وإدحار مرأته إياهم، وصحبه الأنصاري وفرحه بهم، وإكرامه لهم وهذا الأنصاري هو أبو الهيثم بن ليثان، وسمي أبي الهيثم مالكا.

هذا الحديث مشتمل على أنواع من لفوائد. منه: قوله: (خرج رسول الله ﷺ ذات يوم أو ليلة، وإذا هو بأبي بكر وعمر ﷺ). فقال: «ما أخرجكما من بيوتكما؟» قالا: الجوع يا رسول الله، قال: «فأنا» والذي نفسي بيده لأخرجني الذي أخرجكما، قوموا، فقاموا معه، فأتى رجلاً من الأنصار، أبي آخره.

هذا فيه ما كان عليه النبي ﷺ وكبار أصحابه ﷺ من الثقل من اللب، وما بثلوا به من الجوع وصبرهم لعيش في أوقات، وقد زعم بعض الناس أن هذا كان قبل فتح الفتوح والتمري عندهم، وهذا زعم باطل، فإن راوي الحديث أبو هريرة، ومعلوم أنه أسلم بعد فتح خيبر.

فإن قيل: لا يلزم من كونه رزقاً أن يكون أدرك القضية، فخلعه سمعها من النبي ﷺ أو غيره.

(١) كذا وقع في (خ) «فأنا» بالعاء هنا وفي الموضع الآتية. وسيلذكر النووي أنه كذا، في بعض نسخ (ص) «

قال: بالباء في هذا، بمرضع، وبلا وفي المواضع الآتية، وقع في (ك): وأنا، وهو في حديثه بضم السين.

فاجوب: أنَّ هذا خلاف الظاهر، ولا ضرورة إليه، بل الصواب خلافه، فإن رسول الله ﷺ لم يزل يتقشَّب في اليسار والفلة حتى تولى ﷺ، فتارة يُوسر، وتارة يُفد ما عنده، كما ثبت في الصحيح عن أبي هريرة (خرج رسول الله ﷺ من الشب ولم يشبع من خبر الشعير)^(١)، وعن عائشة (بشبع آل محمد ﷺ منذ قدم المدينة من طعام ثلاث لبال يدعاً حتى قبض)^(٢)، ولأن في ﷺ ودرعاً مروهة على شعير ستة له لأعده^(٣)، وغير ذلك مما هو معروف، فكان ﷺ في وقت يُوسر، ثم بعد قليل يتقشَّب عنده، لإحراجه في طاعة الله من رجوه ليرى، ويثار المحتاجين، وغيافة الظارفين، وتجهيز لشرب، وغير ذلك، وهكذا كان خلق صاحبهِ ﷺ، بل أكثر أصحابه.

وكان أهل اليسار من المهاجرين والأنصار ﷺ مع برهم له ﷺ وكرامهم يباد وتحتف به بالظرف وغيره، ربه لم يعرفوا حاجته في بعض الأحيان، لكونهم لا يعرفون فرغ ما كان عنده من القوت بهينه، ومن عدم ذلك معهم ربه كان شيق الحال في ذلك الوقت، كما جرى لصاحبه ﷺ، ولا يحسم أحد من الصحابة ﷺ حاجة النبي ﷺ وهو متمكِّن من إزالتها إلا بدر إلى إزالتها، لكن كان ﷺ يكتفهم عنهم إكراً لتحمل المشاق وحملاً عنهم، وقد يادر أبو طلحة حين قل: سمعت صوت رسول الله ﷺ أحرف فيه سجوع، إلى إزاة تلك الحاجة، وكذا حديث حذير، وسنذكرهم بعد هذا إن شاء الله تعالى، وكذا حديث أبي شعيب أنصاري الذي سبق في الباب فيه أنه عرف في وجهه ﷺ الجوع، فبدر بصنع^(٤) لقطم، وأشبهه بكثرة في «الصحيح» مشهورة، وكذلك كانوا يؤثرون بعضهم بعضاً، ولا يعلم أحد منهم ضرورة صاحبه إلا سعى في إزالتها، وقد وصفهم الله سبحانه وتعالى بذلك، فقال تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [العنبر ٩]، وقال تعالى: ﴿رَحِمَهُمُ اللَّهُ﴾ [النجم: ١٧٩].

وأما قولهم ﷺ: (أخرجنا الجوع)، وقوله ﷺ: «فأنا والذي نفسي بيده لأخرجني الذي أخرجكم»، فمعناه: أنهم ﷺ لما كان عليه من مراقبة الله تعالى وتروم طاعته والاشتغال به، فعرص لهم هذا الجوع الذي يُرجعهما ويُفريقهما ويمنعهما من كمال النشاط للعبادة، وتصادم التندب بها، سعى

(١) أخرجه البخاري: ٥٤١٤، وأحمد: ٩٦١١.

(٢) أخرجه البخاري: ٥٤١٦، ومسلم: ٧٤٤٣، وأحمد: ٢٦٣٦٧.

(٣) أخرجه البخاري: ٢٩١٦، ومسلم: ٤٤١٤، وأحمد: ٢٥٩٩٨.

(٤) في (ب) و(هـ): يصنع.

فَأَتَى رَجُلًا مِّنَ الْأَنْصَارِ فَإِذَا هُوَ لَيْسَ فِي بَيْتِهِ فَلَمَّا رَأَاهُ الْمَرْأَةُ قَالَتْ: حَرَجٌ وَأَهْلًا، فَقَالَ

في إزالته بالخروج في طلب سبب مباح يلعنه به، وهذا من أكمل الضاعات، وأبلغ أنواع مراقبات، وقد نهي عن صلاة مع من فعه لأحسين، وبحسرة طعم تشوق النفس به^(١)، وفي ثوب له أعلام^(٢)، ومحسرة لاحتذئين^(٣)، وغير ذلك مما يشعل قلبه، ونهى القاضي عن القضاء في حان غضبه وجوعه وحمة وشدة فرجه^(٤)، وغير ذلك مما يشغل قلبه، ويسنعه كمان التوكل، والله أعلم.

وقوله: (من يوتكها) هو بضم ياء وكسر ها، لغتان قرئ بهما في الشيع^(٥).

وقوله ﷺ: «فإن ناسي نفسي بينه لأخرجني الذي أخرجكم» فيه جواز ذكر الإنسان ما يناله من ألم وسوء لا على سبيل التشكي وعدم الرضا، بل سلبية ولتصبر، كفعله ﷺ هذا، والانساس دهاء أو مسامحة على الشئ في إزالة ذلك لدرغ، فهذا كنه ليس بمشهور، إنما يلزم من كنه تشكيًا وتسخطًا وتجرعًا.

وقوله ﷺ: «فإن» هكذا هو في بعض النسخ. «فإن» بالفاء، وفي بعضها بالواو، وفيه جواز الخلف من غير امتحان، وقد تقدم قريباً بسط كلام فيه، وتقدم بيانه مراراً.

وقوله ﷺ: («قوموا» فقاموا) هكذا هو في أصول تفسير الجمع، وهو جائز بلا خلاف، لكن الجمهور يقولون: «طلأه على الاثنين مجزاً، وآخرون يقولون: حقيقة.

وقوله: (فأتى رجلاً من الأنصار) هو أبو الهيثم صدق بن التيهان، بفتح اسمائه فوق وتشديد لمثناة تحت مع كسرها. وفيه جواز الإدلال على أحد حسب الذي يؤق به كما ترجمت له، واستباح جماعة من بيته، وفيه منقبة لأبي الهيثم، إذ جعله النبي ﷺ أهلاً لنفسه، وكفى به شرفاً ذلك

وفيه: (فألت) مرحباً وأهلاً) كمدان معروفان لعرب، ومعناه: صدقت رجباً ومنقبة وأهلاً ناس

(١) أخرجه مسلم (١٢٤٦)، وأحمد: ٢٤٤٤٩ من حديث عائشة ؓ أنه ﷺ قال: «لا صلاة معكم» بضماء، ولا عن مدفعه لأحسين.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٣)، ومسلم (١٨٣٨)، وأحمد: ٢٤٠٨٧ من حديث عائشة ؓ.

(٣) أخرجه أبو داود (٦٩٤)، وابن ماجه: ٩٥٩ من حديث ابن عباس ؓ أنه ﷺ قال: «لا تصنوا خلف ما لم ولا سمعت» ورجلانه صحيحه ج.

(٤) أخرجه البخاري: ٤٤٩٠، ومسلم: ٤٤٩٠، وأحمد: ٢٠٣٧٨ من حديث أبي بكر ؓ أنه ﷺ قال: «لا يقضين حكم بين شين وهو غضبان»

(٥) قرأها بضم ابداء حيث وقعت رؤي وحقق وأبو جعفر ويعقوب. وسامون بكسر

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ يَنْفُلَ» قَالَتْ: ذَهَبَ يَسْتَعْلِبُ لَنَا مِنَ الْمَاءِ، إِذْ جَاءَ الْأَنْصَارِيُّ،
فَنَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبِيهِ، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، مَا أَحَدَ الْيَوْمِ أَكْرَمَ أَضْيَاءَ مِنِّي،
قَالَ: فَأَنْظِرْ قَجَاءَهُمْ بَعْدِي فِي بَيْتٍ وَتَمَرٌ وَرُطَبٌ، فَقَالَ: كُلُوا مِنْ هَذِهِ.....

بهم وفيه استحباب إكرام الضيف بهذا النور وبهيه، وظهور السرور بقومهم، وجعلهم أهلاً لذلك، كل
هذا رؤسهم إكراماً للضيف، وقد قال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليكرم ضيفه»^(١).

وفيه جواز سماع كلام الأجنبية، ومرجعها الكلام للحاجة، وجواز بذل المرأة في دخول منزل
زوجها لمن علمت علماً محققاً أنه لا يكرهه، بحيث لا يخو به الخلوة المحرمة.

وقولها: (ذهب يستعرب لنا الماء) أي 'يأتي ماء عذب، وهو البقرب' وفيه جواز امتداده
وتطيينه.

قوله: (الحمد لله، ما أحد اليوم أكرم ضيفاً^(٢) مني) فيه فوائد منها: استحباب حمد الله تعالى عند
حصول نعمة طاهرة، وكذا استحباب عند نافع نعمة كانت متوقعة، وفي غير ذلك من الأحوال، وقد
جُمِعَتْ فِي ذَلِكَ قِطْعَةٌ ضَالِحَةٌ فِي كِتَابِ «الْأَذْيَارِ»^(٣).

ومنها: استحباب إظهار ابتهاج بالضيف في وجهه، وحمد الله تعالى - وهو يسمع - على
حصول هذه النعمة، والشدة على ضيفه إن لم يتح عليه فتنة، فإن خاف لم يشرب فيه وجهه، وهذا
طريق لجمع بين الأحاديث الواردة بجواز ذلك ومنعه، وقد جمعتها مع بسط الكلام فيها في كتاب
«الْأَذْيَارِ»^(٤).

وفيه دليل على كمال فضيلة هذا الأنصاري وبلاده وعظيم معرفته، لأن أئى بكلام مختصر يسبح في
الحسين في هذا الميرطن، ﷺ.

قوله: (فانطلق فجاءهم بولق فيه بسر وتمر ورطب، فقال: كلوا من هذه) (الجدق) هذا بكسر العين،
وهي الكباش، وهي أعص من النخل، ولها أئى بها لولق الملوك، ليكون أطرف، وليجمعوا بين

(١) أخرجه البخاري، ٦٠١٨، ومسلم، ١٧٣، وأحمد، ٧٦٢٦ من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، وأخرجه أيضاً البخاري،
٦٠١٩، ومسلم، ١٧٦، وأحمد، ١١٧٢٦ من حديث أبي شريح رضى الله عنه.

(٢) في نسخة من التصحيح: «أضياءاً»

(٣) انظر من ١٠١ وما بعدها

(٤) انظر من ٢٧٦ وما بعدها

وَأَخَذَ الْمُدِيَّةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكَ وَالْحُلُوبَ» فَدَبَّحَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا مِنَ الشَّاةِ، وَبَرَزَ ذَلِكَ الْعِذْقُ وَشَرِبُوا، فَلَمَّ أَنْ شَبِعُوا وَزَوُّوا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ. نَسَأَلُ عَنْ هَذَا التَّعْزِيمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَيْتِكُمْ الْجُرُجُ، ثُمَّ لَمْ تَفْرَجُوهُا حَتَّى أَصَابَتْكُمْ هَذِهِ النَّعِيمُ».

كُلُّ الْأَنْوَاعِ، فَقَدْ يُطَبِّعُ لِبَعْضِهِمْ هَذَا، وَبَعْضُهُمْ هَذَا. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى امْتِنَانِ تَقْدِيمِ الْمَاكُتَةِ عَلَى الْمُحِيزِ وَاللَّحْمِ وَغَيْرِهِمَا.

وَفِيهِ امْتِنَانٌ بِمَادَّةِ بَنِي لُثَيْفٍ بِمَا نَبَّرَ، وَكَرَمٌ بِعَدَةِ بَطْنِهِ بِصَنْعَةِ لَهُ، لَا يَدْرِي، إِنْ غَدِبَ عَلَى ظَنِّهِ حَاجَتُهُ فِي الْحَالِ إِلَى الطَّعَامِ، وَقَدْ يَكُونُ شَدِيدَ الْحَاجَةِ إِلَى التَّعَجُّلِ، وَقَدْ يَشُقُّ عَلَيْهِ انْتِظَارُ مَا يَصْنَعُ لَهُ لَا اسْتِعْجَالَهُ لِلانْتِصَافِ.

وَقَدْ كَرِهَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ التَّكْنُفَ لِلضَّيْفِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَشُقُّ عَلَى صَاحِبِ الْبَيْتِ مَشَقَّةُ ظَاهِرَةٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُهُ مِنَ الْإِحْلَاصِ وَكَمَالِ لِسُرُورِ الضَّيْفِ، وَرَبَّمَا صَهَرَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَيَتَأَدَّى بِهِ الضَّيْفُ. وَقَدْ يُحْصَرُ شَيْئاً يَعْرِفُ الضَّيْفُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ لَهُ، فَيَتَأَدَّى الضَّيْفُ لَشَقَقَتِهِ عَلَيْهِ، وَكَرِهَ هَذَا مَخَالِفُ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، لِأَنَّ أَكْرَمَ إِقْرَانِهِ إِزَاحَةُ خَطَرِهِ، وَإِظْهَارُ السُّرُورِ بِهِ».

وَأَمَّا مَعْنَى الْأَمْرِ بِرِيِّ وَدَبْحِ الشَّاةِ، فَلَيْسَ مَعْنَى يَشُقُّ عَلَيْهِ، بَلْ لَوْ دَبَّحَ غَنَائِماً، بَلْ جَمِلاً، وَأَتَمَّقَ أَمْرَئاً فِي ضَيْفَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبِهِ ﷺ، كَانَ مُرَوِّراً بِذَلِكَ، مُعْبِطاً فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نَوْه: (وَأَخَذَ الْمُدِيَّةَ) فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. «إِيَّاكَ وَالْحُلُوبَ» (الْمُدِيَّةُ) بِصَمِّ لَمِيمٍ وَكُسْرِهَا، هِيَ السَّكِينُ، وَتَقْدَمُ بَيَانُهَا مَرَّةً ١١. «وَالْحُلُوبَةُ» ذَاتُ اللَّيْنِ، مَعْمُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، كَرَكُوبٌ وَبَطَارَةٌ.

قَوْلُهُ (فَمَتَى أَنْ شَبِعُوا وَزَوُّوا)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ. نَسَأَلُ عَنْ هَذَا التَّعْزِيمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَارِ الشَّبْعِ. وَمَا جَاءَ فِي كَرِهَةِ الشَّبْعِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَدَامَةِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ يُقْسَى الْقَنْبُ وَنُفْسِي أَمْرٌ الْمُحْتَجِّجِينَ.

[٥٣١٤] (٠٠٠) (وحديثي إسحاق بن منصور: أخبرنا أبو هشام - يعني المغيرة بن سلمة - حدثني عبد الواحد بن زيد: حدثنا يزيد: حدثنا أبو حازم قال: سمعت أبا هريرة يقول: بينما أبو بكر قد عدّ وعمر سعد إذ أتاهما رسول الله ﷺ فقال: «يَا أَقْعَدَكُمَا هَاهُنَا؟» قَالَا: أَخْرَجَنَا الْخَوْفُ مِنْ بُيُوتِ وَلَدَيْ بَعَثَ بِالْحَقِّ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَلِيصِ خَلْفِ بْنِ خَبِيبَةَ.

وَأَمَّا السُّؤَالُ عَنْ هَذَا لَتَعْيِمَ، فَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاسُ. الْمَرَادُ السُّؤَالُ عَنْ تَقْيِيمِ بَعْثِ شُكْرِهِ^(١) وَالَّذِي يُعْتَقَدُ أَنَّ السُّؤَالَ هُنَا سؤَالُ تَعْدَادِ النِّعَمِ، وَاعْلَامُ بِلَا مَنَدَنَ بِهَا، وَبِهَذَا نَكْرَاهَةُ بَيِّنَاتِهَا، لَا سؤَالُ تَوْيِجٍ وَتَقْرِيعٍ وَبِحَاسِبَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله في إسناده بطريق الثاني: (وحدثني إسحاق بن منصور أخبرنا أبو هشام - يعني المغيرة بن سلمة - حدثنا يزيد: حدثنا أبو حازم قال: سمعت أبا هريرة يقول) هكذا وقع هذا الإسناد في النسخ ببلاطنا: وحكى القاضي عياض أنه وقع هكذا في رواية من مذهبنا، وفي رواية لمرآزي من طريق الجلودي، وأنه وقع من رواية السجزي عن محمودي زيادة رجل بين المغيرة بن سلمة وزيد بن كيسان، وهو عبد الواحد بن زيد^(٢).

قال أبو عبيد الجديني: ولا بُدَّ من إثبات عمه الواحد، ولا يتَّصِلُ للحديث إلا به، قال: وكذلك أخرجه أبو مسعود لدمشقي في «الأطراف» عن مسلم، عن إسحاق، عن مغيرة، عن عبد الواحد، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال الجديني: وما وقع في رواية ابن مهران وغيره من إسناده خطأ^(٣).

قلت. ونقد خُلف الواسطي في «الأطراف» بمسقاط عبد الواحد، وأنظَاهِرُ الَّذِي يُقْتَضِيهِ حَالُ مَغِيرَةَ وَيُرِيدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثَبَاتِ عَبْدِ الْوَاحِدِ كَمَا قَدَّمَهُ الْجَدِينِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

أَمَّا الْحَدِيثُ الثَّانِي، وَهُوَ حَدِيثُ طَعَمِ جَابِرٍ، فَقَدْ أَنْوَجَ مِنْ لَفْظَاتِهِ، وَجَمَعَ مِنَ الْقَوَاعِدِ مِنْهَا: الْمَثَلُ الْقَاهِرُ وَالْعَمُّ لِأَهْلِهَا مِنْ أَعْلَامِ نُبُوَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ تَظَاهَرَتْ أَحَادِيثُ أَحَادٍ بِمَعْنَى هَذِهِ حَتَّى زِدَ مَجْمُوعُهَا عَلَى التَّوَاتُرِ، وَحَصَلَ الْعِلْمُ الْقَطْعِيُّ بِالْمَعْنَى الَّتِي اشْتَرَكَتْ فِيهِ هَذِهِ الْأَحَادِ،

(١) الإكمال للمصنف: (٥١٢/٦)

(٢) الإكمال للمصنف: (٥١٢/٦)، وبسخت من الصحيح مسلم، من نسخة رواية لسجزي عن الجلودي، أي، يزيد بن عبد

الواحد بن زيد في موضع الجلودي

(٣) التقييد لمجمل: (٨٩٨/٣)

[٥٣١٥] ١٤١ - (٢٠٣٩) حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنِي الطَّحْطَكُ بْنُ مَحَلَّدٍ مِنْ رُقْعَةٍ عَازَضَ لِي بِهَا ثُمَّ قَرَأَهُ عَلَيَّ، قَالَ: أَخْبَرَنَاهُ حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَمَّا حُفِرَ الْخَنْزِقُ رَأَيْتُ رِءُوسَ اللَّهِ ﷺ خَمَصًا، فَانْكَفَأْتُ إِلَى مِرَاتِي، فَكُلْتُ لَهَا: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ فَنِيَّ رَأَيْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمَصًا شَلِيدًا، فَأَخْرَجَتْ لِي جِرَابًا فِيهِ ضَامٌّ مِنْ شَعِيرٍ، وَلَنَا بِهِمَّةٌ دَاجِنٌ، قَالَ فَلَتَبَعْتُهُ وَفَضَحْتُ،

وهو انخرق العدة بم أتي به ﷺ، من تكثير الطعام للقبيل الكثرة الظاهرة، ونسج لسه وتكشره. وتسبح الطعام، وحنين الجذع، وغير ذلك مما هو معروف، وقد جمع ذلك العلماء في كتب دلائل النبوة، كالدلائل للفقيد الشافعي، وصاحبه أبي عبد الله الخليفي، وأبي بكر البيهقي الإمام الحافظ، وغيرهم مما هو مشهور، وأحسنها كتاب البيهقي، فله الحمد على ما أنعم به على بيت ﷺ وعبداء يذكرون ﷺ، وبالله التوفيق.

قوله: (حدثنا سعيد بن ميناء) هو بالمد ونقصه، وقد تقدم بيانه مرث^(١)

قوله: (رأيت بالنبوي^(٢) خمصاً) هو بفتح الخاء والميم، أي. رأيت ضامراً أبطن من الجوع. قوله: (فانكفأت إلى مراتي) أي: انقلبت ورجعت، ووقع في مسح: (فانكفيت)، وهو خلاف المعروف في اللغة، بل الصواب: (انكفات) بالهمزة.

قوله: (فأخرجت لي جراباً) هو رعدة من جدد معروف، بكسر الجيم وتحتها، لكسر أشهر. وقد سبق بيانه^(٣)

قوله: (ولنا بهيمة داجن) هي بصم لباء تصغير بهمة^(٤)، وهي لصغيرة من أولاد الضأن، قال ابن جرير: وتطلق على الذكر والأنثى^(٥)، كالشاة والسحلة الضغيرة من أولاد الغنم، وقد سبق قريباً أن الداجن ما ألقى ليذوت.

(١) انظر ٤/ ٢١١.

(٢) في (ص) و(هـ) - النبي، وفي نسخة من الصحيح مسلم: رسول الله وحشد من (خ)، وهو لعواقب لما في الصحيح البخاري.

(٣) انظر من ١٣٥، ٤٢٠، من هذا الخبر.

(٤) في (ص): بهيمة، وهو خطأ.

(٥) انصحح: بهمة.

فَقَرَعَتْ إِلَى قَوْمِي، فَطَلَعْتُهَا فِي بُرْمَتِهَا، ثُمَّ وَابَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: لَا تَمْضُخَنِي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ مَعَهُ. قَالَ: فَجِئْتُه لَسَرُّهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ قَدْ دَبَحْنَا بِهَيْمَةَ لَنَا، وَطَحْنَتْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ كَدُّ عَشْتٍ، فَكَعَالَ أَنْتَ فِي نَفَرٍ مَعَكَ، فَصَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْغَنْدَقِ، إِنْ جَابِراً قَدْ صَنَعَ لَكُمْ سُوراً، فَحَيِّ هَلَا بِكُمْ» وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْزِلُنَّ بُرْمَتَكُمْ، وَلَا تُخِيرُنَّ عَجِيَّتَكُمْ حَتَّى أَجِيءَ» فَجِئْتُ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَدِّمُ النَّاسَ، حَتَّى جِئْتُ امْرَأَتِي، فَقَالَتْ: بِكَ وَبَيْتٌ،
 قوله: (فجئته فصارته، فقلت. يا رسول الله) فيه جرؤ لمساوة^(١) بالحاجة محضرة الجماعة، والم

نهي أن يتدجى اثنان دون الثالث كما سنوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى^(٢).

قوله ﷺ: «إِنْ جَابِراً قَدْ صَنَعَ لَكُمْ سُوراً، فَحَيِّ هَلَا بِكُمْ» أمّا (السُور) فيضمّ لسين وإسكان الواو غير مهمور، وهو الطعم الذي يدعى إليه وقبل: الصَّحَام مطلقاً، وهي لفظة فارسية، وقد تظاهرت أحاديث صحيحة بأن رسول الله ﷺ تكلم بأنفاذ غير العربية، فيدل على حوار.

وأمّا الحيّ هلاً فهو يتنوين «هلاً»، وفيه بلا تنوين، على وزن علا، ويقال: حيّ، فمعناه: صبك بكذا أو ادع بك، هكذا قاله أبو عبيد^(٣) وغيره، وقيل: معناه: عجل به، وقال الهروي: معناه: هات وعجل به^(٤).

قوله: (وجاء رسول الله ﷺ يقدم الناس) ثم فعل هذا لأنه ﷺ دعاهم فجاءوا تبعاً له، كصاحب طعام إذا دعا صائفة يمشي قدمهم، وكذا رسول الله ﷺ في غير هذا لحال لا يتقدمهم، ولا يسبقهم من وقته عقبه^(٥)، وفعله هذا نهضة المصلحة.

قوله: (حتى جئت امرأتي، فقالت: بك وببيت) أي: فمعه ودعت عليه، وفيه معناه: بك تلمح المصلحة، وبك يتعنى اللأم، وقيل: معناه: جرى هذا برأيك وسوء نظرك وبسبب

(١) في (جر) و(عبد): المساواة.

(٢) انظر اصطلاح الآتي برقم: ٥٦٩٤

(٣) التزيين لأحدث: ١/ ١٨٧.

(٤) التزيين في القرآن والحديث: (جر).

(٥) أي لا يرك أحداً يمشي حقه، يعني أنه ﷺ من غاية التواضع لا يتقدم أصحابه في المشي.

فَقُلْتُ: قَدْ فَعَلْتُ الَّذِي قُلْتَ لِي، فَأُخْرِجْتُ لَهُ عَجِينَتًا، فَبَصَقَ فِيهَا وَبَارَكَ، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى بُرْمَتِنَا، فَصَقَ فِيهَا وَبَارَكَ، ثُمَّ قَالَ: «ادْعِي خَازِنَةَ فَلْتَخْبِرْ مَعَكَ، وَأَقْدِجِي مِنْ بُرْمَتِكُمْ، وَلَا تُنْزِلُوها» وَهُمْ أَلْفٌ، فَأَقْسِمَ بِاللَّهِ لَا أَكُلُوا حَتَّى تَرْكُوهُ وَانْحَرِفُوا. وَإِنَّ بُرْمَتَنَا لَتَنْفُطُ كَمَا هِيَ، وَإِنَّ عَجِينَتَنَا - أَوْ كَمَا قَالَ الْمُصَحِّحُ - لَتَخْبِرُ كَمَا هُوَ. (أحمد: ١٥٠٢٨، راجع: ١١٠٢).

[٥٣١٦] ١٤٢ - (٢٠٤٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنِ

قوله: (قَدْ فَعَلْتُ الَّذِي قُلْتَ لِي) معناه: أَنِّي أَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِمَا عِنْدِي، فَهُوَ أَحْلَمُ بِالْمَصْلَحَةِ.

قوله: (ثُمَّ عَمَدَ إِلَى بُرْمَتِنَا، فَبَصَقَ فِيهَا وَبَارَكَ، ثُمَّ قَالَ «ادْعِي خَازِنَةَ فَلْتَخْبِرْ مَعَكَ») هذه لَفْظَةٌ وَهِيَ «ادْعِي» وَقَعَتْ فِي بَعْضِ الْأَصْنَافِ هَكَذَا: «ادْعِي» يَعْنِي ثُمَّ يَأْ، وَهُوَ لِطَبِيعِ الظُّهْرِ، لِأَنَّهُ خَصَبٌ لِلْمَرْأَةِ، وَهَذَا قَالَ: «فَلْتَخْبِرْ مَعَكَ»، وَفِي بَعْضِهَا: «دَعُونِي» بَوَّ وَوَلَوْنٌ، وَفِي بَعْضِهَا: «دَعْنِي»، وَهِيَ أَيْضًا صَحِيحَةٌ، وَتَقْدِيرُهُ: اظْلُبُوا وَاطْلُبُوا لِي خَبِيرَةً.

وقوله: (عِنْدَ) بَفَتْحِ الْمِيمِ. وقوله: (بَصَقَ) هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الْأَصْنَافِ، وَفِي بَعْضِهَا: (بَسَقَ)، وَهِيَ نَغَّةٌ قَلِيلَةٌ، وَالْمَشْهُورُ: بَصَقَ وَبَرَقَ، وَحَكَى جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ: بَسَقَ، لَكِنَّا قَلِيلٌ كَمَا ذَكَرْنَا.

قوله ﷺ: «وَأَقْدِجِي مِنْ بُرْمَتِكُمْ» أَيْ: اغْرِبِي، وَنَبْقِذِي لِمُعْرِفَةٍ، يُقَالُ: قَدَحْتُ لِمَرْقٍ أَقْلَحَهُ بَفَتْحِ الدَّالِّ: غَرَقْتَهُ.

قوله: (وَهُمْ أَلْفٌ، فَأَقْسِمَ بِاللَّهِ لَا أَكُلُوا حَتَّى تَرْكُوهُ وَانْحَرِفُوا، وَإِنَّ بُرْمَتَنَا لَتَنْفُطُ كَمَا هِيَ، وَإِنَّ عَجِينَتَنَا^(١) لَتُخْبِرُ كَمَا هُوَ) قوله: (تَرْكُوهُ وَانْحَرِفُوا)، أَيْ: شَبَحُوا وَانْصَرَفُوا. وقوله: (تَنْفُطُ) يَكْسِرُ نَفْسِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الظَّاءِ، أَيْ: تَفْهِي وَيُسْمَعُ عَلَيْهَا. وقوله: (كَمَا هُوَ) يَعُودُ إِلَى الْعَجِينِ.

وَمِنْ تَضَمَّنَ هَذَا الْحَدِيثَ عُلَمَاءٌ مِنْ أَعْلَامِ لُبَّةٍ. أَحَدُهُمْ: تَكْثِيرُ الطَّعَامِ الْقَلِيلِ، وَالثَّانِي: عِلْمُهُ ﷺ بِأَنَّ هَذَا الطَّعَامَ الصَّغِيرَ الَّذِي يَكْفِي فِي أَعْدَادِ خَمْسَةِ أَنْفُسٍ أَوْ نَحْوَهُمْ سَيَكْفِي فِيكَفِي أَلْفٍ وَزِيَادَةٍ، فَدَعَاهُ أَلْفًا قِيلَ أَنْ يَجْعَلَ إِلَيْهِ، وَقَدْ عَنَّمْ أَنَّهُ عَجَجٌ شَعِيرٌ وَهَيْمَةٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ثَلَاثٍ، وَهُوَ حَدِيثُ أَنَسٍ فِي طَعَامِ أَبِي طَلْحَةَ، فَفِيهِ أَيْضًا هَذَانِ الْعَمَدَانِ مِنْ أَعْلَامِ لُبَّةٍ، وَهِيَ تَكْثِيرُ الْقَلِيلِ، وَعِلْمُهُ ﷺ بِأَنَّ هَذَا الْقَدِيرَ سَيَكْفِيهِ اللَّهُ تَعَالَى، يَكْفِي هَؤُلَاءِ الْخَلْقَ الْكَثِيرَ، فَدَعَاهُمْ لَهُ.

(١) فِي (ص) وَ(ع) وَنَسَخْنَا مِنْ «الصَّحِيحِ» سَمًّا: عَجِينَتَا

إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لِأُمِّ سُلَيْمٍ: قَدْ سَجَعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَعِيماً، أَغْرِفُ فِيهِ الْجُوعَ، فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَخْرَجَتْ أَقْرَصاً مِنْ شَعِيرٍ، ثُمَّ أَخَذَتْ خَصَراً لَهَا، فَلَقَّتِ الْخُبْزَ بِبَعْضِهِ، ثُمَّ قَسَّمَتْهُ تَحْتَ ثَوْبِي، وَرَدَّتْنِي بِبَعْضِهِ، ثُمَّ أَرْسَلْتَنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَدْ هَبْتُ بِهِ، فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِساً فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ انْتِاسٌ، فَقُمْتُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلْتُكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «الْطَّعَامُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِمَنْ مَعَهُ؟ «قَوْمُوا» قَالَ: فَانْطَلَقَ، وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جِئْتُ أبا طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمُّ سُلَيْمٍ، قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَلَهُمْ عِنْدَكَ مَا نُطْعِمُهُمْ، فَقَالَتْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَانْطَلَقَ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ مَعِيَ مَا عِنْدَكَ يَا أُمُّ سُلَيْمٍ؟» فَأَنْتَ بِذَلِكَ الْخُبْزِ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ، وَعَصَرْتُ عَلَيْهِ أُمُّ سُلَيْمٍ عُمَةً لَهَا، فَأَذْنَتْهُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ قَالَ: «إِذْنُ لِعَشْرَةٍ» فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى

وَعَدِمَ أَنْ أَنْسَأَ ﷺ رَوَى هَذَا حَدِيثَيْنِ: الْأَوَّلُ مِنْ طَرِيقٍ، وَالثَّانِي مِنْ حَرَقٍ^(١)، وَهَذَا مَقْصِدُ جَزْئِيَّتِهِمَا هَاتَيْنِ الْمَعْجَزَتَيْنِ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْمَعْجَزَاتِ.

فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: (أَنَّ أبا طَلْحَةَ وَأُمَّ سُلَيْمٍ) أَرْسَلَا أَنْسَأَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَقْرَاصِ شَعِيرٍ، قَالَ أَنَسُ: فَذَهَبْتُ فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِساً فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ أَصْحَابُهُ، قُمْتُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلْتُكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «الْطَّعَامُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِمَنْ مَعَهُ؟ «قَوْمُوا» قَالَ: فَانْطَلَقَ، وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جِئْتُ أبا طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمُّ سُلَيْمٍ، قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَلَهُمْ عِنْدَنَا مَا نُطْعِمُهُمْ، فَقَالَتْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَانْطَلَقَ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ مَعِيَ مَا عِنْدَكَ يَا أُمُّ سُلَيْمٍ؟» فَأَنْتَ بِذَلِكَ الْخُبْزِ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ، وَعَصَرْتُ عَلَيْهِ عُمَةً لَهَا، فَأَذْنَتْهُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ^(٢)، ثُمَّ قَالَ: «إِذْنُ لِعَشْرَةٍ»، فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى

(١) فِي (أَنَسٍ) وَ(هَرَقٍ).

(٢) فِي (خ) مَا شَاءَ أَنْ يَقُولَ.

شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِينَ لِمَنْشَرَةٍ» فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِينَ لِمَنْشَرَةٍ» حَتَّى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا، وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ زَجْلاً أَوْ ثَمَانُونَ.

[ص: ٢٤٦، سورة: راء - ٥ - ٢٥٧٨]

شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِينَ لِمَنْشَرَةٍ» حَتَّى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا، وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ زَجْلاً أَوْ ثَمَانُونَ.

الشرح:

قوله ﷺ: «أرسلت أبا طلحة؟» فقلت: نعم، وقوله «الطعم؟» فقلت: نعم، هذان غلمان من أعلام النبوة، وذهابه ﷺ يوم علمت ذلك كما سبق، وتكثير لظلم عثم ربح.

وفيه ما تقدم في حديث أبي هريرة وحديث جابر من بتلاء الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم والاعتبار بالجوع وغيره من المشافى، ليسيروا فيعلم أجرامهم ومنزلهم. وفيه ما كانوا عليه من كتمان ما بهم. وفيه ما كانت نصيحة ﷺ عليه من الاعتناء بأحوال رسول الله ﷺ.

وفيه استحياء بعض الشهادة وإن كانت قليلة بأشقة إلى مرتبة الميعود إليه، لأنها وإن قلت فهي خير من النعم. وفيه جدوى لعالم لأصحابه يهديهم ويؤدبهم، ومتحياؤ ذلك في المساجد وفيه نطلاق صاحب الطعام بين يدي الضيفان وخروجه ليتفقاهم.

وفيه منقبة لأم سليم رضي الله عنها وذلالته على عظم فقهها ورُجحان عقلها، لقولها: «الله ورسوله أعلم»، ومعناه: أنه قد عرف الطعام فهو أعلم بالمصلحة، فهو لم يعلمها في مجيء الجمع العظيم لم يفعلها، فلا تحزن من ذلك. وفيه استحياء فث. طعام، واختيار الثريد على الغمس بالنقم.

وقوله: (حضرت عليه عكّة) هي بصم العين وتشديد الكف، وهي وعاء صغير من جلد لسمن خاصة. وقوله: (فأقمته) هو بالمد والقصر، لعنان، أقمته وأقمته، أي جعلت فيه إداماً، وإنما أذن لعشرة عشرة ليكون أرفق بهم، فإن القصة التي فث فيها تلك لأقر ص لا يتحلق عليها أكثر من عشرة إلا يفرض بسحقهم ليعلمها عنهم، والله أعلم.

(١) وقع بعده في نسخة من «صحيح مسلم»: فأذِنَ لَهُمْ، فأكلوا حتى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِينَ لِمَنْشَرَةٍ».

[٥٣١٧] ١٤٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَالنَّفْطُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو ظَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَدْعُوهُ، وَقَدْ جَعَلَ طَعَاماً، قَالَ: فَأَقْبَلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ النَّاسِ، فَنَظَرَ إِلَيَّ. فَاسْتَحْيَيْتُ، فَقُلْتُ: أَجِبْ أَمْ ظَلْحَةَ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: «قُومُوا» فَقَالَ أَبُو ظَلْحَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا صَنَعْتُ لَكَ شَيْئاً، قَالَ: فَمَسَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدَعَا فِيهَا بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ قَالَ: «أَدْخِلْ لِقَرَأٍ مِنْ أَصْحَابِي، عَشْرَةً» وَقَالَ: «كُلُوا»، وَأَخْرَجَ لَهُمْ شَيْئاً مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، فَخَرَجُوا، فَقَالَ: «أَدْخِلْ عَشْرَةً» فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، فَمَا رَأَى يُدْخِلُ عَشْرَةً وَيُخْرِجُ عَشْرَةً حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا ذَنْصَ، فَأَكَى حَتَّى شَبِعَ، ثُمَّ هَيَّأَهَا، فَأَدَا هِيَ مِثْلَهَا جِئْنَ أَكْثَرُ مِنْهَا، (احمد ١٣٢٨٣) [نظر ٥٣١٦].

[٥٣١٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأَمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو ظَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهِ: «ثُمَّ أَخَذَ مَا بَقِيَ فَجَمَعَهُ، ثُمَّ دَعَا فِيهِ بِالْبَرَكَةِ، قَالَ: فَعَادَ كَمَا كَانَ، فَقَالَ: «وَوَكَّلْتُكُمْ هَذَا»» [نظر ٥٣١٦].

[٥٣١٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لُبَيْلٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَمَرَ أَبُو ظَلْحَةَ أَمْ سَمِعَهُمْ أَنْ تَصْنَعَ لِسَبِيٍّ ﷺ طَعَاماً لِنَفْسِهِ خَاصَّةً، ثُمَّ أَرْسَلَنِي إِلَيْهِ، وَمَدَّقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ وَاسْمَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «الْعَدَنَ لِعَشْرَةٍ» فَأَذِنَ لَهُمْ، فَدَخَلُوا، فَقَالَ: «كُلُوا وَسَمُوا اللَّهَ» فَأَكَلُوا، حَتَّى قَسَ ذَلِكَ بِثَمَانِينَ رَجُلًا، ثُمَّ أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ

رَأَى الْحَدِيثَ الْآخَرَ فَفِيهِ أَنْ أَسَأَ قَالَ: (بَعَثَنِي أَبُو ظَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَدْعُوهُ، وَقَدْ جَعَلَ طَعَاماً، فَأَقْبَلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ النَّاسِ، فَنَظَرَ إِلَيَّ، فَاسْتَحْيَيْتُ، فَقُلْتُ: أَجِبْ أَمْ ظَلْحَةَ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: «قُومُوا») وَذَكَرَ الْحَدِيثَ: (وَأَخْرَجَ لَهُمْ شَيْئاً مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ)

وهذا الحديث مصيغ آخرى بلا شك، وفيها ما سبق في الحديث الأول وزيادة هذا تعلم لآخر من
علام النبوة، وهو إخراج ذلك الشيء من بين أصابعه، لكرامته ﷺ

بَعْدَ ذَلِكَ وَأَهْلُ الْبَيْتِ، وَتَرَكُوا سُورًا. رُحِمَ [١٣٤٢٧] لَهُ بِعَر ٢٥٣١٦.

[٥٣٢٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، بِهَذَا نَقَصَهُ فِي طَعْمِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ فِيهِ: فَقَدِمَ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى الْبَابِ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ يَسِيرٌ، قَالَ: «هَلُمُّهُ، فَإِنَّ اللَّهَ سَيَجْعَلُ فِيهِ الْبَرَكَاتِ» رُحِمَ [١٣٤٢٧] لَهُ بِعَر ٢٥٣١٦.

[٥٣٢١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ لِبَجِيئٍ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ فِيهِ: ثُمَّ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَكَلَ أَهْلُ الْبَيْتِ، وَأَفْضَلُوا مَا أَبْلَغُوا جِيرَانَهُمْ.

[١٣٤٢٧] لَهُ بِعَر ٢٥٣١٦.

[٥٣٢٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا لَحْسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَنَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: رَأَى أَبُو طَلْحَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُصْطَجِعًا فِي الْمَسْجِدِ، يَتَقَلَّبُ ظَهْرُ لِبْطُنٍ، فَأَتَى

وَقَوْلُهُ: (وَتَرَكُوا سُورًا) هِيَ بِلَهْمٍ أَيْ: بَقِيَّةٌ.

وَقَوْلُهُ: (فَقَامَ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى الْبَابِ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ. يَا رَسُولَ اللَّهِ. إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ يَسِيرٌ، قَالَ «هَلُمُّهُ، فَإِنَّ اللَّهَ سَيَجْعَلُ فِيهِ الْبَرَكَاتِ» أَمَا قَدِمَ أَبِي طَلْحَةَ، فَلَا تَنْتَظِرُ قَدِيمَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَ أَهْلُ تَلْقَاءَ.

وَقَوْلُهُ: (إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ يَسِيرٌ) هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَ(كَانَ) هُنَا نَمَّةٌ لَا تَحْتَاجُ خَبْرًا. وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ سَيَجْعَلُ فِيهِ الْبَرَكَاتِ» فِيهِ عَلَمٌ لِلَّهِ هُوَ مِنْ أَعْلَامِ الْإِبْرَاهِيمِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَكَلَ أَهْلُ الْبَيْتِ) بِهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِصَاحِبِ الطَّعَامِ وَأَهْلِهِ أَنْ يَكُونَ أَكْبَهُمْ بَعْدَ فَوَاحٍ لُطُيفَاتٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (يَتَقَلَّبُ ظَهْرُ لِبْطُنٍ) وَفِي الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى: (وَقَدْ عَضَّبَ بَعْنَهُ بِعَصَابَةٍ) لَا مَخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا، وَاحِدُهُمَا يُبَيِّنُ الْآخَرَ. وَيَقَالُ: عَضَّبَ وَعَضَّبَ، مَا تَخَفَّفَ وَالتَّشَدَّدَ.

أُمُّ سُلَيْمٍ فَقَالَتْ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعاً فِي الْمَسْجِدِ، يَتَقَلَّبُ ظَهراً لِيَنْظُرَ، وَأَضْهُ جَانِباً، وَسَقَى الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: لَمْ أَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو طَلْحَةَ وَأُمُّ سُلَيْمٍ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، وَفَقِسْتُ فَضْلَهُ، فَأَلْهَيْتُهُ لِيَجِيرَ إِنَّا. (المع: ٥٣١٦).

[٥٣٢٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ، أَنَّ يَحْقُوبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَآ، فَوَجَدْتُهُ جَالِساً مَعَ أَصْحَابِهِ يُحَدِّثُهُمْ وَقَدْ غَضِبَ بَطْنَهُ بِعَصَايَةٍ - قَالَ أَسَامَةُ: وَأَنَا أَشْتُ: عَلَى خَجَرٍ - فَقُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ: لِمَ غَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَطْنَهُ؟ فَقَالُوا: مِنْ الْجُوعِ، فَلَمَعَبْتُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ، وَهُوَ زَوْجُ أُمِّ سُلَيْمٍ بِنْتِ مِلْحَانَ، فَقُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ، قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَضِبَ بَطْنَهُ بِعَصَايَةٍ، فَسَأَلْتُ بَعْضَ أَصْحَابِهِ، فَقَالُوا: مِنْ الْجُوعِ، فَدَخَلَ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى أُمِّي فَقَالَ: هَلْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، عِنْدِي كِسْرٌ مِنْ خُبْزٍ وَكُمَرَاتٌ، فَإِنْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَدَهُ أَشْبَعْنَاهُ، وَإِنْ جَاءَ آخَرُ مَعَهُ قُلْ عَنْهُمْ، لَمْ ذَكَرَ سَدِيرَ الْحَدِيثِ بِفَضْلِهِ. (المع: ٥٣١٦).

[٥٣٢٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ لُثَيْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي طَعَامِ أَبِي طَلْحَةَ، نَحْرَ خُبْزِهِمْ. (المع: ٥٣٥٧).

قوله: (للمعبط إلى أبي طَلْحَةَ، وهو زوج أُمِّ سُلَيْمٍ بِنْتِ مِلْحَانَ، لقلت: يا ابتاه) فيه استعمال المعجزة، لقوله: (يا ابتاه) وهما هو زوج أمه وقوله: (بنت مِلْحَانَ) هو بكسر الميم، والله أعلم.



٢١ - [باب جواز أكل المرق، واستحباب أكل اليقطين،

وإيثار أهل المائدة بعضهم بعضاً وإن كانوا ضيفاناً

إذا لم يكره ذلك صاحب الطعام]

[٥٣٢٥] ١٤٤ - (٢٠٤١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ مِنْ أَنَسٍ مِمَّا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ خَبِثاً دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَهُ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَقَرَّبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُبْزاً مِنْ شَعِيرٍ، وَمَرْقاً فِيهِ دُبَّاءٌ وَقَرِيدٌ، قَالَ أَنَسُ: فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوَالِي الصُّحُفَةِ، قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَّاءَ مُنْذُ يَوْمَئِذٍ. [سرخي: ١٣٨٠].

[٥٣٢٦] ١٤٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ سُبَيْحَانَ بْنِ الْمُفِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَجِئْتُ بِمَرْقَةٍ فِيهَا دُبَّاءٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْ ذَلِكَ الدُّبَّاءِ وَيُعْجِبُهُ، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ جَعَلْتُ أَتْلُوهُ إِلَيْهِ وَلَا أَطْعَمُهُ، قَالَ: فَقَدْ أَنَسُ. فَمَا زِلْتُ بَعْدُ يُعْجِبُنِي الدُّبَّاءُ.

[الحمد: ١١٣٣٠٩].

باب جواز أكل المرق، واستحباب أكل اليقطين،

وإيثار أهل المائدة بعضهم بعضاً وإن كانوا ضيفاناً

إذا لم يكره ذلك صاحب الطعام

فيه حديث أس (ﷺ)، (أَنْ حَبِطاً دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خُبْزاً مِنْ شَعِيرٍ، وَمَرْقاً فِيهِ دُبَّاءٌ وَقَرِيدٌ، قَالَ أَنَسُ: فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوَالِي الصُّحُفَةِ، قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَّاءَ مُنْذُ يَوْمَئِذٍ).

وفي رواية: (قال أنس: فَمَا رَأَيْتُ ذَلِكَ جَعَلْتُ أَتْلُوهُ إِلَيْهِ وَلَا أَطْعَمُهُ)

(١) في (ج) و(و) من.

[٥٣٢٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ؛ أَحْبَرَنَا مَعْمَرُهُ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ وَعَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا خِيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَرَأَاهُ. قَالَ ثَابِتٌ: فَسَوَّعْتُ أَسْأَأُ يَقُولُ: فَمَا صَنَعَ لِي طَعَامٌ بَعْدَ أَقْلِيرٍ عَلَى أَنَّ يُصْنَعَ فِيهِ دُبَاءٌ إِلَّا صُنِعَ. [مسند ٥٣٢٦].

وله رواية - (قال أنس: فما صنيع لي طعام بعد أقدير على أن يصنع فيه دُبَاءٌ إلا صنيع).
فيه فوائد:

سها. إجابة الدعوة، وإباحة كسب الخياط، وإباحة المرق، وفضيلة أكل الدُّبَاءِ، وأنه يُسْتَحَبُّ أَنْ يُحَبَّ الدُّبَاءُ، وكذلك كلُّ شيءٍ كان رسول الله ﷺ يُحِبُّهُ، وأنه يُحَرِّصُ عَلَى تَحْصِيلِ ذَلِكَ، وأنه يُسْتَحَبُّ لأهل الماشقة إشارة بعضهم بعضاً إذا لم يكرهه صاحب الطعام.

وَأَمَّا (تَشْيِيعُ الدُّبَاءِ مِنْ حَوَالِي الصُّحُفَةِ) فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: من حوَالِي جانبهِ ودُخَيْتِهِ مِنَ الصُّحُفَةِ، لَا مِنْ حَوَالِي جَمِيعِ جَوَانِبِهَا، فَقَدْ أَمَرَ بِالْأَكْلِ مِمَّا يَلِي الْإِنْسَانُ.

وَلَدَّلِي. أَنْ يَكُونَ مِنْ جَمِيعِ جَوَانِبِهَا، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ ذَلِكَ لِئَلَّا يَتَقَدَّرَ جَلِيسُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَقَدَّرُ أَحَدٌ، بَلْ يَتَبَرَّكُونَ بِآثَارِهِ ﷺ، فَقَدْ كَانُوا يَتَبَرَّكُونَ بِبُصْفِهِ ﷺ وَنُحَامَتِهِ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ وَجْهُهُمْ، وَتَسْرِيبُ بَعْضِهِمْ يَوْلَاهُ، وَبَعْضُهُمْ دَمَهُ^(١)، وَضَرَبُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ عَقَائِدِهِمْ بِآثَارِهِ ﷺ الَّتِي يَخَالِفُهُ لَيْسَ بِهَا غَيْرُهُ.

وَالنَّبِيُّ هُوَ لَيْقَطِينَ، وَهُوَ بِالْحَدِّ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي الْقَصْرِ أَيْضًا، لَوْ حِدَّةً ذُنَابَةً أَوْ ذُنَابَةً^(٢)، وَهُوَ اللَّهُ أَهْلُهُ.



(١) قد استوفى في المجموع شرح معناه (١/ ٢٣٤). حديث أبي حنيفة وهو حقه النبي ﷺ وشرب دمه - ضعيف.

وحديث شرب المرأة اللبن صحيح، ورواه لنا رافعي وقد، هو حديث صحيح.

(٢) إكمال للمعجم: (٤/ ٥٢٢).

٢٢ - [بَابُ اسْتِحْبَابِ وَضْعِ الثَّوِي خَارِجَ الثَّمَرِ،

وَاسْتِحْبَابِ دَعَاءِ الضَّيْفِ لِأَهْلِ الطَّعَامِ، وَطَلْبِ الدُّعَاءِ مِنَ الضَّيْفِ الصَّالِحِ.

وَإِجَابَتُهُ لِذَلِكَ]

[٥٣٢٨] ١٤٦ - (٢٠٤٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُفَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ قَالَ: نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي، قَالَ: فَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ طَعْمًا وَوَطْبَةً، فَأَكَلَ مِنْهَا. ثُمَّ أَتَى بِتَمْرٍ، فَكَانَ يَأْكُلُهُ وَيُلْقِي الثَّوِي بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ، وَيَجْمَعُ السَّبَابَةَ وَالرُّسْطَى - قَالَ شُعْبَةُ: هُوَ ظَنِّي، وَهُوَ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ! إِلْقَاءُ الثَّوِي بَيْنَ الإِصْبَعَيْنِ ثُمَّ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ، ثُمَّ نَزَلَهُ الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ، قَالَ: فَقَالَ أَبِي - وَأَخَذَ بِلِجَامِ دَابَّتِهِ - اذْعُ اللَّهُ لَنَا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِيمَا رَزَقْتَهُمْ، وَاعْفُ رَحْمَتَهُمْ».

[أحمد: ١٩٧٩٥]

[٥٣٢٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (ح) - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ

بَابُ اسْتِحْبَابِ وَضْعِ الثَّوِي خَارِجَ الثَّمَرِ،

وَاسْتِحْبَابِ دَعَاءِ الضَّيْفِ لِأَهْلِ الطَّعَامِ، وَطَلْبِ الدُّعَاءِ مِنَ الضَّيْفِ الصَّالِحِ،

وَإِجَابَتُهُ إِلَى ذَلِكَ

فيه (يزيد بن خفير، عن عبد الله بن بسر رضي الله عنه قال: نزل رسول الله ﷺ على أبي، فقربنا له طعامًا وَوَطْبَةً، فأكل منها، ثم أتى بتمر، فكان يأكله ويلقي الثوي بين إصبعيه، ويجمع السبابه والوسطى - قال شعبة هو ظنّي، وهو فيه إن شاء الله إلقاء الثوي بين الإصبعين - ثم أتى بشراب فشربه، ثم ناوله الذي عن يمينه، قال فقال أبي - وأخذ بليجام دابته - اذع الله لنا، فقال: «اللهم بارك لهم فيما رزقتهم، واغفر لهم وارحمهم»).

المُتَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْإِسْدِ، وَلَمْ يَسْكُنَا فِي إلقاءِ النَّوَى
بَيْنَ الإصْبَعَيْنِ، (الحديث: ١٧٦٧٥).

وفي الرواية لأخرى ذكره، وقال: (ولم يَشْكُ^(١) في إلقاء النَّوَى بين الإصبعين).

الشرح:

(عبد الله بن يسر) بصمّ له. (ويزيد بن حمير) بصمّ الحاء لمعجمة وفتح الحميم.

وقوله: (ووظيفة) هكذا رواية الأكثرين - (وظيفة) بالواو وإسكان لفتح وبعدة باء مؤنثة، وهكذا رواه النضر بن شميل روى هذا الحديث عن شعبة، والنضر ينام من أكلة اللغة، وفسره النضر فقال: لوظيفة الخيس، يجمع التمر سُرْبِي ولأفقه لملقوق ولشمن، وكذا ضبطه أبو مسعود المَشَقِيُّ وأبو بكر البرقاني وخوهر، وهكذا هو عندنا في معظم النسخ، وفي بعضها (رطوبة) سواه مصمومة وفتح لظاء، وكذا ذكره حميد بن عمار، هكذا جاء فيه وأما من نسخ «مسند»: (رطوبة) بالراء، قال: وهو تصحيف من الراوي، وإنما هو بالواو^(٢). وهذا الذي ادّعى على نسخ «مسند» هو قيم رآه هو، وإلا فاختاره بالواو، وكذا نقله أبو مسعود والبرقاني ولا يكتفون عن نسخ «مسند».

ونقل القاضي عياض عن رواية بعضهم في «مسند»: (وظيفة) بفتح الواو وكسر الظاء وبعدةها حمزة^(٣)، وأدّى أنه لظوب، وهكذا دعا آخرون، ووظيفة بالهمز عند أهل اللغة: صغائر يتخذ من التمر كالحيس، هذا ما ذكره، ولا منافاة بين هذا كله، فيقبل ما صححت به الروايات وهو صحيح في اللغة والله أعلم.

وقوله: (وسقي النوى بين الإصبعين)، أي: يجعله بينهما لقلته، ولم يثقه في إلقاء التمر لئلا يختلط بالتمر، وقيل: كان يجمعه على ظهر الإصبعين ثم يرمي به.

وقوله: (قال شعبة: هو طني، وهو فيه من شاء الله: إلقاء النوى) معناه: أن شعبة قال: الذي أظنه أن إلقاء النوى مذكور في الحديث، فأشار إلى تردده فيه وشكّه، وفي لطريق لثاني جزم بإثباته ولم

(١) وقع في (ج) وسكت من «صحيح مسلم» لم يشك، وثبت من (ص) و(هـ)، والقبس فيه عند علي شعبة كما سبكر ذلك لمصنف.

(٢) «المجمع بين الصحيحين» ٣٠٠/٨.

(٣) «إكمال المعلم»: (٥٢٤/٦).

يُشْكُ، فهو ثابت بهذه الرواية، وأما رواية الشك فلا تضر، سواء تقدمت على هذه أو تأخرت، لأنه
يُقَرَّنُ في وقت، وشك في وقت، فاليقين ثابت، ولا يمسحه الشك في وقت آخر.

وقوله: (فشربه، ثم ناوله الذي عن يمينه) فيه أن لشراب ونحوه يدار على ليعين كما سبق تقريره
في بابه قريباً.

وفيه استحباب طمسه للدعاء من الغافض، ودعاء الشيف بتوسعة الرزق والمغفرة والرحمة، وقد
جمع عليه السلام في هذا الدعاء خيراته القلبية والآخرة، والله أعلم.



٢٣ - [باب أكل القثاء بالرطب]

[٥٣٣٠] ١٤٧ - (٢٠٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ لِهَلَالِي، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الْقِثَاءَ بِالرُّطَبِ. [أحمد ١٧٤١، وسعدي ٥٤٤٠].

باب أكل القثاء بالرطب

فيه عيد الله بن جعفر: (رأيت رسول الله ﷺ يأكل القثاء بالرطب) (لقثاء) بكسر القاف هو مشهور، وفيه لغة بضمها، وقد جاء في غير المسمم زيادة. قال: «يكبر حر هذا برد هذا»^(١) فيه جواز أكلهما معاً، وأكل الطعامين معاً والتوسيع في الأضمة، ولا خلاف بين العلماء في جواز هذا، ومن نقل عن بعض السلف من خلاف هذا: فمحمول على كراهة اعتد التوسيع والتفرقة والإكثار منه لغير مصلحة دينية، والله أعلم.



١١ أخرجه أبو داود: ٣٨٣٦ عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ يأكل القثاء بالرطب، فيلزم: أن كسر حر هذا يبرد معاً، وبردة هذا بحر هذا، والتوسيع لغة في التخليص.

٢٤ - [باب استحباب تواضع الأكل،

وصفة فعوده]

[٥٣٣١] ١٤٨ - (٢٠٤٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَسْجَمِيُّ، وَكِلَاهُمَا عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ - عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سُلَيْمٍ - حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مُقْعِيًا يَأْكُلُ تَمْرًا.

[٥٣٣٢] ١٤٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَمَرٌ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُهُ وَهُوَ مُخْتَفِرٌ، يَأْكُلُ مِنْهُ أَكْلًا ذَرِيعًا. وَفِي رِوَايَةٍ زُهَيْرٍ: أَكْلًا حَنِيئًا.

باب استحباب تواضع الأكل،

وصفة فعوده

فيه أنس بن مالك (روایت رسول الله ﷺ مُقْعِيًا يَأْكُلُ تَمْرًا) وفي الرواية الأخرى: (أنبي بن عمر، فجعل النبي ﷺ يقسمه وهو مختفر، يأكل منه أكلاً ذريعاً) وفي رواية: (أكلاً حنيئاً).

التشريح:

قوله: (مُقْعِيًا) أي: جالساً على ألبته، ناصباً ساقه.

وقوله: (مُخْتَفِرٌ) هو الذي يركب، أي: مستعجلٌ مستقرز غير متمكّن في جلوسه، وهو بمعنى قوله: (مقْعِيًا)، وهو أيضاً معنى قوله ﷺ في الحديث الآخر في «صحيح البخاري» وغيره: «لَا أَكُلُ مَتَكَّنًا»^(١) على ما فسره الإمام الخطابي، فإنه قد ورد المتكّن عند هو المتمكّن في جلوسه، من الترفع وشبهه. المعطوف على لوطه تحته، قد ورد لكل من استوى قاعداً على وطء، فهو متكّن، وسنذكره: لا أكمل أكل من يريد الاستكثار من الطعام، ويقعد له متمكناً، بن أفعاء مسوفراً، وأكل قليلاً^(٢).

(١) «صحيح بخاري»: ٥٣٩٨، وهو في نسخة أحمد: ١٨٧٥٤.

(٢) «معجم السنن»: (٤٢٩/٧).

وقوله: (أكلًا ذريعاً) و(حثيراً) هما بمعنى، أي: مستعجلاً، وكذا استعجاله ﷺ لاستيفازه لشعر
 آخر، فأسرع في الأكل ليقتضي حاجته منه ويردّ الجوعة، ثم يذهب في ذلك شغل،
 وقوله: (مجمع النّبي ﷺ ينسيه) أي: يُفَرِّقه على من يراه أهلاً بملك، وهذا الثمر كان
 لرسول الله ﷺ، ونرى بتفريقه ﷺ، فلهذا كان يأكل منه، والله أعلم.



٢٥ - [باب نهى الأكل مع جماعة عن قران تمرتين ونحوهما

في لقمة إلا بإذن أصحابه]

[٥٣٣٣] ١٥٠ (٢٠٤٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ جَبَلَةَ بْنَ سَحِيمٍ قَالَ : كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرُوقُ الثَّمَرَ ، قَالَ : وَقَدْ كَانَ أَصَابَ لِبَاسَ يَوْمَهُ جَهْدٌ ، وَكُنَّا نَأْكُلُ ، فَمَرُّ عَيْتِ بْنِ عُمَرَ وَنَحْنُ نَأْكُلُ ، فَيَقُولُ : لَا تَقَارِبُوا ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ . قَالَ شُعْبَةُ : لَا أَرَى هَذِهِ الْكَلِمَةَ إِلَّا مِنْ كَلِمَةِ ابْنِ عُمَرَ ، يَعْنِي الْإِسْتِذَانَ . (الحدود ٥٠٣٧ والبخاري ٢٢٤٥٦)

[٥٣٣٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ : حَدَّثَنَا أَبِي (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، كَلَّاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْتِذَانِ ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا قَوْلُ شُعْبَةَ ، وَلَا قَوْلُهُ : وَقَدْ كَانَ أَصَابَ النَّاسَ يَوْمَهُ جَهْدٌ . (نظر ١٥٣٣٣)

[٥٣٣٥] ١٥١ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ مُقْبِلٍ ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سَحِيمٍ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْرَنَ الرَّجُلُ بَيْنَ الثَّمَرَتَيْنِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ . (الحدود ٥٢٤٦ ، البخاري ٢٢٤٨٩)

باب نهى الأكل مع جماعة عن قران تمرتين ونحوهما في لقمة

إلا بإذن أصحابه

فيه (شعبة) عن جبلة بن سحيم قال : كان ابن الزبير يروق الثمر ، وكان أصاب الناس يومه جهد . فكنا نأكل ، فمر علينا ابن عمر ونحن نأكل ، فيقول : لا تقاربوا ، فإن رسول الله ﷺ نهى عن الإقران ، إلا أن يستأذن الرجل أخاه . قال شعبة : لا أرى هذه الكلمة إلا من كلمة ابن عمر ، يعني الاستئذان . وفي الرواية لأخرى : (عن سفيان ، عن جبلة ، عن ابن عمر نهى رسول الله ﷺ أن يقرن الرجل بين الثمرتين حتى يستأذن أصحابه) .

المشرح:

هذا انتهى متفق عليه حتى يستأذنهم ، فإذا أذنوا فلا بأس . واختلفوا في أن هذا

أو عسى الكراهة والأدب، فنقل القاضي عياض عن أهل نظرهم أنه للتحريم^(١)، وعرض غرضهم أنه للكراهة والأدب.

والصواب التفصيل، فإن كان الطعام مشتركاً بينهم، فالقِران حرامٌ إلا برضاهم، ويحصل الرضا بتصريحهم به، أو بما يقوم مقام التصريح، من قرينة حال، أو إدلال عليهم كلهم، بحيث يعلم يقيناً أو ظناً قوياً أنهم يرضون به، ومتى شك في رضاهم فهو حرام.

وإن كان الطعام بغيرهم، أو لأحدهم، اشترط رضاه وحده، فإن قرن بغير رضاه فحرام، ويستحب أن يستأذن الأكلين معه، ولا يجب.

وإن كان الطعام لنفسه وقد طيَّبهم به، فلا يحرم عليه القِران، ثم إن كان في الطعام غشوة: فعلى ألا يقرن ليسويهم، وإن كان كثيراً بحيث يغفل عنهم فلا بأس بقِرانه، لكن لأدب مطبقاً للتأدب في الأكل، وترك الشره. إلا أن يكون مستعجلاً ويريد الإسراع لشغل آخر كما سبق في الباب قبله.

وقد أخطأ: من: كان هذا في زمنهم، وحين كان الطعام ضيقاً، فأفاد اليوم مع أساع الحال، فلا حاجة إلى الإذن^(٢). وليس كما قل، بل لصواب ما ذكرنا من التفصيل، فإن الاعتبار بحسوم اللفظ لا بخصوص السبب لو ثبت السبب، كيف وهو غير ثابت؟ والله أعلم.

قوله: (أصعب الناس جهداً) يعني قلة وحاجة ومشقة.

وقوله: (يقرب) أي: يجمع، وهو بضم الراء وكسر هاء، لغتان. وقوله: (نهى عن الإفراق) هكذا هو في الأصوات، والمعروف في اللغة: القِران، بقاء: قرن بين الشيئين، فالقِران: ولا يقال: أقرن.

وقوله: (قل شعبة) لا أرى هذه لكسمة إلا من كسمة ابن عمر) يعني بالكسمة الكلام، وهذه شائع معروف، وهذا الذي قاله شعبة لا يؤثر في رفع الاستئذان إلى رسول الله ﷺ، لأنه لفاد بظن وحسب، وقد أثبتته سفياً في الرواية الثانية، فثبت، والله أعلم.



(١) إكمال المحرم: (٦/٥٢٨).

(٢) المعالم السنن: (٣/٤٥٧).

٢٦ - [باب في ادخار الثمر ونحوه من الأقوات للعيال]

[٥٣٣٦] ١٥٢ - (٢٠٤٦) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا تَحْنُزُّ بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوعُ أَهْلُ بَيْتٍ عِنْدَهُمْ التَّمَرُ» [الطبر ١٥٣٣٧].

[٥٣٣٧] ١٥٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ طَخْلَافٍ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، بَيْتٌ لَا تَمَرُ فِيهِ جِئَاعُ أَهْلِهِ، يَا عَائِشَةُ، بَيْتٌ لَا تَمَرُ فِيهِ جِئَاعُ أَهْلِهِ، أَوْ جَاعَ أَهْلُهُ» قَالَتْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا [الطبر ١٥٤٥٨].

باب في ادخار الثمر ونحوه من الأقوات للعيال

فيه قوله ﷺ: «لَا يَجُوعُ أَهْلُ بَيْتٍ عِنْدَهُمُ التَّمَرُ» وفي الرواية الأخرى: «بَيْتٌ لَا تَمَرُ فِيهِ جِئَاعُ أَهْلِهِ» قالها مرتين أو ثلاثاً في فصيحة الثمر، وجوارز الادخار للعيال، ولحكت عليه.

وفي إسناده - (عبد الله بن مسلمة، عن يعقوب بن محمد بن طخلاف، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه، عن عائشة) أمّا (طخلاف) فيفتح القاء ويسكن الحاء المهملة وبالضمة. وأمّا (أبو الرجال) فيقبّل له، لأنه كان له عشرة أولاد رجال، وأمّه حميرة بنت عبد الرحمن، وهذا الإسناد كله مدنيون.



٢٧ - [باب فضل تمر المدينة]

[٥٣٣٨] ١٥٤ - (٢٠٤٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ مَعْلَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَدِمٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ وَمَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حِينَ يُصْبِحُ، لَمْ يَضُرَّهُ سُمْ حَتَّى يُخْسِي» ٩. [أحمد ٢١٤٤٣ والنظر ٥٣٣٩].

[٥٣٣٩] ١٥٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِمَ بْنَ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمْ وَلَا سَحَرٌ». [أحمد ١٥٧٢، والنظر ٥٧٦٩].

[٥٣٤٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَزَائِيُّ (ج). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ شُعْبَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَا يَقُولَانِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ. [النظر ٥٣٣٩].

[٥٣٤١] ١٥٦ - (٢٠٤٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخِرَانِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ شَرِيكٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي نُمَيْرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَتِيفٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءٌ، أَوْ إِنَّهَا يَرِيْقُ، أَوَّلَ الْبُكْرَةِ». [أحمد ١٤٧٣٧].

باب فضل تمر المدينة

فيه قوله ﷺ: «مَنْ أَكَلَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ وَمَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حِينَ يُصْبِحُ، لَمْ يَضُرَّهُ سُمْ حَتَّى يُخْسِي» وفي الرواية الأخرى: «مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمْ وَلَا سَحَرٌ» وفي الرواية الأخرى: «إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءٌ، أَوْ إِنَّهَا يَرِيْقُ، أَوَّلَ الْبُكْرَةِ».

الشرح:

(الأتان) هم الحرثان، وتمر دُلاتنا المدينة، وقد سبق بيانهما مرَّات^(١) و(اتسم) معروف، وهو يفتح السين وضمها وكسرها، وانفتح أفصح، وقد أوصحته في «تهذيب الأسماء واللغات»^(٢). و(الترياق) بكسر ثاء وضمها، لقان، ويُقال: دُوياق وطرِياق أيضاً، كُله فصيح

وقوله ﷺ: «أَوَّلُ الْبَكْرِ» بتصب «أَوَّل» على «الطرف»، وهو بمعنى الرواية الأخرى: «من تصبَّح» (والعنية) ما كان من لحواظ و«نُرى» والجمارات من جهة المدينة العليا ممَّا يلي نجداً. و(السافة) من الجهة الأخرى ممَّا يلي يهامة. قال القاضي وأخى: «لعالية ثلاثة أميال، وأبعدها ثمانية من المدينة»^(٣). و(لعجوة) نوعٌ جيّد من الثمر.

وفي هذه الأحاديث فضيلة تمر مدينة وعجوتها، وفضيلة التصبُّح بسبع تمرات منه، وتخصيص عجوة المدينة دون غيرها. وعدد السبع من الأمور التي علمها «الشارع»، ولا نعلم نحن حكمتها، فيجب الإيمان بها، واعتقاد فضيلتها والحكمة فيها، وهذا كأعداد الصلوات، ونُصُب الزكوات وغيرها، فهذا هو الصواب في هذا الحديث.

وأما ما ذكره الإمام أبو عبد الله الحارثي والقاضي عيَّاض^(٤) فيه، فكلامٌ باطل، فلا يُستفت إليه ولا يُعرج عليه، وقصدت بهذا التبيه التحذير من الاعتراض به، والله أعلم.



(١) ينظر حديث: ٢٣١٥.

(٢) ص ٦٢٥.

(٣) «كمال المعلم»: (٥٢٩/٦).

(٤) «معجم» (١٢١/٣)، وإكسان معجم: (٥٢٢/٦).

٢٨ - [باب فضل الكفاة، ومداواة العين بها]

[٥٣٤٢] ١٥٧ - (٢٠٤٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعَمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْكَمَاءُ»^(*) مِنَ الْمَنِّ. وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ». [احمد ١٦٣٢] [المطهر ٥٣٤٣].

[٥٣٤٣] ١٥٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرًا بْنَ حُرَيْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ». [احمد ١٦٣٥] [البخاري ٥٧٠٨].

[٥٣٤٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْعُرَيْنِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ شُعْبَةُ: لَمَّا حَدَّثَنِي بِهِ الْحَكَمُ، لَمْ أَكْزُرْهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ. [احمد ١٦٣٦] [المطهر ٥٣٤٣].

باب فضل الكفاة، ومداواة العين بها

فيه قوله ﷺ: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ»، وفي رواية: «مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ» أَمْ (لِكَمَاءٍ) فَيَفْتَحُ الْكَافَ وَيَسْكَوْنَ الْعَيْنَ وَبَعْدَهَا هَمْزٌ مَفْتُوحَةٌ.

وفي الإسناد: (الحَكَمُ بْنُ عُثَيْبٍ) هُوَ بِلَثَاءٍ امْتِنَاءٌ فَوْقَ، وَقَدْ سَبَقَ يَدَانَهُ^(١). (وَالْحَسَنُ الْعُرَيْنِيُّ) مَضْمُونُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحُ الرَّاءِ وَبَعْدَهَا سَوَاءٌ مَسْرُوبٌ إِلَى تُرْتِيقَةٍ.

(١) هي بيت شامية أيضاً شحم الأرض، يوجد في لربيع تحت الأرض، وهو أصل مستدير، لا ساق له ولا عرق، لونه يحمر إلى الخيرة
(٢) انظر (١/١٦٧).

[٥٣٤٥] ١٥٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ : أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ مَطْرُفٍ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قُتَيْبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْكُمَاءُ مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ » . نظر ٥٣٤٣ .

[٥٣٤٦] ١٦٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَحْسَنَنَا حَرَسًا ، عَنْ مَطْرُفٍ ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتَبَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ لِعَزِينٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْكُمَاءُ مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ » . [نظر ٥٣٤٢] .

[٥٣٤٧] ١٦١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَبْدِ لَمِيطِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرٍو بْنَ حُرَيْثٍ يَقُولُ : قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْكُمَاءُ مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ » . [راجع ١٦٢٦ ، وليا حري : ٤٤٧٨] .

[٥٣٤٨] ١٦٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ : حَدَّثَنَا

وَأُخْتَلَفَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ : « الْكُمَاءُ مِنَ الْمَنِّ » ، فَقَالَ أَبُو حَبِيدٍ^(١) وَكَثَرُونَ : قِيلَ : شَبَّهَ بِالْمَنِّ الَّذِي كَانَ يَنْزِلُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَحْصُلُ لَهُمْ بِلا كُلِّية وَلَا عِلَاجٍ ، وَالْكُمَاءُ تَحْصُلُ بِلا كُلِّية وَلَا عِلَاجٍ ، وَلَا زَوْجٍ يَزُرُّ ، وَلَا سَقِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ ، وَقِيلَ : هِيَ مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَقِيقَةً ، عَمَلًا بِظَاهِرِ اللَّفْظِ .

وقوله ﷺ : « وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ » قِيلَ : هُوَ نَفْسُ لِمَاءٍ مَجْرُودَةٍ ، وَقِيلَ : مَعْنَاهُ أَنَّ يُحِيطُ مَوْدَاهُ بِمَوْدَةٍ ، وَيُعَالِجُ^(٢) بِهِ الْعَيْنَ ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ لِبَرْدَةٍ مَا فِي الْعَيْنِ مِنْ حَرَرَةٍ ، فَمَاؤُهَا مَجْرُودٌ شِفَاءٌ ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ ذَلِكَ مَمْرُكٌ مَعَ غَيْرِهِ ، وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الطُّبِّ أَنْ مَاءَهُ مَجْرُودٌ شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ مَطْبَقًا ، فَيُعَصَّرُ مَوْدَاهُ ، وَيُجْعَلُ فِي الْعَيْنِ مِنْهُ ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَنَّهُ وَغَيْرُهُ فِي زَمَانِنَا مِنْ كَانَ عَمِيٍّ وَذَهَبَ بِصَوْرِهِ حَقِيقَةً ، فَيُكْحَلُ بِهِ مَاءُ الْكُمَاءِ مَجْرُودًا ، فَتُشْفَى وَهَذَا إِلَيْهِ بِصَوْرِهِ ، وَهُوَ الشَّيْخُ الْعَدْلِيُّ الْأَمِينُ الْكَمَلِيُّ

(١) هَرِيبٌ لِحَبِيبٍ ، ١/ ٦٧٣ .

(٢) فِي (ج) : يَدَالِجُ .

مُحَمَّدُ بْنُ شَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، قَسَّالَتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: مَنَقِيْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ، فَخَدَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْكُفَاةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَا وَهَا شِقْمًا لِلْعَيْنِ»، (المصدر: ٥٣٤٣).

بن عينة^(١) الدمشقي، صاحب صلاح ورواية للحديث، وكان مستعماله لاء الكُفَاة اعتقاداً في الحديث^(٢) وتبركاً به^(٣)، والله أعلم.



(١) في (ص) و(هـ) عبد لله، قال ابن حجر في الفتح باري (١٦٥/١٠) كذا الملتزم هو كتاب الدين من عبد العزيز بن عبد الرحمن بن الأشجهر، يعرف بدين عبد بغير إضافة الجاهلي في دمشق، من أصحاب أبي عدهر لخصوعي، جمع عنه جماعة من شيوخ شيوخه، عاشر ثلاثاً وثمانين سنة، ومئذ سنة اثنين وستمائة، قبل لمروزي بأربع سنين في (نسخ): للحديث.

(٢) قال ابن حجر في الفتح باري (١٦٥/١٠)، يعني تقييد ذلك من عرفه من مائة قوة اعتقد في صحة الحديث ورجح به كذا يظهر إليه آخر كلامه، وهو يعني قوله أولاً؛ مطلقاً

٢٩ - [باب فضيلة الأسود من الكناث]

[٥٣٤٩] ١٦٣ - (٢٠٥٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَّابٍ عَنْ ثَوْبَانَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَرْ الظَّهْرَانِ وَتَحْنُ الْكَنَاثِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ». قَالَ: فُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنْتَ رَغِبْتَ لَعْنَمَ، قَالَ: «نَعَمْ، وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ رَعَاهَا» أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنْ الْقُرْبِ. (مسند أحمد ١٤٤٩٧، مسند بخاري ٥٤٥٣).

باب فضيلة الأسود من الكناث

عنه (جابر) قال: كنا مع النبي ﷺ بمَرْ الظَّهْرَانِ وَتَحْنُ الْكَنَاثِ، فقال النبي ﷺ: «عليكم بالأسود منه». قلنا: يا رسول الله، كأنك رَغِبْتَ لعنم، قال: «نعم، وهل من نبيٍّ إلا وقد رعاها؟» أو نحو هذا من القول.

الشرح:

(الْكَنَاث) يفتح لكاف ويعدده موحدة محقة ثم ألف ثم مشددة، قال أهل اللغة: هو تضييع من ثمر الأراك، (مَرْ الظَّهْرَانِ) على دون مرحلة من مكة، معروف، سبق بيانه^(١)، وهو يفتح القاء المعجمة وإسكان الهمزة.

وفيه فضيلة رعية الغنم، قالوا: والحكمة في رعاية لأنبياء لها، ليأخذوا أنفسهم بالتواضع، رخصي قلوبهم بالخشوة، ويترقوا من ميائتها بالتضيعة إلى سياسة أممهم بالهداية والشفقة، والله أعلم.



(١) ج١ ص ٤٤٤ في هذا الموضع.

٣٠ - [باب فضيلة الخل والتأدّم به]

[٥٣٥٠] ١٦٤ - (٢٠٥١) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ خُسَّانٍ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نِعْمَ الْأَدَمُ - أَوْ: الْإِدَامُ - الْخَلُّ».

[٥٣٥١] ١٦٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ قُرَيْشٍ بْنُ نَافِعِ الثَّوْمِيِّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الرَّحَافِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: «نِعْمَ الْأَدَمُ» وَلَمْ يَشْكُ.

[٥٣٥٢] ١٦٦ - (٢٠٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوْنَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَهُ الْأَدَمَ، فَقَالُوا: مَا عِنْدَكَ إِلَّا خَلٌّ - قَدْ عَمَّا بِهِ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ بِهِ وَيَقُولُ: «نِعْمَ الْأَدَمُ الْخَلُّ، نِعْمَ الْأَدَمُ الْخَلُّ». راجع ١١٩٣٥.

باب فضيلة الخل والتأدّم به

فيه حديث عائشة (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «نِعْمَ الْأَدَمُ - أَوْ: الْإِدَامُ - الْخَلُّ») وفي رواية: «نِعْمَ الْأَدَمُ» بلا شك.

وعن جابر بن عبد الله (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَهُ الْأَدَمَ، فَقَالُوا: مَا عِنْدَكَ إِلَّا خَلٌّ - قَدْ عَمَّا بِهِ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ بِهِ وَيَقُولُ: «نِعْمَ الْأَدَمُ الْخَلُّ، نِعْمَ الْأَدَمُ الْخَلُّ»). وذكره من طرق أخرى بزيادة.

التشريح:

في الحديث فضيلة لخلٍّ، وأنه يُسَمَّى أَدَمًا، وأنه آدم فاضل حيٍّ. قال أهل اللغة: الإدام بكسر الهمزة ما يؤتد به، يقال: آدم لخبز يأدومه، بكسر الدال، وجمع لإدام أدم، بضم الهمزة والدال، كإهاب وأهّب، وكتاب وكتب، والأدم برسكان ندال سعد^(١)، كإدام.

وفيه استحباب الحديث على الأكل، تأنيصًا للأكلين.

وأما معنى الحديث، فقدال الخطيئ والفاضي عيص: معناه مدح لاقتصار في المأكل، ومعنى التمس عن ملاؤ الأظعمة، تقديره: التمسوا بالخل وما في معناه من تخفّ مؤنته، ولا يعجز وجوده،

[٥٣٥٣] ١٦٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَعْثُبٍ ابْنُ عُثَيْبٍ - عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ : حَدَّثَنِي ظَنحَةُ بْنُ نَافِعٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَذَاتَ يَوْمٍ إِلَى مَنْزِلِهِ ، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ وَلَقَا مِنْ حُبْرٍ ، فَقَالَ : «مَا مِنْ أَدَمٍ ؟» فَقَالُوا : لَا ، إِلَّا شَيْءٌ مِنْ خَلٍّ ، قَالَ : «فَإِنَّ الْخَلَّ يَغْمُ الْأَدَمُ» . قَالَ جَابِرٌ : فَمَا زِلْتُ أُحِبُّ الْخَلَّ مُنْذُ سَمِعْتُهَا مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ . وَقَالَ ظَنحَةُ : مَا زِلْتُ أُحِبُّ الْخَلَّ مُنْذُ سَمِعْتُهَا مِنْ جَابِرٍ . [أحمد ١٢٢٤٠]

[٥٣٥٤] ١٦٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ حَبِيبٍ الْجَهْضِيُّ : حَدَّثَنِي أَبِي : حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ظَنحَةَ بْنِ نَافِعٍ : حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ . يُوْنُسُ حَدِيثُ ابْنِ عُثَيْبٍ ، إِلَى قَوْلِهِ : «الْغَيْمُ الْأَدَمُ الْخَلَّ» وَلَمْ يَسْأَلْ مَا بَعْدَهُ . [الف ١٥٢٥٣]

ولا تتأثقوا في الشهوات، فإنها مفصلة للدين، مُنْقِطَةٌ لِلدِّينِ . هَذَا كَلَامُ لُحْدِيٍّ وَمِنْ تَابِعِهِ ^(١) .

وَالصُّوَابُ الَّذِي يَتَخَفَى أَنْ يُجْزَمَ بِهِ . أَنَّهُ مَدْخٌ لِلْخَلِّ نَفْسُهُ ، وَأَمَّا لَا تَنْصَرُ فِي الْمَطْعَمِ وَتَرْكُ الشَّهَوَاتِ فَمَعْلُومٌ مِنْ قَوَائِدِ الْإِسْلَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا قَوْلُ جَابِرٍ (فَمَا زِلْتُ أُحِبُّ الْخَلَّ مُنْذُ سَمِعْتُهَا مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ) ، فَهُوَ كَقَوْلِ أُسْرِ . (مَا زِلْتُ أُحِبُّ لِدُنَاءَ) ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ . وَهَذَا مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا قُلْنَاهُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ ، أَنَّهُ مَدْخٌ لِلْخَلِّ نَفْسُهُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ^(٢) مَرَّةً أَنَّ تَأْوِيلَ لِرَّوْيٍ قَالَ لَمْ يُحَافِظْ لِقَاضِيهِ سَمْعِي إِلَى وَاحِدٍ بِهِ عِدَّةٌ مِنْ عَمَلِهِ مِنْ لَفْتِهِ وَالْأَصُولِيِّينَ ، وَهَذَا كَمِثْلِهِ ، بِنِ تَأْوِيلِ لِرَّوْيٍ هَذَا هُوَ ظَاهِرُ النُّعْطِ ، فَيَتَعَيَّنُ اعْتِمَادُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ : (أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِي) ^(٣) ، قَدْ أَخْرَجَ إِلَيْهِ وَلَقَا مِنْ حُبْرٍ هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ : (فَأَخْرَجَ إِلَيْهِ وَلَقَا) وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَمَعْنَاهُ : أَخْرَجَ الْخَفَادِمَ وَفَجَّرَهُ فَبَقَا ، وَهِيَ تَكْسِيرٌ .

قَوْلُهُ - (فَأَخَذَ بِيَدِي) فِيهِ جَوْرٌ أَخَذَ الْإِنْسَانُ يَدَ صَاحِبِهِ فِي تَمَاشِيهِمَا .

(١) «مَعْنَاهُ سَبَقَ» (٤٥٥/٢) ، وَالتَّحْقِيقُ الْمَعْلُومُ : (٥٢٨/٦) .

(٢) فِي (ت) : كَرِهَ .

(٣) لِي (ج) ، يَدِي .

[٥٣٥٥] ١٦٩ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَبِي زَيْتَب: حَدَّثَنِي أَبُو سُهَيْبَانَ خَلْحَةَ بْنُ نُدَيْعٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا فِي دَارِي، فَمَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيَّ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ، فَأَخَذَ بِيَدِي، وَنَظَرْنَا حَتَّى أَتَى بَعْضُ حُجَرِ نِسَائِهِ، فَدَخَلَ، ثُمَّ أَذِنَ لِي، فَدَخَلْتُ الْحِجَابَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ مِنْ هَدَاءٍ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ. فَأَتَيْتُ بِثَلَاثَةِ أَقْرَصَةٍ، فَوَضَعْنِ عَلَى نَبِيٍّ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرْصًا فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَخَذَ قُرْصًا آخَرَ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيَّ، ثُمَّ أَخَذَ الثَّابِتَ فَكَسَرَهُ بِاِثْنَيْنِ، فَجَعَلَ يَضْفُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَيَضْفُهُ بَيْنَ يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ: «هَلْ مِنْ أَدَمٍ؟» قَالُوا: لَا، إِلَّا شَيْءٌ مِنْ خَلٍّ، قَالَ: «هَاتُوهُ، فَيَعْمُ الْأَدَمُ هُوَ». [الحديث: ١٥٠٥٨].

قوله: (فَدَخَلْتُ الْحِجَابَ عَلَيْهَا) معناه: دخلت الحجاب إلى الموضع الذي فيه المرأة، وليس فيه أنه رأى بشرتها.

قوله: (فَأَتَيْتُ بِثَلَاثَةِ أَقْرَصَةٍ، فَوَضَعْنِ عَلَى نَبِيٍّ) هكذا هو في أكثر الأصول: (نَبِيٍّ) نون مفتوحة ثم باء موحدة مكسورة ثم ياء مثناة تحت مشددة، وتُفسر هذه المثناة من الحوص. ونقل القاضي عياض عن كثير من الرواة أو الأكابر أنه: (نَبِيٍّ) بباء موحدة مفتوحة ثم مثناة فوق مكسورة مشددة ثم باء مثناة من تحت مشددة، وليت كسرة من وعر أو صوف، فلعله يندبل وضع عليه هذا الطعام، قال، ورواه بعضهم بضم الياء ويعدونها نون مكسورة مشددة، قال: قال القاضي الكناشي: هذا هو الصواب، وهو طبق من خوص^(١).

قوله في الإسناد: (يحيى بن صالح الوُحَاظِي) هو بضم لو وفتح حاء المهملة وادغام المعجمة، منسوب إلى وُحَاظَةٍ، نبتة من حمير، هكذا ضبطه النجاشوري، وقد نقله القاضي عياض عن شيخهم، قال: وقد أبو الوليد الباجي: هو يفتح لو^(٢).

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثَلَاثَةِ أَقْرَصَةٍ، فَجَعَلَ قُدَامَهُ قُرْصًا، وَقُدَامِي قُرْصًا، وَكَسَرَ الثَّالِثَ، فَوَضَعَ نِصْفَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَنِصْفَهُ بَيْنَ يَدَيَّ) فيه استحباب موصلة الحاصرين على الطعام، وأنه يستحب جعل خبز ونحوه بين أيديهم بسوية، وأنه لا بأس بوضع الأربعة والأقراص صياحاً غير مكسورة^(٣).

(١) الإكمال المجلد ١: (٥٣٩/٦)

(٢) المصدر: إيساب

(٣) في (خ): مكسرة.

٣١- [باب إباحة أكل الثوم، وأنه ينبغي لمن أراد خطاب الكبار تركه،

وكذا ما في معناه]

[٥٣٥٦] ١٧٠ - (٢٠٥٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَالْمَقْطُ لَا مِنْ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَمَّةَ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بَطْعَمًا، أَكَلَ مِنْهُ وَبَعَثَ بِقُضْلِهِ إِلَيَّ، وَإِنَّهُ بَعَثَ إِلَيَّ يَوْمًا بِقُضْلٍ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا، لِأَنَّهُ فِيهَا ثَوْمًا، فَسَأَلْتُهُ: أَحَرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ». قَالَ: فَأَنَّى أَكْرَهُهُ مَا كَرِهْتَ. (المعجم ٢٥: ٢٣٠).

باب إباحة أكل الثوم، وأنه ينبغي لمن أراد خطاب الكبار تركه،

وكذا ما في معناه

قوله في الثوم: (فأنته أحرام هو؟ قال لا، ولكنني أكرهه من أجل ريحه) هذا تصريح بإباحة الثوم، وهو مجمع عليه، لكن يكره لمن أراد حضور المسجد، أو حضور جميع في غير المسجد، أو مخاطبة^(١) الكبار، ونسحق بالثوم كل ما له رائحة كريهة. وقد سبقت المسألة مستوفدة في كتاب الصلاة^(٢).

قوله: (وكان النبي ﷺ يئوئ) معناه: تأتيه الملائكة والوحي، كما جاء في الحديث لأخر: «إني أناجي من لا أناجي»^(٣)، و«إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم»^(٤)، وكان ﷺ يترك الثوم دماً، لأنه يتوقع مجيء الملائكة والوحي كل ساعة.

وختلف أصحابنا في حكم الثوم في حلقه ﷺ، وكذلك البصل والكراث ونحوها، فقال بعض أصحابنا: هي محرمة عليه، ولاصح عليهم أنها مكروهة كرهة تنزيه، ليست محرمة، لعدم قوله ﷺ: «لا»، في جواب قوله: (أحرام هو؟)، ومن قال بالأول يقول: معنى الحديث: ليس بحرام في حقكم، والله أعلم.

(١) هي (خ): ومخاطبة

(٢) (٦١٤/٧).

(٣) أخرجه البخاري: ٨٥٥، ومسلم: ١٢٥٣ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

(٤) أخرجه مسلم: ١٢٥٤، وأحمد: ١٥١٦٩ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

[٥٣٥٧] (٥٥٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ ، فِي هَذَا لِإِسْنَادٍ . [حسـ ٢٣٥٢٧] .

[٥٣٥٨] ١٧١ - (٥٥٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ ضَخْرٍ وَأَمْعَطُ وَمُتَمِّمٌ قَرِيبٌ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ : حَدَّثَنَا ثَابِتٌ - فِي رِوَايَةِ حَجَّاجِ بْنِ يَزِيدَ : أَبُو زَيْدٍ - لَأَحْوَلُ : حَدَّثَنَا عَدِيصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أَقْلَحَ مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ عَلَيْهِ ، فَزَلَّ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّفْلِ ، وَأَبُو أَيُّوبَ فِي الْعُلُوِّ ، قَالَ : فَانْقَنَعَ أَبُو أَيُّوبَ سِلَّةً ، فَقَالَ : نَمِشِي فَوْقَ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ! فَتَحَوَّ ، فَبَاتُوا فِي جَلْبٍ ، ثُمَّ قَالَ لِنَسِيبِ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «السُّفْلُ أَرْفَقُ» . فَقَالَ : لَا أَغْسُو سَقِيفَةً أَنْتَ تَحْتَهَا ، فَتَحَوَّلَ

قوله : (كان النبي ﷺ إذا أتى بطعام ، أكل منه وبعث بعضه إلي) قال العلماء : في هذا أنه يستحب للأكل والشرب أن يفيض مما يأكل ويشرب فضلة ، ليؤاسي بها من بعده ، لا سيما إن كان ممن يُتبرك بفضيلته ، وكذا إذا كان من الطعام فبه ولهم إليه حاجة ، ويتأكد هذا في حق نبيهم ، لا سيما إن كانت عادة أهل الطعام أن يحرقوا كل ما عندهم ، وتتضرع إليهم الفضلة ، كما يفعل كثير من الناس ، ويقولون أن السيف كانوا يستحبون فضاء هذه الفضلة المذكورة ، وهذا لحديث أصل ذلك كله

قوله : (نزل النبي ﷺ في السفلى ، وأبو أيوب في العلو) ثم ذكر كراهة أبي أيوب لعلوه ومشي فوق رأس رسول الله ﷺ ، وأن النبي ﷺ تحول إلى العلو .

أما نزوله ﷺ أولاً في السفلى ، فقد صرح بسببه ، وأنه أرفق به وبأصحابه وقاصديه ، وأما كراهة أبي أيوب فمما لأدب المحبوب لجميل . وفيه جلال أهل الفصيح ، والمصلحة في لأدب معهم .

(والسفل) و(العلو) بكسر أولهما وضمة ، لغتان .

وجه غلبة ظهرة أبي أيوب لأتصديري ﷺ من أوجه ، منها نزوله ﷺ ومنها أنه معه ، منها : موافقته في ترك الثوم .

وقوله : (إني أكره ما تكره) ومن أوصاف المحب الصدق أن يحب ما أحب محبوبه ، ويكره ما

كره

النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَلَأُو وَأَبُو أَيُّوبَ فِي السُّفْلِ، فَكَانَ يَضْنَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ صَعَاماً، فَوَذا جِيءَ بِهِ إِلَيْهِ سَأَلَ عَنْ مَوْضِعِ أَصَابِعِهِ، فَيَسْتَعِ مَوْضِعَ أَصَابِعِهِ، فَضَنَعَ لَهُ طَعَامَهُ فِيهِ نَوْمٌ، فَلَمَّا رُدَّ إِلَيْهِ سَأَلَ عَنْ مَوْضِعِ أَصَابِعِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقِيلَ لَهُ: لَمْ يَأْكُلْ، فَفَرَعَ وَصَجِدَ إِلَيْهِ، فَقَدَّرَ - أَحْرَامَ هُوَ فَقَارَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا، وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ». قَالَ: فَإِنِّي أَكْرَهُ مَا تَكْرَهُ، أَرَأَيْتَ مَا كَرِهْتَ قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَاتِي. (لحمه: ١٧/٢٢٣).

قوله: (لَكَانَ يَضْنَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ صَعَاماً، فَوَذا جِيءَ بِهِ إِلَيْهِ سَأَلَ عَنْ مَوْضِعِ أَصَابِعِهِ، فَيَسْتَعِ مَوْضِعَ أَصَابِعِهِ، فَضَنَعَ لَهُ طَعَامَهُ فِيهِ نَوْمٌ، فَلَمَّا رُدَّ إِلَيْهِ سَأَلَ عَنْ مَوْضِعِ أَصَابِعِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقِيلَ لَهُ: لَمْ يَأْكُلْ، فَفَرَعَ وَصَجِدَ إِلَيْهِ، فَقَدَّرَ - أَحْرَامَ هُوَ فَقَارَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا، وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ». قَالَ: فَإِنِّي أَكْرَهُ مَا تَكْرَهُ، أَرَأَيْتَ مَا كَرِهْتَ قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَاتِي.

قوله: (حَدَّثَنَا حَنَّاخُ وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ - فِي رِوَايَةِ حَنَّاخَ بْنِ بَرِيدٍ - أَخُو رَيْدٍ - الْأَحْوَلُ) هكذا هو في معظم نُسخ بيلادنا: (أخو زيد) بالخاء، وهو ذلك يتفق الحفَّاظ، وصوابه: (أبو زيد) بالباء^(١)، كنية لثابت، وكذا نقله القاضي عياض على لُصُوب عن جميع^(٢) نسخهم ونسخ بلادهم، وأنه في كلِّها: (أبو زيد) بالباء. قال: ووقع لبعضهم. (أخو زيد)، وهو خطأ مُعْضًى، وإنما هو ثابت بن يزيد، أبو زيد الأنصاري البصري^(٣) (الأحول^(٤))، وحكى البخاري في «تاريخه» عن أبي داود الطيالسي أنه قال^(٥): ثابت بن زيد، قال البخاري: ولاصح ثابت بن يزيد، بالياء أبو زيد^(٦).

وقوله في أصل كتاب مسلم: (الأحول) مرفوع صفة لثابت، والله أعلم.

(١) في (ن): جاء.

(٢) وكذا وقع في نسخة من «المصحيح مسند» أبو، على بصواب.

(٣) في (ن): جمهور.

(٤) كتاب مسلم (٦/٥٤١)، والمشارق لأبوزيد: (١/٦٧)، ووقع في (ن) (زيد) ثابت بن زيد، ذلك ثابت بن يزيد، وهو خطأ، ففي «المشارق» ثابت بن يزيد، أبو زيد (الأحول)، وكذا في نسخة أخرى وغيره. أمم أبو بخاري قد فيه كتب ذكر بمصنفه: ثابت بن يزيد.

(٥) في (ن): قال.

(٦) ثابت بن زيد (٢/١٧٢)، واقع في أبو زيد، يدن أبو زيد، وذكر في بعض أنه وقع في.

٣٢ - [باب إكرام الضيف، وفضل إيثاره]

[٥٣٥٩] ١٧٢ - (٢٠٥٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ لَحْمِيٍّ، عَنْ فَضْلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِي حَارِمٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي مُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي مُجْهَدٌ، فَأَرْسَلْ بِي بَعْضَ نِسَائِهِ. فَقَالَتْ: وَلَدَيْ بَعَثَتْ بِالْحَقِّ، مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ، ثُمَّ أَرْسَلَتْ إِلَى أُخْرَى. فَقَالَتْ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى قُلْنَ كُلُّهُنَّ مِثْلَ ذَلِكَ: لَا، وَلَدَيْ بَعَثَتْ بِالْحَقِّ، مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ، فَقَالَ: «مَنْ يُضِيفُ هَذَا اللَّيْلَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؟» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَانْطَلَقَ بِوَلِيِّ رَحْلِهِ،

باب إكرام الضيف، وفضل إيثاره

قوله: (إني مجهد) أي: أصابني^(١) التحيد، وهو المشقة والحاجة وسوء العيش والجوع.
قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا آتَاهُ هَذَا الْمَجْهَدُ، أَرْسَلَ إِلَى نِسَائِهِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً، فَقَالَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ: وَالَّذِي بَعَثْتُ بِالْحَقِّ، مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ. فَقَالَ: «مَنْ يُضِيفُ هَذَا اللَّيْلَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؟» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَحْلِهِ) وذكر صنيعه وصنيع امرأته.

هذه الحديث مشتمل على فوائد كثيرة:

منها: ما كان عليه نبي ﷺ وأهل بيته من الزهد في الدنيا، ولصبر على الجوع وضيق حاد لنسب.
ومنها: أنه ينبغي لكثير القوم أن يبدأ في مرساة تضييف^(٢) ومن يطرّفهم نفسه، فهو سيء من جهة أولاً بما ينشأ من أمكنه، ثم يطلب له على سبيل التعداد على البر والتكوى من أصحابه.
ومنها: لمراساة في حال شدائد ومنها: فضيلة إكرام الضيف وإيثاره. ومنها: منقبة لهذا الأنصاري و امرأته رضي الله عنهما. ومنها: لا احتيال في إكرام الضيف إذا كان يمتنع منه وفقاً بأهل المنزل، بقوله: (أطفيئوا سراج، وأويه أنا ناكل)، فإنه لو رأى قلة الطعام، وأنهم لا يأكلان معه، لامتنع من لأكل.
وقوله: (فانطلق به إلى رحله) أي: منزله، ورحل الإنسان هو منزله، من حجر أو مئذ أو شعراو ويزر.

(١) في (ج): أي إني أصابني.

(٢) في (ج): تضييف.

فَقَالَ لِمَرْأَتِهِ: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: لَا، إِلَّا قُوْتُ صَبْيَانِي، قَالَ: فَعَلَيْهِمْ بِشْيءٌ، فَإِذَا دَخَلَ صَبِيَّتَا فَاطِمَتِي لِسَرَّاحٍ، وَأَرَادُوا أَنَّا نَأْكُلُ، فَإِذَا أَهْوَى لِأَكْلِكُلْ فَقُومِي إِلَى السَّرَّاحِ حَتَّى تَطْفِيئِيهِ، قَالَ: فَفَعَلُوا وَأَكَلَ الضَّيْفُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «قَدْ صَحِبَ اللَّهُ بَيْنَ صَبِيْعِكُمَا بِضَيْفِكُمَا اللَّيْلَةَ».

[٥٣٦٠] ١٧٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ بَاتَ بِوَضَيْفٍ، فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلَّا قُوْتُهُ وَقُوْتُ صَبْيَانِهِ، فَقَالَ لِمَرْأَتِهِ: نَوْمِي الصَّبِيَّةَ، وَأَطْفِئِي السَّرَّاحَ، وَقُومِي لِلضَّيْفِ مَا عِنْدَكَ، قَالَ: فَفَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَيَقْرَأُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَكِنْ كَانَ يُوحَىٰ خَصَاصَةً﴾ [احسن ١٩: ٥٣٦٠].

(القول: ٥٣٥٩).

[٥٣٦١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ

قوله: (فَقَالَ لِمَرْأَتِهِ: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: لَا، إِلَّا قُوْتُ صَبْيَانِي، قَالَ: فَعَلَيْهِمْ بِشْيءٌ) هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الصَّبِيَّانَ لَمْ يَكُونَا مُحْتَاجِينَ إِلَى الْأَكْلِ، وَإِنَّمَا نَظَّلَهُ أَنْفُسَهُمْ عَلَى عَادَةِ الصَّبِيَّانِ مِنْ غَيْرِ جُوعٍ بِضُرِّهِمْ، فَيَسْهُمُ لَوْ كَسُوهُ عَلَى حَاجَةٍ بِحَيْثُ يَصْرِفُهُمْ تَرْكُ الْأَكْلِ، لَكِنْ رُفِعَ عَنْهُمْ وَاجِبٌ، وَجِبَتْ تَقْدِيمُهُ عَلَى الصَّبَاغَةِ، وَقَدْ أَتَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ عَلَى هَذِهِ لَوْحِ وَرَأَتْهُ، فَذَلَّ عَلَى أَسْهَمٍ لَمْ يَتْرَكْ وَاجِبًا: بَلْ أَحْسَنًا وَأَجْمَلَ ﷺ.

وَأَمَّا هُوَ وَمَرْأَتُهُ فَاتَّخَذَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بَرَضًا، مَعَ حَاجَتِهِمَا وَخَصَصَتْهُمَا، فَمَدَحَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، وَأَنْزَلَ فِيهِمَا: ﴿وَيَقْرَأُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَكِنْ كَانَ يُوحَىٰ خَصَاصَةً﴾ [احسن ١٩: ٥٣٦٠]، فِيهِ فَصِيلَةٌ لِإِبْدَارِ وَاجِبٍ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَجْمَعَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى فَصِيلَةِ الْإِبْدَارِ بِالْطَّعْمِ وَمَعْنَاهُ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، وَحُضُوظِ الشُّفُوسِ، وَأَمَّا غُرُوبُهَا فَلَا فَضْلَ إِلَّا يُؤْتَرُ بِهَا، لِأَنَّ الْحَقَّ فِيهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَحْسَمُ.

قوله ﷺ: «عَجِبَ اللَّهُ مِنْ هَتَمِكُمَا بِضَيْفِكُمَا اللَّيْلَةَ» قَالَ لِقَادِي: سَمِعْتُ سَمْعَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ تَعَالَى رَضَاهُ ذَلِكَ لَشَيْءٍ، وَقِيلَ مَجَازًا عَنْهُ بِشُؤْبٍ، وَقِيلَ: تَعْظِيمُهُ ذَلِكَ، قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ حَرَادُ عَجِبَتِ بِلَا تَكْثَرُ اللَّهُ، وَأَضْمَانُهُ إِلَيْهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَشْرِيفُهُ (١).

أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُضِيفَهُ، فَلَمْ يَكُنْ عَنْدهُ مَا يُضِيفُهُ، فَقَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يُضِيفُ هَذَا رَجِمَهُ اللَّهُ؟» فَقَدِمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو ظَلْحَةَ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَحِيْبِهِ. وَسَاقِي الْحَدِيثِ بَنُو حَبِيبٍ جَرِيرٌ. وَذَكَرَ فِيهِ نَزُولُ الْآيَةِ كَمَا ذَكَرَهُ وَكَيْفَ. [الطبري ٥٣٦٢] ١٧٤ - (٢٠٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ بْنُ سَوَّارٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ بْنُ الْمُعْبِرَةِ، عَنْ ذَرِيَّةٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْسَى، عَنِ الْمُقْدَادِ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَصَاحِبَانِ لِي وَقَدْ ذَهَبَتْ أَسْمَاعُنَا وَابْصَارُنَا مِنَ الْجَهْدِ، فَجَعَلْتُ نَعْرِضُ أَنْفُسَنَا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَقْبَلُنَا، فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ، فَاذْهَبْنَا بِنَا إِلَى أَهْبُو، فَإِذَا ثَلَاثَةٌ أُعْزِرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «احْتَلِبُوا هَذَا اللَّبَنَ بَيْنَنَا»، قَالَ: فَكُنْتُ لَحْتَلِبُ، فَيَشْرَبُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْ نَصِيْبِهِ، وَتَرْفَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَصِيْبُهُ، قَالَ: فَجِئْتُ مِنَ اللَّبَنِ، فَيُسَلِّمُ تَسْلِيمًا لَا يُوقِظُ نَائِمًا، وَيُسْمِعُ الْبَقِظَانَ، قَالَ: ثُمَّ يَأْتِي الْمَسْجِدَ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَأْتِي شَرَابَهُ فَيَشْرَبُ، فَأَتَانِي الشَّيْطَانُ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَقَدْ شَرِبْتُ نَصِيْبِي، فَقَالَ: مُحَمَّدٌ يَأْتِي الْأَنْصَارَ فَيُنَجِّفُوهُمْ وَيُعِيْبُ عَنْدهُمْ، مَا بِهِ حَاجَةٌ إِلَى هَذِهِ الْجُرْعَةِ، فَأَتَيْتُهَا فَشَرِبْتُهَا،

قوله: (أقبلت أنا وصاحبان لي وقد ذهب أسمعنا وابصارنا من الجهد، فجعلنا نعرض أنفسنا على أصحاب رسول الله ﷺ، فليس أحد يقبلنا، فأتيت النبي ﷺ، فانطلق بنا).

أم قوله: (الجهد) فهو فتح لجيم، وهو الجوع ولمشقة، وقد سبق في أول الباب وقوله: (فليس أحد يقبل) هذا محمول على أن ليس عرضوا أنفسهم عليهم، كانوا يُقَلِّينَ ليس عندهم شيء يؤسسون به.

قوله: (أن النبي ﷺ كان يجيء من الليل، فيسلم تسليمًا لا يوقظ نائمًا، ويسمع البقظان) هذا فيه أدب لسلام على الأيقظ في موضع فيه نيام أو من في معانهم، وأنه يكون سلامًا متوسطًا بين الرقع والخافتة بحيث يُسمع لا يوقظ، ولا يُهوش على غيرهم.

قوله: (ما به حاجة إلى هذه الجرعة) هي بضم الجيم وفتحها، حكاية من السكيت^(١) وغيره، وهي الحثوة من المشروب، والفاعل منه جرعت، بفتح الجيم وكسر ثاء.

(١) (إصلاح السطحي)، (١/٤٤).

فَلَمَّا أُنْ وَعَلَتْ بِي بَطْنِي، وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَيْسَ إِلَيْهَا سَبِيلٌ، قَالَ: لَتُسَمِّيَ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: وَيْحَكَ مَا صَنَعْتَ؟ أَشَرَيْتَ شَرَابَ مُحَمَّدٍ، فَيَجِيءُ فَلَا يَجِدُهُ، فَيَدْعُو عَيْنِكَ فَتَهْبُكُ، فَتَذْهَبُ ذُنُوبُكَ وَأَجْرُكَ؟ وَعَلَيَّ سَمَلَةٌ، وَإِنَّا وَضَعْنَاهَا عَلَى قَدَمَيْ خَرَجَ رَأْسِي خَرَجَ قَدَمَايَ، وَجَعَلَ لَا يَجِئُنِي انْتَرُمٌ، وَأَمَّا صَاحِبَايَ فَنَامَا، وَلَمْ يَضَعَا مَا صَنَعْتَ، قَالَ: فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَسَلَّمَ كَمَا كَانَ يُسَلِّمُ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْحِدَ فَصَنَّى، ثُمَّ أَتَى شَرَاتَهُ فَكَشَفَ عَنْهُ فَلَمْ يَجِدْ فِيهِ شَيْئًا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى سَمَاءٍ، فَقُلْتُ: لَأَنْ يَدْعُو عَنِّي فَأَهْلِكَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي، وَاسْقِ مَنْ أَسْقَانِي». قَالَ: فَعَمَدْتُ إِلَى الشَّمْلَةِ فَشَدَدْتُهَا عَنِّي، وَأَخَذْتُ الشَّفْرَةَ فَانْخَلَقْتُ إِلَى الْأَعْتَرِ، أَيُّهَا أَسْمَى فَأَذْبَحْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَإِذَا هِيَ خَافِيَةٌ^(١٠)، وَإِذَا هُنَّ حُفْلٌ كُلُّهُنَّ. فَعَمَدْتُ إِلَى دُؤِ لَالٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، مَا كُنُو يَظْمَعُونَ أَنْ يَحْتَلِبُوا فِيهِ، قَالَ: فَحَلَبْتُ فِيهِ حَتَّى عَدْتُهُ رَغْوَةً، فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَشَرَيْتُمْ شَرَابَكُمْ اللَّيْلَةَ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَرِبْتُ، فَشَرِبْتُ دَاوُلْنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَشَرِبْتُ، فَشَرِبْتُ ثُمَّ نَاوُلْنِي،

قوله. (وَعَلَتْ بِي بَطْنِي) بالغين المعجمة لمفتوحة، أي: دخلت وتمكنت منه.

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) دها فقال: «اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي، وَاسْقِ مَنْ أَسْقَانِي» فيه الدعاء للمحسن وللخادم وللمس سيفعل خيراً وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من الجحلم والأخلاق القمراضية، والمحمدين المرضية، وكرم النفس، والظفر والإخصاء من حقوقه: فإنه ﷺ لم يسأل عن نصيبه من اللبن.

قوله في الأعتر. (وَإِذَا هُنَّ حُفْلٌ كُلُّهُنَّ) هذه من معجرات النبوة ودور بركته ﷺ.

قوله: (فَحَلَبْتُ فِيهِ حَتَّى عَدْتُهُ رَغْوَةً)^(١١) رغوطة هي زبد اللبن الذي يعود، وهي بفتح الراء وضمة هاء وكسرها، ثلاث لغات مشهورات، ورغوطة بكسر زاء، وحكي ضمها، ورغابة، بالضم، وحكي الكسر، وأوتغيت: شربت الرغوطة.

(١٠) أي: مستعدة لصبر نالين ولحظ في لأصل لأجمع يقال: حسن المدة وأبيل حلاً وحوداً وحقبلاً: إذا اجتمع.

(١١) أي: (دم)، حلتها.

فَلَمَّا عَرَفْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ رَوَى وَأَصْبَتْ دَعْوَتَهُ، ضَحِكْتُ حَتَّى أَلْقَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ، قَالَ
 فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِخْدِي سَوَاتِكَ يَا مُقَدَّادُ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَدَّ مِنْ أَمْرِي كَدًا، وَكَدَّ
 وَفَعَلْتُ كَدًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هَذِهِ إِلَّا رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ، أَفَلَا كُنْتَ أَذْنَتِي، فَتُوَقِّظُ صَاحِبِيَّيَا
 فَيُصَيِّمَانِ مِنْهَا؟» قَالَ: فَقُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَبَالِي بِذَا أَصْنَعْتُهَا وَأَصْنَعْتُهَا نَعَتْ مِنْ
 أَصَابِهَا مِنَ النَّاسِ، (المعجم: ٤٧٣٨١٧).

[٥٣٦٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَكَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: حَدَّثَنَا سَيْمَانُ بْنُ
 لُمَيْزَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، ١٥٣٦٢.

[٥٣٦٤] ١٧٥ - (٢٠٥٦) وَحَدَّثَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ وَخَدِيدُ بْنُ خَصَرٍ الْهَكَواريُّ
 وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، جَمِيعًا عَنِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ
 -: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِي عُمَرَ - وَحَدَّثَ أَيْضًا - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ
 النَّبِيِّ ﷺ فَلَاثِيرَ وَبَيْتَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ؟» فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ
 طَعَامٍ أَوْ نَحْوَهُ، فَعَجِرَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ بَعَثَ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

قوله: (فَلَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ رَوَى وَأَصْبَتْ دَعْوَتَهُ، ضَحِكْتُ حَتَّى أَلْقَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ، فَقَالَ
 النَّبِيُّ ﷺ: «إِخْدِي سَوَاتِكَ يَا مُقَدَّادُ»).

معناه: أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ حَزَنٌ شَدِيدٌ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَدْعُو عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، لِكُونِهِ أَذْهَبَ نَصِيبَ النَّبِيِّ ﷺ
 وَنَعَرَضَ لِأَذِهِ، مِمَّا عَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ رَوَى وَأُجِيبَتْ دَعْوَتُهُ، فَرِحَ وَصَحِكَ حَتَّى سَقَطَ إِلَى الْأَرْضِ
 مِنْ كَثَرَةِ ضَحِكِهِ، لِمَهَابِ مَا كَانَ بِهِ مِنَ الْحَزَنِ، وَانْقِلَابِهِ سُرُورًا بِشَرِّبِ النَّبِيِّ ﷺ، وَاجَابَةِ دَعْوَتِهِ لِمَنْ
 أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ، وَحُبِّهِ دِكَّ عَلَى يَدِ الْمُقَدَّادِ، وَظُهُورِ هَذِهِ لِمَعْمَرَةٍ، وَلِعَجْبِهِ مِنْ قُبْحِ فِعْلِهِ أَوَّلًا وَخُسْرِهِ
 آخِرًا، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «إِخْدِي سَوَاتِكَ يَا مُقَدَّادُ»، أَي: إِنَّكَ فَعَلْتَ مَوْءَةً مِنَ الْفَعَلَاتِ، مِمَّا هِيَ؟ فَأَخْبَرَهُ
 خَبِيرُهُ، فَقَالَ سَيِّئُ ﷺ: «مَا هَذِهِ إِلَّا رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى» أَي: إِحْدَاثُ هَذَا الْبَلَاءِ هِيَ غَيْرُ وَاقِعَةٍ، وَخِلَافُ
 عَادَتِهِ، وَإِنْ كَانَ يَجْمَعُ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

قوله: (جاء رجل مشرك مُشْعَانٌ) هو بضم الميم وسكان الشين لمعجمة وتشديد ثون، أي:

مُتَشَبِّهُ الشَّعْرِ وَمَعْرِفَةُ

«أَبِيعَ أُمَّ عَطِيَّةَ؟» - أَوْ قَالَ: «أُمَّ هَبَةَ؟» - فَقَالَ: لَا، بَلْ يَبِيعُ. فَأَشْتَرَى مِنْهُ شَاةً، فَصُنِعَتْ، وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَوَادِ الْبَطْنِ أَنْ يُشْوَى. قَالَ: وَأَيْمُ اللَّهِ، مَا مِنْ الثَّلَاثِينَ وَمِئَةٍ إِلَّا حَزَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُزَّةٌ حُزَّةً مِنْ سَوَادِ بَطْنِهِ، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهُ، وَإِنْ كُنَّ غَايِبًا حَبَا لَهُ. قَالَ: وَجَعَلَ قَصْعَتَيْنِ، فَأَكَلْنَا مِنْهُمَا أَجْمَعُونَ وَشَبَعْنَا، وَفَضَلَ بِي الْقَصْعَتَيْنِ، فَحَمَلْتُهُ عَلَى الْبَعِيرِ. أَوْ كَمَا قَالَ: (أحمد: ١٧١٤ - والحدادي: ٢٥٣٨٢).

[٥٣٦٥] ١٧٦ - (٢٠٥٧) حَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاذٍ الْعَسْرِيِّ وَحَامِدُ بْنُ غَمْرٍ ابْنِ كُرَاوَيْيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَهْطِيُّ، كُلُّهُمَا عَنْ لُحَيْثِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ - قَالَ: قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْرٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرِ أَنَّ ضُحَبَ الصُّفَّةِ كَانُوا نَدَسًا فَقَرَأَ، وَبَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَرَّةً: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ، فَلْيُذْهِبْ بِثَلَاثَةٍ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ أَرْبَعَةٍ، فَلْيُذْهِبْ بِخَامِسٍ، بِسَادِسٍ» - أَوْ كَمَا قَالَ:

قوله: (وَأَمَرَ بِسَوَادِ الْبَطْنِ أَنْ يُشْوَى) يعني الكبد.

قوله: (وَأَيْمُ اللَّهِ، مَا مِنْ الثَّلَاثِينَ وَمِئَةٍ إِلَّا حَزَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُزَّةٌ حُزَّةً^(١)) من سواد بطنها، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ غَايِبًا حَبَا لَهُ، وَجَعَلَ قَصْعَتَيْنِ، فَأَكَلْنَا مِنْهُمَا أَجْمَعُونَ وَشَبَعْنَا. وَفَضَلَ بِي الْقَصْعَتَيْنِ، فَحَمَلْتُهُ عَلَى الْبَعِيرِ

(الْحُزَّةُ) بَضْمٌ اسْمَاءٌ، وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ السَّحْمِ وَغَيْرِهِ. وَ(الْقَصْعَةُ) بَفَتْحٍ لِقَافٍ. وَفِي هَذَا لِحَدِيثِ شُعْبَةَ بْنِ طَاهِرٍ ثَانٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

إِحْسَانُهُمَا: لِكُتُبِهِ مَوْلِدُ الْبَطْنِ حَتَّى يَبِيعَ هَذَا الْعَدَدُ.

وَالْآخَرَى: تَكْثِيرُ لَصَاحِغٍ وَنَحْمِ الشَّاةِ حَتَّى أَشْبِعَهُمْ أَجْمَعِينَ، وَفَضَلَتْ مِنْهُ قُضْلَةٌ حَمِيدَةٌ لِعَلِّمِ حَاجَةَ أَحَدٍ إِلَيْهَا.

وَفِيهِ مَوْسَاةُ الرِّقْفَةِ فَبِمَا يَحْرُضُ لَهُمْ مِنْ طَرَفَةٍ وَغَيْرِهَا، وَأَمَّا بِمَا عَابَ نَعْيَهُمْ حَتَّى نَصِيهِ.

قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ، فَلْيُذْهِبْ بِثَلَاثَةٍ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ أَرْبَعَةٍ، فَلْيُذْهِبْ بِخَامِسٍ، بِسَادِسٍ» هكذا هو في جميع نسخ «صحيح مسلم»: «فليذهب بثلاثة»، ووقع في «صحيح

(١) في (أ) و(ح) «حزلة» بدلًا من «حزلة».

وإن أبا بكر جاء بثلاثة، وانطلق نبي الله ﷺ بعشرة، وأبو بكر بثلاثة، قال فهو وإن^(١) وأبي وأمي - ولا أدري هل قال: وأمرأتي وخادمي ثنتي وثنت أبي بكر - قال: وإن أبا بكر نعتني عند النبي ﷺ، ثم لبث حتى ضلبت العشاء، ثم رجع فلبث حتى نعى رسول الله ﷺ، فجاء بخدم مضي من الليل ما شاء الله، قالت له امرأته: ما حبستك عن أضيافك؟ أو

البخاري: «فيذهب بثلاثة»، قال القاضي: هذا الذي ذكره لمحاري هو الصواب، وهو الموافق لسياق باقي الحديث^(٢).

قلت: وللدلي في «المسلم» أيضاً وجه، وهو محمول على موافقة البخاري، وتغييره: فيذهب بمن يتبع ثلاثة، أو بتمم ثلاثة، كما قال الله تعالى: ﴿وَقَدْ رَفَعَهَا فِي أَيْمَنٍ يَكْبَرُ﴾ (سورة أي - في نعم أربعة، وسبق في كتب الحديث أيضاً هذا، وذكر نفاذ^(٣)

وفي هذا الحديث فضيلة لا يشر والموسسة، وأنه إذ حضر ضيف ثلثه فينبغي لجماعة أن يتوزعوا ويأخذ كل واحد منهم من يحتمه، وأنه ينبغي كبير القوم أن يأمر أصحابه بذلك، ويأخذ هو من يمكنه.

قوله: (وإن أبا بكر جاء بثلاثة، وانطلق سي الله ﷺ بعشرة) هذا مبني لما كان عليه النبي ﷺ من الأخذ بأقصى الأمور، والسبق إلى السجدة والوجود، فإن عبد النبي ﷺ كان قريباً من صد ضيفه هذه الليلة. فأتى بتصف طعمه أو سحبه، وأتى أبو بكر ﷺ بثلاث صعدة أو أكثر^(٤)، وأتى الياقون بدين طلك، والله أعلم.

قوله: (وإن أبا بكر نعتني عند النبي ﷺ، ثم لبث حتى ضلبت العشاء، ثم رجع فلبث حتى نعى رسول الله ﷺ، فجاء) .

قوله: (نعى) يفتح العين.

وفي هذا جواز ذهب من عنده صيفاً إلى أشغله ومصحه إذا كان له من يقوم بأمرهم ويسد

(١) وقعت رواية محاذي وأحمد وغيرهما: فهو الله يسوق الزور.

(٢) (كتب) معلوم: (٥٤٨/٩).

(٣) الطبر (٣/٢٠٤).

(٤) في (ع) وأكثر.

قَالَتْ: ضَيْيُكَ؟ - قَالَ: أَوْ مَا عَشِيَّتِهِمْ؟ قَالَتْ: أَبُو حَتَّى تَجِيءَ، قَدْ عَرَضُوا عَلَيْهِمْ فَعَلَوْهُمْ، قَالَ: قَدْ هُنْتُ أَنَا فَدَحْتَبْتُ، وَقَالَ: يَا عُثْرُ، فَجَدَّعَ وَسَبَّ، وَقَالَ: كُلُوا، لَا هُنَيْكَ، وَقَالَ:

مسألة، كما كان لأبي بكر هذا عبد الرحمن رضي الله عنه، وفيه ما كان عليه أبو بكر رضي الله عنه من الحُبِّ للنبي ﷺ والافتخار به، وإشهره في بيته وبهارة على الأهل والأولاد والصبيان وغيرهم.

قوله في الأضياف (أنهم امنعوا من الأكل حتى يحضر أبو بكر رضي الله عنه) هذا فعلوه أدباً ووفقاً لأبي بكر فيهم ظنوه، لأنهم ظنوا أنه لا يحصل له غشاء من غشائهم.

قَالَ عَمَاءُ: وَابْتِغَاءُ لِمَصِيفٍ أَلَّا يَمْتَنِعَ مِمَّا أَرَادَهُ لِمَصِيفٍ، مِنْ تَعْجِيلِ طَعْمٍ وَتَكْثِيرِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِ، لَا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ يَتَكَلَّفُ مَا يُلْقَى عَلَيْهِ حَيَاءً مِنْهُ، فَيَعْتَمِدُهُ بِرَفْقٍ، وَمَتَى مُتَّكَئٌ نَهَى يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ، فَقَدْ يَكُونُ لِمَصِيفٍ عَذْرٌ أَوْ عَرَضٌ لِي ذَلِكَ لَا يُمْكِنُ ظَهَارُهُ، فَلِحَقِّهِ الْمَشَقَّةُ بِمَخَانَقَةِ الْأَصْيَافِ كَمَا جَرَى فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه.

قوله عن عبد الرحمن: (قد هبت دحيتات، وقال: يا عُثْرُ، فجَدَّعَ وَسَبَّ) أنه خياله فحوقاً من خصام أبيه به وشمته إياه. وقوله: (فَجَدَّعَ)، أي: دعا بالجَدَّعِ، وهو قطع الأنف وغيره من الأعضاء. (وَالسَّبُّ): لُتْمٌ.

وقوله: (يَا عُثْرُ) يغني معجزة مضبوطة أنه بون ساكنة ثم ثاء مثناة مفتوحة ومضمومة، لثتان، هذه هي الرواية المشهورة في ضبطه، قالوا: وهو الثَّقِيلُ الْوُجِمُ، وقيل: هو سجد من، مأخوذ من الثَّارَةِ ففتح لغين المعجزة، وهي الجهل، ولأن فيه زائنة، وقيل: هو لسفيه، وقيل: هو ثوب أزرق، وقيل: هو اللقيم، مأخوذ من الثَّوْرِ وهو الثَّوْمُ.

وحكى القاضي عن بعض أدبيوخ أنه قال: إنما هو (عُثْرُ) بفتح غين والشاء، ورواه الخطابي وطائفة: (عُثْرُ) عين مهملة وطاء مثناة متوحيتين، قالوا: وهو لدُّبَابٌ، وقيل: هو لأررق منه، شبهه به بتحقيق آية ^(١).

قوله: (كلوا، لا هنيئاً) إنما قاله لما حصل له من الحرج والغَيْظِ بتوكهم لعمدته بسبه، وقيل: إنه ليس بدعاء، إنما هو خبر، أي: لِمَ تَهَيَّئُوا به في وقتي،

(١) إكمال المعلم: (٦/٥٥٠)، والعرب الحديث: (٦/٦).

وَاللَّهُ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا، قَالَ: قَالِمُ اللَّهِ، مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رَبًّا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرَ مِنْهُ،
قَالَ: حَتَّى شَبَعْنَا وَصَدَرَتْ أَكْثَرُ مِمَّا كُنْتُ قَبْلَ ذَلِكَ فَنَظَرْتُ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ: فَوَدَّأَ هِيَ كَمَا هِيَ أَوْ
أَكْثَرَ،

قوله: (والله لا أطعمه أبداً)، وذكر في الرواية الأخرى (أن الأضياف قالوا: والله لا نطعمه حتى
نطعمه، ثم اكلوا واكلوا) فيه أن من حلف على يمين، فرأى غيره خيراً منها، فعل ذلك وكفر عن يمينه
كما جاءت به الأحاديث، صحيحة^(١). وفيه حمل المصيف، لمشقة على نفسه في إكرام ضيفائه، والله
يذا تعرض جسده وحتهم، حيث نعمة، لأن حقهم عليه أكمل.

وهذا الحديث الأول مختصراً، توضحه الرواية الثانية، وثالث ما حذف منه، وما هو مقدم أو مؤخر.
قوله: (ما كنا نأخذ من لقمة إلا رباً من أسفلها أكثر منها، وأنهم أكلوا منها حتى شبعوا، وصارت
بعد ذلك أكثر مما كانت بثلاث مرار، ثم حملوها إلى النبي ﷺ، فأكل منها الخلق الكثير).

فقوله: (لا رباً من أسفلها أكثر) صححه بالبناء الموحدة وبالثاء المشددة.
هذا الحديث فيه كرامة ظاهرة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه. وفيه إثبات كرامات الأولياء، وهو مذهب
أهل السنة، خلافاً لبعضهم.

قوله: (فنظر إليها أبو بكر، فإذا هي كما هي أو أكثر)، وقوله: (لهي الآن أكثر منها) ضطروها
أيضاً بالبناء الموحدة وبالثاء المشددة.

قولها: (لا، وقرة عيني لهي الآن أكثر منها) قال أهل اللغة: قرّة العين يُعبر بها عن المسرة، ورؤية
ما يحبه الإنسان ويوافقه، قيل: إنما قيل ذلك، لأن عينه تغير ببلوغه أميته، فلا يستشرف شيء، فيكون
مأخوفاً من قررة وقبر. مأخوفاً من القر بالضم، وهو لرد، أي: جبهه بردة لسروره وعدم شغلها،
فإن الأسمعي وغيره: أقر الله عينه، أي: أبعد عنه، لأن دعة، تفرج بارقة، ودعة العيون حارة،
ولهذا يقال في ضيقه: أسخن الله عينه.

قال صاحب «المطالع»: قال المودي: أرادت بـ(قرّة عينها) لتيي ﷺ، فاعلمت به^(٢).

(١) نظر الحديث لمسلم في صحيحه، ٢٢٦٣ وما بعده.

(٢) المطالع لأبي داود: (٢٢٣/٥)

قَالَ لَا مَرَأِيَهُ يَا أَخْتَ بَنِي فِرَاسٍ، مَا هَذَا؟ قَالَتْ: لَا، وَقُرُّوْ عَيْنِي لِهَيْبِي الْآنَ أَكْثَرَ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ بَرَارٍ، قَالَ: فَأَكْلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ - يَعْنِي يَمِينَهُ - ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لُقْمَةً، ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَضْبَحَتْ عِنْدَهُ، قَالَ: وَكَانَ يَتَنَدَّى وَيَبِينُ قَوْمَ عَقْدٍ، فَمَضَى الْأَجَلَ، فَعَرَفْنَا أَنَّ عَشْرَ رَجُلًا، مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أُنْثَى، إِنَّهُ أَعْلَمَ كَمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ، إِلَّا أَنَّهُ بَحَثَ مَعَهُمْ، فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ، أَوْ كَمَا قَالَ، [الحمد ١٧١٢، وسجدي ٦٠٢].

وملاحظة: (١) في قولها: (لَا، وَقُرَّةٌ عَيْنِي) رائدة، ولها نظائر مشهورة، ويحتمل أنها رافعة، وفيه محذوف، أي: لا شيء غير ما أقول، وهو: وقُرَّةٌ عَيْنِي لِهَيْبِي أَكْثَرَ مِنْهَا

قوله: (يَا أَخْتَ بَنِي فِرَاسٍ) هذا خطابٌ من أبي بكرٍ لامرأته أُمِّ رُومَانَ، ومعناه: يا من هي من بني مرٍس، قال القاضي 'فِرَاسٌ' هو ابنُ عَتَمِ بْنِ مَالِكِ بْنِ كِنْدَةَ، وَلَا خِلَافَ فِي نَسَبِ أُمِّ رُومَانَ إِلَى عَتَمِ بْنِ مَالِكٍ، وَاحْتَمَلُوا فِي كَيْفِيَةِ انْتِسَابِهَا إِلَى عَتَمٍ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَاخْتَلَفُوا هَلْ هِيَ مِنْ بَنِي فِرَاسٍ بِنِ عَتَمٍ، أَمْ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ عَتَمٍ؟ وَهَذَا الْحَدِيثُ يُصَحِّحُ كَوْنَهَا مِنْ بَنِي فِرَاسٍ بِنِ عَتَمٍ^(١)

قوله: (فَعَرَفْنَا أَنَّ عَشْرَ رَجُلًا، مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أُنْثَى) هكذا هو في معظم النسخ: (فَعَرَفْنَا) ينعين وتشديد الراء: أي: جعلنا عُرْفَاءَ، وفي كثير من النسخ: (فَعَرَفْنَا) بالفاء المعكورة في قوله وبطلفاء، من التفريق، أي: نجس كل رجل من لائسي عَشْرَ مع فرقة، فهم صبيحات، ولم يذكر القاضي هنا غير الأول^(٢)

وفي هذا الحديث دليلٌ اجواز تفريق عُرْفَاءَ عَلَى الْعَسَاكِرِ وَنَحْوِهَا، وَفِي «مَنْ أَبِي دَاوُدَ» «العرفاء حق»^(٣) لَدَفِيهِ مِنْ مَصْلَحَةِ النَّاسِ، وَلَيْسَتْ ضَبْطُ الْحِيُوشِ وَنَحْوِهَا عَلَى الْإِمَامِ بِاتِّخَاذِ الْعُرْفَاءِ وَأَمَّا الْحَدِيثُ لِآخِرٍ: «الْعُرْفَاءُ فِي النَّارِ»^(٤)، فَمَحْمُولٌ عَلَى الْعُرْفَاءِ الْمَقْضَرِّينَ فِي بِلَائِهِمْ، أَمَرَ تَكْيِيسَ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ، كَمَا هُوَ مُعْتَادٌ لَكَثِيرٍ مِنْهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قوله: (فَعَرَفْنَا أَنَّ عَشْرَ رَجُلًا، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أُنْثَى) هكذا هو في معظم النسخ، وفي نادر

(١) «ريمان» ص ٥٥٣/٦

(٢) «المصدر السابق» ٥٥٣/٦.

(٣) أبو داود: ٢٩٣٤

(٤) جزء من حديث أبي داود، السابق.

[٥٣٦٦] ١٧٧ - (١٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا شَائِبٌ مِنْ تَوْحِيدِ الْعَطَّارِ ، عَنْ الْحُزْرِيِّ ، عَنْ أَبِي عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ : تَوَلَّى عَبْدُ أَصِيَّافَ لَنَا ، قَالَ وَكَانَ أَبِي يَتَحَدَّثُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ لَيْسَ . قَالَ فَأَنْطَلَقَ وَقَالَ : يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، أَمْرُكَ مِنْ أَصِيَّافِكَ ، قَالَ : فَلَمَّا أَسْتَبَيْتُ جِئْتُ بِقَرَاهِمِهِمْ ، قَالَ : فَأَبَوْ . فَقَالُوا : حَتَّى يَجِيءَ أَبُو مَرْزُوقٍ فَيَضَعَهُمَ مَعَنَا . قَالَ : فَقُلْتُ لَهُمْ : إِنَّهُ رَجُلٌ حَدِيدٌ ، وَإِنَّكُمْ إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا حَشَتْ أَنْ يُصِيبَنِي مِنْهُ شَيْءٌ . قَالَ : فَدُتُّوا . فَلَمَّا جَاءَهُ لَمْ يَبْدَأْ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنْهُمْ ، فَقَالَ : أَمْرُكُمْ مِنْ أَصِيَّافِكُمْ ؟ قَالَ : قَالُوا لَا وَاللَّهِ مَ فَرَعْتُ . قَالَ أَلَمْ أَمُرْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَ : وَتَنَحَّيْتُ عَنْهُ ، فَقَالَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : فَتَنَحَّيْتُ . قَالَ : فَقَالَ : يَا عُثْرُ ، أَقْسَمْتُ عَيْنِكَ إِنْ كُنْتُ أَسْمَعُ صَوْتِي إِلَّا جِئْتُ ، قَالَ : فَجِئْتُ ، فَقُلْتُ : وَاللَّهِ مَا بِي ذَنْبٌ ، هَؤُلَاءِ أَصَابَ فَكُ فَسَلَّهِمْ ، لَمَّا أَتَيْتُهُمْ بِقَرَاهِمِهِمْ ، دُتُّوا أَنْ يَضَعُوا حَتَّى تَجِيءَ ، قَالَ : فَقَالَ : مَا تَكُفُّ ، أَلَا تَقْبَلُونَا عِنَّا فِرَاقَكُمْ ؟ قَالَ

منه. (ثني عشر)، وكلاهما صحيح، والأول جدير على لغة من جعل المثني بالالف في الرفع والنصب ولجزء، وهي لغة أرفع قبائل من العرب، وعنه قوله تعالى ﴿إِنَّ هَٰذَا نَاسُكُورُ﴾^(١٦) (طه ١٦٣)، وغير ذلك. والله أعلم بالصواب.

قوله: (الفرغ من أصيافك) أي: غشهم وقم بحقهم. قوله: (جفتناهم بقواهم) هو مكسر فاف مقصور، وهو ما يُصنع لصييف من مأكول ومشروب. قوله: (حتى يجيء أبو منزلنا) أي: صاحبه. قوله: (إنه رجلٌ حليد) أي: فيه قوةٌ وملاية، ويغضبُ لأتفهك حُرُمات و تقصير في حق ضيعة، ونحو ذلك

فوله: (ما لكم، ألا تقبلوا عنا قرآنكم ۱۹) قال قاضي عياض: قوله (ألا) هو بتخفيف اللام على التحْقِيفِ وسفتح الـكلام، هكذا روي الجمهور، قلت: ورويه بعضهم بالتشديد ومجمله: ما لكم لا تقبلون (۱۹) أي شيء عندكم ذلك وأخرجكم إلى تركه ۱۹

[illegible]

(٢٦) انظر: ج ١، ص ١٠١، من هفتاد و پنج.

(۴۳) عی (ع) و (ه) و (و) کمال (مستند) : ۱۳۵۶ : ۱۳۵۶ : ۱۳۵۶

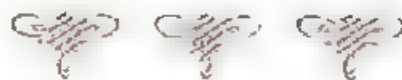
فَقَدَرْتُ أَبُو بَكْرٍ. فَوَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ الدُّبَّةَ، قَالَ: فَقَالُوا: فَوَاللَّهِ لَا نَطْعَمُهُ حَتَّى نَطْعَمَهُ، قَالَ: مِمَّا رَأَيْتُ كَالشَّرِّ كَاللَّيْلَةِ قَطْرًا، وَنَيْكُم، مِمَّا لَكُمْ، أَلَا تَنْكَلُوا عَنَّا فِرَاحَكُمْ؟^(١) قُلْتُ: ثُمَّ قَالَ: أَمَّا الْأَوَّلَى فَمِنْ الشَّيْطَانِ، هَلُمُّوا فِرَاحَكُمْ، قَالَ: فَجِئْتُ بِالطَّلْعَمِ، فَسَمِي، فَأَكَلَ وَأَكَلُوا، قَالَ: فَلَمَّا أَحْضَحَ عَنَّا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَرُّوْ وَحَيْثُ، قَالَ: فَأَحْبَرَهُ، فَقَالَ: «بَلْ أَنْتَ أَبْرُهُمْ وَأَخَيْرُهُمْ»، قَالَ: وَلَمْ تَبْلَغْنِي كَفَّارَةً.

أحمد: ١٧٠٢، مسنده البخاري: ١٤٩، مسنده.

قوله: (أَمَّا الْأَوَّلَى فَمِنْ الشَّيْطَانِ) يعني يمينه، قال اللذهضي: وقيل معناه الدُّبَّةُ الْأَوَّلَى فنقطع الشيطان وإرغامه ومخالفته في مراده سليمان، وهو يقاوع لوحشة بيته وبين أصابعه، فأخبره أبو بكر بالجنحة الذي هو خير^(٢).

قوله: (قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَرُّوْ وَحَيْثُ^(٣))، فقال: «بَلْ أَنْتَ أَبْرُهُمْ وَأَخَيْرُهُمْ». قال: وَلَمْ يَسْمَعْ كَفَّارَةً) معناه: بَرُّوا في أيمانهم، وَحَيْثُ في يميني. فَقَدَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ «بَلْ أَنْتَ أَبْرُهُمْ» أي: أَكْثَرُهُمْ طَاعَةً، وَخَيْرٌ^(٤) منهم، لِأَنَّهُ حَيْثُ في يميني جِدَّةٌ ممدودةٌ إليه، محتوفاً عليه، قالت: فَصَلَّ سَلَامَهُ.

وقوله: «وَأَخَيْرُهُمْ» هكذا هو في جميع النسخ: «وَأَخَيْرُهُمْ» بالألف، وهي لغة سقيية، عُرْتُ وأما قوله: (وَلَمْ يَسْمَعْ كَفَّارَةً) يعني: لَمْ يَسْمَعْ أَنَّهُ كَلَّمَ قَبْلَ الْحَيْثُ، فَذَلِكَ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ فَلَا خِلَافَ فِيهِ. بقوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى عَيْرَهَا حَيْرًا مِمَّا، فَلْيَاثَ الَّذِي هُوَ حَيْرٌ، وَلِيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ»^(٥)، وهذا يعني في عهد نساء، مع عموم قوله تعالى: ﴿وَلْيَكْفُرْ بِالَّذِي تَبَايَعْتُمْ بِالْأَنْصَارِ وَتَكْفَرُونَ بِهِ﴾ ﷻ. رسالة: ٨٩]



(١) «أَكَلْتُ» المصنف: (٦٤) / (٥٥١)

(٢) بعدها في (هـ): «بَلْ»: في أخيرهم.

(٣) في (ج): «وَحَيْرٌ»

(٤) سبب هذا الحديث برفق ٤٧١ وما عده عن غير واحد من الصحابة.

٣٣ - [باب فضيلة المواساة في الطعام القليل،

وأن طعام الاثنين يكفي الثلاثة، ونحو ذلك]

[٥٣٦٧] ١٧٨ - (٢٠٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ الْاِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ، وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ». [المجتبى: ٧٣٢٠، والبيهقي: ٥٣٩٢].

[٥٣٦٨] ١٧٩ - (٢٠٥٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رُوْحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا رُوْحُ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ، وَطَعَامُ الْأَرْبَعَةِ يَكْفِي الثَّمَانِيَةَ». [المجتبى: ١٥١٠٤].

وفي رواية إسحاق: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَمْ يَذْكُرْ: سَمِعْتُ

[٥٣٦٩] (١٠٠٠) حَدَّثَنَا بَنُو مُنِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي لُؤْبَيْبٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ. [المجتبى: ١٤٢٢٢].

[٥٣٧٠] ١٨٠ - (١٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو نَعْرٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ أَبُو نَعْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَافُ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ». [المجتبى: ١٤٢٨٩].

باب فضيلة المواساة في الطعام القليل،

وأن طعام الاثنين يكفي الثلاثة، ونحو ذلك

قوله ﷺ: «طعام الاثنين كافي الثلاثة، وطعام ثلاثة كافي الأربعة» وفي رواية جابر: «طعام الواحد

يكفي لاثنتين، وطعام الاثنتين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية»

[٥٣٧١] (١٨١ - ٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ،
 عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «طَعَامُ الرَّجُلِ يَكْفِيهِ وَجَلِينِ ،
 وَطَعَامُ رَجُلَيْنِ يَكْفِيهِ أَرْبَعَةٌ ، وَطَعَامُ أَرْبَعَةٍ يَكْفِيهِ ثَمَانِيَةٌ» [مسند ١: ١٣٧٠]

المراعاة في الطعام؛ وأنه وإن كان قليلاً حصلت منه الكفاية المقصودة، ووقعت فيه مكرمة نعم
 الحاضرين عليه، والله أعلم.



٣٤ - [باب: المؤمن يأكل في معنى واحد،

والكافر يأكل في سبعة أمعاء]

[٥٣٧٢] ١٨٢ - (٢٠٦٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: أَخْبَرَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ، وَالْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدَةٍ». [احمد ٥٧١٨، والبخاري، ٢٨٣٩٤]

[٥٣٧٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [احمد، ٦٣٢١]

[٥٣٧٤] ١٨٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَافِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعًا قَالَ: رَأَى ابْنُ عُمَرَ مَسْكِينًا، فَجَعَلَ يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَيْهِ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَيْهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يَأْكُلُ أَكْلًا كَثِيرًا، قَالَ: فَقَالَ لَا يَدْخُلُ هَذَا عَلَيْكَ، فَوَلَّى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «إِنَّ الْكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ». [احمد ٥١٢٠، وصحاحي ٥٢٩٣]

[٥٣٧٥] ١٨٤ - (٢٠٦١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدَةٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ». [طبر ٥٣٧٦]

باب: المؤمن يأكل في معنى واحد،

والكافر يأكل في سبعة أمعاء

قوله ﷺ: «الْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ، وَالْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدَةٍ» وفي الروايات المختلفة في نسخ الحديث

[٥٣٧٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الثَّوْبَانِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِحَبْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَ عُمَرَ. [المعجم: ١١٨٤٧].

[٥٣٧٧] ١٨٥ - (٢٠٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ. حَدَّثَنَا أَبُو أَسَانَةَ: حَدَّثَنَا بُرَيْدٌ، عَنْ جَدِّهِ. عَنْ أَبِي مُوسَى. عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَعَلَّيْكُمْ يَأْكُلُ فِي رَمَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ».

[٥٣٧٨] (١٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - فِي الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ. [حمد: ٧٤٩٧، - البخاري: ٥٣٩٦ كلامه سحر].

[٥٣٧٩] ١٨٦ - (٢٠٦٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَفَهُ ضَيْفٌ وَهُوَ كَافِرٌ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ فَحَلَبَتْ، فَشَرِبَ جَلَابِهَا، ثُمَّ أُخْرِي فَشَرِبَهُ، ثُمَّ أُخْرِي فَشَرِبَهُ، حَتَّى شَرِبَ جَلَابَ مَنَبَعِ شَيْءٍ، ثُمَّ إِنَّهُ أَصْبَحَ فَأَسْلَمَ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ

قال هذا الكلام بعد أن صافه كافر^(١)، فشرب جلاب سبع شياه، ثم أسلم من القدر فشرب جلاب شاة، ولم يستقم جلاب الثانية).

قال القاضي: قيل: إن هذا في رجل بعينه، فقيل له^(٢) على جهة التمثيل وقيل: المراد أن المؤمن يقتصد في أكفه. وقيل: المراد أن المؤمن يستمي الله تعالى عند طعامه، فلا يشركه فيه الشيطان، ولكافر لا يستمي فيشاركه الشيطان فيه. وفي «صحيح مسلم»: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَجِلُّ^(٣) الطَّعَامَ أَلَّا يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ^(٤)».

وقد أهدى الوجه: لكن إيمان سبعة أمعاء. للمعدة، ثم ثلاثة متصلة بها يفاق، ثم ثلاثة غلاظ، فللكافر بشره وعدم تسميته لا يكفيه ولا ملوؤه كلها، وسؤمون لاقتصاده وتسميته يشعه ملء أخذه.

(١) في (ج): ضاف به كافر (والمعجم): ضاف كافرًا

(٢) كذا وقع في النسخ ثلاث، وهو كذلك في شرح السهلي على صحيح مسلم وغيره، ووقع في «الفتح المعجم»

(٦/٥٥٥)، و«المعجم» (٣/١٢٠) وقيل: إنه.

(٣) في (ج) يستج

(٤) معجم ٥٢٥٩ من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه وهو في نسخة أحمد - ٢٣٢٤٩

فَشَرِبَ جَلَابِهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِأُخْرَى فَلَمْ يَسْتَبْمِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ يَشْرَبُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَشْرَبُ فِي سَبْعَةِ أَعْمَاءٍ» - أحمد، ٨٨٧٩، والبخاري ٥٢٩٧ بحرف [١].

ويحتمل أن تكون هذا في بعض المؤمنين وبعض الكفار وقيل، مراد بالمعينة سبع صعدت: جرس، ولثمة، وطول الأمل، ولطمع، وشوة الطمع، والحسنة والسمن. وقيل المراد بالمؤمن هاتان الإيمان، المعرض عن الشهوات، لم تنس عن سد خلته (١).

والمختار أن معناه: بعض المؤمنين يأكل في معي واحد، وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء، ولا يرم أن كل واحد من السبعة مثل معي المؤمن - والله أعلم.

قال لعلاء: ومقصود الحديث التمسك (٢) من الدنيا، والحيث على الرشد فيها، ولقدعة، مع أن قلّة الأكل من مصاديق أخلاق الرجل، وكثرة الأكل يفسده.

وأما قول ابن عمر في المسكين الذي أكل عنده كثيراً (لا يدخل هذا علي)، فهذا قد هذا لأنه أشبه الكفار، ومن أشبه الكفار كرهت مخالطته لغير حاجة أو ضرورة، ولأنّ لغير الذي يأكله هذا يمكن أن يسبب به خلّة جماعه.

وأما مرجئ لمذكور في الكتاب، الذي شرب جلاب سبع شبيه، فقيل: هو ثمانية بن أمية، وقيل: جهمجة بن غفاري، وقيل: بضرة بن أبي بضرة لغفاري.



(١) «كتاب المعجم»: (١/ ٥٥٥-٥٥٧).

(٢) في (عنه) و(له): التمسك.

٣٥ - [باب: لا يعيب الطعام]

[٥٣٨٠] ١٨٧ - (٢٠٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا وَقَارُ الْأَخْرَافِ: أَخْبَرَنَا حَرِيرٌ، عَنِ الْأَسْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مُرَيْزَةَ قَالَ: مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَاماً قَطُّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَى شَيْئاً أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ. [نظر، ١٥٣٨٢].

[٥٣٨١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يونس: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَّة. [نظر، ١٥٣٨٢].

[٥٣٨٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو وَعُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ - أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ - كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، لَحَوْه. أحمد ١٠١٤١ وسنن أبي ١٥٤٠٩.

باب: لا يعيب الطعام

قوله (ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط، كان إذا اشتهى شيئاً أكله، وإن كرهه تركه) هذا من آداب لطعم المتأدبة، و(يعيب الطعام) كقوله: ملح، قليل لمليح، حامض، رقيق، غليظ، غير واضح، ولحو ذلك.

وأما حديث ترك أكل الضَّبِّ^(١)، فليس هو من عيب لطعام، إنما هو بخلافه بأن هذا طعام لخاص لا يشهيه.

وذكر مسلم في الباب اختلاف طرق هذا الحديث، فرواه أولاً من رواية الأكثرين عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة، ثم رواه عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي يحيى موسى آل جعنة عن أبي هريرة، وأبكر عليه الدارقطني هذا الإسناد لئس، وقال: هو معلل^(٢).

قد انفصلي وهذا الإسناد عن الأحاديث المحدث في كتاب مسم لتي بين مسم عنها كما وعد في

(١) سنن أبي حازم: ٥٠٣٥ وبه يعلل.

(٢) نظر المعجم: ١١/١٩٥، ولا يبر ما بال والتبع: ص ٢٤٥.

[٥٣٨٣] ١٨٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَغَيْرُهُمُ النَّاقِلُ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالُوا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي يَحْيَى مَوْلَى آلِ جَعْفَرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَابَ طَعَامًا قَطُّ، كَذَنَ إِذَا اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَهِهِ سَكَتَ. [أحمد: ٩٥٠٧].

[٥٣٨٤] وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [مسند: ٥٣٨٣].

خطبه، وذكر الاختلاف فيه، ولهذا لعلنا لم يذكر البخاري حديث أبي معاوية، ولا أخرجه من طريقه، بل أخرجه من طريق آخر، وعلى كل حال فالمتن صحيح لا مضمن فيه^(١)، والله أعلم.



فهرس الموضوعات

كتاب الأفضية

٥ باب ليمين على المدعى عليه

٨ باب وجوب الحكم مشاهد ويمين

٩ باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن

١٢ باب قضية متد

باب لبهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع ومعات، وهو لا امتناع من أداء حق لزمه،

أو طلب بما لا يستحقه

٢٠ باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ

٢٢ باب كرامة قضاء القاضي وهو عظيم

٢٣ باب نقص لأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور

٢٤ باب بيان خير الشهود

٢٦ باب اختلاف المجتهدين

٢٨ باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين

كتاب اللقطة

٣٩ باب تحريم حلب الماشية غير ذن مالكتها

٤١ باب الضيافة ونحوها

٤٥ باب استحباب المواساة بقبول المال

٤٦ باب استحباب خلط الأزود إذا تلت والمواساة فيها

كتاب الجهاد

٤٩ باب جواز الإغارة على الكفار الذين ينتهزم دعوة الإسلام من غير تقديم إعلام بالإغارة

٥١ باب تأمير الإمام الأمراء على دبعوثهم ووصيته إياهم بأداب انغزو وغيرها

٥٨ باب تحريم القدر

باب جواز الخداع لي الحرب

- باب كراهة تمني لقاء العدو، والأمر بالصبر عند اللقاء ٦٢
- باب استحباب الدماء بالنصر عند لقاء العدو ٦٥
- باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ٦٧
- باب جواز قتل النساء والصبيان في البكيات من غير قصد ٦٨
- باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها ٧٠
- باب تحليل العناقم لهذه الأمة خاصة ٧٢
- باب الأنفال ٧٥
- باب استحقاق القاتل سلب القليل ٨٠
- باب التفضل ودماء المسلمين بالأسارى ٩٣
- باب حكم الفيء ٩٥
- باب كلفة قسم الغنمة بين الحاضرين ١١٠
- باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة العناقم ١١٢
- باب ربط الأسير وحبيه، وجوز المس عليه ١١٦
- باب إحلاء اليهود من الحجاز ١٢٠
- باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إزاله أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل المحكم ... ١٢٣
- باب المبادرة بالفرز، وتقديم أهم الأمور المتعارضين ١٢٩
- باب رد المهاجرين إلى الأنصار منافعهم من الثبجر ولهم حين استعتوا عنها بالفتوح ١٣١
- باب جواز الأكل من طعام الغنمة في دار الحرب ١٣٥
- باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل ملك الشام يدعو إلى الإسلام ١٣٧
- باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى الإسلام ١٤٨
- باب غزوة حنين ١٥٠
- باب غزوة الطائف ١٦١
- باب غزوة بدر ١٦٣
- باب فتح مكة ١٦٦
- باب صلح الحديبية ١٦٦

- ١٨٦ باب الوفاء بالعهد
- ١٨٨ باب غزوة الأحزاب
- ١٩٠ باب غزوة أحد
- ١٩٥ باب اشتداد غضب الله تعالى على من قتله رسول الله ﷺ
- ١٩٦ باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين
- ٢٠٧ باب قتل أبي جهل
- ٢٠٩ باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود
- ٢١٢ باب غزوة خيبر
- ٢٢٢ باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق
- ٢٢٤ باب غزوة ذي قرد وغيرها
- ٢٣٩ باب قوله تعالى: ﴿وَقَوْمُ الْيَتِيمِ﴾ الآية
- ٢٤١ باب غزوة النساء مع الرجال
- ٢٤٤ باب النساء الغازيات يرضعن لهن ولا يسهم، والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب
- ٢٤٩ باب عدد غزوات النبي ﷺ
- ٢٥٢ باب غزوة ذات الرقاع
- ٢٥٣ باب كراهة الاستعانة في المزبكات إلا لحاجة، أو كونه حسن الرأي في المسلمين
- ٢٥٥ **كتاب الإمارة**
- ٢٥٥ باب: الناس تبع للقرش والخلافة في قرش
- ٢٦١ باب الاستخلاف وتركه
- ٢٦٤ باب النهي عن طلب الإمارة وأجره عليها
- ٢٦٧ باب كراهة الإمارة بغير ضرورة
- ٢٦٩ باب فضيلة أمير العدل وعقوبة الجائر، والنحو على الرق بالرية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم
- ٢٧٥ باب طلب تحريم الغلول
- ٢٧٨ باب تحريم هدايا العمال
- باب وحب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية

- باب ٢٩١ الإمام جنة بقاتل من ورثته ويقتل به
- باب ٢٩٢ وجوب الوفاء ببيعة الخليفة الأول فالأول
- باب ٢٩٨ الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم
- باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج من الطاعة
وفارقة الجماعة ٣٠٠
- باب ٣٠٥ حكم من قرئ أمر المسلمين وهو مجتمع
- باب ٣٠٧ إذا بويع لخليفتين
- باب ٣٠٨ وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، وترك قتالهم ما صلوا، وتحريم ذلك
- باب ٣١٠ خيار الأئمة وشيوخهم
- باب ٣١٢ استحباب مبايعة الإمام الجيئ عند إرادة القتال، وبيانبيعة الرضوان تحت الشجرة
- باب ٣١٧ تحريم رجوع المهجر إلى استيطان وطنه
- باب ٣١٨ مبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير، وبيان معنى: «لا همرة بعد الفتح»
- باب ٣٢١ كفايةبيعة النساء
- باب ٣٢٢ مبايعة على السمع والطاعة فيما استطاع
- باب ٣٢٤ بيان من لبلوغ
- باب ٣٢٥ النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفر إذا خيف وقوعه بأيديهم
- باب ٣٢٧ المسابقة بين الخيل وتضييرها
- باب ٣٣٠ فضيلة الخيل وأن الخير معقود بتواصيها
- باب ٣٣٣ ما يكره من صفات الخيل
- باب ٣٣٥ فضل الجهاد والخروج في سبيل الله
- باب ٣٤٠ فضل الشهادة في سبيل الله تعالى
- باب ٣٤٣ فضل الغدوة والبروحة في سبيل الله
- باب ٣٤٥ بيان ما أعد الله تعالى للمجاهد في الجنة من الدرجات
- باب من قتل في سبيل الله كثرت خطايا، إلا الذين

- باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون ٣٤٨
- باب فضل الجهاد والرباط ٣٥٢
- باب بين الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة ٣٥٥
- باب من قتل كافراً ثم سُدَّ ٣٥٧
- باب فضل الصدقة في سبيل الله وتضعفها ٣٥٩
- باب فضل إعانة العازي في سبيل الله بمركوب وغيره، وخلافته في أهله بخير ٣٦٠
- باب حرمة نساء المجاهدين وإثم من خاتهم فيهن ٣٦٤
- باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين ٣٦٥
- باب ثبوت الجنة للشهيد ٣٦٧
- باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله ٣٧٣
- باب من قاتل للرساء، والسمعة استحق النار ٣٧٥
- باب بيان قدر ثوب من غزا فغنم ومن لم يغنم ٣٧٧
- باب قوله ﷺ: «إتما الأعمال بالنية» وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال ٣٧٩
- باب استحباب طنب الشهادة في سبيل الله تعالى ٣٨٢
- باب دم من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو ٣٨٣
- باب ثوب من حبه من الغزو مرض أو عذر آخر ٣٨٤
- باب فضل الغزو في البحر ٣٨٥
- باب فضل الرباط في سبيل الله تعالى ٣٨٩
- باب بيان الشهداء ٣٩١
- باب فضل الرمي والحث عليه، ودم من غلبه ثم تسميه ٣٩٥
- باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم» ٣٩٧
- باب مراجعة مصحة الذواب في السير، والنهي عن التمريس في الطريق ٤٠١
- باب: «السفر قطعة من العذاب» واستحباب تعجيل المسافرين إلى أهله بعد قضاء شغله ٤٠٣
- باب كراهة الطريق، وهو الدخول لئلا لمن ورد من سفر ٤٠٣

كتاب الصيد والنَّبَاح وما يُؤْكَل من الحيوان ٤٠٧

بابُ الصيد بالكلاب المُعلَّمة، والرَّمي ٤٠٧

بابُ : إذا غاب عنه الصيد ثم وجد ٤١٦

بابُ تحريم أكل كس ذي ناب من الباع، وكل ذي مخلب من الطير ٤١٧

بابُ إباحة مَبَاتِ البحر ٤٢٠

بابُ تحريم أكل لحم الخُمُر الإسيَّة ٤٢٨

بابُ إباحة أكل لحوم الخيل ٤٣٣

بابُ إباحة القُصَب ٤٣٦

بابُ إباحة الجراد ٤٤٣

بابُ إباحة الأرنب ٤٤٤

بابُ إباحة ما يُستَمان به على الاصطياد والعدو، وكراهة الخَذَف ٤٤٥

بابُ الأمر بإحسان الذبْح والقتل، وتحديد الشُّفرة ٤٤٧

بابُ النَّهي عن صبر اليَهاثم ٤٤٩

كتاب الأضاحي ٤٥١

بابُ وقتها ٤٥١

بابُ سن الأضحية ٤٦٠

بابُ استحيات الضَّحِيَّة وفبجها مباشرة بلا توكيل، والتَّسمِيَة والتَّكْبِير ٤٦٤

بابُ جواز الذَّبْح بكل ما أنهر الدَّم إلا السِّنَّ والظُّفَر وسائر لعظام ٤٦٨

بابُ بيان ما كان من النَّهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام،

وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء ٤٧٦

بابُ التَّبرُّع والتَّعْيِير ٤٨٤

بابُ نهْي من دخل عليه عُشْر ذِي البَجَّة وهو مريد الضَّحِيَّة أن يأخذ من شعره أو أظفاره شيئاً ٤٨٨

بابُ تحريم الذَّبْح لغير الله تعالى، ولغير فاعله ٤٩٢

كتاب الأضحية ٤٩٢

- باب تحريم الخمر، وبيان أنها تكون من عصير العنب، ومن القمح والبسر والزبيب وغيرها مما يسكر. ٤٩٥.
- باب تحريم تخليص خمر ٥٠٦.
- باب تحريم الشداوي بالخمر، وبيان أنها ليست بدواء ٥٠٧.
- باب بيان أن جميع ما يُبذَّ مما يُتخذ من التخل والمعنب يُسمى خمرًا ٥٠٨.
- باب كراهة ابتداء الثمر والزبيب مخلوطين ٥٠٩.
- باب النهي عن الابتداء في المرقق والنبيء والمختم والنقيير، وبيان أنه منسوخ، وأنه اليوم حلال ما لم يصير مسكرًا ٥١٣.
- باب بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام ٥٢٤.
- باب عقوبة من شرب الخمر إذا لم يشب منها بصفة لها في الآخرة ٥٢٨.
- باب إباحة النبيذ الذي لم يشد ولم يصير مسكرًا ٥٢٩.
- باب جواز شرب اللبن ٥٣٥.
- باب استحباب تخمير الإناء، وهو تغطيته، وإيكاء السقاء، وإغلاق الأبواب، وذكر اسم الله تعالى عليها، وإطفاء اسراج والنار عند النوم، وكف الصبيان والمواشي بعد المغرب ٥٣٨.
- باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما ٥٤٦.
- باب في الشرب قائمًا ٥٥٤.
- باب كراهة التفتس في نفس الإناء، واستحباب التفتس ثلاثاً خارج الإناء ٥٦٠.
- باب استحباب إدر الماء واللبن ونحوهما عن يمين المبتدئ ٥٦٢.
- باب استحباب لقن الأصابع والقصعة، وأكل اللقمة الساقطة عند مسح ما يصبها من أدنى، وكراهة مسح اليد قبل لقنها، لاحتمال كون بركة الطعام في ذلك الباقي، وأن الشئ الأكل بثلاث أصابع ٥٦٧.
- باب ما يفعل الضيف إذا تبعه غير من دعاه صاحب الطعام، واستحباب إذن صاحب الطعام للتابع ٥٧٣.
- باب جواز استبداء غيره إلى دار من يؤق برضاه بذلك، وتحقيقه تحقيقاً قائماً، واستحباب الاجتماع على الطعام ٥٧٦.
- باب جواز أكل لمرق، واستحباب أكل البقطين، وإيتار أهل العائدة بعضهم بعضاً، وإن كانوا ضيفاناً إذا لم يكره ذلك صاحب الطعام ٥٧٦.

باب استحباب وضع النوى خارج الثمر، واستحباب دعاء الشيف لأهل الطعام،	٥٩٢
وطلب الدعاء من الشيف الصالح، وإجابته إلى ذلك	٥٩٢
باب أكل الثقل بالرطب	٥٩٥
باب استحباب تناول الأكل، وصفة قعوده	٥٩٦
باب نهى الأكل مع جماعة عن قرآن تمرتين ونحوهما في أكلة إلا يلذن أصحابه	٥٩٨
باب في ادخار الثمر ونحوه من الأقوات للعيال	٦٠٠
باب فضل تمر المدينة	٦٠١
باب فضل الكتاف، ومداواة العين بها	٦٠٣
باب فضيلة الأسود من الكبش	٦٠٦
باب فضيلة لخل والثأثم به	٦٠٧
باب إباحة أكل الثوم، وأنه ينبغي لمن أراد خطاب الكبير تركه، وكذا ما في معاء	٦١٠
باب إكرام الضيف، وفضل إبقائه	٦١٣
باب فضيلة العواصة في الطعام القليل، وأن طعم الاثنين يكفي الثلاثة، ونحو ذلك	٦٢٥
باب: المؤمن يأكل في معى واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء	٦٢٧
باب: لا يوجب الطعام	٦٣٨
فهرس الموضوعات	٦٣٣

الإخراج الفني

تهاني محمد ماريديني



الْمَلِكُ

فِي

زَيْنِ عَبْدِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ

تأليف
الإمام أبي زكريا يحيى الدين محيي بن شرف النويري
٦٧٦ هـ



تحفہ الاحادیث

شرح سنن الترمذی

تألیف
ابن عبد محمد بن عبد الرحمن لب رنفوری
۱۴۸۳ھ - ۱۴۵۲ھ



معجم المصنفين

شرح سنن أبي داود

تأليف
أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي
ت ٢٨٨ هـ



عَوْنُ الْمُحِبِّينَ

شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تأليف

أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي

١٢٧٣ - ١٣٢٩ هـ

